جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة –
كليـــة الحقـــوق
قســم العلــوم السياسيــة

الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا:
دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية:

تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالب:
رضوان بروسي

إشراف الأستاذ:
أ. د مبروك غضبان

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. عبد الناصر جندلي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د مبروك غضبان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
د. عبد الحق بن جديد	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	عضوا

السنة الجامعية

2009/2008

نسعد بأي تعليق أو استفسار على البريد الإلكتروني للطالب :

رضوان بروسي

Polis.2007@yahoo.fr

بسم الله الرحمن الرحـــــيم

« وابتغ فيما ءاتاك الله الدار الآخرة، ولا تنس نصيبك من الدنيا، وأحسن كما أحسن الله إليك، ولا تبغ الفساد في الأرض، إنّ الله لا يحب المفسدين {77} »

سورة القصص

إهـــــــــــــــداء

أهدي هذا العمل

إلى من سخرا نفسيهما من أجل نجاحي، فكانا دوما عونا وحافزا وسندا: والديّ الكريمين العزيزين.

إلى من كانوا دوما سندا لي: إخوتي الأعزاء، وأخص بالذكر أختي وداد.

إلى إبنة أختي الصغيرة منال.

إلى معلمي محمد فوزي بروسي.

إلى كل من أحبني بصدق، وإلى جميع أساتذتي وأصدقائي وأقاربي.

إلى كل من كان جند خفاء من أجل إنجاز هذه المذكرة.

إلى أطفال فلسطين و إفريقيا.

تشكـــــــــــــــرات

أشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وفضل منه تمكنت من إنجاز هذه المذكرة.

وأقدم جزيل الشكر إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور مبروك غضبان على ما قدمه لي من توجيهات ونصائح وملاحظات قيّمة أفادتني كثيرا في تناول موضوع الدراسة.

كما أشكر جميع أساتذة العلوم السياسية بجامعة باتنة، و بالخصوص أساتذة الماجستير الذين حرصوا دوما على تقديم أجود ما لديهم لتمكيننا من التكوين المنهجي والعلمي الجيد.

وأقدم شكري إلى معلمي محمد فوزي بروسي الذي كان له الفضل في تحفيزي منذ صغري إلى الآن على المثابرة في طلب العلم ، كما كان له الفضل في طباعة كل المراجع التي تمكنت من الحصول عليها عن طريق الأنترنت.

كما أتوجه بشكري إلى صديقي إبراهيم بروسي الذي وضع تحت تصرفي حاسوبه الشخصي لمدة أكثر من عام من أجل كتابة ومراجعة هذه المذكرة.

وأقدم شكر خاص إلى الأخ شعبان - باتنة – الذي كان بحق جند خفاء طوال فترات إعداد المذكرة.

و أتوجه بشكري إلى أخي الغالي والمخلص عامر بروسي، وجميع أخوتي، و صديقي الدكتور محي الدين بن يحي، والأخ محمد الطيب كروش، والأخ عبد الحليم حلوى على ما قدموه من جهد لإنجاز هذه المذكرة.

كما لا أنسى أن أشكر كل القائمين على المكتبة المركزية في جامعة باتنة، ومكتبة مجلس الأمة، والمكتبة الوطنية ، ومكتبة المدرسة الوطنية للإدارة على قدموه لي من تسهيلات.

وأقدم شكري كذلك إلى جميع زملائي في الماجيستير الذين تمكنت من خلال مناقشاتي معهم من إثراء العديد من جوانب هذه المذكرة، وأخص بالذكر أصدقائي علاء بالنور، و طارق عشور، ومحمد الشايب.

مقدمــــــــــــــــــــــــــــــــــة

مقدمـــــــــــــــــة

ورثت دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا العديد من المشكلات أهمها مشكلة الدولة ومشكلة التنمية، وهذا ما يتعلق بعدم وجود قواعد مرسخة لممارسة وانتقال السلطة، وعدم وجود استقرار على مستوى المؤسسات السياسية، الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية في إفريقيا، فضلا عن عدم سيطرة الدولة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني والقبلي والجهوي، وهذا ما أثر على الجانب التنموي، حيث انتشار الفقر والمجاعات والأمية، وتدني مؤشرات التنمية البشرية بشكل عام، إضافة إلى عدم وجود قواعد اقتصادية حقيقية على مستوى القطاعات المهمة مثل الزراعة والصناعة. هنا ذهب بعض الباحثين إلى حد التشكيك في إمكانية استخدام مصطلح الدولة في إفريقيا بسبب الأزمات التي تشهدها القارة، وقد أرجع العديد من المحللين خصوصا في الغرب المشكلة الإفريقية إلى غياب تقاليد دولتية (Etatique) في إفريقيا ما قبل الإستعمار كالتي عرفتها الدول الغربية، في حين أرجع آخرون تخلف إفريقيا إلى دور الإستعمار والنظام الرأسمالي العالمي الذي تنوب عنه طبقة طفيلية في الدول الإفريقية.

في هذا الإطار عملت النخب الحاكمة في إفريقيا منذ الاستقلال على تطبيق مقاربات واستراتيجيات من شأنها إيجاد مخارج تمكن من بناء الدولة الوطنية وتحقيق التنمية. ففي العقود الثلاث الأولى من الاستقلال تم اعتماد نظام الحزب الواحد في أغلب الدول الإفريقية كمدخل من شأنه تحقيق الوحدة الوطنية لأنه يتوافق مع الظروف الإفريقية التي تشهد تنوع على المستوى العرقي والقبلي ، ومن شأن اعتماد نمط التعددية الحزبية الاستثمار في هذا التنوع وتحويله إلى عامل للانقسامات التي تؤدي إلى تفكيك الدولة. إضافة إلى ذلك تم اعتماد النموذج الاشتراكي كمدخل لتحقيق التنمية والبناء الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، والدور البارز للدولة في عملية التنمية وتوفير الحاجيات الأساسية للمواطنين. وقد تمكنت العديد من الدول الإفريقية في هذا الإطار من تحقيق معدلات مرتفعة نسبيا على صعيد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في العقدين الأولين من الاستقلال (الستينات والسبعينات). لكن هذه النتائج تراجعت بشكل دراماتيكي خلال الثمانينات بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتفاقم أزمة المديونية، إضافة إلى الأزمة السياسية. وهذا ما أدى إلى خضوع الدول الإفريقية لإعادة جدولة ديونها من طرف المؤسسات المالية الدولية، وبالتالي فرض شروط اقتصادية تستهدف ترشيد النفقات العمومية، وتقليص دور الدولة في عملية التنمية، وخوصصة المؤسسات العمومية، وتقليص العمالة في إطار ما يسمى ببرامج التعديل الهيكلي. وهذا ما أدى إلى حدوث تداعيات خطيرة على الجانب الاجتماعي بزيادة معدلات الفقر وتدني القدرة الشرائية بسبب تراجع الدولة عن دورها التقليدي، إضافة إلى عدم تمكن وصفة التعديل الهيكلي من تحقيق نتائج إيجابية. وهذا الوضع أبرز هشاشة الأنظمة الإفريقية والقواعد الاقتصادية التي تقوم عليها.

لقد أدى فشل برامج التعديل الهيكلي إلى طرح وصفة جديدة من طرف البنك الدولي تنطلق من افتراض مفاده أنّ الأزمة في إفريقيا هي بالأساس أزمة حكم (crise de gouvernance)، وهذا ما يستدعي طرح بدائل جديدة تعنى بالجوانب السياسية والمؤسسية (التسيير والإدارة) كمقاربة للتنمية في إفريقيا، وهو ما يشير إلى تصور الحكم الراشد (good governance) الذي أصبح يشكل التوجه المركزي لأدبيات ومؤسسات التنمية الدولية في التسعينات من القرن العشرين وبدايات القرن الحالي، حيث تم ربط منح مساعدات التنمية بتطبيق معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات على مستوى التنظيم البيروقراطي للدولة والقطاع العام تأخذ بعين الاعتبار تطور أدبيات التسيير والإدارة في القطاع الخاص. هذا الطرح تزامن مع التطورات على المستوى العالمي التي ميزتها موجة الانتقالات الديمقراطية التي شهدتها العديد من مناطق العالم منذ أواخر الثمانينات في سياق عالمي يتسم بنهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي، وبالتالي تراجع الأنماط

السياسية والاقتصادية التي يمثلها لصالح تقدم نمط الديمقراطية الليبرالية، واقتصاد السوق كنموذجان يمثلان الحكم الراشد في أبعاده السياسية والاقتصادية والإدارية.

في هذا الإطار، لم تكن الدول الإفريقية بمنأى عن هذه التحولات، إذ أدى هذا الوضع إلى تغير أطر التحليل والمداخل النظرية على مستوى الدراسات السياسية الإفريقية من ناحية، وإلى التغير في مسارات بناء الدولة الوطنية، وتغير المقاربات والإستراتيجيات التنموية المعتمدة في السياق الإفريقي من ناحية ثانية، وهذا ما تمثل في تأسيس العديد من المبادرات والآليات سواء على مستوى وكالات التنمية الدولية والدول المانحة، أو على مستوى المنظمات الإفريقية لتكريس توجه الدمقرطة والحكم الراشد كمقاربة جديدة لحل أزمات الدولة وتنمية إفريقيا في القرن الواحد والعشرين.

إشكالية الدراسة:

لقد اتجه البحث السياسي الإفريقي[1] منذ التسعينات من القرن العشرين إلى اعتماد أدبيات الدمقرطة والحكم الراشد كمقاربات وأجندة للبحث لتحليل السياسة الافريقية (African politics)، كما أنّه على الصعيد العملي تأسست العديد من المبادرات في إفريقيا تدعو إلى دعم عمليات الدمقرطة وتوجه الحكم الراشد كمخارج ضرورية لحل الأزمات المتعددة التي تعانيها القارة، ما يظهر على أنّ هناك إجماع على المستوى القاري والدولي حول كفاءة هذه التوجهات. وبعد مرور أكثر من عقد على تطبيق سياسات في إفريقيا تقوم على الديمقراطية والحكم الراشد، فإنّ الإشكالية التي تطرح نفسها في الإطار هي: " ما هي طبيعة الإستجابات التي تطرحها الدمقرطة ومقاربة الحكم الراشد في إفريقيا سواء على صعيد إشكاليات مداخل التحليل في الدراسات السياسية الإفريقية، أو على صعيد معالجة المشاكل الإفريقية من الناحية العملية؟. وما هي فرص وممكنات نجاح توجهات الدمقرطة والحكم الراشد سواء من حيث أبعادها السياسية، أو الإقتصادية أو الإدارية في بناء الدول الوطنية وإدارة التنمية في السياق الإفريقي؟

هذه الإشكالية تثير في الحقيقة العديد من التساؤلات سواء على المستوى النظري أو التطبيقي أهمها:

1. هل الإهتمام بمواضيع الدمقرطة والحكم الراشد على مستوى الدراسات السياسية الإفريقية يمثل أولويات بحثية تعكسها الحاجيات الإفريقية، أم أنّ هناك أطر أخرى تتحكم في هذا التوجه؟.
2. ما هي أسباب الإنتقال الديمقراطي في إفريقيا ؟ و إلى أي مدى تتجه عمليات الدمقرطة في القارة نحو الترسيخ الديمقراطي؟.
3. ما هي البنية الفكرية التي تتأسس عليها مقاربة الحكم الراشد؟ وما هي مرجعيات طرح هذا التصور في إفريقيا؟ وما هي مختلف الآليات والعمليات المعتمدة في إفريقيا لتطبيق الحكم الراشد؟ وهل تعكس هذه المقاربة كآليات و عمليات ومؤشرات للقياس متطلبات التنمية وخصوصيات المجتمعات والدول الإفريقية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة تم اعتماد الفرضيات التالية:

[1] في هذه الدراسة يتم استخدام عبارات : البحث السياسي الإفريقي، علم السياسة الإفريقي(Science politique Africaniste) ، التحليل السياسي الإفريقي، الدراسات السياسية الإفريقة بنفس المعنى، ونقصد بذلك مختلف المداخل النظرية والإشكاليات البحثية، وأجندة الأبحاث التي تهتم بدراسة السياسة الإفريقية، بغض النظر عن إتجاهاتها، وما إن كانت إفريقية أو غير إفريقية، فلفظ إفريقي نقصد به "Africanist " و ليس " African" أو (science politique Africane)، وهذا الأخير يعني الطموح بتأسيس علم سياسة داخل إفريقيا يرتكز على منطلقات تعكس القيم والخصوصية الإفريقية، ويقوم كذلك على القطيعة مع البراديميات الغربية.

1. يرجع الإهتمام بمواضيع الدمقرطة والحكم الراشد في الدراسات السياسية الإفريقية إلى التطور في أدبيات علم السياسة الغربي، وتطور أدبيات التنمية الدولية ، وهذا نظرا لتبعية أطر التحليل في هذه الدراسات إلى البراديميات الغربية.
2. عمليات الدمقرطة في إفريقيا لا تتجه نحو الترسيخ الديمقراطي كون أنّ العملية ليست نتاج لديناميات داخلية، كما أنها لم تسبقها عملية ناجحة لترسيخ قواعد الدولة، و إنما هي نتاج لأدوار خارجية عملت على فرض إصلاحات ديمقراطية في القارة ضمن المشروطية السياسية.
3. تعكس مقاربة الحكم الراشد كآليات وعمليات ومؤشرات للقياس تطور أدبيات الحكم والتسيير والإدارة في الغرب، أكثر منها إنعكاسا لحاجيات ومتطلبات التنمية في إفريقيا والمرحلة التاريخية التي تمر بها، كما أنّ مختلف المبادرات في السياق الإفريقي، وبالتحديد مبادرة نيباد تتأسس على هذه الأدبيات والأطروحات وهذا ما يرهن نجاحها في القارة.
4. يتطلب حل المشكلات التي تعانيها القارة الإفريقية الاهتمام بسؤال الدولة بدل الديمقراطية، ومقاربة تأخذ بعين الاعتبار دور الدولة في عملية التنمية وليس غيابها كما تتبنى أدبيات الحكم الراشد بصفته أطروحة نيوليبرالية.

اقترابات الدراسة :

تتحكم طبيعة الدراسة والأهداف المحددة لها في اعتماد الباحث لمنهج أو اقتراب دون غيره في تحليل وتناول موضوع الدراسة. على هذا الأساس تمّ اعتماد المداخل[1] التالية في هذه الدراسة:

1. <u>المدخل الإبستمولوجي:</u>

يهتم هذا المدخل بالدراسة النقدية للمعرفة العلمية ، ويبحث في كيفية تحويل الأفكار والافتراضات إلى نماذج معرفية (برديميات) وأطر ذهنية للتحليل ، بمعنى دراسة البنى الفكرية التي تقوم عليها قصد معرفة جذورها وأصولها ، ومدى تحيزها من موضوعيتها. وقد تمّ استخدام هذا المدخل لمعرفة محتويات وبدايات تكوّن مختلف البراديميات الخاصة بدراسة السياسة والحكم في إفريقيا والمنطلقات والافتراضات المؤسسة لها بهدف كشف الإطار العام الذي يحكم الدراسات السياسية الإفريقية ، ومدى تأثير تغيّر الظروف السياسية في تطوير النظريات وتشكيل التوجهات في هذا الحقل . الأمر الذي من شأنه توضيح موقع مقاربات الدمقرطة والحكم الراشد في هذه الدراسات. وهذا ما سيتم بحثه في الفصل الأول . كما تمّ استخدام هذا المدخل في المبحث الأول من الفصل الثاني من خلال التطرق إلى الأفكار الجنينية ومختلف النظريات والتصورات التي أدّت إلى صياغة وظهور مفهومي الحكم (Governance) ، والحكم الراشد (Good Governance)، وهذا ما يمكننا من معرفة مرجعيات طرح تصور الحكم الراشد في السياق الإفريقي.

2. <u>مدخل الاقتصاد السياسي:</u>

يبحث هذا المدخل في تأثير العوامل الاقتصادية في تشكيل وبلورة السلوك السياسي و الأبنية والمؤسسات السياسية. كما أنّ نظريات الاقتصاد السياسي بمختلف توجهاتها سواء الليبرالية أو الراديكالية (الماركسية) تقدّم تصورات عديدة في دراسة إشكالية التنمية خصوصا ما يتعلق بدور الدولة، وهذا ما يشكل قضية محورية في أدبيات الاقتصاد السياسي ، حيث يتم تصنيف في كثير من الأحيان النظريات الاقتصادية وفق هذا المنظور إلى نظريات تدخلية (تدخّل الدولة) ، ونظريات غير تدخليّة .

من هذا المنطلق تمّ استخدام هذا المدخل في بحث دور الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا في الدفع باتجاه الانتقال الديمقراطي خاصة ما يتعلق بتطبيق برامج

[1] ليس هناك فرق بين مفهوم المداخل النظرية، والإقترابات، والمقاربات ، وهذه كلها مفاهيم تأخذ معنى (Approach) بالإنجليزية، و (Approche) بالفرنسية. وسيتم استخدام كل تلك المصطلحات في هذه الدراسة بنفس المعنى.

التعديل الهيكلي وما كان لها من انعكاسات على الحياة السياسية في إفريقيا ، وهذا ما سيتم التطـــرق إليه في المبحث الثاني من الفصل الأول . إلاّ أنّ اعتماد هذا المخل سيتم بصورة أكبر فـــي الفصـــل الثاني حيث النظر في البعد الاقتصادي لتصور الحكم الراشد بوصفه مقاربة للتنمية ، ومدى تـــأثير ظهور النيوليبرالية كتيار فكري في بلورة أطروحات هذه المقاربة فيما يتعلـــق بـــدور الدولـــة فـــي العملية التنموية ، حيث يمكن اعتبار أنّ مقاربة الحكم الراشد هي انعكاس لتطور نظريات الاقتصـــاد السياسي التي تجاوزت الأفكار الكينزية (دولة الرفاهية) منذ نهاية السبعينات باتجاه اعتماد نمط دولة الحد الأدنى (l'Etat Minimalist) أو تقليص دور الدولة ، وبما أنّ الحكم الراشد طُرح في إطـــار التنمية الدولية ومساعدات التنمية ، فإنّ هذا يتطلب الرجوع إلى تطور أدبيات الاقتصـــاد السياســـي الدولي من خلال تناول استراتيجيات المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية الدولية في فـــرض وتطبيق برامج الحكم في إفريقيا والدول النامية بشكل عام ، وهذا ما يتعلق خاصة بتطور اهتمامات المشروطية الدولية . إضافة إلى ذلك تتطلب دراسة الحكم الراشد في إفريقيا ، الرجوع إلى أدبيـــات الاقتصاد السياسي الإفريقي لمعرفة تطور مقاربات التنمية التي تمّ اعتمادها في إفريقيـــا ومختلـــف الآليات والعمليات المتبناة في هذا الإطار ، وبحث دوافع تبني الدول الإفريقية للحكم الراشد كمقاربة لتنمية القارة ، وكذلك مناقشة تأثير هذه الأطروحة من منظور العلاقة بين الدولة والسوق على بنيـــة الجهاز السياسي والإداري للدولة في إفريقيا.

3. مدخل دراسات الدمقرطة (Democratization studies approach) :

تُعنى دراسات الدمقرطة بأدبيات الانتقال الديمقراطي أو علم الانتقال الذي يبحـــث أســـباب الانتقال الديمقراطي وكيفيات حدوثه ، أي دراسة أنماط الانتقال . إضـــافة إلـــى دراســـة مســـارات الدمقرطة ، وهذا ما يرتبط بأدبيات الترسيخ الديمقراطي أو علم الترسيخ الذي يبحث في اتجاهـــات الانتقال من خلال النظر في ما إذا كان مسار الانتقال يتجه نحـــو الترســـيخ الـــديمقراطي أو إلـــى مسارات أخرى. فضلا عن دراسة العوامل المؤدية إلى ترسيخ الديمقراطية. وهذا ما تم اعتماده في تناول عمليات الدمقرطة في إفريقيا .

في هذا الإطار ينبغي التمييز بين مفهوم الدمقرطة من جهة ، ومفهوم الديمقراطية من جهـــة أخرى ، وهذا من شأنه المساعدة في توضيح وتحديد إطار التحليل في هـــذه الدراســـة. فـــالمفهوم الأول (الدمقرطة) يشير إلى عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية ، وبالتالي فهـــو يدل على الفعل (action) الذي يحاول من خلاله الفاعلون السياسيون (سلطة، أحزاب، معارضـــة، نقابات، جمعيات، مواطنون...) تطبيق ممارسات تقوم على الديمقراطية ، وهذا يـــتم عبـــر إجـــراء العديد من العمليات سواء بواسطة التوافقات، الضغوط ، أو عقد مؤتمرات ... الخ بهـــدف توســـعة مجال هذه الممارسات وترسيخها، وهذه العملية قد تنجح، أي قد تتجه نحو الترسيخ الـــديمقراطي، أو تفشل بمعنى العودة إلى ممارسات النظام التسلطي أو أنماط شبيهة له. أمّا الديمقراطية فتعنـــي ذلـــك النظام الذي تكون فيه السيادة ملك للمواطنين، وهذا ما يتم التعبير عنه بطريقـــة مباشـــرة بواســـطة الاستفتاء أو الانتخاب، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة المنتخبين الذين تمّ اختيـــارهم مـــن طـــرف المواطنين. ويشترط هذا النظام أن تكون الانتخابات حرّة وتنافسية وعادلة، وأن تُجرى بانتظام، كما يقوم النظام الديمقراطي على المشاركة السياسية والتعددية الحزبية ، والحق في معارضة الحكومـــة ومختلف الفاعلين المكونين للنظام السياسي ، هذا مع صيانة واحترام الحقوق والحريات العامة مثـــل حرية التجمع ، حرية التعبير والصحافة، والمساواة بين الجنسين ، واحترام حقوق الإنسان ودولـــة القانون . وبالتالي نحن بصدد الحديث عن الديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية بشـــكلها المعاصـــر التي ظهرت وتطورت في التجربة الغربية وانتشرت آلياتها بصورة أكبـــر بعـــد انهيـــار الاتحـــاد السوفيتي .

ومن هذا المنطلق فإنّ الدمقرطة هي التي تعبّر عن العملية التي من خلالها يـــتم التأســـيس لنظام يقوم على مبادئ وآليات الديمقراطية الليبرالية أو المعاصرة.

4. مدخل دراسات الحكم : (Governance studies approach) :

يمكن التمييز في هذا الإطار بين نوعين من الدراسة ، النـــوع الأول يتعلق بالدراسات التي تتعامل مع مفهوم الحكـــم بصفته نظرية أو إطار للتحليل أضاف متغيرات جديدة في حقول معرفيـــة مختلفة مثل نظرية الدولة ودراسات الحكومة (government studies) التي لم تعد تقتصر علـــى تحليل المؤسسات الرسمية، وإنما إتجهت لدراسة أنماط التفاعل بـــين الأطـــراف الثلاثـــة : الدولـــة (الحكومة) ، القطاع الخاص ، والمجتمع المدني، إضافة إلى التغيرات في أنماط الإدارة العامة حيث يتم التعامل مع مفهوم الحكم بصفته تجاوز للتنظيم البيروقراطي. وكذلك بالنسبة للتطـــورات التـــي حصلت في مجال العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال من خلال التركيز على مفهوم المؤسسة . كمـــا يتم النظر إلى الحكم على أنه نظرية جديدة في اتخاذ القرار تنطلق من واقع تعددية الفاعلين ســـواء على المستوى العالمي بصياغة مفهوم الحكم العالمي (Global Governance) الذي كان له تـــأثير كبير في أدبيات العلاقات الدولية ، أو استخدام مفاهيم جديدة على المستوى الوطني باستخدام مفاهيم "الحكم الوطني" ، "الحكم المحلي" ، "الحكم الحضري" ، إضافة إلى صياغة مفهوم الحكم المؤسســـي للتعبير عن نمط جديد للتسيير في مختلف الإدارات والقطاعات .

أمّا النوع الثاني من الدراسات ، فيكمن في التعامل مع مفهوم الحكم كمقاربـــة للتنميـــة فـــي إطار أدبيات التنمية الدولية ، و المشروطية الدولية المرتبطة بمساعدات التنمية . وهذا مـــا يتعلـــق بمختلف الدراسات والاستراتيجيات التي أعدتها منظمات ووكالات التنمية الدوليـــة . وهنـــا ينبغـــي التمييز بين الحكم كمفهوم شامل والذي يعبر عن الآليات والعمليات والمؤسسات والتفـــاعلات فـــي الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية في بلد ما بهدف تحقيق التنمية، والحكم كمفهـــوم معيـــاري (Normative) أي الذي يشير إلى نمط معيّن ومفضل من الحكم في الأبعاد السياســـية والإداريـــة والاقتصادية. وهذا ما يتعلق بمفهوم الحكم الراشد أي الحكم الذي يأخذ بنمط الديمقراطية الليبراليـــة على الصعيد السياسي ، واقتصاد السوق على الصعيد الاقتصادي ، ويتبنى إصلاحات تقـــوم علـــى إدخال قوانين السوق وآليات القطاع الخاص في الجانب الإداري ، وهو الحكم الذي يصـــل بفضـــل هذه الإجراءات إلى درجة عالية من الشفافية ، والمساءلة ، وإرساء دولـــة القـــانون ، والكفـــاءة ، والفعالية ...الخ. وهذا الجانب يرتبط إلى حد كبير بالدراسات المهتمة بقياس نوعية الحكـــم ، وهـــي الدراسات التي تعنى ببحث المقاييس والأدلة والمؤشرات المختلفة للتمييز بين الحكم الراشد والحكـــم السيئ.

في هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أنّ التمييز بين دراسات الحكم هـــو تمييـــز مـــن زاويـــة التحليل فقط ، إذ أنّ هناك ارتباط وثيق بين النوعين المذكورين ، فالحكم كمقاربـــة للتنميـــة يعكـــس بالأساس التطورات التي حصلت في الحقول المعرفية المختلفة التي تعنى بمجال التنمية خاصة مـــا يتعلق بدور العوامل السياسية والمؤسسية في العملية التنموية ، حيث يتم اعتماد هذه التطورات فـــي رسم الاستراتيجيات والإصلاحات في الجوانب السياسية والإدارية والاقتصـــادية المتعلقـــة بمفهـــوم الحكم الراشد .

وفق هذا الطرح ، سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على النوعين معـــا ، فـــالنوع الأول يـــتم استخدامه في معرفة جينيالوجيا مفهـــوم الحكـــم أي التنقيـــب علـــى أصـــوله النظريـــة وجـــذوره الإبستمولوجية والعملية التي أدت إلى ظهوره وهذا من شأنه كشف مرجعيات طرح تصور الحكـــم الراشد في إفريقيا . ومن ثمّ النظر في مدى ملائمة هذا التصور أو المقاربة لواقع الدولـــة والتنميـــة في القارة . أمّا النوع الثاني فيتم استخدامه في معرفة مختلف التصورات والآليات والعمليات التـــي يطرحها، والقضايا التي يركز عليها الحكم كمقاربة للتنمية، وهذا ما يقودنا إلى معرفـــة تصـــورات منظمات ووكالة التنمية الدولية فيما يتعلق بمفهوم وخصائص الحكم الراشد. الأمر الذي يمكننا مـــن كشف طبيعة الآليات والمبادرات التي طرحت لدعم توجه الحكم الراشد في إفريقيا ، إضـــافة إلـــى المعايير المختلفة التي تشكل مقاييس ومؤشرات لقياس نوعية الحكم في القارة ، وهنا سيتم التعامـــل في بحث تصور الحكم الراشد في إفريقيا من جانب الماكرو (Macro) أي اعتماد مقاربـــة شـــاملة

لهذا التصور تأخذ بعين الاعتبار أبعاده السياسية والاقتصادية والإدارية ، ولـــيس الاقتصـــار علـــى جانب الميكرو (Micro)، أي التركيز على بعد أو جانب دون غيره.

الدراسات السابقة:

لقد اهتمت العديد من الدراسات ببحث موضوع الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية. و الإطلاع على بعضها مكننا من الإحاطة بجوانب عديدة من هذا الموضوع، وتحديد النقاط المركزية التي يهتم بها. ومن بين هذه الدرسات نذكر:

1. "**السياسة والحكم في إفريقيا (2003)**": كتاب جماعي صادر عن الجمعيـــة الإفريقيـــة للعلـــوم السياسية في سنة 2000، وقام بتحريره وكتابة مقدمته المفكر النيجيري "أكوديبا نـــولي". وقـــد تـــم ترجمة هذا الكتاب إلى العربية سنة2003 من قبل المجلس الأعلى للثقافة بالقـــاهرة ، وقـــدم لهـــذه الترجمة إبراهيم نصر الدين - رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية-. يناقش هذا الكتـــاب فـــي ثلاثين فصلا أهم القضايا المرتبطة بالسياسة والحكم في إفريقيا التي شـــغلت إهتمـــام العديـــد مـــن الأبحاث في مجال الدراسات السياسية الإفريقية من بينها: مسألة الدولة في إفريقيا، الحزب الواحـــد وإيديولوجيات الدولة الإفريقية، الدين والطبقة العمالية والسياسية، الفلاحـــون والسياســـة، الطـــلاب/ المرأة والسياسة، سياسات التعديل الهيكلي، إدارة الصراعات، وتأثير العولمة علـــى واقـــع السياســـة والحكم في إفريقيا. وقد تم طرح كل هذه القضايا من خلال دراســـة حـــالات العديـــد مـــن الـــدول الإفريقية مثل: الكونغو الديمقراطية (الزائير سابقا)، غانا، أوغندا، ســـيراليون ، بتســـوانا، جنـــوب إفريقيا، الكامرون، الغابون، السودان، تونس، نيجيريا، الجزائر، ســـويزيلاندا، الســـنغال، أنغـــولا، والصومال.
2. "**دراسة السياسة الإفريقية: تقييم نقدي للجذور(2002)**": (***The study of African politics: Critical appreciation of heritage***): هذا الكتاب نشر في كينيا، وهو لعالم السياسة الإفريقـــي "بيتر نيونغ- نيونغو"، ويعالج الكتاب وفق مقاربة نقدية وتطورية مختلف البراديميـــات والنظريـــات التي تناولت بالدراسة والتحليل السياسة الإفريقية في حوالي خمسين سنة. ينطلق "نيونغ" فـــي هـــذه الدراسة بتناول إسهامات الأنثروبولوجيا الإجتماعية البريطانية في دراسة إفريقيا ما قبل الإســـتعمار خصوصا كتابات "إيفن بريتشارد" و"مايرفورت" التي قسمت المجتمعات الإفريقية ما قبل الإســـتعمار إلى: مجتمعات بدولة، ومجتمعات بدون دولة. وتأثير هذه الكتابات في إنتـــاج نظريـــات المدرســـة السلوكية التي سيطرت على الدراسات الإفريقية سنوات الستينات مـــن خـــلال نظريـــات التحـــديث والتنمية السياسة في إطار ما يعرف في السياسة المقارنة بدراسة المناطق. بعد ذلك يتطرق الكتـــاب إلى إبراز إسهامات مدرسة التبعية ونظرية التخلف في تحليل السياسة في إفريقيا خصوصا أنّ هـــذه المدرسة عرفت رواجا واسعا في أوساط الباحثين الأفارقة خاصة ما يتعلـــق بأبحـــاث جامعـــة دار السلام بتنزانيا، كما يبرز الكتاب إضافة إلى نظريات التبعية تصورات برادايم الإقتصاد السياسي فـــي دراسة السياسة الإفريقية، ومختلف الأبحاث التي اعتمدت إفتراضاته في إفريقيا، فضلا عـــن ذلـــك يتناول "نيونغ" مختلف الأبحاث التي اهتمت ببحث مسألة الجيش والأحزاب السياسية فـــي إفريقيـــا. ولما كانت أبحاث علم السياسة الإفريقي اتجهت إلى دراسة قضية الديمقراطية والحكم الراشد إبتـــداء من التسعينات، فإن الكتاب يعالج هذه القضية إنطلاقا من تناول العديد من القضـــايا مثـــل بـــدايات ظهور مفهوم الحكم الراشد في إفريقيا، وأزمة النظم التسلطية في إفريقيا وما انجر عنها من عمليات للدمقراطة شهدتها مختلف الدول الإفريقية، إضافة إلى تحليل مســـألة التعدديـــة الحزبيـــة وآفاقهـــا ومعوقاتها. وهنا يذهب "نيونغو" إلى استعراض أهم العوامل التي بإمكانها التأسيس لحكم ديمقراطـــي في إفريقيا من بينها تنظيم الأحزاب السياسية، والثقافة السياسية، والتربية المدنية.

3. **السياسة في إفريقيا(1997) *la politique en Afrique***: هـذا الكتـاب لـ: "دانيـال بورمـو" (Daniel Bourmand) – أسـتاذ علـم السياسـة فـي المعهـد الـوطني للغـات والحضـارة الشرقية(فرنسا)- يتناول هذا الكتاب مسألة الدولة في إفريقيا، حيث تضمّنت المحاور الثلاثة الأولـى دراسة إرث ما قبل الإستعمار من خلال التعرض إلى أهم الحضارات الإفريقية، وإشـكالية وجـود الدولة في هذه المرحلة، وهذا ما شكل قضية أساسية ضمن إهتمامات التحليل السياسـي الإفريقـي، حيث تبرر العديد من التحليلات صعوبات ترسيخ الدولة على النمط الغربي في إفريقيا بغياب تقاليـد دولتية في فترة ما قبل الإستعمار. ثم يتطرق الكتاب إلى الدولة الإدارية الكولونيالية التي ظهرت في فترة الإستعمار، من خلال مناقشة الفضاء السياسي الجديد الذي خلقته هذه المرحلة، وطبيعة النظـام البيروقراطي في هذه الدولة. أما في المحور الثالث يتناول "دانيال بورمو" دولة ما بعد الإستعمار من خلال إستعراض مختلف المقاربات التي اهتمت بدراسة السياسة والدولة في إفريقيا ما بعد الإستعمار (مدرسة التبعية، المقاربة التنموية، تحليل السياسة من الأسفل)، إضافة إلى التركيز علـى الأبحـاث التي اهتمت ببحث طبيعة هذه الدولة، حيث ذهب العديد من المحللين إلى تصنيف هذه الدولة ضـمن الباتريمونيالية كنظام يشهد تداخلا بين المجال العام والخاص. ولما كان العامل الدولي –حسب دانيال بورمو- متغير أساسي في دراسة السياسة في إفريقيا، فقد تضمن المحور الخامس موقع القارة مـن النظام الدولي سواءا النظام ثنائي القطب الذي ميز فترة الحرب الباردة أو أحادي القطب الذي تأسس في مرحلة التسعينات أين وجدت الدول الإفريقية نفسها أمام قوى تفرض مشروطية تقوم على بعـد إقتصادي وآخر سياسي، وهذه المشروطية تتلخص في تصور الحكم الراشد. إنطلاقا من هذا الواقـع تناول المحور السادس عمليات الدمقرطة في إفريقيا من خلال التطرق إلى أزمة التسـلطية وأزمـة مقاربات التحليل. هنا يرى "دانيال بورمو" أنّ معرفة مدى حدوث تغيـرات عميقـة فـي الأنظمـة السياسة الإفريقية في هذه المرحلة يتطلب دراسة الفاعلين أي مدى تجدد النخب، إضافة إلى دراسـة قواعد عمل السلطة، وهذا من شأنه التمكين من وضع سيناريوهات توضح هل إفريقيا تتجـه نحـو الديمقراطية أو التراجع نحو التسلطية. ويخلص الكاتب في الخاتمة إلى أنّ الدمقرطـة فـي إفريقيـا تختلف عن أوروبا كون هذه الأخيرة شهدت عملية لترسيخ الدولة والأمة أمّـا فـي إفريقيـا فـإن الديمقراطية كانت في سياق يتسم بتفكك الدولة سواء للأسباب داخلية أو خارجية.

4. **"الموجة الثالثة: الدمقرطات في نهاية القـرن العشـرين (1996) *(Troisième vague: les démocratisations de la fin du xx_2 siècle)***: هذا الكتاب من تأليف عالم السياسـة الأمريكـي الأمريكي "صامويل هنتنغتون"، و تم ترجمته إلى الفرنسية من قبل "فرانسواز بورجاس". ويعد كتاب الموجة الثالثة من بين المؤلفات الشهيرة التي أسست لأدبيات دراسة الدمقرطة فـي أواخـر القـرن العشرين. بهذا الصدد يعتمد "هنتنغتون" مفهوم "موجة الدمقرطة" لمعالجة موضوع الدمقرطة، ويعني هذا المفهوم المرور إلى الديمقراطية من أنظمة غير ديمقراطية إلى دول تأخذ بالنظام الـديمقراطي، كما يمكن أن يشمل المفهوم اللبرلة الجزئية للأنظمة السياسية التي لم تصل بعـد إلـى الديمقرطيـة بشكل كامل. ويعتقد "هنتنغتون" في هذا المؤلف أن العالم الحديث عرف ثلاث موجـات للدمقرطـة مست كل منها عدد محدد من الدول ورافقتهـا موجـات معاكسـة للدمقرطـة vague de reflux، فالموجة الأولى للدمقرطة إمتدت من 1828 إلى 1926، ثم تلتها موجة معاكسـة مـن 1922 إلـى 1942، أما الموجة الثانية بدأت من 1943 إلى غاية 1962، ورافقتها موجة معاكسة امتـدت مـن 1958 إلى 1975، ثم جاءت الموجة الثالثة للدمقرطة التي شهدها العالم أواخـر القـرن العشـرين خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، وبدأت هذه الموجة إبتداء من سنة 1975 إنطلاقا من الإنتقالات التي شهدتها مناطق من أوروبا (البرتغال، إسبانيا، اليونان) وآسيا، أمريكا اللاتينية، ثم امتدت لتشمل أوروبا الشرقية وإفريقيا نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. في هذا الإطار ناقش "هنتنغتون" أسـباب وأنماط الإنتقال الديمقراطي في هذه الفترة، حيث أرجع حدوث الموجة الثالثة إلى عدد من الأسـباب

أهمها تحسن الظروف الإقتصادية في العديد من البلدان، وأزمة الشرعية التـــي شـــهدتها الأنظمـــة التسلطية، ودور الفواعل الخارجية في دفع إتجاه الدمقرطة خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.

5. "**الدمقرطة في إفريقيا: رؤى إفريقية ، أصـــوات إفريقيـــة" (1992)** (***Democratization in Africa: Africain views, Africain Voices***) هذا الكتاب "لساهر جون كابونده" Sahr John Kpundehوتم نشر هذا الكتاب من طرف جماعة قضايا الدمقرطة التابعة لمجلس الوطني للأبحـــاث في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الكتاب عبارة عن تقرير يلخص مختلف المناقشات والأعمـــال التي طرحها في ثلاث ورشات تم تنظيمها في ثلاث عواصـــم إفريقيـــة (كوتونـــو[بنين]، أديسا بابا [إثيوبيا]، ودهوك [ناميبيا]) من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدوليـــة USAID بالتعـــاون مـــع جماعة قضايا الدمقرطة في الفترة الممتدة من جانفي إلى مارس 1992، وتمثل العنـــوان الرئيســـي لهذه الورشات في "الدمقرطة في إفريقيا: رؤى إفريقية، أصوات إفريقية" بمشاركة ممثلين عـــن 40 دولة إفريقية من باحثين، وإعلاميين، ومنظمات غير حكومية، و مـــوظفين حكـــوميين، وناشـــطين سياسيين، وحقوقيين. في هذا الإطار ناقش المشاركون العديد من القضايا تمثلت أساسا فـــي طـــرح أسباب حركة الديمقراطية في إفريقيا، حيث أشار المشاركون أساسا إلى الضغوط الداخلية والخارجية وخاصة ما يتعلق بالمشروطية السياسية في مجال التنمية الدولية المفروضـــة مـــن طـــرف الـــدول المانحة. وتطرق المشاركون بهذا الصدد إلى الديمقراطية في عهد الإستعمار، وعلاقة الديمقراطيـــة بالقيم الإفريقية. إضافة إلى ذلك تم تناول قضية الإنتقال الديمقراطي مـــن خـــلال مناقشـــة الأنمـــاط المختلفة للإنتقال في إفريقيا والتحديات التي تواجهها الدول الإفريقية في هذا المجال من بينها عبـــادة الشخصية، وتدخل الجيش، والإنقسام الإثني. كما تناولت الورشات الثلاث التـــي تضـــمنها الكتـــاب الشروط الأولية للديمقراطية في إفريقيا خصوصا ما يرتبط بتأسيس بيئة ملائمة تقوم علـــى الفصـــل بين السلطات، ونظام شرعي يحترم حقوق الإنسان. علاوة على ذلك تطرق الكاتـــب إلـــى قضـــية الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا من خلال مناقشات المشـــاركين لمســـألة الحكـــم والسياســـة الإفريقية والعناصر الضرورية للحكم الراشد وواقعها في إفريقيا مثل المشاركة الشـــعبية، المســـاءلة والثقافة، مكافحة الفساد، حقوق الإنسان وحرية تدفق المعلومات، واللامركزيـــة، وأنمـــاط التمثيـــل. وتضمن الكتاب عدد من المقترحات التي طرحها المشاركون لتنمية واستدامة الديمقراطية في إفريقيا حيث تمحورت أساسا حول إصلاح المؤسساتهذا مع مناقشة دور الفواعل على المستوى القاري في عملية الدمقرطة في إفريقيا.

6. "**إفريقيـــا فـــي طريـــق الحكـــم الراشـــد"(2005)**: (***l'Afrique sur la voie de la bonne gouvernance: synthèse du rapport sur la gouvernance en Afrique de 2005***). هـــذا التقرير أعدته اللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وهو يلخص النتائج التي توصل إليهـــا خبراء اللجنة في دراسة واقع الحكم في 28 دولة إفريقية شملها مشروع الحكم الذي باشرته اللجنـــة إبتداء من نهاية التسعينات من القرن العشرين ضمن مبادراتها لترقية الحكم الراشـــد فـــي إفريقيـــا. تضمن التقرير عرض لواقع الحكم في 28 دولة وفق المقاييس والمؤشرات التي أعدها خبراء اللجنة لقياس نوعية الحكم في إفريقيا، والتي تشمل عدد من المواضيع المرتبطة بمجـــالات الحكـــم تتمثـــل أساسا في التمثيل السياسي، فعالية المؤسسات، مكافحة الفساد، حقوق الإنسان ومنظمـــات المجتمـــع المدني، والتسيير الإقتصادي. من خلال المؤشرات المعتمدة يعرض التقرير مختلف الآليـــات التـــي إعتمدتها الدول الإفريقية لتحسين واقع الحكم فيها، إضافة إلى العديد من التحديات والصعوبات التـــي تواجه هذه الدول في هذا المجال. بهذا الصدد خلص خبراء اللجنة إلى عدد من المقترحات من شأنها تدعيم وترقية الحكم الراشد في إفريقيا من بينها تدعيم البرلمانات، وتحسين تســـيير القطـــاع العـــام، وتعميق الإصلاحات القانونية والقضائية.

7. "**الإتحاد الإفريقي، النيباد وترقية الحكم الراشد في إفريقيا**" (2004): ***the AU, NEPAD and the promotion of good governance in Africa***). هذه الدراسة لـ "جون أكوكباري" من جامعة كاب تاون بجنوب إفريقيا نشرت في المجلة البريطانية للدراسات الإفريقية. يرى "أكوكباري" في هذه الدراسة أنّ عجز منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة تحديات التنمية وأزمات الحكم قاد إلى انتشار أطروحة الحكم الراشد في إفريقيا، والتأسيس لآليات تدفع بهذا الإتجاه تتمثل أساسا في الإتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، وتم العمل على تأسيس آلية للتقييم من قبل النظراء لقياس وتقييم مدى تقدم الدول الإفريقية في تطبيقات الحكم الراشد. وتذهب هذه الدراسة إلى أن نيباد والإتحاد الإفريقي وآلية التقييم يتوقع منها مراجعة سياسات الحكم في إفريقيا، إلا أنه بالرغم من التوقعات والترحيب بهذه المشاريع فإن هذه الآليات ليس لديها القدرة الكافية على ترقية الحكم الراشد في إفريقيا، وهذا لا يرجع فقط إلى التناقضات التي تطرحها هذه المبادرات، وإنما كذلك إلى العديد من العوامل أهمها: إنتشار السياسات النيوباتريمونيالية في إفريقيا، و غموض العلاقة بين نيباد والإتحاد الإفريقي، و اتجاه مجموعة الثمانية بوصفها الشريك الرئيسي لإفريقيا إلى تقليص مساعداتها للقارة، إضافة إلى قابلية هذه المشاريع للتلاعب من طرف القادة الأفارقة.

8. "**الحكم الديمقراطي، الإندماج الجهوي والتنمية في إفريقيا**" (2003): ***Democratic governance, Regional integration and development in Africa***). دراسة لـ "أديبايو نينالو"، وهي في الأصل ورقة مقدمة لمنتدى تنمية سياسات التسيير التابع للجنة الإقتصادية الإفريقيا (أديساباباً)، تشير هذه الورقة إلى أنه رغم الجهود العديدة في إفريقيا للتأسيس لإندماج جهوي يقود إلى ترقية الإقتصاد والتنمية، إلا أنّ واقع المجتمعات الإفريقية يوضح إستمرار الأزمات السياسية، وتراجع المؤشرات السوسيوإقتصادية، وتفاقم الحرمان من الشروط الضرورية للحياة. ويرى "تينالو" في هذا الإطار أنه من الواضح أن أزمة الشرعية، وأزمة الحكم تقف وراء العجز، وعدم النجاح في تفعيل الإندماج الجهوي وترقية التنمية البشرية، وهذا ما يستدعي التأسيس لقواعد الحكم الديمقراطي بشكل يقود إلى السلم والإستقرار وتعزيز الإندماج الجهوي والتنمية البشرية.

9. "**جنوب إفريقيا، نيباد و النهضة الإفريقية**" (2005) ***(south Africa, NEPAD and the African renaissance)*** . تتمثل هذه الدراسة في ورقة عمل مقدمة إلى مركز الدراسات الإفريقية في لندن من إعداد "أبال إزوها" و"شبويك أوشي" من جامعة نيجيريا. تتضمن هذه الورقة إختبارا للعلاقة بين جنوب إفريقيا و نيباد، وتأثير ذلك على النهضة الإقتصادية الإفريقية. كما تشير إلى أن قيادة جنوب إفريقيا لنيباد بإمكانها أن تفتح لها الباب لتصبح دولة محورية في تنمية الإقتصاد الإفريقي، وذلك من خلال زيادة إستثماراتها في القارة بفضل التسهيلات التي تمنحها نيباد، وهذا من شأنه أن يمثل فرصة جيدة لتحقيق النهضة الإقتصادية الإفريقية، حيث عملت العديد من المعوقات كالفساد، و عدم الاستقرار السياسي على تراجع تدفقات الإستثمارات الأجنبية في القارة، لكن تركيز وثيقة نيباد على أهمية تعزيز تطبيقات الحكم الراشد في إفريقيا وإدخال مبادئ إقتصاد السوق سوف يعطي شكل من الضمانات لاستثمارات جنوب إفريقيا في المنظمة الإفريقية، وهذا ما يستدعي كذلك تعزيز القدرات في مجال الحكم المؤسسي في الشركات العاملة في القارة التابعة لجنوب إفريقيا.

أهمية وأهداف الدراسة:

تظهر أهمية أي دراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه، والإشكالية التي تطرحها، والنتائج التي تم التوصل إليها، إضافة إلى أثرها في النقاشات المهتمة بنفس الموضوع، وفي الحقل المعرفي الذي طرحت ضمنه بشكل عام، سواء ما يتعلق بشرح وتوضيح الأفكار الغامضة، أو إضافة أفكار جديدة في الإطارين المعرفي والعملي بشأن الظاهرة المدروسة، خصوصا إذا كانت – وهو الأهم- إفتراضات ونتائج الدراسة تستجيب لمتطلبات البيئة المستهدفة.

إن هذه الدراسة تهتم ببحث موضوع الدمقرطة والحكم الراشد كموضـــوع شـــكل القضـــية الأساسية ضمن أجندة الدراسات السياسية الإفريقية منذ التسعينات من القرن العشـــرين إلـــى اليـــوم (بدايات القرن الواحد والعشرين)، وهذا ما يرتبط بالعديد من القضايا والإشكاليات في مجال السياسة الإفريقية، أهمها الإشكاليات المتعلقة بأطر التحليل، وإشكاليات بنـــاء الدولـــة والنظـــام السياســـي، وإشكاليات التنمية، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تحاول معرفة مدى تأثير هـــذا الموضـــوع على تغير أطر التحليل التي اهتمت ببحث السياسة الإفريقية ما بعد الإستعمار. وكشف مدى تحيـــز هذه الأطر: هل هي تعكس المتطلبات الإفريقية أم أنها إستمرار لأطروحات هي وليدة بيئات أخرى. وهذا ما يقودنا إلى معرفة أثر الدمقرطة وتصورات الحكم الراشد في بنـــاء الدولـــة والتنميـــة فـــي إفريقيا، وذلك من خلال تفكيك البنية الفكرية لهذه الأطروحات وتناول أسباب ومرجعيات ظهورهـــا في السياق الإفريقي، ومن ثم تبيان مدى ملاءمتها لحل مشكلات القارة الإفريقية، وهذا وفق مقاربـــة تحليلية تجمع بين الجانب الإبستيمولوجي من جهة، والجانب العملي من جهة أخـــرى، أي الدراســـة النقدية والمعرفية للدمقرطة والحكم الراشد كأطر للتحليل، ودراسة تطبيقات هذه الأطروحات كآليات وعمليات ومؤشرات للقياس في إفريقيا سواءا من قبل مؤسسات ووكلات التنمية الدولية أو من قبـــل الدول والمنظمات الإفريقية. وبالتالي فإن هذه الدراسة تحمل رؤية مغايرة للدراســـات التـــي تتســـم بالرومنطيقية والتبشيرية لمفهوم الحكم الراشد أو الدمقرطة دون محاولة فهم هذه التصورات وفـــق رؤية نقدية وتاريخية لحل مشكلة الدولة ومشكلة التنمية كأولويات ملحة لدراسة المشكلة الإفريقيـــة. في هذا الإطار لا نزعم أن هذه الدراسة هي الأولى التي تهتم بطرح هذه القضية من هذه الزاويـــة، وإنما يمكن إعتبارها إمتدادا للعديد من المجهودات سواءا فردية أو مؤسسية من قبل باحثين ومراكز بحثية إفريقية وغيرها تسعى إلى إيجاد أطر نظرية تعكس الخصوصية الإفريقية، وإيجاد مقاربـــات بديلة للتنمية وفق أولويات ومتطلبات القارة مثل: إسهامات الجمعية الإفريقيـــة للعلـــوم السياســـية، ومجلس تنمية الأبحاث الإجتماعية في إفريقيا بدكار (السنغال) في السعي للتأســـيس لعلـــم سياســـة إفريقي، وعلوم إجتماعية إفريقية بعيدا عن تحيزات المقاربات الغربيـــة ســـواءا علـــى المســـتوى السياسي، الإقتصادي، والإجتماعي، أو التنموي بشكل عام. وهنا نسجل تأخرا على مستوى الأبحاث في الجامعة الجزائرية التي تهتم بمثل هذا الطرح.

من هذا المنطلق يمكن تقسيم الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها هـــذه الدراســـة إلـــى ثـــلاث مجموعات هي:

المجوعة الأولى: تتعلق بلأهداف المرتبطة بالنتائج البحثية، حيث تهدف الدراسة إلى:

- كشف الإطار العام الذي يحكم الأطر النظرية والتحليلية في مجـــال الدراســـات السياســـية الإفريقية سواءا في فترة ما بعد الإستعمار (1960-1989)، أو في فترة الإنتقالات الديمقراطية فـــي القارة سنوات التسعينات وما بعدها.
- معرفة المتغيرات الأساسية المتحكمة في دفع عمليات الإنتقال في إفريقيا، ورصد إتجاهـــات الدمقرطة في القارة، هل هي تتجه نحو تحقيق الترسيخ الديمقراطي أو إلى إتجاهات أخرى معاكسة، وكشف إنعكاسات ذلك على بنية الدولة الوطنية والتأسيس لقواعد إنتقال السلطة في إفريقيا.
- كشف البنية الفكرية التي يقوم عليها تصور الحكم الراشد ومدى قدرته كمقاربة للتنمية على تقديم حلول ومخارج فعلية لإشكالية التنمية في إفريقيا، وهذا يمتد إلى معرفـــة مـــدى توافـــق هـــذه الأطروحة مع المتطلبات الإفريقية.
- الخروج بخلاصات تتضمن الأولويات الملحة بالنسبة لحل مشكلة الدولة والتنمية في إفريقيا.

المجموعة الثانية: تشمل الأهداف التي ترتبط بالجامعة الجزائرية، وهذا ما يتعلق بالمساهمة ببحـــث يؤسس لطرح علمي، وإبستيمولوجي، ومنهجي للدراسات السياسية الإفريقية في الجزائـــر، خاصـــة بالنسبة لتناول قضية الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا. مع العلم أن الجامعات في الجزائـــر فـــي حدود معرفتنا لا تتوفر على مراكز دراسات ومخابر متخصصة في الدراسات الإفريقية، ولا يوجـــد أقسام ماجستير في هذا التخصص، ما عدا وجود بعض الدراسات التي تتناول قضايا سياسية إفريقية

لا تولي إهتماما كبيرا لقضية الإطار المعرفي الذي يحكم هذه الدراسات في إطار الدراسات السياسية الإفريقية أو علم السياسة الإفريقي، و بالتالي فإن هذه الدراسة جاءت لتضيف إسهاما جديدا في مجال الكتابات المهتمة بالشؤون الإفريقية في الجزائر من شأنها إثراء المكتبة التي تعرف نقصا في هذا الإطار.

المجموعة الثالثة: تتضمن الأهداف المتعلقة بصنع السياسة الإفريقية، وهذا ما يتمثل في المساهمة في إثراء النقاشات حول أطروحات الدمقرطة والحكم الراشد من شأنها الدفع نحو تقديم بدائل لصناع القرار الأفارقة ومختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة في السياسة الإفريقية.

أسباب إختيار الموضوع:

هناك أسباب محددة دفعتني لطرح هذا الموضوع، تنقسم إلى أسباب موضوعية، وأخرى ذاتية. تتمثل الأسباب الموضوعية في النقاط التالية:

- تنامي النقاش على المستوى الدولي، وبالتحديد في إطار التنمية الدولية حول الديمقراطية، الدمقرطة والحكم الراشد كمقاربات لتحقيق التنمية البشرية، والتنمية المستدامة. وهذا ما ظهر في مؤتمرات الدول المانحة، ومؤتمرات وبرامج الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية ووكالات التنمية الدولية، حيث تم ربط مساعدات التنمية بتطبيق إصلاحات تقوم على الديمقراطية والحكم الراشد، أو ما يسمى في أدبيات التنمية بالمشروطية السياسية كاستمرار لبرامج التعديل الهيكلي، وذلك من خلال إعداد سياسات واستراتيجيات لتنفيذ هذه التصورات، ووضع معايير لقياس نوعية الحكم. هذه الأطروحات تجلت أكثر في السياق الإفريقي، وذلك بتطبيق العديد من المشاريع والبرامج لدعم توجه الحكم الراشد في القارة، وهذا لم يتوقف على المبادرات الخارجية. وإنما أصبحت تصورات الديمقراطية والحكم الراشد ضمن أولويات القضايا في أجندة الدول والمنظمات الإفريقية خصوصا بعد تأسيس الإتحاد الإفريقي، وتأسيس العديد من المبادرات من داخل القارة تروج هذا الطرح أهمها مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا-نيباد، والآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء. كل هذا ترافق مع إجراء العديد من البحوث والدراسات على المستوى الأكاديمي تعنى بطرح قضايا الدمقرطة، والحكم الراشد. حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن ظهور مفهوم الحكم في التسعينات أدى إلى إضافة تصورات جديدة على الصعيد المعرفي والتنموي، خاصة أن المفهوم يرتبط بجوانب وتخصصات عديدة تمثل الإدارة والتسيير العمومي، والسياسات العامة، والعلوم الإقتصادية، والعلاقات الدولية،. إضافة إلى ذلك إهتمت الأبحاث بتناول أهم الآليات والعمليات المرتبطة بتطبيق الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، وفي الدول النامية بشكل عام. لكن الملاحظ في هذا الإطار أن إفريقيا ما زالت تعاني من المجاعات والحروب، وتحتل معظم دول القارة مراتب متأخرة على صعيد التنمية رغم تبني أطروحات الديمقراطية والحكم الراشد كمقاربات للتنمية، أكثر من ذلك يذهب العديد من المراقبين أن هذه المقاربات ساهمت في تفاقم حدة المشاكل التي تعانيها القارة خصوصا على المستوى الإجتماعي، وهذا ما يدفعنا إلى إثارة التساؤل حول كفاءة هذه المقاربات الجديدة في حل مشاكل الفقر والتنمية في إفريقيا.

- توجه الجزائر بصفتها طرف فاعل في السياسة الإفريقية، ومن بين الدول المؤسسة لمبادرة نيباد والآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء إل اعتماد مقاربة الحكم الراشد خصوصا في جانبها الإداري والإقتصادي، وهذا ما تجلى في الخطابات الرسمية، وفي عقد العديد من الندوات والمؤتمرات من قبل قطاعات وزارية، ومدارس عليا وجامعات لبحث هذه المسألة وما يرتبط بها من قضايا، إضافة إلى عقد العديد من الندوات على مستوى البرلمان، وتناول الأحزاب السياسية لقضية الحكم الراشد في نقاشاتها السياسية و برامجها الإنتخابية، حيث غالبا ما يتم التعامل مع هذه المفاهيم كشعارات دون الفهم الحقيقي لبنية هذه المفاهيم وما تطرحه من أفكار، وهذا ما يحتاج إلى إنخراط الجامعة في شرح وتحليل هذه التصورات والمفاهيم، لكن حتى على هذا المستوى غالبا ما يتم التعامل مع الديمقراطية والحكم الراشد وفق منطق الأفكار الجاهزة كمسلمات دون تكليف عناء البحث في بنياتها

الفكرية وجذورها الإبستيمولوجية، ومدى مطابقتها للأولويات الوطنية والإفريقية، على الرغم من أن المقاربات المطروحة قد تكون غير مثبة في الواقع الإمبريقي للدول الإفريقية والـــدول الناميـــة، أو غير ممكنة التحقيق، أو لا تستجيب لظروف المرحلة التاريخية التي يشـــهدها الســـياق الـــوطني أو القاري. وفي اعتقادنا هذا يرتبط بعدم وجود جهود مؤسسية تسعى إلى بلورة حركات تـــدفع بإتجـــاه إستقلالية جامعاتنا من الناحية الفكرية، ومن ناحية إعداد براديمات وبدائل فـــي مختلـــف المجـــالات تعكس خصوصياتنا وإحتياجاتنا الوطنية مع الإستفادة من التجارب الناجحة في العالم. وغيـــاب هـــذه الحركة من شأنه تكريس منطق التبعية الفكرية كأخطر مظهر للإستعمار الجديد إلى جانـــب التبعيـــة السياسية والإقتصادية.

أما ما يتعلق بالأسباب الذاتية فيمكن حصرها في :

- الرغبة في التخصص في مجال الدراسات السياسية الإفريقية، وتكوين رصيد معرفي ومعلومـــاتي حول السياسة الإفريقية، وهذا الاهتمام بدأ في الحقيقة منذ مرحلة الليسانس، حيث يمكن إعتبار هـــذه الدراسة إستكمالا لمذكرة الليسانس التي ناقشتها بجامعة ورقلة بعنوان "الحكمانية في إفريقيا: دراســـة في المفهوم وإجراءات التطبيق"(2005)، وهذا ما مكنني من الحصول على خلاصات ورؤية أوليـــة حول الموضوع سهلت لي مهمة البحث في هذه الدراسة.

- الإنخراط في النضال ضد نظام عالمي ساهم بشكل كبير في معاناة الأفارقة وانتشار المجاعـــات والحروب وتفشي الأمراض الفتاكة. ولما كانت مهمة القادة السياسيين تكمن فـــي تنفيـــذ السياســـات وتوجيهها، والدفاع عن مصالح القارة. ومهمة أصحاب الأموال تكمن في تقديم المســـاعدات. فـــإن مهمة الباحث في هذا الإطار هي تقديم أفكار وبدائل، ونشر الوعي، وكشـــف بنيـــات المخططـــات والمقاربات كمهمات من شأنها المساهمة في مساعدة المستضعفين والفقراء في العالم، والمشاركة في إثراء الأطروحات التي تدفع إلى حل مشاكل القارة الإفريقية، واستقلالها مـــن مظـــاهر الإســـتغلال والتحكم في مصيرها من قبل القوى الدولية .

صعوبات الدراسة:

يمكن اختصار الصعوبات التي اعترضتني أثناء القيام بإعداد هذه الدراسة فـــي صـــعوبتين اثنتين. تتعلق الأولى بطبيعة الموضوع الذي يتميز إلى حد كبير بتداخل العديد مـــن التخصصـــات، الأمر الذي يفرض مراجعة أدبيات متعددة التخصصات مثل علم السياسة، الإدارة العامـــة، السياســـة العامة، العلاقات الدولية، علوم الاقتصاد والتسيير، وهذا مـــا يتطلـــب الـــتحكم فـــي العديـــد مـــن المصطلحات والنظريات المرتبطة بتلك التخصصات للتمكن خاصة من تفكيك مفهوم الحكم ومعرفـــة أصوله، والتصدي للزوايا المختلفة والمتعددة التي يطرحها مفهوم الحكم الراشد بسبب كثرة وتنـــوع المقاربات التي اهتمت بهذا الموضوع إلى درجة إعتقاد الباحث أنه يتناول قضايا بحثية متمايزة وفي تخصصات متنوعة، وهذا ما جعلني أقدم تصنيفا لمختلف تعريفات مفهوم الحكم قصد إبراز خلفياتـــه وجذوره وأدبياته المختلفة لخدمة هدف هذه الدراسة، وبطبيعة الحال هذه العمليـــة صـــعبة وتتطلـــب فريق بحث متعدد التخصصات لمباشرة هذا العمل. أما الصعوبة الثانية فتتعلق بمشـــكلة الحصـــول على المراجع والوثائق، وإذا كانت الأنترنت توفر العديد من الدراسات و الأبحاث والتقـــارير عبـــر المواقع الإلكترونية لمراكز الدراسات والجامعات والمنظمات الدولية، و مواقـــع بعـــض المجـــلات المتخصصة، إلا أنّه لا يمكن التغاضي عن العديد من الكتـــب والمجـــلات المتخصصـــة الأجنبيـــة المهتمة بالدراسات السياسية الإفريقية، و المهتمة بدراسة الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا التي لا يمكن الحصول عليها عبر الأنترنت، كما أنّ المكتبات الجامعية والخارجية لا توفر للأسف مثل هـــذه الأبحاث خصوصا في ظل عدم وجود مراكز دراسات ومخابر بحث متخصصـــة فـــي الدراســـات السياسية الإفريقية في الجزائر، و في ظل كذلك عدم وجود آلية في جامعاتنا تمكن طالب الماجســـتير من جلب المراجع من الخارج.

خطة الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين. يتناول الفصل الأول إبستيولوجيا السياسة والحكم في إفريقيا، من خلال دراسة تطور المداخل النظرية المهتمة ببحث مسألة الدولة و إشكالية التنمية، وذلك لمعرفة موقع دراسات الدمقرطة والحكم الراشد في البحث السياسي الإفريقي، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتضمن المبحث الأول دراسة لمختلف المداخل النظرية التي اهتمت بتحليل السياسة الإفريقية ما بعد الاستعمار في الفترة ما بين 1960-1989. أما المبحث الثاني فيتناول تطور المداخل النظرية في علم السياسة الإفريقي من خلال الاهتمام بالدمقرطة والحكم الراشد في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث تم دراسة أثر العولمة وموجة الدمقرطة أواخر الثمانينات على السياسة الإفريقية، وعلى تغير أجندة السياسة المقارنة بشكل عام، والدراسات السياسية الإفريقية بشكل خاص من خلال ظهور علم الإنتقال وعلم الترسيخ لتحليل عمليات الدمقرطة، وهذا ما مكننا من دراسة أسباب وأنماط الإنتقال الديمقراطي في إفريقيا، وإتجاهات هذا الإنتقال، والتصنيفات الجديدة للأنظمة السياسية في هذه الفترة.

أما الفصل الثاني فيتناول الحكم الراشد بصفته مقاربة للتنمية من خلال دراسة المفهوم، و آليات وعمليات التطبيق في إفريقيا. وهذا من خلال دراسة جينيالوجيا الحكم وإشكالية التعريف، أي دراسة الجذور التأسيسية لمفهوم الحكم، والإستخدامات المختلفة له، بهدف معرفة مرجعيات طرح تصور الحكم الراشد في إفريقيا كمبحث أول، أما المبحث الثاني فيتناول تطبيق الحكم الراشد في إفريقيا، وهذا من خلال التطرق إلى الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم في القارة، حيث يتم التطرق إلى المبادرات التي تأسست في إفريقيا لدعم هذا التوجه مثل مشروع اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، وتأسيس مبادرة نيباد، والآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، وكذلك تناول الإسهامات الشهيرة في مجال وضع مؤشرات لقياس نوعية الحكم سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإفريقي، إضافة إلى تناول مدى مطابقة معايير الحكم الراشد المطروحة من قبل وكالات التنمية الدولية لواقع المجتمعات الإفريقية، وهذا من خلال دراسة إشكالية النموذج لطرح معالم طريق بديلة تمكن من إعادة التفكير في تصور الحكم الراشد في إفريقيا، وهذا عبر مناقشة ثلاث جدليات مرتبطة بحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، وعلاقة الحكم الراشد بالتنمية.

الفصـــــــــــــل الأول

إبستومولوجيا السياسة والحكم في إفريقيا: دراسة في تطور المداخل النظرية الخاصة ببحث مسألة الدولة وإشكالية التنمية

المبحث الأول: دراسة السياسة الإفريقية في فترة ما بعد الاســتعمار (1960-1989): الدولــة التسلطية، التحديث والتنمية السياسية كمقاربات و أجندة للبحث.

المبحث الثاني: الدمقرطة والحكم الراشد كمداخل ومواضيع جديدة للتحليل: تطور أدبيــات علــم السياسة الإفريقي في فترة مابعد الحرب الباردة.

الفصل الأول:
إبستومولوجيا السياسة والحكم في إفريقيا:
دراسة في تطور المداخل النظرية الخاصة ببحث مسألة الدولة وإشكالية التنمية

إن طبيعة البحث الإبستمولوجي تقتضي دراسة نقدية للمنظورات و الأطر الذهنية (النظرية) المسيطرة في حقل دراسي معين . فهذا النوع من البحث يركز على طبيعة المعرفة العلمية ومجالها وأفقها وافتراضاتها السابقة وتحيزاتها ومصداقيتها العامة[1].

فإذا كانت الإبستومولوجيا هي أحد فروع الفلسفة، فإنّ قدرة الباحث في مجال علم السياسة تتحدد من خلال قدرته على المساعدة في فهم الظواهر السياسية والعمليات السياسية، وهذا لا يحصل إلاّ إذا أخضع الباحث منطلقاته الفكرية والمعرفية للتمحيص والنقد، فتحليل السياسة والعمليات السياسية يعتمد بالضرورة على أطر منهجية ومعرفية معينة تصبح بمثابة العدسات التي تقود إلى فهم الواقع السياسي و إعطاء التصورات والآراء حوله، وهذه الأخيرة هي نتاج لنظريات ومقولات فكرية وفلسفية نشأت في الماضي وامتد أثرها إلى الحاضر، وبالتالي تأتي أهمية معرفة تاريخ تطور الأفكار الفلسفية، والمعرفة السياسية والإنسانية بشكل عام، لأنّ ذلك يساعد على الرجوع إلى مصادر وجذور تلك الآراء والتصورات حول الظواهر السياسية وكيفية دراستها[2].

---

[1] الإبستمولوجيا هي أحد الفروع الثلاثة التي تفرعت عن الفلسفة: الإبستمولوجيا ، الأنطولوجيا "Antology" والتي تبحث في الوجود والماهية، الأكسيولوجيا "Axiology" المهتمة بدراسة القيم والجمال، أمّا الإبستمولوجيا والتي تعنينا فهي مفهوم يتكون من مقطعين هما Epstime ويعني المعرفة أما المقطع الثاني Logos فيعني نقد أو نظرية أو دراسة، أي أنه نظرية نقد أو دراسة المعرفة .
بهذا الصدد ينبغي التمييز بين الإبستمولوجيا ونظرية المعرفة، فهذه المسألة تعرف خلطا كبيرا في الاستخدام العربي إذ أن نظرية المعرفة تهتم بدراسة جميع أنواع المعارف، أما الإبستمولوجيا فتهتم بدراسة المعرفة العلمية وحدها، ويقع الخلط كذلك بين الإبستمولوجيا وعلم المنهج "Méthodologie" ، فهذا الأخير يبحث في إجراءات الوصول إلى المعرفة، أما البحث الإبستمولوجي فمركز اهتمامه المعرفة العلمية وافتراضاتها ونتائجها، ويقع الخلط كذلك بين الإبستمولوجيا وتاريخ العلم، فلمّا كانت الأولى تهتم بكيفية تحول الأفكار الجنينية إلى أنساق معرفية فإن تاريخ العلم يؤرخ لتطور العلوم، لعلم بعينه أو بصورة عامة ويبحث في بدايات الأفكار، أو بدايات تكون العلوم المعاصرة. أنظر بهذا الصدد :
نصر محمد عارف، إبستومولوجيا السياسة المقارنة .د.م : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002 ، ص ص 22 – 23
إضافة إلى ذلك يمثل تاريخ العلم " تاريخ العقل الإنساني والتفاعل بينه وبين الخبرات التجريبية أو معطيات الحواس، هو تاريخ المناهج وأساليب الاستدلال و طرق حل المشكلات التي تتميز بأنها واقعية ، عملية ونظرية على السواء " وفق هذا التصور ينبغي كذلك التمييز بين تاريخ العلم وفلسفة العلم من جهة والإبستومولوجيا من جهة أخرى ، " فإذا كان العلم لا يفكر في ذاته فإن فلسفة العلم هي التي تتكفل بذلك العبء وتضطلع بالتفكير في ذات العلم ... في منهجه ومنطقه وخصائص المعرفة العلمية وشروطها وطبائع تقدمها، وكيفياته وعوامله ... على الإجمال التفكير في الإبستومولوجيا – أي نظرية المعرفة العلمية – ثم العلاقة بينها وبين المتغيرات المعرفية الأخرى والعوامل الحضارية المختلفة و إذا كان العلم لا يلتفت كثيرا إلى ماضيه، فإن فلسفة العلم أصبحت لا تنفصل عن الأبعاد التاريخية لظاهرة العلم فغذت شديدة العناية بتاريخ العلم " ومن هذا المنطلق فإن الإبستمولوجيا تعتبر جزءا من فلسفة العلم ككل التي بدورها تقوم على البعد التاريخي للعلم .
للاطلاع أكثر أنظر: يُمن طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين : الأصول ، الحصاد ، الأفاق المستقبلية. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة 264) ، ديسمبر 2000 ، ص 10
هذا وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من المنظورات الفكرية التي ساهمت في إثراء حقل الإبستمولوجيا. بهذا الصدد يمكن الحديث عن " كارل مانهيم " الذي يرى أنّ أهمية البحث الإبستومولوجي تكمن في إعطاء اهتمام بالمعرفة وكيفية وصولها إلينا، وإلى الوجود بعد أن تم تحطيم الرؤية الدينية الأحادية للعالم، وفي هذا المجال أيضا يعتبر برتراند راسل أول من أصَّل مفهوم الإبستمولوجيا في القرن العشرين.
راجع بهذا الصدد: نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 24
في نفس السياق نجد كتابات عالم الإبستمولوجيا الفرنسي " ميشال فوكو"، هذه الكتابات التي سوف يكون لها تأثير في إنتاج العديد من الدراسات والنظريات لدراسة النظم السياسية الإفريقية خاصة ما يتعلق بنظرية بحث السياسة من الأسفل " La politique par le bas " لـ J . F Bayart كما سنرى في المبحث الأول من هذا الفصل.
ويرتبط اسم " ميشال فوكو " بمفهوم " الإبستمية " أي المنظومة الفكرية أو نظام الفكر وهذا ما يظهر في مؤلفاته التي ساهمت في تقدم الإبستمولوجيا كحقل معرفي مثل: " الكلمات والأشياء "، " أركيولوجيا المعرفة " ...إلخ.
أنظر بهذا الصدد محمد أركون، الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، تر:هاشم صالح. بيروت: دار الساقي ، ط 3 ، 1998 ، ص 228

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهاجيه ومداخل نظرية . بنغازي (ليبيا) : منشورات جامعة قاريونس، ط 2 ، 1998 ، ص ص 52- 53

من هذا المنطلق تأتي أهمية الدراسة الإبستمولوجية لمعرفة النماذج المعرفية أو البراديميات "Paradigms "[1]المعتمدة في مجال دراسي معيّن، أي معرفة الأفكار والقيم والافتراضات والمناهج وأجندة البحث، بمعنى المواضيع البحثية التي تركز عليها تلك النماذج المعرفية، وهذا يقود بالضرورة إلى سبر مصادر وأسباب الصراع والتنافس الفكري الدائر بين المدارس التي تقف وراء التصورات الذهنية (النظريات) كأدوات أو مقتربات للتحليل. من خلال ذلك كله يتم التوصل إلى ما إذا كانت تلك المقتربات تمتلك القدرة المنهاجية الكافية لتحليل الواقع، أم أنّها تبتعد عن ذلك الواقع بسبب عدم التغلغل بشكل كافي بالدراسة والتحليل في تاريخ الظاهرة، والاكتفاء باعتماد وتبني أفكار مسبقة ضمن رؤية منحازة و غير موضوعية، بهدف العمل على نشر وسيطرة أفكار معينة، وخدمة مصالح سياسية وأكثر من ذلك حضارية لقوى تقف وراء تمويلها، ومن هنا يتم الكشف عن مدى وقوع تلك الأطر النظرية في فخ المركزية العرقية " Ethnocentrisms "، ومدى تحيّزها من موضوعيتها، وهذا يفتح الباب للنقاش حول إعادة التفكير في النظريات والمقتربات الموجودة، أو بناء أطر جديدة تكون لديها القدرة على تحليل واقع سياسي معين وفهم محدداته وأزماته، وبالتالي تقديم الوصفة المناسبة والضرورية لعلاج تلك الأزمات والمشاكل، وهذا يتطلب طبعا العودة إلى التاريخ والنزول إلى الميدان وعيش الظاهرة.

على هذا الأساس فإنّ فكرة مقاربة المداخل النظرية لدراسة السياسة والحكم في إفريقيا من خلال المدخل الإبستمولوجي تكمن أهميتها في كشف بنية مختلف الافتراضات والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة إفريقيا، وتمكّننا من معرفة ما إذا كانت هذه الأطر النظرية لديها القدرة الكافية على استيفاء دراسة الظواهر السياسية في هذه القارة، أي مدى قدرتها على فهم الواقع الإفريقي، فالنظرة المتفحصة في مختلف المداخل تسمح بمعرفة الخلفيات والنماذج المعرفية التي تنطلق منها النظريات والمقتربات الخاصة بدراسة السياسة الإفريقية " African Politics ".

إضافة إلى ذلك، تقتضي دراسة السياسة و الحكم في إفريقيا معرفة مختلف المواضيع التي تشكل أجندة البحث التي تهتم بها مراكز البحث والمدارس المهتمة بالبحث السياسي الإفريقي. أهمية هذه النقطة تكمن في مسألة الأولويات، نقصد بذلك هل أنّ مواضيع البحث التي توجد على رأس أجندة البحث في إفريقيا في حقبة زمنية معينة تفرضها أزمات وظروف ومستجدات إفريقية، أم أنّ التركيز على دراسة موضوع ما تفرضه معطيات خارجية كان من الأجدر الاهتمام بالبحث والتحليل لموضوع يخدم الوضع الإفريقي ويتوافق مع الأزمات المميزة له عوض الاهتمام بموضوع لا يخدم هذا الواقع.

في هذا الإطار يمكن ملاحظة سيطرة ثلاثة مواضيع كانت محل اهتمام السياسة المقارنة في إفريقيا، على أنّ هذه المواضيع البحثية كانت خاضعة لتطور الظروف السياسية في القارة الإفريقية، فقبل سنة 1990 شكل موضوع الدولة، وموضوع التنمية مركز اهتمام بحوث علم

---

1 بشأن هذا المفهوم تتعدد الترجمات العربية، فهناك من يتحدث عن النظام المعرفي، النموذج المعرفي، أو الإبقاء على نفس الكلمة باللغة اللاتينية براديم كنطق بالإنجليزية، أو براديقم كنطق باللغة الفرنسية .

في هذا الإطار يعتبر النموذج المعرفي أو البراديم مفهوم قديم وجد في الدراسات الاجتماعية إلا أنَّ الفضل يرجع لـ " توماس كون Thomas KUHN " الذي طوَّر هذا المفهوم في كتابه بنية الثورات العلمية (The structure of scientific revolutions) الصادر سنة 1962، حيث عرَّف "كون" البراديم بأنه :" مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكنيكات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما " .

فإدراك خلفيات النظريات والمناهج والمداخل يتطلب فحص النظام العام أو النموذج المعرفي الذي يمثل نمط الفكر السائد الذي يؤثر في بناء النظريات والمناهج، وبذلك فهو " بمثابة نافذة ذهنية ينظر خلالها الباحث إلى العالم، لذلك لا نستغرب حدوث اختلافات في النتائج المحصل عليها من باحثين اثنين ينظران إلى قضية واحدة، فسبب الاختلاف ذلك يعود إلى النموذج المعرفي لكل منهما " .

أنظر بهذا الصدد : محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات. الجزائر، 1997، ص ص 23-24

السياسة الإفريقي، وخلال فترة التسعينات وما بعدها كان الاهتمام بموضوع الانتقال الديمقراطي[1] بفعل التحولات التي شهدها العالم في هذه الفترة وتأثيراتها على الوضع الإفريقي وخاصة السياسي والاقتصادي منه. هذا إضافة إلى موضوع الحكم الراشد كمبحث سيطر في جميع المجالات المعرفية خاصة السياسية و الإدارية و الإقتصادية منذ إطلاقه من طرف البنك الدولي سنة 1989 كما سنرى فيما بعد.

من هذا الباب، يتطرق هذا الفصل إلى دراسة مختلف المداخل النظرية التي اهتمت بالدولة والتنمية السياسية كمبحث أوّل، حيث أنّ هذا المجال البحثي سيطر خاصة في فترة ما بعد الاستعمار أي من الستينيات إلى غاية فترة التحولات السياسية نحو الديمقراطية في القارة في التسعينات أين تم الانتقال من التركيز على الدولة والتنمية إلى الاهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية في القارة إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة كشرط ضروري للإصلاح الاقتصادي والوصول إلى التنمية في القارة. إضافة إلى الحكم الراشد (Good Governance) الذي يجمع بين المضمون السياسي والمؤسساتي (الإداري)، والاقتصادي. هذا الموضوع شهد إجراء العديد من الأبحاث والدراسات في فترة التسعينات وما بعدها، و هذا ما سيكون محل نقاش في المبحث الثاني. ولمّا كانت الدراسة الإبستمولوجية تقتضي دراسة نقدية للمعرفة و افتراضاتها ونتائجها بهدف معرفة تحيزاتها ومصداقيتها، فإنّ هذا الفصل جاء ليعرض أدبيات علم السياسة والسياسة المقارنة المهتمة بدراسة السياسة الإفريقية (African politics) وفق قراءة نقدية وتطورية، وكشف بعض الإشكاليات البحثية التي تعترض هذا الحقل المعرفي، وذلك لمعرفة خلفيات و جذور مختلف المداخل النظرية ومدى تأثير تغير الظروف السياسية على تغير مقاربات وأجندات البحث، وبالتالي كشف المنحى العام الذي يحكم علم السياسة الإفريقي. و هذا ما يمكننا من معرفة أصول دراسات الدمقرطة و الحكم الراشد، و معرفة موقعها في الدراسات السياسية الإفريقية. الأمر الذي سيقود إلى دراسة أسباب و عوامل الإنتقال الديمقراطي و الترسيخ الديمقراطي في إفريقيا وأهم تصنيفات النظم السياسية الإفريقية في فترة التسعينات وما بعدها.

المبحث الأول: دراسة السياسة الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار (1960-1989): الدولة التسلطية، التحديث والتنمية السياسية كمقاربات و أجندة للبحث.

أدّت نهاية الحقبة الإستعمارية في إفريقيا إلى ظهور الدولة الإفريقية الحديثة أو ما يسمى بدولة ما بعد الاستعمار (Post colonial state). وقد اعتمدت أغلب الدول الإفريقية حديثة الإستقلال في هذه الفترة نظام الحزب الواحد كنمط و آلية لبناء الدولة. فمنذ استقلال تونس واعتمادها لنظام الحزب الواحد كأول دولة في إفريقيا سنة 1956، وتبعتها في ذلك غانا في 1957، كأول دولة من دول جنوب الصحراء تتبنى هذا النظام، حتى قامت الدول الإفريقية الواحدة تلو الأخرى باختيار هذا النظام والتمسك به أو بشكل من أشكاله. وبهذا الصدد يمكن إحصاء عام 1976 خمس وثلاثون دولة إفريقية من بين تسع وأربعون دولة مستقلة تتبنى نظام الحزب الواحد[2]، وحتى في الدول التي أقرت بأحزاب متعددة مثل نايجيريا، وزامبيا، وروانـدا، والمغرب، فإنّ النظام الرسمي كان يتجه دائما نحو ضرب المعارضة وإبقاء الحزب الموالي للنظام كحزب أوحد وأساسي[3]. وهكذا نجد أنّ غالبية التنظيمات والأحزاب التي ناضلت ضد الإستعمار في إفريقيا تحولت إلى نظام الحزب الواحد وأخذت توسع قواعدها من خلال استقطاب جميع شرائح المجتمع

[1] Mamoudou Gazibo, " L'Afrique en politique comparée ", Polis / R.C.S.P / C.P.S.R, Vol 8, Numéro spécial, 2001, P5

[2] سعد ناجي جواد، قضايا إفريقية معاصرة. عمان: زهران للنشر والتوزيع، ط1، دت، ص 129

[3] المرجع السابق، ص 110

كخطوة أساسية في بناء الوحدة الوطنية التي نجحت هذه الأحزاب في بلورتها أثناء مرحلة النضال، حيث ربطت القيادة الوطنية الإفريقية ظاهرة الحزب الواحد في القارة بالدور الطليعي الذي قامت به قبل وأثناء الإستقلال. وهذا ما يمكنها من النجاح في استكمال المسار المتعلق بتحقيق التنمية بكافة أبعادها السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية[1]. لكن تجربة دولة مابعد الإستعمار تثبت أنّ نجاح الأحزاب الواحدة في حقبة الإستعمار لم يتحول إلى نجاح في بناء دولة الإستقلال في إفريقيا. ففشل تجربة الحزب الواحد تظهر في العديد من الإنقلابات العسكرية التي شهدتها معظم دول القارة، حيث أدى تدخل الجيش إلى إلغاء وجود الأحزاب سواء كان واحدا أو أحزاب متعددة[2]. إضافة إلى ذلك إعتبر العديد من الباحثين أنّ الدولة الحديثة في إفريقيا لم تظهر إلاّ كنسخة إفريقية للنظام الاستعماري (Africanisation of colonial state) ، من حيث تسلطية النظام. ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساسا بالقادة والطغمة الحاكمة. كما أنّ الزعماء كانوا يمثلون غالبا مصالح دول أجنبية في بلدانهم مبررين نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة الشعبية بالحفاظ على الاستقرار وتنمية الاقتصاد الوطني[3]، معتمدين على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزهم، وكل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية، كان أشدها الأزمة الاقتصادية في فترة الثمانينات والتي اهتم بدراستها العديد من الباحثين، لما لها من أثر في بروز حقبة جديدة من تاريخ الدول والأنظمة السياسية في إفريقيا: الإنتقالات الديمقراطية كما سنرى في المبحث الثاني.

من هنا فإنّ الدولة التسلطية " Autoritarian state " وما ينجر عنها من قمع وعسكرة للحياة السياسية شكلت اللغة المشتركة لجميع الأنظمة السياسية الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار.

وهنا يرى الباحث السياسي النايجيري "أكوديبا نولي" أنّ استمرار التراث الاستعماري المتعلق بالدولة التسلطية كان نتيجة للعديد من المبررات والحجج، من بينها الحاجة إلى دولة قوية بإمكانها فك السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الإفريقي في ظل غياب وعدم توفر الدولة في إفريقيا على طبقة من رجال الأعمال قادرة على المنافسة الدولية، حيث كان الخيار هو تأميم المشروعات الأجنبية، وجعل الدولة المحرّك الاقتصادي الوحيد والمهيمن، وذلك بغرض مكافحة الفقر والجهل والمرض، وبالتالي أصبحت الدولة أكثر إغراءا للناس وأصبحت كمصدر لبناء الثروة، و رافق ذلك ظروف الاقتصاديات العالمية التي شهدت سيادة المبادئ الكينزية وتأثيرها على مفهوم التنمية، إضافة إلى سيطرة نظريات التحديث في المجال الأكاديمي التي أكّدت على الحاجة لدول قوية في إفريقيا، وأكثر من ذلك شجعت الحرب الباردة على ظهور دول تسلطية تقوم بدور الوكيل عن القوى العظمى. هذا مع عدم إهمال دور انتشار القيم الاشتراكية خاصة في بلدان العالم الثالث حديثة الاستقلال والتي أعطت مكانة فائقة للدولة في المجتمع.

في هذا السياق ظهرت تيّارات في إفريقيا تدعو إلى ما يسمى "الاشتراكية الإفريقية " والتي أخذ بها العديد من الزعماء الأفارقة، وهذا ما طبّقه الزعيم التنزاني "نيريري" ضمن ما يعرف بـ " نظام الأوجاما Ujama " وما عرف في السنغال تحت حكم " سيدار سنجور " باسم الزنوجة، وهذا النوع من الاشتراكية يقوم على افتراضين اثنين: الأول يعتقد أنّ طريقة الحياة الإفريقية كانت اشتراكية أكثر منها رأسمالية، والثاني يكمن في الاعتقاد بعدم وجود نموذج واحد للاشتراكية أو الديمقراطية كما يعتقد الغرب وإنّما للخصوصية دور في تحديد ذلك تبعا لاختلاف المواقف

---

[1] المرجع السابق، ص ص 115-117

[2] تجدر الإشارة هنا إلى أنّ أول محاولة إنقلاب عسكري في إفريقيا السوداء جرت في عام 1960 في إثيوبيا، إلا أنها فشلت، زفي عام 1962 شهدت إفريقيا أول محاولة إنقلابية ناجحة في التوغو، وبعدها نجحت محاولات أخرى في كل من بنين (داهومي)، و الزائير. وفي عام 1966 تمكن الجيش من قلب أهم نظامي حكم في منطقة غرب إفريقيا هما النظام الغاني برئاسة "كوامي نكروما" والنظام النايجيري، ثم توالت الإنقلابات في الدول الإفريقية حتى فاقت سبعون إنقلابا ومحاولة إنقلابية. أنظر بهذا الصدد: المرجع السابق، ص 90

3 Mueni WA MUIU, "Fundi Wa Afrika : Toward a New paradigm of the African state ", Paper presented at CODESRIA's 11th general conference, Maputo , Mozambique ,December 6/11/2005 , P11 .

والثقافات. في المقابل، هناك أنظمة أخرى اتبعت ما يسمى بالاشتراكية العلمية وهذا ما نجده في : بنين ، أنجولا ، والكونغو برازفيل ، إثيوبيا ، موزنبيق ...إلخ . إلاّ أنّ كل تلك المواقف كانت مبررات للنظم التسلطية لتبرير قمعها وشرعيتها[1].

من هذا المنطلق، شكلت مواضيع الدولة والتنمية أهم الاهتمامات البحثية في فترة الستينات والسبعينات ، فالنقاشات تركزت أساسا حول الأصول الخارجية للدولة وعمليات تأسيس دولة من الواقع والتاريخ الإفريقي أو ما يعرف بتوطين الدولة (Indigenization state). هذا إلى جانب مواضيع كطبيعة النخبة السياسية، النظام النيوباتريمونيالي ، الأزمات ، العنف ، واحتلت كذلك مواضيع مثل الدولة والزراعة، الدولة والطبقة العاملة مكانة أساسية في الأبحاث التي جرت في هذه الفترة. إضافة إلى ذلك ارتبطت النقاشات حول التنمية والتخلف بدراسة الهيمنة الخارجية ومدى قدرة النخبة والاستراتيجيات المعتمدة على تحرير الاقتصاد والتنمية ، فبات يُنظر إلى الدولة على أنها الفاعل الرئيسي لتحقيق التنمية وتقليص الفجوة واللحاق بالغرب الصناعي المتقدم [2].

إستنادا إلى هذه الخلفية، أدى ظهور الدولة الحديثة في إفريقيا والعالم الثالث إلى إعادة تجديد علم السياسة بشكل عام ، ذلك أن متطلبات بناء الدولة والتنمية دفعت نحو إتجاه يدعو إلى ضرورة إعداد مداخل نظرية تكون مناسبة لتحليل خصوصية المشاكل السياسية في إفريقيا ، وهذا ما عكف على دراسته العديد من علماء السياسة المتخصصين في السياسة المقارنة و السياسة الإفريقية معتمدين خاصة على نظريات ونماذج معرفية وخطوات بحثية ترجع بالأساس إلى أبحاث ونظريات " ماكس فيبر" و "إيفين بريتشارد "، فكانت ظواهر التحديث والتنمية السياسية، و الاندماج الوطني، البناء المؤسساتي هي المحاور الأساسية لدراسة دولة ما بعد الإستعمار، إضافة إلى تحليل مكونات النظام السياسي مثل النخب الحديثة، والحزب الواحد كفواعل أساسية في عمليات التغيرات الاجتماعية والسياسية [3]، وكذا دراسة ظواهر الانقسام الإثني[4] والعنف السياسي[5] كعوامل أعاقت بناء الدولة الحديثة في إفريقيا ما بعد الاستعمار.

---

[1] للإطلاع أكثر راجع في هذا الإطار:
أكوديبا نولي ،" مقدمة "، تر: صبحي قنصوة . في أكوديبا نولي ، و آخرون ، الحكم والسياسية في إفريقيا (ج1)، تر : مجموعة من الباحثين،القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ط1 ،2003 ، ص ص 16-21

[2] Ebrima SALL , "The social sciences in africa : trends, Issues, capacities and constraints" , paper prepared for the human capital commitee of the social science research council, " mapping human capital Globally " SSRC working Paper , Newyork ,2003 , PP 52-53 .

3 Cristian Coulon, " systéme politique et société dans les Etats d'Afrique Noire:A la recherche d'un cadre conceptuel nouveau ", Revue française de science politique, vol 22, N° 5, 1972, P1049.

4 في هذا الإطار دعا guy Nicolas إلى ضرورة تجاوز النظرة التقليدية في دراسة الفعل الإثني والتي لم تكن تمثل تحليلات جدية وأبعدت هذه الظواهر عن المعرفة العلمية، حيث تم تناولها كمعطى تجاوزه الزمن أو في سياق حب التطلع والفضول الأجنبي والفلكلوري ، على هذا الأساس يرى أنه ينبغي توجيه الدراسات إلى وضع الظاهرة الإثنية ومعالجتها ضمن إطارها الإفريقي المعاصر مع إعادة النظر في المقاربات لتحديد متغيراتها ولإزالة الغموض بينها وبين العمليات المرتبطة بها ، وهذا يقود إلى مقاربة المعنى الدياليكتيكي الذي يواجه الدولة الحديثة . و هذا ما شكل منطلقا لـ guy في دراسة حالة جماعة الهوسا " Ethnie Houssa" .
للاطلاع أكثر أنظر :

Guy Nicolas, "Crise de L'Etat et affirmation Ethnique en Afrique noire contemporaine ", Revue française de science politique. op.cit, pp 1017- 1048

5 هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة ، وغالبا ما ترتبط دراسة العنف السياسي في إفريقيا بالإثنية (Ethnisme) ، وبالقبلية (Tribalisme) ، ففي دراسة حول التحديث والعنف القبلي في إفريقيا حاول "suzanne Bonzon" إعطاء تعريف للعنف القبلي ، إضافة إلى التمييز بين العنف التقليدي والحديث ، وأشار إلى أنه رغم اعتبار العنف القبلي كخطر على وحدة الدولة من طرف القادة الأفارقة في المؤتمر الإفريقي للشعوب سنة 1958 ، هناك بعض النظريات تعتبره من الفوائد والمنافع الاجتماعية ، وهذا ما طبقه Max Glukman في دراسة إفريقيا ، حيث اعتبر أن العنف الداخلي يمكن أن يعطي للفرد منفعة وفائدة متجددة في إطار النسق ككل ، فالعنف بهذا المنظور يحفظ حيوية الجماعة.
أنظر بهذا الصدد :

Suzanne Bonzon, " Modernisation et conflits tribaux en Afrique noire ", Revue française de science politique, Vol 17, N° 5 pp 862-888

في نفس السياق قدّم P Chalral قراءته للعنف في إفريقيا ما بعد الاستعمار من خلال التمييز بين العنف والعنف المضاد ، أي بين عنف السلطة وعنف المجتمع ، فعنف الدولة يكون بأشكال مختلفة ويقود بالضرورة إلى العنف المضاد ، كما اشار إلى التمييز بين العنف المعلوم (Violence Active) والعنف المجهول (Violence Passive) فالأول يأخذ أشكالا مختلفة معروفة عند الجميع مثل القمع ، التعسف في

إن دراسة السياسة في إفريقيا في فترة ما بعد الاستعمار لم تخرج عن الإطار العام والنماذج المعرفية السائدة في علم السياسة والسياسة المقارنة ، وخاصة أفكار ومداخل المدرسة المسيطرة آنذاك : المدرسة السلوكية ، فضلا عن الجدالات والمناقشات التي سادت بين المدرسة السلوكية والمدرسة الماركسية (اليسار) خصوصا بعد ظهور المداخل النيو ماركسية ، وبروز أفكار ما بعد السلوكية كتطوير لحقل السياسة والسياسة المقارنة بعد الانتقادات التي عرفتها المدرسة السلوكية .

في هذا الإطار شهدت فترة الستينات سيطرة الدراسات الأمريكية ممثلة في المدرسة السلوكية على الدراسات الإفريقية ضمن حقل السياسة المقارنة، أو ما يعرف بنظريات التحديث والتنمية السياسية .(Developmentalism) ومع ظهور نظريات التبعية "Dependency theories" في أمريكا اللاتينية ممثلة خاصة في كتابات "جندر فرنك" والانتقادات الموجهة إلى الدراسة السلوكية،عرف حقل الدراسات الإفريقية سيادة نظريات التبعية في الفترة ما بين 1968 إلى غاية 1975 ، وفي نفس السياق وتحديدا في الفترة مابين 1975 إلى غاية 1985 شهد هذا المجال الدراسي سيطرة تيار نيوماركسي آخر يتمثل في مدخل الاقتصاد السياسي[1].

من هذا المنطلق، فإن علم السياسة الإفريقي (Africanist Political science) في فترة ما بعد الاستعمار كان محصورا أساسا في الصراع بين براديم التحديث والتنمية السياسية من جهة، مثل الدراسات التي أشرف عليها كل من "كلمان" (Colman) ، و "ألموند" (Almond) 1960 ، سكلار (sklar) 1963 ، أرغانسكي(Organski) 1965، و ديفيد أبتر (David Apter) 1967 ، ومن جهة أخرى هناك النظريات النيوماركسية ممثلة في مدرسة التبعية التي عرفت رواجا كبيرا بين الباحثين الأفارقة، مثل "أنتوني روايامامو"، "كلود أكي" (Claude AKE) ، و"دان نابودير" (Dani Nabudere).

ضمن هذا السياق، يرى "أبدول روفو مصطفى" (Abdul Raufu Mustafa) أنّ علم السياسة الإفريقي لا يمكن حصره فقط في الصراع والتصنيف المزدوج بين مدرسة التبعية ومدرسة التحديث ، فهناك إسهامات يمكن تصنيفها خارج هذا الصراع ، مثل كتاب "Exit , voice and loyalty" من تأليف هيرشمان (Hircheman) إنطلاقا من معاينته لشركة السكك الحديدية النيجيرية ، وهناك كتاب آخر بعنوان " Nigeria : Modernisation and the politics of communication" من تأليف "ملسون دولب" سنة 1973، حيث قدم هذا الكتاب نقدا معمقا للافتراضات القاعدية لمدرسة التحديث ، إضافة إلى الكتاب الذي ألفه "بيلي دودلي" (Billy Dudley) سنة 1973 بعنوان"Stability and political Order" ،و يمثل هذا الكتاب البدايات الأولى لتطبيق نظرية الخيار العقلاني (Rational choice Theory) في دراسة السياسة الإفريقية[2] .

لقد تعددت الأطر النظرية التي تناولت بالدراسة والتحليل السياسة والحكم في إفريقيا في فترة ما بعد الاستعمار تعدد المدارس الفكرية المهتمة بحقل علم السياسة والسياسة المقارنة. بهذا

استخدام السلطة ، نشر الرعب والسجن ، أما الثاني فليس من السهل كشفه فهو يختبأ في سياقات معينة كعدم قدرة الدولة على الإدارة الفعالة، وعدم تحمل مسؤولياتها ، خاصة ما سماه بعنف المجاعة (violence de la Famine) ، من هذا المنطلق فإن إفريقيا حسب Chabal تعاني من العنف المجهول أكثر من العنف المعلوم، إذ أنّ المعاناة الحقيقية التي تعيشها إفريقيا بسبب الحروب الأهلية كبيرة جدا ، وهدا راجع إلى الفشل السياسي والإداري للدولة ، ففي هذه القارة تقتل المجاعة من الناس أكثر مما تحصده الحروب والتخلف . وهناك تمييز ثالث بين عنف السلطة (Violence de Pouvoir) ، و العنف المنحط أو المتلف (La violence dégénérative) ، فعنف السلطة يشير إلى منطق الدولة الإفريقية في استخدام العنف المعلوم والمجهول كوسيلة وأداة سياسية لتثبيت الحكام لمراكزهم ، أما العنف المنحط أو الإتلافي فهو بمثابة الوحش الضخم (Monstre) ، يتعلق بالنظام السياسي الذي أصبح العنف في داخله غاية بحد ذاته.

P.Chabal, "Pouvoir et violence en Afrique postecolonale ", Politique Africaine, N° 42, juin 1991, PP 51-64

[1] Archi Mafeje, Anthropology in post-independence Africa: End of an Era and the problem of self – redefinition (African social scientifists reflections part 1). Nairobi (kenya): Heinrich boll foundation, 2001, PP 15-17

2 Abdul Raufau Mustafa,"Repenses la science politiqueen afrique ", CODESRIA Bulletin, Nos 3 & 4, 2006, P 4

الصدد تجدر الإشارة أن تلك الأطر تجد مرجعيتها أو تستمد أفكارها وافتراضاتها الأصلية من أبحاث ودراسات الأنتربولوجيا الاجتماعية خصوصا المدرسة البريطانية التي كرست أبحاثها لدراسة وضع الدولة والمجتمع في إفريقيا ما قبل الاستعمار ، وفي فترة الاستعمار ، هذه الملاحظة الهامة ستتبين بوضوح أكثر أثناء عرضنا لأدبيات الأنتربولوجيا الاجتماعية ومختلف المداخل النظرية التي اهتمت بدراسة الدولة والمجتمع في إفريقيا في هذا المبحث.

أولا: الأنتربولوجيا الاجتماعية[1] وإشكالية البحث عن تقاليد الدولة في إفريقيا:

شهد حقل دراسة السياسة الإفريقية في الماضي سيطرة العديد من المدارس الفكرية والمنهجية ، وفي هذا الإطار كانت المدرسة البريطانية للإنتربولوجيا الاجتماعية على رأس هذه المدارس، حيث احتلت أبحاثها مكان الصدارة في دراسة السياسة الإفريقية ما قبل الاستعمار (The study of pre-colonial african politics). هذا الحكم يجد تبريره في مختلف البراديميات المعدة من طرف مجموعة من الباحثين مثل : "ماير فورت" (Meyer FORTES) ، "إيفن بريتشارد" (Evans PRITCHARD) ، و"ماكس غلوكمان" (Max GLUKMAN) الذين اهتموا بدراسة المؤسسات السياسية الإفريقية ضمن المدرسة البريطانية للإنتربولوجيا البنيوية (The British school of structural anthropologes) ، إضافة إلى كل من "لوسي ماير" (lucy MAIR) ، "أودري ريشارد"(Andrez RICHARDS) ، و"ليود فالار" (Leyod FALLERS) الذين مثلوا الدراسات الوظيفية (Functionalist) في هذه المدرسة[2].

بهذا الصدد، تتمثل التوجيهات النظرية لـ "مالينارسكي" (B. MALINOURSKI) ، و"راد كيلف براون" (Rad Cliffe BROUN) ، و"إيفن بريتشارد" في اعتبار أنّ المجتمعات هي عبارة عن جماعات مؤسسات (Collectivities of institutions) بينها علاقات وظيفية. جوهر

---

1 في هذا الإطار يعرّف الدكتور "شكر سليم" الأنتربولوجيا على أنها : " علم دراسة الإنسان طبيعيا واجتماعيا وحضاريا " ، وهذا التعريف يشير إلى الخاصية المميزة للأنتربولوجيا وهي دراسة الإنسان من منظور شمولي (Holistic perspective) فهي تشكل منهجا يسعى إلى تجميع المعرفة بالإنسان من كافة الجوانب ، بهدف تقديم فهم متكامل ومترابط عن الإنسان وحياته ونتاجه الحضاري في الماضي والحاضر. الشيء الذي يُمَكّنها من استقراء الحياة المستقبلية .

بهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ هناك اختلافات في ضبط المصطلحات وتسميات الحقل المعرفي من بلد إلى آخر ، فما نشير إليه بالأنتربولوجيا الاجتماعية هي التسمية المعتمدة في إنكلترا، حيث تم النظر إلى هذا الحقل على أنه علم قائم بذاته لا تتدرج تحته لا " الأركيولوجيا " ولا " علم اللغويات " . هنا يصف أحد رواد الأنتربولوجيا الاجتماعية " إيفن بريتشارد " (Evans Pritchard) مهمة الأنتربولوجيا الاجتماعية بأنها " تدرس السلوك الاجتماعي الذي يتخذ من العادة شكل نظم اجتماعية كالعائلة ، ونسق القرابة ، والتنظيم السياسي ، والإجراءات القانونية ، والعبادات الدينية ، وغيرها ، كما تدرس العلاقة بين هذه النظم سواء في المجتمعات المعاصرة أو في المجتمعات التاريخية ، التي يوجد لدينا عنها معلومات مناسبة من هذا النوع " .

اهتمام الأنتربولوجيون البريطانيون بكثير من النظم الاجتماعية خلال النصف الأول من القرن العشرين مكّنهم من إجراء العديد من المقارنات التحليلية التي أدّت إلى إعداد العديد من النماذج النظرية من خلال التحليل البنيوي والوظيفي للنظم الاجتماعية ، وفهم دورها في استمرارية الحياة المجتمعية وتماسكها ، على هذا الأساس ظهرت تخصصات فرعية كـ : أنتربولوجيا القرابة والأسرة ، أنتربولوجيا الدِّين، الأنتربولوجيا الاقتصادية ، أنتربولوجيا النظم السياسية (الأنتربولوجيا السياسية) ، وكل هذه التخصصات تندرج ضمن الإطار العام للأنتربولوجيا الاجتماعية .

هذا المنظور البريطاني يختلف عن ذلك الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية أين نجد الحديث عن الأنتربولوجيا الفيزيقية "Physical Anthropology" لدراسة الجانب العضوي والحيوي للإنسان ، بينما يستخدمون مصطلح " الأنتربولوجيا الثقافية " كتخصص يُعنى بدراسة النواحي الاجتماعية والثقافية للإنسان وهذا ما يندرج ضمنه علم الأركيولوجيا المهتم بدراسة حياة الإنسان القديم وحضارات ما قبل التاريخ ، وعلم اللغويات المهتم بدراسة لغات الشعوب البدائية ، واللهجات المحلية ، والتأثيرات المتبادلة بين اللغة والثقافة ، هذا الحقل الدراسي أي الأنتربولوجيا الثقافية نجده عند الفرنسيين بمصطلحات أخرى : الإثنولوجيا أو الإثنوغرافيا وهم يدرسونها تحت مظلة علم الاجتماع .

فالإثنوغرافيا تعني " الدراسة الوصفية لأسلوب الحياة ومجموعة العادات والتقاليد والقيم والأدوات والفنون ،والمأثورات الشعبية لدى جماعة معينة أو مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة ، أمّا الإثنولوجيا فتهتم بالدراسة التحليلية والمقارنة للمادة الإثنوجرافية بهدف الوصول إلى تصورات نظرية أو تعميمات بصدد مختلف النظم الاجتماعية الإنسانية ، من حيث أصولها وتطورها وتنوعها " .

للاطلاع أكثر على مفهوم الأنتربولوجيا واستخداماته المختلفة راجع بهذا الصدد : حسين فهيم ، قصة الأنتربولوجيا : فصول في تاريخ علم الإنسان . الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة 98)، 1986، ص ص 13- 18

2 P.Anyang 'Nyong'O, the study of African politics: critical Appreciation of Heritage. Kenya: Heinrich Böl Foundation, 2002, P 40

هذه المقاربة يهدف إلى كشف القاعدة التي من خلالها تعمل المجتمعات على إعادة إنتاج نفسها على أساس قاعدة مستقرة لفترات طويلة وممتدة عبر التاريخ. ما يهمّنا هنا من خلال الافتراض العام ما كان له من تأثير على الدراسات السياسية وتطور حقل علم السياسة. فهذه التوجهات البحثية ساهمت في ظهور نظرية تحليل النسق (system analysis) لدراسة الحياة السياسية من طرف عالم السياسة الأمريكي "ديفيد إيستون"[1] ضمن المدرسة السلوكية . لهذا فإن الدراسات الأنتربولوجية تجد أهميتها بالنسبة إلينا في هذا التأثير، إضافة إلى ما أسهمت به من تقديم لرؤى نظرية وتاريخية عن المجتمعات الإفريقية تمكننا من فهم الحاضر . وهذا ما ذهب إليه "جون كوبنس" (Jean COPANS) بالقول أنّ قاعدة الأنتربولوجيا السياسية هي بحث الاستمرارية السياسية في المجتمع الإفريقي ومعرفة أصول ظهور الحكم غير المباشر (indirect rule) ، فالبحث عن القائد (Find the chief) ، هي القضية المشهورة التي حفّزت وشكّلت مجال بحث إسهامات الأنتربولوجيا الاجتماعية كما يرى مالناوسكي (MALINOUSKI) [2] .

إنّ مسألة البحث عن الدولة في إفريقيا ما قبل الاستعمار (Pre-Colonial State) كانت محل اهتمام التحليل السياسي الإفريقي ، وتكمن أهمية هذا البحث في افتراض أنّ المشاكل التي واجهت دولة مابعد الاستعمار وصعوبات توطين النموذج الغربي للدولة (occidental State) تفسَّرُ بغياب تقاليد دولتية (خاصة بالدولة) في التاريخ الإفريقي ، الأمر الذي ولّد رفض للدولة من قبل المجتمع ، وهذا ما ذهب إليه العديد من الباحثين بينهم "غورن هايدن" (Goren HYDEN) الذي يرى أنّه باستثناء "إثيوبيا" ، المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء لم تستطع أن تطور بنفسها أنظمة دولتية (systèmes étatiques) ، والسبب في ذلك يرجع إلى هيمنة نمط الإنتاج الفلاحي الذي قضى على أي إمكانية لظهور هياكل فوقية (Super Structures) حقيقية ، ومن ثم فإن استبعاد فرضية وجود دولة في إفريقيا قبل الاستعمار فكرة تجد أثرها ضمنيا في معظم أبحاث الأنتربولوجيا السياسية[3].

في هذا السياق ، قسَّمَ كل من "إدوارد إيفن بريتشارد"(Edward Evans pritchard) و "ماير فورت"(Meyer FORTES) المجتمعات الإفريقية ما قبل الاستعمار إلى نموذجين يتميّز أحدهما عن الآخر في كتابهما حول "النظم السياسية الإفريقية" (African Political systems) الصادر سنة 1940 . لقد تمّ التمييز في هذا الكتاب بين مجتمعات الدولة (State Societies) ، ومجتمعات بدون دولة (Stateless societies). بالنسبة للنموذج الأول يمكن التمييز بين الحاكم والمحكومين، وبالتالي إمكانية فصل الوظيفة السياسية عن الوظائف الأخرى ، فالحاكم يمتلك القوة التنظيمية ويحتكر القوة العامة لممارسة سلطته الفعلية، كما أن هذه المجتمعات تقع تحت سيطرة حكومة مركزية تمارس سلطتها عن طريق القوة العسكرية وتطبيق العقوبات في رقعة جغرافية موحَّدة ، إضافة إلى أنها تعرف تمييزا ولا مساواة اجتماعية على أساس الدم ، و الامتيازات ، والسلطة . أمّا في ما يتعلق بالنموذج الثاني، فالسياسة غالبا ما تكون من الوظائف الاجتماعية الأخرى. إذ لا يمكن التفريق بين الوظيفة السياسية والعادات والتقاليد الاجتماعية، فالمجتمعات هنا تتصف بتقسيم هيكلي بين جماعات الأولياء والجماعات المحلية التي تتمتع باستقلالية واسعة، و تربط بينها شبكة من الحقوق والواجبات محكومة بمبدأ القوة بين هذه الجماعات، حيث ليس هناك سلطة مركزية، و لا مؤسسة قضائية أو قوة عامة. كما أنّ التقسيم الاجتماعي للعمل يقوم على أساس العلاقات الطبيعية ورابطة الدم أكثر منه على أساس علاقات اقتصادية واجتماعية للإنتاج.[4]

---

1 Idem
2 Idem
3 Daniel BOURMAUD, la politique en Afrique. Paris: Editions Montchrestian E.J.A, 1997, P13
4 أنظر بهذا الصدد كل من :

إنّ مقاربة "فورت" و"بريتشارد" شكلت قاعدة تحليل الأنتربولوجيا السياسية للعديد من الشعوب الإفريقية مثل "الباغاندا"(Baganda) و"أنكول"(Ankole) وشعوب اللوزي (Lozi) بالنسبة للنموذج الدولتي، أمّا النموذج الثاني فشكل قاعدة تحليل ما أطلق عليه كل من "ميدلتون" (MIDDELTON) و "تايت" (TAIT) " قبائل بدون حكام" (Tribes without rulers). أكثر من ذلك أصبح هذا التقسيم المزدوج من المقدمات النظرية "للثورة السلوكية" في علم السياسة الأمريكي الذي احتل الدراسات الإفريقية في السنوات التي تلت تاريخ صدور الكتاب[1]. وفق هذه المقاربة أشار العديد من الأنتربولوجيين الغربيين إلى أنّ العديد من المجتمعات الإفريقية ما قبل الاستعمار كانت محرومة من حاكم ينسق نشاط الجماعة كشعوب "مبوتي"(les Mbuti) التي درسها C.M.Turubul ، فالتعاون يُضمن عن طريق انضمام أي فرد إلى معايير وقيم الجماعة ، وهو الضامن (التعاون) للبقاء الاقتصادي لهذه الجماعة ، وأيّ شخص أراد انتهاك هذه القيم أو الميثاق الجماعي يُطْرَد خارج المجتمع لأنّه ليس أهلا للعيش فيه ، فالمنطق الاجتماعي كله يقود نحو تثبيت الانسجام الشبه هيموستاتيكي (HoméoStatique) - التوحد البيولوجي – الذي تفرضه المصالحة والسلطة التي بدورها غير مجسدة في مؤسسة معينة لا فردية ولا جماعية ، فهي مجسّدة في ما سمّاه "جورج بلانديي" في "الطاقة المنتشرة" (l'Energie diffuse) التي بواسطتها تستطيع الجماعة فرض ضغوطاتها الداخلية ، وفي حالة أي سلوك منحرف ، الجماعة (La communauté) كلّها تكوّن مجالس تشاورية ومداولات بغرض الحفاظ على استمرارية قانونها الداخلي المهدد. بهذا المعنى لا وجود لمؤسسة سياسية داخل المجتمع ، فالمجتمع هنا قائم على مبدأ التسيير الذاتي (l'idéal d'autogestion) وسط غياب لأي سلطة ممأسسة . بهذا الصدد كذلك نجد عدم اهتمام بمأسسة السياسة في المجتمعات السلالية (les sociétés lignagères) التي تُميّز العديد من الشعوب التي وُجدت في الغابات الاستوائية، إضافة إلى أنّ تنظيم المجتمع يمارس داخل شبكات أسرية أو أبوية ، فالمجتمع قائم من جهة على الهيراركية ، وعلى المساواة من جهة أخرى ، الأولى تظهر في توزيع الأدوار على أساس الجنس والسن ، أما المساواة فتظهر داخل كل سلالة أو نسب (lignage) حيث كل الأعضاء يعتبرون إخوة في مقابل العامل الخارجي ، وبين السلالات أو الأنساب يكون التبادل لا سيما تبادل النساء شرط استمرار كل نسب إلى جانب شرط سلمية (pacification) العلاقات الخارجية، والحفاظ على النظام الداخلي في هذه المجتمعات يكون عبر الاستعانة بسلطة قائمة على السن ، ففي داخل كل سلالة تتجسد السلطة في شخص كبير السن أو العميد (Doyen d'age) ، أمّا بين السلالات فتتجسد في الأكبر سنا بين العمداء ، وبذلك هو يمثل السلطة الشرعية ويمثل "الجد". بهذه الصورة لا يمكن الحديث هنا عن أيّ مأسسة دائمة للسياسة ، وهذا ما نجده مثلا عند النوي (les Nuers) في السودان أين تكون السلطة في يد ما يسمّى "بشرة النمر" (à peau léopard) الذي يملك مؤهلات أسطورية ، و من هنا فإنّ علاقات القرابة، والإقامة، والسن تميز العديد من المجتمعات التي تكون السياسة فيها ذات بعد أسطوري، وهذا يمثل المجتمعات بدون دولة (stateless societies). أمّا المجتمعات بدولة (state societies) فنجدها في مناطق السافانا أين تؤسس الممالك والشريفيات تنظيمات قسرية وإكراهية ، مع تأسيس لسلطة مركزية أو فيدرالية ، وهذا ما عرفته شعوب البمبا (Les Bemba) في ريدوسيا القديمة (الزائير) (الكونغو لديمقراطية حاليا) ، فقائد كل مملكة يحكم بفضل ما يملك من موارد اقتصادية (خصوصا احتكار العاج(Ivoire) ، وموارد بشرية (محاربون، عبيد ،أسر)، وموارد قانونية معززة بموارد خارقة أو سحرية، كما أنّ السلطة تكون مجسدة في قائد يساعده جهاز بيروقراطي مكلف بجمع الضرائب، وحفظ النظام العام، وهذا الجهاز يمثل عملية مأسسة متزايدة

- P.Anyang 'Nyong' O, op-cit, PP 40-41
- Daniel BOURMAUD, op-cit, PP 13-14

[1] P.ANYANG 'Nyong' O, op.cit, P41

للفصل بين الحاكم والمحكومين في هذه المجتمعات. فهذه الميزة الممثلة في السعي لمأسسة السلطة مع تكوين نخب سياسية – بيروقراطية حقيقية نجدها خصوصا في ممالك السودان(غانا ،مالي ، ومملكة السانغاي. وحالة "داهومي" (Dahomy) ما قبل الاستعمار تعتبر حالة متميزة في الفصل بين الطبقة الحاكمة "السلطة" وباقي المجتمع[1].

كل هذا كان تفصيلا لحالات التنظيم السياسي في إفريقيا الذي ميزه الأنتربولوجيون بين نمطين مجتمعات بدولة، أي المجتمعات التي يكون فيها الفصل بين الحكم والمجتمع واضحا، وبين المجتمعات بدون دولة وهي المجتمعات القائمة على علاقات أسرية وتسيير ذاتي من قبل المجتمع.

علاوة على هذا التوجه النظري، هناك إسهامات أخرى مثل مقاربة "جون وليام لابيار" (Jean William LAPIERE) الذي قسّم أنواع السلطة في مجتمعات إفريقيا ما قبل الاستعمار إلى تسعة نماذج ، فضلا عن "لوسي ماير" (lucy MAIR) الذي ميّز بين ثلاثة نماذج : مجتمعات ذات سلطة أدنى (Pouvoir minimale) ، مجتمعات ذات سلطة منتشرة (pouvoir diffus) ، ومجتمعات ذات سلطات دولتية (pouvoir Etatique) ، وهناك دراسات جهوية أخرى كتلك التي كانت بإشراف "لويس فانست توماس" (louis-vincent THOMAS) حول إفريقيا الشرقية، حيث تمّ التمييز بين خمس عشرة فئة من التنظيمات السياسية ، لكن هذه الإسهامات كلها لم تخرج عن إطار استخدام مصطلح السلطة (Pouvoir) بدل الدولة (Etat).

إنطلاقا من هذه الخلفية يرى "دانيال بورمو" (Daniel BOURMAND) أنّ الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في الأنظمة ما قبل الاستعمار تحدد بشكل كبير الخصوصية التاريخية للأنظمة السياسية المعاصرة [2].

في هذا الإطار، لم تغفل الدراسات الأنتربولوجية الجانب التيولوجي والقيمي في بحث دولة ما قبل الاستعمار في إفريقيا ودور هذا الجانب في السلطة والمجتمع، ففي عملية شرعنة السلطة في هذه المجتمعات لا يمكن إغفال هيمنة المقدّس (le sacré) ليس فقط في الحياة السياسية وإنما في مجمل الحياة الاجتماعية بشكل عام . "جورج بلاندي" (george BLENDIER) يرى أن المفاهيم الحامية والضامنة لجوهر السلطة في إفريقيا لا تكمن فقط في الألفاظ والمصطلحات السياسية ، وإنما أيضا نجدها في القاموس الديني حيث تستند أكثر على مجال المقدّس. هذا الأخير قوته التأثيرية غير مقتصرة على المجال السياسي وإنما مختلف مناحي حياة المجتمع ، ويتفق "دولافوس" (DELAFOSSE) في دراسته لحضارات إفريقيا السوداء مع هذا الطرح بالقول أنه لا يوجد مؤسسة في الميدان الاجتماعي أو السياسي أو حتى الاقتصادي لا تستند على مفهوم الدِّين ، لهذا السبب يرى "لوفي برول" (H.Lévy BRUHL) أنه في ظل الجهل بالقوانين الفيزيائية والمادية ، تبحث هذه المجتمعات الأولية (Primitive) أو تفسِّر أسباب حدوث مختلف الظواهر بواسطة الرجوع إلى القوى الأسطورية ، وكذلك بالنسبة للسلوكيات التي تتأثر كلها بالظاهرة الدينية (La relegiosité) ، لذلك يؤكد علماء الاجتماع على أهمية الأسطورة في الفكر الإفريقي[3] . هذا الطرح مفيد جدا في اعتقادنا خاصة لمعرفة جذور وأصول العديد من المداخل النظرية التي اهتمت بدراسة السلوك السياسي والانتخابي في الأنظمة السياسية الإفريقية، خصوصا تلك التي تتخذ من الثقافة كقاعدة تحليل هذه المواضيع البحثية كما سنرى في المبحث الثاني.

إنّ الملاحظ لتاريخ وتطور الأنتربولوجيا السياسية يكتشف أنّ المدرسة الحديثة سواء في دراسة الدولة التقليدية أو الدولة الحديثة لم تخرج عن الإطار العام الذي أسسه كل من "فورت" و"بريتشارد" حول المجتمعات بدولة، ومجتمعات بدون دولة، كذلك لم تخرج عن إطار التقليد/الحداثة

---

[1] للاطلاع أكثر أنظر: Daniel BOURMAUD, op.cit, PP 15-19

[2] Daniel BOURMAUD, op.cit, P 14-15

[3] Pierre François GONIDEC, les systèmes politiques Africains: les nouvelles démocraties. Paris : LGDI (Bibliothèque Africaine et Malgache tome 55), éd3, 1997, PP 14 - 15.

، هذه الملاحظة تجد أثرها في العديد من الأعمال مثل كتاب "الأنتربولوجيا السياسية" الصادر سنة 1967 لـ" جورج بلانديي" (George BLANDIER)، حيث لم يتخلى عن أطروحة كتاب " النظم السياسية الإفريقية " إلاّ أنّه أضاف تقسيم ثنائي جديد يتمثل في : السلطة الداخلية / السلطة الخارجية مستندا على قاعدة التقليد/الحداثة [1].

في دراسة تاريخية عن الدولة في غرب إفريقيا فنّد الباحث الإفريقي "عبد الله باتيلي" مستندا على شواهد تاريخية ودراسات أنتربولوجية ، النظريات الغربية التي سمّاها بالأساطير العنصرية التي ازدهرت أثناء المرحلة الاستعمارية، حيث كانت هذه النظريات تُرجع قيام الدولة في إفريقيا إلى التأثيرات التمدينية للشعوب البيضاء، وهذا خطأ لأنّ التحولات الاجتماعية والديناميات الداخلية للتكوينات الاجتماعية المحلية التي كانت موجودة منذ قرون أدّت إلى ظهور الدولة بحلول أواسط القرن الأول بعد الميلاد في مختلف مناطق غرب إفريقيا وبأشكال مختلفة، حيث ظهرت خمسة أنماط متتالية تتمثل في : الدولة الأولية ، الدولة العسكرية-التجارية خلال مرحلة التجارة عبر الصحراء من القرن السادس عشر، الدولة المفترسة، الدولة الاستعمارية، والدولة البيروقراطية. وانطلاقا من مقاربة ماركسية للدولة حاول هذا الباحث الإجابة عن التساؤل التالي: هل كانت الدولة أداة لتحقيق التنمية أم كانت عقبة في سبيلها؟، الإجابة تتمثل حسب "باتيلي" في أنّ الدور الاقتصادي السلبي للدولة يرجع أكثر إلى الظروف التاريخية الاجتماعية الملموسة لنشأتها[2].

ضمن نفس السياق لاحظ "أنيونغ" (Anyang) أنّ الدراسات الأنتربولوجية لم تخرج عن إطار دراسة القبائل والتوازن فيما بينها رغم أنّ الحضارات الإفريقية عرفت العديد من المناطق الحضرية (Urban area) ، هناك دراسات اهتمت بهذا الموضوع مثل : "ماكس غلوكمان" (Max GLUCKMAN) الذي ذهب إلى القول أنه :" في حالة ما إذا وصل الإفريقي إلى المدينة يصبح متحضرا، فالمنجمي (عامل المناجم) الإفريقي هو ككل عمال المناجم في العالم" إلا أن هذه المقولة لم تشفع في تغيير النموذج المعرفي الذي يقود الأنتربولوجيا ، كما أن هناك دراسات حضرية (Urban studies) أصبحت كلاسيكية ككتاب "إبستين" (E.p.EPSTEIN) الصادر سنة 1958 بعنوان : "السياسة في جماعة حضرية إفريقية (Politics in African community) أو الكتاب الصادر سنة 1956 بعنوان "رقصة كليلة" (Kalila Dance) لميتشال (MITCHELLE) ، إلا أنّ هذه الأبحاث التي تستمد مرجعيتها الفكرية من دراسات الأنتربولوجيا البريطانية لم تستطع تحليل سلوك الأفارقة خارج براديم السلوك القبلي[3].

---

[1] Marc Eric GRUENAIS, Jean SCHMITZ, "l'Afrique des pouvoirs et la démocratie ", cahiers d'Etudes Africaines, 137, XXXV-1,1995, PP 7-8.

2 بهذا الصدد تشكل الدولة الأولية أنواع مختلفة من الدول ظهرت في إفريقيا قبل الميلاد وكل منها يمثل شكلا تاريخيا خاصا للدولة الأوليّة، فهناك الدولة الرعوية ، التي سادت حتى نهاية القرن الرابع قبل الميلاد وهذا ما تبينه النقوش الصخرية في الصحراء الكبرى ، حيث تميزت هذه الدولة باستئناس الحيوانات البريّة لتعزيز قدرتها على الصيد ، أو لضمان وجود لحوم في كل وقت ، أو لزيادة قدرتها على الحركة (كالحصان والثور والجمال) ، كما عرفت منطقة غرب إفريقيا الدولة الزراعية حيث كانت الزراعة أكثر أنماط النشاط الاقتصادي حيوية. و قام على إثر ذلك نظام حكم اللامان Laman حيث تحولت إمارات المالينكي Malinke إلى اتحاد سياسي كانت فيه الطبقة الحاكمة تتمثل في تحالف بين الأفراد المتخصصين في طقوس الزراعة وكان اختيار الملك يتم عن طريق الكهنة والسحرة المتصلين بإسقاط المطر، إلى ظهور الدولة الحرفية بفعل ظهور الصناعات الحديدية ، والتي بدأت في الانتشار منذ القرن الأول قبل الميلاد ، هذه الدول الثلاثة شكلت ما يسمى بالدولة الأوليّة ، وبظهور التجار المسلمين في إقليم الساحل (ما يعرف ببلاد السودان) منذ أواسط القرن الثامن الميلادي عرفت هذه المنطقة تغيرات ملحوظة في التكوينات الاجتماعية ودخول محدد آخر : التجارة التي اكتسحت الأنشطة الأولية، الأمر الذي أدّى إلى تغيير جذري في القاعدة الاجتماعية للدولة ، حيث اضمحلت الطبقة الحاكمة التقليدية وظهور فئات اجتماعية جديدة ، وبالتالي ظهور الدولة العسكرية في مرحلة التجارة عبر الصحراء التي ارتكزت كذلك على علماء الدّين المسلمين الذين أمدّوا هذه الدولة بالجهاز الإيديولوجي والمالي للاستمرار، وهذا ما ميّز دولة صنغاي التي كان لعلماء تومبوكتو (Timboktu) ، وجيني (jenne) في حوض النيجر الأوسط دور كبير فيها ، وشهدت الفترة التي ظهرت فيها تجارة الرقيق وحتى نهاية الغزو الاستعماري ظهور نمط جديد يعرف بالدولة المفترسة أو الدولة السلابة ، إلى ظهور دولة ما بعد الاستعمار أو الدولة البيروقراطية .

للاطلاع أكثر على سيرورة قيام الدولة في غرب إفريقيا وأسباب فشلها أنظر :

عبد الله باتيللي ،" الدولة في غرب إفريقيا من منظور تاريخي "، تر: صبحي قنصرة . في : أكوديبا نولي ، مرجع سابق ، ص ص 35 – 80

3 راجع في هذا الإطار:

-Archi MAFEJE, op.cit, PP 19 – 20.

إضافة إلى ذلك ركّز الباحث الأنتربولوجي "آرشي مـافيجي" (Archie MAFEJE) فـي دراساته على انتقاد الأساس المعرفي الذي تستند إليه الدراسات الأنتربولوجية خصوصـا المدرسـة البريطانية في بحثها المجتمعات الإفريقية ، ففي دراسة له سنة 1971 بعنوان "إيديولوجيـة القبليـة" (The ideology of tribalisme) ، هـاجم المركزيـة الإثنيـة الأوروبيـة (European Ethnocentrism) ودعا إلى ضرورة توطين مفاهيم العلوم الاجتماعية وبحث إمكانية إعداد أطـر معرفية بديلة ، كما أنه يتفق مع العديد من الباحثين في وصف الأنتربولوجيا أنّها "طفل الامبرياليـة الغربية" (the child of western imperialism) ، وهذا ما ذهب إليه "جـاك مـاكي" (Jacque MAQUET) 1964 من أنّ الأنتربولوجيين ليسوا فقط أعضاء في الطغمة الحاكمة البيضاء، بـل ممثلين للطبقات المتوسطة التي تعتبر مهندسة الظاهرة الاستعمارية (colonialisme).[1]

إنطلاقا مما سبق ذكره، يمكن القول أنّ الأنتربولوجيا الاجتماعيـة وفرعهـا الأنتربولوجيـا السياسية -فيما ساهمت به من دراسات وإعداد لمداخل نظرية لدراسة المجتمعات الإفريقية ووضـع الدولة فيها-، كان له تأثير كبير في مختلف النماذج المعرفية والأطر النظرية لعلم السياسة والسياسة المقارنة التي اهتمت بدراسة السياسة الإفريقية ، خاصة ما يتعلق بالافتراض العام القائم على الثنائية (dualism) بين التقليد/الحداثة التي ستشكل قاعدة تحليلية لأغلب التصورات الذهنيـة المتخصصـة في تحليل ودراسة الدولة والمجتمع في إفريقيا سواء في الفترة التي ركزت على موضـوع الدولـة والتنمية السياسية أو الفترة التي اهتمت بدراسة الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا، خصوصـا مـا يتعلق بدراسة الديمقراطية وملاءمتها للواقع الإثني في القارة. وكذلك الدراسات المتعلقـة بالسـلوك الانتخابي والمجتمع المدني وحقوق الإنسان.

ثانيا: المدرسة السلوكية والسياسة الإفريقية : المنظور التنمـوي ودراسـة التحـديث والتنميـة السياسية.

لقد شهدت فترة سيادة الفكرة القومية (Nationalist Period) سيطرة مجموعة من الباحثين الذين يتخذون من السلوكية كبردايم لدراسة السياسة الإفريقية والدراسات السياسـية بشـكل عـام، فأغلب هؤلاء كانوا من الباحثين الأمريكان الذين اهتموا بدراسة دول العالم الثالث بعد تراجع الهيمنة الأوروبية على هذه المناطق في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية[2]. في إطار ما يسمى بدراسـة المناطق (Area studies) كحقل جديد في السياسة المقارنة، وذلـك مـع ظهـور الـدول حديثـة

-P.ANYANG 'NYONG'O, op.cit, PP 42 – 43.

تجدر الإشارة هنا أن السلوك القبلي أو القبلية (Tribalisme) حسب "Suzanne BOUZON" يمكن تعريفها كمفهوم يحمل العديد مـن التصورات:

- القبلية مفهوم غالبا ما يتعارض مع مفاهيم القومية (Nationalisme) والوحدة الوطنية ، فهو ضد أي اتجاه نحـو مركـزة أو توحيد الولاءات الإثنية، الثقافية واللغوية.
- القبلية تعبِّر أيضا عن مفهوم التقليدية (Traditionalisme) والمحافظة (conservatisme) وهذه المفاهيم تعارض كل مـا يمثل التحديث (La modernisation) والتقدم (Le progrès).
- القبلية تقدّم كذلك كتعبير عن الريفية (Ruralisme) في مواجهة التحضر والتمدين (L'urbanisation) المفضي إلى التنمية والتقدم.

أنظر بهذا الصدد :

Suzanne BOUZON, " La modernisation et les conflits tribaux en Afrique noire", op.cit, PP 864-865.

1 أنظر بشيء من التفصيل مختلف المواقف من الأنتربولوجيا كوجه للامبريالية والاستعمارية ، مثل مواقـف "levi STRAUSS" فـي مقال له بعنوان: (1966)"Anthropology: Its achievements and future" ، و "Peter WORSLEY" في ورقـة بعنـوان: "The end of anthropology" ، ومـواقـف كـل مـن "G.D.BERREMAN" ، "G.GJESSING" ، "Kathleen GOUGH" في نـدوة عقدت سنـة 1968 بعنـوان "current Antropology" ، إضافة إلى مواقف "Archi MAFEJE" وانتقاداته لبرادايم الحداثة الذي يوجه الأنتربولوجيا أو ما سماه بالإيديولوجية القبلية ، وهو ما يتفق مع وجهة نظر الباحث "Ben MAGUBANE". راجع كل هذه المواقف والانتقادات والتصورات في :

Archi MAFEJE, "Antropology in post-independence Africa …" op.cit, PP 30-36.

2 P. Nanyang, op.cit, P 45

الاستقلال في العالم غير الغربي، وبروز العديد من المشكلات التي واجهتها مثل التحديث والتنمية. الأمر الذي دعا إلى ضرورة التركيز على مناطق معينة مختلفة ثقافيا وتاريخيا عن أوروبا وأمريكا الشمالية، ومن ثمّ أصبح العامل الجغرافي أساسيا في دراسات السياسة المقارنة[1].

في هذا السياق يعتبر هذا التوجه تغييرا راديكاليا في علم السياسة والسياسة المقارنة بعد القطيعة التي أحدثتها "الثورة السلوكية" (Revolution behaviorist) مع المدرسة الدستورية التي اعتمدت مداخل وصفية نمطية لتحليل الحياة السياسية ، حيث تميزت الدراسات بالمعيارية (Normativité) وهذا ما لا يخدم السعي إلى تحقيق مستويات عليا من العلمية (scientisité) في دراسة السياسة، فظهور المدرسة السلوكية كنموذج معرفي بقيادة علم السياسة الأمريكي في الخمسينات والستينات كان الهدف منه تغيير مختلف الافتراضات النظرية والمنهجية المميزة للمدرسة الدستورية التي سادت في القرن التاسع عشر إلى غاية الحرب العالمية الثانية. ويكمن التوجه الجديد في السعي إلى تطوير منهج مقارن يساهم في صياغة نظريات عامة لتحليل النظم السياسية والحياة السياسية ككل ، وذلك بالاستفادة من التقدم في أدوات البحث والمنهجية في العلوم الطبيعية[2].

بهذا المعنى يرى أصحاب الاتجاه السلوكي في حركتهم ثورة علمية أحدثت تغييرا جذريا في ميدان التحليل السياسي المعاصر من حيث مادة البحث ، المنهج ، وأدوات التحليل. فالسلوكية كما يقول "روبرت دال" ليست تيارا إحتجاجيا داخل علم السياسة، وإنما هي مدخل جديد للدراسات السياسية المعاصرة قاد إلى ظهوره شعور بعدم الرضا لمنجزات علم السياسة التقليدي، ويهدف إلى جعل الدراسات السياسية أكثر علمية[3]. ذلك من خلال التركيز على دراسة السلوك السياسي بدل الدراسة النمطية (الشكلية) للمؤسسات من خلال المدخل القانوني-الدستوري. بهذا الصدد يؤكد "هانز إيلو" أنّ القناعة السلوكية تتصف بتعدد المناهج والمداخل ، لكن يجمعها قاسم مشترك وهو الالتزام بدراسة الإنسان كأساس في دراسة السياسة، وبدراسة الذات الفردية كوحدة إمبريقية للتحليل، ولا يعني ذلك التغاضي عن دراسة الجماعات الصغيرة، والتنظيمات، والمجتمع، والنخبة، والحركة الجماهيرية أو الأمة، وإنما يتم التركيز على سلوك الأفراد المرتبطين بها[4].

من هذا المنطلق، فإن دراسة السلوك السياسي لا تكون علمية إلا بالابتعاد أكثر عن النظرية السياسية الفلسفية التي تبحث فيما يجب أن يكون ، وهذا يأتي عبر التركيز على الملاحظة الموضوعية، والفحص المنهجي للفرضيات، والعمل على إعداد لغة علمية بمصطلحات صارمة ذات دلالات منهجية، واعتماد الأساليب الرياضية وأدوات البحث الكمية، واستخدام المقابلة، وسبر الآراء و تحليل المضمون، والدراسات الإحصائية كأدوات بحثية، ومعالجة الظاهرة السياسية بتصور أكثر واقعية وديناميكية[5]. ومن ثمّ اعتماد البحث الإمبريقي كأساس لإعداد نظريات سياسية

---

1 نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص 249-250

2 Nicolas FREYMOND, "la question des institution dans la science politique contemporaine: l'exemple du Néo-institutionnalisme", travaux de science politique, Nouvelle série N° 15, Université de Lausanne, département de science politique , Lausanne, 2003, P 11-12.

3 عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم السياسة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص ص 93-94

4 عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، ج 2: بناء المقاييس، كيف تكتب بحثا أو رسالة. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص ص 37-38

5 Stanley HOFFMANN, "Tendances de la science politique aux Etats-Unis", Revue française de science politique, année 1957, Vol 7, N° 4, PP 917-918.

في هذا الإطار يوضح "ديفيد إيستون" الأسس الفكرية التي تشكل أهداف ومقومات "الحركة السلوكية" في النقاط التالية:

- هناك مظاهر للتماثل، وأوجه للانتظام يحملها السلوك السياسي ، وهذه المظاهر يمكن التعبير عنها في شكل تعميمات ونظريات ذات قيمة تفسيرية وتنبؤية.
- إمكانية اختبار صحة التعميمات، وصحة النظرية التي يجب أن تكون قابلة للتحقق من صحتها.
- استخدام الأدوات الفنية، وتكنيكات البحث، ووسائل الحصول على البيانات وتجميعها وتفسيرها، والتأكد من صحة ودقة تلك لأدوات من أجل ملاحظة وتحليل السلوك.

بدل البحث المعياري بهدف بناء علم سياسي نسقي (systématique) أكثر فأكثر، يتميّز بأكثر صلابة وصرامة، ويقوم على مبادئ وأسس عامة وشاملة أكثر"[1].

أدّت هذه الحركة إلى استخدام مفاهيم تحليلية مستمدة من العلوم الطبيعية شكلت منطلقات لنظريات عامة، كمفهوم النسق، مفهوم البنية، ومفهوم الوظيفة[2]. بهذا الصدد يعتبر كتاب "ديفيد إيستون" " تحليل النظام السياسي" (Political system Analysis) في طليعة الدراسات التي بلورت منطلقات المدرسة السلوكية من خلال دعوته إلى ضرورة إعداد نظريات عامة تكون لديها قدرة تحليلية وتفسيرية للنظم السياسية، حيث اعتمد مفهوم النسق لصياغة نظريته المشهورة حول "النسق السياسي" باستخدامه مفاهيم تجريدية مثل المدخلات (Inputs)، والمخرجات (Outputs)، ومفهوم التغذية الاسترجاعية (FeedBack)[3].

وفي إطار إجتماع لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية صيف 1952 تَمّ الاتفاق بين الباحثين على ضرورة استخدام المفاهيم السلوكية في دراسة السياسة المقارنة. أدّى ذلك إلى إنشاء لجنة السياسة المقارنة برئاسة "جبرائيل ألموند" (Gabriel ALMOND) التي التحق بها العديد من الباحثين المهتمين بدراسة العملية السياسية في العالم غير الغربي ضمن ما

- الدقة في تسجيل البيانات وتقرير النتائج تتطلب القياس والأسلوب الكمي.
- القيم: التمييز بين الافتراضات المرتبطة بالتقييم الأخلاقي، وتلك المرتبطة بالتفسير الإمبريقي.
- إضفاء طابع نظامي على البحث، فالنظامية تعني أن النظرية والبحث يجب أن ينظر إليهما كأجزاء متماسكة لجسد مترابط منطقيا، ومنظم أو مرتب للمعرفة.
- الاهتمام العلمي المجرد بالبحث في مفهوم وتفسير السلوك، قبل الاتجاه إلى استخدام المعرفة العلمية من أجل التعامل مع مشكلات المجتمع وحلها.
- التكامل بين البحث السياسي، والبحوث في مختلف العلوم الاجتماعية الأخرى، لأن العلوم الاجتماعية تعالج الموقف الإنساني ككل، والبحث السياسي لا يمكن أن يتجاهل بحوث ونتائج العلوم الاجتماعية.

أنظر بهذا الصدد : عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص ص 31-32.

1 "Construire une science politique de plus en plus systématique, ayant une solidité de plus en plus grande, et fondée sur des principes de plus en plus généraux".

هذا التوجه كان الهدف المركزي "لبرنامج البحث في مجال السلوك السياسي" الذي صدر عن مجموعة دراسات ما بين جامعية ""groupe d'études inter-Univérsitaires تابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية نشر في المجلة الأمريكية لعلم السياسة في ديسمبر 1952، ص ص 1003-1045

أنظر :

G.B.Macpherson, "Tendances mondiales de la recherche en science politique", Revue française de science politique, année 1954, vol 4, N°3, P P 523-524.

2 تستخدم هذه المفاهيم كأدوات ذهنية للتحليل، وهي مفاهيم نُقلت من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية مع تسرّب المنهج التجريبي إلى الدراسات الاجتماعية من العلوم الطبيعية خاصة علمي الأحياء والفيزياء ، فمفهوم "البنية" ومفهوم "الوظيفة" تمّ نقلهما من علم الأحياء، ومفهوم النسق "system"، والاتزان نُقلا عن علم الفيزياء. البنية تشير كمفهوم تحليلي إلى مادة البحث بصفتها مادة مركبة من أجزاء وبالتالي يهدف الباحث من خلالها إلى كشف هذه الأجزاء وتحديد موقع وحجم كل جزء من الكل وبذلك يكون التحليل بنيويا، أمّا الوظيفة فهي مفهوم يرى في مادة البحث كمجموعة من أدوار حينما تؤدّى مجتمعة تمكّن الكل من الاستمرار، ومن ثمّ يسعى الباحث للكشف عن هذه الأدوار وتحديد دور كل جزء منها في التمكين لاستمرار الكل ، وحين يتم الحديث عن النسق والاتزان هذا يعني أنّ مادة البحث تقوم على مجموعة عناصر متفاعلة تفاعلا مستمرا على وضع يتحقق به اتزان الكل.

راجع بهذا الصدد: عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سابق، ص ص 20-21.

3 يرى "إيستون" بهذا الصدد أن النظرية العامة تختلف عن غيرها من الأنواع الأخرى من النظريات من خلال خاصيتين بواسطتهما يمكن تصنيف المدى المحدد أو العام لمجال معين، ودرجة انسجام أو ضبط النظرية. الخاصية الأولى تتمثل في مدى سعة المواضيع التي تتضمنها النظرية سواء أكانت ضيقة أو واسعة. أما الخاصية الثانية تتمثل في انسجام النظرية والتي ترتبط بدرجة انسجام الاقتراحات المختلفة للنظرية. لهذا فإن النظرية العامة هي نمط للنظرية السببية التي تختلف عن التعميمات الفردية والنظريات الجزئية، من خلال مداها ومجال بحثها الشامل، ففي ميدان علم السياسة تسعى النظرية العامة إلى توضيح كيفية عمل النظم السياسية في مجملها وليس لنظام بعينه أمريكي أو فرنسي ، أو اندونيسي، وتتمثل أهداف هذا النوع من النظرية في التالي:

- إعداد مقاييس تسمح بتعريف المتغيرات المهمة التي يتطلبها أي تحليل لكل النظم السياسية.
- تحديد العلاقات بين تلك المتغيرات.
- إدراك هذه الأهداف بفضل مجموعة من التعميمات ترتبط ببعضها البعض بانسجام كبير واعتماد متبادل و ممكن.

أنظر كل هذه النقاط بشيء من التفصيل في:

David EASTON, Analyse du système politique, traduction de pierre ROCHERON. Paris: librairie ARMOND colin (collection Analyse politique), 1974, P P 8-9.

وانظر ص18 وما بعدها لمعرفة أسس ومفاهيم نظرية التحليل النسقي من نفس الكتاب.

يعرف بدراسة المناطق. من هنا ظهرت العديد من الدراسات بإشراف "ألموند" ،"جورج كون"، "جاي بوكر"، "لوشيان باي"، خصوصا عند طرحهم لمنظور البحث السياسي عبر الوطني أو الدولي، وكان من نتائج ذلك صدور كتاب جماعي من تحرير "ألموند" و"كولمان" بعنوان "السياسة في المناطق النامية"(1960)، كانت معظم دراساته قدّمت في مؤتمر التحديث السياسي عقد سنة 1959. ما يلاحظ على تلك الدراسات استعارتها لمفاهيم من مختلف العلوم الاجتماعية الأخرى، حيث استخدم "ديفيد أبتر" أفكار "ماكس فيبر" حول الشرعية والسلطة، واستعار من "ماريون ليفي" أفكاره حول المتطلبات البنائية والوظيفية. في غضون ذلك قرّرت اللجنة أيضا التركيز على موضوعات التنمية السياسية والتحديث، وهذا ما استدعى استخدام مفاهيم علم الاجتماع في التنشئة السياسية والتجنيد السياسي والثقافة السياسية. حيث تمّ إصدار خمسة مجلدات تعنى بمختلف مجالات التنمية السياسية[1].

من هذا الباب، سيطر المنظور التنموي (developpmentalism) أو مدرسة التحديث والتنمية السياسية على حقل السياسة المقارنة في أواخر الخمسينات والستينات، حيث تمّ التركيز على دراسة المناطق النامية في آسيا، وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. هذه المدرسة تقوم على إعداد معايير ومقاييس للتنمية تعود إلى خبرات وتجارب الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية، إذ يتم النظر إلى الجماعات الجديدة الناشئة في البلدان النامية مثل الطبقة الوسطى ونقابات العمال والأحزاب السياسية عوامل ضرورية لإيجاد نظم مستقرة ومعتدلة وديمقراطية، أمّا المؤسسات الدينية والنخبة الزراعية المالكة تعتبر عوامل معيقة لأي تحول نحو الحداثة في المجتمعات النامية. وفق هذا التوجه تمثل الأحزاب السياسية القنوات والبنى التي تقوم بأداء وظائف التعبير عن المصالح وتجميعها، وتمثل أدوات التحديث التي ستؤدي إلى فتح الباب أمام التعددية والديمقراطية الليبرالية متفقة مع التوجه الغربي الليبرالي، وأيّ غياب لهذه الأحزاب وجماعات المصالح في مؤسسات الدول النامية يعني وجود خلل وظيفي. لذلك أنجزت العديد من الدراسات حول نظام الحزب الواحد في إفريقيا، واليسار الديمقراطي في أمريكا اللاتينية[2]. كما شكلت ظاهرة التسلطية (Autoritarisme) محور العديد من الأبحاث باعتبار أنّ النظم التسلطية تمثل أحد ميادين التطور نحو الحداثة حيث تستجيب لشروط ومتطلبات وظيفية تسهم في عملية التحديث، وتعتبر كذلك مرحلة انتقالية تقود إلى الديمقراطية الليبرالية كما يرى "إدوارد شلس". على الأساس ظهرت نماذج تصنيف مختلفة للأنظمة التسلطية مثل تصنيف "ألموند" و"باول"، حيث تمّ التمييز بين أنظمة تسلطية محافظة، وأنظمة تسلطية تحديثية، وأخرى تسلطية ما قبل تعبوية[3].

وفق هذا التصور يعتمد تيّار التنموية مقاربة ثنائية (dualist) تقوم على الفصل بين التقليد والحداثة، فالتقليد يشير إلى العناصر المحلية والمؤسسات التقليدية في الدول النامية، أمّا الحداثة فهي كل ما يمثل العناصر المؤسسية والثقافية التي طُوِّرت في العالم الغربي. ولكي تكون الدول النامية

---

1 تتمثل تلك المجلدات في:

- Lucian w.PYE, communication and political development (Newjersy: princetion University Press, 1962)
- Joseph LAPALOMBARA, bureaucracy and political development (Newjersy: princetion university Press 1963)
- Robert EDWARD, and Dankwart A.RUSTOW, political development in turkey and japan (Newjersy: princetion university Press 1964).
- James S.COLEMAN, education and political development (Newjersy: princetion university Press 1965).
- Lucian W.PYE, and Sidney Verba, political culture and political development (Newjersy: princetion university Press, 1965).

للمزيد أنظر: نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص 255-257.

2 محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص ص 26-28

3 Jean François BAYART, "l'analyse des situation autoritaires: étude bibliographique", Revue française de science politique, année1976, vol 26, N°3, PP 484-485

مستقرة وحديثة ينبغي عليها الانتقال ضمن مسار وعملية من التقليد إلى الحداثة، وهذا ما يشكل نقطة اتفاق المداخل التنموية[1]. إلاّ أنّ هذا الاتفاق لا يعني وجود تصور ذهني واحد كقاعدة للتحليل، فهناك تصورات مختلفة في افتراضاتها النظرية، وفي تحديدها للمتغيرات المستقلة والتابعة، فضلا عن غياب اتفاق عام حول تعريف التحديث والتنمية السياسية[2].

إنطلاقا من هذا المنظور كانت دراسة السياسة في إفريقيا وفق مدرسة التحديث والتنمية السياسية، بحيث تقوم على قاعدة أولية مفادها أنّ المجتمعات الإفريقية ينبغي عليها إقامة مؤسسات حديثة وعقلانية أين تحل الفعالية والمنطق العلمي محل القيم التقليدية والنظام العقائدي، وتركز هذه النظريات في مجال العملية السياسية على التغيير في المؤسسات الإفريقية، والتأكيد على ضرورة إتباع الأنظمة السياسية الإفريقية للأساليب الغربية في التنمية، ويتعامل هذا التيار مع المجتمعات الإفريقية على أنّها مجتمعات ليس لها تاريخ، فالمؤسسات الأهلية والثقافة والقيم الإفريقية هي أسباب تخلف هذه المجتمعات ومعوّقات للتحديث والتنمية. ومن هنا فإنّ الاقترابات الثنائية عرفت توسعا كبيرا في دراسة السياسة الإفريقية، إذ تم تقسيم المجتمعات الإفريقية وفق هذه التصورات إلى نموذجين مختلفين استخدمت فيهما مصطلحات متعارضة مثل: الحديث/التقليدي، الحضري/الريفي، صناعي/زراعي، رأسمالي/ما قبل رأسمالي، و يمكن إضافة مواطن/رعيّة كما لاحظ الباحث الإفريقي "محمود مامداني" (Mahmoud MAMDNI)[3].

وفق هذه التقسيمات الثنائية، يصف براديم التحديث والتنمية السياسية المجتمعات والاقتصاديات الإفريقية بأنّها ما قبل حداثية(Pré-Moderne)، لذلك ركّز البحث على إيجاد الفواعل الاجتماعية والنماذج الدستورية والمؤسسية الخاصة بالسلطة والتي من شأنها الانتقال إلى دولة حديثة في إفريقيا، فالدولة الحديثة والنخبة الإفريقية تعتبر آليات أساسية في عملية الانتقال نحو الحداثة. استنادا إلى هذه الخلفية ظهرت العديد من الدراسات بإشراف عدد من الباحثين مثل كولمان

---

1 بهذا الصدد اتخذ مفهوم "حافز الانجاز" الذي ظهر في الدراسات الاجتماعية الغربية أهمية كبيرة في تفسير التحديث الاجتماعي والاقتصادي، فالمجتمع الغربي عوض المجتمعات الأخرى يتميّز بحافز قوي للانجاز وهذا ما تؤكده الفرضية الأساسية لماكس فيبر من أنّ هناك عامل ارتباط قوي بين البروتستانتية والرأسمالية، فالإنسان البروتستانتي يؤمن بأنّ المسؤولية الفردية أمام الرب والعمل الجاد والشاق هما طريقا الخلاص، وهذا ما هيّأ لانتشار النهج الاقتصادي العقلاني اللازم للمشروعات الرأسمالية، وقد طُوِّرَت هذه الفرضية على يد عالم النفس الأمريكي "دافيد ماكليلاند" الذي عرّف حافز الانجاز بأنّه الحاجة إلى المنافسة مع معيار باطني للتفوق. وهذا التصور هو الفارق بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة. أنظر بهذا الصدد الفصل الأول: "المجتمع التقليدي" في:
ب.س.لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (سلسلة عالم المعرفة 28)،1980، ص ص 49-51

2 في هذا الإطار لاحظ كل من هنتجتون و دومنجوز (HUNTINGTON & DOMINGUEZ) نتيجة مراجعة ما كتب حول موضوع التنمية السياسية، أنّ التعريفات تكاثرت بشكل مزعج. من خلال هذه المراجعة تمّ الاستنتاج أنّ هذا المصطلح أُستخدِم بأربع طرق مختلفة جغرافيا، ولغويا، ومقصدا (من حيث الأهداف) ، ووظيفيا، أمّا جغرافيًا فيكفي الإشارة إلى العملية السياسية في الدول النامية (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية) بهذا المعنى فإن التنمية السياسية تتعلق في معناها ومدلولها بالدول الفقيرة أو الأقل تصنيعا. ومن الناحية اللغوية يعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة وبالتالي الانتقال من المجتمع الزراعي والتقليدي إلى المجتمع العصري الصناعي، ومن ثمّ تعبِّر التنمية السياسية عن النتائج السياسية للتحديث. أمّا من ناحية الأهداف أو المقاصد، فالتنمية السياسية هي الانتقال إلى الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي وهو إمّا هدف واحد أو أهداف عدّة، وتتمثل هذه الأهداف في :(الديمقراطية، الاستقرار، الشرعية، المشاركة، التعبئة، التأسيس، المساواة، القدرة، التخصص، الانتماء، التغلغل، التوزيع، التكامل، العقلانية، الاتجاه نحو البيروقراطية، الأمن، الرفاه، العدالة، والحرية). ومن جهة النظر الوظيفية تعني التنمية السياسية حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر، وهنا يمكن اعتبار مثلا الأحزاب السياسية كضرورة وظيفية في مجتمع ما وهذا ما يجعل تطور الأحزاب عاملا مهما في التطور السياسي ككل ، بهذا الشكل فإنّ التطور السياسي ليس نتيجة لعملية التحديث، لكنه يشير إلى المتطلبات السياسية لمجتمع معاصر يؤدي وظائفه بفعالية. أنظر بهذا الصدد:
فيريل هيدي، الإدارة العامة: منظور مقارن، تر: محمد قاسم القريوتي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1985، ص 63.
إضافة إلى ذلك يمكن التصنيف في هذا السياق بين المداخل الستاتيكية (static approaches) والتي اهتمت بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية وشكل النظام السياسي، فالثراء الاقتصادي يؤدي إلى التعددية في حين الفقر يقود إلى التسلطية، وهناك المداخل الديناميكية (Dynamic Approaches) التي ركزت على عوامل التحديث السياسي مثل "لوشيان باي" الذي حدّد ثلاثة متغيرات تتمثل في التمايز الهيكلي، قدرة وفعالية النظام السياسي، والاتجاه نحو المساواة، وهناك فئة ثالثة ركّزت على تقسيم النظم السياسية إلى نماذج مختلفة مثل أعمال كل من "إدوارد شلس" و "ألموند". راجع في هذا الإطار:
Jean BANDOUIN, introduction à la science politique. Paris: Editions DALLOZ, 5 ed, 1998, PP 131-134.

3 Mueni WA MUIU, "Fundi WA Afrika …", op.cit, P3

(1958)، ألموند وكولمان (1960)، سكلار(1963)، أرجانسكي(1965)، ديفيد أبتر(1967)[1]، هذا الأخير يُعتبَر مؤلَّفه حول السياسة القومية لغانا الصادر سنة 1955 بعنوان "Gold Goast in transition" الدراسة الأولى من نوعها التي اعتمدت المنظور والتوجه السلوكي في الدراسات الإفريقية[2].

بهذا الصدد كذلك يُعَدّ كتاب الباحث المتخصص في الأنثربولوجيا الاجتماعية "ب.س.لويد" مؤلَّفا نموذجيا في دراسة النخبة الإفريقية ذات الثقافة الغربية ودورها في الانتقال من التقليد إلى الحداثة في إفريقيا وفهم أثر التحديث على المجتمعات التقليدية، من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:" ما هي العلاقة بين هذه الفئات الجديدة (النخبة التي اكتسبت السمات الثقافية المميزة للغرب) المتباينة وبين بعضها البعض من ناحية وبينها في مجموعها وبين مجتمعاتها التقليدية من ناحية أخرى؟ وإلى أيّ حد أمكن أن تظهر في غرب إفريقيا أنماط من المجتمع الصناعي الغربي وبخاصة انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية (...)[3]".

في نفس السياق، يمثل المدخل البنائي-الوظيفي (Structural- Fonctionnal Approach) أحد المداخل الشهيرة التي احتلت مكان الصدارة في مجال دراسة السياسة في إفريقيا. يرتبط هذا المدخل بأعمال عالِم السياسة الأمريكي "جبريال ألموند" الذي إعتمد أفكار النظرية الوظيفية لـ"تالكوت بارسونز" والنظرية النسقية لـ"ديفيد إيستون"[4]. تقوم أفكار هذا التصور على اعتبار أنّ المجتمع أو النظام السياسي يتكوّن من مجموعة عناصر متبادلة ومترابطة يقوم كل منها بوظائف معيّنة تسهم في تنظيم وسير المجموعة. على هذا الأساس بلور كل من "ألموند" و"كولمان" في مؤلَّف حول السياسة في المناطق النامية (The politics of the developping countries) الاتجاه البنائي-الوظيفي، حيث تمَّ تعريف النظام السياسي كـ " نظام للتفاعل الذي ينجز وظائف التكامل والتكيُّف (...) بالالتجاء أو بالتهديد بالالتجاء إلى الإكراه الجسدي المشروع". من هذا المنطلق تمَّ صياغة النظرية الوظيفية باعتماد مجموعة من الافتراضات[5] قادت إلى تشكيل المفهوم الأساس المتمثل في التمايز الهيكلي. هذا المفهوم يقوم على متغيرين أساسيين في التنمية السياسية يتمثلان في درجة إستقلال الوظائف، ودرجة اختصاصها، وهذا ما سمح بتحديد مستوى الحداثة الذي تتحقق في كل نظام سياسي. فالمجتمعات التقليدية تتميّز بهياكل متقلبة وقليلة الاختصاص، كما أنّ هناك جهاز واحد يقوم بالوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية وحتى الوظائف الدينية والاقتصادية على عكس المجتمعات الحديثة التي توجد فيها هياكل سياسية (حكومة، برلمان، أحزاب سياسية) تقوم على التخصص وتقسيم دقيق للعمل. على هذا الأساس تحَدّث "كولمان" عن "الحمل الوظيفي" الذي يضغط على الدول الإفريقية حديثة الاستقلال التي تتميّز بضعف المأسسة وتعاني من نقص التجربة في مجال تقسيم العمل السياسي، وهذا ما أشار إليه في

---

[1] Abdul Raufu MUSTAPHA, op.cit, P4
[2] P.NYANG, op.cit, P46

3 ب.س.لويد، مرجع سابق، ص ص 19-20
4 محمد شلبي، مرجع سابق، ص 174
5 تنحصر الإشكالية الوظيفية في الافتراضات الأربعة التالية :

- كل الأنظمة السياسية مهما كان مستواها توجد بها هياكل سياسية مشابهة لتلك الموجودة في المجتمعات الحديثة ، إلاّ أنّه يوجد فارق في درجة الاستقرار والتخصص.
- كل الأنظمة السياسية تقوم بنفس الوظائف ، إلاّ أنّها تختلف في تواتر تحقيقها وبنوع الهياكل التي تنجزها وأسلوب إتمامها.
- كل الهياكل السياسية تقوم بوظائف متعددة، ومن ثمّ فهي تسهم بطرق متعددة في إدارة النظام السياسي.
- كل الأنظمة السياسية على اختلافها ليست حديثة بالكامل ولا تقليدية بالكامل

انطلاقا من هذه الفرضيات تمّ تحديد سبعة وظائف للنظام السياسي: التنشئة، الاختيار السياسي، التعبير عن المصالح، تراكم المصالح، الاتصال السياسي، إعداد القاعدة، تنفيذ القاعدة والوظيفة القضائية.

أنظر: برتراند بادي، التنمية السياسية، تر: محمد نوري المهدوي. ليبيا، بيروت: تالة للطباعة والنشر، مؤسسة الانتشار العربي، ط1، 2001، ص ص 49-50.

كتابه المشترك مع J.S Rosberg بعنوان "Political Parties and nationnal integration in tropical Africa" الصادر سنة 1964[1].

تطويرًا لهذا المدخل تَمّ التأكيد من قبل "ألموند" و"باول" على الأخذ بعين الاعتبار متغير "الثقافة السياسية" في دراسة التنمية السياسية إلى جانب محدد "التمايز الهيكلي". بهذا الصدد وفي دراسة أُجريتْ سنة 1963 من طرف "ألموند" و"سدني فربا" تَمّ التفريق بين ثلاثة نماذج للثقافة السياسية، فهناك ثقافة الرعيّة، ثقافة الخضوع، والثقافة المشاركية التي تميّز الديمقراطيات الراسخة[2]. إضافة إلى التمييز بين الثقافة السياسية التوافقية، والثقافة السياسية التصارعية في دراسة متقدمة لـ"ألموند"، "بنجام بويل" و"روبرت مندت"، أين أصبح تحديد الثقافة السياسية لأيّ بلد يتم عبر مستويات ثلاثة للتحليل: مستوى النظام، مستوى العملية، و مستوى السياسة العامة[3]. وهذا ما تم اعتماده في دراسة السياسة في إفريقيا، حيث تمّ تخصيص فصل كامل للسياسة في هذه المنطقة في كتاب: "السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية" صدر سنة 1992.[4].عام بعد ذلك صدرت طبعة منقّحة لهذا الكتاب لنفس المؤلفين بعنوان:" السياسة المقارنة: إطار نظري"، حيث تمّت المقارنة بين عدد من الدول وفق عدد من المتغيّرات كالتجنيد السياسي، التعبير عن المصالح، الأحزاب السياسية، وصنع السياسة العامة ومستويات الأداء المختلفة للنظام في مجال السياسة العامة، ومن بين هذه الدول التي اتُّخِذت كوحدات للمقارنة نجد ثلاث دول إفريقية (نيجيريا، مصر، تنزانيا)، وفي تصنيف مقترح للنظم السياسية في هذا الكتاب، اعتبرت نظم الحكم الإفريقية جنوب الصحراء ضمن فئة الدول ما قبل الصناعية، وهي "نظم ساكنة وغير حركية وتتميّز بمعدلات منخفضة من النمو، وبارتفاع مستوى الأمية، وبمعدلات متدنيّة من التصنيع، ولقد دخلت هذه النظم إلى العصر الحديث دون أن يحدث أيّ تغيير تقريبا في بناها الاجتماعية وثقافاتها التقليدية، فالتطور الحديث الأساسي الذي حدث في هذه الدول هو تطور المؤسسات والتقنيات العسكرية الحديثة، والتي مكّنت جماعات من الضباط في كثير من الأحيان من الاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها ..."[5].

---

1 المرجع السابق، ص ص 50-51.

2 لقد أضاف كل من ألموند وباول إلى تحليل الوظائف والمتمثلة في وظائف التحوّل وظائف التكيّف والقدرات الوظيفية متغيّر الثقافة السياسية والذي يشير إلى "كل المواقع والمعتقدات، القيم والاختصاصات التي توجد بطريقة شائعة لدى أناس بعينهم... هذه الثقافة هي نفسها خضعت لسياق مُحدّد من التطور وفقها صار الناس أكثر فأكثر عقلانية، تحليلية، و أمبريقية في نشاطهم السياسي" كل هذا تَمّت الإشارة إليه في كتاب لألموند وباول بعنوان "Comparative politics: a development approache" الصادر سنة 1966.

وفي كتاب مشترك بعنوان "الثقافة المدنية"(civil culture) قدّم ألموند وفيربا بحثا واسعا من خلاله تمت مقارنة السمات الثقافية لمجتمعات مختلفة مثل الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، والمكسيك. وخلصا إلى التعريف بين ثلاثة نماذج للثقافة السياسية. فهناك ثقافة الرعيّة والتي تشير إلى موقف اللامبالاة والجهل في مواجهة الدولة والانكفاء على الوحدات المحلية في ما يتعلق بالانتماء سواء تعلّق الأمر بالقبيلة أو بالقرية، أمّا ثقافة الخضوع فتميّز بمعرفة وإدراك للنظام السياسي ولكن هناك سلبية في مواجهته، فالأفراد يعتقدون أنهم غير قادرين على مواجهة النظام والمشاركة في إدارته، وأمّا الفئة الثالثة وهي ثقافة المشاركة فهي تعبّر عن إدارة المواطنين في أن يمارسوا حقوقهم وواجباتهم بشكل كليّ وكامل، وذلك للضغط أو التأثير على القرار السياسي وهذا ما يميّز الديمقراطيات الراسخة.

أنظر بهذا الصدد: المرجع السابق، ص ص51-54.

3 يشير مستوى النظام إلى وظائف المحافظة على النظام والتكيّف، أمّا مستوى العمليّة يشمل وظائف التحويل، ويتضمن مستوى السياسة العامة التركيز على سلوك النظام في بيئته وقدراته الوظيفية، هذه المستويات الثلاثة أصبحت أحد طرق تحديد الثقافة السياسية لأيّ بلد من خلال الاهتمام بالميول والنزعات على مستويات: النظام، العملية، السياسة العامة.

أنظر في هذا الإطار: جبرائيل ألموند، وآخرون ، السياسة المقارنة: إطار نظري، تر:محمد زاهي المغيربي. بنغازي (ليبيا): منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1996، ص ص 103-110.

4 أنظر الفصل السادس عشر (السياسة في إفريقيا ص ص 881- 942) في: جبرائيل ألموند وآخرون، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالمية، تر: هشام عبد الله، مراجعة: سمير نصار. عمان '(الأردن): الدار الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، 1998

5 في هذا الإطار تمّ تصنيف النظم السياسية وفقا لإستراتيجياتها المختلفة في السياسة العامة أي في استراتيجيات إنتاج السلع السياسية، وكذلك وفقا للنزعة المحافظة في سياساتها العامة، ووفقا لدرجة تحديدها وتقييدها لدور النظام السياسي في علاقته بالنظام الاقتصادي. وفقا لهذا المدخل تمّ التمييز بين الأنواع التالية من النظم السياسية:

أولا: الدول الصناعية:

أ- ديمقراطية

1. ديمقراطية محافظة
2. ديمقراطية اجتماعية

ب- تسلطية:

إضافة إلى المدخل البنائي-الوظيفي هناك مداخل أخرى اهتمت بدراسة السياسة في العالم الثالث وفي إفريقيا، من بينها ما قدّمه "صموئيل هنتجتون" من خلال تركيزه على عملية المأسسة (Institutionalisation) في النظام السياسي، وبذلك يعود مفهوم المؤسسة ليصبح الموضوع المركزي للتحليل السياسي والمتغير الرئيس في دراسة عملية التحول. من هذا المنطلق يرى هنتجتون أن فعالية واستمرارية أي نظام سياسي تتوقف على درجة قوة عملية مأسسة تنظيماته وإجراءاته، فالمأسسة تتطلب أن يكون للنظام قدرة على التكيّف مع مختلف الظروف والحقب التاريخية، وأن يتميّز بدرجة عالية من التعدد في الهياكل، مع التأكيد على استقلالية هذه الهياكل وتماسكها. على هذا الأساس يميّز "هنتجتون" بين "المجتمع البريتوري" (Société Prétorienne)، والمجتمع المدني طبقا لاعتبار المشاركة السياسية-المأسسة ، فالمجتمع البريتوري يشكل حالة من النظام السياسي غير الممأسس بشكل كاف، ومن ثمّ يعيش حالة من "التفسخ السياسي"، وحالة من التفكك والتأزم، وهذا ما يقود إلى عدم الاستقرار السياسي[1]. لذلك يحدّد "هنتجتون" ثلاث مقومات للحداثة السياسية تتمثل في: ترشيد السلطة، التمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية[2].

لقد شكل هذا المدخل خلفية وقاعدة تحليل لدراسة العديد من المواضيع المرتبطة بالتنمية السياسية في إفريقيا. في هذا الإطار اعتمد "Dmitri Georges ZAVROFF" في دراسته حول المؤسسة العسكرية والتنمية السياسية في إفريقيا السوداء، المدخل المؤسسي لهنتجتون ، وما قدّمه

---

1. محافظة
2. راديكالية

ثانيا: الدول ما قبل الصناعية:

أ- تقليدية جديدة

ب- شعبوية ديمقراطية

ج- تسلطية:

1. تكنوقراطية
2. تكنوقراطية-توزيعية
3. تكنوقراطية-تعبوية

ولقد تمّ تصنيف العديد من نظم الحكم في إفريقيا جنوب الصحراء ضمن فئة النظم السياسية التقليدية الجديدة، ونظم إفريقية أخرى ضمن فئة الشعبوية الديمقراطية وكلا هذين الصنفين يندرجان في الصنف الثاني من الأنظمة السياسية المسمّاة ما قبل صناعية.

للاطلاع أكثر راجع: جبرائيل ألموند وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، مرجع سابق، ص ص326-333.

1 في هذا السياق يلاحظ هنتجتون أنّه لا يمكن للنظام السياسي أن يكون فاعلا وقابلا للاستمرارية إلا إذا اتسم بدرجة عالية من المأسسة، وهذا يعني أنْ تكون التنظيمات والإجراءات متعددة بما يكفي ومستقرة بما يكفي وفاعلة وثُقِّيَم من قبل الجمهور الذي تعيّنه، فالمؤسسات ضرورة لحماية المجتمع ومنع تفككه ولتسوية مختلف المنازعات التي تخترقه ولضمان نجاح السياسات بما يتفق والصالح العام، ولن يتمأسس أيّ نظام سياسي إلاّ إذا كانت لديه القدرة على التكيف ومواجهة التحول والحفاظ والتجديد عبر مختلف الحقب التاريخية، و النظام الممأسس كذلك هو الذي يتميز بدرجة عالية من التعدد في الهياكل، وتفترض المأسسة أيضا: استقلالية معيّنة للهياكل السياسية، بمعنى استقلالية الدولة إزاء القوى الاجتماعية والاقتصادية، واستقلالية الأحزاب السياسية في مواجهة طبقاتهم الاجتماعية المنتمية إليها، وتفترض من جهة أخرى درجة معينة من تماسك التنظيمات والإجراءات السياسية ، وهذا لا يحدث إلا إذا شكلت هذه التنظيمات والإجراءات موضوعا للإجماع. طبقا لهذه المعايير تمّ التمييز بين نوعين من النظام السياسي حسب نجاح عملية المأسسة من عدمها في احتواء التوسع في المشاركة السياسية، النظام الأول: المجتمع المدني وفيه يكون توازنا في الانخفاض النسبي للقوى الاجتماعية ودخولهم في الساحة السياسية بفعل وجود مؤسسات ثابتة بما يكفي لتنظيم وضبط مشاركة تلك القوى، وبالتالي نحن إزاء حالة من التطور.

النظام الثاني: المجتمع البريتوري وهو الذي يتميّز بالمواجهة المباشرة دون توسيط للقوى الاجتماعية، وبالتالي فالمشاركة هنا تكون مضطربة وغير منضبطة لعدم كفاية عملية المأسسة، ومن ثمّ نحن أمام حالة من التفسخ والانهيار.

للاطلاع أكثر على المقترب المؤسساتي لهنتجتون أنظر:

برتراند بادي، مرجع سابق، ص ص85-94.

2 يُقصد بترشيد السلطة اعتمادها على أساس قانوني ينظم ممارستها وتداولها وبالتالي انفصال السلطة عن شخص الحاكم وتوقفها على الدولة. أمّا التمايز فيشير إلى الكيان العضوي والكيان الوظيفي لمؤسسات الدولة، بمعنى ضرورة تباين الهيئات التي تقوم بالوظائف السياسية والقضائية للدولة. و تعبّر المشاركة السياسية عن ضرورة ممارسة الجماهير لحقهم ودورهم في الحياة السياسية عن طريق القنوات المنوطة بذلك مثل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح. وبالتالي فمجتمع الحداثة السياسية وفق هنتجتون يمثل ذلك المجتمع الذي تتوفر فيه المقومات الثلاث السابقة (ترشيد السلطة، التمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية)، أمّا ما يخالف ذلك يشكل سمات التخلف السياسي.

وانطلاقا مما تقدّم فإنّ الحداثة السياسية عند هنتجتون هي مرادفة للديمقراطية في المجتمع الغربي.

أنظر بهذا الصدد:

أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث. الإسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص ص 14-16.

"لوشيان باي" في تحديده لمتغيرات التنمية السياسية المتمثلة في التمايز الهيكلي، و قدرة النظام السياسي، والمساواة في عملية التجنيد والتوظيف السياسي. كان الهدف من الدراسة معرفة ما يمكن أن يقدمه مفهوم التنمية السياسية بالنسبة لفهم أسباب ظهور النظم العسكرية في إفريقيا، ومعرفة نتائج ذلك على تطور النظم السياسية الإفريقية. من خلال هذا التوجه لاحظ هذا الباحث غيابا للإندماج الوطني ووجود معوقات أمام الاتصال السياسي. الشيء الذي يؤدي إلى سيادة الأنظمة الإثنية والتقليدية التي تحول دون تكوين نظام سياسي موحَّد ومركزي. إضافة إلى هيمنة نظام الحزب الواحد الذي أصبح كعامل لزيادة الثروة واحتكار السلطة في ظل غياب لأيّ تخصص وتمايز في الهياكل السياسية، وهذا ما قاد إلى تدخل الجيش في الحياة السياسية، لتصبح النظم العسكرية كأجهزة للتحديث السياسي، والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى صعوبات التوصل إلى بناء وطني في الدول الإفريقية[1].

إن دراسة النظم السياسية الإفريقية لم يتوقف على تلك التصورات فقط، بل هناك أطر نظرية أخرى عملت على بلورة اقترابات جديدة لدراسة التنمية السياسية في إفريقيا. بهذا الصدد تمّ تعريف عملية التحديث السياسي انطلاقا من مقياس آخر يتمثل في عملية بناء المركز الذي يسعى للحفاظ على هيمنته على الأطراف، وهذا ما نجده في أعمال "بندكس"، "روكان"، و"إلياس" على نحو ما أشار إليه "برتراند بادي" (Bertrand BADIE) من أنّه يمكن اعتبار عملية بناء مركز تلك التي تقود إلى بناء مؤسسات وقيم تسهم في الحفاظ على التنظيم العام في مجتمع مستقل، محصور في رقعة جغرافية محدّدة، في حالة ما إذا كان هذا المجتمع يعيش حالة من تذرر للسلطة (Atomisation du pouvoir). وضعف التنسيق بين مكوناته المختلفة[2]. "إدوارد شلس" يضيف بهذا المعنى أنّ عملية بناء مركز هي عبارة عن سيرورة ملازمة لكل مجتمع، وهذا ما يستدعي ضرورة تكامل الأفراد والجماعات داخل كيان يتجاوز وجودهم الفعلي[3]. وفق هذا التصور لاحظ "زولبارغ" (A.R.ZOLBERG) أنّ الدول الإفريقية الحديثة تعاني من ضعف في تأسيس مراكز وطنية للسلطة مع قوّة تأثير المؤسسات والقيم التي تؤدّي إلى إضعاف تلك المراكز، وبالتالي فتعددية النظام السياسي في إفريقيا يمكن اختصارها في ثنائية تميز بين قطاعين: قطاع سياسي حديث، وقطاع سياسي محلي(résiduel). مستندا على تعريف "إيستون" للنظام السياسي في أنّه "نسق السلوك الأكثر اندماجا في المجتمع من أجل التوزيع السلطوي للقيم". و يُقدّم "زولبارغ" تصوره للأنظمة السياسية الإفريقية بالقول أنه "يمكن تصنيف القيم التي توزع من طرف السلطة في بلدان إفريقيا الغربية إلى فئتين، واحدة تسمى "حديثة"، والأخرى يمكن تسميتها "محلية" (résiduel) لتجنب كلمة "تقليدي"، كما أننا نستطيع التمييز عن طريق التحليل بين الهياكل الخاصة بالتوزيع السلطوي للفئة الأولى، وبين تلك الخاصة بالفئة الثانية، من هنا يمكن الحديث عن نظام سياسي بقطاعين، قطاع حديث، وآخر محلي."[4] حيث أنّ هذين القطاعين يشكلان ما يسمى بالمجتمع التوفيقي (Société syncrétique). في هذا الإطار قدّم "كريستيان كولون" (Christian COULON) افتراضاته حول تصوره النظري لتحليل النظام السياسي والمجتمع في إفريقيا، معتمدا على ما خلص إليه ZOLBERG رغم انتقاده له خاصة في جانب اعتماده على التعريف الإيستوني للنظام السياسي، واعتماده لتقسيم صارم بين قطاع حديث وآخر محلي، إذ أهمل إمكانية وجود علاقات معقّدة ومتداخلة بين قطاعات المجتمع المختلفة. على هذا الأساس يرى "كريستيان كولون" أنّه يمكن تقسيم النظام السياسي في إفريقيا إلى قطاع سياسي مركزي (secteur politique central)، وقطاع سياسي طرفي(secteur politique périphérique) مع الأخذ بعين الاعتبار

[1] Dmitri-Georges ZAVROFF, "Régimes militaires et développement politique en Afrique Noire", Revue française de science politique, Année 1972, Vol 22, N° 5, P P 973-991.

[2] Mamoudou GAZIBO, l'Afrique en politique comparée, op.cit, P P 7-8.

[3] برتراند بادي، مرجع سابق، ص 109

[4] Christian COULON, "système politique et société dans les Etats d'Afrique noire…", op.cit, P P 1060-1063.

أنّ القطاع المركزي لا يعني أن يكون تقليديا. إضافة إلى أنّ هذا التقسيم يتجنّب التمييز المطلق بين القطاعين، إذ يمكن أن يكون نفس الفاعلين في القطاع المركزي موجودين في القطاع الطرفي والعكس صحيح. أمّا فيما يخص العلاقة بين القطاعين، فهناك علاقة قائمة على استخدام القوة والإكراه، وهناك علاقات قائمة على الزبونية لضمان سيطرة المركز أو النخبة الحاكمة على الأطراف[1].

من خلال ما تمّ عرضه لأدبيات التحديث والتنمية السياسية وإسهاماتها المختلفة في دراسة السياسة الإفريقية، يمكن أن نختم هذا العنصر بتساؤل يمكن أن يبيّن لنا معالم الطريق في دراستنا للدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا في المباحث القادمة: ألا يمكن إعتبار أنّ مفهوم الحكم الراشد وما يتضمنه من آليات إمتدادا لنظريات التحديث والتنمية السياسية خصوصا في تصورها للنمط الغربي للتنمية كنموذج متطور بشكل مؤسساته وثقافته وسياساته خاصة ما يتعلق بالديمقراطية الليبرالية، والثقافة السياسية المدنية والمشاركية، والرأسمالية التي ترى في القطاع الخاص المحرّك الأساسي للتنمية، نموذج ينبغي على إفريقيا ودول العالم الثالث ككل إتباعه في عمليات تحديثها السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟ بمعنى آخر هل يمكن اعتبار أنّ براديم الحكم الراشد يجد جذوره الإبستمولوجية في نظريات التحديث والتنمية السياسية؟

ثالثا: ما بعد السلوكية: مدرسة التبعية ونظرية التخلف كمدخل للتحليل السياسي الإفريقي:

إنّ تركيز المدرسة السلوكية على إدانة المعيارية والسعي لتكوين إطار نظري يقوم على تأسيس منهج مقارن لصياغة نظريات عامة لتحليل الأنظمة السياسية، ومن ثمّ تأسيس علم سياسة حقيقي يرتكز على الإمبريقية (Empirisme)، والمسلماتية (axiomatisation)، والرياضياتية (Mathematisation)، أدّى إلى ظهور اتجاهين في علم السياسة وحقل السياسة المقارنة يتمثلان في السلوكية العلمية (behaviorisme scientiste) واتجاهات مضادة من بينها النيوماركسية، والنظرية السياسية المعيارية لـ"ستراوس" (Léo strauss)، وهذا ما يعبّر عن توجه المرحلة الثالثة بعد المؤسسية والسلوكية في تطور علم السياسة، و رغم سعي هذه الأخيرة إلى تأسيس نموذج معرفي، إلاّ أنّ هذا الطرح لتأسيس علم سياسة موحّد أو براديمي (Paradigmatique) باء بالفشل[2]. فصعود السلوكية في السياسة المقارنة بدأ يلقى نهايته في منتصف الستينات وبالتحديد سنة 1966[3].

لقد اكتشف السلوكيون في نهاية المطاف أنهم أمام علم سياسة منقسم أو مبعثر، فضلا عن إهمالهم للمشاكل الاجتماعية الحقيقية، بل عملوا على تكريس الوضع القائم وتدعيم وشرعنة سيطرة النخب الاقتصادية والسياسية، إلى حد إتهام السلوكية بالحركة المحافظة(conservatiste)[4].

إنّ الدراسات السلوكية تجاهلت التاريخ، الشيء الذي أنتج علم سياسة ضيّق ومتقوقع. يظهر هذا في الانتقادات الموجهة من قبل "بندكس" و"ريجز" لنظريات التحديث، حيث أنها مقتصرة على النطاق والتاريخ الغربي[5]. فالمنظور التنموي المسيطر في المرحلة السلوكية رسّخ مركزية ومعيارية الدول الغربية التي تظهر عند إجراء أيّة مقارنات تتعلق بدول العالم الثالث. و يتجلّى ذلك في التحيّز

---

[1] Ibid, PP 1063-1073.

2 لقد عبّر "ديفيد إيستون" على المسلمات والرياضيات بالقول أنّ : "الناتج المثالي للبحث العلمي (...) يعتمد على مسلمات (axiome)، مع تأسيس علاقات وتعميمات، والملاحظة الأخيرة تصاغ بالرجوع إلى الرياضيات التي تتأسس على ملاحظات موضوعية".
وفي هذا الإطار يرى "توماس كون" في مؤلفه الشهير "بنية الثورات العلمية" أنّ العلوم الإنسانية وبالخصوص العلوم الاجتماعية هي علوم "بريبراديمية" (Pré-Paradigmatique) بمعنى أن هذه العلوم لم يتوصل فيها الباحثون إلى براديم مشترك. أنظر بهذا الصدد :
Nicolas FRYMOND, la question des institutions dans la science politique contemporaine…, op.cit, PP 14

[3] Gerardo L MUNCK, "the past and present of comparative politics", in: Gerardo MUNCK, Richard SNYDER, passion, Graft, and method in comparative politics. Baltimore: the johns HOPKINS university press, Forthcoming, 2006, P1.

[4] Nicolas FRYMOND, op.cit, P15

5 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص ص 62-69.

الإيديولوجي الذي يميّز نظريتي النظم، والبنائية الوظيفية من حيث تبني إتجاه ليبرالي تعددي يكرس الوضع القائم في الغرب ويدعو إلى تعميمه، على الرغم من فشل نموذج الدولة الغربية في إفريقيا وآسيا منذ أواخر السبعينات، وهذا ما يشكك في عالمية التحليل السياسي المقارن[1].

كل تلك العوامل أدّت إلى الدعوة إلى تأسيس علم سياسة جديد وثورة جديدة: ما بعد السلوكية (Post-Béhaviorisme) . تعتبر ما بعد السلوكية أو المدرسة المابعدية بمثابة ثورة جديدة بهدف تأسيس علم سياسة يعكس إلى حد كبير الطابع التوفيقي أو عدم التطرف في دراسة الظواهر السياسية[2].

بعد الانتقادات التي وُجِهت إلى السلوكية ظهرت العديد من الاقترابات خاصة ما يتعلق بتجديد الفكر الماركسي كما يرى "ديفيد إيستون" الذي أخذ أشكالا عديدة مثل النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، والماركسية البنائية لأندرسون (P. ANDERSON)، ونظرية التبعية، والماركسية التحليلية لـ " ألستر "(J. ELSTER) [3]. إضافة إلى ما دعت إليه "Theda SKOPOLA" المتمثل في العودة إلى دراسة الدولة(bring the state back in) كفاعل مستقل، بمعنى النظر إلى علاقات الدولة-المجتمع، والدعوة إلى عودة التحليل المؤسسي (المؤسسات الرسمية) الذي أهملته السلوكية ضمن مقاربة النيومؤسسية التاريخية (Néo-institutionnalisme historique) التي وجدت إهتماما أكبر من قبل المتخصصين في الحماية الاجتماعية[4].

---

1 إضافة إلى ذلك تميّزت النظريات السلوكية بالطبيعة الاختزالية، وذلك بحصر المجتمع في بعض المعايير والمؤشرات، وهذا ما يطرح إشكالية الحياد العلمي عند السلوكيين. ومن الإشكاليات التي أدّت إلى تجاوز السلوكية تلك النابعة من الواقع السياسي للبنية الاجتماعية لحقل السياسة المقارنة التي فجرتها وكشفتها إلى السطح نشاطات "حركة الحقوق المدنية"، و "حركة سلام فيتنام" في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أثر على علم السياسة، حيث تمّت الدعوة إلى علم سياسة حساس أكثر للحاجات الأساسية للمجتمع. أنظر بهذا الصدد: نصر محمد عارف، إبستومولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص ص 295-296.

2 نصر محمد عارف، "حالة علم السياسة في القرن العشرين تاج العلوم... هل استطاع أن يكون علما سلوكيا؟"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 30، عدد 1، الكويت، ص 35.

[3] Nicolas FRYMOND, op.cit, P15.

كل ذلك يشير إلى المداخل المابعدية، وهناك مداخل أخرى تدعوا إلى التجديد وضرورة تكييف مناهج ومداخل البحث مع تغير الظروف البيئية المحيطة التي يشهدها العالم المعاصر.

إنّ عجز المداخل السلوكية عن شرح الظواهر السياسية دفع الباحثين إلى تطوير الأسس والمبادئ التي تقوم عليها بعض المداخل ويمكن تحديد بعضها مثل: المدخل ما بعد الماركسي أو النيوماركسية، ما بعد البنيوي، ما بعد الواقعي، ما بعد الكلاسيكي، ما بعد المادي، ما بعد العقلاني، ما بعد الوضعي، ما بعد الشمولي، ما بعد الحداثة، ما بعد المؤسسي...

للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي. ليبيا: الهيئة القومية للبحث العلمي، ط1، 2002، ص 95.

[4] إنّ كتابات "Theda Skopola" كان لها أثر كبير على دراسات علم الاجتماع التاريخي المقارن وعلم السياسة الأمريكي مثل مؤلفاتها: "الدول والثورات الاجتماعية: تحليل مقارن لفرنسا، روسيا، والصين" الصادر عن منشورات كمبريدج سنة 1985، وكتاب آخر بعنوان:"حماية الجنود والأمهات: في الولايات المتحدة الأمريكية" الصادر سنة 1992 عن منشورات هارفارد. هذا إضافة إلى كتابها رفقة "Peter B. EVANS" و "Dietrick RUESCHMEYER" بعنوان "bring the state back in" الصادر عن منشورات COMPRIDGE ، وهذا الكتاب أسس لتيار استطاع أن يسيطر الآن على أبحاث علم السياسة الأمريكي والمتمثل في النيومؤسسية التاريخية، من خلال هذه الأبحاث أشارت "theda" إلى أهمية الدولة والمؤسسات كنماذج تحليلية بديلة عن النظريات الكبرى لسنوات الستينات والسبعينات حيث انتقدت الوظيفية البنائية، نظرية النخبة، ونظريات التعددية، والماركسية.

للمزيد راجع:

Pierre BOLLINGER, "Theda Scopola, l'état, l'histoire et la science politique américaine", Raison politiques, presse de la fondation nationale des sciences politiques, N° 6, mai 2002, PP 134-148.

للإشارة فإن النيومؤسسية التاريخية كمقاربة نظرية أصبحت النظرية المهيمنة خصوصا عند اختصاصي الحماية الاجتماعية منذ أواسط سنوات الثمانينات، وهذا ما تشير إليه العديد من الدراسات والمؤلفات التي سيطرت على المستوى النظري في أمريكا الشمالية وأوربا الغربية، وتقوم هذه المقاربة على الافتراض التالي:

"تشكل القواعد السياسية الشكلية (الرسمية) والسياسات العامة المعدة مصدر الاجبارات المؤسسية التي تغير استراتيجيات وقرارات الفاعلين السياسيين"

"les règles politiques formelles et les politiques publiques établis sont la source de contraintes institutionnelle qui infléchissent les stratégies et les décisions des acteurs politiques".

أنظر مناقشة معمقة لهذه النظرية في:

Daniel BELAND, "néo-institutionnalisme historique et politique sociales: une perspective sociologique", politique et sociétés, Vol 21, N° 3, 2002, PP 21-39.

إنّ الأطر النظرية التي تمثل هذه الحقبة لم تنشأ مباشرة بعد تراجع السلوكية لتؤسس نموذجا معرفيا جديدا. قد تكون تلك الأطر "ذات أصول فكرية تاريخية سابقة، وقد تكون نشأت في ظل المرحلة السلوكية، ولكنها كانت هامشية أو خارج النمط آنذاك، مثل ما بعد السلوكية كنموذج معرفي نشأ في إطار السلوكية وظل ينمو وهي تتراجع وتتآكل حتى أصبح هذا النموذج المسيطر الذي قد يكون متزامنا معه نموذج آخر مضاد له سيخلفه يوما ما، فهذه طبيعة العلم وصيرورته"[1].

كل هذا كان كمقدمة لفهم الإطار العام الذي ظهرت فيه مدرسة التبعية (dependency school) كمدخل لدراسة دول العالم الثالث، ودراسة النظم السياسية الإفريقية.

لقد جاءت نظرية التبعية كتطوير للمنظور الماركسي الذي فقد مكانته في تحليل الظواهر الجديدة في العالم الرأسمالي، والعالم النامي من جهة، و كرد فعل على عجز الاقترابات والنظريات السلوكية والتنموية بالتحديد من جهة أخرى. تأسست هذه المدرسة من قِبَل الكتَّاب الماركسيين في أمريكا اللاتينية، حيث حاول مفكروها تفسير التخلف في دولهم بإرجاعه إلى طبيعة النظام الرأسمالي المهيمن الذي فرض قيوده على أنظمة دول العالم الثالث، كما استخدمت هذه النظرية من طرف كتَّاب غير ماركسيين في تحليلاتهم وأضافوا إليها العديد من تصوراتهم واقتراحاتهم[2].

بهذا الصدد ينبغي التفريق بين مدخل التبعية كاقتراب نظري من ناحية، وكإيديولوجية من ناحية أخرى. فهناك من المحللين من يستخدمها كاقتراب من خلال التركيز على دور العامل الدولي في دراسة البنية الداخلية لدول الجنوب مثل "رونالد روبنسون"، و"راؤول بريبش"، وهناك من يستخدمها كإيديولوجية ضد النظام الأمريكي والنظام الرأسمالي العالمي[3].وتقوم نظريات التبعية على الافتراضات والمسلمات والحقائق التالية:

1. الجمع بين الاقتصادي والسياسي في تحليل النظام السياسي(أو ما يسمى بالاقتصاد السياسي للظواهر السياسية)، فالفصل بين السياسي والاقتصادي في تحليل النظام السياسي والاقتصادي يؤدي إلى تشويه الحقيقة وبالتالي الوهم باستقلالية الدولة وعدم تبعيتها[4].
2. إرجاع التخلف إلى النظام الرأسمالي العالمي، إضافة إلى التركيز على طبيعة العلاقات العابرة للقارات والأوطان، والتي تهدد سيادة الدول، مع دراسة السلطة على المستويين الوطني والدولي، والقول بوجود نظام رأسمالي موحّد على مستوى المعمورة ومزود بمراكز وأطراف، حيث يتم الهيمنة على هذه الأطراف التي تزداد على أساسها سيطرة المراكز بمقدار تخلفها، وتقوم هذه

إضافة إلى ذلك تعتبر النيومؤسسية التاريخية أحد فروع النيومؤسسية (Néo-institutionnalisme) إضافة إلى فروع أخرى متمثلة في نظرية الخيار العقلاني(choix rationnel)، النيومؤسسية السوسيولوجية (Néo-institutionnalisme sociologique) ، وكل هذه الأنواع تدعوا إلى ضرورة عودة التحليل المؤسسي في علم السياسة.

أنظر شرح أكثر لهذه التوجهات في:

André LECOURS, "l'approche Néo-institutionnelle, en science politique: unité ou diversité?", politique et société, vol 21, N° 3, 2002, PP3-19.

[1] نصر محمد عارف، إبستومولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص 308.

في هذا الإطار تعتبر ما بعد السلوكية حركة تمثل خليطا من عناصر مختلفة بعضها سلوكي وبعضها ما قبل سلوكي غير أنها تمثل حالة جدلية جديدة في تاريخ العلم الذي يشهد وبصورة متكررة إدعاءات بإعادة التأسيس والبناء من جديد، فقد جاءت الدعوة إلى ثورة جديدة التي أطلق عليها "ديفيد إيستون": ما بعد السلوكية من قبل المؤسسة نفسها التي أسست السلوكية وطورتها وتبنتها مدة نصف قرن، حيث تم الإعلان عن انتهاء المرحلة السلوكية في خطاب ألقاه "إيستون" بوصفه رئيس الجمعية الأمريكية لعلم السياسة عام 1969، وتم تأكيد ذلك في نفس السنة حين خصصت "جمعية الجنوب الأمريكي لعلم السياسة" في اجتماعها السنوي في ميامي جلسة كاملة لمناقشة أطروحة عنوانها "منهج ما بعد الوضعية في علم السياسة " (Post-positivist Methodologie in political science)، واعتبر ذلك بداية لنهاية مرحلة أطلق عليها مرحلة علم السياسة الوضعي السلوكي. تأتي دعوة إيستون هذه بعد حدوث العديد من الوقائع التي يمكن إجمالها في إخفاق الحكومة الأمريكية في التعامل مع المشكلات الموجودة سواء داخليا (الحقوق المدنية للسود، اليسار الجديد) أو خارجية (حرب فيتنام) ، وكذلك ظهور التجمع من أجل علم سياسة جديد في اجتماع APSA في 1967.

أنظر بهذا الصدد : نصر محمد عارف، "حالة علم السياسة في القرن العشرين ..."، مرجع سابق، ص ص 33-37.

[2] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ص190-191.

[3] نصر محمد عارف، إبستومولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص 311.

في هذا الإطار نرى أن هذا الحكم لا يقتصر على الاقترابات الماركسية والراديكالية وإنما ينطبق أيضا على النظريات والاقترابات الليبرالية.

[4] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 191.

الأطراف في نفس الوقت بتنفيذ الوظائف التي ينوط بها التقسيم الدولي للعمل ولا تستفيد من وراء ذلك.

3. اعتبارا مما سبق، ترى نظريات التبعية أنّ الدولة لا تصلح كوحدة للتحليل في ظل وضع دولي يتميّز بسيطرة الاقتصاد العالمي الرأسمالي، ومن ثمّ ضرورة اعتماد "النظام الدولي" كوحدة للتحليل، إذ يتم النظر إلى الحركة السياسية والتطورات داخل الدول-الوطنية كآثار لحركية النظام الرأسمالي العالمي، وهذا ما يمثل العنصر الأساسي لتفسير سلوك الدول-الوطنية على الصعيد الداخلي والدولي[1]. فدول المركز أصبحت أكثر غنى باستغلال مستعمراتها مدعومة في ذلك بتحالف غير مقدّس مع الطبقات الحاكمة للدول السائرة في طريق النمو، وبالتالي فالحل يكمن في نظر أنصار هذه النظرية في الإطاحة بهذه النخب الطفيلية وتأسيس حكومات ثورية تلتزم بتنمية ذاتية[2].

4. اعتماد مفهوم الاقتصاد الثنائي (dual economy) الذي يشير إلى تأثير العالم الخارجي تاريخيا على دول العالم الثالث الذي أنتج ثنائية اقتصادية، فإلى جانب الاقتصاد التقليدي نشأ اقتصاد حديث متصل ومتجه نحو الخارج، وهذا ما يؤثر سلبا على تكامل المجتمع الذي تستنزف موارده وطاقاته، وتمتد آثار هذه الثنائية إلى مجالات عديدة كالثقافة، الاجتماع، والسياسة[3].

في هذا الإطار ظهر العديد من المفكرين الذين مثلوا وبلوروا حدود هذه النظرية حيث حاول منظّرو التبعية صياغة منظور تاريخي بنيوي لفهم الجذور التاريخية للتخلف، ومعرفة الأسباب والآليات التي تقف وراء استمراره. من بين هؤلاء نجد المفكر الاقتصادي الأرجنتيني "راؤول بريبش" الذي سعى إلى تطوير مفهوم المركز والمحيط ، و"بول باران" في كتابه الاقتصاد السياسي المتخلف"، و"جندر فرانك" الذي صاغ نظريته حول تطور التخلف (developpement of underdevelopement) في مقالة شهيرة تحمل نفس الاسم[4]، إضافة إلى أعمال أخرى مثل نظرية النظام العالمي أو نظرية الأنساق لـ"إمانويل والراستاين" (WALLERSTEIN)[5]، وإسهامات

---

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] ستيفن وولت، "العلاقات الدولية : عالم واحد ، نظريات متعددة"، تر: عادل زقاع، زياني زيدان، تاريخ الإطلاع:05/08/2007 http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.htm

[3] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص310.

[4] بهذا الصدد يرى "راؤول بريبش" أنّ بلدان المركز تتمتع ببناء اقتصادي متجانس وقطاعات متنوعة قادرة على استيعاب التطورات التقنية واستثمارها. أمّا بلدان المحيط فتتميز ببناء اقتصادي غير قادر على تجديد قدراته التقنية بسبب تخلفه، كما تساهم دول المركز في عمليات التصنيع في بلدان المحيط دون تكييف البناء الإنتاجي مع متطلبات عمليات التصنيع، ويرى بريبش أنّ هيمنة بلدان المركز تتراجع وتتقلص كلما زاد الشعور بالهوية القومية، وكلما تزايدت استقلالية القرار في عمليات التنمية في دول المحيط .

أمّا "بول باران" في كتابه "الاقتصاد السياسي المتخلف" يرى انطلاقا من صياغته لمفهوم للتطور الاقتصادي من الناحية التاريخية أنّ الدول الكبرى المتطورة تبذل جهودا كبيرة لإعاقة النمو الاقتصادي في البلدان النامية، ذلك أنّ هذا النمو يشكل تهديدا لمصالحها في الأمد الطويل ويهدد التوازنات القائمة دوليا.

ولقد استعار "فرانك" مفهوم المركز والمحيط من "راؤول بريبش" ومفاهيم الفائض الاقتصادي، وتحويل الثروات أحادية الجانب من المستعمرات إلى البلدان المستعمرة ومفهوم التنمية من "بول باران"، وأعاد صياغة ذلك من منظور تاريخي بنيوي يهدف إلى كشف جذور وآليات التخلف، وكيفية الإفلات من دائرة التخلف. وهنا يرى "جندر فرانك" أنّ التخلف والتطور يعبّران عن علاقة بين قطبين متناقضين داخل النظام الرأسمالي العالمي. من هذا التصور حاول شرح هذه العلاقة من خلال صياغة منظومة هرمية تنتشر عبر أرجاء المعمورة، ويمثل أعلى قمة هذه المنظومة ما يسميه مركز-المركز في المتروبولات ويمثل قاعها أطراف النظام التابع، والعلاقة بين مركز-المركز وبين أطراف النظام التابع هي علاقة سيطرة وخضوع.

للاطلاع أكثر على هذه النظريات أنظر :

غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي: دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية. لبنان: دار النهضة العربية، ط1، 2002، ص ص 82-83.

[5] تجدر الإشارة هنا إلى أن "Immanuel WALLERSTEIN" بدأ أبحاثه بالاهتمام بقارة إفريقيا، حيث أصدر كتابا سنة 1961، ترجم إلى الفرنسية سنة 1966 بعنوان "Présence Africaine: L'Afrique et l'indépendance"، حيث كانت قضايا الاستقلال، بناء الدولة-الوطنية، دور القيادة الكاريزمية، الوحدة الإفريقية أهم المواضيع التي تناولها هذا الكتاب معارضا الإيديولوجية الاستعمارية، و تضمَّن هذا الكتاب كذلك فصلا اهتمّ بالنهضة الثقافية وإعادة كتابة التاريخ الإفريقي بطريقة يمكن من خلالها استبدال الأساطير الأوروبية. ثمّ أصدر "إيمانويل" كتابا آخر سنة 1967 بعنوان: "Africa: the politics of unity: An Analysis of a contemporary social movement" وهو عبارة عن ثمرة بحث من سنة 1963 إلى غاية سنة 1965 في دول إفريقية مختلفة. تناول هذا الكتاب أهمية الحركة نحو الوحدة الإفريقية وثقته بمستقبل هذا المشروع السياسي خاصة ما يحمله الزعيم N Krumah في غانا، و Nyerere في تنزانيا.

إن الانقسام الداخلي في العديد من الدول الإفريقية، وتحول الحركات القومية والأحزاب السياسية التي تمثلها إلى حركات عصبوية متصارعة، وتحول الدولة إلى ملك شخصي للحكام، وإزاحة الكاريزميات من الحكم من طرف العسكر : كل ذلك أدى إلى تحولات

المفكر المصري "سمير أمين" صاحب نظرية التطور اللامتكافئ[1]، وأعمال الباحث التشيلي "أوسفالدو سنكل"، وعالم الاقتصاد البرازيلي "فورتادو"، ومواطنَيْه "كاردوسو" و"دوسانتوس"[2].

لقد عرفت مدرسة التبعية رواجا كبيرا بين الباحثين الأفارقة. هناك عوامل عديدة ساهمت في ذلك من بينها: ظهور أنتلجانسيا إفريقية محلية، والكفاح من أجل الاستقلال في آسيا وإفريقيا الأسترالية، وصعود تيار التبعية في أمريكا اللاتينية، وظهور حركة عدم الانحياز. هذه العوامل أدّت إلى بروز جماعات بحثية أخذت على عاتقها تطوير وملائمة هذه المدرسة في النطاق الإفريقي ممثَّلة أساسا في "جامعة دار السلام" (Dar Essalam University) بقيادة العديد من الباحثين مثل "كلود آكي" (Claud AKE)، "أنتوني روايامامو"(Anthony Ruyemamo)، و"داني نابودير"(Dani NABUDERE)[3].

بهذا الصدد ظهرت العديد من الدراسات والأعمال البحثية لباحثين أفارقة وغير أفارقة اهتمت بتحليل البنى الاجتماعية للتبعية والضغوط الثورية في دول إفريقية معينة أو إعداد نماذج عامة للتبعية في إفريقيا ككل سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي. فالملائمة السياسية لمدخل التبعية بهدف صياغة نظرية للتخلف تتفق والظروف الاجتماعية الإفريقية تتوقف على قدرتها على إعطاء تدقيق نظري بإمكانه الوصول إلى إعداد تصورات مفاهيمية عامة تتعلق ببنى التبعية، وتتوقف كذلك على قدرتها على تحويل هذه الجدليات إلى أعمال إمبريقية وتطبيقية كما يرى "فرانز لي"(Franz J.T LEE). فعلى الصعيد النظري تركزت عملية توطين نظرية التبعية حول التصورات والنماذج التي لها علاقة بالماركسية والاقتصاد السياسي والمادية التاريخية والجدلية، وذلك فقط لصياغة نظرية ثورية تكون كتحديد مفاهيمي (Conceptuel Precision) وارتكاز

وتشاؤمات في رؤية "إيمانويل" لمستقبل هذه القارة ، هذا ما أدى به إلى تغيير نطاق البحث والتحليل، وهذا ما يظهر في كتابه:"Capitalisme et économie- monde". في مقدمة هذا الكتاب أبرز محدودية أبحاثه حول القومية الإفريقية وتحويل أبحاثه إلى مجال آخر، حيث كان الإطار الجديد هو المجال العالمي "L'espace Mondiale" والمدة الطويلة "La longue durée" كوحدة تحليل، أما نطاق البحث فهو النظام الاجتماعي الذي لا ينحصر في حدود الدول أو الإمبراطوريات من هذا المنطلق أنتج نظريته حول النسق-العالم (système -monde) التي دعا من خلالها إلى إعادة النظر في العلوم الاجتماعية. للاطلاع أكثر راجع:

Benoit VERHAEGEN, "WALLERSTEIN: l'Afrique et le monde: une vision provocante au carrefour de l'histoire et de la sociologie", Journal of world systems research, (special issue: festschrift for Immanuel WALLERSTEIN part1), vx1, N°2, summer/Fall 2000, PP388-396.

وانظر كذلك لمعرفة أهم ركائز نظرية النظام العالمي أو الأنساق العالمية (World-Systems) :

غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح ، مرجع سابق، ص ص91-94

[1] يهتم "سمير أمين" بتحقيب تاريخ الرأسمالية العالمية، وبآثار كل حقبة على البلدان النامية، وقد قدم إسهاماته في الجدل الثائر حول التخلف في كتابين هامين هما: التراكم على الصعيد العالمي(1981)، والتطور اللامتكافئ (1989).

في هذا الإطار يميّز "سمير أمين" بين الرأسمالية السائدة في بلدان المركز، والرأسمالية السائدة في الأطراف، فالأولى تقوم على ملكية طبقة لوسائل الإنتاج ملكية حصرية خاصة، وقدرة هذه الطبقة على الإستحواذ على الفائض عبر وسائل اقتصادية، وينقسم هذا النوع إلى قطاعين بينهما علاقات متبادلة. القطاع الأول هو قطاع وسائل الإنتاج، أمّا القطاع الثاني فهو قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك، وتقوم بين هذين القطاعين تبادلات هامة تسمى علاقات صناعية متبادلة أو "علاقات قطاعية متبادلة". أمّا الرأسمالية الثانية تشير إلى خصائص التخلف المتمثلة في: تفاوت الإنتاجية في القطاعات، و تضعيف البنيان الاقتصادي، والسيطرة الخارجية. هذا يعني أن الاقتصاد المتخلف يقوم على بنى لا توجد علاقات بينها، وإن وُجدت فهي علاقات هامشية، حيث أنّ النصيب الأكبر من هذه العلاقات يتم مع اقتصاديات المركز. الأمر الذي يعمق درجة الارتباط بالخارج، وهذا ما يؤدي إلى تشوه الاقتصاد الطرفي. بهذا الصدد يرى "سمير أمين" أنّ التخلف مفهوما ينبغي الاستعاضة عنه وتعويضه بمفهوم الرأسمالية المحيطية، "لأنّ النمو والتخلف لا يمكن فهمهما إلا من خلال نظرية تسمح لنا بفهم واستيعاب طبيعة العلاقات القائمة بين المركز والمحيط، وتأثير هذه العلاقات على مجتمعات الأطراف"

أنظر بهذا الصدد: غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، مرجع سابق، ص ص 88-91.

[2] في هذا السياق يرى "كاردوسو" أنّ التنمية التابعة أصبحت تمثل شكلا جديدا من التوسع الاحتكاري في العالم الثالث في أوضاع التبعية الرأسمالية يمكن أن تفيد الطبقات المرتبطة برأس المال العالمي مثل البرجوازية الزراعية أو التجارية أو المالية، والصناعية المحلية.

كما ميّز "دوسانتوس" بين عدّة أنواع من التبعية تتمثل في: التبعية الاستعمارية، التبعية المالية والصناعية، والتبعية الجديدة المتمثلة في استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية. ويضيف أنّه لا يمكن تغيير علاقة البلدان التابعة بالبلدان المسيطرة إلاّ من خلال تغيير البنية الداخلية والعلاقات الخارجية.

إضافة إلى ذلك يرى عالم الاجتماع البرازيلي "ماريني" الذي أنتج نظرية الامبريالية الفرعية أنّ الرأسمالية البرازيلية تتسم بالاستغلال الشديد وبالتراكم السريع لرأس المال لصالح مالكي الانتاج.

للاطلاع أكثر أنظر: محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص ص 185-187

[3] Abdul Raufu MUSTAPHA, "repenser la science politique africaniste", op.cit, P4.

منطقي (Logical consistency) يمكن إنجازه وتطبيقه، لكن هـذه المفـاهيم الماركسـية حسـب "FRANZ" تتطلب إعادة الصياغة وتدعيمها وفق منطق ومنهج جدلي داخلـي بالإمكـان تطبيقـه وملاءمته مع الظروف التاريخية الخاصة لإفريقيا. هذه الضرورة تسـمح بفهـم الأنظمـة المعقـدة المتعلقة بالتناقضات والانقسامات المتعددة الجوانب في المجتمعات الإفريقية[1].

وفق هذا الطرح تتضمن التبعية كتصور نظري عدد من المتغيرات والعوامل ليس بالإمكـان استخدامها كما هي في بعض الأحيان، فمثلا دراسة حالة البنى الاجتماعية للاستعمار الجديـد فـي كينيا يمكن أن تعطي معلومات هامة متعلقة ببنى التبعية "structures of dependence"، دون أن نستخدم بالضرورة مفهوم "التبعية" بشكله المعروف لأننا إزاء واقع إمبريقي ملمـوس[2]. أمّـا علـى الصعيد الإمبريقي تمّ إجراء العديد من دراسات الحالات (case studies)، لكن هذه الدراسات كمـا يرى "Franz" تتطلب الاهتمام بتحليل معمّق للطبقات والجماعات الإفريقية فـي مختلـف الـدول الإفريقية باستخدام منهج الاشتراكية العلمية والماركسية للإجابة على إشكاليات متعددة مثل: ما هـي الجماعات الاجتماعية "كالبرجوازية الوطنية"، و"أنتلجانسيا البرجوازيـة الصـغيرة"، و"الجماعـات العسكرية القومية"، في النطاق الأوغندي مـثلا؟ ، مـاذا تعنـي بالضـبط "بروليتاريـا حضـرية إفريقية"(an african urban proletariat)، أو "بروليتاريـا ريفيـة" (Rural Proletariat) فـي النطاق النيجيري أو في جنوب إفريقيا مثلا؟ وهل هذين النوعين من البروليتاريـا يحمـلان نفـس المعنى؟، ماذا عن الجماعات الاجتماعية الهامشية؟ هل لديها إمكانات ثورية؟ هل يوجد "بروليتاريـا ناشئة" (Lumpen proletariat) في العواصم الإفريقية؟.

في هذا السياق يشكل مفهوم "عدم التجـانس البنيـوي"(structural heterogenity) الـذي صيغ من طرف "CORDOVA" سنة 1973، قيمة علمية كبيرة لفهم الظروف الاجتماعيـة فـي إفريقيا ما بعد الاستعمار، فهو يطرح مشـكلة "التنميـة المركبـة" (combined development) لأنماط الإنتاج المختلفة في إفريقيا. فعدم التجـانس هـذا يمثـل عموديا جزءا من تحليل الطبقـات في إفريقيا، وأفقيا يفسر الديناميكية الجهوية (regional dynamism) وهـذا مـا يسـمح بشـرح وتفسير "التخلف" بدقة ويساعد في تطوير نظرية ثورية تكون كأداة عملية يمكنها القضاء على هـذا التخلف[3].

إنّ دراسات التبعية في النطاق الإفريقي تظهر بشكل جلي في كتاب "ولترودني" (walter RODNEY) بعنوان "أوروبا والتخلف في إفريقيا" ، ويعتبر "رودني" من بين الباحثين من أمريكـا اللاتينية الذين حاولوا تعميم نظريات التبعية إلى مناطق أخرى من العالم الثالث[4].

"والتر رودني" في هذا الكتاب حاول بلورة مفهوم للتخلف مغاير تماما للتفسيرات الرأسـمالية كما سمّاها، مبرزا دور أوروبا الاستعمارية في تخلف إفريقيا ما بعد الاستعمار. فالتخلف "يعبّر عـن علاقة استقلالية من نوع خاص، ونعني بذلك استغلال بلد من جانب بلد آخر، فـإن كافـة البلـدان المسماة المتخلفة في العالم يجري استغلالها من قبل بلدان أخرى، والتخلف الذي يقلق العـالم اليـوم هو نتاج استغلال رأسمالي إمبريالي واستعماري، وقد كانت المجتمعات الإفريقية والآسـيوية تنمـو بشكل مستقل حتى سيطرت عليها الرأسمالية سيطرة مباشرة أو غير مباشرة، وعندما حـدث ذلـك ازداد الاستغلال، وأعقبه أيضا تصدير الفائض ، الأمر الذي جرد تلك المجتمعات من ثمار مواردها

[1] Franz J.T LEE, "Dependency and Revolutionary theory: Relevance to the African situation". In: Yolamu R.BARONGO (Ed), political science in Africa: a critical review. London: zed press, 1983, PP 178-188: Republished by Pandemonium electronic publications, Mérida, Venezuela, 2000.
www.Franz-Lee.org/files/barongo.html.

[2] Ibid

[3] Ibid

[4] رابح لونيسي، البديل الحضاري: دراسة مستقبلية لمواجهة الكارثة التي تهددنا. د.م: دار المعرفة، د.ت. ص 53

الطبيعية وثمار العمل، ويمثل ذلك جزء لا يتجزأ من التخلف بمعناه المعاصر"[1]. كما تناول مسألة الطبقة التي تضمن استمرارية الخضوع السياسي لإفريقيا في ظل وجود دول إفريقية "مستقلة" بعدما كانت أشكال الإخضاع السياسي واضحة أثناء المرحلة الاستعمارية. واستنادا إلى ما ذهب إليه "فرانز فانون" (Franz FANON)، فإن هذه الطبقة "تقوم بهمزة وصل بين البلدان الرأسمالية والاستعمارية والبلدان التابعة في إفريقيا، ولا يمكن التقليل من أهمية هذه الجماعة (...) ويفصح عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا عن ذاته بوصفه أحد الأعراض المزمنة لتخلف الحياة السياسية في إطار السياق الإمبريالي، وقد تعاقبت الانقلابات العسكرية الواحد تلو الآخر، وهي عادة لا تعني شيئا بالنسبة لجماهير الشعب (...) وإذا كانت القوى الاقتصادية تتركز خارج الحدود القومية لإفريقيا، فإنّ القوى العسكرية والسياسية بكل ما تحمله من معنى، سوف تتركز في الخارج هي الأخرى إلى أن تتم تعبئة العمال والفلاحين لتوفير بديل لنظام التبعية المصطنع".[2]

ضمن نفس السياق، هناك العديد من الباحثين الذين يقاسمون "والتر رودني" نفس الأفكار في دراسة واقع التبعية في إفريقيا. هنا نجد الباحث "إفور ويلك"(Ivor WILK)، و"تانديكا ماكاندوير" (Thandika Makanduire)، وكل من "آن فلبس"(Anne PHILIPS)، و "جوس أكامبو" (Jose Ocampo) و"دال جونسون"(Dale JONSON)، الذين انتقدوا الطابع الأرثوذوكسي للتصور التنموي (developmentalism)، إضافة إلى الباحث الإفريقي "نيونغ"(NAYANG) الذي يرى أنّ المشكلة لا تكمن فقط في احتكار البيروقراطية الإفريقية للريع، وإنما يجب كذلك الأخذ بعين الاعتبار العلاقات البنيوية ضمن الاقتصاد الدولي، حيث أنّ إفريقيا كانت تابعة وخاضعة للهيمنة أثناء الاستعمار، والآن نجد منظمة التجارة العالمية تمثل هذه العلاقات دون تغيير يذكر في بنيتها القائمة على التبعية[3].

بشكل عام كل الدراسات التي تنتمي إلى تيار التبعية في إفريقيا تتفق على نقاط مشتركة، حيث تعتبر أنّ الهيمنة الاستعمارية هي نقطة انطلاق تفسير وتحليل الأنظمة السياسية الإفريقية، كما أنّ الحركات التحررية من أجل الاستقلال التي ظهرت بنهاية الحرب العالمية الثانية هي تعبير عن صراع الطبقات على المستوى الدولي، واستمرت الهيمنة الامبريالية على موارد القارة بأكثر فعالية بعد الاستقلال، وهذا بسبب وجود طبقة حاكمة وُصِفت كامتداد للنظام الدولي المفروض من طرف مركز الرأسمالية العالمية، فإفريقيا خضعت على غرار باقي بلدان العالم الثالث إلى تطور لا متكافئ كما يرى "سمير أمين"، حيث فُرض عليها تقسيم جديد للعمل، يكون دور إفريقيا فيه إنتاج المواد الأولية وبيعها بأسعار زهيدة في حين دول المركز تصَدّر منتجاتها بأسعار باهظة. في هذا الإطار تمثل الامبريالية الجديدة أكبر عائق لأي تنمية ذاتية حقيقية في إفريقيا حسب تفسير نظريات التبعية[4].

انطلاقا من هذا التحليل، يمكن لنظريات التبعية أن تقدّم لنا نوعا من التصور لفهم عملية الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا ضمن سياق عالمي، وذلك من منظور المشروطية الدولية التي تفرض العديد من القيود على الدول النامية بدعوى نشر الديمقراطية والحكم الراشد كشروط لتقديم المساعدات الدولية وتحقيق التنمية، وهذا ما تعتمده منظمات التنمية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. بهذا الصدد ألا يمكن اعتبار ذلك تجديدا وترسيخا لعلاقات التبعية بإيجاد بنى وسياسات جديدة ضمن عالم معولم؟. بتعبير آخر ألا يمكن اعتبار ذلك بمثابة الوجه الآخر لعلاقات المركز - الأطراف، واستمرارية لعلاقات التبعية ضمن النظام الرأسمالي العالمي قصد الحفاظ على مصالح القوى الغربية المهيمنة، إذا اعتمدنا وجهة نظر تحليل التبعية؟

---

[1] والتر رودني، أوروبا والتخلف في إفريقيا، تر: أحمد القصير، مراجعة : إبراهيم عثمان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، (سلسلة عالم المعرفة عدد 132)، 1988، ص ص 20-21

[2] المرجع السابق، ص ص 37-38

[3] P.Anyang 'Nyong' O, the study of African politics: A critical Appreciation of a heritage, op.cit, PP 53-56.

[4] Daniel BOURMAUD, la politique en Afrique, op.cit, PP 44-45.

رابعا: مدخل الاقتصاد السياسي: الصراع الطبقي في إطار الدولة الوطنية كمقدمة لفهم السياسية الإفريقية.

أدّى قصور مدرسة التحديث والتنمية السياسية في تفسير وتحليل واقع العالم الثالث، وعدم كفاية اهتمامها بالبعد الاقتصادي في التنمية السياسية بتجاهلها لمدخل الاقتصاد السياسي حذرا من إمكانية الخلط بينها وبين التفسيرات الماركسية واليسارية، بالعديد من علماء السياسة إلى التأكيد على ضرورة الاعتماد على مداخل تحليلية تفهم السياسة في إطارها التاريخي وإطار فكري محدّد يأخذ بعين الاعتبار النظرة الكلية الشاملة في دراسة الظواهر السياسية.

على هذا الأساس دعا العديد من الباحثين إلى ضرورة الربط بين السياسة المقارنة والسياسة الدولية من جهة، وبين الاقتصاد السياسي من جهة أخرى، تبعا لما قام به المؤسسون الأوائل لهذا المدخل مثل "آدم سميث"، و"ديفيد ريكاردو"، و"ماركس"، وطبقا لما قدمته أدبيات الاقتصاد السياسي الراديكالي المعاصر. هذا الأخير يقوم على افتراض مفاده أنّ الوصول إلى نتائج إيجابية في تطور حقل السياسة المقارنة يقتضي الاهتمام بالدولة والطبقة على المستوى الوطني(القومي)، وبالامبريالية والتبعية على المستوى الدولي[1]. هذا التوجه يستند على ما قدمه كارل ماركس في القرن التاسع عشر باعتماده مدخل الاقتصاد السياسي في تحليله للظواهر السياسية وللتاريخ بشكل عام على أساس أنّ الظواهر السياسية تتشكل بفعل الحقائق الاقتصادية[2].

لقد تعددت الأطر النظرية الماركسية التي اهتمت بدراسة السياسة الإفريقية والعمليات التنموية، إلاّ أنّ هذه الأطر على اختلافها تركّز على جوانب مشتركة تتمثل في الدولة والطبقات الاجتماعية.

في هذا السياق يرى "Nayang" أنّه قبل هيمنة العلوم الاجتماعية الغربية في دراسة إفريقيا، كان هناك آثارا وملامح للفكر الماركسي وللتحليل الاجتماعي عند الحركات العُمّالية والسياسية في إفريقيا. يتجلى ذلك في العديد من الأفكار والرؤى مثل ما نجده لدى مناضلي المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا حين أنتجوا تحليلات لواقعهم تقوم على المنظور الطبقي. نفس التوجه كذلك في نيجيريا سنة 1945 أين ذهب زعيم الحزب السياسي للجماعة العاملة (The action group political party) "أبا فمي أولو" (Abafemi AWOLOWO) إلى رؤية المجتمع النيجيري من خلال هذا المنظور، بعيدا عن اعتماده على التقدير والتحليل العلمي للمجتمع النيجيري. يتلخص إدراك "أولو" للمجتمع على أنّه ليس فقط جماعة طبقية، بل من الضرورة التركيز على بعد الصراع الطبقي من أجل اكتساب القوة السياسية. فالمجتمع لا يمكن إدراكه دون وجود طبقات اجتماعية. هذه النظرة يشاطرها الحزبين المعارضين في نيجيريا بعد الاستقلال، (الاتحاد التقدمي للعناصر الشمالية، والجماعة العاملة للجهة الشرقية)، حيث تم إرجاع الأزمات والأمراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى وجود تناقض وتعارض للمصالح الطبقية في المجتمع. لهذا السبب لم يستطع عالم السياسة الأمريكي "Richard SKLAR" أواخر الستينات إهمال القاعدة الاجتماعية في قوة الحزب (Party-Power system) في الفصلين الثامن والحادي عشر من كتابه "الأحزاب السياسية النيجيرية"، إضافة إلى تركيزه على الانخراط الطبقي (class

---

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص ص 177-178.

[2] في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنّه في الفترة الحالية هناك اتجاها يسعى لاستخدام اقتراب الاقتصاد السياسي عن طريق ربط فهم الأنظمة السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، فتحقيق الديمقراطية - وفق هذا الاتجاه - مرهون بتحقيق عدد من الشروط الاقتصادية مثل: اشتراط وجود اقتصاد أكثر توجها نحو السوق، مستوى اقتصادي تكنولوجي عال، تقاليد ثقافية أكثر تسامحا وأقل انغلاقا وأكثر قابلية للحلول الوسطى، ومستوى عال من التعليم، ودرجة عالية من التمدن، وتعددية اجتماعية بما فيها طبقة برجوازية قويّة ومستقلة. وهذا يدخل ضمن إسهامات تطوير هذا الاقتراب فيما يُعرف بـ "الاقتصاد السياسي الجديد" New political economy بفعل تطبيق نظرية "الفعل الرشيد "Theory of rational action في تحليل السلوك السياسي والأبنية والمؤسسات السياسية، هذا مع السعي لنفي صفة الماركسية على هذا الاقتراب، وربطه باقتصاديين غير ماركسيين أمثال "آدم سميث" ، "ريكاردو"، و"جون لوك" . أنظر بهذا الصدد:

نصر محمد عارف، إبستومولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص ص 316-317.

وللتعرف على أهم ما جاءت به نظرية الفعل الرشيد أنظر: المبحث الثاني.

(affiliation) في مقالة نشرت في مجلة "الدراسات الإفريقية المعاصرة" 1969 (Journal of modern African studies) ودعوته كذلك إلى ضرورة الاهتمام بالفعل الطبقي في دراسة السياسة الإفريقية[1].

هذا التوجه أكّد عليه كل من "جيوفاني أريفي" (Giovanni ARRIGHI) و"جون سول"John SAUL في دراستين نشرت نتائجهما في أواخر الستينات، حيث أنّه تمّ دراسة الاشتراكية الإفريقية، والقومية الإفريقية من خلال منظور ماركسي، وأشار البحث إلى ضرورة الانتباه أكثر وبعناية لمحدد القاعدة الطبقية في دراسة السياسة الإفريقية، مثال ذلك الدراسة التي قام بها "عيسى شيفجي"(Issa SHIVJI) بعنوان: "تنزانيا: الصراع الطبقي الهادئ" (Tanzania: the silent class struggle) والتي نشرت في كتاب سنة 1973. تساءل "شيفجي" عن أسباب تجاهل الطبقة الحاكمة في تنزانيا لإيديولوجية خدمة الجماهير من خلال تنمية اشتراكية واهتمامها أكثر فقط بتحصين وتعزيز مركزها وموقعها في سلطة الدولة بهدف تدعيم تراكم رأسمالها الخاص وقوتها السياسية. قبل الاستعمار كانت الطبقة الوسطى الإفريقية تفتقد للملكية والسيطرة على وسائل الإنتاج حيث كانت هذه الأخيرة في يد البرجوازية المهاجرة من آسيا وبرجوازية الدولة الامبريالية المتمثلة في بريطانيا، وبالحصول على الاستقلال استخدمت الطبقة الوسطى الإفريقية مبدأ السيادة للتمهيد لتأسيس ملكية خاصة شرعية من خلال سياسات الأفرقة (Politics of Africaization) من جهة، والدعوة لجعل الاقتصاد بيد الأمة من خلال سياسات التأميم (Politics of nationalization) من جهة أخرى. هذه السياسات مكنّت البرجوازية الصاعدة من النفاذ إلى مداخل التراكم الرأسمالي، كما عملت البيروقراطية البرجوازية على الحيلولة دون وجود صراع طبقي انطلاقا من إيجاد دعم سياسي من طرف الجماهير، وتبني إيديولوجية شعبوية (Populist ideology) وقومية بلغة اشتراكية وقومية تنزانية. وخلص "شيفجي" في تحليله لسياسات الدولة وآثارها السوسيو-اقتصادية إلى أنّه بعكس المطالبين بالإيديولوجية الشعبوية كـ "جوليوس نيريري" (Julius NYERERE) كانت الطبقات في تنزانيا تتشكل بعمل من سلطة الدولة، وبذلك بدأ الصراع الطبقي الهادئ (silent class struggle) يظهر داخل حلقات البرجوازية، وبين البرجوازية والجماهير: في هذا الوضع رفع الشعبايون شعار "الوحدة الوطنية"[2].
بهذا المنظور كذلك حلّل "محمود ماملداني" السياسة والتكوين الطبقي في أوغندا حيث انتقد التحليل الأنتربولوجي والتعددي الذي يركّز في دراسة السياسة في أوغندا فقط على الكنائس والقبائل، وبعكس ذلك يرى أنّ الصراع الطبقي يمثّل محرّك التاريخ الأوغندي، فالفاعلين السياسيين القوميين لا يستخدمون فقط الدّين والقبلية للحصول على التأييد الانتخابي، فهناك مشاريع طبقية تعد لكسب القوّة السياسية. التحليل ذاته استخدم في العديد من الدراسات الأخرى مثل دراسة "كولن لايز" (Colin LEYS) حول الاقتصاد السياسي والاستعمار الجديد في كينيا ، إضافة إلى مختلف الدراسات المنشورة في مجلة الاقتصاد السياسي الإفريقي "Review of African political economy" حول خصائص التكوين والصراع الطبقي، وحول طبيعة الدولة الإفريقية[3].

إنّ الاهتمام بطبيعة الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار كان محل اهتمام العديد من الدراسات ضمن مقاربة الاقتصاد السياسي في تحليل السياسة الإفريقية، ويتجلى هذا أكثر في دراسات الباحث الإفريقي "كلود آكي" (Claud Ake). في دراسة حول "الدولة في إفريقيا المعاصرة" لاحظ "آكي" أنّ

---

[1] P.ANYANG 'NYONG' O, the study of African Politics, op.cit, PP 59-60

[2] Ibid, PP 61-63.

[3] في هذا السياق تناولت "مجلة الاقتصاد السياسي الإفريقي" سنة 1981. العدد 20. "قضية نيروبي" (Nairobi debate) بالتركيز على تحليل التمايز الاجتماعي في كينيا وصراع الطبقات، وتمّ الإشارة إلى الحاجة لفهم سياسة الفلاحين (Peasent politics) ليس عن طريق سياسة القبائل (politics of tribes) ، لكن الدعوة لاعتماد مقاربة سياسة المصالح الطبقية (politics of class interests) .
للاطلاع أكثر على دراسات مختلفة ضمن هذا الإطار أنظر بهذا الصدد Ibid, PP 63-66.

التكوينات الاقتصادية الاجتماعية تتميّز بسِمَة فريدة في إفريقيا ما بعد الاستعمار، وهي أنّ الدولة تظل نمطا من أنماط السيطرة الطبقية، حيث أنّها تابعة للطبقة الاجتماعية المهيمنة، وبالتالي فهي ذات درجة منخفضة من الاستقلالية الذاتية. ذلك أنّ الدولة تتشكل من الناحية المؤسسية بطريقة تجعلها غير قادرة على الاستقلال عن الطبقات الاجتماعية، ومن ثمّ تصبح أداة للصراع الطبقي، وهذا ما يشكك في إمكانية استخدام مفهوم الدولة في إفريقيا ما بعد الاستعمار. فإذا تمّ التسليم بوجود حكومة وجهاز إكراهي لإخضاع بعض الجماعات الاجتماعية، فإنّ الدولة غائبة بصفتها "نمط يتم في إطاره تحقيق السيطرة الطبقية من خلال وسيط التبادل السلعي، حيث يتمايز نظام آليات السيطرة الطبقية وينفصل عن الطبقة الحاكمة، بل وعن المجتمع، ويبدو كما لو كان قوة موضوعية تقف جنبا إلى جنب بشكل مواز مع المجتمع، ويعتبر هذا الشكل من سيطرة الدولة نمطا يتميّز باستقلالية نظام آليات السيطرة الطبقية ، أي أنّ الجهاز المؤسسي للسيطرة الطبقية مستقل إلى حدّ كبير عن الطبقات الاجتماعية، بما فيها الطبقة الاجتماعية المهيمنة"[1]. غياب هذا المفهوم للدولة في إفريقيا يرجع إلى طبيعة تطوّر القوى الإنتاجية التي تتصف بالبدائية وقبل رأسمالية، وبالتالي عدم وجود مجتمع مدني في ظروف لا يوفر فيها التكوين الاجتماعي أساسا مؤسسيا للفردية والحرية والمساواة والتملك، وهي القيم الضرورية لتحقيق الاستقلالية الذاتية للدولة عن التكوينات الطبقية. فالطابع الهوبزي[2] للصراعات السياسية في دولة ما بعد الاستعمار أين تصبح موارد الإكراه في يد فئة معيّنة مستفردة بالحكم، وعدم إعمال قيم الشرعية في ممارسة السلطة والعمليات السياسية عوامل أدّت إلى محدودية استقلالية الدولة، وبالتالي تزداد حدّة الاختلافات والصراعات والتناقضات في التكوين الاقتصادي الاجتماعي التي تؤدي بدورها إلى تفاقم مشكلة عدم الاستقرار السياسي[3].

نتيجة لتحليل طبيعة التكوينات الطبقية في إفريقيا التي ما زالت بعيدة عن توفير الاستعدادات اللازمة لتحقيق استقلالية الدولة عن الصراع الطبقي خلص "كلود آكي" إلى ضرورة "إعادة النظر في المفهوم العام للدولة وفي الطابع الخاص للدولة في إفريقيا ، وإعادة النظر هذه يمكن أن تتم طبقا لذلك المنظور الذي ينظر إلى الدولة باعتبارها نمطا من أنماط السيطرة الطبقية، والتي تنشأ – بصورة مثالية – من خلال نمط الإنتاج الرأسمالي، والسمة الفريدة في هذا النمط تتمثل في أنّ نظام آليات السيطرة الطبقية يحقق استقلاليته الذاتية من خلال وسيط التبادل السلعي، وبالنسبة للتكوين الاقتصادي الاجتماعي في إفريقيا المعاصرة، فإنّ هذه الاستقلالية موجودة في أشد أشكالها بدائية، إن لم يكن لها وجود على الإطلاق، وعندما نقوم باستقصاء مغزى هذه الأوضاع نجد أنّها تلقي الضوء على تفاعل القوى السياسية، وعلى الصراعات السياسية، وعلى إمكانيات تطور القوى الإنتاجية"[4].

---

[1] كلود آكي، "الدولة في إفريقيا المعاصرة"، تر: صبحي قنصوة، في : أكوديبا نولي، الحكم والسياسة في إفريقيا، مرجع سابق، ص ص87-91.

[2] ترجع عبارة الطابع الهوبزي نسبة إلى الفيلسوف الانجليزي "توماس هوبز" (1588-1679) الذي ألف كتابا يحمل اسم "اللوياثان". هذا الكتاب عرض فيه جوانب تفكيره السياسي ورؤيته حول الدولة ونشأتها ونظرية السيادة، واللوياثان (Levithan) هو تمساح هائل متسلط على جميع الوحوش البحرية، حيث تشير قصة وردت في العهد القديم أنّ بعض الوحوش البحرية قد طمع في اغتصاب سلطته، لكن اللوياثان أبدى مناعة قوية حالت دون تحقيق الوحش البحري لغايته، وقد استعار "توماس هوبز" هذه الحادثة للتعبير عن صورة وقوة الدولة التي لا يجب مقاومتها، بل قبول سلطتها للحفاظ على المنفعة الشخصية للأفراد، فلكون الإنسان غير اجتماعي بطبعه - حسب هوبز – فلا بد أن تكون الدولة تحت سيادة حكومة متسلطة تكبح جموحه وأطماعه، ولا بدّ في أيّ دولة من تركيز السلطة في أيدي السلطان السيد. وهذا ما تمّت الإشارة إليه في حديثنا عن الطابع الهوبزي للدولة في إفريقيا ما بعد الاستعمار .
للاطلاع أكثر على فكر "هوبز" أنظر :
فاروق سعد ، الأمير: تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط23، 1999، ص ص 255-257.

[3] كلود آكي، مرجع سابق، ص ص 92-95.

[4] المرجع السابق، ص 99.

خامسا: النيوباتريمونيالية (Néo-Patrimonialisme)، سياسة البطـون (la politique de ventre)، الدولة المفترسة(L'Etat Prédateur) : أطر نظرية لبحث طبيعة الدولة الإفريقية.

أدّى فشل الدولة الإفريقية، وعدم نجاح مشاريعها التنموية إلى التساؤل عن دور الدولة ومسؤوليتها في هذا المأزق، وبالتالي الاتجاه نحو البحث في طبيعة هذه الدولة. بهذا الصدد تمحور التنظير حول ظاهرة الفساد كفعل اجتماعي مشترك في مختلف الدول الإفريقية.

في هذا الإطار شكّل منظور "الباتريمونيالية"(Patrimonialisme) المستخدم في علم الاجتماع والنظرية السياسية المفهوم المشترك الذي استوحت منه مختلف التحليلات افتراضاتها لفهم طبيعة الدولة في إفريقيا[1]، ولو بتسميات مختلفة. فالنظريات مثل "دولة-سياسة البطون"(L'Etat-Politique de ventre) أو الدولة النيوباتريمونيالية"(L'Etat néo-Patrimoniale) تستمد افتراضاتها من "الباتريمونيالية" كنموذج مثالي للهيمنة التقليدية عند "ماكس فيبر"(Max weber). "جون فرانسوا ميدار"(J.F Médard) يرى بهذا الصدد أنّ: "الباتريمونيالية تشكل القاسم المشترك للممارسات المختلفة ولخصائص الحياة السياسية الإفريقية التي تعرف الرشوة(Népotisme)، الزمرية(Clanisme)، القبلية (tribalisme)، الجهوية(Régionalisme)، الزبونية(clientélisme)، المحسوبية(Cobinage)، الربوبية(patronage)، الكاهنية(prébendalisme)، الفساد(corruption)، الافتراس(prédation)، والعصبوية(fractionnisme)، سواء كانت قائمة على التبادل الاجتماعي أو التبادل الاقتصادي"[2].

يعكس هذا الاقتباس الأخير المقاربة الثنائية التي احتلت أدبيات دراسة الدولة الإفريقية سواء كانت هذه الأدبيات إفريقية أو أوروبية أو أمريكية كما يرى "فرانسوا بريلا" (François BORELLA)، فالسلطة الجيّدة هي السلطة الديمقراطية المحترمة للحقوق وللحريات، والمكرسة لخدمة المصلحة العامة، أمّا السلطة السيئة فهي سلطة طاغية مفترسة، باتريمونيالية، نيوباتريمونيالية، وتلقب بسياسة البطون، وهذا ما يشكل القاعدة التي تشترك فيها الدول الإفريقية كما ترى تلك الأبحاث[3].

أ- <u>الدولة النيوباتريمونيالية:</u> (جون فرانسوا ميدار – J.F Médard).

تكمن الصعوبة الأساسية التي تواجه الباحثين حسب Médard عند التفكير في دراسة الدولة في إفريقيا في أننا لا نعرف عن ماذا نتحدّث، فالتعبير غالبا ما يُستخدم كمرادف للنظام السياسي في معناه الواسع، وليس في معناه التقني، رغم ذلك لم يتم التوصل إلى صيغة تمكّن من إطلاق مصطلح " دولة " على الدولة الإفريقية، وهل بالإمكان أن نتعامل بنفس الكيفية مع مختلف الدول الإفريقية[4]. هذا ما ذهب إليه "جون كوبنس" (Jean COPANS) في نقده المتعلق بدراسة الدولة الإفريقية حيث أنّ "كل الناس تتحدّث، لكن لا أحد يدري في النهاية ماذا يقصد"[5]. ويضيف Médard بهذا الصدد أنّ الدولة تعتبر ظاهرة من الصعب ضبطها وتحديدها في السياق الإفريقي، فهناك دائما غموض في طرح مسألة طبيعة هذه الدولة إلى حد التشكيك حتى في وجودها[6]. "إبراهيم

---

[1] Daniel BOURMAUD, <u>op.cit</u>, PP 57-60.

[2] "le Patrimonialisme constitué le commun dénominateur de pratiques diverses si caractéristique de la vie politique Africaine, à savoir le népotisme, le clanisme, le tribalisme, le régionalisme, le clientélisme, le copinage, le patronage, le pébendalisme, la corruption, la prédation, le factionnisme, etc. qu'elles soient fondées sur l'échange social ou sur l'échange économique".
Voir: Mwayila TSHIYEMBE, "la science politique africaniste et le statut théorique de l'Etat Africain: un bilan négatif", <u>politique Africain</u>, N° 71, octobre 1998, P 111

[3] Ibid, P 109.

[4] Seiler D.L, "introduction", <u>Revue internationale de politique comparée</u>, 2006/4, Vol 13, P 567.

[5] Jean COPANS écrit en ce qui concerne l'Etat en Afrique que "tout le monde en parle, mais personne ne sait finalement de quoi il s'agit"
Voir: Jean-Pierre Mebwebwa KALALA, "L'Etat en Afrique", <u>Etudes et recherches</u>, N° 54, 2ed, 11 Mars1997, P5.

[6] J.F Médard, "L'Etat patrimonialisé", <u>politique Africaine</u>, N° 39, octobre 1990, P26.

"إبراهيم جبرين" (Ibrahim JIBRIN) في مقالة له بعنوان "تطور الدولة النيجيرية" أعطى بعض أسماء الباحثين الذين يشاطرون طرح لا وجودية واختفاء الدولة في إفريقيا مثل "بوتير دوتكويز" (Piotr DUTKIWIEZ)، "كفان وليامس"(Gavin WILIAMS)، "ريتشارد سندبروك" (Richard SANDBROOK)، "جاكسون"(JAKSON)، و"روزبارغ" (ROSBERG)، لكن هؤلاء لا يتقاسمون نفس التفسير لهذا الطرح[1].

من هذا المنطلق حسب "Médard" نحن إزاء ظاهرة غامضة ومتناقضة، ويكمن ذلك في العديد من الجوانب والثنائيات. ومن بين هذه الثنائيات نجد: هل الدولة تعبّر عن وهم أم واقع؟، فهي تعبّر عن وهم إذا تمّ تقييم قدرات هذه الدولة في مجالات عديدة، فالدولة الإفريقية تتميّز بضعف قدراتها التنظيمية فضلا عن ضعفها في تنفيذ السياسات العامة. في المقابل هي واقع موجود، وذلك من خلال مؤشر الصراع على السلطة وتأثيرها الكبير في المجتمع الإفريقي حتى في حالات عدم سيطرتها على أقاليمها وسكانها فهي تمثل على الأقل واقع رمزي موجود في أذهان جميع الناس وليس النخبة فقط. وهناك تناقض آخر يتمثل في كون هذه الدولة قد تكون قويّة (Etat Fort) و ضعيفة (Etat Mou) في نفس الوقت: فهي قوية لأنّ الدولة التسلطية تعتمد على الاستبداد والعنف الممارس خارج أيّ إطار قانوني، لكنّ هذا التعسف يتزامن مع عدم الفعالية وعدم القدرة على ترجمة الأهداف إلى سياسات فعلية. أيضا يمكن القول أنّ الدولة الإفريقية هي دولة نامية بشكل كبير (Etat sur-developpé) وبالمقابل هي دولة متخلّفة أو أقل نموا (Etat sous-développé). فكميّا نجد هذه الدولة لديها جهاز يحتل رقعة واسعة ويملك الشخصية المعنوية وإدارتها تتميّز بالتمايز والتعدد وقدرتها على الإكراه قويّة، من جانب آخر وهو الجانب النوعي أو الكيفي نجدها متخلّفة، وبالتالي فهذه الدولة متقدّمة (sur-développé) كمّيا وهيكليا، ومتخلّفة (Sous-développé) نوعيا ووظيفيا.

في هذا السياق يرى "Médard" أنّ كل هذه التناقضات تجد مصدرها في علاقة الدولة بالمجتمع[2]. وهذا ما يشكل في أدبيات علم السياسة مقاربة بحدّ ذاتها يرجع الفضل في إثرائها إلى "جوال ميجدال" (Jeol MIGDAL)[3]. إنّ تحليل علاقة الدولة بالمجتمع في إفريقيا يتجلّى في التساؤل حول من يستولي أو يسيطر على الآخر الدولة أم المجتمع؟ بهذا الصدد يمكن الحديث عن الدولة المفترسة (L'Etat Prédateur) والدولة الطفيلية(L'Etat Parasite) لكن من جانب آخر

---

[1] بهذا الصدد يرى "بوتير دوتكويز"، و "كافان وليامسن" أنّ القول بعدم وجود الدولة في إفريقيا يرجع إلى ضعف الجهاز السياسي والإداري، والسياسات الخاطئة، فضلا عن التدهور الاقتصادي وتدني المداخيل، والنكبات الإيكولوجية، والانحطاط الخلقي جرّاء الفساد والرشوة، في المقابل يرى "روزبارغ" و"جاكسون" أنّ الدولة في إفريقيا موجودة فقط إلاّ من خلال العلاقات القانونية الدولية غير ذلك لا حضور لها في الحياة العملية والملموسة.

أنظر بهذا الصدد: Jean-pierre Mbwebwa KALALA, op.cit, P6.

[2] J.F. Médard, op.cit, P 28

[3] لقد أسس "جويل ميجدال" اقتراب علاقات الدولة-المجتمع انطلاقا من انتقاده للدراسات التي تناولت العالم الثالث لا سيما نظريات التحديث والتنمية السياسية، والنظريات الماركسية لأنّها افتقرت لتفسير علمي يمكّن من فهم ديناميات مجتمعات العالم الثالث. من هنا كانت دعوته لصياغة مدخل نظري يستوعب العلاقات بين الدولة والمجتمع، ويهتم بعملية التفاعل بينهما، فلفهم التغيّر والدولة في العالم الثالث يتطلّب بحث الدور الذي تلعبه الدولة فعليا وذلك انطلاقا من مقاربة العلاقات المتشابكة، وفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغيرها عن طريق الاهتمام ببحث المنظمات التي تمارس الضبط الاجتماعي سواء كانت رسمية أو غير رسمية. هذا الضبط الاجتماعي يمثل محور الصراع والمنافسة بين تنظيم الدولة الذي يسعى لبسط نفوذه وفرض قواعده ومعاييره في كافة التراب الوطني وعلى جميع التنظيمات والأفراد في مقابل المنظمات الاجتماعية التي تسعى للتمرد عن تلك القواعد وفرض قواعدها الخاصة بها، فالصراع يكون حول من يصنع القواعد ومن يفرض الحقوق الخاصة التي تحدّد استخدام الممتلكات والموارد في المجتمع.

من هذا المنطلق تمّ تصنيف أنماط الضبط الاجتماعي عبر المجتمعات، وقدّم "ميجدال" مصفوفة يبرز فيها صور توزيع الضبط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، واستخلص أربعة أنماط على إثر ذلك: - مجتمع قوي، ودولة قوية وهذا لم يحدث، - مجتمع قوي ودولة ضعيفة وهذا ما لاحظه "ميجدال" في سيراليون، - مجتمع ضعيف ودولة ضعيفة وهذا ما يمثل حالة الفوضى في الصين ما بين (1939-1945)، والمكسيك(1910-1920)، -مجتمع ضعيف ودولة قوية وهذا ما وُجد في الصين وإسرائيل.

للاطلاع أكثر على أطروحة علاقات الدولة-المجتمع ومختلف الإشكاليات والافتراضات التي جاء بها "جويل ميجدال" أنظر:

محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ص 217-221.

أليست هذه الدولة نفسها مفترس ومتطفل عليها؟ فالدولة تعتبر مفترسة لأنها تتغذى من موارد المجتمع، بالمقابل لا تستطيع أن توفر لهذا المجتمع الخدمات الكافية لتبرير تواجدها، والموارد المقتطعة من طرف موظفي الدولة تكون بغرض خدمة مصالحهم الشخصية وزيادة ثرواتهم وليس لصالح الدولة: إذا نحن إزاء حالة افتراس (Prédation)، بتعبير آخر إذا كانت الدولة تستولي على المجتمع فإنه بالمقابل يوجد من يستولي عليها باسمها: موظفي الدولة الذين بدورهم مستولى عليهم من طرف عائلاتهم وقراهم وزبائنهم. في هذه الحالة تكون الدولة أقل تمايزا عن المجتمع، وكذلك تتميّز بضعف درجة المأسسة، فهناك تداخل وعدم تخصص بين الحقل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وحتى المنزلي، وهناك حالة صراع بين مختلف مكونات هذه الدولة. فضلا عن عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الوظيفة العامة والموظف بصفته عضوا في المجتمع. كل هذا يساعد على ظهور نظام شخصنة السلطة الذي يؤدي إلى التطفل والاستيلاء على الدولة، بمعنى آخر احتكار موارد الدولة واختصارها في الرجل الزعيم (Le Big Man) [1].

ما يهمنا هنا هو المدخل الذي يمكننا من فهم هذا الواقع. في هذا الإطار يرى (J.F Médard) في مفهوم "النيوباتريمونيالية"(Néo-Patrimonialisme) المستوحى من كتابات "ماكس فيبر" التصور المناسب القادر على تحليل وفهم طبيعة الدولة والسياسة في إفريقيا. فهو يرى أنّ هذا المفهوم أقل معيارية من مفهوم الفساد، وأكثر مقارن من مفهوم "سياسة البطون"، المقدم من طرف J.F Bayart.

إنّ الباتريمونيالية حسب "ماكس فيبر" هي النمط المثالي للسيطرة التقليدية القائمة على غياب التمييز بين المجال العام والمجال الخاص، وتقوم على الجمع بين جانب الاستبداد الشخصاني، والمعايير الاقتصادية المتعلقة بالهيمنة البطريركية تحت مسمّى الأبوية. فهذا المفهوم يتميز بشموليته وهي الخاصية التي تجعله قادرا على فهم منطق الدولة الإفريقية التي تعرف الفساد سواء الاقتصادي أو ذلك المرتبط بعملية التبادل الاجتماعي، وتعرف كذلك الزبونية، الرشوة، والقبلية، وكل هذه الخصائص يمكن أن تندرج ضمن مفهوم عام وشامل: الباتريمونيالية دون أن تفقد خصوصياتها. بهذا الصدد يرى "Médard" أنّ هذا المفهوم ينبغي أن يُستخدم كنمط مثالي بحيث نستطيع قياس الواقع من خلاله بواسطة الملاحظة الإمبريقية، وهذا يمكننا من معرفة مدى توافق هذا الواقع مع هذا النمط، وبالتالي بالإمكان التمييز بين أنماط أخرى مرتبطة بالنمط المثالي وتعبّر عن أحد متغيراته. لهذا السبب تمّ استخدام "النيو -Néo" (الجديدة): النيوباتريمونيالية لتمييز الحالة الإفريقية عن الحالات التقليدية الأخرى، وهذا لا يعني أنّ الدولة الإفريقية منحصرة في هذا النمط الجديد، وإنما هناك أنماط أخرى. فماكس فيبر تحدّث عن حالات باتريمونيالية، وأخرى حالات سلطانية (sultanisme) [2]. بهذا الصدد، يرى "جون فرانسوا ميدار" أنّه من الممكن تصنيف الأنظمة التسلطية على أساس درجة القسر (coercition)، ودرجة المأسسة (institutionnalisation) في إفريقيا. على هذا الأساس تم التمييز بين الأنظمة السلطانية (sultanisme) كنموذج أول. هذا النوع من الأنظمة يفرض على الباحثين استخدام البعد السيكولوجي (psychologique) للتحليل، ذلك أنّ ممارسة السلطة تتميز بالطابع الشخصاني الذي يسيطر على طبيعة هذه الأنظمة، فصاحب السلطة هو الوحيد المخول بممارسة العنف السياسي. كما أنّ التعسف والاستبداد القمعي لا يخضع لضوابط معينة في الأنظمة السلطانية بقدر ما يمارس بصورة فجائية (imprévisibilité) وبدون مقدمات ومسببات مسبقة إلى درجة جهل الأفراد ما ينتظرهم يوم غد بالنسبة لسلامتهم، حتى أنّ الضحية يجهل أسباب اتهامه. هذا النوع من الأنظمة عرفته بعض الأنظمة السياسية الإفريقية مثل حالة نظام "بوكاسا" (Bokassa) في جمهورية إفريقيا الوسطى، ونظام "ماسياس نغيما" (Macias NGUEMA) في غينيا الاستوائية، ونظام "عدي أمين

[1] J.F Médard, op.cit, PP 28-31
[2] Ibid, PP 29-30

دادا" (Idi Amin DADA) في أوغندا. وبالتالي النظام السلطاني هو نوع من الباتريمونيالية لا يعرف أي نوع من المأسسة. بالمقابل هناك أنظمة نيوباتريمونيالية تتميز عن الأنظمة السلطانية بحد أدنى من المأسسة. هذا ما يمثله نموذجين للأنظمة السياسية في إفريقيا حسب "J.F. MEDARD" يتمثلان في: "التسلطيات المتشددة" (autoritarismes durs) و "التسلطيات المعتدلة" (autoritarisme modérés).

بالنسبة للأنظمة الأولى تتميز بجو من التخويف والطغيان والإقصاء، كما أنّها تمثل دول قمعية حقيقية تمارس التعسف والاستبداد بصورة مكثفة. لكنها تقوم على درجة معينة من مأسسة قواعد السلوك. على أساس هذه القواعد يمكن أن يخضع الفرد للعنف والقمع من طرف الدولة، كما أنّ فرض الطاعة والخضوع للنظام لا يتم عن طريق استخدام العنف فقط بل يتدعم هذا بآليات التنشئة والتعليم وتجسيد المعايير وهذا ما نجده في أنظمة إفريقية مثل "نظام "كاموزو باندا" (Kamuzu BANDA) في مالاوي، حيث يتدعم التنظيم السياسي من خلال انضباط الأفراد إضافة إلى الخوف من التوقيف.

أمّا النوع الثاني (التسلطيات المعتدلة) فهو يمثل حالات لا يشكل فيها العنف في الدولة جهازا مركزيا لممارسة السلطة. حيث توجد حرية تعبير نسبية، على الرغم من احتكار الدولة لوسائل الإعلام، إلا أنه يمكن أن يمارس ما يصطلح عليه بـ "إذاعة الرصيف" (Radio trotoir) بكل حرية عملية انتاج لمعلومات مضادة وإعلام مضاد لذلك المحتكر من طرف الدولة. كما أن هذا النوع من التسلطية يكون عادة متسامحا مع الأشخاص الذين لا يعارضون المبادئ الأساسية للنظام خصوصا تلك التي يجسدها رئيس الدولة. لكن هذا الاعتدال لا يلغي الممارسات التسلطية اليومية من قبل موظفي الدولة والشرطة، حيث يتم الحديث غالبا عن الفساد والعنف المجاني (بدون سبب) في ظل علاقات اجتماعية تولد وتغذي التعسف والقمع والاستبداد (كينيا، تنزانيا، كوت ديفوار كأمثلة). للإشارة فإنّ هذا التصنيف الثلاثي للأنظمة التسلطية لا يتميز بالجمود، بالعكس قد يعرف أي نظام تسلطي تداخلا بين مختلف الخصائص التي تتميز بها نماذج الأنظمة التي تم ذكرها[1].

إنّ النمط النيوباتريمونيالي هو نمط مختلط وليس مثالي، ذلك أنّ الباتريمونيالية في إفريقيا لا تعمل وحدها بشكل مستقل وخالص، وإنما هي متحدة مع منطقيات وعناصر أجنبية[2]. يعني هذا أنّ النظام النيوباتريمونيالي هو نظام هجين يتضمن خليط من عناصر باتريمونيالية وأخرى نيوباتريمونيالية، فالدول الإفريقية حسب النمط المثالي لماكس فيبر تتميز بسيطرة رئيس الدولة على الموارد بالاعتماد على تقنيات الولاء والطاعة تحت خلفية الأبوية، حيث تكون السيطرة والهيمنة ضمن إطار دولتي (Etatique) غير منظّم وغير مهيكل، من جهة أخرى نجد أنّ الإطار الشكلي للدولة هو نتاج خارجي يفرض أدبيات الحدود الإقليمية، والتنظيم البيروقراطي المستوحى من التجربة الأوروبية، وبالتالي تعبّر النيوباتريمونيالية عن حالة مزدوجة أو ثنائية تتعلق بظاهرة البترلمنة (La Patrimonialisation)، والبقرطة (La bureaucratisation)، والتوفيق بين هذين العمليتين هو الذي يميز الدول النيوباتريمونيالية في إفريقيا جنوب الصحراء حسب "J.F Médard"[3].

يتجلى كل ذلك في مقاربة العلاقة بين الدولة والتنمية، فمن الواضح من خلال الواقع الإفريقي أنّ الدولة لا تكمن أهدافها وغاياتها في تحقيق التنمية، وإنما في تراكم الموارد السياسية والاقتصادية لأصحاب السلطة، ومن الملاحظ أنّ الممارسات الباتريمونيالية ليست لا عقلانية، فالعقلانية توجد في المجال الاقتصادي والتكنوقراطي لكن مع وجود تناقض بين المنطق السياسي والمنطق الاقتصادي للتنمية، وتناقض خاص داخل المنطق السياسي نفسه بحيث أنّ عملية الحفاظ

[1] للاطلاع أكثر أنظر بهذا الصدد: Daniel BOURMAUD, op.cit, PP 93-95

[2] Ibid, P 30

[3] Daniel BOURMAUD, op.cit, PP 61-62

على الموارد السياسية لتكريس منطق "البيغ مان" (Big Man) يتعارض تماما مع عملية دولنة السلطة، ومنطق مأسسة الدولة[1].

في هذا الإطار تحدّث "إيزنشتادت" (Eisenstadt) وهو أحد رواد المدخل النيوباتريمونيالي عن أنّ المجتمعات في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا محكومة بمنطق سياسي يقوم على حصر السلطة والدولة في شخص الحاكم بحيث تمّ إعادة إنتاج نموذج الهيمنة المشخصنة بهدف حماية النخبة الحاكمة و الحفاظ على مصالحها، ذلك أنّه لضمان احتكار التمثيل السياسي كان لا بد لها من أن تبحث عن إستراتيجية جديدة لتثبيت مركزها، وهذا يتطلب الحيلولة دون وصول الموارد من المركز إلى الطرف والتحكم في سيرورة التحديث الاقتصادي من أجل تثبيت شرعيتها مع العمل على عدم ميلاد نخب جديدة منافسة تطالب بحقها في السلطة وفي التمثيل السياسي[2].

ب- **نظرية دولة-سياسة البطون (Etat-Politique de ventre) : "جون فرانسوا بايار" (J.F BAYART).**

إنّ نظرية سياسة البطون هي عنوان فرعي من كتاب لـ "J.F BAYART" حول الدولة في إفريقيا: (L'Etat en Afrique: la politique de ventre) الصادر سنة 1989، فتحليل واقع الدولة في إفريقيا من خلال كناية سياسة البطون كنظرية لم يأتي لإعطاء وصف مستوفى أو تفسير نهائي للدولة في إفريقيا كما يرى BAYART، وإنما لاقتراح نمط آخر للبرهنة والتحليل، ومدخل لإيجاد براديم بإمكانه المساعدة في إجراء مقارنات والدراسة الدقيقة والشاملة للدولة[3].

بهذا الصدد تتمثل الأطروحة الأساسية لهذه النظرية في أن النفاذ إلى سلطة الدولة هو بحد ذاته إيجاد مدخل أو النفاذ إلى الموارد المادية والمعنوية لهذه الدولة، هذه العملية تتطلب احتكار قسري واستبدادي للدولة ومواردها الذي يأخذ مصطلح التراكم (accumulation) في هذه النظرية. هذا التراكم بدوره سيتحول إلى سياسة البطون، ذلك أنّ جهاز الدولة ما هو إلا قطعة من الكعكة الوطنية، حيث يحاول المحتكرون للسلطة من خلال الإكراه تكوين أو محاولة تكوين طبقة مسيطرة، والتي تمارس أو تبحث عن ممارسة الهيمنة، ومن ثم تسعى هذه الطبقة لابتكار نمط للحكم (Gouvernementalité) يقوم على مقومات الثقافة الأصلية للسكان (autochtones) أو تاريخانية (L'Historicité) الدولة[4].

إنّ J.F BAYART فضّل استخدام عبارة "سياسة البطون" على مفاهيم قديمة مثل الباتريمونيالية و الزبونية، لأنه يرى في ممارسة الفساد التي تخترق معظم الأنظمة السياسية الإفريقية المفتاح التفسيري والتحليلي للسياسة في إفريقيا. باعتماده التحليل الأنتربولوجي خلص إلى أنّ تعميم ظاهرة الفساد تجد مصدرها في جوهر واقع المجتمعات الإفريقية. حيث أن السلطة لا ترتكز على تراكم الموارد المادية فحسب، وإنما تُبنى كذلك على الموارد الرمزية. المجتمعات الإفريقية وفق هذا المعنى ترتكز على البحث الدائم من طرف الفرد على الاحتكار سواء في المجال الغذائي أو المجال الجنسي، أو مجال الشعوذة .[5]

في هذا السياق، فإنّ فكرة الثقافة الإفريقية التي تقود إلى تنظيم المجتمع وإلى التصور الخصوصي والنوعي للسلطة تتميز بالإفلاس وفقرها وعدم احتوائها على تقاليد دولتية مشابهة لتلك الموجودة في الغرب، وآسيا الوسطى أو الشرق الأقصى، وهذا ما يميّز ديناميكية الدولة المعاصرة في إفريقيا السوداء. من جانب آخر فإنّ الدولة المؤسسة من قِبَل الاستعمار (Etat Colonial) تمّ امتلاكها واحتكارها من طرف الذين كانوا خاضعين لها، فمن جهة استُغلت من طرف الفواعل

---

[1] J.F Médard, op.cit, PP 30-34.

[2] برتراند بادي، التنمية السياسية، مرجع سابق، ص ص 176-177.

[3] Jean-françois BAYART, "l'Afropessimsme par le bas: Réponse à Achille MBEMBE, Jean COPANS et quelques autres", politique africaine, N° 40, Décembre 1990, P104.

[4] Mwayila TSHYEMBE, op.cit, P111.

[5] Daniel BOURMOND, op.cit, PP 59-60.

الاجتماعية الأصلية (السكان الأصليون) في الجوانب التي رأوا فيها مصالحهم، ومن جهة أخرى رأى هؤلاء أنّ الدولة تقوم بوظيفة تمثيلاتهم الثقافية الخصوصية. من وجهة النظر هذه تتميّز الدولة المعاصرة في إفريقيا -حسب BAYART بتاريخانية خاصة (Historicité propre)[1].

إنّ سياسة البطون بصفتها نمط حكم (politique de ventre comme gouvernementalité) ليست تعبير عن مدخل تحليلي أو تفسيري فقط، وإنما هي كذلك مجال فعل (champ d'action) من خلاله تمّ حصر مجموعة الاستراتيجيات والمؤسسات التي وجدت بظهور إفريقيا المعاصرة مثل الكنائس، الأحزاب القومية، الإدارات، والتجارب الحكومية التي أدت ممارساتها إلى اختفائها.

في هذا الإطار ترتبط سياسة البطون بالعديد من المجالات، فمن الناحية السياسية تترجم هذه السياسة في الخوصصة الجذرية والراديكالية للدولة، وإجرامية (criminalisation) ممارسات السلطة، والانتقال من الصراع العصبوي إلى الصراع العسكري كما هو الحال بالنسبة للنموذج التشادي، الأوغندي، الأنغولي، والليبيري.

مما سبق يخلص "BAYART" إلى أنّ سياسة البطون تعود إلى التاريخانية الخاصة بالدولة، كما أنّها لا تشكل "ألفا" و"أوميغا" السياسة في إفريقيا، فهي لا تهدف إلى جعل الدولة في إفريقيا في بوتقة واحدة. إنها مفهوم وتصور مرتبط بتصور الحكم (gouvernementalité)[2].

بخصوص محتوى هذه الأطروحة يرى الباحث "Mwayila TSHIYEMBE" أنّ اعتبار دولة ما بعد الاستعمار القائمة على الأسس الأصلية من جهة، وإعادة التملك من جهة أخرى، ونفي BAYART ربط ذلك بالباتريمونيالية الفيبيرية ما هو إلا خطاب فقط، ذلك أنّ محتوى النظرية يبين أنّ المعطيات التحليلية والوصفية شبيهة بتلك المقدمة من طرف J.F MEDARD في حديثه عن الدولة النيوباتريمونيالية، وما أطلق عليه J.F BAYART تاريخانية، أشار إليه MEDARD بالتقليدية[3]. لكن هذا لا يعني عدم وجود اختلافات بين الأطروحتين، ذلك أنّ كتاب سياسة البطون يقع في صلب تغيير منحى البحث في إفريقيا من تحليل السياسة من الأعلى: "التسلطية"، إلى التحليل من الأسفل: "المجتمع".

سادسا: الأنماط الشعبية للفعل السياسي: مقاربة السياسة من الأسفل (la politique par le bas)

لقد ارتكزت دراسة السياسة في المجتمعات الإفريقية المعاصرة أساسا على تحليل دولة ما بعد الاستعمار، وهذا ما يتجلى في العديد من الأعمال سواء تلك التي تنتمي إلى المنظور التنموي الذي اهتم بموضوع الاندماج الوطني وبناء الدولة (state building)، أو تلك التي تندرج ضمن توجهات علم اجتماع السيطرة (la sociologie de la domination) الذي يركز على الإخضاع أو التبعية الإيديولوجية، والقسر والإكراه المادي، أو الدراسات التي ارتكزت على منظور التبعية.

الملفت للنظر في هذه الأبحاث أنّ منطق "الفانتازيا" (La Fantasme) يبدو واضحا وجليا، إلا أنّ علم السياسة ركّز اهتماماته بالدرجة الأولى على ظاهرة التسلطية (autoritarisme) والشمولية (totalitarisme)[4]. وهذا ما يسمى في أدبيات علم السياسة الفرنسي المهتم بدراسة المناطق العالم ثالثية بـ: "السياسة من الأعلى" (la politique par le haut) كمدخل لدراسة الأنظمة التسلطية مثل الأنظمة العسكرية، وأنظمة الحزب الواحد أو المسيطر والأنظمة

[1] Mwayila TSHYEMBE, op.cit, P112-113.
[2] Jean-françois BAYART, op.cit, PP 106-108.
[3] Mwayila TSHYEMBE, op.cit, P111.
[4] Jean-françois BAYART,"introduction" in: Jean-françois BAYART et autres, le politique par le bas en Afrique noire: contributions à une problématique de la démocratie. Paris: Editions Kharthala, 1992, P 9.

الباتريمونيالية. المجال الذي شكل اهتمام العديد من الباحثين مثل "ألان روكي" (Alain ROUQUIER)[1]، و"جون فرانسوا ميدار" (J.F MEDARD) كما أشرنا سابقا، فدراسة السياسة من الأعلى تُعنى بالاهتمام بالجانب الفوقي أي النظام السياسي: الدولة في مقابل المجتمع.

من هذا المنطلق تأسست جماعة بحث تحليل الأنماط الشعبية للفعل السياسي (groupe d'analyse des modes populaires d'action politique) في 1980 من قبل مركز الدراسات الدولية التابع للمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية في فرنسا بالاشتراك مع مخبر علوم الإعلام والاتصال، ومركز دراسات إفريقيا السوداء (CEAN) في بوردو الفرنسية (Bordeaux). في هذا الإطار تمّ اقتراح توجيه الاهتمام أكثر لبحث الأوجه الخفية للحالات والوقائع السياسية، وبالتالي مقاربة السياسة ليس من خلال الأعلى، ولكن عن طريق الأسفل (par le Bas) [2]. هذه المقاربة تهدف إلى التنقيب وتوضيح الأنماط الشعبية للفعل السياسي ، وهذا ما ظهر في أبحاث (J.F BAYART) خصوصا كتابه حول "الدولة في الكامرون" (1979)، وكتابه الآخر حول "الدولة في إفريقيا: سياسة البطون" (1989)، حيث يرى أنّ الدولة في إفريقيا تمثل طفرة في تاريخ المجتمعات الإفريقية، وليست بداية أو ابتكار إفريقي خالص[3].

إنّ دراسة السياسة من الأسفل -وفق- BAYART كان انعكاسا للعديد من العوامل والظروف سواء في المجال السياسي أو المجال الأكاديمي والبحثي، فطرح هذه الإشكالية حفزته ظروف سياسية مثل الثورة الإيرانية، وتأسيس نقابة التضامن (Solidarnos) في بولونيا، واغتيال الرئيس السادات في مصر، والأحداث العسكرية في البرازيل، وسقوط النموذج الماوي في الصين الشعبية، وفشل دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا. كل هذا أدّى إلى توجيه البحث نحو دراسة الممارسات المختلفة لتحطيم الأنظمة التسلطية والشمولية، وتحليل ظروف تكوين الحركات الاجتماعية والإشكاليات المؤدية لتوحيدها وطرح مضادات للهيمنة، وأيضا دراسة الفهارس الثقافية للسياسة وبحث العلاقات الجدلية بين الدولة والمجتمع. أما على الصعيد الأكاديمي، يندرج هذا التوجه في إطار العمل على استمرارية أعمال المؤرخين على صفحات مجلة الحوليات (Les Annales)، ومجلة الماضي والحاضر (past and present)، وأعمال بعض الأنتربولوجيين وعلماء اللسانيات، وكذلك باحثي الاقتصاد المتخصصين في دراسة "القطاع اللارسمي"، إضافة إلى تأثير الأفكار النظرية التي ظهرت سنوات الستينات في أعمال "ميشال فوكو" (Michel FOUCAULT) ، و"جلز دولوز" (Gilles DELEUZE) ، و"ميشال دو سارتو" (Michel DE CERTEAU)، خاصة تلك المتعلقة بالدولة والسلطة حيث أنّ علم السياسة عرف تأخرا كبيرا بالمقارنة مع تلك الأعمال[4].

---

[1] حسب "آلان روكان" تحمل التسلطيات خصائص مشتركة تتمثل في:

- عديمة المنافسة: الأنظمة التسلطية ترفض أي منافسة سياسية مفتوحة ومنظمة للسيطرة وممارسة السلطة.
- غياب مأسسة المساومة: الأنظمة التسلطية بهذا الصدد لا تحدث مواقع رسمية خاصة للجمع والتراضي بين المصالح المختلفة.
- القسر والإكراه بالنسبة لمسائل تدفق المعلومات والمشاركة.

إضافة إلى ذلك تتضمن الأنظمة التسلطية خصائص معتدلة تتمثل في:

- انتشار الإيديولوجية أقل في الأنظمة التسلطية من المجتمعات الشمولية totalitaire.
- الدولة في هذه الأنظمة لا تبحث بشكل نظامي عن تعبئة الجماهير حول أهداف مفروضة.
- قد ترفق اللاتنافسية بأشكال غنية بالتسامح سواء على المستوى الفردي، أو مستوى المؤسسات الجماعية ذات الطابع الديني أو النقابي مثلا.
- الأجهزة القمعية أقل حدة مما هو موجود في الأنظمة الشمولية.

أنظر بهذا الصدد: Jean BAUDOUIN, introduction à la science politique, op.cit, PP 136-137

[3] Jean BAUDOUIN, op.cit, P 137.

[4] Jean_françois BAYART, op.cit, PP 12-13.

على هذا الأساس ولتوضيح مقاربة السياسة من الأسفل، انتقد J.F BAYART تحليل الطبقة المهيمنة لـ J.F MEDARD حيث ذهب هذا الأخير إلى القول بتشكل هذه الطبقة في إفريقيا، وهي في الواقع في حالة إعادة إنتاج نفسها. في المقابل من ذلك تحدث BAYART عن عملية إنتاج اجتماعي وتخلف سياسي. هذا التضارب في الرؤى قاد إلى الاختلاف في دراسة "الباتريمونيالية"، و"الزبونية"، فـ "MEDARD" استخدم مفهوم النيوباتريمونيالية لتحليل الدولة المتخلفة، أما BAYART يرى أنّ الظواهر التي تشير إليها النيوباتريمونيالية ترجع بالأساس إلى العلاقة التصارعية والصدامية بين المهيمنين (dominant) والمهيمَن عليهم (dominés)، وبالتالي ينبغي تحليل الفواعل، والاستراتيجيات، والصراع الاجتماعي. فالاستغلال الشخصي لموارد الدولة يتعلق بعمليات التراكم الرأسمالي، وفي المقابل يتزامن مع ضغط الجماعات الاجتماعية التابعة، ومن ثمّ لا يمكن الحديث عن مأسسة (institutionnalisation) محققة، وإنما عن مشروع للمأسسة مع بداية في العصرنة والتحديث (actualisation) ، لهذا فإن الفشل في تكوين دولة مستقلة وقاطرة للتراكم الرأسمالي ينبغي تفسيره -حسب BAYART - بتحليل وزن الجماعات الاجتماعية التابعة (groupes sociaux subordonnés) في عمليات الهيكلة والبناء السياسي ، أكثر منه تحليل الباتريمونيالية[1]. وهذا ما يشكل أساس مقاربة السياسة من الأسفل التي طُرحت في سنوات الثمانينات مع تأسيس مجلة السياسة الإفريقية (politique Africaine). فهذا التعبير أو الصياغة (السياسة من الأسفل) جاء ليشكل منهج لتحليل المجتمعات الإفريقية ونظرية إجتماعية وسياسية تقوم على اعتبار أنّ السياسي (le politique) هو فعل اجتماعي شامل وعام كما ذهب إلى ذلك كل من "Emile DURKHEIM" و "Marcel MAUSS"، مع العمل على إشراك مختلف العلوم الاجتماعية في دراسة هذا الفعل.

بهذا الصدد دعا "BAYART" الذي شغل أول رئيس تحرير للمجلة إلى ضرورة تغيير وتجاوز التصور الكلاسيكي القائم على دراسة الدولة وقدراتها في حصر المجتمع في علاقة ذات معنى واحد بين المهيمنين والمهَيمن عليهم. بالمقابل ينبغي إعطاء الأولوية لبحث الميكانيزمات التي على أساسها يحاول المهيمَن عليهم إظهار قدراتهم على الابتكار والمقاومة ورفض النظام القائم، باختصار الدعوة إلى إعادة وضع هرم البحث السياسي الإفريقي على رجليه (remettre le pyramide Africaniste sur ses pieds)[2]. فلما كان البحث مركّز على نظام سياسي تسلطي أي "الأعلى" (le haut)، فإنّ السياسة من الأسفل تبحث في الديناميات الخاصة للمجتمعات الإفريقية ليس كمعطى مجهول وإنما كفاعل ومؤثر، وليس كأشياء فقط وإنما كمواضيع منتجة للتاريخ. فمتغيرات: الدّين، الشعوذة، الموسيقى، الكاريكاتير، أصبحت لديها أهمية بالغة في عملية التحليل.[3]

---

[1] Jean_françois BAYART, "le politique par le bas en Afrique noire: question de méthode". In Jean_françois BAYARTet autres, op.cit, PP 30-31.

[2] Daniel BOURMAUD, op.cit, PP 52-53.

[3] Ibid, P 53.

هنا تجدر الإشارة إلى أنّ الشعوذة (la sorcellerie) شكّلت أحد المواضيع الهامة في سنوات الأربعينات والسبعينات (1940-1970) حيث تمّ اعتبارها كمحاولة لفهم المصائب والألم وكوسيلة لتنظيم الحياة الاجتماعية. بهذا الصدد تمّ إنجاز العديد من الدراسات الأنتربولوجية ضمن المقاربة الوظيفية (fonctionnaliste) التي اهتمت أساسا بفهم الطريقة التي من خلالها يتم التعبير عن التوترات والصراعات الاجتماعية وإيجاد الحلول لتلك الصراعات في معتقدات وممارسات أو اتهامات الشعوذة. فالمشعوذ أو المشعوذة ينظر إليه فقط على أنّه كبش فداء أو ضحية غير مباشرة لعلاقات قوة غير مرغوبة في إفريقيا. في هذا الإطار عملت "ورشة الأنتربولوجيا السياسية" برئاسة "A. ADLER" و"E. JOLLY" - وهي أحد الورشات التابعة للوحدة المختلطة للبحث (UMR) في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا التابعة للمجلس الوطني للبحث العلمي في فرنسا- على الاهتمام أكثر في الفترة الممتدة بين 2001/2000 بالعلاقة بين الشعوذة والسلطة في إفريقيا وهذا ما يعد تطورا على المقاربة الوظيفية السابقة، حيث أصبح يتم مقاربة المشعوذ باعتباره شخص قوي، وفاعل ديناميكي في الحياة الاجتماعية، قد يكون معارضا لصاحب السلطة السياسية أو مساندا له، دون تجاهل حالات يعتبر الملك أقوى رجل ضمن المشعوذين. في هذه الورشة - التي تدخل ضمن ورشات ومراكز بحث عديدة تابعة للمجلس الوطني للبحث العلمي المهتمة بأنظمة الفكر في إفريقيا السوداء- يجمع الباحثون على أنّ الشعوذة تلعب دورا أساسيا في التنافس على السلطة والنفوذ بين الأشخاص الأقوياء. هذا التنافس يتم دراسته ضمن ما يسمى الشعوذة وضد الشعوذة (contre sorcellerie)، فالمشعوذ/ وضد المشعوذ هما وجهين متعارضين لكن غير منفصلين، ذلك أنّ كل

وهذا ما يتطلب البحث في الثقافة الشعبية والتمييز بين ما هو سياسي وشعبي وعلاقات الارتباط بينهما: ما اصطلح عليه: "الأنماط الشعبية للفعل السياسي".[1]

وفق هذا المنظور يرى -J.F BAYART- في دراسة الدولة في الكامرون أنّ إدراكات نظام الحزب الواحد تنحصر في عملية شاملة ضمن مدخل "بحث (تحليل) الهيمنة" (Recherche Hégémonique). هذا المدخل يتكون من ثلاثة أبعاد تتعارض مع مجتمعات ما بقل الاستعمار:

1. بعد استقلالية و مأسسة السلطة عن الجماعات الاجتماعية المتصارعة والمتنافسة، وذلك بتكوين حلف وطني مهيمن، بتعبير آخر بُعد (Dimension) فضاء الهيمنة.
2. بُعد تراكم الثروة.
3. بُعد المعنى المشترك المكون للهيمنة[2].

في هذا الإطار، تمّ اقتراح خطوط ومستويات أخرى للهيمنة، فإذا كان التحليل الماركسي يستخدم مصطلحات الطبقات الاجتماعية، والتحليل السياسي يستخدم التصنيف الثنائي: حكام/محكومين، فإنّ السياسة من الأسفل تستعير مصطلحات تعود إلى دراسات الأنتربولوجيا الاقتصادية الفرنسية لمجتمعات ما قبل الاستعمار في التمييز بين قطبين في مجال بحث الهيمنة على قاعدة العلاقات الاجتماعية للإنتاج والعلاقات القانونية السياسية. ومن ثمّ أصبح التمييز بين الكبار الاجتماعيين (الأجداد) (les aînés sociaux)، الذين يمثلون الحكام من جهة، والصغار الاجتماعيون (les cadets Sociaux) الذين يمثلون المحكومين من جهة أخرى. هذا التمييز مثّل الأطروحة الرئيسية لدراسة الدولة في الكامرون. في هذا السياق استعرض "J.F BAYART" المؤشرات المحددة لكل من مفهوم "الكبار الاجتماعيون" (les aînés sociaux)، ومفهوم "الصغار الاجتماعيون" (cadets sociaux) في كتابه "الدولة في الكامرون" كالتالي:

أ- **<u>الكبار الاجتماعيون:</u>**

- في المعنى العام يمثل هذا المفهوم فئة الأشخاص الذين يملكون زوجات، أو ما يشار إليه إفتراضا بالأشخاص شبه الكاملين.
- أمّا المعنى الضيّق لهذا المفهوم فيشمل فئة الأشخاص الذين يمارسون الاستغلال بشكل واسع يتجاوز الزوجة، أي يمتد إلى عناصر أخرى. هذه الفئة تمثل رؤساء العائلات الكبرى. الباحث "Bonnafé" تحدّث بهذا الصدد عن الكبار المفضلين أو الممتازين (aînés privilégies).
- تمتد هذه الفئة كذلك إلى المشهورين ورؤساء المجتمعات فوق-سلالية (sociétés metalignagéres) والدولتية (Etatiques).

واحد منهما يريد أن يتغلب على الآخر ليظهر على أنّه "الشخص الأقوى"، وهذا ما يمتد إلى العلاقات السلطوية بالأساس، لذلك يتم دراسة العلاقة بين الشعوذة والسلطة.

للاطلاع أكثر على أعمال هذه الورشة أنظر:

EPHE, CNRS, <u>système de pensé en Afrique noire: dossier unique de demande de reconnaissance d'une unité de recherche par le ministère et d'association au CNRS, contractualisation 2006-2009</u>, UMR 8048, PP 25-26. http://www.ivry.cnrs.fr/spafrican/rapports/RAPPORT_EPHE_CNRS_SPAN06-09.pdf

[1] Jean-françois BAYART, "le politique par le bas en Afrique noire: question de méthode", <u>op.cit</u>, P 32.

[2] IBID, P 47

في هذا الإطار تتضمن أطروحة "بحث الهيمنة" مجموعة من الفرضيات والسيناريوهات، فهي ترتبط أساسا بثلاثة رهانات تشكل الفرضية المركزية للدراسة، تتعلق بالأبعاد الثلاثة التي تمّ ذكرها، وبالتالي السعي لمعرفة التعريف الإيديولوجي والإقليمي للفضاء الجديد للهيمنة (domination)، والفرصة الحقيقية التي تمّ فيها إنجاز التراكم الأولي (accumulation primitive)، إضافة إلى معرفة مكاسب السيطرة على السلطة. هذه الفرضية الرئيسية سمحت لـ "J.F BAYART" بالقول بإمكانية حدوث زعامة مطلقة للدولة، كما سمحت بإعادة استخدام المفاهيم الأنتربولوجية للتأسيس لمقاربة قادرة على فهم الدولة في الكامرون.

أنظر بهذا الصدد:

Jean COPANS, " la banalisation de l'Etat Africain: A propos de l'Etat en Afrique de J.F BAYART ", <u>Politique Africaine</u>, N° 37, Mars 1990, P 98

ضمن المعنى الثاني و الثالث استخدم "BAYART" مصطلح "الأرستقراطية القديمة" لتحديد الطبقة المهيمنة التقليدية (ancestrale).

ب - الصغار الاجتماعيون:

- يمثل النساء الفئة الاجتماعية الأكثر استغلالا من طرف الكبار الاجتماعيين ومن طرف العناصر الأخرى في فئة الصغار الاجتماعيين.
- من ناحية ثانية تشمل هذه الفئة الصغار الخاضعين للاستغلال الأقل حدة. بهذا الصدد ذهب "C. MEILLASOUX" على عكس "P.P. REY" إلى القول أنّه لا يمكن اعتبار أنّ الصغار في المجتمعات يشكلون الطبقة المستغَلَّة لأنّ أغلبهم سيصبح من ضمن الكبار ويمثل شريكا لأسياده خصوصا في مسألة النساء (بمعنى استغلال النساء). وهذا ما أدى بـ "MEILLASSOUX" إلى القول أنّ استغلال الصغار من طرف الكبار لم يتطور إلا بعد نفاذ وتدخل العلاقات السلعية (السوق) الآتية من الخارج عن طريق النظام الاستعماري الذي طغى على النظام السلالي (système lignager) في المجتمعات الإفريقية.
- أخيرا تمتد فئة الصغار الاجتماعيون إلى مختلف الجماعات المستعبدة والخاضعة، وإلى العبيد المسخرين لخدمة الكبار أو الطبقة المهيمنة[1].

من هذا المنطلق دعا BAYART في كتابه: الدولة في إفريقيا: سياسة البطون إلى ضرورة عمل قطيعة مع التصورات الغربية المركزية في مجال التحليل السياسي الإفريقي، وهذا يتطلب تأسيس علم اجتماع تاريخي للدولة الإفريقية يبحث في الجذور الأصلية للعمليات السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء، أو ما أسماه بـ "التاريخانية الخاصة" (L'Historicité propre) وبالتالي إتباع خطى المؤرخ "فرناند برودال" (Fernand BROUDEL) الذي يرى بضرورة تحليل اللحظة البعيدة بدلا من اللحظة القريبة. وبالتالي العمل على وضع المجتمعات والأنظمة السياسية الإفريقية في إطارها ومسارها التاريخي الخاص بها، ودراسة تطوره ، وهذا ما يتعلق بدراسة التكوينات الاجتماعية والسياسية ما قبل الاستعمارية، والاستعمارية كمتغيرات ومداخل لتحليل دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا[2].

إنّ هدا التوجه لا يخلو من عيوب منهاجية تتركز أساسا في صعوبة الفصل بين "الأعلى" و"الأسفل" في كثير من المواضع. ذلك أنّ السياسة في الأعلى لها نفس الدور الذي تلعبه في الأسفل في العديد من المواقف. في الواقع تؤدي المعتقدات المتعلقة بالشعوذة مثلا إلى تأكيد علاقات السيطرة الجديدة، فالطبقة المهيمنة في استراتيجياتها السياسية تستغل مختلف المفاهيم والتصورات للممارسات المحلية للطبقة المهيمن عليها، وهذا يعني أن ديناميكية الثقافات الإفريقية المحلية وتفاعلاتها مع التطورات السياسية الحديثة تتجه نحو إلغاء أي فصل بين الأعلى والأسفل.

إضافة إلى ذلك، إذا تمّ اعتبار السياسة في الأسفل كنشاط يقع خارج الدولة، فإنّ نشاط الطبقة المهيمَن عليها (أي الأسفل) في إفريقيا يأخذ طابع لا رسمي، لكن يهدف إلى النفاذ لموارد الدولة: ما أشار إليه "BAYART" بـ: "أكل الدولة" "Mange L'Etat"، وبالتالي فإنّ الدولة حافظت على مكانتها وموقعها المركزي في المجتمع سواء على المستوى الأعلى أو المستوى الأسفل[3].

هنا تجدر الإشارة إلى أن مقاربة السياسة من الأسفل تعكس إلى حد كبير الإتجاه نحو تكريس مبدأ "تجسير الحدود" بين علم السياسة من جهة، و مختلف تخصصات العلوم الإجتماعية الأخرى من جهة ثانية في دراسة السياسة الإفريقية، و هذا ما يظهر من خلال استخدام Bayart

---

[1] للاطلاع راجع : J.F BAYART, "le politique par le bas en Afrique noire…", op.cit, PP 53-54.

[2] Daniel BOURMAUD, Op.cit, PP 54-55.

[3] Peter GESCHIERE, "le politique en Afrique: le Haut, le bas et le vertige", politique africaine, N°39, Octobre 1990, P 156

لمفاهيم انثربولوجية والدعوة لدراسة تاريخية للدولة في السياق الإفريقي. فاستخدام المدخل التعددي للاختصاصات (Pluridisciplinarité) بامكانه مساعدة الباحثين على تقديم طرح معمق ودراسة تحليلية تأخد بعين الاعتبار جوانب وافتراضات متعددة في مسألة بحث السياسة و الحكم في إفريقيا.

إن مراجعة عامة للأدبيات التي اهتمت بدراسة السياسة في إفريقيا ما بعد الإستعمار، التي تم التطرق إليها في هذا المبحث تبرز هيمنة تيار الحداثة (Modernisme) كإطار فكري ومعرفي لدراسة الدولة والتنمية في إفريقيا، حيث أن كل المقاربات في هذا الشأن تقوم على طرح مفاده ضرورة اتباع الدولة الافريقية للنموذج الغربي في مسارها التنموي، و تجاهل البيئة، والتاريخ و الثقافة و التقاليد الافريقية و انعكاسات ذلك على بناء الدولة[1]. وهو ما يعكس طابع المركزية العرقية (Ethno- centrisme) لتلك الأبحاث[2] من خلال اختصار كل مناطق العالم - وفق نظرة أحادية – في بوتقة التاريخ الغربي باعتباره نهاية لغايات التاريخ الإنساني كما ستبرز دراسات متقدمة بداية التسعينات من القرن العشرين (أنظر المبحث الثاني). هذا الطرح يتجلى في أبحاث المدرسة السلوكية كنموذج معرفي سيطر في أدبيات السياسة الافريقية سنوات الستينات، و الذي يستمد جذوره من أفكارالمدرسة الوضعية كاتجاه ونظرية للمعرفة ضمن اتجاهات عديدة متضاربة لتفسير طبيعة المعرفة الانسانية بشكل عام[3]. كما يتجلى الطرح الحداثي كذلك في العديد من الأطر النظرية التي اهتمت بإيجاد نماذج تفسيرية لدراسة دولة ما بعد الإستعمار. هنا تبرز الأطروحات التي تعتمد البردايم الفيبري (Paradigme wébérien) من خلال تطبيق أفكار "ماكس فيبر" حول الباتريمونيالية كإطار لتحليل الأنظمة السياسية الإفريقية، وهذا ما يظهر أكثر في أبحاث " J.F Médard"، وأبحاث "J.F Bayart" في أطرحته "دولة- سياسة البطون" على الرغم من دعوته إلى تأسيس علم إجتماع الدولة الافريقية من خلال إفتراض "التاريخانية الخاصة"، حيث أن قراءة متفحصة لهذه الأطروحة تبين عدم وجود إختلافات جوهرية مع أطروحة "J.F Médard" حول النيوباتريمونيالية. كل ذلك يدعم فرضية أن علم السياسة ومختلف العلوم الإجتماعية الإفريقية الأخرى هي بالأساس "منتوج مستورد"، ذلك أنها ولدت داخل العلوم الإجتماعية و الحداثة الغربية[4].

في هذا السياق نجد مقاربات أخرى دعت إلى ضرورة مواجهة المد المعرفي الأرتوذوكسي للنظريات الغربية، و التأسيس لبراديميات تعكس الواقع الإفريقي ومختلف مناطق العالم الثالث بشكل عام. يظهر ذلك في الأطروحات التي تستمد مرجعيتها من تيار العالم- ثالثية (Tiers-mondisme) كاتجاه فكري وسياسي أخد يتنامى سنوات الستينات و السبعينات بظهور قيادات كاريزمية في العالم الثالث (فيدال كاسترو، ماو تسي تونغ، هوشي منه، جمال عبد الناصر، بومدين ...)، و تأسيس حركة عدم الإنحياز لخلق نموذج تنموي مستقل و فك روابط التبعية مع الامبريالية أو الاستعمار الجديد[5]. بهذا الصدد عمل العديد من الباحثين من إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا على بلورة أطر نظرية تشترك في رؤيتها في تفسيرالتخلف في دول العالم الثالث على أنه نتاج لعلاقات تبعية للنظام الامبريالي العالمي تحت سيطرة إستغلالية لدول المركز (الغرب) على دول الأطراف (العالم الثالث) من خلال الاستعانة بنخبة طفيلية تسيطر على الحكم في دول ما بعد الإستعمار كما يرى "فرانز فانون"، و هذا ما يمثل الإفتراض العام لنظريات التبعية و الإقتصاد

---

[1] Mueni Wa Muiu , "Fundi Wa Afrika…", op.cit, P 6

[2] أنظر هذا الطرح في: Luc Sindjoun, "l'Afrique dans la science des relation internationales: Notes introductives et provisoires pour une Sociologie de la connaissance internationaliste", Revue Africaine de Sociologie, N°3, 1999, PP 142-167

[3] أنظر مختلف إفتراضات المدرسة الوضعية في: محمد زاهي بشير المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص ص 60-56

[4] Jean COPANS, " les sciences sociales Africaines ont-elles une âme de philosophe?", politique africaine, N° 77, Mars 2000, PP 56-58

[5] للإطلاع أكثر على أفكار تيار العلم ثالثية أنظر: Jean BOUDUIN, Op.cit, PP120-121

السياسي التي عرفت رواجا كبيرا بين الباحثين الأفارقة خصوصا أطروحات الباحث النيجيري "كلود أكي". في هذا الإطار يرى "كلود أكي" (Claud Ake) أن توظيف العلوم الإجتماعية الوضعية- الغربية في إفريقيا هو امتداد للإمبريالية - وهو ما يتوافق مع ما ذهب إليه "أرشي مفجي" في انتقاده لافتراضات الأنثربولوجيا الإجتماعية (أنظر عنصر الأنثربولوجيا الإجتماعية في هذا المبحث) - ذلك أن مهمتها تدعيم روابط التبعية لدول العالم الثالث، و إضعاف إرادة شعوبها في تحقيق الإستقلالية الذاتية من خلال تقديمها على أنها أكثر قابلية للاستغلال ، كما أنّ الأطر النظرية المعتمدة في هذه العلوم غير قابلة للملائمة للاحتياجات الحقيقية لدول العالم الثالث، ولا تهدف إلى تطوير المعرفة العلمية في هذه المجتمعات. الأمر الذي يستدعي الإعداد لمقاومة أكاديمية وسياسية لتلك الأدبيات تقوم على العناصر التالية[1]:

- قراءة نقدية، نسقية و تفكيكية للعلوم الإجتماعية المستوردة.
- توضيح فكرة التنمية و ابتكار النموذج التنموي المناسب.
- الثورة ضد العلوم الإجتماعية الغربية لا تمثل لوحدها الوعي القومي.
- الإعداد الكافي لمجابهة التيار الداعي المعارض للأكاديميين المنخرطين في هذه الثورة.

كل ذلك شكل أحد أهم الإشكاليات والإهتمامات البحثية للعديد من الباحثين الأفارقة مثل "أكوديبا نولي" (Okwudiba Nnoli)، و" كلود أكي" خصوصا ضمن جهود "الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية" (AAPS)، و"مجلس تنمية أبحاث العلوم الإجتماعية في إفريقيا" (CODESRIA)[2]. هذا الأخير قام بإجراء العديد من الدراسات سنوات الثمانينات تركز على انتقاد مركزية المعرفة، ومن ثم الدعوة لتوطينها من خلال توظيفات مفاهيمية إفريقية، وهذا ما أدى إلى تأسيس "مجلة التفكير غير الأوروبي" (Review of Non- Europhone Intellectuals) على مستوى المجلس تعنى بهذا النوع من الأبحاث[3]. لقد ركزت تلك المراكز البحثية على مسألة عدم ملائمة العلوم الإجتماعية الغربية لتحليل السياق الإفريقي، ومن ثم الحاجة إلى تأسيس علوم إجتماعية إفريقية أصيلة (Authentic African social science) تكون لديها قدرة تفسيرية للظروف الإفريقية، و قادرة على تحرير الجماهير الإفريقية. بهذا الصدد حدد "كلود أكي" مجموعة من الخصائص التي ينبغي أن تقوم عليها العلوم الإجتماعية الإفريقية، تتمثل أساسا في النقاط التالية:

- رفض الأرتوذوكسية.
- وصف عمق و جذور الفكر.
- الملائمة السياسية والإجتماعية.
- أن تكون إنسانية (humanistic).

إضافة إلى ذلك أن تكون أهدافها ترتكز على أسس التنمية الديمقراطية لإفريقيا، و التمكين الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي للجماهير الإفريقية، و أن تكون منهجيتها العلمية قائمة على الجمع بين الجانب النظري، و جانب الممارسة الإجتماعية و الفعل السياسي[4].

كل ذلك كان خلاصة لاهتمامات أدبيات الدراسات السياسية الإفريقية أثناء فترة ما بعد الإستعمار التي ميزتها ظروف الحرب الباردة. هذه الدراسات ستعرف مرحلة إختبار في مدى قدرتها على التكيف وتفسير الواقع الإفريقي بعد تغير تلك الظروف. المبحث الثاني في هذا الإطار

---

[1] Okechukwu IBEANU, "social science in Africa or African social science: Ake and the challenge of social activisme for African Social Scientists", Keynote address delivered at the Claud Ake Memorial Award Alumni conference organized by the Africa- America institute, New York and the centre for Advanced social science (CASS), Port Harcourt, PP 7-8
http://www.cassng.org/Claud%20Memorial%20Keynote%20SPEECH.doc

[2] Ibid, P3

[3] Ebrima sall , "The social sciences in africa : trends, Issues, capacities and constraints", op.cit, P54

[4] Okechukwu IBEANU, op.cit, P8

جاء ليرصد مدى الإستمرارية، ومدى التغير في أبحاث علم السياسة الإفريقي بعد إنتهاء الحرب الباردة.

المبحث الثاني: الدمقرطة والحكم الراشد كمداخل وأجندة جديدة للتحليل: تطور أدبيات علم السياسة الإفريقي في فترة مابعد الحرب الباردة.

فرض ظهور ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة داخلية (على مستوى الدول) وخارجية، وتصاعد تيارات فكرية ونظرية تدعو إلى تكييف الأبحاث مع هذا الواقع المتغيّر بتسارع كبير نحو ظاهرة تصاعد وتيرة التبادل العالمي والتفاعل عبر القومي: العولمة(Globalisation). فرض على دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا وباقي الدول النامية الأخرى ضغوطا جديدة تتطلب استجابات إستراتيجية وإجراءات دولتية (Etatique) مغايرة لظروف الحرب الباردة التي ظهرت فيها هذه الدولة.

يتجلّى ذلك في العديد من الأحداث السياسية التي طفت إلى السطح أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، أدّت إلى إلغاء إيديولوجيات وأفكار أو على الأقل تراجعها بعد فترة انتعاش في الفترة السابقة، في المقابل كرّست نجاح إيديولوجيات معيّنة تمّ التعامل معها في بعض الدوائر الفكرية على أنّها مُسلّمات تاريخية. تجسّد هذا في انتصار نمط حكم معيّن: الديمقراطية الليبرالية والضغط المتزايد في اتجاه تبَنِّي هذا النموذج ضمن موجات الانتقال الديمقراطي (democratic transition) التي شهدتها دول ما بعد الاستعمار في هذه الفترة. كل ذلك تزامن مع الإعلان عن فشل كل السياسات التنموية التي تبَنّتها تلك الدول. الأمر الذي أدّى إلى تعرّضها لضغوط داخلية – رافضة للنظام النيوباتريمونيالي القائم كما يسميه J.F Médard أو التسلطية (Autoritarianism) بسبب الأوضاع الاجتماعية، وضغوط خارجية يمثلها تيّار عولمي حمّال لمطالب تدعو إلى الربط بين الإصلاحات الديمقراطية ومساعدات التنمية وإصلاحات على مستوى السياسات والمؤسسات تحت مسمّى مقاربة جديدة في التنمية: الحكم الراشد (Good Governance) الذي روّج له خبراء آليات العولمة المتمثلة خاصة في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وباقي مؤسسات التنمية الدولية الأخرى.

لقد أدّت هذه التحولات إلى فرض أجندات وقضايا جديدة سواء على مستوى السياسات العالمية، أو على مستوى الدولة الوطنية في إفريقيا، وحفّزت كذلك على طرح إشكاليات جديدة وبالتالي إعادة النظر في كل الافتراضات النظرية التي كانت قائمة أو تجديدها، فالباحثون في مختلف العلوم الاجتماعية على غرار علم السياسة والسياسة المقارنة أمام واقع جديد أثار التساؤل والجدل حول إمكانية وقدرة النظريات والافتراضات العامة في الحقبة الماضية على التعامل مع ظروف العولمة وما تطرحه من قضايا. هل يتطلب الأمر تجديد تلك الأطر أو التفكير في اطر نظرية جديدة سواء في اختيار وحدات التحليل أو مناهج البحث خصوصا ما يتعلّق بالمفاهيم التحليلية وباقي الأطر الذهنية الأخرى، حيث تركّز النقاش أساسا حول تعريف العولمة وتجلياتها وآثار ذلك على الدولة الوطنية، ومثلت قضية الدمقرطة والديمقراطية المجال الأوسع في أبحاث علم السياسة والسياسة المقارنة وكل ما يرتبط بهذا الموضوع البحثي كحقوق الإنسان، والمجتمع المدني كمفهوم تحليلي ودوره في عملية الدمقرطة، هذا إضافة إلى البحث في أنماط الانتقال وعمليات ترسيخها، كما احتلت جدلية الديمقراطية وعلاقتها بالتنمية مكانا بارزا في هذه النقاشات خاصة ما يرتبط بدراسات نوعية الحكم (quality of governance) وآليات تدعيم القدرات في مجال الحكم الراشد، بهذا الصدد برز في مجال الأبحاث مفهوم الحكم (Governance) كإطار تحليلي جديد في حقل العلوم السياسية في سنوات التسعينات وفي القرن الواحد والعشرين. كل هذه النقاشات والمواضيع البحثية الجديدة أثّرت على الدراسات السياسية الإفريقية التي لم تخرج عن إطار هذه التحولات، وشهدت العديد من المراجعات وإعادة التفكير في ملائمة الأبحاث.

في هذا المبحث سيتم معالجة تلك القضايا، ابتداء من معرفة مسألة العولمة وتأثيرها على السياسة الإفريقية من حيث نمط الحكم الجديد بعد موجة الانتقال الديمقراطي والضغط اتجاه اعتماد سياسات تنموية جديدة تفرضها هذه العولمة وآلياتها، ثم التطرق إلى طرح موضوع التغيرات في أجندة السياسة المقارنة وهذا ما يتعلق بدراسة ظاهرة الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، والبحث في أنماط الانتقال في مختلف المناطق سواء في أمريكا اللاتينية أو أوروبا الشرقية، وإفريقيا، وهذا ما يمكننا من فهم آثار ذلك على الدراسات الإفريقية التي اهتمت بالبحث في أسباب الانتقال الديمقراطي، وأنماطه وميكانيزماته في النطاق الإفريقي سواء بتطبيق الأطر النظرية لأبحاث السياسة المقارنة أو القول بخصوصية الحالة الإفريقية وبالتالي إيجاد أطر نظرية خاصة بها، خصوصا ما يتعلق بدراسة ظاهرة الانقسام الإثني في الدول الإفريقية وعلاقته بموضوعة الدمقرطة.

أولا: العولمة والسياسة الإفريقية: موجة الانتقال الديمقراطي وتغير السياسات التنموية .

لقد شهدت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أواخر القرن العشرين أحداثا متتالية ذات مغزى كبير بسبب ما كان لها من تداعيات سواء على صعيد الدولة الوطنية أو على الصعيد الدولي، تمثلت تلك الأحداث في الترهل السياسي والاقتصادي الذي أصاب الاتحاد السوفيتي رغم سياسة الانفتاح (Glasnost)، وسياسة إعادة البناء (Perestroïka) التي تبناها "ميخائيل غورباتشوف" حال اعتلاله سدّة الحكم سنة 1988، هذا الترهل قاد إلى تفكك الاتحاد السوفيتي والإعلان عن انتهائه سنة 1991 بعد الانقلاب ضد غورباتشوف، وفي نفس الاتجاه انهارت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية. تجسد ذلك في مظاهر تحطيم جدار برلين في نوفمبر من عام 1989، وسقوط الحكومة في تشيكوسلوفاكيا تحت ضغوط واحتجاجات شعبية وانتخاب "فاكلاف هافيل" رئيسا للجمهورية، وكان الحال كذلك بالنسبة لرومانيا أين تمّ إعدام "تشاوسيسكو" وزوجته في ديسمبر من نفس العام، وانهيار الحكومة في كل من بولندا وهنغاريا خلال الأشهر الأولى من عام 1989، هذا ما أبرز إلى السطح هشاشة الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية[1]. إذا نحن إزاء انتهاء حقبة من الصراع الدولي بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية: الحرب الباردة.

إنّ تلك الأحداث شكلت العلامات الدلالية للإعلان عن نهاية الحرب الباردة، ونقطة تحول بارزة من أوجه ثلاثة:[2]

1) نهاية الهيكلية العالمية ذات القطبين التي مثلت أساس النظام الدولي منذ الأربعينات من القرن العشرين.
2) التغيّرات المهمة التي حدثت على مستوى الدولة الوطنية، حيث عانت الدول الشيوعية السابقة من آثار المرحلة الانتقالية التي مرت بها من الانهيار الاقتصادي إلى تفككها، وهذا

[1] تجدر الإشارة هنا أنّ الإصلاحات التي جاءت بها سياسة الغلاسنوست والبروسترويكا تعبّر عن اتجاه نحو تبني بعض مبادئ الديمقراطية الليبرالية، وهذا ما تبرزه أسس تلك الإصلاحات، فسياسة الغلاسنوست تدعو إلى تشجيع حرية النقد، تخفيف القيود عن وسائل الإعلام والنشر، وحرية العبادة . أمّا بالنسبة للبروسترويكا فهي تدعو إلى تأسيس برلمان (مجلس تشريعي) جديد، ينتخب ثلثا أعضائه من طرف الشعب، وبالتالي السماح بانتخاب أعضاء غير شيوعيين، وكذلك إحداث نظام رئاسة تنفيذية، وإلغاء الدور القيادي للحزب الشيوعي. كل تلك السياسات ساهمت في الدفع إلى حدوث تغيرات مهمة على الاتحاد السوفيتي، تمثلت أهم ملامحها في أحداث أوروبا الشرقية سنتي 1988-1989 بولندا (خصوصا ما يتعلق بفوز حركة التضامن بأغلبية أصوات الناخبين في الانتخابات العامة أفريل 1989 وتشكيلها لحكومة ائتلافية)، وفي هنغاريا (سماح البرلمان بقيام أحزاب مستقلة جانفي 1989)، ألمانيا الشرقية (استقالة الحكومة ديسمبر 1989).
للاطلاع أكثر أنظر:
جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث. دبي (الإمارات): مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص 187-202.

[2] إنّ الحديث عن "نهاية الحرب الباردة" يعني "نهاية ذلك الوضع البنيوي الذي تأطر ضمن حدود التنافس السياسي والعسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، الصراع من المركز إلى أطراف النظام الدولي".
أنظر بهذا الصدد: المرجع السابق، ص ص183-186.

ما حدث للاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا. كما أدى انتهاء هذه الحقبة إلى إعادة تفكير الدول في مصالحها الوطنية، فدول العالم الثالث أمام تحدّ جديد بما أنّها كانت دول "زبونة" للقوى العظمى.

3) التفكير في الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية.

هذا الوضع أثار التساؤلات حول ما سيكون لهذه الأحداث من أثر على جوهر النظام الدولي وطبيعة الوحدات التي تشكله والآليات التي تحكم حركتها الاقتصادية والاجتماعية، فانحسار قوة الاتحاد السوفيتي دفع إلى الجدل حول أثر ذلك على الأوساط الفكرية والنظم السياسية التي استلهمت الماركسية والنموذج السوفيتي في الحكم. وانعكاسات انهيار نظم الحكم في أوروبا الشرقية على النظم الاستبدادية في مختلف مناطق العالم الأخرى، والتساؤل كذلك عن احتمالات القيادة المنفردة للنظام الدولي من جانب الولايات المتحدة، وما سيكون له من آفاق أمام انتشار النموذج الليبرالي.[1]

إنّ الجواب واضح ، فالمنطق الليبرالي حسم الصراع لصالحه، وبالتالي بداية تشكل النظام العالمي الجديد (New World System) بزعامة وتفرّد الولايات المتحدة الأمريكية التي دشنت انتصارها على الكتلة الشرقية بالدعوة لتشكيل تحالف دولي ضد العراق عام 1990(حرب الخليج الثانية). ومن أبرز خصائص هذا النظام الجديد هي السعي لنشر وتطبيق الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية مثل التعددية الحزبية، ونظام السوق، ودعم منظمات المجتمع المدني.[2] كل هذا تزامن مع الحديث عن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وذلك بفعل سياقات سياسية واقتصادية وثقافية، وأكثر من ذلك تقنية تمثلت في تطور تقنيات الإعلام والاتصال مع ظهور شبكة المعلومات الدولية التي دفعت في اتجاه تقلص الحدود الوطنية وجعل العالم بمثابة قرية عالمية. يعبر ذلك عن ظاهرة عرفت جدلا واسعا في الأوساط الأكاديمية والسياسية، واحتلت القسط الأوفر من الأبحاث في العقد الأخير من القرن العشرين: العولمة (Globalisation) [3].هذه الظاهرة تحمل تجليات متعددة لكنها متداخلة على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

---

[1] حسن نافعة، "النظام العالمي الجديد ومستقبل الديمقراطية في العالم العربي"، في : نفين عبد المنعم مسعد (محرر)، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية الثالثة (1990)، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1993، ص ص 43-44.

[2] في هذا الإطار تتلخص عناصر هذا النظام الجديد في العناصر التالية:

- نشر وتطبيق الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية مثل التعددية الحزبية، نظام اقتصاد السوق، ودعم منظمات المجتمع المدني.
- الالتزام بقواعد ومبادئ القانون الدولي التي تعكس المصالح الغربية.
- التأكيد على ضرورة فض النزاعات بالطرق السلمية، وإدارة الأزمات الدولية وفق ما ينص عليه الفصل السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- اللجوء إلى سياسات التحالف والتعاون (أزمة الخليج، أزمة كوسفو).
- المحافظة على التفوق الغربي خاصة ما يتعلق ببرامج السلاح النووي للدول النامية (إيران، كوريا الشمالية، ليبيا...).
- بروز تكتلات دولية كبرى في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.
- دعم إسرائيل والمحافظة على أمنها والعمل على دمجها في النظام الإقليمي العربي.

أنظر بهذا الصدد: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "توازن القوى في إطار النظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، السنة الرابعة، العدد 13، ليبيا، 2003، ص ص 11-13.

[3] بهذا الصدد يصعب إعطاء تعريف دقيق للعولمة نظرا لتعدد وجهات النظر والتوجهات حول هذا المفهوم ، فهناك من يعتبرها ظاهرة إيجابية. المفكر "ناصر الدين الأسد" يرى في هذا الاطار أنّ العولمة "كالحداثة، هي ظاهرة العصر وسمته (...)، وفي محاولة تجنبها أو العزل عنها إنما هو الخروج عن العصر والتخلف وراءه". على العكس من ذلك يرى البعض في هذه الظاهرة على أنّها أحد الأشكال الجديدة للهيمنة الرأسمالية، فهي "ظاهرة اقتصادية وسياسية وتقنية ومعلوماتية وتاريخية ظهرت لإحكام السيطرة على العالم بأسره ولصالح القوي ضد مصالح الأطراف المسيطر عليها"، وهذا ما يتفق معه المفكر "عبد الوهاب المسيري" بقوله أنّ "العولمة تجعل الغرب هو المركز، تجعل الإنسان الأبيض هو صاحب المشروع الحضاري الوحيد الجدير بالاحترام والبقاء".

أنظر بهذا الصدد :

- زديك الطاهر، العربي رزق الله بن مهيدي، "العولمة وتقويض مبدأ السيادة" ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2، 2003، ص35.
- عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات، "العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 1، 2002، ص 37.

إنّ العولمة بصفتها تعبّر عن "تطور العلاقات عبر المسافات والتي تمتد عبر الكيانات والوحدات القومية والوطنية، وتشمل تنامي الوعي حول العالم كوحدة متكاملة"[1]. أدّت إلى التساؤل حول مبدأ السيادة الذي يشكل أساس قيام الدولة الوطنية، هل ستؤدي هذه التحولات إلى تقويض سيادة الدول؟ هل سيؤدي تضاءل أهمية المسافات والحدود إلى تغيّرات في نماذج الإنتاج السائدة؟ هل ستؤثر العولمة في أسلوب صياغة البشر لمشاعرهم تجاه هويّاتهم ومجتمعاتهم، وتجاه العالم والمعتقدات الدينية؟ هل ستؤدي إلى تحولات على مستوى أنظمة الحكم من حيث الأساليب والأحكام التي تمارس على أساسها السلطات؟

في محاولة الباحثين الإجابة عن هذه التساؤلات تمّ ربط العولمة بانبثاق مجتمع المعلومات (information society) ، وبروز الرأسمالية اللاحقة (Late capitalisme)، وحلول عصر ما بعد الحداثة (Post-modernity)، وانهيار الشيوعية ونهاية التاريخ[2].

تجدر الإشارة هنا إلى تعدد تجليات العولمة، و هنا يمكن الحديث عن العولمة الاقتصادية، العولمة السياسية، العولمة الاتصالية، العولمة الثقافية. للاطلاع على هذه المفاهيم أنظر الفصل (الأول)، (الثاني)، (الثالث) في: أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.

[1] في هذا الإطار فإنّ مصطلح "تخطي الحدودية القومية" هو الجامع المشترك في تعريف وتحديد مفهوم العولمة، فهي تشير على هذا الأساس إلى "تحطيم المسافات" من خلال تطور تقنيات الإعلام والاتصال ما يؤدي إلى تقلص العالم وانضغاطه. هنا "عرّف (GIDDENS) العولمة بأنها حالة تكثيف للعلاقات الاجتماعية العالمية، بحيث أنّها تربط العولمة بعضها بالآخر، وتحكم العلاقات بين المناطق المختلفة لدرجة أنّ ما يحصل في منطقة ما يتأثر ويتشكل بما يحصل ويحدث في منطقة أخرى بعيدة عنها آلاف الأميال والعكس صحيح".

أنظر بهذا الصدد: غسان منير سنو، علي أحمد الطراح، مرجع سابق، ص ص 22-24.

[2] في هذا السياق لاحظ أصحاب النظريات الاجتماعية أوائل سبعينات القرن العشرين أنّ المجتمعات المعاصرة تشهد تحولات كبيرة في بنية عملية الإنتاج، حيث حلّت المعلومات والمعرفة في ظروف العولمة محل الزراعة و الصناعة و إنتاج السلع في النشاط الاقتصادي، فأصبحت تشكل المصادر الأساسية للثروة. من هنا أشار كل من المفكر المغربي "المهدي المنجرة"، وعالم المستقبليات الأمريكي "ألفين توفلر" إلى أنّ العالم يشهد "موجة حضارية ثالثة" قوامها المعرفة أو ما يسمى بـ "مجتمع المعرفة" أو "المجتمع ما بعد الصناعي" كما يرى عالم الاجتماع الأمريكي "دانيال بيل"، فالمجتمع المعاصر يتميز بالأهمية المتزايدة للمعلومات وتأثير الكمبيوتر الذي أدى إلى تقليص الوقت والمسافات والتغيير في هيكلة المنظمات غير الحكومية، حيث حلّت "الياقات البيضاء" (أصحاب المعرفة) محل الياقات الزرقاء (اليد العاملة) كما عبّر "ألفين توفلر".

للاطلاع أكثر على هذه التحولات وأسس هذا المجتمع الجديد (مجتمع المعلومات) أنظر:

- ألفين توفلر، هايدي تؤفلر، إنشاء حضارة جديدة: سياسة الموجة الثالثة ، تر: حافظ الجمالي، د.م: منشورات إتحاد الكتّاب العرب" 1998، ص ص 11-18.

- المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى: ماضي المستقبل ومستقبل الماضي، الجزائر: دار الشهاب، ط 1 ، 1991، ص 36.

Marc SCHACTER,"public sector reform in developing countries: issues, lessons and future directories", institut on governance, Ottawa, December 2000, P P 9-10.
http://www.iog.ca/publications/ps_reform.PDF

إلى جانب ذلك استحدث الماركسيون عبارة "الرأسمالية اللاحقة" للإشارة إلى حدوث تغييرات في مؤسسات الرأسمالية وآلياتها في التاريخ المعاصر، وهذا ما يتعلق بالتحولات التي أبرزها أصحاب نظرية مجتمع المعلومات من تحول المنحى المركزي للتراكم الإنتاجي من الصناعة إلى أنماط الاقتصاد المعتمدة على المعلومات ، ويبرز هذا الاتجاه نشوء ظاهرة الشركات العالمية واعتمادها لنمط اللامركزية في الإدارة للتأسيس لنوع جديد من الإمبريالية (Néo-imperialism) ، وقد تحدث بعض الكتّاب عن هذا الطرح بتعبيرات أخرى كـ: "نهاية الرأسمالية المنظمة" أو " مجتمع ما بعد الرأسمالية".

إضافة إلى ذلك ظهر مصطلح "ما بعد الحداثة" (post-modernism) كمذهب يمهّد لمفهوم النظرية الاجتماعية المعاصرة، ويرتبط هذا الاتجاه الفكري عادة بالقول بوجود أزمة في ظروف الحداثة . بهذا الصدد يشير بعض الباحثين إلى زوال أسس المعرفة، بمعنى زوال الاعتقاد العصري والعقلاني القائل بإمكانية إرساء قواعد ثابتة ومعان شمولية وراسخة من خلال العلوم. كما يتناول بعض المفكرين ما بعد الحداثة على أساس الانشغال المتزايد في المجتمعات المعاصرة بقضايا تتعلق بالهوية أين أصبح الفرد في هذه الحقبة يعاني من الانشغال المتزايد في المجتمعات المعاصرة بقضايا تتعلق بالهوية أين أصبح الفرد في هذه الحقبة يعاني من تكاثر وتعدد للمشاعر فضلا عن التضارب إزاء وجوده وانتمائه. وهناك كتّاب آخرون يتطرقون إلى هذا الموضوع من خلال الإشارة إلى الخضوع لظروف المتغيرات السريعة في عالم تهيمن عليه وسائل الإعلام والعقلية الاستهلاكية. كما يتم النظر إلى ما بعد الحداثة على أنّها نهاية لثوابت الحدود الإقليمية وسيادة الدولة.

في المقابل من ذلك كله يشكك باحثون آخرون في تلك المنظورات وذلك بالقول أنّ التطورات التاريخية الأخيرة ما هي إلا استمرار للحداثة لا تجاوزها، فالأحداث الأخيرة تعبّر عن "حداثة عليا" أو "حداثة لاحقة" أو "حداثة فائقة".

أنظر بهذا الصدد : جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 39-42.

في هذا الإطار قدّم المفكر العربي "السيد ياسين" مجموعة من المؤشرات تبرز الانتقال إلى مرحلة ما بعد الحداثة في المجتمعات المعاصرة تتمثل في : - أزمة الدولة القوية. - اندلاع الثورات العرقية. - شيوع الحركات الانفصالية .- تفكيك المؤسسات الإعلامية الكبرى إلى مؤسسات أصغر تراعي التباين في أذواق المستهلكين. - بروز منظمات المجتمع المدني كمواجه لاحتكار الدولة للمجال العام. - تغير

لقد انطوت العولمة على تجليات مختلفة، فمن الناحية السياسية تمثلت في تصاعد أهمية المجال السياسي العالمي الذي أخذ يحل محل المجال السياسي المحلي[1]. فالعولمة السياسية تعني "نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها"، وبالتالي اعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها[2]، وهو التوجه الذي يكرس التغيّر في الدور التقليدي للدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، إلى أن تصبح غير قادرة على ممارسة وظائفها التقليدية على النحو المعهود، وذلك بفعل تزايد أهمية البيئة الدولية، أي أنّ خيارات العامل الخارجي وسياساته هي التي أصبحت تشكل في مجملها أولويات وقضايا السياسة العامة في مختلف الحكومات، فنفوذ المنظمات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة أصبح له دور كبير في تحديد السياسات.[3]

إنّ الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية شكّل كذلك جوهر قضية العولمة[4]. فانهيار الاتحاد السوفيتي أدّى إلى تحول العديد من الأنظمة السياسية في أوروبا الشرقية، في آسيا، أمريكا اللاتينية، وإفريقيا إلى اعتماد نموذج الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية الحزبية (Multipartism)، حيث شهد العالم مجالا واسعا من الانتقال الديمقراطي (الدمقرطة)، أطلق عليه عالم السياسة الأمريكي "صاموئيل هنتجتون" الموجة الثالثة للدمقرطة (The third wave of democratization). فمنذ سنة 1974 الذي شهد نهاية الديكتاتورية في البرتغال فسحت الأنظمة التسلطية المجال لأنظمة ديمقراطية في حوالي ثلاثين دولة في أوروبا (اليونان 1974، إسبانيا فرانكو 1975)، وآسيا (الهند 1977، الفيليبين 1986، كوريا 1987، تايوان 1988، باكستان 1988)، وأمريكا اللاتينية (الإكوادور 1977، البيرو 1978، بوليفيا 1982، الأرجنتين 1983، الأرغواي 1984، البرازيل 1974...)[5].

في نفس الاتجاه شهد العالم الشيوعي أواخر الثمانينات موجة انتقال نحو أنظمة سياسية تعددية، حدث ذلك في هنغاريا (1988)، وفي الاتحاد السوفيتي أدّت الانتخابات البرلمانية إلى سقوط العديد من قيادات الحزب في 1989، وعرفت سنة 1990 إجراء انتخابات تعددية في العديد من دول أوروبا الشرقية (جمهوريات البلطيق، بولونيا، رومانيا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا

أنماط الحياة وأساليبها وظهور رؤى جديدة للعالم. - بروز ظاهرة الإحياء الديني في مختلف الديانات. - عودة القبيلة بكل تقاليدها م سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى فئات مهنية تتواصل فيما بينها من خلال وسائل الاتصال الحديثة مشكلة "قبليات جديدة" كما أشار عالم الاجتماع "مافيسولي"، حيث يعاني الأفراد من أزمة هوية في هذا العصر، وللتخلص من ذلك فإنهم يشكلون قبائل جديدة مؤكدين على استقلاليتهم الشخصية. للاطلاع أكثر على أسس ما بعد الحداثة أنظر:

قاسم حجاج، العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية: دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين. القرارة (الجزائر): نشر جمعية التراث، 2003، ص ص 125-129.

[1] إنّ المجال السياسي العالمي "يعني التفكير في العالم وتخيله كوحدة سياسية واحدة" ، والعولمة السياسية مرتبطة بهذا المجال الذي يتجسد في بروز مؤسسات وقضايا ومسؤوليات وقوانين وأزمات عالمية تتطلب اهتمام وإدارة عالمية تتجاوز الدول لطرح حلول مشتركة. وهذا ما يؤشر لفكرة "أنّ السياسة في كل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم"، فالقرارات التي تتخذ في دولة معينة سرعان ما تنتشر إلى أرجاء أخرى من العالم، وهذا هو حال مختلف التشريعات والأزمات والسياسات، ويبرز هذا بشكل جلي في انتشار ظاهرة لبرلة الثقافة السياسية والنموذج الليبرالي على الصعيد العالمي.

أنظر بهذا الصدد : عبد الخالق عبد الله، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، في : أحمد ثابت وآخرون، مرجع سابق، ص ص 46-47.

[2] عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، في: المرجع السابق، ص 28.

[3] سلوى الشعراوي، " مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية". في : سلوى الشعراوي وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ط1، 2001 ، ص 5 .

[4] بهذا الصدد تعني العولمة السياسية في تعريف آخر بأنها: "الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية..." أنظر : عبد الجليل كاظم الوالي، مرجع سابق، ص 28.

[5] Samuel P. HUNTINGTON, troisiéme vague: les démocratisation de la fin du XX ème siécle, traduit de l'Americain par Françoise BURGESS. Paris: Nouveaux Horizons, 1996, P P 19-21.

في هذا الإطار يستخدم "صموئيل هنتجتون" مفهوم "موجة الدمقرطة" للتعبير عن انتقال أنظمة غير ديمقراطية نحو الديمقراطية . كما يشمل هذا المفهوم كذلك اللبرلة (Liberalisation) الجزئية للنظم السياسية التي لم تصبح ديمقراطية بشكل كامل. بهذا الصدد قسّم "هنتجتون" تاريخ الديمقراطية إلى ثلاثة موجات تاريخية. كل موجة مسّت عدد محدد من الدول وكانت مرفوقة بانتقالات معاكسة لاتجاه الديمقراطية أنظر بهذا الصدد :.Ibid, PP 11-12

الشرقية)، كما مسّت حركة الدمقرطة كذلك مختلف الأنظمة التي كانت مستعمرة سنوات السبعينات والثمانينات كغينيا الجديدة في إفريقيا، وناميبيا التي أصبحت مستقلة سنة 1990، حيث أجريت فيها انتخابات تحت إشراف دولي. و لم تخرج منطقة إفريقيا والشرق الأوسط عن القاعدة والاتجاه العالمي حيث شهدت عدّة دول سنوات الثمانينات والتسعينات تحولات ديمقراطية (الجزائر، السنغال، تونس، مصر، الأردن، جنوب إفريقيا...)[1]. بهذا الصدد عرف السياق الإفريقي في نفس الفترة توجّه عام نحو اعتماد المنافسة الانتخابية القائمة على التعددية الحزبية، حيث تميّزت هذه الفترة بهيمنة عبارات مرتبطة بالديمقراطية كالانتخابات، التعددية، المجتمع المدني. فمن عام 1985 إلى1991 أجريت انتخابات تعددية في ثمانية بلدان إفريقية فقط، هذا الرقم تضاعف إلى ثلاثة أرباع في 1997[2]. هذه الحركة العالمية نحو الدمقرطة شكّلت 45% من الدول المستقلة في العالم حسب "صاموئيل هنتجتون" وهو ما يمثل نفس النسبة تقريبا في سنة 1922 كما يبيّن الجدول التالي:

السنة	الدول الديمقراطية	الدول غير الديمقراطية	مجموع الدول	نسبة الدول الديمقراطية
1922	29	45	64	45.3
1942	12	49	61	19.7
1962	36	75	111	32.4
1973	30	92	122	24.6
1990	58	71	129	45.0

الجدول رقم (1): الدمقرطة في العالم المعاصر

ملاحظة: هذا القياس لا يتضمن الدول الأقل من مليون ساكن.

Source: Samuel Huntington, op.cit, P24

إنّ عولمة القيم الديمقراطية وتصاعد موجة الدمقرطة في العالم كما رأينا، دفعت عالم السياسة الأمريكي "فرانسيس فوكوياما" إلى الحديث عن "نهاية التاريخ"، ذلك أنّ "المحور الرئيسي للتاريخ – حسبه - هو نمو الحرية، فليس التاريخ سلسلة عمياء من الأحداث وإنما هو كل ذو مغزى نمت فيه أفكار البشر حول طبيعة النظام السياسي والاجتماعي العادل ومضى بها إلى غايتها"[3]،

[1] Ibid, PP 21-23.

[2] سعيد أديجومبي، " الانتخابات في إفريقيا: الظل الباهت للديمقراطية" ، في: أكوديبانولي (محرر)، مرجع سابق، ص 321.

[3] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، تر: حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز القاهرة للترجمة و النشر، 1993، ص 62.

تجدر الإشارة هنا أنّ فكرة "نهاية التاريخ" لفوكوياما ترجع إلى مقال كتبه المؤلف عام 1989 في مجلة "The international interest"، العدد 16، ص ص 3-16 بعنوان "هل هي نهاية للتاريخ؟" . ثم طوره إلى كتاب بعنوان "نهاية التاريخ وخاتم البشر".

إنّ منظور "نهاية التاريخ" واجه العديد من الانتقادات، لكن فوكوياما في كتابه ردّ على منتقديه بالقول أنّ هناك اختلاف في تعريف التاريخ، حيث يعرّفه منتقدي نظرية نهاية التاريخ بأنّه سلسلة من الأحداث. وهذا ما أدّى إلى إساءة فهم هذا الطرح حسبه، فهو يتناول التاريخ ليس باعتباره سلسلة من الأحداث وإنما هو عملية مفردة متلاحمة وتطورية تأخذ بعين الاعتبار تجارب جميع الشعوب في جميع العصور، وهذا المفهوم للتاريخ كان عند "هيجل" و"ماركس"، وهما يقصدان تطور المجتمعات البشرية من مجتمعات قبلية إلى مختلف أشكال الحكومات الدينية والملكية والأرستقراطية وانتهاء بالديمقراطية الليبرالية والرأسمالية القائمة على التكنولوجيا، لكن هذا التطور في المجتمعات البشرية ليس إلى ما لا نهاية، ولكن هناك تصور ستتوقف عليه البشرية إذا كان هذا التطور يشبع احتياجاتها الأساسية. وفق هذا التصور يرى "هيجل" في الليبرالية كنهاية للتاريخ، في حين يرى "ماركس" أنّ الشيوعية هي التصور الأفضل و نهاية للتاريخ. لذلك يرى "فوكوياما" أنّ منتقديه كانوا خاطئين في فهمه ذلك أنّه لا يعني توقف الأحداث التاريخية أي الولادة ، الحياة، الموت، ولكن يعني أنّه لن يعود هناك تطور في المبادئ والأنظمة الأساسية، وبالتالي إمكانية عودة الحديث عن تأسيس لتاريخ عالمي، فالتاريخ يسير مترابطا نحو الغائية،

ويبدو أنّ التاريخ وصل إلى غايته بانتشار نمط الديمقراطية الليبرالية حسب "فوكوياما"، فالأحداث التي شهدتها فترة انهيار الشيوعية "تشكّل دليلا جديدا على أنّ ثمّة اتجاها أساسيا يفرض على المجتمعات البشرية كلّها نمطا واحدا في تطورها هو بإيجاز بمثابة تاريخ عالمي للبشرية متجه صوب الديمقراطية الليبرالية"[1].

هذا الطرح يحتاج إلى كثير من التأمل والتساؤل: هل نحن بصدد العولمة أو الأمركة (Americanization) [2]. "فكومايا" يتحدّث بهذا الصدد عن تدويل النموذج الليبرالي الأمريكي في العالم كنموذج مثالي ولو كان بتدمير أو تفكيك الدول والتدخل في شؤونها.

إضافة إلى ذلك يترافق تحليل ظاهرة العولمة مع تزايد دور المنظمات غير الحكومية المتخطية للحدود القومية، حيث أصبحت تتمتع بأدوار بارزة على صعيد تشكيل الرأي العام العالمي، وتمارس ضغوطا على منظمات عالمية رسمية، وتتدخل في إعداد نشاطات وبرامج مختلف الاجتماعات والمؤتمرات العالمية، مثل: بروتوكول مونتريال عام 1987 المتعلق بثقب الأوزون (Montreal Protocol Regulating Ozon Emission)، ومؤتمرات البيئة عام 1992، ومؤتمر القاهرة السكاني عام 1994، ومؤتمر المرأة 1998، وقمة الأرض بجهانزبرغ ...الخ[3]. وتقوم هذه المنظمات على مجموعة من الأسس من بينها: الانضمام الطوعي والاختياري، تهدف إلى تحقيق النفع العام، كما أنّ أساس العضوية فيها يستند إلى المواطنة العالمية دون اعتبار لجنسية أو هويّة، إضافة إلى روابط محدّدة للتنظيم وأساليب العمل والأداء منها الشفافية والديمقراطية، وتمثل هذه الشبكات المدنية التي تربط بينها علاقات على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي عنصرا أساسيا بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني العالمي، فهي أساس تكوينه وأهدافه وإنجازاته.[4]

وهذه الغاية أو النهاية هي الديمقراطية الليبرالية التي تشكل نقطة النهاية في التصور الإيديولوجي للإنسانية، ذلك أنّها وجدت استحسانا عالميا، وبالتالي فهي المثل الأعلى وهي أحسن وأفضل من الحكومة الدينية أو الديكتاتورية العسكرية.

للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى: المرجع السابق، ص ص 1-16.

[1] المرجع السابق، ص 61.

[2] إذا كانت العولمة تشير إلى تغليب الشأن العالمي على الشأن المحلي فإنّ ما يحدث في العالم لا يعكس إلا وجهة نظر واحدة، تتمثل في تغليب النظرة الأمريكية وإحكام سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم تحت لافتة العولمة في عملية تزوير للمصطلحات والمفاهيم، وبالتالي اعتبار كل ما يصلح للولايات المتحدة الأمريكية يصلح للعالم إلى حد تعطيل العمل بالقانون الدولي إذا كان يتعارض مع المصالح الأمريكية. وكل هذا يدل على مفهوم الأمركة الذي يتبين أكثر في "إعلان المبادئ" الذي نشره المحافظون الجدد عام 1997 تحت عنوان: "مشروع للقرن الأمريكي الجديد" (A project for new American century) ، ويتضمن هذا الإعلان المبادئ التالية:

- إحكام السيطرة الأمريكية على العالم وتصدير القيم الأمريكية له.
- حرمان القوى الكبرى من ممارسة أي دور إقليمي أو دولي.
- تجاوز المنظمات الدولية إذا ما وقفت أمام تحقيق الطموحات الأمريكية لجعل هذا القرن أمريكيا.

أنظر بهذا الصدد:

موسى الأشخم، "العولمة والأمركة: المفاهيم والآثار"، مجلة دراسات، مرجع سابق، ص ص 75-76.

[3] في هذا الإطار استطاعت أكثر من 600 منظمة غير حكومية عام 1997 أن تخرب مفاوضات حكومية عالمية في منظمة التجارة العالمية (WTO) لوضع قوانين عالمية تتعلق بالاستثمارات الخارجية، وفي عام 1999 استطاعت أكثر من 1000 منظمة غير حكومية أن تفشل جلسة أخرى من جلسات نفس المنظمة في "سياتل" بواشنطن مطالبة بحقوق العمال والمستهلكين والبيئة. أنظر غسان سنو، وعلي الطراح، مرجع سابق، ص 233.

[4] يشمل مفهوم المجتمع المدني العالمي إضافة إلى المنظمات غير الحكومية العناصر التالية:

- الصفة العالمية من حيث الحجم وانتشار العضوية والتمثيل الجغرافي والاتصال الرسمي.
- الشبكات الأفقية بين التنظيمات المدنية على مستويات قطرية وإقليمية وعالمية في إطار مفهوم المواطنة العالمية.
- هناك رؤية للعلاقة بين المنظمات المدنية والدولة وقوى السوق تتسم بالاستقلالية.
- التعبير عن طموحات الشعوب والدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة، وحماية البيئة، والتنمية والحل السلمي للصراعات وتدعيم الديمقراطية.

للاطلاع أكثر أنظر:

سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، "مقاربة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي بين الفكر والممارسة ". في: الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية. دمشق، دار الفكر (سلسلة حوارات لقرن جديد) ، ط1، 2003، ص 130.

لكن من زاوية التحليل هل العالم فعلا يتجه نحو الشعور بالمواطنة العالمية، وبالتالي تكوين ما يسمّى بالمجتمع المدني العالمي، أم أنّ الأمر لا يعدو أطروحة مثالية تأمل فيما يجب أن يكون تُفنّدها دلائل واقعية يشهدها العالم المعاصر. فإذا كانت تقنية المعلومات والاتصال ساهمت في تحطيم المسافات وتفعيل مفهوم العابر للقوميات، ومفهوم "العالمي"، وهذا فعلا ما نلمس واقعيته في حياتنا اليومية، إلا أننا لا نستطيع تجاهل تنامي الشعور الإثني والهويّاتي في كل بلدان العالم حتى المتقدمّة منها، وخاصة في القارة الإفريقية.

هذه الحالة الجدلية شكلت الإهتمام المركزي للعديد من الأبحاث. "زكي العايدي" يرى بهذا الصدد أنه إذا كانت العولمة تدفع نحو التوحيد الثقافي، فإنها جوبهت بعالم يبحث عن معنى له وخاضع لقانون الأقوى، فوجد أنّ المحلي هو الذي يموّنه بالمعالم التي تمكنّه من إعادة بناء الهوية الإثنية والدينية، حيث يسمح عالم العولمة للحركات الهوياتية بالتشكل تحت غطاء انتشار حقوق الإنسان الذي يبرر شرعيتها.

في نفس السياق أشار "برتراند بادي" إلى أنّ هذه الجدلية تقع في صلب ما يسميه "العالم الثلاثي" (Monde détriplé) حيث يجد الفرد نفسه أمام ثلاثة نداءات متنافسة التي تعيد بناء اللعبة الدولية تتمثل في: الدولة الوطنية التي ينتمي إليها الفرد، الفاعلين الدوليين، والعنصر الإثني الهوياتي[1]. "لذا نجد أنّ العولمة تنطوي على خليط معقّد من الاتجاهات المتضافرة نحو التقارب الثقافي من ناحية، وعلى تمايز متزايد بين مختلف المجموعات البشرية من ناحية ثانية"[2].

من ناحية أخرى تعبّر العولمة عن اتجاه عام نحو اقتصاديات السوق، تجلّى ذلك في زيادة دور القطاع الخاص في ظل بيئة عالمية عالية التنافسية تتميز بالتقدم التكنولوجي الهائل الذي أدّى إلى تحقيق عالمية الأسواق، وهذا ما يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية محكمة تعظّم الاستفادة من قوى السوق، ومن ثمّ كان من الضروري إشراك القطاع الخاص في عملية إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وقد ساهم في تطور القطاع الخاص ذلك التغير الجوهري في القواعد والأسس التي تحكم النظام العالمي، حيث زاد الاعتماد المتبادل بين الدول، وتسارعت وتيرة اندماج الأسواق وتعمقت حدّة المنافسة، كان ذلك نتيجة لتحرير التجارة الدولية سواء في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية اكتمل مثلث النظام الاقتصادي الدولي إضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهذا ما أدّى إلى التغيّر في وظائف الدولة، وإلى انتهاج معظم دول العالم لسياسات وبرامج للخوصصة، الأمر الذي ساهم في تعاظم وتزايد دور القطاع الخاص حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات[3].

---

[1] René OTAYEK, "la démocratie entre mobilisation identitaires et besoin d'Etat: y-a-t-il une "exception" Africaine?", Autrepart, (10), 1999, P12.

[2] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 37.

[3] في هذا الإطار تتمثل وظائف الدولة في إطار اقتصاد السوق في ثلاثة وظائف رئيسية:

أ- الوظيفة التنظيمية: حيث أنّ الحكومة تقوم بتنظيم وتقديم الخدمات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص (التعليم، الصحة، القضاء، الدفاع).

ب- وظيفة إدارة السياسة الاقتصادية: تقوم الحكومات بإدارة السياسات الاقتصادية الكلية، واستخدام أدوات السياسات النقدية والتجارية، وسن القوانين وتشريعات لتهيئة بيئة استثمارية ملائمة.

ج- الوظيفة الرقابية: حماية السوق من الآثار السلبية كالاحتكارات والتلوث البيئي.

هنا تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الدول النامية تحولت نظمها الاقتصادية من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق في الثمانينات والتسعينات، ويتجلى ذلك في انتهاج سياسات لخوصصة المؤسسات العامة، ففي الفترة الممتدة من 1988 إلى 1994 وصلت حصيلة الدول النامية من برامج الخوصصة إلى 110 مليار دولار نتيجة تحويل أكثر من 3000 شركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وارتفع العائد من 2.6 مليار دولار في 1988 إلى 21 مليار دولار سنة 1994، وفي نفس السياق ارتفع مؤشر الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات في العديد من الدول، فمثلا في تايلاند ارتفع من 73.3% في فترة 1970 و 73.6% سنة 1979 إلى 81.1% في الفترة 1990-1995.

أنظر: إيهاب الدسوقي، "دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة والمجتمع" في : سلوى الشعراوي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 101-107.

كل هذه التجليات المختلفة للعولمة وضعت الدول أمام أجندة سياسية (Agenda of Politics) مختلفة: تزايد أهمية وتسارع المبادلات الاقتصادية الدولية التي بدورها تؤدّي إلى انخفاض نسبة تعلّق المواطنين بسلطة الدولة، وبالتالي تراجع شرعية الحكومات، وتؤدي كذلك إلى تصادم القيم والثقافات[1].

لقد قادت كل تلك التحولات إلى سيادة مفاهيم تنموية جديدة تجسّدت أساسا في تيار النيوليبرالية (Néolibéralisme)، هذا المفهوم الجديد يستند على الحريّة الفردية والخيار الشخصي في العمل و في السوق، وهي بذلك تحارب سلطة الحكومة المقيّدة للفرد، وكذا الأفكار والمبادئ المتعلّقة بنظام الحزب الواحد، إنّها تؤمن بحرية الفرد الشخصية وقيمه وقراراته، وتقدّم مجموعة المبادئ والنظم المحلية الغربية على أنها عالمية. هذا التوجه اتخذته مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي (WB, IMF, WGO) منطلقا لعملها، وبالتالي الاهتمام أكثر وإعطاء الأولوية والشرعية لأعمال القطاع الخاص بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات والمتخطيّة للحدود القومية، وأصبحت النيوليبرالية تقدّم على أنّها الأسلوب الأنسب لتحقيق التنمية، أو ما يطلق عليه(There is no alternative) (TINA)[2]. هذه الإيديولوجية الجديدة تمّ الترويج لها إثر صعود تيّار محافظ إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريغن" سنة 1981، بتبني سياسات تدعو إلى وضع حد لدولة الرفاهية (L'Etat-Providence) التي تأسست بين 1929-1979، والتي ترتكز على النظرية الكينزية في التنمية كقاعدة أساسية، وتدعو إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وضمان العمالة للمواطنين. ومع ظهور الليبرالية الجديدة تقلّص دور الدولة إلاّ في مجالات محدّدة، وهذا ما دعا إليه "ريغن" في الولايات المتحدة الأمريكية، و"مارغريت تاتشر" في المملكة المتحدة "بريطانيا"، تحت مسميّات عديدة كالريغنية والتاتشرية، حيث تزايد الحديث عن أنّ الدولة ليست هي الحل، وما عليها إلاّ تهيئة الظروف لمشاركة المواطنين في عملية ديمقراطية لتحقيق التنمية، وحصر تدخلها في مجال الأمن، القضاء، والدفاع الخارجي[3]. هذا التيار النيوليبرالي شكّل الإطار العام أو البراديم العام لمختلف المقاربات التي سادت الفكر التنموي منذ سنوات التسعينات خاصة بعد موجة الانتقالات الديمقراطية والتوجه المتزايد نحو اقتصاد السوق، بعد انحسار الشيوعية كتيار منافس[4].

إنّ هيمنة الإيديولوجية الليبرالية الديمقراطية وفشل البرامج التنموية في العديد من الدول النامية حفّز على طرح العديد من التساؤلات والإشكالات حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، حيث اعتبرت الديمقراطية أهم متطلّب لترسيخ نجاح العملية التنموية.[5]

لقد أكّدت العديد من الدراسات أهمية إرساء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كعوامل ضرورية لزيادة الاستثمارات، إذ أنّ تلك المبادئ تعتبر ضمانة أساسية لشركات الأعمال لتعمل في جو من الاستقرار السياسي، فهي تسهم في ترسيخ هذا الاستقرار، ومحاربة الفساد، وشفافية المعاملات الاقتصادية، وهذا ما يدخل ضمن الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية[6]. تستمد هذه

---

[1] Suzanne BERGER, "globalization and politics", special working paper series, globalization study, indistrial perfermance center, 2000, PP 58-59.
ipc-lis.mit.edu/**globalization**/**globalization**%2000-005.pdf

[2] غسان سنو، علي الطراح، مرجع سابق، ص ص 99-101.

[3] Mahfoud BENNOUNE, l'Amérique de l'Etat-Providence au pouvoir Néolibéral. Alger: ENAG édition, 1992, PP 80-81.

[4] في هذا السياق يرى "فرانسيس فوكوياما" أنّ : "الشيوعية التي كانت في وقت من الأوقات تصوّر نفسها على أنها شكل من أشكال الحضارة أرقى وأكثر تقدما من الديمقراطية الليبرالية، سترتبط في الأذهان من الآن فصاعدا بدرجة عالية من التخلف السياسي والاقتصادي". راجع : فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 47.

[5] Riadh BOURICHE, "la démocratie comme systéme et la problématique de la governance", le quotidien d'oran, N° 1428, Jeudi 1ére Février 2007, p10.

[6] Lant PRITCHETTE, Daniel KAUFMANN, "libertés publique, démocratie et réussite des investissements publics", finance & développement, Mars 1998, PP 26-29.
www.worldbank.org/wbi/governance/PDF/Pritchette_French.pdf

الأطروحات أفكارها من فكر جديد أخذ يتنامى منذ التسعينات مفاده إدراك العلاقة بين السياسة(Politics) والتنمية، ومن أنّ هذين النشاطين غير متناقضين، على عكس ما كان في الحقب الماضية أين يتم معالجة ظاهرة التنمية بتحييد العامل السياسي خصوصا من طرف الاقتصاديين الذين اعتبروا التنمية متغيّر مستقل عن السياسة، وكذلك الحال بالنسبة للدول المانحة ومنظمات التنمية الدولية، لكن حاليا الأمر صار مختلفا، فعلماء السياسة تزايد اهتمامهم بدراسة الدمقرطة وانتقال الحكم، وأصبحت مفاهيم الحريات، وحقوق الإنسان مصدر اتهامات متبادلة بين الدول، وأكثر من ذلك أصبحت مساعدات التنمية تتوقف على مدى التعهّد وتحسين تطبيق تلك المفاهيم والمبادئ[1].

إنّ العولمة بمختلف تجلياتها أدّت منذ أواخر الثمانينات في المجال التنموي إلى الانتقال من المشروطية الاقتصادية (la conditionnalité économique) إلى المشروطية السياسية (La conditionnalité Politique) المرتبطة بمبادئ الحكومة الديمقراطية[2]. بهذا الصدد أشار تقرير البنك الدولي سنة 1989 إلى العلاقة بين التحرير الاقتصادي وشرعية السلطة، "فالحكومة الجيّدة تتطلب نهضة سياسية" (meilleur gouvernement exige un renouveau politique)[3]. إذا نحن إزاء تصور جديد للتنمية يربط بين مقاييس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكومة الجيّدة كما أشار وزير التعاون الألماني في مؤتمر فيينا 1993[4]. هذه الجدلية الجديدة بين الديمقراطية والتنمية، والتوجه التنموي في إطار بيئة عالمية تزداد تعقيدا فرضتها مقتضيات العولمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، استدعت اعتماد مقاربة تنموية جديدة تتكيّف مع هذه الظروف الجديدة التي أثّرت على اقتصاديات وسياسات الدولة النامية[5]. الأمر يتعلّق بإعادة إحياء مفهوم الحكم الحكم (gouvernance) من طرف البنك الدولي و منظمات التنمية الدولية الأخرى (OECD, UNDP, IMF) في سنوات التسعينات وأوائل القرن الواحد والعشرين. يشير هذا المفهوم الجديد إلى إعادة النظر في العملية الكلاسيكية لاتخاذ القرار السياسي بالأخذ بعين الاعتبار التعدد المتنامي للفاعلين والعلاقات المتغيرة والمعقدة بين هؤلاء الفاعلين سواء من داخل مؤسسات الدول الوطنية أو النظام العالمي.

---

[1] Goran HYDEN, African politics in comparative perspective. Combridge: combridge University press, PP 9-10
Voir de page 1 à la page 10 de ce live en site web:
assets.**cambridge**.org/97805218/56164/frontmatter/9780521856164_frontmatter.pdf

[2] Riadh BOURICHE, op.cit, P10.

[3] Stéphane BOLLE, "la conditionnalité démocratique dans la politique africaine de la France", p1
http://www.afrilex.u-bordeaux4.fr/pdf/2dos3bolle.pdf

[4] بهذا الصدد صرّح الوزير "كارل ديتريش سبرونغار" (Carl- Dietrich SPRANGER) أنّه "ينبغي الآن القول أنّ الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان من جهة، والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى تتدعم بالتبادل فيما بينها" وهذا ما يؤسس لـ "نوعية جديدة لمفهوم التنمية".
"…est maintenant fondé de dire que la démocratie et la défense des droits de l'homme d'une part, et de développement économique d'autre part, se renforcent mutuellement", on dispose pour lui "une nouvelle qualité du concept de développement".
أنظر في هذا الإطار:
Isabelle BIAGIOTTI, "discours allemands et conditionnalité démocratique", politique Africaine, N° 60, Décembre 1995, P 20.

[5] في هذا الإطارخلفت العولمة آثارا سلبية عديدة على الدول الإفريقية والدول النامية ككل تتمثل أساسا في اتساع مؤشرات الفقر، وإعاقة الإنتاج بسبب ضعف منتجاتها على منافسة الدول المتقدمة، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات ، هذا فضلا عن تأثيراتها البيئية والأمراض المعدية، الجريمة العالمية والتسلح... وهذا ما يتطلب إعداد سياسات تنموية حقيقية تهتم بإيجاد حلول لمشاكل الفقر، والأمن الغذائي، والهياكل التحتية القاعدية، والاستثمارات والديون الخارجية، والبحث عن مكانة في التجارة العالمية.
للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى:
محمد القرجاحي حسن، إفريقيا وتحديات العولمة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط 1 ، 2003، ص ص 71-74.
Riadh BOURICHE, "mondialisation et pays en développement", le quotidien d'Oran, N° 3691, Jeudi 08 Février 2007, P12.

في هذا الإطار تمّ التشكيك في قدرة أنماط الحكم الكلاسيكية على التكيف مع الوضع العالمي وما يفرضه من تحديات، وبالتالي من الضروري التخلي عن التحليل الكلاسيكي للعلاقات بين السلطات القائم على النمط الهيراركي العمودي أو البيروقراطي. والدعوة لاعتماد مدخل ينطلق من واقع تعددية الفاعلين، وهذا ما يتطلب إجراءات جديدة في اتخاذ القرار، وإعادة التفكير في طريقة الحكم والعلاقات بين الدولة والمجتمع خصوصا بعد تزايد أدوار منظمات المجتمع المدني التي تطالب بإشراكها في مختلف العمليات سواء على الصعيد الدولي أو الوطني[1]. وهذا ما يفرض إعادة تعريف للعلاقة بين ثلاثة قطاعات تتمثل في: الحكومة (الدولة)، القطاع الخاص (السوق) والمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية)[2].

إنطلاقا من هذه الخلفية تمّ الحديث عن مفهوم الحكم الراشد (Good Governance) كمشروطية سياسية (ديمقراطية) إلى جانب المشروطية الاقتصادية-المالية، وهذا ما اعتمدته الوكالات الدولية للتنمية والدول المانحة كمقاربة تشترط من خلالها على الدول النامية تطبيق إصلاحات على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي لتقديم المساعدات التنموية ضمن مفهوم الحكم الراشد الذي يشير في مجمله إلى ثلاثة اتجاهات:

1. تطبيق سياسات اقتصادية من خلال مبادئ اقتصاد السوق (النيوليبرالية).
2. التسيير الجيد للخدمات العامة (الإدارة الراشدة).
3. إقامة حكومة ديمقراطية منتخبة تحترم دولة القانون وحقوق الإنسان[3].

في هذا السياق انتشرت مفاهيم عديدة مثّلت مسارات وطرق متعددة تصب في تكريس التوجه النيوليبرالي، وشكلت مقاييس للحكم الراشد بما تحمله من متغيرات متنوعة وإضافات جديدة تتجاوز الاهتمام فقط بالبعد الاقتصادي كما كان الحال بالنسبة لبرامج التعديل الهيكلي (structural Adjustement)[4]، هذه المفاهيم تمثلت أساسا في مفهوم التنمية المستدامة[5]، والتنمية البشرية

---

[1] Expert ICOUZI, et autres, "Conditionnalité gouvernance démocratique et développement, "dilemme de l'œuf et de la poule" ou problème de définition?", PP 39-40.
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-iconzi.pdf

[2] أنظر بهذا الصدد الفصل الثاني.

[3] Magellan OMBALLA, "les bailleurs de fonds bilatéraux et la conditionnalité démocratique en Afrique noire Francophone : le cas de la France et du Canada", PP 85-86.
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-omballa.pdf

[4] تتمثل برامج التعديل الهيكلي في سياسات فرضتها المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) على الدول النامية. وتتضمن هذه السياسات انتقاد دور الدولة في الاقتصاد حيث اعتبرت السبب الرئيسي في عدم التوازن الاقتصادي والمالي، ومن ثمّ التأكيد على أهمية السوق كمدخل لإيجاد الحلول لتنمية اقتصاديات الدول النامية، وهذا ما يتعلق بالتخفيف من عدم التوازن الهيكلي بتشجيع الاستثمارات الخاصة من خلال خوصصة المؤسسات العمومية، والدعوة كذلك لرفع الإيرادات عن طريق الضرائب وخفض النفقات العامة للتخفيف من عجز الموازنات العامة، وكذلك توقيف دعم الأسعار المتعلق بالمنتجات القاعدية (خبز-حليب...)، وخفض نفقات الصحة والتربية ومختلف الخدمات العامة الأخرى. إضافة إلى تسريح العمال وخفض الأجور. وهذا ما أدى إلى إضعاف السوق الداخلية وإضعاف القاعدة الاجتماعية للأنظمة السياسية جرّاء تراجع مؤشرات الشروط الأساسية لمعيشة الطبقات الاجتماعية الهشة، وارتفاع مؤشرات اللامساواة والفقر.
أنظر بهذا الصدد: Expert ICONIZI et autre, op.cit, PP 38-39

[5] لقد شاع استخدام هذا المفهوم في السنوات الأخيرة، ولم يكن مألوفا في المجال الأكاديمي والمجالات الأخرى قبل مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في "ريوديجانيرو في جوان 1992" وقد عرّف هذا المؤتمر التنمية المستدامة على أنها : "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث يتساوى جيل الحاضر وجيل المستقبل في الحاجات البيئية والتنموية" حيث أنّه لن تتحقق أي تنمية مستدامة دون أن تكون البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية. ويرى كل من "س. لي كامبل" و"وولتر. و. هيك" أنّه لا يمكن التحدث عن تنمية مستدامة دون تحقيق توازن بين العناصر الثلاثة المكونة لها والمتمثلة في الأهداف الإيكولوجية (وحدة النظام الإيكولوجي، التنوع البيولوجي، القضايا العالمية)، والأهداف الاقتصادية (النمو، المساواة، الكفاءة) والأهداف الاجتماعية (التمكين، المشاركة، الحراك الاجتماعي، التماسك الاجتماعي، الهوية الثقافية، والتطوير المؤسسي).
أنظر بهذا الصدد :
- دوخلاس موسشيت، "منهاج متكامل للتنمية المستدامة" في : دوخلاس موسشيت (محرر)، مبادئ التنمية المستدامة، تر: بهاء شاهين. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط 1، 2000، ص 21.
- س. لي كامبل، وولتر.و.هيك، "رؤية بيئية حول التنمية المستدامة"، في: دوخلاس (محرر)، مرجع سابق، ص ص 72-73.

(المستدامة)[1]، ومفهوم الهندسة السياسية (ingénierie politique)[2]،إضافة إلى مفهوم التسيير العمومي الجديد (New Public Management)[3].

إنّ هذه السياقات المفاهيمية والعملية التي فرضتها العولمة وظروف سياسية دولية بانهيار الكتلة الشرقية أدّت إلى تحولات وتغيرات على مختلف الأصعدة وبتجليات مختلفة، لكن في نفس الوقت متداخلة، لم يكن وضع السياسة والحكم في دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا بمنأى عنها.

لقد أثرت العولمة في السياسة الإفريقية بتجليات متعددة نذكر أهمها:

1. عرفت دولة ما بعد الاستعمار اهتزازات وتبدلات على مستوى الحكم، الأمر يتعلّق بموجة التحولات الديمقراطية التي شهدها العالم، وكانت الدولة الإفريقية أمام هذا التحدي الجديد الذي أخذ يتصاعد من دولة إفريقية إلى أخرى "ككريات الدومينو" بفعل ضغوط خارجية أو داخلية، أبرزت هشاشة النظم التسلطية السابقة، لكن هذه الانتقالات الديمقراطية لم تنجح في ممارسة المجابهة ضد التأثيرات السلبية للعولمة، ففشل دولة ما بعد الاستعمار لم يتحول إلى نجاح بفعل الدمقرطة بل أفرز تحد جديد يتمثل في المزيد من تفكك الدولة إلى تمظهراتها اللغوية والإثنية و العشائرية.

2. تزامن عمليات الدمقرطة مع تبني الخيار الليبرالي في التنمية والانتقال من اقتصاد موجّه إلى اعتماد قواعد اقتصاد السوق، وزيادة نفوذ مؤسسات التنمية الدولية (UNDP.WB.INF) ومنظمات غير حكومية، ودول كبرى تضغط في اتجاه تبني الدول الإفريقية لآليات ومفاهيم الحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية في سبيل محاربة الفقر والانقسامات السياسية، وتدعيم التنمية البشرية. وتضغط باتجاه زيادة درجة التحرير الاقتصادي، الأمر الذي سمح بتزايد نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات[4].

---

[1] ويتعلق هذا التصور بالانتقال من التركيز على النمو الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) كمؤشر للتنمية، إلى التركيز على التنمية البشرية التي تجعل من الإنسان محور العملية التنموية من خلال عدّة مؤشرات تتمثل أساسا في توقع الحياة عند الولادة، متوسط دخل الفرد الحقيقي، ومستوى الخدمات الصحية . وتطويرا لهذا المفهوم تمّ استخدام مفهوم التنمية البشرية المستدامة لتصبح التنمية عملية أكثر ديمقراطية تركز على العدالة في التوزيع، التعاون، والأمن، والتمكين، ومشاركة أطراف المجتمع في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، هذا مع عدم إهمال حقوق الأجيال المستقبلية في العيش وعدم حرمانها من الموارد الضرورية لذلك . أنظر بهذا الصدد: حسن كريّم، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، السنة 27، بيروت، نوفمبر 2004، ص ص 42-43.

[2] إنّ مفهوم "الهندسة السياسية" يعني بفعالية الدولة في إطار الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي تتوقف على مدى الانضباط في تنفيذ وتقييم برامج الإصلاح والتنمية الحقيقية من خلال أجهزة سياسية جديدة. هذه الأجهزة تسهم في التفكير في تغيير "الفعل العمومي" (L'action publique) . في هذا الإطار تسمح عملية تقييم السياسات العامة بتأسيس وإعادة تأسيس العلاقة بين "الفعالية والديمقراطية" و"الفعالية والشرعية"، حيث تعتبر "المساءلة" وفكرة تحمل المسؤوليات السياسية أساس عملية التقييم، للوصول إلى سياسات عامة فعّالة. وهذا ما يتأتى - حسب "بيار موليي" (Pierre MULIER) عن طريق تغيير السلطة السياسية للبيئة الثقافية والاجتماعية و الاقتصادية و السياسية . فممارسة السلطة السياسية، والاقتصادية و الإدارية بهدف الوصول إلى التسيير الجيد للشؤون العامة يتطلب فعالية مؤسسات القطاع العام والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية والخدمات العامة، بإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين.

للاطلاع على مفهوم "الهندسة السياسية" أنظر:

Riadh BOURICHE, "l'ingénierie politique et l'art de gouverner", le quotidien d'Oran, Jeudi 31 mai 2007, P 13.

[3] هذا المفهوم يشير إلى التغيرات المفاهيمية والعملية في إطار مفهوم الحكم (gouvernance) التي حصلت في مفاهيم ومداخل الإدارة العامة، حيث أنّه وفق "R. A. RHODES" تمّ تعريف الحكم كمقاربة جديدة للتنمية من قِبَل العديد من الباحثين على أنّه اتجاه الإدارة الحكومية الجديد أو التسيير العمومي الجديد (New public Management)، وهو مفهوم يقوم على إدخال أساليب إدارة الأعمال، وقيم جديدة مثل المنافسة، قياس الأداء والتمكين، ومعاملة المستفيدين من الخدمة كزبائن في الإدارة الحكومية، بمعنى إدخال آليات القطاع الخاص (خصوصا السوق) في الإدارة العامة (الحكومية).

يمكن الرجوع في هذا الإطار إلى :

زهير الكايد، "الحكمانية" ، ورقة مقدَّمة إلى المؤتمر الدولي حول المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، 17-18 ديسمبر 2002.www.inoad.org.ae/Zoher.htm

و للاطلاع أكثر أنظر: الفصل الثاني المتعلق بمفهوم الحكم الراشد.

[4] سيتم تناول هذه المسائل في العنصر الثالث من هذا المبحث، والفصل الثاني.

بهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ ظاهرة تنامي الشركات المتعددة الجنسيات تتجلى في ضخامة دور هذه الشركات وهيمنتها على الاقتصاد العالمي ، ذلك أنّ 50% من تجارة كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، و 80% من تجارة المملكة المتحدة هي معاملات بين شركات وفروع لشركات نفسها في بلدان أخرى، وتصل قيمة الموارد المالية لهذه الشركات غالبا أكثر من حصيلة ميزانيات الدول بما فيها الأكثر تطورا، وكمثال على ذلك تطرح قضية الفارق بين دولة مثل "تنزانيا" والبنك الأمريكي المختص في السمسرة، حيث أنّ كل شخص عامل فيه يحصل على 05 ملايين دولار. فبينما تربح "تنزانيا" البلد الإفريقي 2.2 مليار دولار سنويا ويوزعها على 25 مليون

من خلال ما سبق يتبين أنّ العولمة بمختلف تمظهراتها فرضت أجندة جديدة على العالم و على الدول الوطنية سواء في إفريقيا أو في غيرها. ولم يتوقف هذا التأثير على تلك المستويات فقط، بل جعلت علم السياسة والسياسة المقارنة عامة والدراسات السياسية الإفريقية (علم السياسة الإفريقي) أمام أجندة بحثية جديدة سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي. ولمّا كانت هذه الأجندة تشكّل تحديا أمام هذا الحقل المعرفي الذي شهد محاججات ومطارحات بين براديميات مختلفة تطرقنا إليها في المبحث الأول، فإنّ الإشكالية الخطيرة في هذا الواقع الجديد هي مدى قدرة تلك البراديميات والمداخل النظرية المختلفة والتوظيفات المفاهيمية التي شهدتها فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي ودولة ما بعد الاستعمار على التصدي وتحليل هذه الظروف والسياقات الجديدة، أم أنّ الأمر يتطلب إعتماد تصورات نظرية جديدة للتعامل مع واقع معقد ومتسارع.

ثانيا: تغيّر أجندة السياسة المقارنة: ظهور علم الانتقال (transitologie) و علم الترسيخ (consolidologie) لدراسة و تحليل عمليات الدمقرطة.

إنّ انهيار الاتحاد السوفيتي وما ترتّب عنه من تغيّرات في بنية وقواعد الحكم في العديد من الدول، والعولمة التي أدّت إلى زيادة تعقّد التشابكات والتفاعلات على المستوى العالمي، والدفع اتجاه تبني نمط لبرلة (libéralisation) الحكم السياسي والاقتصادي: -كل تلك العوامل- لم تعمل على تغيير طبيعة السياسات و المؤسسات الوطنية و الدولية فقط، بمعنى المستوى العملي، و إنّما مسّت كدلك كيفية تناول الظواهر السياسية – بمعنى التأثير في المستوى الأكاديمي – خاصة ما يتعلق بالمنهج وأجندة البحث.

من هدا المنطلق، عرف حقل السياسة المقارنة "ثورة علمية ثانية" (Second sientific revolution) من سنة 1989 إلى الوقت الحاضر حسب "جيرارد مانك" (Gerardo MUNCK) و"ريتشارد سنايدر" (Richard SNYDER) في ورقة بحثية عملت على رصد ماضي وحاضر السياسة المقارنة ومختلف الحقب التي مرت بها. في هذه الحقبة الأخيرة اهتمت الأطر النظرية بالبعد الاقتصادي أكثر في مقابل البعد السوسيولوجي الذي شكل مصدر النظرية البنائية الوظيفية سابقا. هنا الأمر يتعلق بسيطرة نظريات الخيار العقلاني (Rational choice theory) أو الفعل العقلاني (RAT). هذه النظريات التي وإن كانت ظهرت في أواخر السبعينات، إلاّ أنّ الشيء الجديد فيها هو اهتمامها بعدد أكبر من القضايا على رأسها دراسات الدمقرطة (democratization studies) والديمقراطية، وقضايا الحكم (governance issues) تماشيا مع ما فرضه واقع انتقالات الديمقراطية على المستوى العالمي، حيث شهدت السياسة المقارنة بعد سنة 1989 إجماعا (consensus) وسط الباحثين (comparativits) حول موضوعة الديمقراطية كقيمة أساسية على غرار قضايا أخرى كالنيوليبرالية والعولمة[1].

نسمة من سكانه، فإنّ البنك المذكور يربح 2.5 مليار دولار ويوزعها على 161 شخصا فقط. وتعمل هذه الشركات على ممارسة ضغوط كبيرة على السياسات الخارجية للدول، حيث أصبحت مشاركا قويا في عملية صنع قرار السياسة الخارجية بانشغالها بالمصالح والقضايا الاقتصادية بما يفوق القضايا السياسية، هذا فضلا عن تأثير هذه الشركات على الأوضاع الاجتماعية، فهي تقدّم القليل من مناصب العمل مقارنة بأرباحها وأرقام أعمالها. أنظر بهذا الصدد:

- أحمد عبد الرحمن أحمد، "العولمة: المفهوم، المظاهر، والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد 1، ربيع 1998، الكويت، ص 63

- قاسم حجاج، مرجع سابق، ص ص 372-373

[1] Gerardo L. MUNCK, Richard SNYDER, Passions, Craft and method in comparative politics. Baltimore, MD: The Johns HOPKINS University press, forthcoming, 2006.

Voir : deuxième chapitre (the past and present of comparative politics), P P 15-19 in site web :

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ "نظرية الخيار العقلاني" و"نظرية الفعل العقلاني" لا يمثلان نظريتان متمايزتان، وإنما هناك باحثون يستعملون الاسم الأول وآخرون يستعملون الثاني، لكن يحملان نفس المعنى، فهناك إتفاق على أنّ "الفعل" (action) هو الخيار(action)، وتختص نظرية الخيار العقلاني بالتحليل الاقتصادي للظواهر السياسية. وتحمل فكرة ضرورة أن يصبح علم السياسة علما استقرائيا محاكاة للعلوم الطبيعية والاقتصاد النيوكلاسيكي.

على هذا الأساس، تبرز مختلف الدراسات والمقالات التي تمّ رصدها من قبل (MUNCK) و (SYNDER) من خلال مراجعة إحصائية لثلاث مجلات متخصصة في مجال السياسة المقارنة، المتمثلة في: مجلة السياسة المقارنة (comparative politics) ، الدراسات السياسية المقارنة (comparative political studies)، ومجلة السياسة العالمية (World politics) أنّ القضايا الأساسية التي تناولها الباحثون في الحقبة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 2004 ترتكز أساسا على قضية الدمقرطة وتحول النظم والسياسات الديمقراطية، ومختلف المواضيع المرتبطة بها كقضايا الإنتخابات و الإثنية والحركات الاجتماعية[1]. كما تبيّن النسب المئوية للمواضيع في الجدول التالي:

أنظر بهذا الصدد:. Nicolas FREYMOND, "la question des institutions…", op.cit, P32
هنا يمكن القول أن نظرية الخيار العقلاني هي إستمرار للاتجاه السلوكي واستمرار للنظام المعرفي للمدرسة الوضعية.

[1] Gerardo L. MUNCK, Richard SNYDER, "debating the direction of comparative politics: an analysis of leading journals", PP 3-7
www.gigahamburg.de/dl/download.php?d=/content/forumregional/pdf/06_munck_snyder_cp2.pdf

المواضيع	النسب المئوية % للمقالات	
تكوين الدولة وانهيار الدولة الحرب الثورات القومية الحروب الأهلية والعنف الإثنية والعنف الإثني	4.1 1.3 1.6 2.5 3.8 4.7	النظام السياسي (political order) 17.9
اختلافات النظم السياسية الدمقرطة والانهيار الديمقراطي	10.3 16.3	النظم السياسية (political regimes) 26.6
الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني (يتضمن الرأسمال الاجتماعي) جماعات المصالح (متضمنة لدراسات الأعمال والعمالية) سلوكيات المواطن والثقافة السياسية الدين الزبونية	7.2 11.0 11.0 1.90 1.60	الفاعلين الاجتماعيين 32.6
الانتخابات، النظم الانتخابية والتصويت الأحزاب السياسية المؤسسات الديمقراطية (التنفيذية والتشريعية والدوائر الحكومية) الفدرالية واللامركزية المؤسسة القضائية البيروقراطية الجيش والشرطة صنع السياسات	10.3 12.9 6.60 3.40 1.90 5.60 2.50 8.20	المؤسسات الديمقراطية والدولتية 51.4
السياسة الاقتصادية والإصلاح (تتضمن دولة الرفاهية، الدولة التنموية، النيوليبرالية واختلافات الرأسمالية) التنمية الاقتصادية العولمة الاندماج والعمليات فوق الوطنية مواضيع أخرى	27.00 4.10 4.70 5.60 0.90	العمليات الاقتصادية وعبر الوطنية 41.40
المجموع	170.8	
ملاحظة: النسبة المئوية للمقالات تجاوزت 100% نظرا لأنّ المقالة الواحدة قد تكون تناولت أكثر من موضوع واحد.		

الجدول رقم(2): المجالات الرئيسية (the substantive scope) للبحث المقارن.

Source: Gerardo L. MUNCK, Richard SNYDER, op.cit, P6

في هذا السياق شكّلت أبحاث الانتقال الديمقراطي الحالة المهيمنة ضمن الدراسات المقارنة جرّاء عمليات الدمقرطة التي تصاعدت وتيرتها منذ نهاية الديكتاتورية في البرتغال سنة 1974 وامتدادها إلى مختلف المناطق في جنوب وشرق أوروبا، و أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا خاصة سنوات التسعينات من القرن العشرين، أو ما أطلق عليه "صموئيل هنتجتون": "الموجة الثالثة" (the third wave)، ففي سنة 1996 كان هناك مائة وعشرين دولة شهدت عمليات انتقال نحو الديمقراطية بنسبة 60% من مجموع الدول المستقلة في العالم[1].

هذه الحالات الجديدة للدمقرطة أفرزت إشكاليات جديدة، فهي تختلف عن الحالات الكلاسيكية في أوروبا الغربية في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فمن حيث النظام السابق لعملية الانتقال نجد أنّ الموجة الثالثة كانت نُظمها إمّا بيروقراطية تسلطية، أو اشتراكية، أو ما بعد شمولية-تسلطية، في حين تميّزت النظم الكلاسيكية بالأوليغارشية، إضافة إلى الاختلاف في نوعية الفاعلين المنخرطين في عملية الانتقال، وتتميز الفترة الحالية بشمول حق التصويت لقطاعات واسعة من الجماهير، و هذا ما استدعى إعادة التفكير (rethinking) في النظرية الديمقراطية. الأمر الذي حفّز على ظهور أدبيات جديدة ومناطق أخرى لاهتمامات السياسة المقارنة[2].

إنّ تفرّد عمليات الانتقال الجديدة بخصائص معيّنة، فرضت على علماء السياسة اعتماد مقاربات تكون ملائمة لتفسير هذه المستجدات. بهذا الصدد عمل كل من "فيليب شميتر" (Philippe C.S CHMITTER) و "قيليرمو أودونيل" (Guillermo O'DONNELL) على تأسيس فرع جديد في علم السياسة: علم الانتقاليات (transitologie) للتصدي لتحليل عمليات الدمقرطة[3]، حيث يعتبر كتابهما الذي صدر سنة 1986 بعنوان: "الانتقال من الحكم التسلطي: خلاصات حول الديمقراطيات غير الأكيدة" (transition from authoritarian rule: tentative conclusions about uncertain democracies) العمل الذي وضع المصطلحات الأولية لأدبيات الانتقال الديمقراطي، وشكل دافعا كبيرا لإنتاج أبحاث في هذا المجال[4]. إضافة إلى إسهامات "قاي هرمي" (Guy HERMET) في كتاباته العديدة حول ما يطلق عليه "المرور نحو الديمقراطية" (le passage à la démocratie)، وإسهامات أخرى أُنتجت قبل أن تشمل موجة الدمقرطة أوروبا الشرقية وإفريقيا، مثل ما قدّمه كل من "هنتجتون"، "لاري دياموند" (larry DIAMOND) ، "خوان لينز" (Juan LINZ)، "ألفريد ستيبان" (Alfred STEPAN)، "آدم بريزورسكي" (Adam PREZEWORSKI) ...الخ. كل هؤلاء ساهموا في ميلاد علم الانتقاليات الذي يمثل براديم جديد في حقل الدراسات السياسية[5].

إنّ هذا الحقل الجديد اهتم بمفهوم "العتبة" (le seuil) كمركز للتحليل، من خلال فهم الشروط والظروف التي من خلالها يمكن للدولة أن تتجاوز عتبة انهيار النظام التسلطي، وذلك عن

[1] Todd LANDMAN, Wivenhoe PARK, "Rubutting perestroika: Method and substance in political science", pp 17-18
privatewww.essex.ac.uk/~todd/**rebutting**%20**perestroika**.pdf

[2] Gerardo L.MUNCK, "democratic transitions in comparative perspective ", comparative politics, Vol 26, N°3, 1994, P 355

[3] Philippe C. SCHNITTER, "démocratisation au Portugal en perspective". In : Javier santiso (direction), A la recherche de la démocratie: Mélange offerts à guy HERMET, Edition Dis Ibn Kheldoun, P 292.

[4] G. L MUNCK, "democratic transition". In: international encyclopedia of the social & behavioral sciences, P 3425.

[5] Mamoudou GAZIBO, "la démarche comparative binaire: éléments méthodologique à partir d'une analyse de trajectoires contrastées de démocratisation", Revue internationale de politique comparée, Vol 9, N° 3, 2002, PP 430-431.

طريق التأسيس لتراتبية تحليلية (hiérarchie analytique) تعطي اهتمام أكبر لدراسة العمليات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية التي تعمل على دفع المجتمعات لتجاوز تلك العتبة[1].

في هذا الإطار شهدت هذه الفترة غزارة في الأبحاث التي تخصصت في تحليل وتفسير مرحلة الانتقالات الديمقراطية، نذكر على سبيل المثال كتاب "الموجة الثالثة: الدمقرطة في القرن الواحد والعشرين" (1991) "لصموئيل هنتجتون"، كتاب (خوان لينز) بعنوان: "مشاكل الانتقال والترسيخ الديمقراطي: جنوب أوروبا وأوروبا ما بعد الشيوعية" (1996)، كتاب لـ"بريزاوسكي" (Prezeworski) بعنوان: "الديمقراطية والسوق"، إضافة إلى مؤلف "كوليار" (collier) حول "طرق نحو الديمقراطية" (1999)، وكتاب "لاري دياموند" (larry DIAMOND)، "خوان لينز" (Juan LINZ) و"سيمور مارتن ليبسات" (semour Martin LIPSET) بعنوان : "الدول النامية وتجربة الديمقراطية" (1991)[2].

لقد تميّزت أبحاث الموجة الثالثة خاصة في فترة التسعينات عن الدراسات الديمقراطية السابقة في فترة الستينات والسبعينات، كون الدراسات الحالية عرفت توسعا في نطاق التحليل المقارن والتحليل الإمبريقي بسبب تعدد الحالات التي شهدت انتقال نحو الديمقراطية منذ السبعينات (1974 في البرتغال) إلى أواخر الثمانينات والتسعينات (شرق أوروبا، آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية)، كما اهتمت بالبعد التاريخي لتلك الحالات منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أواخر القرن العشرين، إضافة إلى الإسهام في بناء النظرية (theory building) سواء بالتركيز على موضوع الانتقال الديمقراطي وتطوير النظريات الموجودة (كما فعل شومبتر، أودونيل، لينز، كوليار، ستيبان)، أو الاهتمام بمواضيع أخرى كصياغة مفهوم الترسيخ الديمقراطي (democratic consolidation) مثل أبحاث "لينز، دياموند، مورلينو(MORLINO)، علاوة على الاهتمام بموضوع نوعية الديمقراطية (democracy quality) ما نجده عند "كيتشالت"(KITCHELT)، و"أل" (AL)). حيث تعتبر هذه المواضيع الثلاثة (الانتقال الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي، نوعية الديمقراطية) ركائز الدراسات الديمقراطية ومسألة النظام (the regime question and democracy studies).[3] بهذا الصدد تم العمل على صياغة نظريات سببية (causal theories) تعنى بتحديد العوامل الأساسية والمتغيرات المستقلة التي تشكل أسباب الانتقال وديمومة الديمقراطية، كمناقشة دور القوى العسكرية والخارجية، التنمية الاقتصادية، التربية والتعليم، اللامساواة، الأزمات الاقتصادية، الثقافة السياسية، اللامركزية، دور النخب والطبقات و المجتمع المدني... الخ[4].

---

[1] Steven HEYDEMANN, "la question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe", critique internationale, N° 17, Octobre 2002, PP 57-58.

[2] للاطلاع على ما جاء في كتاب "خوان لينز". وكتاب "كوليار" وكتب أخرى مثل كتاب "لاري دياموند" بعنوان "الديمقراطية النامية : نحو الترسيخ" (1999) وكتاب "مورلينو ليوناردو" (Morlino Leonardo) بعنوان "الديمقراطية بين الترسيخ والأزمة: الأحزاب، والجماعات والمواطنين في أوروبا الجنوبية" (1998) .

أنظر مراجعة وقراءة حول ما تطرقت إليه هذه الكتب في:

Gerardo L. MUNCK, "the regime question theory building in democracy studies", world politcs, N° 54, October 2001, pp 44-119.

[3] IBID, pp 121,122.

[4] بهذا الصدد اختلفت الأعمال المهتمة بدراسة الدمقرطة في تحديد أولوية تلك المتغيرات. هنا نجد دراسات ركزت على دور الدولة كجهاز تنظيمي مثل (كيتشالت و آل) أو دور الدولة من حيث دراسة العضوية أو الانتماء في المجموعة السياسية (political community) ومختلف عناصرها مثل (لينز، وستيفان)، وهناك أبحاث ركزت على دراسة النظام السابق (غير الديمقراطي) مثل (كيتشالت وآل، لينز وستيبان)، والنخب والطبقات (دراسات كوليار)، كما اهتم "دياموند" بدراسة دور اللامركزية والفدرالية، وركز كل من "مورلينو وكيتشالت وآل" على دور الأحزاب السياسية والانقسامات، كما نجد دراسات حول أثر الثقافة السياسية لدياموند ومورلينو، وهناك أبحاث أخرى لدياموند ركز فيها على دراسة دور المجتمع المدني. أنظر بهذا الصدد: Ibid, P131

إنّ المسألة الجوهرية التي شكلت محور الجدالات في أبحاث الانتقال الديمقراطي هي التصدي لإشكالية أسباب حدوث انتقال ديمقراطي في بلدان معيّنة دون غيرها؟[1] بمعنى الاهتمام بإشكالية :"لماذا ؟" (Why ?). هذه القضية عرفت نقاشات واسعة وتصورات متعددة.

"صموئيل هنتجتون" في كتابه "الموجة الثالثة"، طرح بهذا الصدد الإشكاليات التالية: لماذا تبنت ثلاثون دولة فقط وليس مائة دولة نظام سياسي ديمقراطي؟ ولماذا هذه الدول تحولت نظمها سنوات السبعينات والثمانينات وليس في فترة زمنية أخرى؟ وأيّ تغيّر حدث في المتغيرات المستقلة أدّى إلى إنتاج متغير تابع متمثل في الدمقرطة سنوات السبعينات والثمانينات؟ . هذه الأوضاع حسب "هنتجتون" ترجع إلى حدوث تحولات في خمسة متغيرات عملت على تحفيز عمليات الدمقرطة وانتقال النظم تتمثل في:

1. زيادة حدة أزمة الشرعية التي واجهتها الأنظمة التسلطية في الوقت الذي انتشرت فيه القيم الديمقراطية.
2. النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق سنوات الستينات الذي سمح بزيادة مستويات المعيشة، وتحسن المستويات التربوية، ونمو الطبقات الوسطى الحضرية في العديد من الدول.
3. التغيّرات على مستوى مبادئ ونشاطات الكنيسة الكاثوليكية منذ 1963-1965، والتحولات في قناعة الكنائس الوطنية من الدفاع عن الوضع القائم إلى معارضة النظم التسلطية، وتبني أطروحات الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
4. تغيّر سياسة الفاعلين الخارجيين، وهذا ما يتعلق بتغيّر السياسة الأمريكية التي اتجهت أساسا إلى ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية في البلدان الأخرى، إضافة إلى مراجعات "غورباتشوف" في الاتحاد السوفيتي.
5. الآليات الجديدة للاتصال الدولي، والانتقالات الأولى نحو الديمقراطية.[2]

في نفس الاتجاه اهتمت دراسات أخرى بالدور التاريخي للطبقات الاجتماعية في إحداث الديمقراطية من عدمه. هذا التيار ظهر في الدراسات الكلاسيكية عند "Barrington MOORE" ، وتم تطويره من قبل العديد من الباحثين مثل "رشماير" (RUESCHEMEYER)، و"ستيفان" (STEPHENS) (1992)، و(Ruth COLLIER) (1999). تتمثل أطروحة "مور" (MOOR) التي تلخصت في دراسة له حول "التحالفات الاجتماعية والديمقراطية" (1966) في القول بأنّ البرجوازية تشكل مصدر الديمقراطية الحديثة في الفترة ما بين الحربين العالميتين[3]. الأطروحة التي فنّدها لاحقا "رشماير" و"ستيفان" في دراسة تاريخية لأوروبا الغربية، وأمريكا اللاتينية، ودول الكاريبي حيث لم يوجد أي دليل إمبريقي يدعّم افتراض البرجوازية الذي ذهب إليه "مور". في المقابل من ذلك وجد كل من "رشماير" و"أل" (AL) أنّ الطبقات الوسطى (البرجوازية) بعد اندماجها في الإطار السلطوي تنقسم توجهاتها نحو الديمقراطية، لذلك اتجه البحث إلى التعامل مع الطبقة العاملة، هذه الأخيرة التي وحدها بإمكانها خلق التوازن في السلطة بحيث ليس بإمكان أيّ طبقة أن تهيمن على الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى خلق تنمية رأسمالية كنتيجة تاريخية تحوّل بنية الطبقة وتدفع باتجاه حدوث صراع دموي قد يطول أمده بين الطبقة العاملة والطبقات الوسطى، ومن ثمّ يصبح سبب في إنتاج الديمقراطية[4]. هذا الطرح لم يوافقه "Ruth COLLIER" في دراسة بعنوان "pathways to democracy" (1999) حيث تمّ مقارنة 17 حالة تاريخية و 10 حالات معاصرة للدمقرطة لفحص أهمية تعبئة الطبقة العاملة (working class mobilisation) في عملية

[1] G. L MUNCK, "democratic transition", op.cit, p 3425.
[2] Samuel P. HUNTINGTON, op.cit, pp 39-44.
[3] David D. LAITIN, "comparative politics: the state of the subdiscipline", paper presented at the annual meeting of the American political science association, Washington D.C, September 2000, P11 www.stanford.edu/~dlaitin/papers/Cpapsa.doc
[4] Ibid, PP 12-13.

الإصلاح الديمقراطي[1]. دراسات أخرى في هذا المجال اهتمت ببحث متغيرات أخرى. بهذا الصدد أرجَع "O'DONNELL" و"SCHMITTER" في كتابهما التأسيسي لعلم الانتقاليات ظهور عملية الدمقرطة في أي نظام إلى الانقسام بين الخطوط الصلبة (hard-liners)- المتشددين-، والخطوط الناعمة (soft-liners) - المعتدلين - داخل الأنظمة كسبب أولّي للانتقال، وفي مرحلة أخرى يتطور هذا الانتقال من خلال سلسلة من المساومات بين النخب الحاكمة ونخب المعارضة.

في نفس الإطار ركّز "مينيورينغ" (MAINWARING) على دور أصحاب السلطة (powerholders) والمعارضة حيث يقترح تصور تفاعلي (interactive perspective)، ذلك أنّ التركيز فقط على التوترات الداخلية (داخل النظام) قد يؤدي إلى إهمال أثر الفاعلين في المعارضة، وبالتالي يتطلب البحث في الانتقال الانتباه إلى التفاعل المعقّد بين النظام وقوى المعارضة، ومن ثمّ الاهتمام أكثر بدراسة الروابط بين النخب والجماهير عوض حصر عملية الانتقال في دور النخبة السياسية أو تعبئة الجماهير[2]. ويذهب "دانكورت روستو" (Dankwart RUSTOW) في مقالة له بعنوان "الانتقال إلى الديمقراطية"(transition to democracy) (1970) إلى أنّ الإجابة على كيفية تحقيق الديمقراطية تتطلب اعتماد مقاربة تطورية تاريخية تمكّن من فهم المسار الذي تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة، حيث أنه بعد تحقيق مرحلة من الوحدة الوطنية تمر المجتمعات بمرحلة إعدادية تتميّز بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة، على شاكلة الصراع بين نخبة صناعية صاعدة تبحث عن مكانة لها في المجتمع السياسي، ونخبة تقليدية مسيطرة تحاول المحافظة على الوضع القائم. إذا الديمقراطية هي نتاج لوضع من الصراع والعنف، وليست كنتيجة لتطور سلمي[3].

أكثر من ذلك شكّل المجتمع المدني كمفهوم تحليلي عاملا حاسما في تفسير عملية الدمقرطة عبر علاقته بالدولة والبنية الطبقية، ذلك أنّ انبعاث المجتمع المدني أدّى إلى عمليات انتقال من التسلطية إلى الديمقراطية الليبرالية في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، كما أسهم نمو المنظمات والجماعات الاجتماعية المستقلّة (الطلاب، النساء، نقابات العمال، الجماعات الدينية، أنصار البيئة، الجماعات القبلية) في تنامي عمليات الدمقرطة في أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفيتي، وأجزاء عديدة من آسيا وإفريقيا[4]. دراسات عديدة أسهمت في إثراء مقاربة المجتمع المدني، كدراسة "ميتشال بارنهارد" (Michael BERNHARD) حول "المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في وسط

---

[1] في هذه الدراسة خلص "collier" إلى أنّ تعبئة الطبقة العاملة ليس عاملا أو متغيرا حاسما في كل الحالات التي تمّ دراستها وبالتالي فهي ليست متغيرا كافيا لتفسير الدمقرطة. وبذلك فهو يفنّد ما ذهب إليه كل من "روشماير" و"آل".
أنظر بهذا الصدد: Todd LANDMANN, op.cit, P19

[2] Gerardo L. MUNCK, "democratic transition in comparative perspective", op.cit, p 358

[3] في هذا الإطار حدّد "روستو" من خلال تحليل تاريخي مقارن لحالة تركيا والسويد أربعة مراحل أساسية تشكل المسار العام تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة، **المرحلة الأولى تتمثل في تحقيق الوحدة الوطنية**: وهذا لا يعني توفر الإجماع والاتفاق العام، وإنما بدء تشكل هوية مشتركة لدى غالبية المواطنين. وهي المرحلة التي تشكل خلفية الأوضاع (Background condition) للمرور للمرحلة الثانية، حيث يمر المجتمع القومي **بمرحلة إعدادية** تتميز بحدوث صراعات سياسية بين جماعات متنازعة، الشيء الذي يفسر أنّ الديمقراطية دائما تولد في جو الصراع والعنف، وهذا ما يفسّر كذلك هشاشة الديمقراطية في المراحل الأولى وعدم قدرة العديد من البلدان على تجاوز المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثالثة. هذه الأخيرة التي تتمثل في **مرحلة القرار** أين تبدأ عملية الانتقال والتحول المبدئي، فيها يتم التوصل إلى تسويات بين أطراف الصراع السياسي غير المحسوم تتضمن تبني قواعد الديمقراطية وتمنح للجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي، الأمر الذي يفضي إلى **المرحلة الرابعة أو مرحلة التعود** (habituation phase)، وهي تتصل بمرحلة القرار حيث قد يكون التوصل إلى تسويات تقر بتبني الديمقراطية قرارا ليس ناتجا عن قناعة ورغبة في تبني تلك القواعد، إلاّ أنه في هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة بصورة تدريجية على ممارسة قواعد الديمقراطية خاصة ما يتعلق بالأجيال الجديدة من النخب السياسية التي تصبح أكثر قناعة من الجيل الأول من أطراف الصراع الذي يكون قد قبل بتلك القواعد بحكم الضرورة فقط.. في هذه المرحلة يمكن القول أنّ الديمقراطية قد ترسخت وتجذّرت في بلد ما. أنظر بهذا الصدد:
محمد زاهي المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي : مراجعة عامة للأدبيات"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، نحو رؤية عربية، جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس – ليبيا http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=9960

[4] المرجع السابق.

شـــرق أوروبـــا" (1993) (the civil society and democratic transition in east central Europe) . في هذه الدراسة اهتم "متشال" بفحص العلاقة بين المجتمع المدني وعمليـــة الدمقرطـــة عبر إجراء تحليل مقارن للأدوار التي لعبتها عمليات إعادة بناء المجتمع المدني في أربع بلدان مـــن وسط شرق أوروبا الشرقية (بولندا، هنغاريا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا)، حيث أبـــرزت هـــذه المقارنة أهمية المجتمع المدني كشرط ضروري لعمليات الانتقال الديمقراطي[1]. في هذا الإطار يبرز دور المجتمع المدني في مختلف مراحل عملية الانتقال السياسي التي حدّدها كل مـــن "أودونيـــل" و "شميتر" والمتمثلة في **مرحلة ما قبل الانتقال (pré -transition)**، وهي الفترة التي تتميز بتكريس قواعد النظام التسلطي من حظر للأحزاب السياسية والسيطرة على الانتخابات. هنا تمثل الجمعيـــات الدينية والتربوية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى الملجأ الوحيد للتأسيس لخطاب سياسي حر لكـــن بشكل سري وخفي، حيث يشكل الفنانون، المفكرون، ورجال الدّين طليعة النقـــد السياســـي للنظـــام التسلطي وغالبا ما يتمحور هذا النقد حول القضايا الاقتصادية أكثر مـــن القضـــايا السياســـية. أمّـــا المرحلة الثانية فتتمثل في **مرحلة اللبرلـــة (التحريـــر) السياســـية (political liberalisation)**، والتي تظهر عند ضمان النخبة الحاكمة للحريات المدنية والسياسية كمقدمة للتخلي عن الممارســـات التسلطية والاتجاه نحو الانتقال السياسي . خلال هذه الفترة لا تقتصر المعارضـــة علـــى المســـائل الاقتصادية وفساد النخبة، بل تمتد إلى المطالبة بالديمقراطية والتعددية الحزبية، حيث يعمل المجتمـــع المدني ممثلا في حركات اجتماعية على المطالبة برحيل الحكام السابقين، وهنا يبرز قادة جدد مـــن داخل الكنائس، والاتحادات المهنية والجامعات على رأس جبهـــات (front) شـــبه حزبيـــة (pré-partie) كاللجان الوطنية، المؤتمرات الوطنية، وتحالفات عامة. كل ذلك يمهـــد **للمرحلـــة الثالثـــة: مرحلة الانتقال السياسي (political transition)**، وهي المرحلة التي تمثل التداخل بـــين نظـــام وآخر، خلال الانتقال يؤدي الصراع بين الفاعلين السياسيين إلى تكريس القواعد السياسية التي تـــدفع نحو تحقيق تقدم حول إعادة التوزيع المستقبلي للموارد العامة. وتظهر اللحظة الحرجـــة فـــي هـــذا الانتقال عندما يسمح النظام السابق بالتأسيس لقواعد المنافسة السياسية التي تتـــيح تكـــوين أحـــزاب سياسية مستقلة والإعلان عن تنظيم انتخابات تنافسية. وهذا ما يسمح للمعارضـــين السياســـيين مـــن الخروج من المعارضة السرية التي كانت تختبئ داخل المجتمع المدني، أو في المنفـــى، و تشـــكيل أحزاب سياسية للوصول إلى السلطة. بهذا الصدد تهتم منظمات المجتمع المدني بحيادية بالعمل على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتحسيس المواطنين بضرورة المشاركة في الانتخابات، وكذلك المطالبة أثنـــاء الحمـــلات الانتخابيـــة بتعلـــيم المـــواطنين وتوســـيع دائـــرة الاتصـــال العـــام (public communication) والوقوف ضد تزوير الانتخابات. وهي الوظائف التي لم تكن تضطلع بها هـــذه المنظمات خلال فترات النظام التسلطي السابق. هذه الوظائف تسهم بـــدورها فـــي الوصـــول إلـــى **الترسيخ الديمقراطي (democratic consolidation) كمرحلة رابعة** لعملية الانتقـــال السياســـي التي تقوم فيها منظمات المجتمع المدني بدور حاسم في ترسيخ وتجذير الديمقراطية فـــي المجتمـــع السياسي[2] كما سنبين لاحقا.

إنّ البحث في الأسباب دفع الباحثين إلى الاهتمام كذلك بالطرق والأساليب التي من خلالهـــا تتم عملية الانتقال، وبالتالي البحث في الكيفية (How?). هذا المنحى البحثي تمثل في طرح مفهـــوم "نمط الانتقال" (Mode of transition) [3]. في هذا المجال عرفت دراسات الدمقرطـــة أطروحتـــان

[1]Michael BERNHARD, "civil society and political transition in East Central Europe", political science quarterly, Vol N° 2, 1993, PP 314-325

[2] للاطلاع أكثر يمكن مراجعة:

Michael BRATTON, "civil society and political transition in Africa", IDR (institute development research) report, Vol 11, N° 6, 1994, PP 10-11

[3] Gerardo L. MUNCK, "disaggregating political regime: conceptuel issues in the study of democratization", The Helen Kellogg instisute for international studies working paper series, working paper #228, august 1996 www.nd.edu/~kellogg/publications/workingpapers/WPS/228.pdf

لمقاربة هذه الجزئية. الأطروحة الأولى تركّز في تعريفها لنمط الانتقال على درجة سيطرة النخبة الحاكمة على عملية الانتقال أي دراسة استراتيجيات الفاعلين المعنيين بهذه العملية، وبالتالي التمييز بين الانتقالات التي تتم من خلال درجات مختلفة من الاتفاقات (accomodation) بين أنصار التغيير، والمدافعين عن النظام السابق من جهة، والانتقالات التي تتم عن طريق الصراعات والمواجهات (confrontation) بين الطرفين من جهة أخرى[1]. انطلاقا من هذه الخلفية تحدث "خوان لينز" (Juan LINZ) عن التمييز بين الانتقالات التي تتم عن طريق الإصلاح (Reforme) وبين تلك التي تحدث عن طريق القطيعة (Rupture) مع النظام السابق، كما اقترح كتّاب آخرون مثل (Mainwaring) أنماط أخرى تتعلق بـ "نمط المساومات" (transitions through transactions) ، نمط (through extrication)،و نمط انهزام النظام (regime defeat)[2].
إضافة إلى ذلك قدّم "هنتجتون" أربعة أنماط للانتقال الديمقراطي تتمثل في[3]:

- **نمط التحول** (transformation): وفيه تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساسا بمبادرات من النظام التسلطي دون تدخل جهات أخرى، أو ما يطلق عليه "الانتقال من الأعلى" (from above)
- **نمط التحول الإحلالي** (transplacement): تنتج عملية الانتقال عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.
- **نمط الإحلال** (Replacement): تتم عملية الدمقرطة بفعل ضغوط المعارضة الشعبية. أو "الانتقال من الأسفل" (From below).
- **نمط التدخل الأجنبي** (foreign intervention): تحدث الدمقرطة انطلاقا من ضغوط خارجية.

أمّا الأطروحة الثانية تركز على ضرورة معرفة الفاعلين الأوائل في التغيير (the primary agents of change) كعامل للتمييز بين أنماط الانتقال. من هنا تم تحديد ثلاثة أنماط تتمثل في الانتقال عن طريق النخبة الموجودة داخل البنية المستقرة للسلطة، عن طريق النخب المعارضة والمضادة للنخبة الحاكمة، و عن طريق التوافق (combination) بين النخبتين[4]. في هذا السياق قدّم "Terry Karl" تصوره حول أنماط الانتقال التي شهدتها الموجة الثالثة للدمقرطة باعتماده على افتراضات كلا الأطروحتين كما يبين الشكل رقم (1) من خلال تحديد طبيعة الفاعلين الذين قادوا عملية الانتقال المتمثلين في النخبة أو الجماهير، والتركيز على استراتيجيات الفاعلين في مواجهة بعضهم عن طريق تحديد درجة القوة والمساومة[5]

[1] Gerardo L. MUNCK, Carl SKALINK LEFF, "modes of transition and democratization: south America and Eastern Europe in comparative perspective", comparative politics, Vol 29, N°3, transition to democracy: a special issue in memory of d'Ankwart A. Rustow, apr 1997, P 334.
[2] Gerardo L. MUNCK, "disaggregating…", op.cit
[3] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق.
[4] Gerardo L. MUNCK, Carol SKALINK LEFF, op.cit, PP 344.
[5] Gerardo L. MUNCK, "disaggregating…", op.cit

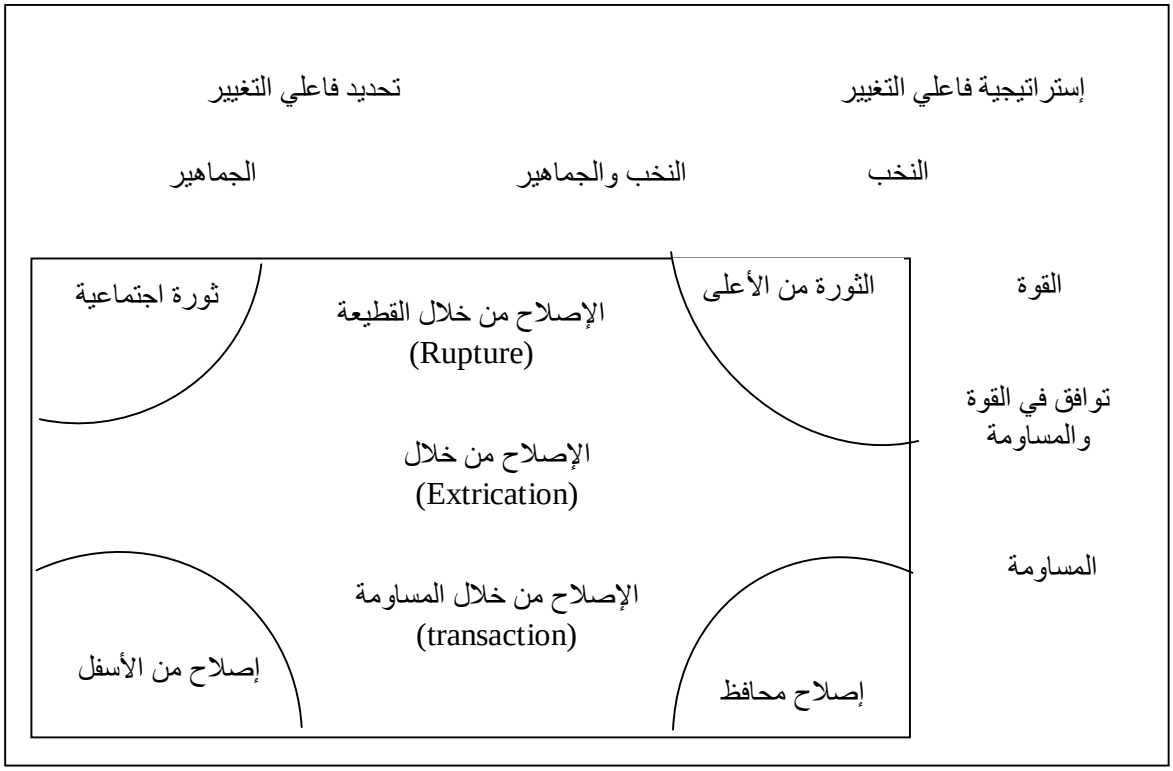

الشكل رقم (1): أنماط الانتقال

Source: Gerardo Munck, "Disaggregating …", op.cit

نفس الاتجاه اعتمده كل من "جراردو مانك" (Gerardo MUNCK) و "كارول سكالنيك لاف" (Carol SKALNIK LEFF) في دراسة حول أنماط الانتقال و الدمقرطة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، إذ تم تعريف نمط الانتقال على أنه تحديد الفاعلين في عملية الانتقال، وتحديد استراتيجياتهم في هذه العملية، حيث يسهم ذلك في تشكيل صورة السياسة والنظام ما بعد الانتقالي (posttransitional regime) من خلال تأثير تنافس النخبة، أو القوائم المؤسسية طوال فترة الانتقال، أو مواقف الفاعلين إزاء قواعد اللعبة الجديدة سواء القبول أو الرفض، فكل هذه الميكانزمات السببية (causal mechanisms) تساعد على كيفية تفسير ظهور الديمقراطيات، وكيفية ترسيخها، وبالتالي تمكّن أنماط الانتقال من فهم عملية الترسيخ الديمقراطي (democratic consolidation)، وأكثر من ذلك التمييز بين ما إن كان الانتقال يتجه نحو الديمقراطية أو إلى نمط آخر من الحكم. هذا التصور يطرح افتراض مفاده أنّ نمط الانتقال ليس دائما مرتبطا بالدمقرطة كنتيجة، وإنما قد تظهر نظم أخرى جراء عملية الانتقال، وبالتالي يتطلب الأمر التمييز بين الانتقال من التسلطية (transition from autoritarianisme) من جهة، والانتقال نحو الديمقراطية (transition to democracy) من جهة أخرى. على هذا الأساس ربطت دراسات الدمقرطة الحالية بين أنماط الانتقال من التسلطية، ومشاكل وآفاق الترسيخ الديمقراطي[1]. هذا المفهوم يعكس إلى حد كبير التطور في دراسات الدمقرطة التي واجهت واقع جديد بعد درجة عالية من التفاؤل الذي ساد أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بأن العالم يشهد لحظة تاريخية حاسمة

[1] Gerardo L. MUNCK, Carol SKALNIK LEFF, op.cit, PP 343-344.

مثلتها موجة الدمقرطة. لكن الموقف تغيّر بعد أن عرفت البلدان التي مرت بعمليات انتقال ديمقراطي تقهقر واسع للديمقراطية. إذ تثبت الأدلة الإمبريقية أنّ الديمقراطية ومؤسساتها ترسخت فقط في حوالي ثلث الديمقراطيات الجديدة. أكثر من ذلك يرى "لاري يامواند" أنّ الأمر لا يتعلق بفشل الترسيخ الديمقراطي فحسب بل ببروز موجة عكسية تدل على عودة التسلطية[1]. لهذا السبب تحدّث كل من "دياموند"، "لينز"، "ليبسيت" في دراسة مقارنة لعشر حالات من إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط لمعرفة أسباب ودرجة تطور الديمقراطية وتجذرها في نطاقات تاريخية وثقافية مختلفة –عن مفهوم "نصف الديمقراطية" (semi-démocratique)، والذي يعبّر عن مجموعة البلدان التي تكون فيها سلطة المنتخبين مقيّدة، وانخفاض في مستوى المنافسة السياسية، بفعل نقص الحرية والنزاهة في عملية الاقتراع، حيث أنّ النتائج الانتخابية تكون بعيدة عن الرغبات الشعبية رغم وجود معدل من التعددية (pluralisme)، فضلا عن وجود تقييد للحريات المدنية والسياسية، وهذا ما يوجد في "السنغال"، "زمبابوي" و"تايلاند". كما تم الحديث عن مفهوم "الديمقراطيات المستعارة" (pseudo -démocraties)، وهي التي تشير إلى وجود مؤسسات ديمقراطية شكلية كالتعددية الحزبية في المنافسات الانتخابية، لكنها تمثل قناع فقط للنظام التسلطي للبحث عن الشرعية.[2]

ضمن نفس التوجه كرّس العديد من الباحثين أعمالهم لدراسة نماذج الأنظمة شبه الديمقراطية. بهذا الصدد اقترح "COLLIER" و "LEVITSKY" مفهوم "الديمقراطيات المنعوتة" (adjective democracies) ، وهناك أطروحة "LEVITSKY" و "WAY" حول "التسلطية التنافسية" (competitive autoritarianism)، ودراسات أخرى تحدثت عن الديمقراطيات غير الليبرالية (illiberal) (فريد زكرياء)، إضافة إلى تصور النظام الهجين (hybrid regime) لـ: "ليليا شفتسوفا" (lilia shevtsova) ، وطرح "نوكولاس فان دول" (Nocolas VAN DE WALL) حول "الديمقراطيات الناقصة" (imperative democracies). وكل تلك الأدبيات تشير إلى "نهاية براديم الانتقال" كما يرى "توماس كارودرس" (thomas CAROTHERS)[3]. و في هذا الإطار يبرز مفهوم "الديمقراطية التفويضية (delegative democracy) الذي صاغه "O'DONNEL" لوصف عمليات الدمقرطة غير المرسخة. هنا يرى "أودونيل" أنّ هناك عوامل عديدة حاسمة تتدخل في إنتاج نماذج عديدة للديمقراطية. وهذا لا يرتبط بالعامل المتعلق بخصائص النظام التسلطي السابق أو عملية الانتقال، وإنما ينبغي التركيز على العوامل التاريخية طويلة المدى مثل درجة قسوة المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية التي ورثتها الحكومات الديمقراطية الجديدة. الأمر الذي يستدعي الأخذ بعين الاعتبار الافتراضات التالية- حسب أودونيل- :

- تستند النظريات الموجودة المهتمة بنمذجة (typologies) الديمقراطية إلى الديمقراطيات التمثيلية ونماذجها الفرعية في الدول الرأسمالية المتقدمة.
- تعتبر الديمقراطيات المنَصّبة حديثا (الأرجنتين، البرازيل، بيرو، بوليفيا، فليبين، كوريا، والعديد من البلدان ما بعد الشيوعية) ديمقراطيات استنادا إلى مفهوم "التعددية" عند "روبرت دال".
- هذه الديمقراطيات الأخيرة لا تبدو أنّها تتجه نحو الديمقراطيات التمثيلية، وإنما تتضمن خصائص ما يمكن تسميته "ديمقراطيات تفويضية" (delegative democracies).

---

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق.

[2] Larry DIAMOND, et autres, "introduction: la comparaison des expériences démocratique", in: Larry DIAMOND, et autres, les pays en développement et l'experience de la démocratie, traduit de l'americain par Brigitte DELORME, Bernard VINCENT. Paris: Nouveaux Horizons, 1993, PP 11-12.

[3] Timothy PERSHING, "transition from authoritarian rule and regime consolidation: leaving democracy out, Brandeis Grduate journal, vol 2, 2004, PP 1-2
www.brandeis.edu/gsa/gradjournal/2004/pershing2004.pdf

- إنّ الديمقراطيات التفويضية هي ديمقراطيات غير مرسّخة وليست ممأسسة، لكنها قابلة للاستمرار، ففي العديد من الحالات لا توجد أدلة تثبت إمكانية الرجوع إلى التسلطية، كما أنه في نفس الوقت لا توجد دلائل على التقدم نحو الديمقراطية التمثيلية.
- هناك علاقة ارتباط بين عمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي ورثتها هذه الأنظمة من الأنظمة التسلطية السابقة من جهة، وتكريس بعض الممارسات والمفاهيم حول ممارسة السلطة السياسية التي يتم تسييرها وفق منهج تفويضي (delegative) بدل تمثيلي (representative).
- إنّ الديمقراطيات التفويضية ليست خارجة عن التقاليد الديمقراطية، لكنها أقل ليبرالية من الديمقراطية التمثيلية. فهي نظام للأغلبية يقوم بتفويض شخص ليكون قائدا ليجسد وحدة الأمة من خلال انتخابات يتنافس فيها المترشحون في ظل علاقات سلطوية غير ممأسسة. في هذا النوع من الأنظمة يمثل الرئيس ومستشاريه المقربين مفتاح (ألفا وأوميغا) السياسة في الدولة أين يتم تجاهل الأحزاب السياسية ومختلف المصالح التنظيمية ويتحمل لوحده مسؤولية نجاح أو فشل سياساته. وغالبا ما يتم حل مشاكل الأمة وفق منطق تكنوقراطي الذي كان معتمدا من قبل الأنظمة البيروقراطية-التسلطية المعاصرة، وهذا ما يجعل من تلك الأنظمة أقرب إلى الطابع الهوبزي في إدارة الدولة. والحال يختلف فقط في كون هذه الديمقراطيات الجديدة تتيح للأحزاب السياسية وجماعات المصالح والبرلمان حرية النقد. علاوة على ذلك يمكن التمييز بين الديمقراطيات التفويضية والديمقراطيات التمثيلية من خلال المساءلة كمتغير ضروري في عملية التمثيل. وهذا يقتضي في الديمقراطيات المرسخة توفر المساءلة العمودية (مساءلة الموظفين عن طريق صندوق الاقتراع-الانتخابات)، هذه المساءلة التي تتوسع من خلال إعطاء الحرية لتشكيل الأحزاب وتأثيرها في الرأي العام. وهذا النوع من المساءلة يوجد في الديمقراطيات التمثيلية كما التفويضية. وهناك كذلك المساءلة الأفقية التي تكون ضمن شبكة من القوى والسلطات المستقلة نسبيا، وهذا ما تتوفر عليه الديمقراطيات التمثيلية أكثر- إن لم يكن غير موجود أصلا- في التفويضية، حيث ينظر الرؤساء والقادة إلى المؤسسات التي تشكل هذا النوع من المساءلة كعمل غير ضروري بل معرقل لعمل المؤسسات. هذا النوع من الأنظمة يوجد في العديد من دول أمريكا اللاتينية، آسيا، و إفريقيا، وقد تمّ الاهتمام بدراسة هذه الأنظمة من قبل الباحثين كفصل من دراسات التسلطية قبل حدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أواخر الثمانينات تحت مسميات عديدة مثل القيصرية، البونابارتية، والشعبوية، لكن الشيء المختلف الآن هو أنّ هذه الأنظمة أصبحت تشكل نوع خاص من الديمقراطية يتجاوز ويختلف عن الأشكال التسلطية[1].

إنطلاقا من تلك التصنيفات التي تشير في مجملها إلى نهاية برديم الإنتقال إتجهت الأبحاث إلى الإهتمام أكثر بموضوع الترسيخ الديمقراطي و دراسة مظاهره و العوامل المؤدية إلى حدوثه، و هذا بعد إنتكاس و عدم نجاح تجارب عديدة للإنتقال الديمقراطي. هذا العامل الذي دفع إلى تأسيس فرع آخر ضمن علم السياسة من طرف "أودونيل" و"شمايتر" أطلق عليه علم الترسيخ أو الدراسات الترسيخية (consolidogie) [2].

في هذا الإطار قدّم "شمايتر" أربعة أنماط يمكن أن تفضي إليها عمليات الانتقال الديمقراطي تتمثل في[3]:

1. العودة إلى النظام الفردي (le retour à l'autocratie).
2. نظام هجين (régime hybride).
3. ديمقراطيات غير مرسخة (démocratie non consolidée).

---

[1] لمزيد من الاطلاع على مفهو م الديمقراطيات التفويضية والفروق مع الديمقراطيات التمثيلية يمكن مراجعة:
Guilermo O'DONNELL, "delegative democracy", Journal of democracy, vol 5, N° 1, January 1994, PP 55-68.

[2] Philippe C. SCHMITTER, "la démocratisation au Portugal en perspective", op.cit, P292.

[3] Ibid, PP 294-295.

4. ديمقراطيات مرسخة (démocratie consolidée).

لذلك تميّز أدبيات الدمقرطة بين عمليات الانتقال الديمقراطي من جانب، و الترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، إذ "يمكن اعتبار أنّ الديمقراطية قد ترسخت في بلد ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أنّ العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في النظام السياسي. أي يمكن القول أنّ الديمقراطية قد تعزّزت عندما يسعى الأفراد والجماعات لتحقيق مصالحهم استنادا على قواعد وترتيبات مؤسسية تعطي للأفراد والجماعات إمكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسة العامة عبر التنافس الانتخابي"[1]. من هنا يشير "خوان لينز" أنه عندما تصبح الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة داخل البلد فإنّ ذلك يدل على حدوث ترسيخ ديمقراطي، بفعل إدراك أغلب الفاعلين السياسيين (أحزاب، جماعات مصالح، قوى، مؤسسات) أنّه لا يوجد بديل عن الديمقراطية كطريقة للوصول إلى السلطة، وعندما لا تدّعي أي مؤسسة سياسية أو جماعة امتلاكها لحق الفيتو ضد صناع القرار المنتخبين. ويرى "آدم بريزوسكي" (Adam PREZEWORSKI) أنّ الديمقراطية تترسخ عند التفكير بعدم جدوى النشاط خارج المؤسسات الديمقراطية[2]. إضافة إلى ذلك عرّف "فلانزويلا" (VALENZUELA) الترسيخ الديمقراطي على أنه إقصاء عناصر النظام السابق غير المنسجمة مع الحكم الديمقراطي، والعمل على بناء مؤسسات جديدة تدعم قواعد اللعبة الديمقراطية[3].

في الحقيقة هناك إشكاليات عديدة رافقت محاولات معرفة المقصود من مفهوم الترسيخ الديمقراطي، يتعلق الأمر أساسا بعدم وجود توافق في التوظيفات المفهومية لتصور الديمقراطية، هذا الأخير الذي عرف تجاذبات وإسهامات متعددة تتفق في بعض المتغيرات وتختلف في أخرى، فضلا عن اختلاف الرؤى حول ما إن كنا بصدد الحديث عن الديمقراطية كنظام حكم (المفهوم الضيق) ، أو الحديث عن نظام حكم إضافة إلى نظام اقتصادي واجتماعي معين (المفهوم الواسع). حتى لو تم التركيز على المفهوم الأول (الضيق) فإننا نجد تصورات واختلافات عديدة في هذا المجال. في هذا الإطار اعتمدت العديد من الأبحاث منهجية "جوزيف شومبتر" (Josef schumpter) التي تقوم على تصور أو "براديم الحد الأدنى" (paradigmatic minimalist) لتعريف الديمقراطية، حيث يركز على متغير الانتخابات كأساس لما سماه المنهج الديمقراطي (democratic method)[4]. إنّ المقصود ببراديم الحد الأدنى هو التعريف الضيق للديمقراطية انطلاقا من اعتماد بعض المتغيرات دون غيرها. هذه المتغيرات إذا توفرت أمكن الحديث عن نظام ديمقراطي. بهذا الصدد يعرّف "جوزيف شومبتر" الديمقراطية أو المنهج الديمقراطي على أنّه : مجموعة التوافقات المؤسسية للوصول إلى اتخاذ القرارات السياسية أين يطالب الأفراد باعتلاء سلطة القرار عن طريق وسيلة الصراع التنافسي المرتكز على تصويت الشعب في إطار ضمان منافسة حرة لتصويت حر مع توفر الحريات القاعدية المرتبطة بالمبادئ القانونية والمعنوية للمجموعة الوطنية خاصة ما يتعلق بحرية التعبير. وفق هذا الطرح عرّف العديد من الباحثين

---

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق.

[2] - Juan LINZ, "democratic consolidation …in which none of the major political actors, parties, or organized interests, forces, or institutions consider that there is any alternative to democratic processes to gain power and (…) no political institution or group has a clain to veto the action of democratically elected decision makers (…) democracy must be seen as the only game in town".

- Adam Przeworski argues that democratic consolidation occurs "when no one can imagine acting outside the democratic consolidation (…) democracy is consolidate when compliance- acting within the institutional framework constitutes the equilibruim of the decentralized strategies of all the relevant forces".

أنظر تعريف الترسيخ الديمقراطي لكل من "Juan LINZ" و " Przeworski " في

Guilermo O'DONNELL, "another institutionalization latin America and Elsewhere", Helen KELLOGG institute for international studies, working paper #222, March 1996

kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/WPS/222.pdf

[3] Gerardo L. MUNCK, "democratic transition in comparative perspective", op.cit, p 362

[4] Graciela DUCATENZEILER, op.cit, P 193

الديمقراطية. "آدم بريزورسكي" يرى أنّها: النظام الذي يوجد فيه أحزاب، اختلافات في المصالح، القيم والآراء، وجود قواعد تحكم وتنظم المنافسة، عدم وجود رابحين وخاسرين دائمين. فالديمقراطية هي النظام الذي لا تكون فيه الحكومة نتاج لانتخابات تنافسية إلا إذا تم السماح للمعارضة بالمنافسة. ويقدّم "صموئيل هنتجتون" طرح مقارب لهذا التعريف بالقول أن الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يكون معظم صانعي القرار فيه مختارين عن طريق انتخابات محددة الفترات (periodic)، عادلة ونزيهة، مع السماح لكل البالغين بحق التصويت. ويضيف أن كل هذا يتطلب احترام الحريات المدنية والسياسية للتعبير والنشر والتجمع، والتنظيم كمقدمات ضرورية للمناقشات السياسية وقيادة الحملات الانتخابية. ويتفق "دي بالاما" (DI PALAMA) مع هذا التعريف، إذا أنّ الديمقراطية عنده تقوم على اقتراع حر وعادل في سياق تتوفر فيه الحريات المدنية، والأحزاب التنافسية، واختيار مرشحين كبدائل للأشخاص الموجودين في الحكومة، في ظل وجود مؤسسات سياسية تنظم وتحمي أدوار الحكومة والمعارضة. "جيوفاني سارتوري" (Giovanni SARTORI) بدوره يعرّف الديمقراطية على أنّها: نظام حكم الأغلبية المقيد بحقوق الأقليات والانتخابات. ويعتبر أنّ الرأي العام المستقل، وبناء إعلام متعدد المراكز وتنافسي شروط ضرورية لوجود هذا النظام. ويعرّف كل من "ديتريش روشماير" (Dietrich RUESCHMEYER)، و"إفلين هوبر ستيفانس" (Evelyne Huber STEPHENS) و"جون ستيفانس" (John STEPHENS) الديمقراطية على أنها النظام الذي يتضمن :

أولا: انتخابات منظمة وحرة وعادلة مع وجود اقتراع شامل ومتساو .

ثانيا: مسؤولية أجهزة الدولة أمام برلمان منتخب.

ثالثا: وجود حريات التعبير والتجمع مع حماية الحقوق الفردية ضد أي تعسفات من قبل الدولة.

من هذا المنطلق، يلاحظ أنّ كل تلك التعريفات تركّز على معطى الانتخابات العادلة، مع ضرورة توفر بعض الشروط لضمان سيرورة تلك الانتخابات وهذا كله يندرج ضمن براديم الحد الأدنى لتعريف الديمقراطية[1].

في سياق متصل، إهتم "روبرت دال" بمسألة إيجاد تعريف للديمقراطية من خلال الدعوة إلى الابتعاد عن الأخذ بالمفهوم المثالي للديمقراطية المتمثل في "حكم الشعب". حيث يفضل "دال" استخدام مصطلح "حكم الكثرة" (la polyarchie) عوض مصطلح الديمقراطية.[2] و يستخدم "روبرت دال" هذا المصطلح بسبب غموض مصطلح "الديمقراطية" و تعدد معانيه. فعندما يتم التحدث عن "الديمقراطية" أو "الدول الديمقراطية" فإنّ ذلك يشمل كل الحقب التاريخية سواء بمعناه الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر أو القرن العشرين رغم اختلاف وتطور المفهوم من عصر لآخر. فمثلا حق التصويت لكل البالغين وخاصة المرأة لم يكن مقررا في معظم الديمقراطيات في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. في هذا الشأن "ألكسيس دو توكفيل" (Alexis DE TOCQUEVILLE) أصدر كتاب "الديمقراطية في أمريكا" عامي 1835 و 1840، وأطلق مصطلح الديمقراطية برغم أنّ الأقلية البيضاء هي فقط التي كان لها حق التصويت، والاهتمام بالشؤون العامة وتتمتع بحق المواطنة الكاملة. وبالنسبة لحق المرأة في التصويت، لم يتم إقرار ذلك إلا سنة 1920 في الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى الحرب العالمية الثانية في فرنسا وبلجيكا. أما في سويسرا فلم تحصل المرأة على هذا الحق إلا ابتداءا من سنة 1971. لهذا السبب يفضل "روبرت دال" استخدام "حكم الكثرة" أو "حكم الكثرة الديمقراطي" للإشارة إلى النظم التي توجد فيها

[1] للاطلاع أكثر أنظر بهذا الصدد:

Guillermo O'DONNELL, " democracy low and comparative politics", Helen KELLOGG institute for international studies working paper #274, April 2000
kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/WPS/274.pdf

[2] علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة" في :علي خليفة الكواري، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة كتب المستقبل العربي 19)، ط2، 2002، ص 15.

المؤسسات السبع التالية ، لتمييز النظام الديمقراطي في القرن العشرين عن النظام الذي يطلق عليه كذلك اسم الديمقراطية منذ الحكومة اليونانية إلى القرن التاسع عشر. وتتمثل تلك المؤسسات السبع في[1]:

- حق التحكم في القرارت الحكومية المتعلقة بالسياسة يكمن -وفقا للدستور- في المسؤولين المنتخبين.
- اختيار المسؤولين المنتخبين واستبعادهم سلميا يتم من خلال انتخابات دورية وعادلة وحرة يغيب عنها القسر، أو يكون محددا في أضيق نطاق.
- لكل البالغين الحق في التصويت.
- لمعظم البالغين أيضا الحق في الترشح للمناصب العامة في هذه الانتخابات.
- للمواطنين الحق في حرية التعبير بما في ذلك نقد ومعارضة القادة أو الحزب الحاكم، وهو حق يطبق عن طريق القضاء وممثلي الأحزاب الإدارية.
- للمواطنين القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات والتي ليست حكرا على حكومة الدولة أو أية جماعة أخرى منفردة، كما أنّ لهم الحق في اكتساب هذه القدرة.
- للمواطنين حق تكوين وعضوية المنظمات السياسية بما في ذلك الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.

أما النظم التي تغيب فيها كل تلك المؤسسات تدخل في خانة "حكم اللاكثرة" بوصفه حكما سلطويا، أو شموليا أو دكتاتوريا. وفق هذا الطرح يتساءل "روبرت دال" حول ما إن كانت الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر تمثل نظاما ديمقراطيا برغم القيود المقيِّدة لحق المواطنة الكاملة؟ وهل هي ديمقراطية اليوم؟

وهناك جهود أخرى ركزت على خاصية المعارضة (contestation) و خاصية المشاركة (participation)، وهو ما أشار إليه "روبرت دال" (1971)، إلا أنّ هذه الأبحاث الأخيرة دعت إلى تحديد الخصائص التي يتكون منها المفهوم مع تحديد مضامين هذه الخصائص (الخصائص الفرعية) وعلاقتها ببعضها لإيجاد تصور منطقي لمفهوم الديمقراطية[2] (أنظر الشكل 2). وتركز أبحاث أخرى إضافة إلى المشاركة على متغير المجتمع المدني، ودولة القانون (Etat droit). كمتغيرات أساسية لتعريف الديمقراطية.[3] بالمقابل من ذلك نجد تعريفات أخرى في هذا الشأن تجاوزت تصور الحد الأدنى وهو ما ذهب إليه "لاري دياموند" الذي تبنّى تصور منظمة بيت الحرية (freedom house) ، حيث ميّز بين أربعة فئات : الديمقراطيات الانتخابية "، " الديمقراطيات المستعارة "، و"الأنظمة التسلطية"[4]. إنّ تصور منظمة بيت الحرية يتجاوز الحديث فقط عن الانتخابات بل يتضمن متغيرات أخرى كالحقوق السوسيو-اقتصادية"، "التحرر من اللامساواة السوسيو-اقتصادية"، "حقوق الملكية"، و"التحرر من الحروب"[5].

---

[1] للاطلاع أكثر على مفهوم "حكم الكثرة" أنظر بهذا الصدد :
روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث، تر : علا أبو زيد ، مراجعة : علي الدين هلال . القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ، ط 1 ، 1993، ص ص 100-111.

[2] Gerardo L. MUNCK, Jay VERKUILEN, "conceptualizing and measuring democracy: Evaluating alternative indices", comparative political studies, vol 35, N° 1, February 2002, PP 9-13.

[3] Graciela DUCATENZEILER, op.cit, P 193

[4] Gerardo L. MUNCK, "the regime question…", op.cit, P 125.

[5] Gerardo L. MUNCK, Jay VERKUILEN, op.cit, P 9.

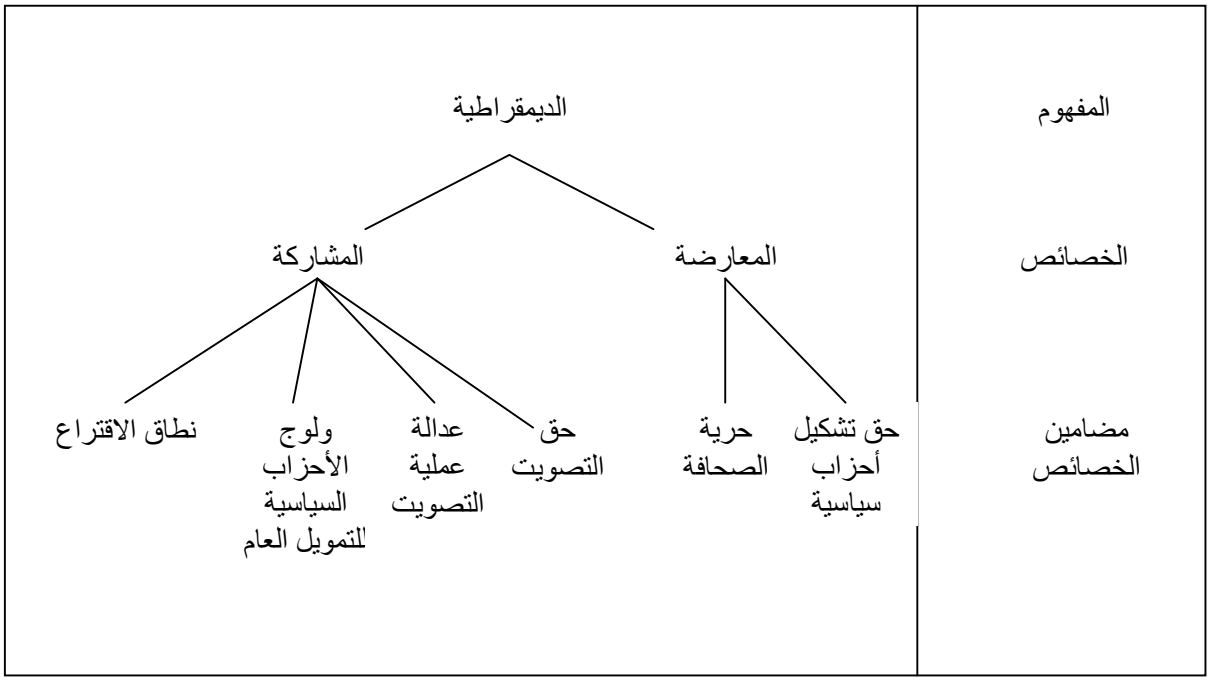

الشكل رقم (2): البنية المنطقية للمفهوم

Source: Gerardo L. Munck, op.cit, p 13

إنّ أدبيات الترسيخ الديمقراطي لم تعكس ذلك التفاؤل الذي كان إزاء موجة الانتقال الديمقراطي، بل تميزت بالتشاؤم بفعل تراجع وعدم نجاح عملية الدمقرطة في العديد من الدول[1]. استدعى ذلك التفكير أكثر في عوامل ومتغيرات استمرار الديمقراطية وتجذيرها (ترسيخها) في النظم ما بعد الانتقالية، لذلك ظهرت العديد من المقاربات والمساهمات المهتمة بهذا الشأن.

في هذا الإطار طرح "فرانسيس فوكوياما" أربعة مستويات يمكن أن تمسّها عملية الترسيخ الديمقراطي، وتمثل في نفس الوقت مستويات تحليلية تتمثل في:

1. مستوى الإيديولوجيا.
2. مستوى المؤسسات.
3. مستوى المجتمع المدني.
4. مستوى الثقافة.

يتضمن مستوى الإيديولوجيا مختلف المعتقدات المعيارية حول إيجابيات وسلبيات المؤسسات الديمقراطية وبنى السوق، فالمجتمعات الديمقراطية لا يمكنها أن تستمر إذا لم يكن الشعب يعتقد بالديمقراطية بوصفها الشكل الشرعي للحكومة. أمّا مستوى المؤسسات فيتضمن الدساتير، أنظمة التشريع، النظام الحزبي، إضافة إلى بنى السوق. ويمثل مستوى المجتمع المدني ذلك المجال التطوعي المؤسس من طرف البنى الاجتماعية المستقلة عن الدولة. أمّا مستوى الثقافة فيحتوي على العديد من المكونات مثل البنية العائلية، الدّين و القيم الأخلاقية، اللاوعي الإثني، اللامدنية (civicness)، والخصوصيات و التقاليد التاريخية . فإذا كان وجود مؤسسات ديمقراطية

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق.

يتوقف على وجـــود مجتمـــع مدني نشيط و سليم ، فإن المجتمع المدني بدوره يمثل شـــرط أوّلـــي (pré- condition) في المستوى الثقافي[1].

إضافة إلى ذلك يركّز " PREZEWORSKI " و"AL" على أهمية العامـــل الاقتصـــادي (النمو الاقتصادي، ارتفاع معدل الدخل الفردي) كدافع لعملية الترسيخ الديمقراطي، وذلك من خـــلال إجراء دراسة مقارنة لتاريخ 141 دولة في الفترة الممتدة من 1950 إلى غايـــة 1990. مـــن جهـــة أخرى يفضل "LINZ" الحديث عن دور المؤسسات السياسية (مفضلا النظام البرلماني على النظـــام الرئاسي) وأهمية نتائج الانتخابات (أهمية نتائج الانتخابات المركزية مقارنة بالجهوية)، وفي دراســـة مقارنة حول الانتقال والترسيخ في جنوب أوروبا، أمريكا اللاتينية وأوروبا ما بعد الشيوعية (1996) حدّد "LINZ" خمسة شروط ضرورية لعيش واستمرار الديمقراطية تشمل مجتمـــع مـــدني نشـــط، مجتمع سياسي مستقل، دولة القانون، دولة قابلة لوضع قواعد حكم ومعايير ومؤسسات وتنظيمـــات، إضافة إلى تحديد سبعة متغيرات مستقلة تساعد على التنبؤ بنجاح الترسيخ الديمقراطي تتمثـــل فـــي: علاقة الدولة بالأمة، نمط نظام الحكم السابق (prior regime)، القيادة في النظـــام الســـابق، نمـــط الانتقال نحو الديمقراطية، شرعية المؤسسات كفاعلين، و أخيرا البيئة التي تم فيهـــا رســـم الدســـتور الديمقراطي[2].

في دراسة مقارنة لعشر دول نامية قدّم "لاري دياموند"، "خوان لينز"، و "ســـيمور مـــارتن ليبست" العديد من المتغيرات كعوامل مساعدة أو معيقة لنجـــاح ديمقراطيـــة مســـتقرة مـــن بينهـــا: الشرعية، دور الزعماء السياسيين، الثقافة السياسية، البنى الاجتماعية والتنمية السوسيو-اقتصـــادية، الحياة الجمعوية، علاقة الدولة بالمجتمع، المؤسسات السياسية، والصراعات الإثنية والجهوية[3]. فـــي نفس الإطار يركّز "O'DONNELL" على متغير دولة القانون ونتائجه على ثلاثة جوانب تتعلـــق بالديمقراطية، المواطنة والدولة، حيث يَعتبر أنّ هنـــاك مســـتوى وســـيط بـــين النظـــام السياســـي والخصائص السوسيو-اقتصادية يتمثل في درجة تطبيق مبدأ دولة القانون، بمعنى التطبيـــق العـــادل للقوانين، وهذا لا يقتصر فقط على المساواة الشكلية (القانونية)، بل يتضمن كذلك ثلاثـــة خصـــائص مثّلت تطويرا لهذا المفهوم من قبل "أودونيل" تشمل:

* احترام الحريات السياسية وضمانات التعددية.
* احترام الحقوق المدنية لكل المواطنين.
* تأسيس شبكات للمسؤولية التي تخضع كل الموظفين للمراقبة الكافية وشرعنة ممارساتهم.

علاوة على ذلك حدّد "أندرياس شدلر" (Andreas SCHEDLER) أربعة منطقيـــات يمكـــن مـــن خلالها ملاحظة ومعرفة مستوى الترسيخ الديمقراطي تتعلق بـــ:

* منطق الأعراض (la logique de symptômes) المؤسس على غياب الأزمات.
* منطق الوقوع في الأزمة المؤسس على التسيير الجيد للأزمات.
* المنطق الوقائي المرتكز على وجود هياكل قوية (سوسيو-اقتصادية، ثقافيـــة، إســـتراتيجية، مؤسسية) تمكن من مواجهة مختلف التهديدات.
* منطق الإدراك الذاتي المؤسس على التصور الذاتي للمواطنين والطبقة السياسية.

في نفس السياق يرى "Leonardo MORLINO" أنّ الترسيخ الديمقراطي هـــو عمليـــة تدعيم الديمقراطية والحفاظ عليها أثناء الأزمات المحتملة، وكذلك هو عملية بناء علاقـــات مســـتقرة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني. وفي دراسة إمبريقية حول الترسيخ الديمقراطي لحالات

---

[1] للاطلاع يمكن مراجعة:
Francis FUKUYAMA, "the primacy of culture ", Journal of democracy (democracy's future), vol 6, N° 1, January 1995, PP 7-9

[2] David D. LATIN, op.cit, PP 7-8

[3] Larry DIAMOND, et autres, op.cit, PP 14-45

إيطاليا، إسبانيا، اليونان، والبرتغال استنتج "MORLINO" أنّ الترسيخ الديمقراطي يتوقف أكثر على درجة الشرعية والترتيبات التي تسمح بقيادة جيدة للمصالح المختلفة[1].

إضافة إلى تلك الإسهامات، هناك العديد من الأبحاث التي تركز على أهمية المحددات الخارجية في عملية الترسيخ الديمقراطي. بهذا الصدد اهتم بعض الباحثين بتقييم فعالية الشروط السياسية المفروضة بواسطة برامج مساعدات التنمية والبنك الدولي التي تهدف إلى تشجيع دمقرطة الأنظمة السياسية، واحترام حقوق الإنسان، والحكم الراشد، والإدارة الجيدة في البلدان المستهدفة. معظم الأعمال التي اهتمت بهذا الشأن خلصت إلى أن المقاييس المعتمدة من طرف وكالات التنمية الدولية (الحكم الراشد، الإدارة العامة، إصلاح الدولة، استقلالية السلطة القضائية، تقليص مستوى الفساد، احترام حرية الصحافة...) لا ترمي إلى دعم الترسيخ في الديمقراطيات الجديدة من خلال إلغاء اللامساواة السوسيو-اقتصادية وتوسعة مساحة مشاركة المواطنين في النظام السياسي، وإنما من خلال تحسين الانسجام في الشروط التي تدعم التنافسية داخل السوق، وبالتالي نحن إزاء منظور ليبرالي للديمقراطية وليس اجتماعي، (الديمقراطية الاجتماعية). في هذا الإطار كذلك هناك أبحاث تمحورت أسئلتها حول آثار تعدد لوائح الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان في عملية الترسيخ. إضافة إلى دراسات أخرى ركّزت على موضوع تحليل نفوذ إستراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مجال الترسيخ المتوجهة لتدعيم الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية، سواء كان ذلك النفوذ عن طريق السيطرة، أو الرضا والموافقة، أو المشروطية[2].

خلاصة، كل ما تم تناوله في هذا العنصر - المتمثل في تغيير أجندة البحث في حقل السياسة المقارنة من خلال طرح موضوع الانتقال الديمقراطي، وموضوع الترسيخ الديمقراطي- كان له أثر كبير على مستوى الدراسات السياسية الإفريقية، حيث تركزت الأبحاث أكثر في هذه الحقبة حول مفاهيم جديدة هيمنت على دراسات علم السياسة الإفريقي كالحكم الراشد سنوات التسعينات وبداية القرن العشرين[3]، والعولمة، الديمقراطية، و التعديل الهيكلي، و ما بعد التعديل الهيكلي، ودراسات الجندر (Gender)[4] التي تعنى بالاهتمام بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين كلغة تتردد في برامج حقوق الإنسان.

ثالثا: أزمة دولة ما بعد الاستعمار وعمليات الدمقرطة في إفريقيا: تغيّر مواضيع وإشكاليات البحث الإفريقي.

لقد حققت الدول الإفريقية خلال العقدين الأولين بعد الاستقلال (سنوات الستينات والسبعينات) معدلات مرتفعة نسبيا في مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي (ارتفاع نمو القطاع الصناعي، وتوسع الخدمات الصحية والتعليمية، وارتفاع معدلات التوظيف والعمالة)، لكن لم يتم الحفاظ على هذه النتائج الإيجابية سنوات الثمانينات وذلك بفعل انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية في الأسواق العالمية، وتفشي الفساد وسوء إدارة الموارد العامة. كل ذلك أدّى إلى تدهور الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض إيرادات الحكومات الإفريقية التي لم يعد في وسعها الاستجابة لمطالب الجماهير الشعبية المتزايدة خاصة ما يتعلق بضعف القدرة الشرائية. هذا الوضع استدعى الاقتراض من الخارج، وبالتالي تفاقم أعباء المديونية الخارجية مع عدم القدرة على السداد، ومن ثم الخضوع للشروط المفروضة من طرف منظمات "بروتن وودز" - البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي- المتمثلة في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي (SAP)[5]. وهذا ما عرفته

[1] Graciela DUTENZEILER, op.cit, PP 195-196
[2] Ibid, P192
[3] Goran HYDEN, op.cit, P 10
[4] Ebrima sall , "The social sciences in africa : trends, Issues, capacities and constraints", op.cit, PP56
[5] أكوديبانولي، الحكم والسياسة في إفريقيا، مرجع سابق. ص 22.

العديد من الدول الإفريقية كالجزائر (سنوات التسعينات)[1]، الكونغو برازفيل (1985، 1986، 1989)، الغابون (ابتداء من سنة 1986)، الزئير سابقا (1986)، والكاميرون (1988)، حيث فرض عليها تقليص دور الدولة في الاقتصاد، خوصصة المؤسسات العامة، وتخفيض عدد الموظفين في الإدارة العامة وتسريح العمال. لكن هذه الإصلاحات لم تؤدي إلاّ إلى تفاقم حدّة الأزمة وتزايد حدّة الفقر كمظهر لتعقد الواقع السوسيو-اقتصادي في إفريقيا كما يرى الباحث "KAPAGMA" في دراسة له حول الفقر في الكونغو كينشاسا (2001)، حيث استخدم مصطلح "Hypopauvereté" كوصف للحالة المعيشية لسكان كينشاسا[2].

إنّ هذا الوضع الذي عرفته دولة ما بعد الاستعمار تزامن مع تغيّر في بنية الاقتصاد السياسي العالمي، وظهور بوادر نظام دولي جديد أخذ يتشكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز موجة التحولات الديمقراطية أواخر الثمانينات وبداية التسعينات (كما أشرنا في أول هذا المبحث)، حيث أنّ مساعدات التنمية ودعم إفريقيا من طرف وكالات التنمية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) والدول المانحة (الاتحاد الأوروبي، الو.م.أ ، كندا) مجال أصبح يرتبط أساسا بقضايا دعم حقوق الإنسان، ودولة القانون، والديمقراطية الليبرالية كنمط للحكم، وهذا ما أدّى إلى تبني العديد من الدول الإفريقية لهذا النمط كبديل سياسي ضمن توجه عام للانتقال الديمقراطي في إفريقيا منذ أواخر الثمانينات وسنوات التسعينات، حيث بحلول عام 1997 أجريت انتخابات تعددية في حوالي ثلاثة أرباع الدول الإفريقية[3]. على هذا الأساس وصف العديد من الملاحظين تغيّر المشهد السياسي الإفريقي "بالموجة الثانية للتحرير في إفريقيا" (the second wave of liberation in africa) أو "الاستقلال الثاني"، حيث شهدت الأنظمة السياسية الإفريقية ضغوط داخلية وخارجية تدفع باتجاه الدمقرطة، بمعنى مطالب لفتح مجال العملية السياسية أمام التعددية السياسية في مقابل أنظمة الحزب الواحد، ودعم فتح قنوات المشاركة الشعبية والانتخابات التنافسية، وتطبيق آليات الحكم الراشد كأنظمة المساءلة والشفافية. هذا التوجه لم يتوقف على الدعم الخارجي، بل تبنته كذلك منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) بداية التسعينات، وهذا ما ظهر في خطاب الأمين العام لهذه المنظمة "سليم أحمد سليم" في القمة السادسة والعشرين (1990)، حيث دعا إلى ضرورة عدم تجاهل إفريقيا للإجماع العالمي حول القيم الديمقراطية[4]. هذا الموقف تجلى أكثر عند الإعلان عن إنشاء "الاتحاد الإفريقي" (UA) في قمة "لوزاكا" في جويلية سنة 2001 بعد مناقشات كبيرة من قِبَل رؤساء الدول والحكومات حول مستقبل القارة الإفريقية. حيث جاء الاتحاد ليعوض منظمة الوحدة الإفريقية وفق أجندة جديدة تتكيف مع الظروف المتغيرة في القارة أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحالي.[5] ضمن هذا الإطار أكد الميثاق التأسيسي للاتحاد على ضرورة تعزيز المبادئ

---

[1] Abdelhamid BRAHIMI, l'économie Algérienne: défis et enjeux. Alger: Edition DAHLAB, 2 éme ed, 1991, P 363.

[2] Joachim Emmanuel Goma-Thethet, " la quête de la démocratie en Afrique centrale (des années 1920 au début du nouveau millénaire)", les cahiers de l'IGRAC (publication annuelle de l'interdisplinaire groupe de recherche su l'Afrique contomporaine), N° 1, 2005, P19
http://www.aedev.org/cedric/igrac/cahiers/cahier_igrac_1_2005.pdf

[3] سعيد أيجومبي، مرجع سابق، ص ص 321-322.

[4] Sahr John KPUNDEH, Democratization in Africa: Africain views, Africain Voices. panal on issues in democratization, national research council, 1992, PP 3-4
Voir ce livre au site web : www.nap.edu/books/0309047978/html

[5] جاء الإعلان عن حل منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست سنة 1963 ولعبت دورا كبيرا في تحرير العديد من دول القارة من الاستعمار، بعدما تبين عدم قدرة هذه المنظمة على الاستجابة للمتغيرات العالمية المتلاحقة بعد انهيار الكتلة الشرقية وظهور تكتلات دولية أخرى، وهذا ما أدى إلى تهميش القارة وقلة اهتمام القوى الكبرى المؤثرة بمشاكلها من حيث قلة المساعدات الدولية وتزايد المديونية، فضلا عن أنّ المنظمة أهملت الاهتمام الكبير بالقطاع الاقتصادي، هذا زيادة على فشلها في إحلال السلم والأمن في إفريقيا. أنظر بهذا الصدد : أحمد حجاج، "الاتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية: رؤية مقارنة" . في: محمود أبو العينين وآخرون، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية. القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، ط1، أكتوبر 2001، ص ص 89-98.

الديمقراطية وحقوق الإنسان، دولة القانون، والحكم الراشد، وإدانة ورفض كل أشكال التغيرات غير الدستورية للحكومات. كما أدى تعثر بعض التجارب في استمرارية العملية الديمقراطية في إفريقيا إلى صياغة مبادرات تهدف إلى تكريس الانتقالات الديمقراطية والعمل على ترسيخها. بهذا الصدد نظّم كل من الاتحاد الإفريقي، اللجنة الانتخابية المستقلة في جنوب إفريقيا، واللجنة الإفريقية للسلطات الانتخابية مؤتمرا حول الانتخابات، الديمقراطية والحكم (gouvernance) عقد في بريتوريا في أفريل 2003، و خلص إلى توصيات شكلت أساس "الميثاق الإفريقي حول الديمقراطية، الانتخابات والحكم" (La charte Africaine de la démocratie, des élections et de la gouvernance) الذي تمت الدعوة إليه من طرف خبراء حكوميين في مؤتمر عقد بأديسا بابا (إثيوبيا) في ماي 2004[1]. هذا إضافة إلى تأسيس المبادرة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD)، حيث طرحت وثيقة المبادرة شروط ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إطلاق العديد من المبادرات مثل مبادرة السلام والأمن، ومبادرة الديمقراطية والحكم السياسي الجيد (الحكم الراشد)[2].

إنّ الأوضاع التي عرفتها دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا سنوات الثمانينات وما أفرزته من تحولات سياسية في نظمها عكس حدة الأزمة في اتجاهين. الاتجاه الأول يتمثل في أزمة التسلطية (autoritarisme) حيث ارتبطت بعامل ظرفي (متعلق بالظروف) تمثّل في نهاية العالم ثنائي القطب من جهة، وعامل بنيوي يتعلق بنفاذ الموارد السلطوية من جهة أخرى، وكلا هذين العاملين يشكل نهاية الريع الثاني (double rente) الذي تأسست عليه الأنظمة التسلطية في إفريقيا كما يرى "دانيال بورمو"، حيث عجزت عن مواجهة المطالب السياسية المتزايدة، وبالتالي عدم القدرة على الاستمرار في المنطق الذي كان يضمن شرعيتها. أمّا الاتجاه الثاني يتمثل في أزمة أطر التحليل، حيث استدعى الأمر الدعوة إلى مراجعة منهجية تسمح بمعالجة وفهم التحديات الجديدة في القارة. ذلك أنّ تلك الأطر النظرية تأسست في سياق سياسي يتميز بالتسلطية، وهذا ما حتم إعادة النظر في تلك المقاربات التي واجهت انتقادات عديدة تمحورت حول عدم قدرتها على تحليل التغير السياسي الحاصل في إفريقيا، مثل الانتقادات التي واجهتها "النسبية الثقافية" (relativisme

- تجدر الإشارة هنا كذلك إلى أن فشل منظمة الوحدة الإفريقية في إحلال السلم والأمن يظهر من خلال عدد الصراعات الداخلية التي تعاني منها القارة الإفريقية، حيث تشير أحد تقارير الأمانة العامة للأمم المتحدة أنّ القارة عرفت نحو ثلاثين حربا منذ 1970، وفي سنة 1996 وحدها عرفت 14 دولة إفريقية نزاعات مسلحة من بين 53 دولة.

أنظر في هذا الإطار:

UN, rapport de secrétaire général: les causes des conflits et la promotion d'une paix et d'un développement en Afrique, 16 avril 1998.
www.unfec.org/fr/rapport%20secr%E9taire%20g%E9n%E9ral%20sur%20causes%20des%20conflits%20e%20Afrique %20c16%20avril%201998).pdf

[1] يقوم هذا الميثاق على أربع مجالات رئيسية تتمثل في:

- الديمقراطية، حقوق الإنسان ودولة القانون.
- الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية.
- التغييرات غير الدستورية للحكومة.
- الحكم (Gouvernance) السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي.

وكل هذه المجالات تهدف إلى تدعيم الأهداف المتعلقة بالديمقراطية، التنمية والسلم في إفريقيا، وهي تتقاطع مع المبادئ الرئيسية المؤسسة لميثاق الاتحاد الإفريقي.

أنظر بهذا الصدد

Salomon T.EBEBRAH, "la charte Africaine de la démocratie, des élections et de la gouvernance: une nouvelle ére qui consacre une gouvernance légitime en Afrique?, open society institute, Africa gouvernance Monitoring & Advocacy project (Afri MAP), PP 1-2.

[2] مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003. القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو 2003، ص ص 258-259.

(cultural)، ومقاربة السياسة من الأسفل (la politique par le bas) لـــ "جون فرانســوا بيــار"[1]. فقبل 1990 لم يكن زوال التسلطية كموضوع بحث في إفريقيا إلاّ في بعض الأبحاث التي تنتمي إلى المنظور التنموي. حتى هذا الأخير كان يستند على رؤية سلمية وتدريجية للانتقال نحو الديمقراطية، ورؤية غير يقينية للمستقبل، حيث تم التركيز أكثر على توفر الشروط الأوليــة (pré -conditions) للوصول إلى النظام الديمقراطي (وهذا ما تم تناوله في المبحث الأول) مع ســيادة توجــه تشــكيكي (scepticisme) في إمكانية حدوث انتقال ديمقراطي في إفريقيا. لكــن حــدوث الموجــة الثالثــة للدمقرطة التي مست معظم الدول الإفريقية وضع كل مدارس التحليل الإفريقي التي اهتمت بدراســة فترة ما بعد الاستعمار (1960-1989) محل تساؤل[2].

حقيقة، لقد وضعت أحداث الدمقرطة في إفريقيا المراقبين في حيرة من زاوية التحليل. عبّــر عن ذلك "دانيال بورمو" و"باتريك كونتــان" (Patrick QUONTIN) سنة 1991 بالقول أنه "منــذ عامين (1989-1990)، اتجهت إفريقيا نحو باب الديمقراطيــة (...) حيــث تــأرجح الفكــر بــين الواقعية الكلبية (Le réalisme cynique) "إفريقيا غير ناضجة و الدمقرطة فيها لا تمثــل ســوى قناع"- والإنجيلية النضالية (L'angélisme militant) "هذا عصر الديمقراطية الإفريقية"، ويقاســم هذا الطرح العديد من الباحثين كـــ: "Rob BUIJTENHUIJS" و "Celine THIRIOT"، كما تناولت دورية "إفريقيا السياسية" (L'Afrique politique) هذه الحيرة في مجال التحليل من خــلال

---

[1] في هذا الإطار تمثل "النسبية الثقافية" براديم في العلوم الاجتماعية يقوم على رصد المسار الخصوصي لمجتمع مــا ونظامــه السياســي وهويته الخاصة، وطريقة بنائه بواسطة مرجعيته النوعية. كما يركز على الاهتمام بالحتمية الثقافية التي تسمح بإعــادة امــتلاك الجديــد والطارئ والتدفق الحاصل في المبادلات الثقافية أو الرمزية التي حدثت من خلال العلاقات مع المجتمعات الأخرى: وبالتالي تُبنى الثقافــة على أساس التفاعل. وفق هذا الطرح تعتبر "النسبية الثقافية" صلة وصل بين الابتكار والاستمرارية الاجتماعية والسياسية، تقوم على الجدلية بين القديم والحديث لبناء مقاربة لفهم التغير السياسي و الاجتماعي. هذا التصور الديناميكي ينحرف غالبا نحو نظــرة جامــدة للمجتمــع ومؤسساته، وهذا ما يعد أحد عيوب "النسبية الثقافية"، إذ ترى في عدم مرونة المجتمعات تجاه بعضها البعض. فالخصوصية أو التفرديــة (Singularité) تبني غريزة ثابتة لا تتغير، تمنع أي مكتسب خارجي، حيث يميز هذا الاتجاه بين كيانات مغلقة عن بعضها البعض. فــي الواقع هذا غير صحيح، فإذا كانت الحتمية الثقافية مطلقة، لاستحال الانتقال التاريخي للمجتمعات الأوروبية من الإقطاعية إلــى الحداثــة. فالمتغير الثقافي لا يمكن إنكاره لكن ليس إلى درجة حصر المجتمعات الإنسانية في حتمية أو تطرف (déterminisme) بدون مخرج، لقد نظرت "النسبية الثقافية" إلى الدمقرطة نهاية الثمانينات في إفريقيا على أنها "تخفيض الضغط التسلطي" (décompression autoritaire) بمعنى أنّ الدمقرطة لا تعد إلا نمط من التسلطية باعتبار أنّ الأحزاب السياسية ما هي إلا تلاعب، والقادة الدكتاتوريين لا يستطيعون إلا أن يكونوا دكتاتوريين، باختصار المجتمعات الإفريقية لا يمكن أن تتحول، فهي غارقة في التسلطية المتأصلة تاريخيــا، بحيــث أنّ التقاليــد الإفريقية لا تتوافق مع الثقافة الديمقراطية. وهنا يكمن العيب الثاني للنسبية الثقافية، فإذا كانت هذه النظريــة تــدعو إلــى التمــايز بــين المجتمعات، فإنها تجمع إفريقيا من زاوية التحليل في بوتقة واحدة، وهذا ما يعد تعارضا في افتراضها الذي تأسست عليه. فالنسبية الثقافية هي تعبير عن فكر دغمائي (dogme) أكثر منه منهج علمي.

أمّا بالنسبة لمقاربة السياسة من الأسفل، فقد أضافت أشياء جديدة على مستوى التحليل السياسي حسب "Robert BUIJTENHUIJS" من حيث أخذها بعين الاعتبار لمواضيع جديدة أو مناهج جديدة للبحث تقوم على المعرفة الخاصة بالميدان (الواقع). إلا أنّها حســبه اهتمــت بالاستعارة (Métaphore) أكثر من المفهوم (Concept) باستخدام لغة غير مفهومة (Hermétique) ومشفّرة، وهذا ما خلق غموض بين السلوك السياسي من جهة والفعل السياسي من جهة أخرى، فالسلوك غير معاش بشكل واع من طرف الفاعلين كمعنيين بالسياســة. بهــذا الصدد إذا كانت سلوكيات كالكاريكاتير ، الانحراف، التهريب، اللامدنية ترتبط باستراتيجيات البقاء الاجتماعي الرمزي والمادي، فإنها لا تتحول إلى أفعال سياسية واعية بإمكانها تهديد أو منافسة الزعماء السياسيين بشكل مباشر، وبالتالي لا داعي لإعطاء أهمية لسلوك لا يقود إلا لاحتمال ضعيف للتغير السياسي. إنّ مقاربة السياسة من الأسفل لم تتمكن من التكيف في فهم عملية الدمقرطــة كونهــا تهــتم أكثــر بخصائص السلوكيات الاجتماعية وتضخيم دور الشعوب، وهذا ما فنّدته تجارب التغيير السياسي في إفريقيــا نهايــة الثمانينــات وبدايــة التسعينات، إذ يظهر إلى السطح أكثر دور المستوى الأعلى لا سيما العامل الدولي في موجة الدمقرطة في القارة. وهذا ما يؤسس لانتقــاد لهذه المقاربة مفاده أنّ الأسفل ليس له معنى دون العلاقة بالمستوى الأعلى كما أكد على ذلك مرارا مؤسسي علم السياسة، حيث أنّ السياسة تُعرّف على أنّها مجال للتواصل بين الحكام والمحكومين، والقوة العامة والمدارين (Administrés). وهذا ما تجاهلته مقاربة السياسة من الأسفل بنفي أهمية الوسائط المؤسسية، وتقنيات السلطة، والفعل الحكومي. الشيء الذي يؤدي إلى قصور في فهم السياسة في إفريقيا.

وفق هذا الطرح تعبّر السياسة من الأسفل عن مقاربة فلسفية أكثر منها علمية من خلال رؤيتها للشعب على أنه الفاعل الوحيد في التاريخ. أنظر بشيء من التفصيل مقاربة "السياسة من الأسفل في المبحث الأول".

للاطلاع أكثر على نظرية "النسبية الثقافية" و"السياسية من الأسفل" ومختلف الانتقادات يمكن مراجعة:

Daniel BOURMAUD, la politique en Afrique, op.cit, PP 131-139.

[2] Patrick QUANTIN, " démocraties et autoritarismes en Afrique subsaharienne: acteurs et enjeux de la construction des catégories", table ronde N° 4, centre d'étude d'Afrique noire, IEP Bordeaux, P 2. http://sites.univ-lyon2.fr/congres-afsp/IMG/pdf/Quantin.pdf

تناولها قضية الدمقرطة في إفريقيا في أعدادها الصادرة سنوات (1994-1995-1996)[1]. في ظل هذا المأزق في مجال البحث يرى "دنيس كونستا مارتا" (Denis -Constant MARTIN) أنّ الأهمية هنا لا تكمن في تأهيل هذه التحولات السياسية، بمعنى التقليل من شأنها أو تعظيمها، ولا في تقييمها، بقدر ما تكمن في فهم كيفية حدوثها في فترة زمنية معينة من تاريخ أي بلد، ومحاولة تحديد أنماط التوجه التي تأخذها هذه التحولات، ومعرفة التغيرات التي جلبتها مقارنة بالوضع السابق. على هذا الأساس ينبغي ضبط هذه الأحداث السياسية على تعقدها في العالم ولا سيما في إفريقيا وفق ما ذهب إليه "جورج بلاندي" في تقديمه للطبعة الثانية لكتابه "الأنتربولوجيا السياسية" (1995)، حيث لفت الانتباه إلى أن مرتكز البحث لا يكمن في المؤسسات الشكلية، وإنما يتمثل في فهم الأفعال التي تؤدي إلى تثبيت أو تغيير النظام القائم، والاهتمام بتوضيح ودراسة أنساق العلاقات الاجتماعية انطلاقا من منظور جدلي دون إهمال العلاقات التعبيرية (expressivité) القائمة بين السياسي والمجالات الأخرى التي تفرض البحث في الدلالات السياسية لتلك العلاقات[2].

من هذا المنطلق كانت الدراسات قبل سنوات التسعينات تدرج معظم الأنظمة الإفريقية في خانة التسلطية، حيث تمّ التمييز بين تسلطيات مغلقة (autoritarismes fermés) تأخذ غالبا بنظام الحزب الواحد، وأخرى تسلطيات مفتوحة (autoritarismes ouvertes) تسمح بمنافسة انتخابية للولوج لمناصب وسيطة كالنيابة في البرلمان تحت وصاية الحزب الواحد أو ما يسمى بالأنظمة "نصف-التنافسية" (semi- compétitives) ، وهذا ما ظهر في دول مثل "تنزانيا"، "كينيا"، "كوت ديفوار"، إلى جانب هذه الأنظمة نجد بعض الدول طبقت التعددية الحزبية بعد الاستقلال مثل "نيجيريا"، "زيمبابوي" لكن هذه التجارب الأخيرة عرفت تعثرات وهيمنة حزب مسيطر، وهناك دولة "بوتسوانا" (Botswana)التي تعتبر حسب العديد من المراقبين مثالا على نجاح وترسيخ الديمقراطية التعددية منذ الاستقلال ، لكن هذا المنطلق البحثي تغيّر على إثر تغيّر الظروف السياسية التي تمثلت في موجة الانتقال الديمقراطي في إفريقيا أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وهو ما أدى إلى سيطرة دراسات الانتقال أو علم الانتقاليات (transitologie) في مجال دراسة السياسة الإفريقية[3] .

على هذا الأساس، عرفت إفريقيا ابتداءا من سنوات التسعينات اهتماما واسعا من قبل باحثي السياسة المقارنة الدولية أمريكيين وأوروبيين، إضافة إلى إسهامات باحثين أفارقة، حيث شكلت الدمقرطة القضية الأساسية ضمن هذه الأبحاث. تجلى ذلك في توجهات العديد من مراكز البحث الدولية، و تلك المتخصصة في الدراسات الإفريقية ، مثل إسهامات مركز دراسات إفريقيا السوداء (CEAN) في بوردو (Bordeaux) من خلال تحليل عمليات الدمقرطة في العديد من البلدان الإفريقية نشرت في الدورية السنوية: إفريقيا السياسية (L'Afrique politique)[4] . إضافة إلى مجلات متخصصة في البحث الإفريقي وأخرى شاملة مثل مجلة السياسة الإفريقية (politique Africaine). والمجلة الدولية للسياسة المقارنة (revue internationale de politique comparée)[5]. وهناك العديد من الدراسات التي تناولت بالتحليل المقارن الدمقرطة في إفريقيا، و هنا يبرز كتاب "BRATTON" و"Van de Walle" بعنوان "التجربة

[1] Denis Constant MARTIN, "saisir les changements (I), de la démocratie à l'engagement du citoyen ", in: Denis-Constant Martin (direction), Nouveaux langages du politique en Afrique orientale. Paris: Edition Karthala, 1998, P8.
[2] Ibid, P9.
[3] Patrick QUANTIN, op.cit, PP 3-4.
[4] Mamoudou GAZIBO, "l'Afrique en politique comparée" op.cit, P 11.
[5] Voir les sites web de ces Revues: - la politique africaine in: http://www.politique-africaine.com
- Revue internationale de politique comparée in: http://www.cairn.info/revue-internationale-de-politique-comparee.htm

الديمقراطية في إفريقيا : انتقال الأنظمة من منظور مقارن" (1997) (Democratic expriment in Africa: regime transitions in comparative perspective)، حيث شملت الدراسة المقارنة 42 دولة إفريقية جنوب الصحراء[1]. ضمن نفس التوجه نجد أعمال اعتمدت المقارنة الثنائية (comparaison binaire) وإشكالاتها في إفريقيا مثل أطروحة الدكتوراه المقدمة من طرف الباحث الإفريقي "Mamoudou GAZIBO" حول مسارات الدمقرطة في بنين و النيجر بعنوان: "إشكالية الترسيخ الديمقراطي: مسارات مقارنة بين بنين والنيجر" (1998). (La problématique de la consolidation démocratique: les trajectoires du Bénin et du Niger)[2].

في هذا الإطار كذلك تبرز إسهامات الباحثين الأفارقة في إثراء النقاش وإجراء العديد من الأبحاث النظرية و الإمبريقية حول الدمقرطة في إفريقيا من خلال مخابر البحث والمجلات والمؤتمرات التي يشرف عليها "مجلس تنمية أبحاث العلوم الاجتماعية في إفريقيا" بدكار (CODESRIA)[3]. وإسهامات الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية[4]. تجدر الإشارة هنا أنّ أجندة البحث الجديدة لعلم السياسة الأفريقي لم تتناول موضوع الدمقرطة (الانتقال والترسيخ) كموضوع شامل فقط، بل تمّ تناول مواضيع فرعية تتدرج ضمن دراسات الدمقرطة مثل المجتمع المدني، العولمة، الإصلاح الهيكلي، سياسات الجندر (Gender politics) ، إضافة إلى العمليات الانتخابية وظاهرة الإثنية في إفريقيا.

بهذا الصدد أشار "BUIJTENHUIJS " و"THIRIOT " أنّ حصيلة أدبيات الدمقرطة في إفريقيا جنوب الصحراء بلغت 1500 مرجع كأعمال نظرية و أمبريقية في الفترة الممتدة بين 1992-1995[5]. وهو ما يعكس أهمية واتساع الاهتمام بحقل البحث السياسي الإفريقي. هذا الثراء على مستوى الدراسات تميز بتعدد مقاربات التحليل التي سادت علم الانتقاليات أهمها:

- المقاربات البنيوية التي تركز على تحليل الطبقات الاجتماعية، بنيات الاقتصاد الكلي، والمكانة في الاقتصاد العالمي.
- المقاربات السياسية-المؤسسية (politico -institutionnelle) التي تهتم بدراسة الهياكل السياسية الداخلية واستراتيجيات الفاعلين.
- المقاربات التي تهتم بتحليل الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

في هذا السياق ركّزت العديد من الدراسات على تحليل بنية النظام التسلطي من خلال تحليل الانقسامات بين الإصلاحيين والمحافظين داخل الطبقة الحاكمة والجيش والتجمعات الاقتصادية كمدخل يمكن من فهم ديناميات انتقال وتجديد النخب.

---

[1] Todd LANDMAN, Rebuting 'Perestroika'…, op.cit, P 20.

[2] بهذا الصدد يرى "GAZIBO" أنّ هناك ثلاثة عوامل للانتقال الديمقراطي في كل من دولة بنين ودولة النيجر تتمثل في :

- أزمة الدولة المرتبطة بالتراجع الاقتصادي.
- أزمة شرعية السلطات الأحادية وظهور بديل منظم مهيكل حول الحركات الاجتماعية والسياسية التي أثارت قضية التغيير.
- علاقات القوى الجديدة الناشئة والتي تجسدت في تنظيم المؤتمر الوطني.

أنظر بهذا الصدد:

Mammoudou GAZIBO, "la démarche comparative binaire: élément méthodologique à partir d'une analyse de trajectoires contrastées de democratisation", op.cit, P 427.

3 Voir : Revues africaines du CODESRIA en ligne (RACEL) : Bulletin du CODESRIA en ligne - Afrique et developpement - Afrika Zamani - Identité, culture et politique: un dialogue afro-asiatique - Revue africaine de sociologie en site web: http://www.codesria.org

[4] Voir le site web de l'association africaine de sciences politiques: http://www.aaps.org.za/

[5] René OTAYEK, "démocratie, culture politique, sociétés plurales: une approche comparative à partir de situations africaines", Revue française de science politique, , vol 47, N° 6, 1997, P 798

وفق هذا الطرح تساءل الباحث الإفريقي "مامادو ديوف"(Mamadou DIOF) عن مدى توافق هذه التحليلات والأطر النظرية مع الحالة الإفريقية: هل الأمر يتطلب إعداد نظريات خاصة بالواقع الإفريقي أم يتم الاكتفاء بالأطر الموجودة؟ وما دور تجدد النخب في عمليات الانتقال السياسي؟ وأي مقارنات يمكن إجراءها مع حالات أوروبا الشرقية فيما يتعلق بدور المجتمع المدني؟ فهذه المسائل والإشكاليات شكلت جوهر القضية المطروحة أمام المتخصصين في العلوم الاجتماعية في إفريقيا المتمثلة في كيفية الإسهام في إثراء أدبيات الانتقال الديمقراطي.[1] على هذا الأساس أثار الانتقال الديمقراطي في إفريقيا النقاش حول أسباب وأنماط الانتقال، كموضوع شكل اهتمام باحثي دراسات الدمقرطة أفارقة وغير أفارقة، بعدما تمّ التشكيك في قدرة مقاربة الشروط الأولية للديمقراطية (precondition approaches of democracy) على فهم طبيعة عمليات الدمقرطة في إفريقيا، وهي المقاربة التي أنتجتها أدبيات المنظور التنموي (التنمية السياسية) سنوات السبعينات، حيث تُركز على ضرورة توفر شروط معينة لحدوث انتقال ديمقراطي. فإذا كان متغير "الوحدة الوطنية" يشكل عامل أساسي بالنسبة لـ"روستو دانكوورت" (Dankwart Rustow) ، فإن "سيمور مارتن ليبست" (Seymour Martin Lipset) يركز على أهمية "تلبية المتطلبات الاجتماعية"[2].وتتقاسم إسهامات الباحث الإفريقي "Anyong Nyongo" مع هذا التوجه أواخر الثمانينات (1987-1988). إذ أنّ تأخر الديمقراطية في إفريقيا يرجع حسبه إلى الركود الاقتصادي، فالديمقراطية تتدعم بتوفر معدل نمو مرتفع، ونماذج ناجحة لخلق التراكم[3]. لكن المشكلة هنا هي مدى توافق هذه الأطروحات مع الواقع الإمبريقي للدول الإفريقية كما يطرح "روني لمارشوند" (René LEMARCHAND)، فإذا تمّ أخذ متغير الوحدة الوطنية، فإن "جزر موريس" تتميز بمستوى عال من الانقسام الثقافي داخل المجتمع، لكن بالمقابل تحتل مراتب أولى في حيوية الديمقراطية في إفريقيا، ونفس الشيء بالنسبة لبتسوانا، بنين، السنغال، وزامبيا التي تعرف معدلات مرتفعة في مستوى الفقر لكنها تمثل أنظمة تعددية[4].

بناء على هذا التصور، ما هي أسباب الانتقال الديمقراطي في إفريقيا في عقد التسعينات من القرن العشرين؟. في هذا الإطار ركزت العديد من الدراسات على نفوذ وأهمية العوامل الخارجية في دفع عملية الدمقرطة في إفريقيا. بهذا الصدد يرى "Larry DIAMOND" أنّ قوة الدول المانحة في فرض والدفع إتجاه الإصلاح الاقتصادي والسياسي ظهر بشكل بارز في إفريقيا أكثر من أي مكان آخر، وإذا كان بعض دارسي الدمقرطة يتشككون دائما في قدرة الجهود الخارجية على ترقية الإصلاح السياسي كما يطرح "روبرت دال" و "هنتجتون" و"لورانس وايتهيد" بالنسبة لقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تنمية الديمقراطية، والقول بمحدودية وفشل هذا الدور، فإنه على العكس من ذلك يؤسس كل من "روشماير" و "ستيفان" و"دي بالما" (DI PALAMA) إطارهم النظري للانتقال الديمقراطي على ثلاثة متغيرات على رأسها العامل الخارجي إلى جانب الدولة، وتحالف الطبقات، حيث أن توازن السلطة والقوة بين مختلف الاتجاهات والأجهزة في الدولة يحدد إلى حد كبير فرص الديمقراطية. في هذا النموذج أشار "دي بالما" إلى أنّ الفواعل الخارجية مُحدِد مهم في تدعيم أو عرقلة عملية الدمقرطة. هنا يذهب إلى ضرورة الأخذ في الحسبان ما يسميه التصدير المباشر للديمقراطية من طرف القوى سواء كانت عالمية، جهوية، أو استعمارية.[5]

---

[1] Mamoudou Diof, "successions légales et transitions politiques en Afrique", P 88
http://www.gemdev.org/publications/cahiers/pdf/24/cah_24_diouf1.pdf

[2] René Lemarchand, "Africa's troubled transitions", Journal of democracy, vol 3, N° 4, October 1992, P 100.
وانظر بهذا الصدد أيضا :. -Patrick QUANTIN, op.cit, P2

[3] Rok Ajulu, "Review Essay: Eshetu Chole and Jibrin Ibrahim (Eds), Démocratization processes in Africa. Dakar (senegal): CODESRIA Books. 1995" www.**codesria**.org/Links/Publications/asr1_1full/ajulu.pdf

[4] René LEMARCHAND, op.cit, P 101.

[5] Richard JOSEPH, "democratization in Africa after 1989: comparative and theoretical perspectives", in: Lisa Lisa ANDERSON (editor), transitions to democracy. Columbia University Press, 1999

في هذا الإطار طُرحت قضية الدمقرطة في إفريقيا في سياق دولي ميّزه سقوط جدار برلين (1989) الذي كان تمهيدا لانهيار الاتحاد السوفيتي، وكذلك سقوط نظام الأبارتايد (Apartheid) بعد تصريح الرئيس "دي كلارك" (De Klerk) في فيفري 1990، الشيء الذي فتح المجال لانتقال ديمقراطي في جنوب إفريقيا. إضافة إلى سلسلة الشروط الجديدة المفروضة على إفريقيا فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية بعد تراجع دور الاتحاد السوفيتي في القارة كنموذج تنموي منافس. لذلك ركّز العديد من الباحثين على دور "المشروطية السياسية" في الإسهام في التوجه نحو الدمقرطة في إفريقيا[1]. حيث أثبت العديد من التجارب دور العامل الخارجي في التحول السياسي مثلما حدث لنظام "ماتيو كيريكو" (Mathieu KEREKOU) في بنين أواخر سنة 1989 كتجربة أولى حفّزت الدول الأخرى جنوب الصحراء[2]. وكذلك الضغط على نظام الرئيس "دانيال أراب موا" (Daniel arap Moi) في كينيا من طرف الدول المانحة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية لتطبيق انتخابات تعددية في 1991[3].

إن مفهوم "المشروطية السياسية" أو "المشروطية الديمقراطية" دخل حيز الاهتمام في السياسة الإفريقية (African politics) انطلاقا من تغير مقاربات التنمية للبنك الدولي و صندوق النقد الدولي في القارة، وهذا ما يظهر في تقرير البنك الدولي سنة 1989 بعنوان "إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى التنمية المستدامة تصور بعيد المدى" (sud- Saharian Africa: from crisis to sustainable developement, a long term perspective) .

لقد جاء هذا التقرير بعد العراقيل التي واجهت تطبيق سياسات التعديل الهيكلي، ومشاريع التنمية المحلية في إفريقيا جنوب الصحراء المموّلة من طرف البنك الدولي، الأمر الذي أثار إشكالية قدرة العامل السياسي على تفسير وتبرير الفشل الاقتصادي، حيث اتجهت بعض الدراسات إلى طرح وفحص العلاقة بين طبيعة النظام التسلطي والقدرة على تطبيق برامج التعديل الهيكلي، والبحث في المتطلبات النظرية التي تؤدي إلى أنظمة فعالة وشرعية، ومدى قدرة ذلك على تطبيق سياسات البنك الدولي والدخول في دائرة "ديمقراطية السوق". ونتيجة لهذه الأبحاث خلص التقرير إلى افتراض مفاده أنّ دعم مبادرات القطاع الخاص وميكانيزمات السوق أمر مهم، لكن ينبغي عدم إهمال أهمية الإدارة الجيدة والنظام القضائي الموثوق فيه، أكثر من ذلك تتطلب الحكومة الجيدة "نهضة سياسية" (Renouveau politique)، وهذا ما يرتبط بدعم المساءلة والمناقشات العامة والصحافة الحرة ضمن ميكانيزمات الحكم الراشد كمقاربة جديدة لدعم السياسات التنموية في القارة[4].

من هذا المنطلق عملت الدول المانحة الغربية على ترجمة هذا التقرير إلى سياسات في تعاملها مع الدول الإفريقية، من خلال إدخال مفهوم "المشروطية الديمقراطية" في أدبيات التنمية

Voir le 11 chapitre en site Web : www.ciaonet.org/book/anderson/anderson11.html

[1] Roger SOUTHALL, "democracy in Africa: moving beyond a difficult legacy", Occasional paper 2, human sciences research Council (democracy and Governance programme), South Africa, 2003, P9

[2] Stéphane BOLLE, op.cit, P 4.

[3] Hanz peter SCHMITZ, "Contemporary democratization challenges in Eastern Africa", paper prepared for the workshop the transnational dimensions of democratization in the Americas: New directions in research, mount Allison university, June 24-26, 2005, P 15.

وانظر كذلك الضغوط الخارجية من طرف الدول المانحة فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي كشروط أولية للمساعدات الخارجية بالنسبة لتجربة "مالاوي" وتبني نظام الدكتور "هاستينجس كاموزو باندا" (Hastings Kamuzu BANDA) لاتجاه الدمقرطة سنة 1991. في:

Heiko MEINHARDT, Nandini PATEL, democratic transition and consolidation in Africa: Malawi's process of democratic transition: an analysis of political developments between 1990 and 2003, Occasional papers, Konrad Adenauer stiftung, Malawi, 2003, PP 7-11.

[4] Jean-claude WILLAME, "l'Exportation de la démocratie: enjeux et illussions". In : Manassé Esoavelomandroso, Gaêtan Feltz (direction), démocratie et developpement: mirage ou espoir raisonnable?. Paris, Antananarivo (Madagascar): editions Karthala et Omaly sy Anio, 1995, PP 44-46.

الدولية، حيث اشترطت إجراء إصلاحات ديمقراطية تتضمن احترام حقوق الإنسان، محاربة الفساد، حرية الصحافة، وتقليص النفقات العسكرية، وهذا ما يظهر في إطار التعاون سواء ثنائي الطرف (فرنسا، كندا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا)[1]، أو التعاون متعدد الأطراف بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية، إذ تمّ مراجعة اتفاقية (Lomé IV) (1990) في بتسوانا (1995) الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول الكاريبي والباسفيك (Etat ACP) (Pacifique) في إفريقيا من خلال إدخال بنود احترام حقوق الإنسان، دولة القانون، والحكم الراشد كشروط للمساعدات[2].

في هذا الإطار تبرز قمة "لابول" (Sommet de la Boule): القمة الفرنسية-الإفريقية التي عقدت في جوان 1990، ذلك أنها أعلنت عن تغيير نمط السياسة الإفريقية لفرنسا (La politique Africaine de la France) . وتشير بعض التحليلات إلى أهمية هذه القمة في اتجاه اتساع موجة الانتقال الديمقراطي في إفريقيا من خلال إقرار ما يسمى بـ "منحة أو علاوة الديمقراطية" (Prime de la démocratie)، تجلى ذلك في تصريح الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" (François MITTERAND) في القمة:" أنّ مساعدة فرنسا لإفريقيا سوف تكون سخية للدول التي تُقبل بشجاعة على التطور نحو الديمقراطية "، وهذا ما حفّز على حدوث تحولات سياسية بعد القمة في العديد من الدول الإفريقية(الغابون، الكونغو، توغو، مالي، الكامرون، مدغشقر، النيجر...)، حيث ظهر النفوذ الفرنسي من خلال تمويل الاستشارات الانتخابية، وإعداد الدساتير الجديدة، أكثر من ذلك تدعيم "إدريس ديبي" (Idris Deby) ديسمبر 1990 في تشاد ضد الرئيس السابق "حسان هبري" (Hisséne HABRĚ) الذي عارض التوجه الفرنسي الجديد في قمة "لابول"[3].

---

[1] Magelan OMBALLA, op.cit, PP 86-87.

في هذا الإطار أعدّت الدول المانحة في إطار التعاون ثنائي الطرف إستراتيجيات خاصة في مجال التعاون مع إفريقيا. ألمانيا مثلا أعدّت مقاربة خاصة بالتعاون الإفريقي تقوم على الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان من خلال دعم المؤسسات والسلوك الديمقراطي في الدول الإفريقية لنشر القيمة الاجتماعية لحقوق الإنسان، والدعوة لاعتماد مقاييس سياسية تأخذ بعين الاعتبار مشاركة المواطنين في العملية السياسية من خلال بناء دولة لا مركزية. علاوة على ذلك تركز المقاربة الألمانية بالنسبة لإفريقيا على تقديم المساعدة لإجراء انتخابات تعددية في القارة من خلال معاينة الواقع الذي يتميز بغياب مجتمع مدني مستقل وموازي للدولة، و لتتحول الانتخابات إلى فعل حقيقي ينبغي توفر إجماع بين الأحزاب حول القواعد الانتخابية. وهذا يتطلب وفق المقاربة الألمانية تكوين الناخبين والسياسيين. بهذا الخصوص قدمت ألمانيا مساعدات لبوروندي سنة 1992 لإنشاء بيت الديمقراطية كمساعد تقني لتكوين الإطارات السياسية والإدارية بما فيها الأحزاب السياسية، إضافة إلى دعم الجماعات الوسيطة (المنظمات غير الحكومية، الكنائس، المؤسسات السياسية...). والاهتمام كذلك بدعم الصحافة الحرة في إفريقيا من خلال نشاطات مؤسسة "فريدريك إيبرت"، وتقوم هذه المقاربة أيضا على الدعوة للحد من النفقات العسكرية ورفع مستوى أداء الوظيفة العامة من خلال إدخال أساليب التسيير الحديثة في مجال الحكم الراشد وتكوين الموظفين، حيث قدمت ألمانيا مساعدات كثيرة في هذا الشأن لبوروندي، مالي، أوغندا إضافة إلى غانا التي استفادت من 9.5 مليون دوتشمارك (DM) ألماني منذ توقيع اتفاقية 20 ماي 1993. وذلك للتكوين وتحسين الوظيفة العامة، وإصلاح هياكل الجيش والشرطة وفق مبادئ دولة القانون.

للاطلاع أكثر على المقاربة الألمانية بالنسبة لمساعدات التنمية في إفريقيا أنظر:

Isabelle BIAGIOTTI, "discours allemands et conditionnalité démocratique", op.cit, PP 24-30.

[2] Stéphane BOLLE, op.cit, P2.

[3] Ibid, PP 6-7.

في هذا الإطار عبّر رئيس الحكومة الفرنسي "ميشال روكار" (Michel ROCARD) عن هذا التوجه الجديد لسياسة فرنسا بالنسبة لإفريقيا قبل قمة "لابول"، حيث أكّد في نوفمبر 1989 أثناء زيارته إلى تونس أنّ : "الديمقراطية والتنمية يسيران في نفس الطريق، وكل تراجع في العملية الديمقراطية يعتبر عاملا للانحطاط الاقتصادي". هذا الطرح عبّر عنه كذلك الوزير الفرنسي للتعاون "بليتي" (PELLETIER) في تصريح للصحافة (05 جانفي 1990)، حيث ذكر أنّه: "لا توجد ديمقراطية دون تنمية، لكن كذلك لا توجد تنمية دون ديمقراطية، ودون منح للرجال وللنساء إمكانية التعبير بحرية عن قدراتهم".

تجدر الإشارة هنا كذلك أنّ قمّة "لابول" (La Baule) التي عقدت من 19 إلى 21 جوان 1990 برئاسة "فرانسوا ميتران" لم تلقى نفس الصدى بالنسبة للقادة الأفارقة، فإذا كان بعضهم ساند الطرح الفرنسي فيما يتعلق ب: "منحة الديمقراطية" مثل "عبدو ديوف" رئيس السنغال الذي رأى في هذه المبادرة دفعا باتجاه نشر التعددية والديمقراطية في إفريقيا. فإنّ أغلبهم عارض هذا التوجه باعتباره سياسة جديدة لفرنسا في إطار الاستعمار الجديد. من بين هؤلاء نجد "عمر بانغو" (الغابون)، "موسى تراوري" (مالي)، "حسان هبري" (تشاد)، و"إيادامـا" "EYADAMA" (التوغو)

أنظر بهذا الصدد:

Jean-Pierre MBWEBWA KALALA, l'Etat en Afrique, op.cit, PP34-35

ضمن نفس السياق، تجدر الإشارة إلى دور الأمم المتحدة في تصفية العديد من الصراعات والدفع اتجاه تبني دساتير مستوحاة من أفكار الديمقراطية الليبرالية وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية ضمن اقتصاد السوق، وهذا ما حصل بالنسبة لناميبيا (Namibie) في تبني دستور 09 فيفري 1990 بعد الحصول على الاستقلال. بهذا الصدد كذلك يرجع بعض الباحثين توجه الدول الإفريقية نحو الديمقراطية الليبرالية إلى تطور القانون الدولي باتجاه الاعتراف بقوانين الديمقراطية، وإعطاء الحق للأمم المتحدة وأعضاءها بالتدخل في الحياة السياسية للدول الإفريقية، وفق ما تحدث عنه "بطرس بطرس غالي" (Boutros Boutros GHALI) الأمين العام السابق للأمم المتحدة من أنّ الوقت الحاضر أصبح يعبّر "عن دبلوماسية حقيقية لحقوق الإنسان". كما تدعّم هذا المطلب بإعداد مقاييس قسرية وردعية كالحظر على الأسلحة (مثل ما تم تطبيقه في نيجيريا) أو الحظر على البترول[1].

ما سبق يدفعنا إلى طرح مشكلة بحثية يفرضها الواقع الإمبريقي في إفريقيا، وهي مدى صدقية النوايا الغربية في دعم الديمقراطية في القارة، فالمشكلة ليست في اللوائح وإنما تكمن في السلوك السياسي للفواعل الخارجية الذي يظهر من خلال فحص الاستراتيجيات والمصالح. بمعنى التساؤل حول ماذا يحدث لو أفرزت نتائج الانتخابات فوز تيار لا يعكس توجهات ومصالح الدول المانحة أو الدولة الاستعمارية النافذة، هل الأحداث السياسية الجديدة التي عرفتها الأنظمة السياسية الإفريقية تعبّر عن انتقال ديمقراطي حقيقي أم أنّ الأمر لا يعدو التموقع والتكيف مع الواقع الجديد في إطار العلاقات الزبونية بين الداخل (النظام) والخارج (الدول الخارجية التي تدعمه) ولكن بخطاب جديد؟

من هذا الباب يرى "ستيفان بول" (Stéphane BOLL) أنه لا توجد أية علاقة بين اتجاه الدول الإفريقية نحو الديمقراطية وتوزيع المساعدات الفرنسية، فالأدلة الواقعية تثبت أنّ المساعدات في إطار "منحة الديمقراطية" التي أقرتها قمة "لابول" لم ترتبط بمستوى الأداء السياسي داخل الدول (بمعنى التقدم في تطبيق الديمقراطية) بل ترتبط بعوامل تاريخية، ووضع العلاقات الثنائية بين الدولة المانحة والدولة المستفيدة من المساعدات، إضافة إلى الوضع الاستراتيجي لهذه الدولة. فدولة بنين مثلا رغم تحقيقها لتقدم ديمقراطي لم تتلقى أيّة مساعدات بحجم الدعم المقدم للغابون رغم أنّ الرئيس "عمر بانغو" (Omar BONGO) متهم بتزوير الانتخابات وبتجاوزات سياسية، وبالتالي من الملاحظ أنّ فرنسا انخرطت في دعم استراتيجيات "زبائنها القدماء" (vieux clients) في عملية ترميم الأنظمة التسلطية بلعب ورقة التعددية كإطار قانوني دون فعل حقيقي، وهذا هو الوجه الخفي للمشروطية الديمقراطية الفرنسية. و هذا ما تبيّنُه تجربة الرئيس "هوفويت بويني" (Houphouët BOIGNY) (1990) في كوت ديفوار، ونظام "بول بييا" (Paul BIYA) في الكامرون (1990-1992)[2]. ضمن نفس التوجه يضيف "باتريك كونتان" (Patrick QUANTIN) أن الدعم الخارجي للأنظمة الإفريقية أسهم في إعادة انتخاب 50 % من الرؤساء القدامى (incumbent prisedents)، وأنّ منطقة النفوذ الفرنسي في إفريقيا تبرز ضعف المساعدات المقدمة للرؤساء الجدد مقارنة بتلك المقدمة للدكتاتوريين الذين ثبتوا مراكزهم من خلال عمليات انتخابية غامضة. انطلاقا من هذه الملاحظة فإنّ العامل الخارجي لا يكفي لتفسير عملية الدمقرطة في إفريقيا سنوات التسعينات. من هنا يرى "كونتا" أنّ هذه العملية لا ينبغي التعامل معها على أنّها استجابة لمطالب خارجية، بل على العكس من ذلك لاحظ أنّ مختلف تجارب الانتقال الديمقراطي في إفريقيا تثبت أهمية أشكال التعبئة المحلية (Local Mobilisation). فإذا كانت الإشارة الأولية جاءت من الخارج، فإنّ فتح مجال المشاركة السياسية هو نتيجة لعمليات داخلية أنتجت أزمة سياسية نوعية،

[1] Pierre-François GONIDEC, les systèmes politiques Africains…, op.cit, PP 44-46.
[2] Stéphane BOLLE, op.cit, PP 6-9.

وبالتالي يتطلب التحليل التركيز على دور "المؤتمرات الوطنية" (national conferences)، واللجان الانتخابية، ونشاطات مختلف المؤسسات التي تنشط خارج مراقبة الدولة.[1]

هذا التصور يعني أنّه لم تعد السياسة حكرا على مجموعة معينة لتعبئة مختلف قطاعات المجتمعات الإفريقية بل تعدّى ذلك إلى مختلف التكوينات الاجتماعية من خلال تعبئة جماعية حول السياسة حدثت عن طريق التواصل الشفوي، وأظهرت تعدد في المصالح، كما استقطبت مختلف الهويات وأحدثت صور غير متوافقة، وهذا ما أنتج أزمة سياسية بفعل الخطابات المتناقضة المدعمة بمرجعيات إيديولوجية موجودة منذ فترة طويلة، بتعبير آخر حدوث التباس وغموض في مختلف أشكال التعبئة الداخلية المتعددة القطاعات ومختلف مشاريع الدمقرطة. وفق هذا الطرح فإنّ الانتقال الديمقراطي في إفريقيا هو تعبير عن أزمة سياسية في الفترة (1990-1994) (Sub- Saharian Democratic transition as political crisis) ، الأمر الذي يحتم - حسب "باتريك كونتا"- العودة إلى الفرضية التي مفادها أنّ مخيال (L'imaginaire) المجتمعات الإفريقية غير قابل لتعلم المعايير والقيم الدافعة نحو التعددية والمنافسة السياسية، وهذا ما يسمح بتوضيح الظروف والشروط التي أنتجت الأزمة[2].

إنّ تناول العمليات الداخلية التي حفزت على ظهور الدمقرطة في إفريقيا، يقودنا إلى الحديث عن دور منظمات المجتمع المدني، حيث ركزت العديد من دراسات على هذا الجانب، لا سيما دور المنظمات غير الحكومية (NGOS) التي تعتبر من منظور الدول المانحة ووكالات التنمية الدولية خصوصا بعد صدور تقرير البنك الدولي 1989 البديل عن الدولة في تنفيذ المشاريع التنموية والدفع اتجاه تكريس الديمقراطية وتنفيذ أجندة الحكم الراشد، إذ أصبحت تتلقى مساعدات ضخمة في مجال التنمية وتدعيم الديمقراطية، وهذا ما ذهب إليه العديد من الباحثين مثل "ألان فولر" (Alan FOWLER) من "أنّ تمويل المنظمات غير الحكومية في إفريقيا بصفتها أعوان للديمقراطية ينبغي أن يحتل مكان الصدارة في أجندة المانحين سنوات التسعينات[3].

في هذا الإطار كذلك أصبح مفهوم المجتمع المدني من بين المفاهيم القاعدية لتحليل السياسة في إفريقيا رغم ما طرحه هذا المفهوم من إشكاليات على مستوى البحث الإفريقي.[4] (كما سيتم تناوله لاحقا في الفصل الثاني). بهذا الصدد تمّ الاهتمام بدور الحركات المناصرة للديمقراطية (Pro- democracy movements). يتعلق الأمر بمختلف تكوينات المجتمعات الإفريقية(الطلبة، اتحادات التجار، المحامون، المهنيون، المفكرون، الفلاحون، القطاع الخاص، اتحادات النساء، سكان المدن الفقراء، نقابات العمال، الكنائس) ودورها في الضغط على الأنظمة التسلطية لتبني طريق التعددية السياسية في مختلف الدول الإفريقية، وذلك بفعل تأثيرها (في بعض الحالات) في دفع الصراع داخل النخبة الحاكمة بين المحافظين والإصلاحيين مثل ما حدث في جنوب إفريقيا[5]. وفي الجزائر (1988-1989) كما تذهب بعض التحليلات[6]. إنّ أكبر المظاهر التي تُبين إسهام المجتمع

---

[1] Patrick QUANTIN, "sub-saharian democratic transition as politcal crisis (1990-1994)", centre d'étude d'Afrique noire, IEP, Bordeaux, PP 2-4 www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol9ns/quantin2.pdf

[2] Patrick QUANTIN, " introduction ", in: Jean-Pascal DALOZ, Patrick QUANTIN, transitions démocratiques africaines (1990-1994): Dynamiques et contraintes. Paris: Editions Karthala, 1997, P 14-15.

[3] Sara RICH DORMAN, "democrats, and donors: studying democratization in Africa". In: Tim KELSALL, Jim IGOE (Eds), Donors, NGOS, and the liberal Agenda in Africa. Forthcoming, 2004
Voir cette article de ce livre en site web:
www.sarpn.org.za/documents/d0001100/P1214-**Democrats**_and_**Donors**_2004.pdf

[4] Augustin LOADA, "réflexions sur la société civile en Afrique: le Burkina de l'après-zongo", politique Africaine, N° 76, décembre 1999, P 136.

[5] Roger SOUTHALL, op.cit, P 10.

[6] نقصد بالصراع بين الإصلاحيين والمحافظين في الجزائر، ذلك الصراع الذي كان بشأن الإصلاحات التي باشرها النظام السياسي الجزائري سنوات الثمانينات المتمثلة في إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة هيكليا وماليا، وإعادة تنظيم قطاع الفلاحة. وكان الهدف من ذلك بعث النشاط في القطاعين ومنحهما استقلالية كبيرة تجاه السلطة الوصية. الشيء الذي اعتبره المحافظون انحرافا عن النهج

المدني في عملية الدمقرطة في إفريقيا تتجلى في آلية المؤتمر الوطني التي ظهرت في العديد من دول إفريقيا الفرانكفونية، ويمثل المؤتمر الوطني مجلس (جمعية سياسية) للنخب الوطنية يضم حوالي مائة أو نحو ألف شخص يمثلون أغلب فئات المجتمع، ويكون عادة برئاسة رجال الكنيسة (Church Leader) حيث تتم مناقشة الأزمة السياسية، ومحاولة صياغة قواعد دستورية للانتقال السياسي[1].

إضافة إلى التصورات السابقة، هناك الإسهامات المتعلقة بالمقاربة النيومؤسسية. هذا المنظور يرى أنّ الانتقال نحو الديمقراطية هو عملية مرتبطة أساسا بنموذج التغير المؤسسي المقترح من قِبل "ستيفن كراسنار" (Stephen KRASNER)، حيث يميّز هذا النموذج بين فترات الاستمرار والاستقرار المؤسسي من جهة، وفترات الأزمات من جهة أخرى، هذه الأخيرة تمثل لحظات تنتج تغيرات مؤسسية هامة تدفع التطور التاريخي باتجاه مسار جديد، وتعتبر المؤسسات وفق هذا الطرح متغيرات تابعة، وبالتالي يتم التركيز على تحليل العمليات التي أدت إلى ظهورها[2]. هنا يمكن التمييز بين أربعة حالات من وجهة نظر التحليل النيومؤسسي، وتمّ تناولها كأطر مستقلة لدراسة الدمقرطة تتمثل في[3]:

أولا: تركز العديد من الأدبيات على أثر الأزمات الاقتصادية في دفع عملية الانتقال، حيث أشار "كانكوندا مبيا" (Kankwenda MBAYA) إلى "أزمة نموذج التراكم الاقتصادي لدولة ما بعد الاستعمار" كما حصل في بنين كحالة أولى للدمقرطة في إفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى دول أخرى مثل النيجر، مالي، الكونغو، و الكوت ديفوار[4]. بهذا الصدد لاحظ "فان دو وول" (Van DE WALL) أنّ أكثر من نصف الدول الإفريقية كانت مفلسة أواخر الثمانينات، وأنّ أغلبية الدول الأخرى كانت تلقى الدعم من رأسمال الدول الغربية. هنا تناولت بعض الدراسات حالات من الدول التي عارضت شروط المؤسسات المالية الدولية المتعلقة بتغيير سياساتها الاقتصادية الفاشلة قبل زيادة حدة عجز موازناتها، لكن عدم رغبة الدول الغربية تقديم مساعدات للأنظمة الإفريقية في إطار التعاون ثنائي الطرف، وتراجع مصالح البنوك الخاصة في القارة فرض على الدول الإفريقية قبول شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتمثلة في برامج التعديل الهيكلي مثل ما حدث في بنين وزامبيا[5].

في هذا الإطار شكلت برامج التعديل الهيكلي (SAP) موضوع بحثي انقسمت توجهات التحليل في إفريقيا حول أثره في عمليات الدمقرطة، فهناك دراسات تنطلق من مقاربة مفادها أنّ برامج التعديل الهيكلي أدّت إلى دفع الانتقال الديمقراطي من خلال تأثيرها في بلورة وإعداد البيئة المناسبة للديمقراطية القائمة على اللامركزية الاقتصادية والتنافسية التي تدعو إليها سياسات التعديل. هذا التوجه يقوم على افتراضين، الأول يرى في هذه البرامج دافعا لتغيير الأنماط القديمة لتخصيص الموارد، وبالتالي تحطيم القواعد الزبونية للأنظمة الإفريقية وخلق شروط ظهور الديمقراطية التعددية. أمّا الافتراض الثاني يرى أنّ مساهمة برامج التعديل الهيكلي في عملية الانتقال تتمثل في تشجيع وتدعيم اللامركزية الاقتصادية، والخوصصة، وهذا ما يؤدي إلى تشتت وتبعثر الموارد السياسية كعامل مهم لحدوث التعددية (polyarchy) كما يرى "روبرت دال". بالمقابل من ذلك

الاشتراكي وإفراغا لمحتواه وبالتالي عارضوا تلك الإصلاحات، إلى أن قامت أحداث أكتوبر 1988، التي رجحت كفة الإصلاحيين مبعدة الاتجاه المحافظ من خلال اعتماد سياسات وإصلاحات باعتماد الطرح الليبرالي (اقتصاد السوق، تعديل الدستور وإقرار التعددية).

للاطلاع أكثر حول الصراع بين التيار المحافظ والتيار الإصلاحي قبل وبعد أحداث أكتوبر 1988 كفرضية اعتمدها بعض الباحثون لتفسير الانتقال الديمقراطي في الجزائر. أنظر:

سعيد بو الشعير ، النظام السياسي الجزائري. عين امليلة (الجزائر): دار الهدى، ط2، 1993، ص ص 177-188.

[1] Michael BRATTON, "civil society and political transition in Africa", op.cit, P 6

[2] Mamoudou GAZIBO, "le Nèo-institutionnlisme dans l'analyse comparée des processus de démocratisation", politique et sociétés, vol 21, N° 3, 2002, 144

[3] Idem

[4] Ibid, P 145

[5] Richard JOSEPH, op.cit,

هناك دراسات اهتمت بتحليل التكاليف الاجتماعية التي أنتجتها هذه البرامج، حيث أدت إلى زيادة حدة الانقسام الطبقي، وتضاعف معدلات الفقر بسبب تراجع قاعدة الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف المؤسسات العمومية التي تمّ خوصصتها[1]. الأمر الذي أدّى إلى احتجاجات شعبية تطالب بالتغيير أمام أنظمة عاجزة عن تلبية احتياجات الجماهير.

إنّ تلك الإصلاحات رفعت من مستوى الصراع الاجتماعي بين مختلف الإثنيات، حيث خدمت هذه السياسات جماعات إثنية معينة واستبعدت جماعات أخرى، ومن ثمّ حدوث صراع صفري (Zéro- sum game) بين هذه الجماعات مثل ما حصل بين "الباملاك" (Bamilek) و"البيتي" (Beti) في الكامرون بسبب الخوصصة، وفي دول أخرى كبوروندي، ورواندا، وموريتانيا. فضلا على ذلك أسهمت في إعادة تنظيم العلاقات الزبونية بواسطة شبكات لا رسمية تمتد في القطاع العام والخاص لصالح الحكام السابقين[2]. بالتالي لا يمكن الاقتناع بأنّ تلك السياسات خلقت شروطا من شأنها الإعداد للديمقراطية في إفريقيا. فمن ناحية لم تمر فترة زمنية كبيرة على تطبيقها، وإعداد بيئة للديمقراطية يتطلب وقت وعملية تاريخية. ومن ناحية أخرى أنتجت ظروفا اجتماعية خطيرة (ضعف القدرة الشرائية، تسريح العمال، وغلاء أسعار المواد الغذائية الأساسية) وهذا ما ترتب عنه خلل في مستوى سلم الطبقات الاجتماعية إلى حد هبوط أغلب فئات الطبقة الوسطى إلى أدنى مستويات المعيشة، وبالتالي اتساع معدلات الفقر وقاعدة الطبقة الكادحة، وهو ما أنتج مضاعفات سياسية (عنف سياسي) إلى حد اختفاء الدولة في العديد من المناطق الإفريقية. وفق هذا الطرح لم تخدم برامج التعديل الهيكلي سوى منظمات بروتن وودز والشركات متعددة الجنسية، وزيادة تبعية الأطراف: الدول الإفريقية.

ثانيا: ترجع العديد من الدراسات ظهور موجة الانتقال الديمقراطي في إفريقيا إلى نتائج الصراعات العسكرية مثل ما حدث في (جنوب أوروبا خصوصا في البرتغال، وأمريكا اللاتينية والأرجنتين). هذا التوجه عرفته دول إفريقية مثل تجربة مالي (1991)، النيجر (1999)، حيث أدّت هذه الأحداث إلى إجراء انتخابات حرة، هنا تحدّث البعض عن "انقلابات عسكرية ديمقراطية" (Coups d'Etat démocratique)[3]. بهذا الشأن تجدر الإشارة إلى تجربة موريتانيا(2007) حيث سلم المجلس العسكري السلطة للمدنيين بعد الانقلاب على الرئيس "معاوية ولد الطايع" عن طريق إجراء انتخابات تعددية شديدة المنافسة تمّ حسمها في الدور الثاني.

ثالثا: تعود عمليات الدمقرطة إلى أثر البيئة الخارجية. بهذا الصدد أشار " قاي هرمي" (Guy HERMET) إلى ضرورة الاهتمام بآثار العولمة الحالية، كما تحدّث "لاري دياموند" (Larrey DIAMOND) عن "الثورة الديمقراطية العالمية". ويعتبر "آدم برزورسكي" (Adam PRZEWORSKI) أنّ "تزامن الانتقالات يتضمن نوعا من الانسجام، ففي ظل عالم يعرف نقصا في النماذج المؤسسية (الفهرس المؤسسي)، تتعلم الديمقراطيات الجديدة من التجارب القديمة ومن بعضها البعض"، وهذا ما يتوافق مع الطرح الذي قدمه "بيتر هال" (Peter HALL) و "مارغريت وير" (Margaret WEIR) المرتبط بانتشار الأفكار والنماذج المؤسسية، وهو ما يسمح بشرح وتوضيح لماذا تتشابه الديناميات السياسية في سياقات مختلفة ثقافيا واقتصاديا. هنا يمكن الحديث عن عملية محاكاة (Mimétisme) أو انتشار عدوى يمكن أن تؤدي إلى التطابق والتشابه في نطاق بيئة معينة، وبالتالي فالانتقال نحو الديمقراطية في إفريقيا هو عملية غير منفصلة عن المسار العالمي[4].

---

[1] René LEMARCHAND, op.cit, PP 105-107
[2] Ibid, P 106
[3] Mamoudou GAZIBO, op.cit, P 145
[4] Ibid, P146

رابعا: تركز دراسات نيومؤسسية أخرى على دراسة متغير إستراتيجية الفاعلين (stratégies d'acteurs) لتحليل عملية الدمقرطة، وهذا ما يتعلق بتصور المؤسسية التاريخية، وتصور مؤسسية الخيار العقلاني[1]. وفق هذا المدخل درست "إليزابيث وود" (Elisabeth WOOD) الدمقرطة في جنوب إفريقيا، ودولة السلفادور، ذلك أنّ طريق العصيان الثوري (Voie insurrectionnelle) الذي أحدث تعبئة شعبية كان حاسما في عملية الانتقال الديمقراطي في هذه المجتمعات الأوليغارشية والمضطهدة. في هذا السياق ركّزت "إليزابيث" على فكرة "آدم برزورسكي" التي تربط التغير بوجود بديل منظم يفرض وينتج وضع من التوافقات أو ما أسماه "ميشال دوبري" (Michel DOBRY) بـ "الصفقات المتضاربة" (transactions collusives) بين النخب. في ظل هذه الأطروحة ركّز العديد من الباحثين مثل "قاي هرمي"، "تيري كارل" (Terry KARLL)، "قيلرمو أودونيل" و"بول شمايتر" على الانقسامات والشرخ الذي يقع داخل النظام التسلطي بين المتشددين (hard liners) والمعتدلين (soft liners) وفي حالة انتصار المعتدلين تحدث مفاوضات بينهم وبين المعارضة للعمل على وضع أسس لانتقال سلمي [2].

في نفس الإطار يرى "باتريك كونتان" أنّ تحليل الدمقرطة في إفريقيا لا يتعلق بشرح الأسباب والعوامل الاستثنائية أو نتائج هذه العوامل بمعنى سقوط النظام، وإنما الأمر يتوقف على فهم تعاقب الظروف المختلفة على النظام السياسي، وفهم الوسائل والاستراتيجيات المستخدمة من طرف الفاعلين[3].

مما سبق يمكن القول أنّ بحث أسباب الانتقال في إفريقيا تركّز في اتجاهين: الأول يعطي الأولوية للعامل الخارجي، والثاني يركّز على الفواعل الداخلية المتمثلة في التعبئة والضغوط الشعبية الرافضة لسياسات النظام النيوباتريمونيالي ومطالبة بالتغيير. وهذا يقودنا إلى الاعتقاد بأن التحليل يتطلب الأخذ بمدخل تفاعلي، بمعنى ينطلق من فرضية تداخل وتشابك مختلف الفواعل (خارجية وداخلية) أدّت إلى إنتاج "تغيير سياسي" ومرحلة جديدة من تطور الأنظمة السياسية الإفريقية.

إنّ إثارة النقاش حول أسباب حدوث هذه المرحلة ضمن أدبيات الدمقرطة دفع الباحثين في نفس الوقت إلى التساؤل عن كيفية الانتقال، بمعنى الطرق التي تم بواسطتها هذا التحول السياسي في إفريقيا: أنماط الانتقال (mode of transition).

في هذا الإطار اختلف الباحثون في تصنيف أنماط الانتقال في إفريقيا[4]. إلا أنه يمكن التمييز بين نمطين:

1. **النمط الأول:** يتمثل في ما يسمى "الانتقال من الأعلى" (transition from above).

هذا الخيار يتعلق بسلوك النخبة الحاكمة (للنظام السابق) في التعامل مع الأزمة، وذلك من خلال إجراء إصلاحات ديمقراطية محددة زمنيا وتحت مراقبتها، بمعنى أنّ النظام هو الذي بادر بعملية الدمقرطة كحل للأزمة بواسطة اتخاذ تدابير دستورية وانتخابية ومراجعة نظام الحزب الواحد بالانتقال إلى التعددية. لهذا يطلق على هذا النمط في العديد من الأحيان: "الديمقراطية المُسَلّمة أو الموزعة" (deliver democracy) وذلك لأنّ العملية ترتبط بمخططات نوعية يتعلق الأمر بالمدة الزمنية (Timing)، المناهج (Methodes)، وإستراتيجية الانتقال ككل. وهذا ما شهدته العديد من الدول الإفريقية مثل: نيجيريا، غينيا، بوروندي، رواندا، وكينيا[5].

---

[1] Idem

[2] Ibid, PP 146-147.

[3] Patrick QUANTIN, "introduction", op.cit, P 14

[4] تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك من الباحثين من يصنف أنماط الانتقال في إفريقيا إلى صنفين (الانتقال من الأعلى، والانتقال من الأسفل)، وهناك من يصنفها إلى عدة أصناف إلا أننا في هذه الدراسة اعتمدنا التصنيف الأول على اعتبار أنّ التصنيفات الأخرى متضمنة إمّا في نمط الانتقال من الأعلى، أو نمط الانتقال من الأسفل، فالانتقال عن طريق تكوين مؤتمرات وطنية مثلا يعتبر في بعض الدراسات نمطا مستقلا بحد ذاته، إلا أنه يندرج ضمن الانتقال من الأسفل.

[5] René LEMARCHAND, op.cit, PP 102-103.

2. **النمط الثاني:** يتمثل في نمط الانتقال من الأسفل (transition from below).

يعنى الانتقال الذي يحدث عن طريق تصاعد الضغوط الشعبية التي تؤدي إلى تكوين مؤتمرات وطنية كحالة (بنين، التوغو، الكونغو، الزائير سابقا)، أو ثورات شعبية (كما حدث في إثيوبيا)، أو انقلابات عسكرية كحالة (سيراليون)، أو إبرام معاهدات (كما حصل في جنوب إفريقيا)، وكل تلك الأشكال التي يتخذها هذا النمط من الانتقال تهدف إلى تحديد إجراءات وأساليب الإصلاح الديمقراطي[1].

هنا ينبغي التنبيه إلى أنّ مختلف الحالات التاريخية لتغيّر النظم السياسية تتضمن إجراء مفاوضات بين الحكومة والمعارضة سواء كانت ظاهرة أو ضمنية، وبالتالي يمكن أن يجمع الانتقال بين النمطين معا ومختلف العمليات المرتبطة بهما. فهناك حالات في إفريقيا عرفت تداخلا وتنوعا في آليات الانتقال، فدولة مالي مثلا شهدت انقلاب عسكري وتكوين مؤتمر وطني يناقش قضايا الإصلاح.[2] وهناك حالات أخرى شهدت الجمع بين النمطين معا (الأعلى والأسفل)، وهذا ما اتخذته السلطة الحاكمة في بوركينافاسو، حيث هي التي قادت حركة التصحيح الثوري (Mouvement de la rectification de la révolution) التي ذهب ضحيتها الرئيس السابق "توماس سان كارا" (Thomas SAN KARA)، وهي كذلك التي عملت على وضع دستور تمّ مناقشته من خلال آلية المؤتمر الوطني، الشيء الذي أدّى إلى إقامة نظام ديمقراطي تعددي[3].

في هذا السياق ركّزت العديد من الأبحاث على دراسة آلية المؤتمر الوطني، وتصنيفه كنمط مستقل للانتقال الديمقراطي في إفريقيا.[4] وتعتبر دولة بنين أول من استخدم هذا النمط، فقد عرف النظام معارضة وضغوط شعبية واسعة في ديسمبر 1989 رافقتها ضغوط خارجية تدفع باتجاه الانتقال، وهو ما أدى بالرئيس "ماتيو كيريكو" (Mathieu KEREKOU) (الذي وصل إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري في ديسمبر 1972) إلى الدعوة إلى عقد "مؤتمر وطني للقوى الحية في الوطن" (Conférence nationale des forces vives de la nation) ، حيث عقد هذا المؤتمر في العاصمة "كوتونو" (Cotonou) بين 19 إلى 28 فيفري 1990، بحضور 493 مفوّض عن المعارضة والسلطة للاتفاق وصياغة أسس نظام جديد. هذا المؤتمر أسفر عن اتخاذ إجراءات عديدة من بينها إلغاء الدستور "الماركسي-اللينيني" (1977) وتكليف لجنة من القضاة لتحرير دستور جديد تمّ المصادقة عليه في استفتاء (ديسمبر 1990)، كما تمّ كذلك التقليص من سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية، ووضع مؤسسات ومناصب جديدة يتعلق الأمر باستحداث منصب رئيس الوزراء الذي اعتلاه "نيسيفور سوقلو" (Nicéphore SOGLO)، وإنشاء "المجلس الأعلى للجمهورية" المكون من 13 عضو من رئاسة المؤتمر، ورؤساء سابقين للجمهورية، وثلاثة رؤساء للجان (الدستورية، الاقتصادية، الثقافية) و ست (06) مفوّضين عن مختلف المقاطعات، إضافة إلى 25 منتخب، ودعا المؤتمر أيضا إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية. حيث أنّه بعد مرور سنة من عقد المؤتمر أجريت انتخابات رئاسية في 21 مارس 1991 أسفرت عن فوز رئيس الوزراء (سوقلو - SOGLO). على هذا الأساس اعتبر العديد من الملاحظين أنّ تجربة بنين نموذج للانتقال

---

[1] Sahr John KPUNDEH, op.cit, PP 14-15.

وانظر كذلك بهذا الصدد:

René LEMARCHAND, op.cit, P 102.

[2] Ibid, P 14-16.

[3] مايغا بوبكاري، إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوكينافاسو 1990-2002، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 50.

[4] أنظر بهذا الصدد :

Luc SINDJOUN, "Bréves réflections sur une question sans fin", in: Denis MAUGENEST, Paul-Gérard PONGONE, droit de l'Homme en Afrique Centrale (colloque régionale de Yaoundé 9-11 Novembre 1994). Yaoundé (Cameroun), Paris: presses de l' UCAC et Editions Karthala, 1996, P 96.

الديمقراطي السلمي والناجح في إفريقيا ورائد (Le pionnier)[1] أو مخبر (Laboratoire) للحركة الديمقراطية في هذه القارة[2]. لذلك تعمدنا تناول هذه القضية بشيء من التفصيل لتوضيح خطوات وطبيعة آلية المؤتمر الوطني كنمط إفريقي خالص للانتقال الذي امتد إلى دول إفريقية أخرى محاكاة لتجربة بنين. وهذا ما عرفته بالتحديد منطقة إفريقيا الفرانكفونية أو منطقة النفوذ الفرنسي كالغابون (23 مارس-19 أفريل 1990)، الكونغو برازفيل (25 فيفري-10 جوان 1991)، و الزائير سابقا "الكونغو الديمقراطية حاليا" (07 أفريل 1991)، جمهورية إفريقيا الوسطى (1992)، إضافة إلى تشاد (1993)[3].لكن كل هذه التجارب لم تمر بنفس الخطوات، حيث أنّ مناقشة وإعداد إستراتيجية للانتقال من طرف المفوضين في المؤتمر الوطني والخروج بإجراءات تمّ التوصل إليها خطوة بخطوة لإصلاح النظام عملية لم تحدث إلا في تجربة بنين، في حين تمّ الاهتمام بمناقشة تصرفات وسلوكيات الرئيس وتأجيل البث في القضايا الإستراتيجية والإجرائية إلى مرحلة أخرى كما حصل في الكونغو، أو حدوث صراعات بين المفوضين حول السلطة والصلاحيات مثل ما حدث في الزائير، وهناك حالات تمّ الاكتفاء فيها بالمبادرات الرئاسية كحالة الغابون و الزائير[4].

لقد شكلت المؤتمرات الوطنية أحد المواضيع البحثية التي أثارت نقاشات واسعة في نطاق بحوث الدمقرطة في إفريقيا[5]. بهذا الصدد تعاملت العديد من الدراسات في تحليل المؤتمرات الوطنية باعتماد رؤية تنطلق من افتراض مفاده أنّ هذا النمط يعتبر مدخل أو بداية للصراع والنضال من أجل الديمقراطية وليس كنهاية لهذا الصراع، وكذلك من منطلق أنّ هذه الآلية هي جزء من عملية واسعة أنتجت من خلال وضع الأزمة الذي عرفته الدول الإفريقية. من جانب آخر تعتبر المؤتمرات الوطنية من زاوية التحليل فرص ومجالات لتعريف وتصنيف القضايا، والتأسيس لفكرة المساءلة، والتعبئة لمختلف قطاعات المصالح الشعبية.[6]

في هذا الإطار تعددت المسائل التي ركّزت على تحليلها الأبحاث المهتمة بدراسة المؤتمرات الوطنية. هنا تبرز دراسة الحالات التي تميّزت برحيل الرئيس السابق بعد خسارته في الانتخابات، حيث تمّ تحليل العناصر التي أدّت إلى هذا الوضع، و إلقاء الضوء على أهمية دور رئيس الوزراء الذي اختير عبر المؤتمر الوطني وعلاقاته بالرئيس طوال مرحلة التحضير للانتخابات، والتركيز كذلك على استثمار رئيس الوزراء للشرعية الشعبية التي يتمتع بها والموارد التي تسمح له بمنافسة الرئيس. وهناك دراسات اهتمت بتحليل قضية الرئاسة التي أخذت وضع مهيمن في الدول الإفريقية، وهذا ما ترجم بشخصنة وتركيز السلطة وتهميش دور مؤسسات أخرى كالبرلمان والنقابات، وهنا يبرز التساؤل عن أثر الانتقال الديمقراطي على تنظيم السلطة السابقة المشخصنة، وبالتالي الحديث عن إعادة تنظيم وإعادة تكوين مؤسسات تمثيلية.

علاوة على ذلك طرحت تساؤلات أخرى عرفت اهتمام خاص من قِبَل الباحثين، يتعلق الأمر بتحليل لماذا مرّت تجارب للدمقرطة في إفريقيا بمرحلة المؤتمر الوطني، في حين دول أخرى لم تعرف هذه الخطوة؟ وهل يمكن أن يفسَّر غياب هذه الخطوة في بعض التجارب بمكانة الدولة ضمن شبكة مصالح القوى الاستعمارية السابقة التي لا تسمح بالوصول إلى هذه المرحلة؟ والتساؤل

---

[1] Richard BONEGAS, "action collective et transition politique en Afrique: la conférence nationale du Bénin". http://www.afrology.com/pol/pdf/confbenin.pdf

[2] Mamoudou GAZIBO, op.cit, P

[3] Joachim Emmanuel GOMA-THETHET, op.cit, P 19.

[4] René LEMARCHAND, op.cit, P102.

[5] لمزيد من الشروح والتوضيحات حول المؤتمرات الوطنية أنظر أبحاث كل من "ريمي بزنغويسا" (Rémy BAZENGUISSA) (1997) بالنسبة لتجربة الكونغو -برازفيل، و "مارتا كالولامبي" (Martin Kalulambi PONGO) (2001) و"تداويل إ. نزيم" (Ndaywel é NZIEM) 1998 بالنسبة لحالة الكونغو -كنشاسا، و"روبار بويجتانويجس" (Robert BUIJENHUIJS) 1998 بالنسبة لحالة تشاد.

أنظر بهذا الصدد : Joachim Emmanuel GOMA-THETHET, op.cit, P 19

[6] Sahr John KPUNDEH, op.cit, P15.

كذلك عن سبب ظهور المؤتمرات الوطنية أساسا في الدول الفرانكفونية. هل هذا يرتبط بـالموروث الثقافي والسياسي الاستعماري أو إلى الاختلاف في تقاليد الرقابة السياسية لدى الشعوب؟

بهذا الصدد يشير "مامادو ديوف" إلى ضرورة الاهتمام بدراسة الـدور السياسـي والمـالي لفرنسا في تنظيم المؤتمرات بهدف توضيح طبيعة التحالفات في المؤتمر، ومعرفة القوى السياسـية التي أبعدت رغم قيامها بدور أساسي في عملية التعبئة الشعبية التي قادت إلى عقد المؤتمر الوطني. وكذلك الاهتمام بمسألة دور الجيش في عملية الدمقرطة في إفريقيا، والإثنية و الدمقرطـة كمـداخل وقضايا مهمة ترتبط بقضية التنظير ودراسة المؤتمرات الوطنية على خلفية أنّ العامـل العسـكري كان بمثابة عنصر محرك للانتقال، إضافة إلى دور الصراعات السياسية ذات البعد الإثني والجهوي في سقوط الأنظمة التسلطية[1].

لقد أدّت العمليات والآليات التي دفعت إلى تحولات سياسـية وتغيـرات فـي ميكانيزمـات وقوانين مختلف الأنظمـة السياسـية الإفريقيـة: الديمقراطيـات الجديـدة (les nouvelles démocraties) إلى جعل التعدديـة الحـزبية[2] والانتخابات المنتظمـة كمعيـار ومتغير أساسـي في دراسة السياسة الإفريقية في مرحلة التسعينات إلى الوقت الراهن.[3] ففي منطقة جنوب الصحراء وحدها تمّ إجراء نحو سبعين (70) انتخابات تشريعية بمشاركة حزبين على الأقل في 42 دولة مـن بين 48 دولة تمثل هذه الجهة في الفترة الممتدة بين 1990-1998 مقارنة بتسـعة دول فقـط فـي الفترة 1985-1989، وكل تلك الانتخابات أدّت إلى تشكل مجالس برلمانية بأكثر من حزب، وفـي نفس الفترة (1990-1998) نظمت حوالي ستين (60) انتخابات رئاسية بأكثر من مرشـح واحـد. ومن جهة أخرى أجريت في 26 دولة انتخابات ثانية باحترام العهدة المحددة والآجـال الانتخابيـة، الشيء الذي يبيّن على أنّ هناك اتجاه نحو مأسسة الانتخابات المنتظمة[4].

كل هذه المظاهر أدّت بالباحثين إلى طرح التساؤل عن اتجاه الانتقال وعمليات الدمقرطة في إفريقيا، وبالتحديد التساؤل: إلى أيّ مدى تتجه النظم السياسية الإفريقية نحو الترسيخ الديمقراطي؟[5]. الديمقراطي؟[5]. هذا يعني أنّ البحث تحوّل من التركيز على فهم وتفسير أسباب الانتقال الـديمقراطي و كيفيات ذلك (الأنماط) إلى الاهتمام أكثر بدراسة مسار هذا الانتقال، هل هو يتجه نحـو تكـريس

---

[1] Mamoudou Diouf, op.cit, PP 85-86.

[2] في الكثير من الدول الإفريقية كانت الأحزاب السياسية تخضع لإجراءات تعسفية من قبل حزب السلطة، وعدم وجود الحريـة لتكـوين أحزاب معارضة، إلا أنّ هذه الإجراءات ألغيت في معظم الدول خاصة ما يتعلق بتسجيل الأحزاب السياسية، الأمر الذي أدّى إلى ظهـور العديد من الأحزاب. ففي جنوب إفريقيا نجد (140 حزب)، مالي (91 حزب)، إثيوبيا (79 حزب)، تشـاد (77 حـزب)، السـنغال (65 حزب)، كينيا (48 حزب)، بوركينافاسو (47 حزب)، المغرب (30 حزب)، نيجيريا (30 حزب)، بوتسوانا (30 حزب)، مصر (17 حزب) ، غانا (10 أحزاب). أنظر بهذا الصدد:

La commission économique pour l'Afrique, l'Afrique sur la voie de la bonne gouvernance: synthèse du rapport sur la gouvernance en Afrique de 2005, P 6.

www.UNECA.org/arg/agrFr.pdf

و في نفس السياق أدت الإصلاحات التي تضمنها دستور 1989 في الجزائر إلى نشوء 60 حزبا.

[3] في هذا الإطار لم يأخذ تحليل العمليات الانتخابية مكانته البارزة ضمن علم السياسة الإفريقي إلا في سنوات الدمقرطة. حيث أنّ هنـاك عاملان أساسيان دفعا إلى زيادة الاهتمام بهذا المجال، يتعلق الأمر بإعادة تقييم الأطر النظرية لتحليل الانتخابات والتي طرحت في العديد من الدوريات الإفريقية منذ موجة الانتقال الديمقراطي التي شهدتها إفريقيا، أمّا العامل الثاني فيتمثل في مختلف الملاحظات على التغيرات في السلوك الانتخابي أين أصبح الحكام خاضعين لانتخابات حرة وتنافسية.

أنظر في هذا الإطار:

Maurice ENGUELEGUELE, "le paradigme économique et l'analyse électorale africaniste: piste d'enrichissement ou source de nouvelle impasses? In : voter en Afrique : différenciations et comparaisons, colloque organisé par l'AFSP - centre d'étude d'Afrique noire- institut d'études politiques de Bordeaux, 7-8 mars 2002, PP 1-2.

http://www.afsp.msh-paris.fr/archives/2002/afriquetxt/engueleguele.pdf

[4] Nicolas VAN DE WALL, Kimberley SMIDDY, "partis politiques et systèmes de partis dans les démocratie démocratie "non libérales" Africaines". In: centre d'étude d'Afrique noire, l'Afrique politique 2000: démocratie plurale et démocratie non libérale, geuerre et paix de la corne à pretoria. Paris: Editions Karthala, 2000, P 43

[5] Patrick QUANTIN, sub-saharian democratic transitions, op.cit, P 7

الديمقراطية وترسيخها أو يتخذ مسارات أخرى. بهذا الصدد ذهب كل من "أودونيل" و "شمايتر" إلى اقتراح تصور يتضمن ثلاثة سيناريوهات للمخارج التي يمكن أن يؤدي إليها الانتقال الديمقراطي، يتعلق الأمر بـ: الترسيخ، ترميم النظام التسلطي(عودة التسلطية)، أو اعتماد بديل ثوري.

وفق هذا الطرح لاحظ "باتريك كونتا" أنّ أغلب حالات الانتقال في إفريقيا لا يمكن وضعها في إطار الترسيخ حتى ولو تمّ اعتماد تصور حد أدنى (Conception minimale) لهذا المفهوم، بمعنى الاقتصار على قياس الانتخابات الحرّة الثانية بعد إجراء الانتخابات التعددية الأولى. فهناك خمس دول فقط يمكن تصنيفها في هذه الفئة، حيث أُجريت فيها انتخابات ثانية سنة 1998 (الرأس الأخضر، مالي، ناميبيا، ساوتومي، زامبيا).

أمّا ما يتعلق بمخرج البديل الثوري، فلا توجد دولة نجحت في هذا المسار. في الزائير مثلا تحول المشروع الثوري (1997) الذي وعد به "لورانت ديزيري كابيلا" (Laurent Désiré KABILA) إلى نظام ديكتاتوري يتميز بضعف قدراته التعبوية ويفتقر لأي برامج حقيقية. وبالتالي لم يبق إلاّ السيناريو الثالث، حيث تصنف أغلب التجارب في خانة عودة النظام التسلطي سواء عن طريق الانقلابات العسكرية (بورندي، الكونغو، النيجر، ونيجيريا) أو الحفاظ على الوضع السابق من طرف النخبة الحاكمة[1]. (أنظر الجدول رقم 3)، كما أنّ معظم الحالات التي تمّ فيها انتخاب حكومات جديدة ديمقراطيا لم يكن هدفها الارتقاء بالديمقراطية نحو الترسيخ بقدر ما كانت الممارسات تعكس السعي لتثبيت مركزها ضد أيّ منافسة[2].

لقد تنوعت الدراسات والأبحاث المهتمة بمقاربة موضوع الترسيخ الديمقراطي في إفريقيا. يتجلى ذلك أساسا في الاختلاف في تحديد متغيرات وافتراضات الدراسة، والعوامل و الميكانزمات المؤدية لتحقيق ديمقراطية مجذّرة ومرسّخة. فدراسات الترسيخ الديمقراطي لم تهتم فقط بتحليل ما إذا كانت الأنظمة تتطور نحو الديمقراطية أو إلى أنواع أخرى من النظم، بل امتد ذلك إلى اقتراح العوامل الأساسية لتحقيق ديمقراطية مستقرة ومرسخة (الثقافة السياسية، المجتمع المدني، الانتخابات ... كما تطرقنا في العنصر السابق).

بهذا الصدد تبرز إسهامات "بارومتر ديمقراطية جنوب الصحراء (SADB)" (southern Africa democracy Barometer) ، وهو برنامج بحث يتكون من مجموع البحوث الوطنية لسبعة دول في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء (جامعة بوتسوانا، مستشاري سشابا "sechaba Consultants" في لوسوتو، مركز البحوث الاجتماعية في جامعة مالاوي، معهد الشؤون العامة في ناميبيا، معهد الديمقراطية في جنوب إفريقيا، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية في جامعة زامبيا، وجامعة زمبابوي)[3].

لمقاربة موضوع الترسيخ يعتمد هذا البرنامج مدخل الثقافة السياسية، حيث يتم النظر إلى الثقافة الديمقراطية كعامل للترسيخ الديمقراطي من خلال دراسة مساندة المواطنين للديمقراطية ليس بتحليل السلوكيات المشجعة على الممارسات الديمقراطية، وإنما بالتركيز على أن تلك المساندة هي تعبير عن اختيار من طرف المواطنين يفضل الديمقراطية عن غيرها من البدائل الأخرى.

لقد طرح العديد من الباحثين إشكالية ما إذا كانت ديمقراطيات جنوب الصحراء تملك جمهورا كافيا من المواطنين لديه القدرة على مساندة وتدعيم والدفاع عن مؤسسات ديمقراطية؟

من خلال اعتماد مقاربة بنيوية وتحليلات الاقتصاد الكلي أجاب "محمود ماماداني" على هذه الإشكالية بالنفي، حيث اعتبر أنّ الأفارقة "رعايا" و ليسوا "مواطنين" في ظل بيئة تعرف انتشارا

---

[1] Patrick QUANTIN, "démocraties et autoritarismes…", op.cit, P 6.

[2] Patrick QUANTIN, "introduction", op.cit, P 20.

[3] Robert MATTES, et autres, "Public opinion and the consolidation of democracy in southern Africa", Afrobarometer paper N° 7, MSU working papers on political reform in Africa, the institute for democracy in south Africa (IDASA), Ghana center for democratic development (CDD), Michigan state Univesity (MSU), July 2000, PP I-II

للأمية، وضعف الطبقة الوسطى كعوامل ضرورية لتحقيق ديمقراطية مستقرة. لكن الإجابة على تلك الإشكالية وفق برنامج "بارومتر الديمقراطية" تتطلب الاهتمام بدراسة الثقافة السياسية، وذلك عن طريق تحليل مساندة المواطنين للنظام الديمقراطي بالتركيز على ثلاثة جوانب. يهتم الجانب الأول بقياس درجة تفكير المواطنين تجاه النظام الديمقراطي كنظام مفضّل عن الأشكال الأخرى من الأنظمة، أمّا الجانب الثاني فيركّز على استقصاء درجة فهم المواطنين لمعنى النظام الديمقراطي، وفي الجانب الثالث يتم قياس مدى مساندة المواطنين للعناصر المكونة للديمقراطية في مقابل البدائل الأخرى دون الإشارة إلى كلمة ديمقراطية[1].

في نفس السياق ركّزت العديد من الأبحاث النيومؤسسية على دراسة أثر النظام المؤسسي السابق على الأنماط الجديدة للتوافقات المؤسسية التي تمّ تبنيها بعد الانتقال. هنا ذهب "ميشال براتون" و "نيكولاس فان دوول" إلى أنّ إمكانية مأسسة الديمقراطية تتوقف بجانب كبير منها على نمط مؤسسات النظام السابق. وفق هذه الرؤية اهتم بعض الكتاب بدراسة نوع النظام السياسي الأكثر قابلية للترسيخ. بهذا الصدد خلص كل من "س. سكاتش" (C. SKACH) و "أ. ستيبان" (S. STEPAN) إلى أنّ النظام البرلماني (parlementarisme) هو الأكثر توفرا على فرص واستمرارية الديمقراطية من النظام الرئاسي (présidentialisme) في دراسة أجريت لاختبار العلاقة بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني من جهة، والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى. إلاّ أنّ "دو شول شين" (Doh Chull SHIN) فنّد هذا الطرح من خلال دراسة لدول العالم الثالث، وما تظهره كذلك تجربة كل من بنين والنيجر في إفريقيا في الفترة الممتدة ما بين 1990-1998[2].

في هذا الإطار ركّز العديد من الباحثين على تحليل العملية الانتخابية في إطار ما يسمى "الديمقراطية اللاليبرالية" (démocraties illibérales)، حيث هناك انتخابات تعددية وتنافسية لكن الممارسات اليومية للدولة تعرف تعسفات في مجال حقوق الإنسان وعدم احترام الحريات السياسية والمدنية وخاصة في المجال الانتخابي، وبالتالي تحولت فكرة "الانتخابية" (électoralisme) بمعنى مساهمة الانتخابات في التأسيس لممارسة سياسية تسمح بإعطاء المواطنين خيار حقيقي في عملية توزيع السلطة والموارد - إلى "وهم": "وهم الانتخابية" (illusion de l'électoralisme). هنا تحدّث "ريشارد جوزيف" (Richard JOSEPH) عن "الديمقراطيات الافتراضية" (démocratie Virtuelle)، أي تلك التي تصبح فيها الانتخابات مجرد واجهة لكسب الرضا الدولي[3].

بهذا الصدد أشار تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (CEA) حول الحكم الراشد إلى أنّ العديد من الدول الإفريقية تعرف صعوبات كبيرة في مجال العملية الانتخابية تتمثل أهمها في:[4]

- افتقار الأحزاب السياسية للديمقراطية الداخلية وعدم قدرتها على طرح بدائل و برامج، وهذا ما يساهم في محدودية الاختيار لدى المواطنين.
- افتقار اللجان الانتخابية للاستقلالية وغالبا ما تتواطأ مع السلطة التنفيذية.
- عدم قدرة العديد من الدول على تغطية التكاليف المالية للعملية الانتخابية.
- انتشار التزوير والعنف الانتخابي الذي يفرغ العملية الانتخابية من معناها.

في هذا السياق تعمل معظم الأنظمة السياسية الإفريقية على اعتماد إستراتيجية بعثرة الأحزاب السياسية، وهي إستراتيجية تعتمدها النظم التسلطية في ظل علاقة رب العمل- الزبون لضمان استمرارية النظام النيوباتريمونيالي ومواجهة أي عملية تؤدي إلى مأسسة الأحزاب

[1] Ibid, PP 2-5.
[2] Maoudou GAZIBO, "le Néo-institutionnalisme dans l'analyse comparée des processus de démocratisation", op.cit, PP 152-156.
[3] Nicolas VAN DE WALL, Kimberley SMIDDY, op.cit, P 43
[4] La commission économique pour l'Afrique, op.cit, P 8.

السياسية[1]. حيث تسود ثقافة الزعامة ومنطق الزبونية كأساس لشرعنة النظام، والحفاظ على مصالح الجماعة الحاكمة أو الرجل الزعيم. هذا المنطق لا يقبل المعارضة ويعمل على إبعادها باستخدام وسائل متعددة. ففي الغابون والكامرون مثلا تعمل الحكومات على تمويل أحزاب معينة لإضعاف أي اتجاه يهدف إلى تكوين تحالفات ضد الحكومة. هذا فضلا عن افتقار الأحزاب السياسية في إفريقيا في غالب الأحيان لبرامج سياسية حقيقية تكون كبدائل للسياسات العامة يمكن مناقشتها أثناء الحملات الانتخابية. كما أنّ بعضها يظهر فقط في المواعيد الانتخابية لخدمة أغراض زبونية سواء فردية أو مؤسسية[2].

[1] Nicolas VAN DE WALL, Kimberley SMIDDY, op.cit, P 51
[2] Ibid, PP 51-52.

لم تعرف انتقال	انتقال أجهض قبل الانتخابات	انتقال بدون تداول(alternance)	انتقال عرف تداول مع عودة للنظام التسلطي	انتقال عرف تداول وتمّ فوز الحزب الواحد للنظام السابق في الانتخابات السابقة	انتقال عرف تداول غير مرسخ	انتقال عرف تداول مرسخ
ليبريا السودان	رواندا سيراليون الزائير/الكونغو الديمقراطية الصومال	أنغولا بوركينافاسو الكامرون كومورس كوت ديفوار جيبوتي إثيوبيا الغابون غانا غينيا بيساو غينيا الاستوائية غينيا كينيا موريتانيا موزنبيق أوغندا سويزلاند تشاد التوغو	بوروندي الكونغو النيجر نيجيريا	بنين مدغشقر	جنوب إفريقيا مالاوي جمهورية إفريقيا الوسطى	الرأس الأخضر مالي ناميبيا ساوتومي زامبيا

جدول رقم (3): حالة الانتقالات الديمقراطية الإفريقية في سبتمبر 1998.

source: Patrick QUINTIN,"démocraties et autoritarisme", op.cit, P 15.

الأمر الذي يعرقل إمكانية تنظيم عمليات انتخابية شفافة خاصة في ظل عدم وجود إجماع عام بين مختلف القوى السياسية حول القوانين الانتخابية.[1] هنا نحن بصدد الحديث عن "انقلابات انتخابية" تنظم لتحافظ النخبة الحاكمة على مناصبها تحت اسم عمليات انتخابية شعبية باستخدام تكتيكات متعددة كاضطهاد واستبعاد أحزاب المعارضة، وتزوير الانتخابات.[2] حيث يحافظ حزب رئيس الدولة أو الحزب الإداري (Parti administratif) على مكانته في السلطة باستغلال الجهاز الإداري للدولة لتجنب حالة من التصويت العقابي (Vote de sanction)، وهذا ما يسمح للحزب الحاكم بالعيش في ظل التعددية[3]. الشيء الذي يطرح مسألة حيادية الإدارة العامة في الانتخابات. الواقع في إفريقيا يبرز تكريس باتريمونيالية وتسلطية الإدارة التي تعتبر جهاز تابع لرئيس الدولة وحزبه السياسي، ما يرسخ منطق شخصنة العلاقات السياسية والإدارية[4]. وبالتالي غياب أي تمييز بين المجال العام والمجال الخاص، وهذا ما يبرّر استخدام مفهوم الباتريمونيالية في السياسة الإفريقية[5].

من جهة أخرى ركّزت العديد من الأبحاث على تحليل ظاهرة الصراعات الإثنية والجهوية التي تميز مختلف العمليات الانتخابية في إفريقيا. فالناخبون الأفارقة غالبا ما يكونون تحت سيطرة مؤسسات تعبوية إثنية-جهوية مدعمة بميكانيزمات زبونية وتتقوّى بفعل ذرائعية السياسيين والهويات المحلية و العصبوية، وهذا ما أدّى إلى إثارة العنف الإثني ووقوع حروب أهلية كالتي حدثت في الكونغو-برازفيل ابتداء من سنة 1993[6]، وما وقع كذلك في كل من رواندا وبوروندي بين "الهوتو" و "التوتسي". في بوروندي رغم تبني 89% من الناخبين لميثاق الوحدة في فيفري 1991 الذي يسمح بالتعايش بين الجماعات الإثنية الرئيسية في بلاد "الهوتو" و"التوتسي"، إلا أنه بالنسبة "للتوتسي" الدمقرطة تحمل الكثير من المخاطر، إذ تفتح الباب أمام الجماعة ذات الأغلبية الإثنية "الهوتو" من أن تصبح أغلبية سياسية. فانتصار "ملشيور ندادي" (Melchior NDADAYE) في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في جوان 1993 بحصوله على 65% من الأصوات في مقابل 32.39% تحصل عليها منافسه "بيار بويويا" (Pierre BOYOYA) الرئيس السابق. وكذلك فوز حزب "ملشيور" في الانتخابات التشريعية بأغلبية الأصوات (71.70%) في 29 جوان 1993. أدّى إلى اضطرابات وصراعات عنيفة في البلاد بين الهوتو (أغلبية السكان 85%) الجماعة المحسوبة على الرئيس المنتخب "ملشيور ندادي"، و"التوتسي" (15%من السكان) الذين يسيطرون على الحكم في البلاد خاصة الجيش. فوز مرشح من الهوتو معناه تغير القاعدة الإثنية

---

[1] في هذا الإطار هناك عراقيل أخرى كتلك التي تناولها المؤتمر المنعقد في بريتوريا 7-10 أفريل 2003 حول الانتخابات، الديمقراطية والحكم، كالمشاكل المتعلقة بالقوائم الانتخابية، المرشحين، إدارة مكاتب الاقتراع، إعلان النتائج، حيث أنّ الأحزاب السياسية لا تمتلك الوسائل اللوجيستية والمالية لمنع مظاهر التلاعب بالقوائم الانتخابية وتوزيع البطاقات الانتخابية (حيث تجد ناخب واحد يمتلك أكثر من بطاقة ومسجل في أكثر من مكان)، كما أنّ الحملات الانتخابية تتميز باندلاع صراعات عنيفة بين مختلف القوى السياسية، هذه الأخيرة لا تمتلك نفس الفرص للوصول إلى وسائل الإعلام التي غالبا ما تحتكر من طرف السلطة لفرض توجهاتها. أنظر بهذا الصدد:

Essousse Erik, "les contours des systèmes électoraux en Afrique: dysfonctionnement et solutions". In: Alain NKOYOCK, problématique de l'informatisation des processus électoraux en Afrique: cas de Cameroun. Paris: l'hamartan, 2004, PP 70-74.

وانظر هذا الطرح كذلك في دراسة مقارنة للانتخابات في كل من بوتسوانا وزيمبابوي في:

Daniel COMPAGNON, "Botswana et Zimbabwe, élections législatives: un éclairage comparatif". In: centre d'etude d'Afrique noire, l'Afrique politique 1996, démocratisation: arrêts sur images. Paris: Editions Karthala, 1996, PP 219-230.

[2] سعيد أديجومبي، مرجع سابق، ص ص 324-325.

[3] Manassé ABOYA ENDONG, "démocratisation et ajustement institutionnel en Afrique noire: la problématique du parti administratif", Revue IDARA, N° 23, Alger, 2002, PP 96-106.

[4] Augustin LOADA "Où en est l'administration publique". In: centre d'Etude d'Afrique noire, l'Afrique politique 2001: réformes des états Africains. Paris: Editions Karthala, 2001, PP 36-37.

[5] Manassé ABOYA ENDONG, op.cit, PP 101-105.

[6] Patrick QUANTIN, " les élections en Afrique: Entre rejet et institutionnalisation ", P 9 http://www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol9ns/quantin1.rtf

للسلطة. وهذا ما فتح مرحلة من عدم الاستقرار باغتيال الرئيس "ندادي" في 20 أكتوبر 1993 من طرف عناصر في الجيش الذي يسيطر عليه التوتسي، وبالتالي الدفع إتجاه العنف الإثني. أكثر من ذلك قام "بيار بويويا" المحسوب على جماعة "التوتسي" بالاستيلاء على السلطة في 25 جويلية 1996 عن طريق انقلاب عسكري[1]. إضافة إلى حالة بورندي، أدت الصراعات بين الهوتو والتوتسي في رواندا إلى سقوط أكثر من 700.000 قتيل[2]. فالانتخابات في إفريقيا وفق هذا الطرح ترتكز أساسا على الولاءات الإثنية والجهوية واللغوية، وهو ما أسهم في تهييج وإثارة الهويات، وبالتالي تهديم بنية المجموعة الوطنية[3]. على هذا الأساس أشارت "مارينا أتاوي" (Marina OTTAWAY) إلى أنّ غياب اختلافات إيديولوجية أو برامجية حفّز على ظهور الولاء الإثني كخاصية يمكن للأحزاب السياسية أن تتمايز وتختلف على أساسها" [4]. بهذا الصدد "تظهر الإثنية -بصفتها فئة سوسيو- ثقافية تتجسد في جماعة تملك أسلوب وجود، وفعل، وشعور، وقيم- على أنّها صناعة تبحث عن التأقلم وبالتالي خلق التمايز وإثارة الغيرية (Altérité)"[5].

في هذا الإطار يرى "لوك ساندجون" (Luc sindjoun) أن تناول أزمة المجتمعات التعددية (Société pleural) -المجتمعات المتعددة الثقافات والإثنيات- في ظل الدمقرطة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار أزمة الدولة ككل، وهذا يرتبط بأزمة الشرعنة الكلية للدولة لصالح خصوصية إثنية-جهوية بواسطة مبدأ التحالفات والأدوار المهيمنة، ما يؤدي إلى فقدان الدولة للشرعية ومعارضة تمثيلها الاجتماعي من طرف الجماعات المستبعدة من المشاركة في السلطة. وضع كهذا يمكن تفسيره بغياب تمييز صارم بين المجال الإثني والمجال المدني، حيث يستخدم هذا الأخير بمختلف فروعه ومؤسساته لخدمة مصالح إثنية[6].

كل تلك المظاهر حفزت على ظهور اهتمام كبير بالدراسات الانتخابية، ومحاولة صياغة مداخل نظرية لتحليل العمليات الانتخابية في إفريقيا كمجال بحثي جديد ضمن علم السياسة الإفريقي بفعل موجة الدمقرطة التي عرفتها القارة في العقد الأخير من القرن العشرين[7]. بهذا الصدد أشار كل من "بويجتانويس" (BUIJTENHUIYS) و "س. تيريوت" (C.THIRIOT) في كتابهما: "الدمقرطة في إفريقيا جنوب الصحراء 1992-1995: حصيلة للأدبيات" إلى أنّ دراسة الانتخابات والنماذج الانتخابية والرقابة الانتخابية كانت من أكثر المجالات البحثية التي شهدت تقدما في الدراسات الإفريقية[8]. لكن هذا لا يخفي ضعف البحث الإفريقي في هذا المجال[9]. تجدر الإشارة هنا إلى بعض الأعمال الرائدة قبل سنوات التسعينات مثل كتاب "في صناديق إفريقيا" (Aux urnes l'Afrique)، وأعمال أنجلو-سكسونية أخرى التي عرفت تقدما على الأبحاث الفرانكفونية- كما يرى "روني أوتاياك" (René OTAYAK)- مثل كتاب "الانتخابات في إفريقيا المستقلة" (Election in independet Africa) لـ "ف.م هاوارد" (F.M HOYAWARD)، إلا أنّ هذه

---

[1] أنظر بهذا الصدد:
Luc SINDJOUN, "la démocratie est-elle soluble dans le pluralisme culturel? Eléments pour une discussion politiste de la démocratie dans les sociétés plurales". In: centre d'étude d'Afrique noire, l'Afrique politique 2001, op.cit, P 31

[2] أنظر بهذا الصدد: Joachim Emmanuel GOMA-THETHET, op.cit, P 20.

[3] Hélène -laure MENTHONO, "vote et communautarisme au Cameroun: vote de cœur, de song et de raison", politique Africaine, N° 69, Mars 1998, PP 40-46.

[4] Nicolas VAN DE WAL, Kimberley SMIDDY, op.cit, P 52.

[5] Hélène -laure MENTHONO, op.cit, P 42.

[6] Luc SINDJOUN, op.cit, P 30.

[7] Maurice ENGUELEGUELE, "le paradigme économique et l'analyse électorale africaniste: piste d'enrichissement ou source de nouvelle impasses?", op.cit, PP 1-2.

[8] René OTAYEK, "les élections en Afrique sont-elles un objet scientifique pertinent?", politique Africaine, N° 69, Mars 1998, P 3.

[9] Patrick QUANTIN, "pour une analyse comparative des élections africaines", politique africaine, op.cit, PP12-13.

الأعمال كانت وصفية وغير كافية، وتتميّز بغياب محاولات للتنظير والتحليل الشامل، فضلا عن غياب أعمال مقارنة حقيقية[1].

من هذا المنطلق دعا "دانيال كومبانيو" (Daniel COMPAGNON) إلى تدعيم البحث الإمبريقي للعمليات الانتخابية وفق مدخل شامل بتطبيق مقاربات علم الاجتماع الانتخابي في الغرب، وذلك بالتركيز على مختلف أبعاد وديناميات النظام السياسي (الصحافة ، القوانين، العدالة، الأمن، الفساد، حقوق الإنسان، المجتمع المدني، الإطار القانوني للانتخابات، الحملات الانتخابية، عملية تسجيل الناخبين وتكوين القوائم الانتخابية...)[2].

في هذا السياق يميّز "باتريك كونتا" بين ثلاث مقاربات لتحليل الانتخابات في إفريقيا[3]:

أولا: اقتراب الخيار العقلاني (choix rational) والذي يتضمن العديد من النماذج الإمبريقية ترتكز أساسا على إسهامات كتاب مثل "أرو" (ARROW)، "دونس" (DONNS)، "ريكر" (RIKER)، و"إلسون" (ALSON). هذه الإسهامات تتجاوز مسألة ما إذا كان الناخبون عقلانيون أو ليسوا كذلك، حيث يعتمد هذا الاقتراب "الفردانية المنهاجية" كمدخل للتحليل، ذلك أنّ الفرد هو أساس الدراسة، إلا أنّ الهدف يكمن في دراسة العملية من جانب الماكرو (Macro) أي تحليل نتيجة مجموع الخيارات الفردية المتعددة وليس خيار الفرد وحده (Micro) [4].

ثانيا: الاقتراب الثقافوي (culturaliste): يتأسس هذا الاقتراب على براديم الثقافة، بحيث يتعامل مع فعل التصويت كجزء من ثقافة شاملة، بمعنى أنّ هذا الفعل ليس وحدة مستقلة أو معزولة عن الثقافة، فهناك رموز ثقافية داخل المجتمع تستخدم لإنتاج هذا الفعل، وبالتالي فالتصويت كفعل يعبّر عن هوية، وعن ذات متميزة عن الآخرين. هنا يأخذ التحليل الثقافي بعين الاعتبار "خصوصية السياسة"، ومن ثمّ لا يمكن مقارنة عملية انتخابية في سياقات ثقافية مختلفة.[5]

ثالثا: الاقتراب البنيوي - المؤسسي (structuro- institutionnaliste): يقع هذا الاقتراب بين الخيار العقلاني والتحليل الثقافوي، حيث يركز على مسار السياق المؤسسي والبنيات الاجتماعية التي تأطر العملية بين الفاعلين، وهذا ما يمكن أن ينتج تشابهات بنيوية ومؤسسية بين مجتمعات مختلفة[6].

ضمن نفس الإطار قدّم "موريس أنغلغولي" (Maurice ENGUELEGUELE) ثلاث أطروحات تفسيرية للعملية الانتخابية في إفريقيا. تتمثل الأطروحة الأولى في "نموذج تصويت التضامن" (Vote de solidarité) الذي يركّز على الفرد بصفته عضو في جماعة إثنية وقبلية يدين لها بالولاء، وهذا ما يحدد خياره السياسي الموجود مسبقا في أشكال التضامن الاجتماعي. أمّا الأطروحة الثانية فتفسر الفعل الانتخابي على أنّه "تعبير عن شعيرة أو طقس" (expression d'un rite) أي أنّ التصويت هو وسيلة للتعبير عن الرأي. هذا الرأي أو الشَعيرة تمّ اعتباره على أنّه وسيلة لتقوية وتدعيم التضامن داخل الجماعة، فهو يمثل "علامة مسجلة" لا تنفصل عن هوية هذه الجماعة التي يتقاسم أفرادها نفس الصياغات، ويستخدمون نفس الألفاظ في العملية الانتخابية التي لا يمكن لأحد أن يفهمها إلا إذا كان عضوا في نفس الجماعة (إثنية، لغوية، دينية). وتتمثل الأطروحة الثالثة في المدخل الكُلاني (المفخم) (l'approche théâtrale) الذي يطرح المشكلة بشكل عام، حيث يركّز على هيكلة العملية السياسية في الأنظمة الإفريقية منذ 1990، وهذا يعني الاهتمام

---

[1] René OTAYEK, op.cit, PP 3-5.

[2] Daniel COMPAGNON, "pour une analyse multidimensionnelle du processus électoral africain: historicité, comparaison et institutionnalisation". In: Patrick QUANTIN (direction), voter en Afrique: comparaisons et différenciations. Paris: l'Hamarttan, 2004, PP 59-61.

[3] Patrick QUANTIN, voter en Afrique: quels paradigmes pour quelles comparaisons?. In: Patrick QUANTIN QUANTIN (direction), op.cit, PP 16-17.

[4] Ibid, P 18.

[5] Ibid, PP 16-22.

[6] Ibid, PP 16-17.

بمشكلة ضمان شروط نزاهة وشفافية العملية. فالتصويت في إفريقيا وفق هذا الطرح لا يمثل سوى التصديق على انتخابات نتائجها معروفة مسبقا لصالح الرئيس في ظل عدم توافق إمكانيات الفوز بين المرشَّحين، حيث وصفت العملية الانتخابية بـ : "الكوميديا الانتخابية، المهزلة الانتخابية" وضعف قدرات الناخبين[1]. وهذا ما يتوافق مع المنظور التنموي الذي يصف الانتخابات في إفريقيا على أنها "انتخابات ليست كالآخرين" (Election pas comme les autres)، وهي العبارة التي سادت أواخر السبعينات للتعبير عن الانتخابات في الدول النامية. ذلك أنّها "انتخابات دون اختيار"، بدون ناخبين، حيث وصفت الجماهير الإفريقية بأنها "عديمة الشخصية"، "أمّية"، و"غير قادرة على الاختيار الفردي" بسبب ثقافتها. وبالتالي ترفض هذه المقاربات إجراء تعميمات تهدف لمقارنة الانتخابات الإفريقية بالانتخابات في أوروبا.[2] بهذا الصدد يرى "دانيال كومبانيو" أنّ هذا الحكم يقوم على قاعدة المثالية الزائدة التي يتم التعامل بها عند الحديث عن الديمقراطيات الغربية، مع تجاهل واقع العمليات الانتخابية فيها، حيث أنّ العديد من الحالات تثبت وجود انحرافات واسعة شهدتها تلك العمليات مثل ما حدث في الرئاسيات الأمريكية 2000، والفرنسية عام 2002، وكل هذا يعكس المركزية الإثنية (Ethno- centrisme) التي تميز تلك التحليلات القائمة على أحكام قيمية-سياسية أكثر منها علمية[3].

وفق هذا المنظور دعا العديد من الباحثين في علم السياسة الإفريقي إلى ضرورة سد الفجوات البحثية في هذا المجال، وتجديد التصورات التحليلية للانتخابات في إفريقيا. على هذا الأساس أصدرت مجلة "السياسة الإفريقية" العدد (69) بعنوان: "انتخابات كالآخرين" (Election comme les autres) الذي يهتم بهذا المجال البحثي وفق نظرة جديدة لمقاربة الانتخابات الإفريقية.[4] في هذا العدد تبرز مقالة "باتريك كونتا" الذي دعا إلى ضرورة إعداد إشكالية عامة لتفسير معنى التصويت والاستشارة الانتخابية في إفريقيا، وتلك التي تحْدُث في الدول الغربية. وهذا يتطلب الاهتمام بإشكالية الديمقراطية الانتخابية. في هذا الإطار يمكن إبراز ضعف الافتراضات التي تضع حاجزا فاصلا بين الانتخابات الإفريقية والغربية حسب "باتريك كونتا" من خلال التركيز على افتراضين اثنين. الأول يتعلق بمسألة التزوير الانتخابي، حيث أنّ " مسألة التزوير الانتخابي ليست حكرا على التجربة الإفريقية فقط، بل يكفي الرجوع إلى التجارب الأوروبية، وخاصة في فرنسا وبريطانيا في القرن 18 لكشف غياب معايير الديمقراطية الانتخابية وبالتالي "يمكن أن سياقات ثقافية مختلفة جدا، يمكن أن نجد فيها نفس التصرفات والحلول لمواجهة المنافسة الانتخابية". أمّا الافتراض الثاني فيتمثل في أنّ :" العنف الانتخابي ليس مؤشرا لرفض الإجراءات الديمقراطية، فهو نمط انحرافي للمشاركة السياسية". فالعنف السائد في الانتخابات الإفريقية ليس كله موجّه لرفض إجراءات الاقتراع. هنا ينبغي التمييز بين تحليل المشاركة المنحرفة، والعنف الذي يهدف إلى تعطيل العملية الانتخابية. إضافة إلى ذلك لا يمكن اعتبار "الوحشية" (sauvage) كخاصية أصيلة في الناخب الإفريقي، بالعكس هذا يمتد كذلك للناخب الأوروبي كما أشار "ألان كاريغون" (Alain CARRIGON) في فرنسا في القرن 18 حيث أنّ العنف الانتخابي أظهر أنّ الجماهير غير قادرة ومحرومة، ولم تحضَّر بشكل كافي للدخول في الحياة الديمقراطية. تأسيسا على هذا الطرح قدّم "كونتا" اقتراحات إضافية لإنجاز دراسة مقارنة للانتخابات الإفريقية تتمثل في:

---

[1] في هذا الإطار دعا (M. ENGUELEGUELE) إلى ضرورة الاستعانة بالبراديم الاقتصادي من خلال اعتماد الملاحظة الإمبريقية التي تأخذ بعين الاعتبار تاريخ التجارب الانتخابية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء.
أنظر بهذا الصدد: Maurice ENGUELEGUEL, op.cit, PP 3-9

[2] Daniel COMPAGNON, "pour une analyse multidimensionnelle du processus électoral africain: historicité, comparaison et institutionnalisation". op.cit, P 54.

[3] Ibid, PP 54-57.

[4] أنظر العدد (69) من مجلة السياسة الإفريقية المعنون بـ: "انتخابات كالآخرين" (Election comme les autres) الصادر في مارس 1998. وبالإمكان الاطلاع على مختلف الدراسات التي تناولت هذا الملف على الموقع الإلكتروني للمجلة:
www.politique-Africaine.com

- الزبونية وشراء الأصوات أشياء لا تعرقل عمل الديمقراطية الانتخابية إذا كان السوق السياسي حر و مخوصص (privatisé)، أي ليس محتكرا من طرف أعوان الدولة.
- التعددية الحزبية لا تعد سببا لعدم الاستقرار السياسي، ذلك أنها لا تخلق انقسامات جديدة بقدر ما تعيد إظهار الانقسامات السابقة بمسميات جديدة.
- الحركات الهوياتية، الإثنية، الدينية، والجهوية لا تعتبر عراقيل في وجه التعددية الحزبية.
- التصويت المرتبط بجماعة معينة (le vote communautaire) ليس عائقا في سبيل تأسيس الديمقراطية الانتخابية.[1]

لقد فرضت عمليات الانتقال الديمقراطي في إفريقيا، ودراسة إشكالية الديمقراطية الانتخابية فيها التفكير في أطر جديدة للتحليل، حيث عمل العديد من الباحثين على إعادة صياغة تصنيفات جديدة للأنظمة السياسية الإفريقية مغايرة لتلك التي سادت في الحقبة 1960-1989، أي حقبة دول ما بعد الاستعمار. وذلك باعتماد "الديمقراطية الانتخابية" كمدخل حد أدنى (approche minimal) لقياس ودراسة الترسيخ الديمقراطي في إفريقيا. في هذا الاتجاه اقترح "ميشال براثون" (Michael BRATTON) و"نيكولاس فان دوول" (Nicolas VAN DE WALL) ضرورة التمييز بين ترسيخ النظام الديمقراطي من جهة، ومجرد بقاء (la simple survie) هذا النظام من جهة أخرى. فبقاء النظام الديمقراطي يعني الإجراء المنتظم للانتخابات التعددية واحترام بعض الحقوق السياسية القاعدية. على هذا الأساس فإنّ أغلب الأنظمة الإفريقية التي عرفت الانتقال يمكن أن تصنف أواخر عقد التسعينات في خانة الأنظمة الديمقراطية في "إطار البقاء" (en survie) كتصنيف جديد للديمقراطيات. وضمن هذه الأنظمة نجد أنّ العدد الأكبر منها (20 دولة)- أنظر الجدول رقم (03)- لم تؤدي عمليات الانتقال نحو التعددية فيها إلى تغيير حكام النظام التسلطي السابق. هذه الفئة من الأنظمة حسب "كونتا" لا هي ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، ولا هي تسلطية كذلك. كما أنّ تطورها على المدى المنظور لا يتجه نحو الدمقرطة، وإنما نحو إمكانية استمرار الوضع القائم. وهذا ما فتح المجال لاستخدام مفهوم "النظام الهجين" (régime hybride) في إفريقيا.[2]

يعكس هذا صعوبة تصنيف حالات الانتقال في إفريقيا على قاعدة التمييز بين الديمقراطية والتسلطية، فإذا كانت الأنظمة الهجينة حسب المختصين هي حالات غامضة فإنها في نظر الحكام ديمقراطيات حقيقية، في المقابل هي تسلطيات حقيقية في نظر المعارضة، مع وجود انتخابات تنافسية لشرعنة النظام التسلطي. إذا نحن إزاء أنظمة تنافسية وتسلطية في نفس الوقت. وهذا ما أدى إلى التمييز بين فئتين للأنظمة الهجينة. تتمثل الفئة الأولى في تلك الأنظمة التي تضع حواجز وعراقيل أمام المعارضة فيما يتعلق بالتنظيم والتضييق على الحريات المدنية والسياسية والاستعانة بخبراء أجانب (محامون، صحافة، أساتذة قانون) يتم تمويلهم وتدعيمهم بخدمات خاصة ومؤطرة جيدا للقيام بعمل مضاد للوكالات الدولية المراقبة للانتخابات، وذلك لإبعاد وإضعاف المعارضة الفعلية ليجد النظام نفسه أمام منافسة مرشحين للانتخابات غير قادرين و ضعفاء، وهذا ما يسهل المهمة أمام مرَشَّح النظام دون اللجوء إلى تزييف وتزوير عمليات التصويت، وبالتالي تختزل الديمقراطية في الانتخابات دون الاعتبارات الأخرى، وهذا ما يمكن حصره ضمن فئة "الديمقراطيات الانتخابية". أما الفئة الثانية لا يكتفي النظام فيها بتشديد المضايقات على المعارضة، بل يعمد إلى إدارة عملية لخلق عنف مفتوح خلال الانتخابات، إضافة إلى التلاعب بالنتائج، وهذا ما يصنّف ضمن مفهوم "التسلطيات الانتخابية" (autoritarisme électoral)[3]. تجدر الإشارة هنا إلى عدم وجود فصل صارم بين الفئتين، إذ أنّ هناك أنظمة تكون خلال سنوات ديمقراطيات

[1] أنظر بهذا الصدد: Patrick QUANTIN, "pour une analyse comparative…" op.cit, PP 12-26.

[2] Patrick QUANTIN, " démocraties et autoritarismes en Afrique subsaharienne: acteurs et enjeux de la contraction des catégories", op.cit, P 6

[3] Ibid , PP 7-8

انتخابية لتنتقل إلى صنف التسلطيات الانتخابية أو العكس. ففي الكامرون مثلا لجأ الرئيس "بيا" (BIYA) في رئاسيات 1992 إلى التلاعب بنتائج الانتخابات والتضييق على الحريات من طرف الإدارة والشرطة لحماية النظام من القدرة التعبوية للمعارضة بقيادة المرشّح "فروندي" (FRU-NDI)، وبالتالي نحن إزاء "تسلطية انتخابية". نفس النظام لم يعتمد تلك الأساليب في الرئاسيات التي أجريت على التوالي في 1997 و2002 لأنّ المعارضة لم تكن قوية وغير معبأة (démobilisé) وهذا ما يمثل "ديمقراطية انتخابية"، لكن هذا لا يعني أنّ النظام يتجه نحو الديمقراطية، وإنما يعبّر عن تغيّر الظروف المحيطة بالنظام فقط. انطلاقا من هذا التصور وجد "أندرياس شادلر" (Andréas SCHEDLER) في دراسة له عام 2001 أنّ 75% من الأنظمة الإفريقية جنوب الصحراء هي "أنظمة هجينة"، و ضمن هذه الأنظمة هناك 20.8% تعتبر "ديمقراطية انتخابية"، أمّا البقية أي 54.2% فهي تمثل "تسلطيات انتخابية"[1].

في هذا السياق وظّف العديد من الباحثين والمجموعات البحثية تصورات أخرى لتصنيف ونمذجة الديمقراطيات الجديدة في إفريقيا، فهناك تسميات عديدة مثل: "الديمقراطية التسلطية"، "الديمقراطيات النيوباتريمونيالية"، "الديمقراطيات الموجّهة" ... كتصورات تدخل ضمن تحليل حالات الأنظمة الهجينة[2].

كل تلك التصورات تعكس نظرة العديد من الكتابات التي تُقِرّ بشكلانية وصورية (formalisme) المؤسسات السياسية في إفريقيا منذ الاستقلال. ولم تشذ فترة الدمقرطة عن هذه القاعدة حيث استمرار منطق التسلطية بواجهة ديمقراطية[3]. هنا تحدّث "بيار نزيزي" (pierre NZINZI) عن جنوح الديمقراطية في إفريقيا وتحولها إلى ما سمّاه "ديمقراطيسم" (démocratisme)، أين تفقد الديمقراطية إمكاناتها الثورية المستوحاة من عصر الأنوار، وتصبح مجرد أيديولوجية لخدمة مصالح الطبقة المهيمنة والحفاظ على مكانتها في سياق دولي جديد. على هذا الأساس يمكن أن نطرح قضية الديمقراطية في إفريقيا بأنها تمثل الفكر الأفلاطوني (الأفلاطونية Platonisme)، وبالتحديد "الأفلاطونية السياسية الجديدة" (Néo-platonisme politique) التي تفضل الشكل عن المضمون، وتشكك في فكرة سيادة الشعب. وفق هذا الافتراض فإنّ العائق أمام الديمقراطية يكمن في أساس ثقافي، وهذا ليس خاصية إفريقية فقط بل يشمل مختلف الرؤى الأفلاطونية، والأفكار المضادة للأنسنة (Antihumanisme)[4]. وبالتالي من السابق لأوانه القول بوجود عملية دمقرطة، بقدر ما هي عملية انخفاض الضغط التسلطي (décompression autoritaire) كما يرى "جون فرانسوا بايار"، ومن ثمّ نحن أمام "أزمة التسلطية". لكن هذا الوصف لا يكفي حسب "ماناسا أبويا ندونغ" (Manassa Aboya ENDONG)، فالواقع لا يعبّر عن معارضة للتسلطية، أكثر من ذلك هو يستدعي الحديث عن أزمة الدولة وأزمة التنمية، إذ لا يمكن طرح مسألة فُرَص استمرارية الديمقراطية دون إعادة التفكير (repenser) وإعادة بناء الدولة

---

[1] Ibid, PP 8-9

[2] Ibid, P 9

[3] أنظر بهذا الصدد:

- Daniel BOURMAUD, op.cit, P 142.
- P. ANYANG NYONG'O, the study of politics in Africa…, op.cit, P 84.

[4] Pierre NZINZI, "la démocratie en Afrique: l'Ascendant platonicien" (Dossier: Philosophie et politique en Afrique), politique africaine, N° 77, Mars 2000, PP 72-73.

في هذا الإطار يدخل ضمن مفهوم "الأفلاطونية السياسية الجديدة" كل جماعات المصالح في الغرب وأصدقائها وممثليها من بينهم السلطات الإفريقية، هذه الجماعات تعتمد نصور أفلاطون كإطار فكري وسياسي، وهو التصور الذي لا يتفق مع فكرة ممارسة الشعب لسيادته الكاملة. لكن الأفلاطونية الجديدة تجاوزت تصور أفلاطون الذي يرى في الفيلسوف الشخصية الوحيدة القادرة على إبداء الرأي وتحقيق سلطة العقل والفضيلة. إنّ النظرة الجديدة تأخذ أشكالا مختلفة كالتطرف الديني الجديد (nouveau intégrisme religieux)، عدم التسامح، مشاعر الانتقام، وتمتد إلى إرادة السيطرة لدى جماعة معينة، أو إثنية معينة. وهذا ما يؤدي إلى إنتاج مجتمع مغلق الذي يتعارض مع نمط المجتمع المفتوح كمبدأ عام للأفلاطونية السياسية سواء على المستوى السياسي أو الإبستمولوجي (المعرفي).

أنظر بهذا الصدد:. Ibid, PP 80-84

والتنمية. فالدولة كمؤسسة لا يمكن أن تظهر في أي مجتمع دون الفصل الفكري والممارساتي للسلطة المنظمة عن الشخص الذي يمارسها، ليصبح هدفها سيادة فكرة خدمة مصالح الجسم الاجتماعي ككل[1]. وبالتالي تعتبر الديمقراطية كمتغير تابع للوجود المسبق لدولة مستقرة[2].

في هذا الإطار، إذا كان البحث السياسي الإفريقي في حقبة الانتقالات الديمقراطية قد اتجه إلى دراسة الدمقرطة وترسيخ الديمقراطية. فإنّ هذا لا يعني أنّه تخلّى عن موضوع الدولة في إفريقيا كمجال بحثي سيطر في حقبة ما بعد الاستعمار، فإلى جانب دراسات الدمقرطة وما انجرّ عنها من تصنيفات جديدة للأنظمة السياسية الإفريقية ظهرت تصورات عديدة تدور حول مقاربة "فشل الدولة" (state failure) التي تجد جذورها في مدرسة التحديث السياسي (المنظور التنموي كما تطرقنا في المبحث الأول). بهذا الصدد ظهرت تصنيفات عديدة للدولة تقوم على أساس دراسة ممارسة السلطة داخل "دولة عادية"، بمعنى توفر شرطين أساسيين. الأول يتعلق بامتلاك الدولة لخصائص قانونية و إمبريقية للسيادة تمكنها من فرض القانون داخل حدودها (دولة القانون)، أمّا الثاني فيتمثّل في أن تكون الدولة مطابقة للمعايير الدولية للقيادة الجيدة.

وفق هذه الشروط يمكن إدراج بعض الدول الإفريقية مثل "جنوب إفريقيا"، إلاّ أنّ هناك العديد من الحالات (أغلبها) تصنف خارج توفر شروط "الدولة العادية". هذه الحالات تأخذ أشكال ونماذج مختلفة من حيث التصنيف، هنا نجد "أشباه الدول" (quasi-state) وهي الدول التي تملك إطار دستوري وإداري لكنها لا تستطيع فرضه إلا في قطاعات محدودة من المجتمع أو أقاليم معينة (بنين، غانا، أوغندا). وهناك "الدول الضعيفة" (Weak state) التي تفتقر للتكامل الاجتماعي وللقدرات التنظيمية، كما أنّ نُخبها الحاكمة غير قادرة على تنفيذ سياسات عامة دون مساعدات دولية (زامبيا، موزنبيق مثلا). وهناك حالات أخرى تأخذ شكل ما يسمى "الدول المنهارة" (collapsed state) مثل الزائير أثناء حكم "موبوتو"، وأثناء حكم "كابيلا" (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، حيث لا يوجد أي سلطة تملك الشرعية في ظل انتشار الميليشيات المتصارعة[3]. فالدولة المنهارة تعني انهيار السلطة الشرعية وحكم القانون والنظام العام للدرجة التي يتعين عندها البحث عن إعادة تأسيس الأوضاع من جديد، أو الرجوع وبالأحرى التراجع نحو القومية العرقية كهوية باقية أو ممكنة، وبالتالي فالدولة في إفريقيا أصبحت عبارة عن "لاجئ سياسي" كما يسميها المفكر الإفريقي "علي مزروعي". ذلك أنّ انهيار الدولة أصبح ظاهرة في ظل موجة الصراعات القائمة منذ التسعينات[4]. و تقف القبلية (Tribalisme) إلى حدّ كبير وراء هذه الصراعات، فالنمط

---

[1] Manasse ABOYA ENDONG, "les parlements africains à l'heure des transitions démocratiques", Revue IDARA, centre de documentation et de recherche administratives, Alger, vol 10, N° 1, 2000, P 105.

[2] John W. HARBESON, "toward a comparative politics of concepts and categories: re-imagining the state and democracy in sub-Saharan Africa". www.apsanet.org/imgtest/TaskForceDiffIneqDevHarbeson.pdf

[3] Patrick QUANTIN, op.cit, PP 10-11.

[4] محمود أبو العينين، "الاتحاد الإفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الإفريقية". في محمود أبو العينين وآخرون، مرجع سابق، ص 201.

في هذا السياق تبين العديد من الإحصائيات اختفاء الدولة في إفريقيا إلى حدّ أنّ بعض الدول تصنف في خانة " الدولة- الشبح " (shadow- state) مثل أنجولا برئاسة "دوسانتوس" (DOS SANTOS)، ليبيريا في عهد "شارلز تايلور" (Charles TAYLOR)، إضافة إلى الصومال. أنظر بهذا الصدد: - Patrick QUANTIN, op.cit, P 11

- Daniel BOURMOND, op.cit, P 135

بهذا الصدد تعاني العديد من البلدان الإفريقية من مشكلة اللاجئين، حيث أننا نجد 6 دول إفريقية من بين أكبر 10 دول مصدرة للاجئين في العالم، وأنّ هناك 7.2 مليون لاجئ ومشرد من إفريقيا وحدها من بين 20.3 مليون لاجئ في العالم. وتشير تقارير الأمم المتحدة أنّه في عام 2024 ربما لا تقدر القارة على إطعام سكانها، وأنّ هناك حوالي 48 دولة إفريقية لا تستطيع إطعام أكثر من 40% من شعوبها. مثل (أنجولا) التي تنتج 800 ألف برميل من النفط ويعاني فيها 4 مليون شخص من المجاعة، وهذا بسبب نقص الغذاء، الأمر الذي أقرّته منظمة الأغذية والزراعة في عام 1999 من أنّ 16 دولة إفريقية تعاني من نقص الغذاء، وأنّ هناك موتى نتيجة الجوع، ففي الصومال مات نحو 100 ألف مواطن في أفريل من سنة 1999 مثلا. وهذا ما انعكس سلبا على مستوى التعليم. فهناك 40 مليون طفل يفتقرون للحد الأدنى من التعليم الأساسي، إضافة إلى مرض اللإيدز الذي يفتك بالقارة، حيث وصلت نسبة اللإصابات إلى 60%- 70% في بعض الدول.

أنظر بهذا الصدد:

القبلي هو النمط المهيمن في أجزاء واسعة من إفريقيا، وباستثناء الجانب العربي منها، فإنّه "يصعب تماما الحديث عن وجود أمم أو قوميات متبلورة بأيّ معنى جاد...وما يوجد هناك هو تكوينات قبلية و عرقية و ثقافية عند مرحلة ناضجة من التكون. و هناك نحو خمسة آلاف جماعة متميّزة ذاتيا من زاوية أحد محاور تكوين الهوية"[1]. و رغم الأدوار الإيجابية التي قامت بها القبيلة في الماضي كونها تشكل هوية الإنسان الذي ينتمي إليها تميّزه عن الآخرين، كما أنّها قامت بدور بارز في النضال من أجل الاستقلال و التخلص من التبعية الإستعمارية، إضافة إلى الدور الإيجابي في ترسيخ بعض التقاليد الجيدة مثل توفير الحماية الأمنية لمنتسبيها، و ضمان التكافل الإجتماعي، إلاّ أنّ الممارسة السياسية تكشف على صعيد أنماط الصراع و عدم الإستقرار - لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء – أنّ القبيلة ما تزال تشكل الهياكل الأساسية للولاء، و من ثمّ الإقليم، فالجماعة الثقافية، و ليست الدولة بتقسيماتها الحالية. فالقبيلة في الوقت الحالي أصبحت تشكل أبرز العوامل المعيقة لتحقيق الوحدة الوطنية، و بناء الدولة الحديثة في إفريقيا، و ذلك لما لها من دور تجزيئي، فباعتبارها عصبة الوحدة الأضيق فإنّها تقف ضد الإنصهار المجتمعي في وحدات وكيانات أكبر، حيث تعمل على تشجيع منتسبيها على الإنغلاق مهيئة للجو النفسي و الإجتماعي للدعوات والحركات التجزيئيّة أو الإنفصالية. هذه الحركات كانت ولاتزال تهيمن على المشهد السياسي الإفريقي كأشكال معادية لكل إنسجام وطني أو استقرار للمؤسسات السياسية بسبب تفشي و طغيان الشعور والولاء القبلي، و هذا ما يرهن نجاح أي عملية للتنمية و التقدم في البلدان الإفرقية. و قد برز هذا الوضع بالتحديد في البلدان التي تهيمن فيها مجموعة ذات إنتماء قبلي معين على السلطة، بمعنى قيام النظام السياسي فيها على قبيلة معينة دون غيرها، مما يدفع القبائل الأخرى إلى التحرك قصد تغيير وضع السيطرة لصالحها[2]. و هذا ما تؤكده العديد من الحالات في إفريقيا و خلال فترات متباينة " في دول مثل نيجيريا (النزاع بين قبائل الإيبو و اليوربا و الهاوسا، و هو النزاع الذي أدّى إلى قيام حركة إنفصالية في مناطق الإيبو في إقليم بيافرا خلال سنوات 1967-1970)، و الكونغو (الزائير) المتمثلة بالنزاع المرير في إقليم شابا (كاتنغا)، وإثيوبيا (الصراع بين الأمهرا و التيغري و الأورومو،... و أوغادين)، و أوغندا (الصراع بين قبائل الباغندة و اتشولي)، و زامبيا و زمبابوي (الصراع بين قبيلتي شونا و نديبل)، و أنغولا (حيث الصراع بين قبائل كيكونجو، كيمبوندو، وفيمبوندو)، و رواندا و بورندي (حيث الصراع بين قبائل الهوتو و التوتسي)، و غير ذلك من الأمثلة العديدة التي تشير إلى الصراع القبلي في دول القارة الإفريقية "[3].

في هذا السياق يرى "نيكولاس قاي" (Guy Nicolas) أنّ الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار فشلت في إقامة وتأسيس توافق وتكامل وطني، وفشلت في حشد الجماهير الشعبية التي تبرر شرعيتها، فالعديد من الزعماء الأفارقة واجهوا عنف داخلي ومعارضة شديدة تقف خلفها بعض البنى التقليدية، ومن ثم تحول الوعي الإثني إلى إثنية (Ethnisme) أي تحول إلى قوة سياسية، و هذا المسار غالبا ما يفسر كفعل استمراري للماضي ، وفي المقابل ناتج عن فشل الدولة الحديثة

عبد الرحمان إسماعيل صالحي، "الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية... بين الأمل والحذر". في: محمود أبو العينين وآخرون، مرجع سابق، ص ص 174-177.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ ذلك الوضع لا يقتصر على البلدان الأكثر هشاشة في إفريقيا فحسب، بل يمتد حتى إلى البلدان التي حققت في اعتقادنا بعض المكتسبات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. نذكر على سبيل المثال مصر التي تعاني (شهري مارس وأفريل 2008) من أزمة خبز حادة أدّت إلى حدوث توترات واضطرابات اجتماعية (مقتل 15 شخص في ظرف أسبوعين) إلى حد تدخل القوات المسلحة المصرية في توزيع الخبز. هذا إضافة إلى الجزائر التي عجزت عن توفير بعض المواد الغذائية ، وربما لم يؤدي هذا الوضع إلى مشاهد كالتي عرفتها مصر بسبب توفر الجزائر على إمكانيات مالية جرّاء ارتفاع أسعار البترول. إنّ هذا الوضع لا يقتصر على التغذية بل يمتد إلى عجز الأنظمة السياسية الإفريقية عن حفظ أمنها والوقاية من خطر الجماعات المتمردة. حدث هذا في تشاد كحالة جديدة 2008 حيث اضطر نظام "إدريس ديبي" إلى الاستعانة بفرنسا لمواجهة المتمردين (قوى التغيير)، وهناك العديد من الحالات والأمثلة الواقعية التي تعطي نوعا من الشرعية لاستخدام مفاهيم كالدول المنهارة، أشباه الدول، الدول-الشبح...

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه 23)، ط 2، 2000، ص 207

[2] المرجع السابق، ص ص 207-211

[3] المرجع السابق، ص ص 211-212

بفعل احتكار جماعة إثنية معينة للجهاز الإداري الذي أصبح ملك لتلك الجماعة في مقابل الجماعات الأخرى، وهذا ما يتم غالبا باستخدام القوة. الشيء الذي أحدث علاقات أسيمترية (Asymétrique) أي غير توافقية و غير متجانسة بين إثنية السلطة ومختلف التكوينات الأخرى، وهذا ما أدى إلى ظهور تكوينات وانقسامات جديدة تأسست في الظروف الحديثة ومختلفة عن خصائص الانقسامات الإثنية التقليدية لأنها ظهرت في إطار وجود الدولة. فالأشخاص المضطهدين و المبعدين من طرف الدولة إستغلو البعد السوسيو - ثقافي كرمز للمقاومة والمعارضة للدولة. هذه الأخيرة التي عوض أن تعمل على تأسيس أمّة أعادت تشكيل إطارات وقيادات إثنية لكن في سياق مختلف عن الماضي[1]. بهذا الصدد يرى "دانيال بورمو" أنّ الدمقرطة في إفريقيا تختلف من الناحية التاريخية عن التجربة في أوروبا كون هذه الأخيرة شهدت عملية طويلة لترسيخ الدولة و الأمة، أما إفريقيا فإنّ الديمقراطية فيها جاءت في ظروف و سياقات تتسم بتفكك و غياب الدولة سواء لأسباب داخلية أو خارجية[2]. و هذا ما يفسّر في اعتقادنا إرتباط مسألة الديمقراطية في إفريقيا بالفوضى و العنف السياسي والإثني الذي يظهر خاصة في المواعيد الإنتخابية مثل ماحدث مؤخرا في كينيا في رئاسيات 2008 وفي غيرها من الحالات الإفريقية العديدة والمتكررة. و فق هذا الطرح، فإنّ المسألة الإفريقية تفرض علينا البحث في سؤال الدولة كأولوية ينبغي أن تحتل مكان الصدارة ضمن أجندة دراسات وبحوث علم السياسة الإفريقي قبل سؤال الديمقراطية الذي تبين أنّه طرح في إفريقيا لاحتياجات خارجية لا تعكسها مستويات الديناميات الداخلية التي تشهد إنتشار وتفشي الأمية و الفقر إلى جانب غياب دول مستقرة كعوامل معيقة تقف أمام الوصول إلى الترسيخ الديمقراطي في القارة.

إنّ ما تمّ تناوله في هذا المبحث يبرز اتجاه البحث السياسي الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة التي تظهر في العولمة بمختلف تجلياتها، حيث سيطرت الأمركة كتيار يقود معالم نظام دولي جديد يرتكز أساسا على نشر الفكر النيوليبرالي الذي أخذ يتنامى بعد صعود الريغينية في الولايات المتحدة الأمريكية والتاتشرية في بريطانيا القائمة على تكريس مبدأ: "دعه يعمل، دعه يمر" للآباء المؤسسين للفكر الليبرالي: آدم سميث، ديفيد ريكاردو... بمعنى تقليص دور الدولة في الحياة العامة وإعمال ميكانيزمات السوق كعامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا لا يمكن أن يتحقق دون تطبيق نموذج الديمقراطية الليبرالية كنمط لنظام الحكم السياسي. حيث بات يُنظر إلى هذا النموذج على أنّه نهاية التاريخ خاصة بعد موجة الانتقالات الديمقراطية التي شهدها العالم أواخر الثمانينات وبداية التسعينات: "الموجة الثالثة" بتعبير "صاموئيل هنتجتون". وتزامن ذلك مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وبالتالي انهيار النموذج الماركسي للتنمية كفكر بديل. في هذا الإطار عملت المنظمات الدولية والدول المانحة على فرض الاتجاه النيوليبرالي بربط مساعدات التنمية بتطبيق شروط الديمقراطية وحقوق الإنسان، والأخذ بإصلاحات اقتصاد السوق (المشروطية الديمقراطية)، وذلك عن طريق بلورة مقاربة جديدة للتنمية تتمثل في مفهوم "الحكم الراشد" الذي أصبح يشكل "بارومتر" لقياس نوعية الحكم ومستوى التنمية (أنظر الفصل الثاني).

كل تلك المظاهر أدّت إلى تغيير أجندة السياسة المقارنة من التركيز على التنمية السياسية إلى الاهتمام أكثر بدراسات الدمقرطة وتأسيس فروع جديدة في هذا الحقل المعرفي يتعلق الأمر بـ "علم الانتقال" (Transitologie) الذي يبحث أسباب وأنماط الانتقال الديمقراطي، و " علم الترسيخ" (Consolidologie) الذي يبحث في دراسة عوامل الترسيخ الديمقراطي واتجاه الديمقراطيات الجديدة. وهذا ما تجلى أيضا في تغيُّر مقاربات وأجندة البحث في علم السياسة الإفريقي بفعل التحولات التي شهدتها السياسة المقارنة من جهة، وبفعل تغيُّر الظروف السياسية الجديدة التي

[1] للإطلاع أكثر أنظر:
Guy NICOLAS, "Crise de L'Etat et affirmation Ethnique en Afrique noire contemporaine ", Revue française de science politique. op.cit, PP 1017- 1048

[2] Daniel BOURMAUD, op-cit, P 153

عرفتها إفريقيا من جهة أخرى، المتمثلة في أزمة دولة ما بعد الاستعمار وظهور موجة الانتقالات الديمقراطية، إضافة إلى تغيّر نمط النظام الاقتصادي في العديد من الدول الإفريقية، وذلك بتطبيق سياسات التعديل الهيكلي.

لقد أدّت كل تلك الظروف إلى وضع الأطر النظرية التي سادت في فترة ما بعد الاستعمار (1960-1989) أمام واقع ومستجدات تستدعي إعادة النظر والعمل على صياغة نظريات ومفاهيم بإمكانها تحليل ميكانيزمات ومتغيرات هذا الوضع الجديد، وذلك بالتركيز على دراسة الدمقرطة والحكم الراشد كأجندة بحثية جديدة، ما يظهر على أنّه قطيعة مع الأطر التحليلية السابقة.

بهذا الصدد لاحظ "روني أوتاياك" (René OTAYAK) أنّ قراءة فاحصة ومتأنية للمقاربات الجديدة لا تبين إلاّ عودة مدرسة التحديث والتنمية التي تجسدت في انتصار "ديمقراطية السوق" التي تقوم على الارتباط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية[1].

إنّ التفكير الجديد في عصر العولمة الذي يعرف بما بعد الحداثة (post-modernisme) ما هو إلا استمرار لفكر الحداثة (المنظور التنموي) القائم على المقاربة الثنائية (التقليد/الحداثة)، والذي يرى في النموذج الغربي مسار حتمي للتاريخ ينبغي على المجتمعات التقليدية اللحاق به، ليتدعم هذا التيار أكثر بسقوط الاتحاد السوفيتي كنموذج ماركسي بديل عن النموذج الغربي. لكن هذا الاستمرار تمّ التعبير عنه بتوظيفات مفاهيمية جديدة: نهاية التاريخ، نهاية الإيديولوجيا، الدمقرطة، الحكم الراشد، وهذا ما يعكس أرثوذوكسية ومركزية هذا النوع من الفكر، الأمر الذي يستدعي إعادة التفكير في مقاربات علم السياسة الإفريقي بما يتوافق مع واقع المجتمعات الإفريقية. و الحاجة إلى هذا الطرح ستتبين أكثر عند تحليل الحكم الراشد كمقاربة للتنمية في إفريقيا في الفصل الثاني.

[1] René OTAYEK, "démocratique, culture politique…", op.cit, P 798.

الفصـــــــــــــــــل الثانـي

الحكم الراشد كمقاربة للتنمية: دراسة في المفهوم، و آليات و عمليات التطبيق في إفريقيا.

المبحث الأول: جينالوجيا الحكم و إشكالية التعريف: مرجعيات طرح تصور الحكم الراشـــد فـــي إفريقيا.

المبحث الثاني: تطبيق تصور الحكم الراشد في إفريقيا و إشكالية النموذج: مناقشـــة الآليـــات، العمليات، و مؤشرات قياس نوعية الحكم.

الفصل الثاني:

الحكم الراشد كمقاربة للتنمية: دراسة في المفهوم، و آليات و عمليات التطبيق في إفريقيا.

لقد أدى فشل النموذج التنموي الذي اعتمدته دولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا، و فشل مختلف وصفات الإصلاح الإقتصادي المقترحة/ المفروضة من طرف مؤسسات التنمية الدولية، إلى التفكير في آليات و مقاربات جديدة للتنمية في القارة، و هذا ما تجلى في طرح مفهوم الحكم (governance) من طرف البنك الدولي في تقرير له حول تصور للتنمية في إفريقيا جنوب الصحراء سنة 1989. تزامن ذلك مع فشل النموذج الإشتراكي في الإتحاد السوفياتي، ونهاية الحرب الباردة، و بالتالي فسح المجال أمام سيطرة الأطروحة الأمريكية المتمثلة في المقاربة النيوليبرالية كتصور للتنمية انتشر في الغرب بعد انهيار نموذج دولة الرفاهية، و توسع ليشمل معظم دول العالم سنوات التسعينات أين تم فرضه من قبل مؤسسات بروتن وودز و وكالات التنمية الدولية الأخرى. هذا إضافة إلى تصاعد موجة الإنتقالات الديمقراطية نهاية الثمانينات التي مست مختلف دول العالم من بينها إفريقيا. في هذا الإطار تشير فكرة الحكم إلى الإهتمام بالعوامل المؤسسية و السياسية كشروط أولية للتنمية بدل الإهتمام فقط بالمسألة الإقتصادية، كما تطرح صيغ جديدة لإدارة الفعل العمومي ، سواء على المستوى الوطني، أو المحلي، أو العالمي...، و ذلك من خلال الدعوة إلى إشراك القطاع الخاص و المجتمع المدني إلى جانب المؤسسات السياسية الرسمية في عملية صنع السياسات العامة و اتخاذ القرارات. على هذا الأساس شكلت مقاربة الحكم أهم الأولويات ضمن أجندات مؤسسات و وكالات التنمية الدولية في إطار مساعدات التنمية. و هو ما يؤشر للانتقال من المشروطية الإقتصادية إلى المشروطية السياسية و المؤسسية، حيث عملت تلك الوكالات على و ضع عدد من الخصائص و المعايير التي تمثل حسبها الحكم الراشد (good governance) ، و هو المفهوم الذي يطرح الإطار المعياري لمفهوم الحكم، أي تقديم رؤية معينة للأساليب و المعايير الجيدة للحكم، و هذا ما يرتبط بالديمقراطية، حقوق الإنسان، دولة الحد الأدنى، اللامركزية، و آليات أخرى لتدعيم المساءلة و الشفافية في الإدارة الحكومية معظمها مستوحى من أدبيات إدارة الأعمال. لكن هذا لا يعني و جود إتفاق عام بين مختلف الاتجاهات حول تعريف الحكم، و الحكم الراشد ، و المعايير المكونة له سواء على الصعيد الأكاديمي، أو الصعيد العملي (تطبيق إستراتيجات الحكم). و هذا يمتد إلى عدم الإتفاق حول تحديد مؤشرات لقياس نوعية الحكم.

من هذا المنطلق يهتم هذا الفصل بتشريح مفهوم الحكم، و الحكم الراشد كمبحث أول، و ذلك من خلال عرض مختلف التصورات التي طرحت لتعريف مفهوم الحكم، إضافة إلى تناول الإطار المعياري لهذا المفهوم، من خلال التطرق إلى تصورات منظمات و وكالات التنمية الدولية حول الحكم الراشد. و هذا من شأنه كشف أصول هذه المقاربة و البنية الفكرية التي تقوم عليها، و كشف مختلف الآليات و العمليات التي يطرحها هذا التصور لإدارة العملية التنموية، و بالتالي معرفة مرجعية الأطروحات الدولية و الإفريقية التي عملت على ترويج و تجسيد هذا التصور في إفريقيا من خلال إعداد العديد من المبادرات، و وضع العديد من الآليات في هذا الشأن خاصة في إطار الإتحاد الإفريقي، و الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا – نيباد - ، و هذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني الذي يتطرق إلى آليات و عمليات تطبيق الحكم الراشد في السياق الإفريقي، إضافة إلى عرض مختلف الأطروحات التي إهتمت بوضع مؤشرات لقياس نوعية الحكم في العالم ككل، و في إفريقيا بشكل خاص، و معرفة مو قع الدول الإفريقية و المراتب التي تحتلها و فق تلك المؤشرات. و في الأخير سيتم التطرق إلى المشكلات التي يطرحها تطبيق نموذج الحكم الراشد في إفريقيا، و هذا ما يمكننا من كشف العديد من خلفيات هذا الطرح الذي يعكس بالأساس تطور

مسارات التنمية و الحكم في الغرب. الأمر الذي يطرح إشكالية مدى ملاءمته لواقع مختلف كإفريقيا.

المبحث الأول: جينالوجيا الحكم و إشكالية التعريف: مرجعيات طرح تصور الحكم الراشد في إفريقيا.

يُجمِع أغلب الباحثين على صعوبة دراسة مفهوم الحكم، ذلك أنّه مفهوم بوليسيميكي (Polysémique)، يحمل معاني متعددة، ويستخدم في حقول معرفية ومجالات عمل مختلفة، وفي فضاءات إقليمية واجتماعية متنوعة[1]. وهذا ما أسهم في غموض هذا المفهوم. فالحديث عن تصور الحكم هو مثل الحديث عن الدّين "حيث المعتقدات قويّة ولكن الأوجه والبراهين القابلة للقياس معقدة"، فهناك العديد من التعريفات قُدِّمت في هذا المجال إلى حدّ إثارة الجدل حول محتوى هذا المفهوم، وككل التعريفات في العلوم الاجتماعية، فإنّ تعريف "الحكم" تقابله عدّة مشاكل عامة منها إشكالية تقديم تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر الظاهرة يمكن تعميمه على كافة المجتمعات، أو أن يتم تبسيط التعريف بطريقة تخل بالمعنى وتعيق الباحث عن الرؤية المتعمقة للمفهوم، أو أن يفقد المفهوم صفة العمومية بحيث تنتفي عملية التعريف، ذلك أنّه يعكس خصوصية مجتمعات معيّنة[2].

إنّ غموض مفهوم الحكم يرجع بالأساس إلى العديد من الإعتبارات. لعل أوّل اعتبار يتعلّق بجينالوجيا مفهوم الحكم بحد ذاتها، حيث استخدم في مجالات مختلفة ابتداء من نظرية إدارة الأعمال والشركات والمؤسسات العابرة للقوميات، إلى التعبير عن مسائل القابلية للحكم (La Gouvernabilité) في المجتمعات ما بعد الصناعية سنوات السبعينات، إلى استخدامه في إطار مساعدات التنمية من طرف منظمات ووكالات التنمية الدولية أواخر الثمانينات كمدخل للتنمية ومكافحة الفقر في الدول النامية. مصدر آخر لغموض المفهوم يكمن في طبيعة تصور الحكم. حيث يستخدم كمفهوم تحليلي في إطار البحث العلمي من جهة ، وكمفهوم معياري لتحقيق غايات سياسية من جهة أخرى. في الميدان العلمي نجده يشكل موضوعا بحثيا للعديد من الحقول المعرفية أهمها الاقتصاد المؤسسي، العلاقات الدولية، اقتصاد التنمية، علم السياسة والإدارة العامة كبراديم للتحليل ودراسة أنماط الحكومة والتسيير في المجتمعات المعاصرة. أمّا معياريًّا فيستخدم المفهوم في إطار التعاون ومساعدات التنمية من طرف المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية الأخرى التي لم تصل إلى طرح مشترك من ناحية المفاهيم والبرامج في هذا المجال[3]. وهذا لا يرتبط فقط بتعدد واختلاف التعريفات التي تطرحها تلك المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، بل لا نجد في أغلب الأحيان تعريف واحد داخل المؤسسة الواحدة (البنك الدولي مثلا)، إذ أنّ المفهوم دائما يخضع للتطوير والمراجعة وإضافة متغيرات جديدة، وحتى لو تمّ طرح المفهوم في المجال الإداري بمصطلحات معيّنة كالفعالية والتسيير الجيّد ما يظهر على أنّه مفهوم تقني ومحايد، إلاّ أنّ تعريفات الحكم كتلك المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية تحمل تصورات خاصة حول الدولة ودورها، ورؤى حول العلاقات بين الدولة والسوق، وتصورات حول ممارسة السلطة وصياغة

1François CASTAING, " la gouvernance: Défis d'une approche non normative", Revue IDARA (numéro spécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 Novembre 2005, Vol 15, N° 2, 2005, p 9

2 سلوى الشعراوي، مرجع سابق، ص 8

3 Jean du Bois de GAUSSON, " la bonne gouvernance: Problématique et enjeux ", actes de la table ronde préparatoire N° 3: la bonne gouvernance: Objet et conditions de financement, pp 17-18
http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/bonne_gouvernance._problematique_enjeux.pdf

السياسات، وهو ما يظهر الخلفية السياسية لمفهوم الحكم[1]. الأمر يزداد تعقيدا عندما لا يكون هناك اتفاق حول المفهوم على مستوى المجتمع العلمي، وعلى المستوى اللغوي في حقل معرفي واحد. فإذا تمّ أخذ علم السياسة كمثال فإنّ مفهوم الحكم يعرف انتشارا باللغة الانجليزية أي ضمن أدبيات علم السياسة الأنجلو-ساكسوني باستخدام مصطلح : "Governance"، أكثر منه باللغة الفرنسية وذلك للتردد الذي طبع في البداية علم السياسة الفرانكفوني حيال مفهوم الحكم من حيث التشكيك في حياديته، فهو يحمل شحنة إيديولوجية تعكس الفكر الذي أصبح سائدا بعد سقوط جدار برلين (الفكر النيوليبرالي)، فضلا عن الاختلافات الدلالية للمفهوم، مما جعله مفهوم بوليسيميكي بطريقة مبالغ فيها. "بيار بارديو" (Pierre BOURDIEU) يرى في هذا الإطار أنّ على العلوم الاجتماعية الفرانكفونية أن تتحفظ إزاء مفهوم الحكم، "فهذه الألفاظ العديدة المبتكرة Néologismes المنتجة من طرف مخابر بحث وحلقات تكنوقراطية، ومسوّقة من طرف الصحافة والمفكرين في هذا العصر (...) تسهم في خطاب ومنطق العولمة"[2]، العولمة التي وجدت معارضة شديدة من قِبل باحثي علم السياسة الفرانكفوني خصوصا من طرف تيّار اليسار. رغم هذا الطرح المعارض إلاّ أنّ مفهوم الحكم أخذ ينشر ويلقى الاهتمام باللغة الفرنسية باستخدام مصطلح :"Gouvernance"[3]. أكثر من ذلك يطرح المفهوم للكتاب باللغة العربية إشكاليات أكثر حدّة. ذلك أنّ الباحثين ومراكز الدراسات لم يتوصلوا بعد إلى اعتماد ترجمة موحدة للمفهوم يمكن استخدامها بإجماع المجتمع العلمي، حيث يمكن حصر العديد من الترجمات والمصطلحات المقترحة لمكافئة اللفظ الإنجليزي وتناول هذه الظاهرة[4]، وهذا ما يزيد من تعقيدات غموض المفهوم وصعوبات تناوله في منطقتنا. بهذا الصدد يتبنى تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) لفظ "الحكم" كترجمة للفظ "Governance"، والحكم في اللغة العربية يأخذ معاني متعددة مثل العلم، والعدل والحكمة[5]،

---

[1] Bonnie CAMPBELL, " Aid governance and transparency: Essential preconditions or new conditionality and on whose development agenda?", paper presented to the conference scaling up and absorbing resources: challenges for poverty eradication, Wednesday 25 th October 2006, p 4
http://www.er.uqam.ca/nobel/ieim/IMG/pdf/BCampbell__CEMLP_Aid_Governance_and_Transparency_2006_1028.pdf

2 Olivier PAYES, " la gouvernance: D'une notion polysémique à un concept politologique", études internationales, Vol 36, N°1, mars 2005, PP 19-20

3Ibid, PP 20-27

4 في هذا الإطار يمكن إحصاء العديد من الترجمات مثل " إدارة الحكم"، " الإدارة المجتمعية"، ويتبنى قاموس المورد لمنير البعلبكي كلمة "الحاكمة" كترجمة ل"governance"، كما يترجمها " زهير الكايد" إلى " الحكمانية". للإطلاع أكثر أنظر:

زهيرالكايد، الحكمانية Governance : قضايا و تطبيقات. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003

بهذا الصدد كذلك يتبنى مركز دراسات و إستشارات الإدارة العامة (park) بجامعة القاهرة عبارة " إدارة شؤون الدولة و المجتمع " كترجمة للمفهوم، وذلك لأنها تعكس – حسب المركز - في محتواها المعنى الأساسي لكلمة (governance) من حيث تركيزها على طرفي المعادلة: الدولة و المجتمع و العلاقة بينهما.

كما تبنت الأمم المتحدة مفهوم " الحاكمية "، إلا أن هذا مصطلح لا يعكس المعنى الحقيقي للمفهوم الذي يعبر عن الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص، فمفهوم الحاكمية يعكس دلالات ذات صبغة دينية و تاريخية. للإطلاع أنظر : سلوى الشعراوي، مرجع سابق، ص 7 .

– فمصطلح الحاكمية يشير إلى نظريات في الفكر الإسلامي تتمثل في نظرية الحاكمية الالهية للمفكر الإسلامي " أبو الأعلى المودودي "، و اقتفى أثره في ذلك " سيد قطب " . إذ يقول " لا حاكمية إلا لله، العبودية لله وحده ، و التحرر من كل سلطة سوى السلطة الالهية كما تحررت الشريعة الشاملة لكل مناحي الحياة " . أنظر : محمد عمارة، الإسلام و قوة التغيير. الكويت: كتاب مجلة العربي، ط 1، 1997 ، ص ص 33- 36 .

إضافة إلى ذلك يتبنى البنك الدولي ترجمة "التنظيم و الإدارة " كما تشير العديد من الوثائق المتعلقة بمفهوم الحكم الصادرة عن البنك و المترجمة من قبله إلى اللغة العربية. أنظر مثلا ذلك في : دانيال كوفمان، " تحسين التنظيم و الإدارة "، مجلة التمويل و التنمية، يونيو 2000.

علاوة على ذلك، هناك العديد من المراكز التي تتبنى رؤية مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي يتبنى ترجمة : " الحوكمة " . أنظر : محمد جمال باروت، " تقرير عن ندوة الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية " ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 27 ، العدد 309 ، بيروت، نوفمبر 2004 ، ص 174 .

[5] يمكن الرجوع بهذا الصدد إلى : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي، التنمية الإنسانية العربية 2002، ص ص 102 - 103 ww.undp.org/rbas/abychapter.htm

ويعني كذلك الفصل في أمر متنازع فيه، وهو القرار الذي يتخذه القاضي لجعل حد لنزاع أو خصومة، كما يأخذ معنى المنع والردع، ومنه أخذ معنى الحكم الذي يشير إلى ممارسة السلطة لتدبير الشأن العام والفصل في الخلافات والنزاعات. في هذا الإطار يرى "محمد عابد الجابري" أنّ ترجمة اللفظ الإنجليزي "Governance" إلى لفظ الحكم باللغة العربية لا يعكس المعنى الحقيقي للمفهوم الذي يعبّر حسب النيوليبرالية عن الجمع بين الرقابة من أعلى: "الدولة" والرقابة من أسفل: "منظمات المجتمع المدني". على هذا الأساس يستحيل استحضار هذا المعنى إذا تمّ استخدام لفظ حكم بالمعنى العربي للكلمة، لذلك يُفضّل "الجابري" استعمال لفظ "كوفرنونس" كترجمة حرفية للمفهوم كما هو الحال بالنسبة لمصطلحات عديدة مثل الليبرالية، الديمقراطية، والفلسفة...الخ[1].

زيادة على الجدل الذي دار حول عدم وجود تعريف محدد متفق عليه لمفهوم الحكم، هناك جدل آخر وتساؤلات حول مدى قِدَم وجدَّة هذا المفهوم[2]. بهذا الصدد تشير العديد من الدراسات التي اهتمت ببحث المفهوم من الناحية الإيتيمولوجية "étymologique"، إلى أنّ مصطلح الحكم ظهر للوهلة الأولى في القرن الثالث عشر في فرنسا، حيث استخدم في هذه الحقبة اللفظ الفرنسي (Gouvernance) دلاليا كمرادف لمصطلح الحكومة (Gouvernement)، بمعنى أسلوب وفن الحكم، أو أسلوب إدارة شؤون الدولة (la manière de piloter les affaires de l'Etat)، وفي القرن (XVII) وبالتحديد ابتداء من سنة 1478، استُخدِم المصطلح للتعيين الإداري والقانوني في بعض المدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية[3]. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ ظهور الدولة الحديثة والتصورات المفاهيمية حول السلطة التي صاحبت ذلك ابتداء من القرن الرابع عشر، أدّى بالتدريج إلى استقلال مفهوم الحكومة عن الحكم، فأفكار "ميكيافلي" حول الدولة، وتصورات "جون بودان" حول السيادة المطلقة قادت إلى طرح مفهوم الدولة المحتكِرة للسلطة بشكل كامل، وممارسة هذه السلطة على سكان مستوطنين في رقعة جغرافية محددة. وفق هذا التصور ارتبط مفهوم الحكومة بفكرة سلطة الدولة المركزية والهيراركية وبتصور السلطة الشرعية للدولة بصفتها صاحبة السلطة الكاملة والشاملة (réflexion sur l'autorité de l'Etat comme totalité)، أمّا

و لقد تم إعتماد ترجمة " الحكم " في هذه المذكرة، و هذا لا يرجع لموقف نتخذه من الترجمات السابقة، و إنما لإنتشار هذه الترجمة بشكل واسع في الجامعات و الدوائر الحكومية الجزائرية بشكل خاص، و العربية بشكل عام . رغم إقتناعنا بأن لفظ الحكم لا يعكس كل المعاني المتعددة التي يشتمل عليها مصطلح " govermance " باللغة الأجنبية .

[1] محمد عابد الجابري، " هل يمكن الإنتقال إلى ليبرالية جديدة في بلد متخلف " ، مجلة البرلمان العربي، السنة 11 ، العدد 81 ، أكتوبر 2001 . www.arab- ipu.org/publications/journal/v81/jabiri.htm

[2] هنا يرى البعض أنّ الحكم ليس مفهوما جديدا، فهو يعبر عن مفاهيم قديمة صيغت في حلة جديدة.

في هذا الإطار ترى " سلوى الشعراوي " أن المفهوم يحمل عناصر التجديد دعت إليها متغيرات علمية وعملية " مثل الحاجة للأخذ بما يعرف بالمنهاج المتكامل في الدراسات و البحوث (integrated of research)، حيث أصبحت الظواهر العلمية شديدة التعقيد، الأمر الذي يستلزم الأخذ بالمنهاج المتكامل سواء المبني على تعدد الحقول العلمية multidiscipline أو داخل الحقل الواحد ". و لقد ساعد مفهوم الحكم على دراسة العديد من الحقول المعرفية كالإدارة العامة، السياسة العامة، و الحكومات المقارنة في شكل تكاملي تداخلي، حيث أنه يؤدي إلى تحقيق التداخل بين حقول المعرفة المختلفة بدلا من دراسة كل حقل علمي بمنهاجياته ومفاهيمه بشكل منفرد و منفصل عن الحقول الأخرى. فالمفهوم يتيح للباحث دراسة الظاهرة موضع البحث من جوانبها الإدارية و السياسية و الإقتصادية، كما أنه يتيح للباحث التنقل عبر مستويات مختلفة من مستوى إقليمي، وطني، مؤسسي، و عالمي دون الخروج من الإطار النظري الأساسي للدراسة.

للإطلاع أكثر أنظر : سلوى الشعراوي، مرجع سابق، ص ص 12 15 .

في نفس السياق يرى " علاء الدين هلال " في طرحه لقضية جدة و قدم مفهوم الحكم أنه من الصعب أن تظهر في العلوم الإجتماعية مفاهيم ليس لها جذور و أصول تاريخية، و العبرة في تقييم طرح نظري ليس في حداثته بقدر ما يتمثل في مدى كفاءته التحليلية، فمعيار التقييم لمفهوم تحليلي يتمثل في الأسئلة التالية : ما هي الأسئلة البحثية التي يثيرها هذا المفهوم ؟ ، و هل يسمح للباحث بالتعرض لمجالات و موضوعات لم تكن المفاهيم السابقة تسمح بها بنفس القدر ؟ و عليه ينبغي التركيز على مدى قدرة المفهوم على تحليل الظواهر و ليس في مدى جدته، بهذا الخصوص يرى " علاء الدين هلال " أن مفهوم الحكم أدخل إسهامات و إضافيات جديدة في عدد من الحقول المعرفية كالسياسة العامة، الإدارة العامة، و الحكومات المقارنة.

راجع بهذا الصدد: تقديم علاء الدين هلال لكتاب إدارة شؤون الدولة و المجتمع، مرجع سابق.

[3] أنظر كل من :

- Olivier PAYE, op. cit, P 13
- Ali KAZANCIGIL," la gouvernance : itinéraires d'un concept ".In : Javier SANTISO, la recherche de la démocratie, op. cit, P 122

مفهوم الحكم فأصبح يأخذ معنى علم الحكومة (Science de gouvernement) أي أسلوب التسيير الملائم للفعل العمومي بصفة مستقلة عن مسألة السلطة[1]. كما تمّ استخدام المفهوم سنة 1679 للدلالة على التكليف بالحكم والإدارة (Charge de gouvernante) وهذا ما يثبت حسب "بوني كامبل" (Bonnie COMPBELL) بشكل قطعي الأصول الفرنسية لمصطلح الحكم[2]. إلاّ أنّ اختفاءه وعدم تداوله منذ ذلك العصر، وظهوره أواخر الثمانينات باللغة الإنجليزية أدّى بالعديد من الباحثين إلى اعتباره مفهوما ترجع جذوره إلى السياق الأنجلو-سكسوني وغير قابل للترجمة للفرنسية، وتجاهل الحقيقة المعاكسة التي مفادها أنّ المفهوم ظهر أولا في فرنسا لينتقل إلى إنجلترا، و الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد. في هذا الإطار أعاد البنك الدولي إحياء مصطلح الحكم، حيث ظهر لأول مرة بشكله المعاصر، وبتضمينات إيديولوجية ومؤسسية جديدة في تقرير البنك حول التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء سنة 1989 (أنظر الفصل الأول)، فالمفهوم طُرح كمقاربة تحمل البعد السياسي والمؤسسي لاستراتيجيات التنمية وسياسات التعديل الهيكلي، و ذلك من خلال اعتبار أنّ الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا يمكن إرجاعها بالأساس إلى "أزمة الحكم" (Crise de la Gouvernance). وهذا ما أدّى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تؤسس لمفهوم "الحكم الراشد" (good governance) مثل الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، احترام حقوق الإنسان، تقليص دور الدولة وخفض النفقات العامة، اللامركزية، وهي المبادئ التي أصبحت تشكل محتوى وعناصر للمشروطية في إطار "إجماع واشنطن" (Consensus de Washington). هذه المقاربة لم تقتصر على البنك الدولي وإنما امتدت لتصبح على رأس أجندة مؤسسات التنمية الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ولجنة المساعدة من أجل التنمية (CAD) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)[3].

إنّ هذه الرؤية الجديدة للتنمية ترجع بالأساس إلى ثقل أزمة المديونية سنوات السبعينات في الدول النامية، حيث أعطت دفعا لطغيان دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية فيما يتعلق بالتدخل المتزايد في تحديد سياسات الدول المدينة[4]. في هذا الإطار طُرح التساؤل حول أسباب قدرة بعض الدول النامية على تحقيق نتائج جيدة في مجال التنمية، بينما دول أخرى عرفت تراجع في اقتصادياتها وتطور التخلف فيها. هنا حصل إجماع داخل أقطاب التفسيرات والنظريات النيوكلاسيكية بأنّ الاختلافات في مستويات التنمية في تلك البلدان ترجع بالأساس إلى الاختلافات في السياسات الاقتصادية المتبعة. على هذا الأساس فرضت المؤسسات الدولية إصلاحات وتوصيات على الدول النامية عُرفت ببرامج التعديل الهيكلي (PAS) التي لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات تلك الدول لأنها تقوم على افتراض تحرير قوى السوق كضمانة أساسية قادرة على تمكين البلدان النامية من تحقيق التنمية[5].هذا الافتراض لم يثبت فعاليته على أرض الواقع. فالتقييم الذي أجراه خبراء البنك الدولي لهذه السياسات بين 1980-1986 الذي شمل تسعة عشر دولة ، خلص إلى نتائج ضعيفة على مستوى النمو والصادرات، كما أنّ الإصلاحات لم تؤدي إلى تحفيز

---

[1] Raphaël CANETE, " qu'est ce que gouvernance ? ", conférence de la Caire de recherche du canada en mondialisation, citoyenneté et démocratie, mars 2004, P 2
http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/canet-mars-2004.pdf

[2] Bonnie CAMPBELL, " gouvernance: un concept apolitique", communication pour la table ronde " Quel modèle politique sous-jacent au concept apolitique de gouvernance?", séminaire d'été de haut conseil de la coopération internationale:" le développement: pour un débat politique", Dourdan (France), mardi 29 Août 2000, P 2 http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Campbell-Gouvernance-concept-apolitique.pdf

3 Ali KAZANCIGIL, op. cit , PP 122- 123

4 Bonnie CAMPBELL, op.cit, P 3

5 Guenaèlle OTANDO, " le renouveau des théories du développement, institutions et bonne gouvernance ", cahiers du CAB – RCC laboratoire de recherche sur l'industrie du l'innovation, Document de travail, université du littoral Côté d'opale, N° 17, Mars 2008, P 9
http://riien.univ-littoral.fr/wp-content/uploads/2008/03/doc-177.pdf

الرأسمال الخاص الأجنبي على الاستثمار الذي عرف بدوره نتائج سلبية. أكثر من ذلك المضاعفات الخطيرة التي أحدثتها تلك السياسات على الصعيد الاجتماعي بتعميق حدّة الفقر. فبالرغم من تحقيقها لاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي في بعض الدول، إلاّ أنّها زادت من هشاشة الظروف الاجتماعية للفرد. بهذا الصدد يرى "ستغليتز" (STIGLITZ) - الرئيس السابق للبنك الدولي - أنّ "صندوق النقد الدولي لم يقدّر بشكل جيد مخاطر استراتيجياته التنموية على الفقراء، ولم يقدّر أيضا التكلفة السياسية والاجتماعية على المدى الطويل إلى حد الإضرار بالطبقة الوسطى لصالح زيادة غنى نخبة صغيرة، ولصالح تعظيم فوائد معاييره النيوليبرالية"[1].

في هذا الإطار لم تكن الأنظمة الإفريقية بمنأى عن هذه الأزمات كما تمت الإشارة في الفصل الأول. ذلك أنّ تطبيق برامج التعديل الهيكلي أدّى إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي. هنا أشار "أشيل مبيمبي" (Achile MBEMBE) - في مقالة صدرت سنة 1992 - إلى أنّ فرض تلك السياسات من الخارج حرّك أزمة الشرعية التي تعاني منها الأنظمة السياسية الإفريقية سواء المدنية أو العسكرية، وبالتالي كان من الواجب على الدول الإفريقية أن تجد حلا لإزالة أزمة الشرعية وتطبيق برامج التعديل الهيكلي في نفس الوقت. الأمر الذي أدّى إلى طرح ضرورة تطبيق إصلاحات سياسية ومؤسسية، وهو ما شكل الأطروحة الأساسية التي تضمنها تقرير البنك الدولي سنة 1989 الخاص بدراسة تصور طويل المدى في إفريقيا جنوب الصحراء، ومن ثمّ ظهور الرؤية الجديدة للتنمية المتعلقة ببلورة تصور الحكم (Governance)، وبالتالي إعادة إحياء المفهوم القديم-الجديد وتحميله الصبغة التنموية، حيث أنّ فشل سياسات التعديل يقتضي إضافة إطار سياسي-مؤسسي لموضوع التنمية. كل ذلك تزامن مع التغيرات السياسية السريعة التي شهدتها العديد من المناطق في أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، وبعض أجزاء من آسيا وإفريقيا التي حفّزت على طرح هذا التصور الجديد[2].(موجة الانتقال الديمقراطي وظهور تصورات حول علاقة الديمقراطية بالتنمية كما أشرنا في الفصل الأول).

من هذا المنطلق عمل خبراء البنك وصندوق النقد الدوليين على صياغة بعض الأطر النظرية حول الشروط الاجتماعية و السياسية (المثالية) التي تقود إلى تأسيس حكومات تكون قادرة على تحقيق الكفاءة في مجال تسيير الشؤون العامة، وتكون شرعية سياسيا وقادرة على تنفيذ - بإجماع- عمليات اجتماعية وسياسية تمكّن من التطبيق الفعال لبرامج التعديل الهيكلي، وهي الرؤية التي تأسست على إثرها المقاربة الجديدة للتنمية في إفريقيا: الحكم[3]. المقاربة التي تؤشر إلى حدوث تحول في أدبيات التنمية أواخر الثمانينات، فالبنك الدولي أرجع فشل برامج التعديل الهيكلي إلى ضعف القدرات المؤسسية لبعض الدول، وبالتالي ضرورة تحويل السياسات والاهتمامات إلى دراسة نوعية الحكم: الحكم الراشد (good governance). ذلك أنه لا يكفي فقط التركيز على تطبيق البرامج، بل العمل أكثر على فهم طبيعة المؤسسات التي تمثل محور تلك البرامج هذا من جهة، وإدخال المعطى السياسي في خطاب المؤسسات المالية والنقدية الدولية من جهة أخرى: أي أن دراسة التكلفة السياسية أصبح متغيرا أساسيا في النظريات الجديدة للتنمية[4]. وهذا ما دفع إلى إدراك أهمية العوامل المؤسسية في تحقيق التنمية بالنسبة لمجال تقديم المساعدات الدولية. في دراسة للبنك الدولي سنة 1998 تبين أنّ هناك علاقة سلبية بين المساعدات والنمو. فهناك دول تلقت مساعدات قليلة لكنها حققت نتائج إيجابية، بمعنى أنّ المساعدات المالية لا تؤدي إلى تحقيق النمو، وإنما هناك عوامل أخرى غير العامل المالي تلعب دورا مهما في عملية التنمية، وهذا ما خلص إليه البنك

1 Ibid, PP 9 - 10

2 Yao ASSOGBA, " gouvernance, économie sociale et développement durable en Afrique ", cahiers de la chaire de recherche en développement communautaire (CRDC), série recherche N° 16, université du Québec à Hall, PP 9 – 10. http://www.uqo.ca/ries2001/General/Cahiers/R16.doc

3 Ibid, P 10

4 Guenaëlle OTANDO, op.cit, P 10

الدولي من أنّ الدول الفقيرة لا تعاني من فجوة مالية، وإنما من فجوة في المؤسسات والسياسات . وهو الأمر الذي يشاطره الاقتصادي الكندي "جون كنيث غالبريت" (John Keneth GLBRITH) بالقول بأهمية العوامل المؤسسية لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، إذ أنه "ليس هناك من شيء يؤدي إلى تعظيم ضيق العيش، والمعاناة إلاّ غياب سياسات نزيهة وفعالة ومسئولة، فالمساعدات الاقتصادية مهمة، لكن دون حكومة مؤهلة ونزيهة، فإنها تؤدي إلى نتائج ضعيفة"[1]. بهذا الصدد تشير تحليلات "بوني كامبل" إلى أنّ التوجهات الجديدة للمؤسسات المالية والنقدية الدولية جاءت لتبحث عن شرعنة تدخلاتها المتعددة الأوجه في شؤون الدول النامية بعد فشل برامج التعديل الهيكلي[2] من خلال فرض شروط جديدة، وبالتالي التحول من المشروطية الاقتصادية التي تمثلها تلك البرامج إلى المشروطية السياسية-المؤسسية التي تركز على جوانب الإصلاحات الديمقراطية والحكم الراشد في تقديم مساعدات التنمية الدولية، مع الاستمرار إلى جانب ذلك في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية (برامج التعديل الهيكلي)، وهي التوليفة التي تشكل مقاربة الحكم كما سيتبين من خلال تناول مختلف التعريفات ومعالجة سياسات مؤسسات التنمية الدولية في هذا الفصل.

إنّ استخدام هذا التصور في السياق المعاصر للعولمة جاء بناء على تراكمات نظرية وتوظيفات مفاهيمية سابقة أدّت إلى إعادة إحياء مفهوم الحكم في المجال التنموي بما يتوافق مع تطور أدبيات التسيير والإدارة من ناحية، وبما يتوافق مع التحولات المعقدة في العديد من المجالات (السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية) من ناحية أخرى.

في هذا الإطار أرجع العديد من الباحثين جذور تصور الحكم إلى عالم إدارة الأعمال وتسيير المؤسسات والشركات. ومختلف الإسهامات في تطوير هذا المجال ابتداء من سنوات الثلاثينات خصوصا أعمال "رونالد كاوس" (Ronald GOAS)، مثل ما قدّمه سنة 1937 في مقالة بعنوان "طبيعة الشركة" (The nature of the firme)، حيث يشير مفهوم الحكم وفق تصور "كاوس" إلى الأجهزة المكونة من طرف الشركة للوصول إلى تنسيق فعّال فيما يتعلق بالبروتوكولات الداخلية التي تمكّن الشركة من تنمية وتطوير شبكاتها وإعادة النظر في الهيراركيات الداخلية وتطبيق معايير العمل بالتعاقد، وبذلك تمّ تعويض الشركات المتسمة بالعمل الهيراركي المرتبطة عموديا والتي تعمل في حدود الاقتصاد الوطني، بشركات ومنظمات عالمية تعمل في إطار شبكي[3]. وهذا ما أدّى إلى ظهور مفهوم "حكم المؤسسة" (Gouvernance d'entreprise-corporate governance) الذي تمّ تطويره بالأساس في السياق الأمريكي، حيث يشير هذا المفهوم إلى إعادة النظر في النموذج الفرويدي (modèle fordist) للمؤسسة انطلاقا من تطوير نظام للتعاقد الخارجي وزيادة استقلالية مراكز المسؤولية، باعتماد أسلوب تنظيمي أقل هيراركية في المؤسسة يقوم على الخيار العقلاني في نطاق يتسم بحرية تدفق المعلومات والمساهمات[4]، وبالتالي تطبيق تقنيات للتسيير تهدف إلى إعمال التلاحم والتوافق بين مصالح العملاء والمسيرين ضمن نسق متوازن للسلطة والسيطرة. الفكرة التي امتدت لتشمل كل مجال يتصف بتعددية الفاعلين ومصالحهم المختلفة التي تقتضي إيجاد أرضية للتوافق. وهذا ما امتد بالأساس إلى مجال ممارسة السلطات العمومية والتسيير العمومي[5].

---

1 Tim PLUMPTER , John GRAHAM, " governance in the millennium , challenges for Canada " , institute on governance , 2000 , PP 10 – 11 http://www.iog.ca/publications/governance.pdf

2 Bonnie CAMPBELL, op.cit, p 3

3 Carlos MILANI, German SOLINIS, "conclusion: une gouvernance mondiale démocratique: Est – elle possible? Quelques pistes pour l'avenir". In: Carlos MILANI et autres (direction), démocratie et gouvernance mondiale, quelles régulations pour XXI siècle?, Paris : Editions karthala, Editions UNESCO, 2003, P 276

4 Raphaël CANET, op. cit, P 4

5 Nachida BOUZIDI," gouvernance et développement économique: une introduction au débat", Revue IDARA (Revue d'école nationale d'administration), op.cit, PP 107-108

في سياق متصل تبرز جذور مفهوم الحكم في التحولات التي شهدتها النظرية الاقتصادية سنوات السبعينات خاصة ضمن أعمال "أوليفي وليامسن" (Olivier WILIAMSON) الذي أسس قواعد تخصص الاقتصاد المؤسسي الجديد (L'économie Néo-institutionnelle)[1]. حيث يقوم هذا الأخير على الاهتمام بالعوامل المؤسسية في الفكر الاقتصادي الذي أهمل هذه الجوانب باعتبارها عوامل محايدة في مجال الفعالية الاقتصادية في نظرياته السابقة. وبالتالي يركّز هذا المدخل الاقتصادي الجديد على البحث في أفضل أنماط الحكم (Mode de Gouvernance) التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة المعاملات (Coût de transaction) لتجنب المشاكل الاقتصادية، ومن ثمّ التركيز على طرح مشكلة اختيار أنماط تسيير الشؤون العامة وأجهزة تنظيم النشاط الاقتصادي بإدخال مقياس تكاليف المؤسسات المتعلقة بالتسيير والتنظيم، وذلك من خلال الإشارة إلى الآثار السلبية للبيروقراطية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]. وهنا تكمن أهمية الاقتصاد المؤسسي الجديد بصفته حالة متقدمة على النظريات النيوكلاسيكية من خلال إثارة الاهتمام بمفهوم المؤسسة كعامل أساسي في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى جانب نظرية الخيار العقلاني التي تمثل أحد المرجعيات التي دفعت إلى ظهور مفهوم الحكم[3]. هذا المفهوم الذي يرجع بالأساس إلى الاهتمام بمفهوم المؤسسة (institution)[4]في العلوم الاقتصادية، انتشر للوهلة الأولى سنوات الثمانينات ضمن أدبيات علم الاقتصاد لينتقل بعد ذلك إلى مجال اهتمام علم السياسة سنوات التسعينات، ويعود السبب في ذلك إلى الانتقال من مفهوم حكم الشركة إلى مفهوم حكم المجتمع وإدخال مفاهيم إدارة الأعمال وتسيير الشركات التجارية في المجال الحكومي والمجتمع السياسي[5]. هذا يقودنا إلى الحديث عن جذور استخدام هذا التصور الجديد(الحكم) في مجال التسيير الحكومي. في هذا السياق ترجع العديد من الأبحاث ذلك إلى سنوات السبعينات أين تمّ توظيف المصطلح الإنجليزي (Governability) أو "القابلية للحكم" كمدخل للتسيير الاجتماعي والسياسي، حيث ظهر هذا المصطلح في تقرير اللجنة الثلاثية (Commission trilatérale) الذي صدر في ماي 1975 الخاص بالمناطق الثلاث المكونة للجنة (أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان)[6]. تتمثل الفرضية المركزية لهذا التقرير الذي تمّ إعداده من طرف "كروزي" (CROZIER)، هنتجتون (HINTINGTON)، و "وتانوكي" (WATANUKI) في أنّ مشاكل القابلية للحكم في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ترجع بالأساس إلى الفجوة الناتجة عن ارتفاع المطالب الاجتماعية من جانب، وقلة الموارد المالية والبشرية للدولة وضعف قدراتها في مجال التسيير العمومي من جانب آخر، وهذا ما يفرض إدخال تغييرات ضرورية على مستوى المؤسسات العامة، وعلى المستوى السلوكي للمواطنين[7]. تزامن ذلك مع ظهور بوادر أزمة

---

[1] Guenaèlle OTANDO, op.cit, P 11

2 Mohamed CHERIF BELMIHOUB, " les institutions de l'économie de marché à l'épreuve de la bonne gouvernance", Revue IDARA, op.cit, PP 19-20

3 أنظر كل من: - Guenaèlle OTANDO, op. cit., PP 11-12
- Ali KAZANCIGIL, op. cit , PP122- 123

4 إن تطوير مفهوم المؤسسة كمتغير أساسي في عملية التنمية يرجع بالأساس إلى أعمال المفكر الإقتصادي الأمريكي " دوغلاس نورث " (Douglas NORTH) أحد رواد الإقتصاد المؤسسي الجديد، حيث يرى أن المؤسسة هي مجموعة المعايير (Normes)، و الأجهزة (Organismes)، و الإجراءات (Procédures) التي تحدد عمل أي مجتمع و مجموعة العلاقات الإجتماعية القائمة بين أعضاءه.

- المعايير: تمثل القواعد الرسمية (القانونية) وغير الرسمية (الممارسات) التي تقود أعضاء مجتمع ما.
- الأجهزة: المنظمات التي تهيكل ممارسات العلاقات الإجتماعية.
- الإجراءات: كيفيات تطبيق ووضع المعايير.

وفق طرح الإقتصاد المؤسسي الجديد لا يمكن ضبط النشاط الإقتصادي، بمعنى النشاط و النتائج الإقتصادية بشكل مستقل عن المعايير و الأجهزة و الإجراءات. أنظر بهذا الصدد: Nachida BOUZIDI, op . cit , PP 108-109
و للإطلاع أكثر أنظر: Gueuaèlle OTANDO, op. cit., PP 12-13

5 Olivier PAYE, op. cit, PP 21-22

6 Carlos MILANI, German SALINIS, op. cit, P 277

7 Bonnie CAMPBELL, op.cit, P 3

دولة الرفاهية (Etat -Providence) وصعود التيار النيوليبرالي الذي يدعو إلى ضرورة الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وتعظيم قوى السوق[1]. لهذه الأسباب ظهر مفهوم "القابلية للحكم" ليجيب عن التساؤلات المرتبطة بالصعوبة المتزايدة التي شهدها مجال التسيير العمومي في ظل تراجع الشرعية وتزايد المصالح المتضاربة والإفراط في الفردانية على حساب التعاون، حيث يترجم هذا المصطلح الصعوبة التي تواجه المنتخَبين في صياغة قرارات منسجمة وتطوير سياسات فعّالة وتنفيذ برامج في مجتمع حضري منقسم وتقل فيه رغبات التعاون مع ممثليه[2].هذا الوضع يفرض ضرورة طرح تعريف جديد للمجال العام الذي تعمل فيه الديمقراطية في إطار شبكات معقدة من المصالح وتفاعلات متعددة بين الفاعلين. كل ذلك أدّى إلى طرح مفهوم الحكم في الغرب لتقديم حلول لمشاكل الشرعية والفعالية التي عرفتها الديمقراطيات الغربية، وبالتالي تمّ الاهتمام بهذا التصور الجديد أواخر الثمانينات كإجابة ممكنة لما يسمى بـ:"أزمة القابلية للحكم" (la crise de la gouvernabilité). وفق هذا التصور لم تعد الحكومة التقليدية بتنظيمها الهيراركي وتدخليّة جهازها الإداري ملائمة، ولا يمكنها التكيف مع التحولات السريعة للبيئة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تتصف بالتعقد المتنامي للمشاكل والمخاطر، وتزايد دور تفاعلات الشركاء في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني في إعداد ووضع السياسات العامة، وهو الأمر الذي دفع إلى إجراء إصلاحات مؤسسية في الدول الغربية. هذه الإصلاحات تقوم على فكرة مفادها أنّ على الأنظمة الديمقراطية بهدف تدعيم شرعيتها وفعاليتها أن تعمل على تطبيق مناهج الحكم (Méthodes de gouvernance) التي تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات المكثفة بين المجال الحكومي وعالم المؤسسات، ومختلف الفاعلين في المجتمع المدني، كما أنّ فاعلية أداء الدولة والإدارة العامة تتدعم عن طريق خفض ميزانية الدولة وعدد موظفيها [3]. هذه الإجراءات طبّقت في في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة "بيل كلينتون" التي أصدرت تقرير سنة 1993 بعنوان: "خلق حكومة تعمل بطريقة جيدة وتكاليف أقل " (creating a governement that work better and costs less: from red rap to results) ، يدعو إلى اتخاذ تدابير تتعلق بخفض حجم البيروقراطية الفدرالية، وتكريس منطق دولة الحد الأدنى – (L'Etat Minimal Minimalist state) التي تقوم على خوصصة الخدمات وخفض النفقات العامة، وهذا ما يعكس التصور النيوليبرالي والعقلية التسييرية المرتبطة به، المجسّدة في مفهوم الحكم الذي أصبح بما يحمل من سياسات نيوليبرالية على رأس أجندة المؤسسات المالية والنقدية الدولية ووكالات التنمية الأخرى كمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية[4]، وطرحه كوصفه تنموية جديدة للدول النامية وخاصة الدول الإفريقية، الأمر الذي يثير سؤال الخصوصية وإشكالية ملائمة النموذج لواقع مختلف عن واقع الدول الغربية (وهو ما سيتم تناوله في هذا الفصل لاحقا).

بغض النظر هنا عن هذه الإشكالية يمكن القول أنّ مفهوم الحكم بهذا المعنى يتجاوز مفهوم الحكومة. ذلك أنّ استخدام تصور الحكم يسمح بتجاوز التعارض التقليدي بين الحكام والمحكومين، وبين الدولة والمجتمع المدني، وبين المجال العام والمجال الخاص، ويسمح كذلك بتحليل قدرات الفعل العمومي في مجتمع حضري منقسم يتميّز بانحرافات واختلافات متعددة. فإذا كانت فكرة الحكومة تقوم على التسيير البيروقراطي من خلال الإجراءات والتنظيمات، فإنّ تصور الحكم يأخذ بعين الاعتبار تعددية الفاعلين، وبالتالي إعطاء الأهمية لمفهوم التفاوض كمدخل للتنسيق وتكامل السياسات. إضافة إلى ذلك يقوم مفهوم الحكم على تصور التنظيم بصفته يؤسس لنسق من التوافقات المؤسسية التي تعمل على تنسيق وتنظيم المعاملات والصفقات (transactions)، وهذا ما يختلف

1 راجع المبحث الثاني من الفصل الأول.

2 François RANGEON, " le gouvernement local ", in: Jaque CHEVALLIER, la gouvernabilité. France: Presses universitaires de France, 1996, P 172

3 Ali KAZANCIGIL, op. cit , PP 125-126

4 Ibid, P 126

عن معنى الحكومة بصفتها مجموعة المؤسسات والإجراءات الرسمية القائمة على التنظيم والضبط القانوني (régularité)، فالحكم على عكس ذلك يشير إلى سلسلة الاتفاقيات اللارسمية، والمساومات التي تخضع دائما للمراجعة، وهو ما يسمح بظهور عمليات متجددة باستمرار[1]. وهنا يتضح الفارق الأساسي بين مفهومي الحكومة والحكم، فالأول يأخذ معنى المؤسسة (institution) في الوقت الحالي، أمّا الثاني فيشير في نظر أغلبية الملاحظين إلى مفهوم "العملية" (process) [2].

هذه الأطروحة يشاطرها العديد من الباحثين. ففي 1999 عقدت ندوة دولية شارك فيها نحو عشرين أكاديميا وموظفا حكوميا لمناقشة جذور مفهوم الحكم، وبعد القيام بجمع عدّة تعريفات من مختلف المصادر خلصوا إلى "أنّ التغيّر في دور الحكومة وفي البيئة التي تمارس فيها دورها أدّى إلى ظهور الحكم واستخدامه على أنّه عملية، حيث لم يعد مصطلح الحكومة كافيا"[3].

لفهم فكرة الحكم من المهم أن نعرف أنّ القضايا العامة لم تعد تقتصر على الحكومة، فهناك فاعلون (Actors) آخرون يهتمون ويشاركون في طرح القضايا العامة يتمثلون مثلا في وسائل الإعلام والمؤسسات العسكرية والدينية في بعض المجتمعات ومنظمات الأعمال، إضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني الأخرى المتمثلة في المنظمات غير الربحية التي تشمل المنظمات التطوعية، والمنظمات غير الحكومية (NGOS)[4].

هنا تجدر الإشارة، أنّ الانتقال من نمط الحكومة التقليدية والتسيير الهيراركي إلى الحكم بصفته تصور يقوم على تعددية الفاعلين ومشاركة مختلف القطاعات في الدولة والمجتمع فكرة لا تقتصر على المجال الحكومي أو الدولتي، وإنما تمتد استخداماتها لتشمل العديد من المستويات.

بهذا الصدد يمكن تطبيق مفهوم الحكم في أي شكل يدل على فعل جماعي. فهو لا يتحدد في العملية التي من خلالها يتم اتخاذ القرار وتحديد التوجهات فقط، وإنما الأمر يتطلب معرفة من يقرر وبأي قدرات؟. على هذا الأساس يمكن ملائمة مفهوم الحكم في ثلاث مناطق[5]:

---

1 François RANGEON, op. cit, P 172

2 Institut sur la gouvernance, " Comprendre la gouvernance", atelier sur la gouvernance pour le projet métropolies, Ottawa, 10 et 11 Décembre 2001, P 3
http://www.iog.ca/publications/goodgov_f.PDF

3 Tim PLUMPTER , John GRAHAM , op. cit, PP 2-3

4 Ibid, P2

5 الحكم العالمي هو الذي يعالج القضايا و المسائل على مستوى عالمي، ويمثل مجموعة العلاقات و المؤسسات و الإجراءات سواء كانت رسمية أو غير رسمية أو التفاعلات بين المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة ، البنك الدولي ، صندوق النقد الولي) و المنظمات غير الحكومية العالمية لصناعة القرارات و السياسات على مستوى عالمي .

أما الحكم الوطني فيكون ضمن حدود الدولة أو المجال الخاص بالحكومة و الذي يوجد في العديد من المستويات ، المستوى الوطني و الإقليمي، المستوى الحضري أو المحلي. وهذا مايرتبط بالحكومات المحلية (local government)، و النظام الخاص المحلي (local private sector) ومنظمات المجتمع المدني المحلية (local civic society organization)، و يطرح مفهوم الحكم المحلي أسلوب جديد لتحقيق اللامركزية يتمثل في الخوصصة إلى جانب التفويض و النقل، و يؤكد ذلك الإعلان الصادر عن مؤتمر إتحاد إدارة المدن ديسمبر 1996 بعنوان " تصريح حول الحكم المحلي " . حيث يرى أن البعد الجديد للنظام المحلي هو التاكيد على تشجيع فئات جديدة من المستثمرين و رجال الأعمال و مؤسسات المجتمع المدني لدعم التحول نحو القطاع الخاص ، نقل مسؤولية الأنشطة العامة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون، لا مركزية مالية و موارد كافية للقيام بالأنشطة على المستوى المحلي، مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي، تهيئة الظروف التي من شأنها خوصصة الإقتصاد المحلي.

أما حكم المؤسسة فيرتبط بالمؤسسات ، كمؤسسات القطاع الخاص مثل شركات الأعمال، ومؤسسات القطاع العام مثل المستشفيات و الجامعات و المدارس، ويشمل هذا المفهوم الأساليب الجديدة للتسيير و التنظيم و إتخاد القرارات .

أنظر بهذا الصدد: حسن علواني ، " صنع القرار المحلي في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع : دراسة ميدانية للوحدات المحلية بمركز قوة " . في : سلوى الشعراوي، مرجع سابق، ص ص 144 - 147

أنظر كذلك حول مفهوم الحكم الحضري: Français RANGEON, op.cit, PP 170 - 171

في هذا الإطار تعرف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية مفهوم حكم المؤسسة كالتالي:

" حكم المؤسسة يتضمن مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة و مجلس الإدارة، و العملاء، و الهياكل التي بواسطتها تتحقق أهداف الشركة، و الوسائل التي من خلالها يتم تحديد أهداف و أداء الشركة. "

"Corporate governance involves a set of relationship between company's management, its board, its stackholders also provides the objectives of the company those are set and the means attaining objectives and monitoring are determined".

1. الحكم على المستوى العالمي أو الحكم العالمي (Global Governance).
2. الحكم على المستوى الوطني أو الحكم الوطني (National governance)، وهذا الإطار يتضمن كذلك الحكم المحلي (Local governance) و الحكم الحضري (Urban governance).
3. الحكم على مستوى المؤسسات أو حكم المؤسسة (Corporate Governance) .

انطلاقا من مراجعة الملحوظات السابقة حول مفهوم الحكم يتبيّن أنّ هناك عدم وجود إجماع عام وتصور مشترك لتقديم تعريف شامل يمكّن الباحث من طرح إشكالية الحكم ودراسة المعايير المناسبة التي تمثل الحكم الراشد أو السيئ (Good/ Bad Governance). وهذا يرجع بالأساس - كما أشرنا - إلى تعدد مجالات استخدامات المفهوم وتعدد التصورات حول المتغيرات الأساسية والأولويات لدعم التوجه نحو تحسين قدرات الحكم والتأسيس للحكم الراشد سواء على المستوى النظري أو العملي خصوصا ما يتعلق بمجال مساعدات التنمية و المشروطية الدولية (سيتضح هذا أكثر عند التطرق إلى أدبيات منظمات التنمية الدولية المتعلقة بالحكم الراشد في إفريقيا).
في هذا الإطار حاول العديد من الباحثين تقديم رؤية شاملة و أطر نظرية لتصور الحكم. بهذا الصدد اقترح كل من "لين آينريتش" (Lynn HEINRICH) و "هيل" (HILL) مقاربة واسعة للحكم كإطار تحليلي (bigger approach to governance as an analytic framwork) تتمثل في المعادلة التالية[1]:

$$O = F\,[E, C, T, S, M]$$

O (م) = المخرجات والنتائج (Outputs/ Outcomes): بمعنى الانتاج النهائي لنظام الحكم (The End product of a governance regime).

E (ب) = العوامل البيئية (Environemental factors): وتتضمن البنى السياسية، مستويات السلطة، الأداء اقتصادي، وجود أو غياب المنافسة ما بين الممونين (Suppliers)، مستويات الموارد والتبعية، الإطار القانوني، خصائص أهداف السكان (Target population).

C (ز) = خصائص الزبائن (client characteristics): وتشمل تخصصات وخصائص وسلوكيات الزبائن.

T (م) = المعاملات (Treatements) : تمثل العمل الأول أو العمليات الأساسية للمنظمة داخل نظام الحكم. فهي تتضمن المهام التنظيمية والأهداف، التجنيد (التوظيف) والأهلية للانتخاب (eligibility)، والمناهج المحددة للأهلية للانتخاب، إضافة إلى برنامج المعاملات والتكنولوجيات.

S (ب) = البنى (structures) تتضمن نمط التنظيم، مستوى التنسيق والاندماج بين المنظمات داخل نظام الحكم (governance regime) ، درجة المراقبة المركزية، التمايز الوظيفي، القواعد الإدارية والتحفيزية، حصص وعلاوات الميزانية (Budgetary allocation)، التوافقات والعلاقات التعاقدية، الثقافة والقيم المؤسساتية.

Tim PLUMPTER, "The New rules of the board game: the changing world of corporat governance and its implications for multilateral development institutions", institute on governance, Ottawa, February 2004, P 8 http://www.iog.ca/publications/board_game.pdf

1George REDERICKSON, "public administration? Governance, governance everywhere". http://www.rhul.ac.uk/management/News-and-Events/seminars/HGeorgeFrederickson11.2.04%20Paper.pdf

M (ت) = الأدوار و الأفعال التسييرية (Managerial roles and actions) : تتضمن خصائص القيادة، علاقات الطاقم التسييري، الاتصالات، مناهج اتخاذ القرارات، السيرة المهنية، ميكانيزمات (آليات) التثبيت (في الوظائف) والمراقبة والمساءلة.

الملاحظ من هذا التصور العام للحكم أنّه يركز على المخرجات والنتائج في حكم وإدارة المنظمات بصفتها نتيجة لتفاعل المنظمات مع البيئة الخارجية، وأساليب تعاملها مع العملاء (الزبائن)، إضافة إلى العوامل التنظيمية داخل المنظمة المتعلقة بتحديد الأهداف وإدارة الموارد البشرية وطبيعة الهيكل التنظيمي، فضلا عن أنماط التسيير والقيادة ومناهج اتخاذ القرارات. وبالتالي يحصر هذا المنظور نطاق الحكم في إدارة المنظمات ومختلف العوامل الخارجية والداخلية الفاعلة في تحديد المخرجات والنتائج التي تخص المنظمة كإنتاج نهائي لنظام الحكم أو الإدارة فيها. ما يمكن أن نستخلصه من هذا الإطار التحليلي أنّه يقدّم الحكم كمقاربة ضمن نظريات التسيير والتنظيم، حيث يشمل الإدارة والتسيير داخل المؤسسات والمنظمات (حكم المؤسسة)، وهو ما لا يعكس حقيقة المفهوم كتصور يتجاوز مفهوم المؤسسة إذا أردنا تقديم مقاربة واسعة لمفهوم الحكم الذي يتعدّى الجانب التسييري والتقني إلى جوانب أخرى سياسية واقتصادية وتنموية، واستخدامات عديدة سواء على المستوى المؤسسي أو الوطني أو العالمي.

في نفس السياق حاول عالم السياسة البريطاني "جيري ستوكر" (Gerry STOKER) -معتمدا على برنامج بحث حول الحكم المحلي لمجلس البحث الاقتصادي و الاجتماعي في المملكة المتحدة- تقديم إطار مفاهيمي لدراسة الحكم يتكون من خمس اقتراحات تمثل الخصائص الرئيسية لمفهوم الحكم:

1. الحكم يعمل على تداخل مجموعة من المؤسسات والفاعلين الذين لا يتعلّقون فقط بالمجال الحكومي.
2. في حالة الحكم، لا تكون الحدود والمسؤوليات واضحة في مجال الفعل الاقتصادي و الاجتماعي .
3. الحكم يترجم الاعتماد المتبادل بين السلطات والمؤسسات المشاركة والمنخرطة في الفعل الجماعي.
4. الحكم يعمل على تداخل الشبكات المستقلة للفاعلين (réseaux d'acteurs autonomes).
5. الحكم يحمل مبدأ إمكانية الإدارة دون الرجوع إلى سلطة الدولة. هذه الأخيرة بدورها تقوم باستخدام تقنيات و أدوات جديدة لتوجيه وإدارة الفعل الجماعي[1].

من خلال هذه الاقتراحات الخمس يعتمد هذا التصور في طرح موضوع الحكم على افتراض تعددية الفاعلين ومختلف أشكال التفاعل بين الشبكات المستقلة والمجال الحكومي، وبالتالي لم تعد الحكومة بتنظيمها الهيراركي موافقة وقادرة على التكيّف مع واقع يتميز بتزايد أدوار الفاعلين المستقلين، ومن ثمّ ضرورة تجاوز التسيير الحكومي البيروقراطي إلى الشراكة والتفاعل مع الأدوار الأخرى في اتخاذ القرارات ورسم السياسة، وهذا ما يمثل جانب من جوانب مفهوم الحكم الذي إضافة إلى ذلك يرتبط بمبدأ اللامركزية والتقنيات والأدوات الجديدة للتسيير والحكم كما أشار الاقتراح الخامس لـ "جيري ستوكر". لكن هذا الطرح لا يستجيب لمختلف الأدبيات التي يطرحها المفهوم، ولو أنّه ركّز على قضية أساسية في تلك الأدبيات المتمثلة في الفوارق الأساسية بين مفهوم الحكومة ومفهوم الحكم كعملية تتضمن العديد من الفاعلين من بينهم الحكومة كما أوردنا سابقا.

من هذا الباب قدّم "رودز" (RHODES) ستة تصورات يمكن اعتبارها كمداخل لتصنيف مختلف الإسهامات التي اهتمت بتعريف الحكم تتمثل في الأطر التالية[2]:

1 Yao ´ASSOGBA, op. cit , p 6
2 Carlos MILANI, German SALINIS, op. cit, pp 279 - 280

1. الحكم كتعبير عن نمط دولة الحد الأدنى (la gouvernance en tant qu'Etat minimal) : تركّز هذه الرؤية في تعريف الحكم على الحاجة لخفض العجز الحكومي انطلاقا من اعتماد نمط جديد لتدخل الدولة والاهتمام بدور السوق في تقديم وإنتاج خدمات عامة. (تعريف "جيري ستوكر" (Gerry STOKER)).

2. الحكم المؤسسي (la gouvernance corporative) : هذا التصور ظهر في نظريات الأعمال (Management) من خلال التركيز على الفعالية والمساءلة في تسيير الأملاك العامة. (تعريف "تريكر" (TRICKER).

3. الحكم بصفته يمثل نمط التسيير العمومي الجديد (la gouvernance en tant que New public management) : التسيير العمومي الجديد يشير إلى اعتماد الآليات المؤسسية الجديدة في الميدان الاقتصادي ومناهج التسيير في القطاع الخاص في إدارة القطاع العام.

4. الحكم الراشد (la bonne gouvernance) : هذا المفهوم استخدم في الأصل من طرف البنك الدولي في إطار سياساته المتعلقة بتقديم القروض. ويشكل الحكم الراشد معيارا لفعالية الخدمات العامة، خوصصة مؤسسات الدولة، اللامركزية الإدارية والصرامة في إعداد الموازنات العامة.

5. الحكم كنسق اجتماعي-اتصالي (la gouvernance en tant que système socio-cybernétique): الحكم في هذا الإطار هو عبارة عن نموذج أو بنية تؤسس لنسق اجتماعي-سياسي بصفته نتيجة مشتركة لجهود التفاعل بين كل الأجزاء المكونة لهذا النسق. وهناك العديد من الكلمات المفتاحية لهذا التعريف تتمثل في : التعقد (Complexité)، دينامية الشبكات وتعدد الفاعلين، استراتيجيات مشتركة (Co-Stratégies)، التسيير المشترك (Co-gestion)، التنظيم المشترك (Co-régulation)، الشراكة (partenariat) بين القطاع العام والخاص. وهذا ما عبّر عنه "جيمس روزنو" (J. N. ROSENAU) من أنّ الحكومة تمثل مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها السلطات الرسمية. أمّا الحكم فيمثل الأنشطة التي تقوم على التقاسم والجماعية في صياغة وتنفيذ الأهداف.

6. الحكم بصفته مجموعة من الشبكات المنظمة (la gouvernance en tant qu'ensemble de réseaux organisés): بهذا الصدد يقوم الحكم على شبكات للتسيير منظمة ذاتيا، والدولة تمثل واحدة من بين عدّة فاعلين وليست الفاعل الوحيد، حيث تقوم إضافة إلى الشبكات المدمجة والأفقية réseaux intégrés et horizontaux (المنظمات غير الحكومية ONG ، شبكات مهنية وعلمية الإعلام) بتنمية وتطوير السياسات، والإسهام في تغيير بيئة النسق العالمي.

إنّ هذا التصنيف الذي قدّمه "رودز" للتصورات المختلفة لمفهوم الحكم يرتكز على محددين أساسين يتمثلان في: الاستراتيجيات (الآليات) من جهة، وهذا ما يتعلق بدولة الحد الأدنى، نمط التسيير العمومي الجديد ونسق اتصالي-اجتماعي يقوم على تعددية الفاعلين والانتقال من الحكومة التقليدية إلى الشراكة. ويرتكز أيضا على محدد الاستخدامات من جهة أخرى، وهذا ما يتعلق بمستوى المؤسسات (حكم المؤسسة)، الإطار الحكومي، والنسق العالمي. لكن في اعتقادنا لا يعكس هذا التصنيف كل الجوانب والمداخل المهتمة بتعريف الحكم . ذلك أنّه أهمل الأدبيات التي حاولت تقديم رؤية شاملة دون تحديد الاستراتيجيات وشكل الحكم ونوعه. وهذا ما يمس خاصة أدبيات منظمات التنمية الدولية. فنظرة متفحصة للتعريفات التي قدّمها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعطي الانطباع على أنّ الحكم مفهوم محايد وشامل حيث أنّها تبرز فقط مجال تركيز المنظمة في عملية التنمية (هل هو اقتصادي، سياسي، اجتماعي) دون تقديم رؤية حول شكل ونوعية الحكم، وحول الآليات والعمليات الجيدة أو السيئة. وهذا ما يقودنا إلى التفريق بين الحكم

كمفهوم شامل و "محايد" (وفق رؤية كل منظمة طبعا)[1]، وبين الحكم كمفهوم معياري، بمعنى يعكس رؤية معينة للتسيير الفعال والنظام السياسي الجيد، ورؤية حول الدولة ودورها، وحول العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، وحول أنماط التسيير الجيدة، وتحديد الآليات والعمليات والمتطلبات السياسية والمؤسسية لذلك، وهي الجوانب التي ترتبط بمفهوم الحكم الراشد (العلاقة بين الديمقراطية والحكم)، وبمؤشرات قياس نوعية الحكم، وبالاستراتيجيات والإصلاحات (دولة الحد الأدنى، التسيير العمومي الجديد) كمتطلبات وآليات لتحقيق الحكم الراشد.

وفق هذا التصورنقترح تناول تعريف الحكم وفق المحاور التالية:

المحور الأول: الحكم كمفهوم شامل و "محايد" لاتخاذ القرارات، و إدارة شؤون الدولة، الإقتصاد، والمجتمع.

المحور الثاني: الحكم كبراديم جديد لاتخاذ القرارات وصنع السياسات : ويندرج ضمن هذا المحور المفاهيم التالية :

- شبكة السياسة (Policy Network) .
- التفاعل بين القطاع العام (الحكومة)، القطاع الخاص (السوق)، المجتمع المدني.
- مفهوم إيكولوجيا الحكم (governance Ecology).
- مفهوم الديمقراطية التشاركية.

المحور الثالث: الحكم كمفهوم يتجاوز نموذج الدولة الاجتماعية (l'Etat Social): دولة الحد الأدنى (L'Etat Minimal) كتصور نيوليبرالي للحكم و التنمية (المقاربة الاقتصادية لمفهوم الحكم).

المحور الرابع: الحكم كمدخل لإعادة التفكير في أدبيات الإدارة العامة : مفهوم التسيير العمومي الجديد (New Public Management) كمقاربة لإصلاح القطاع العام.

المحور الخامس: الإطار المعياري لمفهوم الحكم: تصورات منظمات التنمية الدولية حول مفهوم الحكم الراشد - العلاقة بين مفاهيم الديمقراطية (حقوق الإنسان، المجتمع المدني، الانتخابات...) ومفهوم الحكم، آليات مكافحة الفساد، دعم المساءلة والشفافية ودولة القانون.

المحور السادس: الحكم على مستوى المؤسسات : حكم المؤسسة (Corporate Governance) .

المحور السابع: الحكم على المستوى العالمي: الحكم العالمي (Global Governance).

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ تحديد مختلف تعريفات الحكم في سبعة محاور ليس الهدف منه إعداد تقسيم صارم لتلك التعريفات. بل على العكس هناك تداخل بين كل المحاور، والغرض من هذا التصنيف هو تقديم رؤية تفكيكية لمفهوم وأدبيات الحكم تمكن من تحديد المتغيرات المرتبطة بهذا المفهوم ومختلف مجالات استخداماته، وهذا ما يسمح بمعرفة المستويات التحليلية والمداخل المختلفة التي تشكل منطلقات ومختبرات بحث ضمن دراسات الحكم (Governance Studies)، وكذلك بغرض تقديم دراسة معمقة لمفهوم الحكم من خلال تشريح كل متغير على حدى. بهذا الصدد يتمثل التداخل بين المحاور السابقة في أنّها تشكل مجتمعة منطلقات ومؤشرات لقياس نوعية الحكم ومعايير للحكم الراشد، كما أنّها ترتبط بالاستراتيجيات التنموية لمنظمات التنمية الدولية. فالحكم بصفته نمط للتسيير العمومي الجديد، وباعتباره يحمل مفهوم دولة الحد الأدنى يرتبط باستراتيجيات مؤسسات بروتن وودز (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) في إطار المشروطية التي حدّدها "إجماع واشنطن" حول المتطلبات المؤسسية والاقتصادية (المقاربة الاقتصادية والمؤسسية لمفهوم الحكم) لإصلاح القطاع العام والخدمة العامة في الدول النامية، وكِلا هذين المفهومين يمثلان آليات لمكافحة الفساد وتدعيم المساءلة والشفافية في الإدارة العامة كمعايير أساسية للحكم الراشد. وهذه الآليات الجديدة التي تطرح كعمليات للإصلاح الإداري والاقتصادي مستوحاة بدورها من مفهوم حكم

1 هنا ينبغي التعامل مع كلمة " محايد " بشيء من الحذر لأنها تعكس فقط موقف كل منظمة، ولكن الملاحظ من تشريح مفهوم الحكم لاسيما عند تناول مفهوم الحكم الراشد أنه مفهوم غارق في الإيديولوجية و المعيارية و المركزية المعرفية المتصلة بالفكر الغربي، المتسم في الكثير من الأحيان بالأرتوذوكسية.

المؤسسة الذي ظهر لأول مرّة في ميدان الشركات وإدارة الأعمال (القطاع الخاص)، ليشمل فيما بعد مختلف المؤسسات سواء العامة أو الخاصة (المستشفيات، المدارس، الجامعات، الإدارات الحكومية، منظمات الأعمال). وكل ذلك يرتبط بالمحور الأول (التعريف الشامل و"المحايد") من حيث إبرازه للمجالات التي تتعلق بالمفهوم (اقتصادي، سياسي، اجتماعي، إداري)، وعدم جمع كل تلك المفاهيم في محور واحد يرجع بالأساس إلى أنّ المحاور الأخرى تركّز على الإستراتيجية ونمط الإصلاح كمداخل للتعريف، فهي تكشف نوعية الآليات والسياسات والأهداف، أمّا المحور الأول فيمثل تعريف شامل - وفق رؤية كل منظمة- لعدم إشارته لنوعية الاستراتيجيات وأنماط الإصلاح، ولعدم كشفه عن الأبعاد الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المتوخاة. من جانب آخر تمثل مفاهيم كالشراكة، شبكة السياسة، الديمقراطية التشاركية، التفاعل بين القطاعات الثلاث للحكم نظرة واحدة حول الانتقال من النمط الهيراركي (البيروقراطي) إلى النمط الأفقي- المفتوح في مجال التسيير واتخاذ القرارات ورسم السياسات، وهو الأمر الذي يشكل أحد الجوانب الرئيسية لمفهوم التسيير العمومي الجديد كنمط يهدف إلى إدخال آليات القطاع الخاص (حكم المؤسسات الخاصة خصوصا ما يتعلق بإشراك مختلف المعنيين بالمنظمة (Stackholders) في اتخاذ القرار، مبدأ إرضاء العميل، التعاقد...) في الإدارة والتسيير الحكومي. وكل تلك المفاهيم التي تشير إلى الشراكة والتفاعلات تمتد إلى مجال تحليل النسق العالمي والعلاقات الدولية أين أصبح دور الفاعلين الجدد (المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأعمال والإعلام) بارزا إلى جانب المنظمات الدولية والدول (مفهوم الحكم العالمي) في اتخاذ القرارات لاسيما في تنفيذ السياسات على المستوى العالمي كما الوطني والمحلي، وهذا كله يرتبط بمفهوم الديمقراطية كفضاء يسمح بمشاركة مختلف الفاعلين بما يقدمه من ضمانات تتعلق بحريّة تبادل المعلومات، والمساءلة، وحقوق الإنسان، الانتخابات، ودولة القانون، وحريّة التجمع...الخ، كمتغيرات أساسية للحكم الراشد بصفته حكم ديمقراطي (Democratic Governance)، وهذا ما يؤشر للعلاقة بين مفهوم الحكم ومفهوم الديمقراطية. هذا الطرح سيتضح أكثر عند الحديث عن تلك المحاور بشيء من التفصيل، عدا المحور السادس والمحور السابع اللذين تمّت الإشارة إليهما.

أولا: الحكم كمفهوم شامل و "محايد" لصنع القرارات وإدارة شؤون الدولة، الاقتصاد، والمجتمع:

هذا المحور يتضمن مختلف التعريفات التي حاولت تقديم الحكم بطريقة شاملة وحيادية، وهنا لا نقصد بالتعريف الشامل عدم تحديد نطاق الحكم أو مجال البحث والعمل، فمن قراءة التعريف قد تكشف المجال أو النطاق المستهدف سواء من الزاوية التحليلية أو الزاوية العملية (مجالات العمل)، ولكن ما يميّز هذا التعريف هو عدم تحديده لأشكال الحكم ونوعيته، وعدم تطرقه لأنماط العلاقات بين الفاعلين في الحكم، وهذا ما يتعلق بخاصية التعدد، التعقد، والتفاعل ونوعية التسيير الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي.

بهذا الصدد يرى العديد من الباحثين ومراكز الدراسات من بينهم معهد الحكم بكندا (Institution Governance) أنّ المحتوى المركزي للحكم هو صنع القرارات (Decision Making)، فهو مفهوم يشير إلى العملية التي من خلالها تتخذ مجموعة من الأفراد قرارات يوجّهون ويسيرون بها جهودهم الجماعية[1]. والملاحظ من هذا التعريف الواسع أنّه لا يحدد بدقة مجال صنع القرار، صحيح أنّه يحصر الحكم في نطاق صنع القرارات لكنّه لا يحدد نوعية القرارات وكيفية صنع القرار وبأيّ طريقة. لهذا فهو يدخل ضمن التعاريف الواسعة لمفهوم الحكم. بتعبير أكثر وضوح : إذا تمّ مقارنة التعريف السابق بالتعريف الذي يرى أنّ الحكم هو :"التفاعل

1 Institute on governance," governance basics: what is governance (getting to definition)". http://www.iog.ca/boardgovernance/html/gov_wha.html

داخل البنيات، والعمليات، والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة، كيفية اتخاذ القرار، وكيفية تعبير المواطنين والمعنيين Stackholders الآخرين. بالأساس (مفهوم الحكم يدور) حول السلطة، العلاقات ، والمساءلة: من يؤثر، من يقرّر، وكيفية مساءلة متخذي القرارات "[1]. نجد أنّ هذا التعريف أكثر وضوحا من الأول، فهو يكشف عن مؤشر التفاعل كسمة أساسية في الحكم التي تحدد كيفيات وعمليات ممارسة السلطة واتخاذ القرارات والمساءلة، ولو أنّ هذا التعريف لا يتسم بالوضوح إلاّ من حيث المقارنة مع التعريف الأول، ذلك أنّه يبقى واسعا مقارنة بتعريفات أخرى تحدد الطريقة وتحدد الكيفيات، كالتعريف الذي يرى في الحكم كتعبير عن نمط التسيير العمومي الجديد كما سنبيّن لاحقا.

إضافة إلى ذلك تمّ تعريف الحكم في القطاع العام على أنّه العملية التي تتضمن التقاليد، المؤسسات، المصالح المعبَّر عنها من مختلف قطاعات المجتمع، اتخاذ القرارات، ومساءلة متخذي القرارات. وهذا التعريف لا يختلف كثيرا عن التعريفات السابقة كونه تعريف واسع، فرغم أنّه يشير إلى عنصر المصالح المعبّر عنها من مختلف قطاعات المجتمع، وعنصر المساءلة لكنه لا يحدد مصير تلك المصالح ونمط العلاقات بينها، هل يتعلق الأمر بالتفاعل كما في التعريف الثاني، أو التشاور، أو التضارب والعنف. وينطبق هذا الحكم (بمعنى الرأي) على التعريف الذي يرى بأنّ الحكم في القطاع التطوعي هو تعبير عن "العمليات والهياكل التي تستخدمها لتوجه وتدير عملياتها العامة وأنشطة برامجها، (كما يعبّر عن) الهياكل، الوظائف (المسؤوليات)، والعمليات (الممارسات)، والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة".

هناك تعريف آخر يرى بأنّ "الحكم هو فن قيادة المجتمعات والمنظمات"، وهذا التصور يرجع جذور الحكم إلى الكلمة اليونانية (To Steer) (قاد). وهنا نجد اعتراضين على هذا التعريف، فشق يرى أنّه لا يُجيب على السؤال المتعلق بمن يمارس القيادة أو الحكم (Who is doing the steering)، وشق آخر يرى أنّ هذا التعريف لا يختلف عن مهمة القيادة في السفينة (Steersman in boat)، وهو الأمر الذي يختلف عن المعنى الحقيقي للمفهوم كونه عملية تتضمن العديد من الفاعلين، وليس مجرد قائد سفينة واحد[2]. فضلا عن ذلك يتسم هذا التعريف بالغموض وسعة محتواه. كما أنّه لا يحدد بدقة طبيعة هذا الفن والأسلوب والطريقة التي تمارس بها قيادة وحكم المجتمعات والمنظمات، وما هي المعايير؟

ضمن نفس الاتجاه يعرّف المعهد الدولي للعلوم الإدارية (international institute of Administration sciences) الحكم على أنّه: "العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة (Authority) والحكم (Power) وقدرة التأثير السياسي (influence) على السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ". يركز هذا التعريف على الجانب التقني للحكم كونه عملية إدارية لممارسة السلطة في مجال التسيير الاقتصادي والسياسات الاقتصادية و الاجتماعية"[3]. من خلال هذا التصور قد نكتشف المجال والنطاق الذي يدخل ضمن اهتمامات وأدبيات الحكم، ولكنّه لا يفصح عن الرؤية، عن طبيعة العملية الجيدة ، وعن طبيعة السياسات والقرارات. لذلك في اعتقادنا يبقى هذا التعريف واسع ويحتمل العديد من التضمينات، كما أنّه لا يشير إلى نوعية الحكم والفاعلين في الحكم والعلاقات فيما بينهم، وطريقة اتخاذ القرارات

---

1 و هو التعريف الذي يتبناه معهد الحكم في كندا أنظر بهذا الصدد :
Institute on governance , Parks Canada , "governance principles for protected areas in the 21st century : a discussion paper ", April 2 , 2002 , p 11
http://www.iog.ca/publications/PA_governance.pdf
2Tim PLUMPTER, John GRAHAM, op. cit , p 3

3 مايغا بوبكري ، مرجع سابق ، ص 27

والسياسات (هل عن طريق التفاعل أو الهيراركية) رغم أنّه يركّز على المجال الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

يتضح هذا المحور أكثر عند الحديث عن التعريفات التي قدّمها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية في إطار تصور الحكم كمقاربة تنموية جديدة للدول النامية، وهي تعريفات تعكس الرؤى والمنطلقات الفكرية التي توجّه عمل كل منظمة.

وفق تقرير البنك الدولي حول الحكم والتنمية (1992) يعبّر الحكم عن: " الطريقة التي بواسطتها تتمّ ممارسة السلطة في مجال تسيير الموارد الاقتصادية و الاجتماعية في بلد ما من أجل التنمية". هنا يميّز التقرير بين ثلاثة أبعاد للحكم تتمثل في:

1. طبيعة النظام السياسي.
2. العملية التي من خلالها تمارس السلطة تسيير الموارد الاقتصادية و الاجتماعية في بلد ما.
3. قدرة الحكومة على تصور وصياغة وتنفيذ السياسات، والطريقة العامة لإدارة الوظائف الحكومية[1].

من جانب آخر يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم بأنّه: "ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون الدولة في كل المستويات، وهو يتضمن الآليات (Mechanisms) و العمليات (Processes) والمؤسسات (Institutions) التي من خلالها يعبّر المواطنون والجماعات عن اهتماماتهم، ويمارسون حقوقهم المشروعة، ويقومون بآداء واجباتهم، ويتوسطون لتسوية خلافاتهم[2]. هذا التعريف يتضمن ثلاثة أوجه للحكم تتمثل في[3]:

1. الحكم الاقتصادي (Economic Governance) : ويتضمن عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها مع الاقتصاديات الأخرى، إضافة إلى القضايا المرتبطة بالعدالة والفقر، ونوعية الحياة.
2. الحكم السياسي (political Governance) : ويتضمن عمليات صنع القرارات وصياغة السياسات .
3. الحكم الإداري (Administrative Governance) : ويتعلّق بأنظمة تنفيذ السياسات .

في نفس السياق ترى لجنة مساعدة التنمية (CAD) التابعة لمنظمة التعاون و التنمية الإقتصادية أنّ الحكم هو " ممارسة السلطة السياسية، وكذلك الرقابة لإدارة موارد المجتمع بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية "[4].

---

1 Bannie CAMPBELL , Djifa AHADA, " la gouvernance : entre l'Etat et le marché , qui gouverne l'ordre social ? ", les caliers de la chaire C – A poissant de recherche sur la gouvernance et l'aide au développement , N°1 , UQAM, 2006 , p 1
http://www.er.uqam.ca/nobel/ieim/IMG/pdf/Cahier_2006-01_Campbell_et_Ahado_-_Gouvernance_dec06.pdf

2 "Governance can seen as exercise of economic, political and administrative authority to manage a country's affairs at all levels, it comprises the mechanisms , processes and institution through which citizens and groups articulate their interests , exercise their legal rights , met their obligations and mediate their differences".
Voir: UNDP, " governance for sustainable human development: A UNDP policy document (1997).
http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm#c

3 Idem

4 " L'exercice du pouvoir politique, ainsi que d'un contrôle dans le cadre de l'administration des ressources de la société aux fins de développement économique et sociale". Voir cette définition in:
Isabelle JOHNSON, "La gouvernance: Vers une re-définition du concept", Agence canadienne de développement international, Mars 1997, P12
http://www.acdi-cida.gc.ca/INET/IMAGES.NSF/vLUImages/HRDG/$file/GovConcept-f.pdf

في هذا الإطار، يمكن ملاحظة أنّ هذه التعاريف لاتقدم رؤية محدّدة لمفهوم الحكم، وذلك من خلال طرحه كتصور واسع المحتوى والمضمون. فالبنك الدولي يتحدث عن الطريقة التي بواسطتها تتم ممارسة السلطة، لكنّه لا يفصح عن محتوى هذه الطريقة في هذا التعريف، ولا عن خصائصها، وما الذي يميّز طريقة الحكم عن الطرق الأخرى قبل ظهور مقاربة الحكم في مجال التسيير الاقتصادي و الاجتماعي؟، ومن ثمّ إذا تمّ اعتماد هذا التعريف يمكن القول أنّ الحكم هو مفهوم تعددي، حيث يمكننا التحدث وفق هذا التعريف عن أنماط للحكم وليس نمط واحد (des gouvernance). فالعالم يشهد العديد من طرق التسيير الاقتصادي و الاجتماعي، ومناهج مختلفة في صياغة وتنفيذ السياسات وإدارة الوظائف الحكومية. هذا الطرح ينطبق على التعريف المقدّم من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كونه لا يوضح طبيعة الآليات والعمليات والمؤسسات التي تتم بواسطتها إدارة شؤون الدولة، وهذا ينطبق كذلك على التعريف الذي تتبناه منظمة التعاون. لكن هذا لا يعني عدم وجود اختلافات بين تلك الأطروحات تعكس الاختلاف في المقاربة المعتمدة من طرف كل مؤسسة لتوجيه عملها في مجال مساعدات التنمية وتحسين نوعية الحكم، وتعكس كذلك الاختلاف في نوعية ومضامين السياسات وما تحمله من معايير وخصائص تحدد تصور كل مؤسسة حول الحكم الراشد (Good Governance).

مما تقدّم يتبين أنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتبنّى مقاربة متعددة الجوانب تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية و السياسية و الإدارية لمفهوم الحكم كمنظور للتنمية، وهذا ما يؤثر طبعا على رؤية البرنامج حول أفضل المعايير والخصائص التي تمثل الحكم الراشد (كما سنبين لاحقا). الأمر الذي يختلف عن تصور البنك الدولي من خلال حصر مفهوم الحكم في مجال التسيير الاقتصادي و الاجتماعي. هذا التصور يعكس المقاربة التكنوقراطية التي يعتمدها البنك في فهم عملية صنع السياسات، وذلك باستبعاد الطرح السياسي لمفهوم الحكم واعتماد إستراتيجية تقوم على تقديم المساعدات التقنية (Technical Assistance) ونصائح متعلقة بالسياسات (Policy Advice) في أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية. فرغم اعتراف البنك الدولي بطبيعة النظام السياسي كأول مظهر لمفهوم الحكم، إلا أنّه يستبعد العوامل السياسية من أجندته التنموية. وذلك من منطلق أنّ المقاربة التقنية التي يعتمدها قد تسهم في عملية تحسين وترشيد الحكم السياسي (political Governance) من خلال النظر إلى الحكم كمفهوم غير سياسي (a political concept)، فهو مفهوم تقني في مجال التسيير الاقتصادي و الاجتماعي يمكن أن يساعد في حل المشاكل السياسية[1]، من خلال تناوله للعديد من المواضيع والقضايا تتعلق أساسا وفق تقرير البنك الدولي (1992) بتسيير القطاع العام، المساءلة، دولة القانون أي الإطار القانوني للتنمية، والمعلومات والشفافية، وهذا كله يتعلق بالجانب الاقتصادي[2]. من هذا المنظور يعتبر مفهوم الحكم حسب مؤسسات "بروتن وودز" (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)،إضافة إلى مختلف البنوك التنموية الأخرى تصورا يعكس مبدأ الحيادية السياسية. هنا يرى "مورتن باوس" (Morten BOAS) أنّ هذا المنظور يعتمد المنطق الوظائفي (fonctionnalist logic) الذي يرى بإمكانية فصل الجانب الاقتصادي والتقني عن الجانب السياسي، حيث ينظر إلى الجانب السياسي (politics) كميدان لا يقدّم سوى مدخلات سلبية لعملية صنع السياسات (policy Making Process) . هذه المقاربة تُجمِع عليها نظريات الخيار العقلاني التي ترى أنّ عملية صنع السياسات مجال يتماشى مع النموذج العقلاني (الرشيد) لصنع القرارات. ويتفق مع هذه النظرة الاقتصاديون الذين يسيطرون غالبا على أدبيات البنك الدولي من خلال اعتبار أنّ السيسات (policy) مجال للتحليل العقلاني، أمّا السياسة (politics) فهي

1 Carlos SANTISO , "the paradox of governance : objection or condition of multilateral development finance ?", school of a advanced international studies (SAIS) working paper series , no wp / 03 / 03 , the Johns Hopkins university , April 2003 , P 8

2 Bonnie CAMPBELL, " gouvernance : un concept apolitique ", op.cit, P 4

مجال غير عقلاني، وبالتالي تقتضي أي مقاربة للحكم تحييد العامل السياسي من عملية صنع السياسات[1]. في هذا السياق اهتم البنك الدولي بالإصلاحات المؤسساتية في جانبها الإداري، وهذا ما يختلف عن اهتمامات العديد من وكالات التنمية الدولية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والوكالة الكندية للتنمية الدولية (ACDI) التي ركزت في مجال الحكم على نشر الديمقراطية الليبرالية كقاعدة سياسية لمساعدات التنمية (سيتم مناقشة هذه الجدلية ضمن المقاربة التقنية و المقاربة السياسية للحكم الراشد في المحور الخامس من تعريف الحكم). بهذا الصدد عرف مفهوم الحكم الذي تبناه البنك الدولي بدايات التسعينات خصوصا في تقريره حول "الحكم : تصور البنك الدولي" (1994) "Govenance: the world bank's prespective" تطورات وإضافات عديدة، وهذا ما ظهر في تقرير البنك حول التنمية لسنة 1997 بعنوان:" تقرير حول التنمية في العالم: الدولة في عالم متغيّر" (le rapport sur le developpement dans le monde: l'Etat dans un monde en mutations)[2] . حيث اهتم هذا التقرير باقتراح إطار عام لتناول مسألة فعالية الدولة (l'Efficacité de l'Etat) [3]. و هو الأمر الذي يمثل تطورا في إستراتيجية البنك وتصوره حول مفهوم الحكم. كما تمّ الاهتمام شيئا فشيئا بالمعطى السياسي خصوصا بعد ظهور مفهوم الحكم الفعّال (Effective Governance) الذي جاء في تقرير البنك حول التنمية لسنتي 2000/1999[4]. و هذا ما سيتم توضيحه أكثر عند الحديث عن تطور أدبيات البنك الدولي بشأن الحكم الراشد في المحور الخامس.

من هذا المنطلق ظهرت بعد ذلك العديد من التعريفات للحكم من طرف البنك الدولي تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي للمفهوم. بهذا الشأن تمّ تعريف الحكم من طرف خبراء معهد البنك الدولي (world Bank institute) بأنّه : "العمليات والمؤسسات التي بواسطتها تمارس السلطة في بلد ما"[5]ويتضمن هذا التعريف ثلاثة جوانب أساسية تتمثل في [6]:

1. العملية التي من خلالها يتم اختيار الحكومات ومساءلتها، ومراقبتها وتغييرها.
2. قدرات الحكومة لإدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية، وصياغة ووضع سياسات وتشريعات جيدة.
3. احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات (التعاملات) الاقتصادية والاجتماعية.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا التعريف يمثل الإطار العام الذي من خلاله تمّ تكوين مؤشرات البنك الدولي الخاصة بقياس نوعية الحكم (Mesuring Governance Quality) كما سنبين لاحقا عند التطرق إلى مختلف المؤشرات والمقاييس المقترحة لقياس نوعية الحكم.

ثانيا: الحكم كبراديم جديد لاتخاذ القرارات وصنع السياسات:

تتفق العديد من الإسهامات أنّ استخدام مفهوم الحكم ضمن دراسات الإدارة العامة يشير إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مختلف الفاعلين غير الحكوميين (جماعات المصالح، المؤسسات الخاصة، التنظيمات المدنية والمجتمعية) في براديميات ونماذج دراسة اتخاذ القرارات وصنع

1 Carlos SANTISO, op. cit, P 9
2 Bonnie CAMPBELL, Djifa AHADA, op.cit, P 2
3 Bonnie CAMPBELL, op.cit, p 12
4 Bonnie CAMPBELL, Djifa AHADA, op.cit, P 2
5 Daniel KAUFMANN, " Repenser la gouvernance : mise en question de l'orthodoxie avec une perspective internationale et une application à la région MENA – lien avec le rapport MENA", Dialogue sur la gouvernance et développement au Moyen - Orient et en Afrique de Nord, Paris, Beyrouth, Rabat et Washington, DC, 21 Novembre 2003, P 3
http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena_1103fr_present-f.pdf
6 Idem

السياسات. وهذا ما يتوافق مع تحليلات نظرية الشبكات (Théorie de réseaux) التي تؤكد على ما تسميه ببلقنة (Balkanisation) مصادر السلطة والنفوذ عند الحديث عن الحكم. على هذا الأساس يرى "جيلي باكي" (Gilles PAQUET) أنّ الحكم يعبّر عن نماذج التكامل والتوافق بين النشاطات الإستراتيجية للعديد من الجماعات والفاعلين، فهو يتعلق بنظام يركز على أهمية نتائج الجهود المختلفة للقطاعات الخاصة والعامة والمدنية في التأثير على توجهات المنظمات والأنظمة في اتجاه يخدم مصالح تلك القطاعات[1]. وفق هذا الطرح يعبّر الحكم عن الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات سواءً على مستوى البلديات أو الولايات أو الدول، ويعني بالنسبة لأعضاء الحكومة ممارسة السلطة (l'autorité) بهدف إدارة الشؤون العامة. ولمّا كانت الحكومة لا تمثل الفاعل الوحيد في هذا المجال بسبب تزايد دور المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص فإنّ الحكم بهذا الصدد يعني الطريقة التي من خلالها تعمل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل جماعي. وبالتالي يعنى هذا المفهوم بـ :

- كيفية ممارسة الحكومة لوظائفها.
- من يشارك في عملية صنع السياسات.
- أين تنعكس آثار النشاط السياسي(سواء الإيجابية أو السلبية) في المجتمع[2].

ضمن نفس الاتجاه يعرّف مركز دراسات الحكم في جامعة أوتاوا (OTTAWA) بكندا الحكم بأنّه مفهوم يدل على "القيادة والتوجيه، فهو يُعْنى بالعملية التي بواسطتها يتم أخذ زمام الحكم في المنظمات الإنسانية سواءً أكانت عامة أو خاصة أو مدنية (...) إذا تمّ الحديث عن الحكم فإننا نتكلم عن:

- أنماط معقدة من التفاعل في المنظمات الخاصة والعامة والاجتماعية.
- الاسهام المباشر وغير المباشر للمواطنين في نسق الحكم من خلال مشاركتهم في المؤسسات الخاصة والعامة والاجتماعية.
- وأخيرا، الأجهزة والقواعد والعمليات التي تعرّف قواعد اللعبة (Règles de jeu)"[3].

من خلال هذا التعريف يتبيّن أنّ الحكم يركّز على أهمية عمليات تعبئة الفاعلين، وخلق تواصل وترابط فيما بينهم من جهة، ويركّز على دور القطاع العام في فتح المجال أمام مشاركة المواطنين[4].هنا يعرّف "جون كوامانس" (Jan KOOIMANS) والعديد من الباحثين الأشكال الاجتماعية و السياسية للقيام بالحكم على أنّها: "الأشكال والأنماط التي من خلالها يقوم الفاعلون العوام والخواص بنشاطاتهم ليس بانفصال لكن بتواصل (...) بتكامل، بتعبير آخر بتوافقات مشتركة (Co-arrangements)"، فالحكم يشير حسب هذه الرؤية إلى أنماط الفعل التنظيمي المتعدد (forms of multi-organisational action) بدل الفعل الدولتي فقط (State actions).حيث يتم تقاسم السلطة في مجال التسيير العمومي بين الدولة والمنظمات المستقلة عنها[5]. عنها[5]. خاصة في ظل تزايد أنماط التنسيق بين النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية في إطار اقتصاد

1 Dàlie GIROUX, " Observer l'observateur – perspective épistémologique sur l'usage de la notion de gouvernance pour l'étude politique de l'administration publique ", Revue gouvernance, VOL 3, N° 1, Mai 2006, P 40

2 Agence canadienne de développement international, "Guide explicatif des principaux concepts associés à la gouvernance et au développement".
http://www.aucc.ca/programs/intprograms/sfd/documents/guide_to_governance_f.pdf

3 Paul PREVOST et autres, " projet sur les collectivités apprenantes démocratie, e-démocratie et gouvernance : " esquisse de définitions ", Rapport de Cefrio, Quibec, Janvier 2003, P 22
http://www.cefrio.qc.ca/rapports/E-democratie_Esquisses%20de%20d%E9finitions.pdf

4 Ibid , PP 22 - 23

5 Dele OLOWU ," introduction : governance and policy management capacity in Africa" , p5

اقتصاد السوق وتصاعد وتيرة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات، حيث لم يعد لا السوق لوحده و لا الدولة (المؤسسات السياسية والإدارية) بإمكانهم تأمين تناسق فعّال وسط هذه التغيرات. بهذا الصدد يعتبر "بوب جيسوب" أنّ هذا التطور يمثل تغيرا أساسيا في علاقات الدولة-السوق-المجتمع، وهذا مايرتبط بظهور ظروف اقتصادية واجتماعية جديدة وسلسلة من المشاكل المرافقة لها، والتي ليس بالإمكان أنّ تسيّر أو تعالج عن طريق التخطيط الحكومي من القمة إلى القاعدة أو عن طريق الفوضوية (Anarchie) المتصلة بالسوق[1]. ومن ثمّ تعبّر فكرة الحكم باختصار عن العلاقات التفاعلية بين الدولة، السوق، والمجتمع المدني[2]. أنظر الشكل رقم (3)

في هذا الإطار أطلق المركز البرلماني (Parliamentary Centre) في كندا مفهوم "بيئة الحكم" (the Ecology of governance). وفق المركز يقدّم هذا التصور دليلا إرشاديا يساعدنا على معرفة بعض القضايا المتعلقة بالحكم. فمصطلح "البيئة Ecology " يشير إلى أنّ الحكم يتضمن شبكة معقدة (Complex Web or network) من المنظمات المترابطة والمتمركزة حول المواطنين النشطين الفاعلين (active citizens).إضافة إلى ذلك تلقي "بيئة الحكم" الضوء على مختلف العلاقات بين المنظمات وبيئاتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، كما تبين دور "القرية العالمية" (Global Village) (وصف العالم في ظل العولمة) وأثرها في البيئة الوطنية، أو بالأحرى دور الحكم الخارجي في التأسيس لتوازن بين المحلي والعالمي، وبين فعالية السوق والعدالة الاجتماعية، وبين الدولة والمجتمع المدني والأسواق[3]. وفق هذا الطرح يرتبط الحكم بتأسيس أنماط جديدة لصنع السياسات العامة القائمة على التفاوض وأساليب جديدة لتنفيذ السياسات. بهذا المعنى يقود هذا التصور إلى إعادة التفكير في العلاقات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين، وذلك بتجاوز مركزية التنظيم الحكومي، وإعمال التفاوض المفتوح بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وتجاوز الحدود بين المجالات العامة والخاصة بشكل يؤدي إلى تأسيس الشراكة[4].

بهذا الصدد يرى "جيمس روزنو" أنّ الحكم يتعلق بمجموعة الآليات التنظيمية في نشاط معيّن التي تعمل حتى بدون وجود سلطات رسمية، وهذا التعريف يُترجم -حسب "سناركلانس" (Senarclens)- فكرة أنّ الحكومات لا تحتكر السلطة والعنف الشرعي في ظل وجود مؤسسات وفاعلين آخرين يساهمون في تثبيت النظام ويشاركون في التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي سواءً على المستوى الوطني أو الدولي. هنا يتحدّث كل من "روزنو" و "كزامبيال" (GZEMPIEL) (1995) عن طرح أكثر راديكالية لتصور الحكم يتعلق بفكرة : "حكم بدون حكومة (Governance without Government - Gouvernance sans gouvernement)، وهي الفكرة التي يمكن تطبيقها على المستوى الوطني أو الدولي: حكم بدون حكومة عالمية، وحكم بدون حكومات وطنية، وهذا يعني الآليات التنظيمية التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومات الوطنية[5].

http://info.worldbank.org/etools/docs/library/145238/BetterGovernance.pdf

1 Mohamed CHERIF BELMIHOUB, op. cit , P 21

2 Dalie GIROUX, op.cit, P 40

3 Robert MILLER, "the Ecology of governance and parliamentary accountability". in parliamentary centre , world Bank institute , parliamentary accountability and good governance , a parliamentarian's hard book , P 10

http://www.parlcent.ca/publications/pdf/sourcebooktext.pdf

4 Raphaël CANET, op.cit, P 1

5 Dominik BUTZ, " une gouvernance sans gouvernement est – elle possible ? ", conférence Espace mondial de M Ronald Hatto, 21 / 05 / 2002

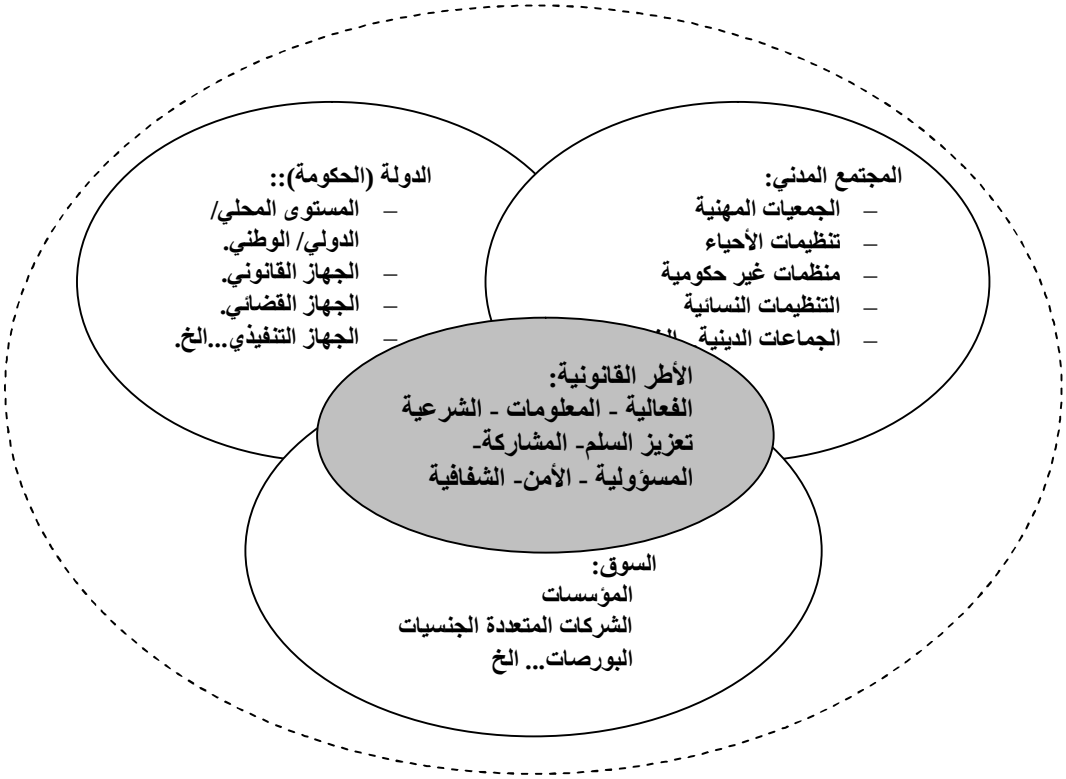

الشكل رقم (3) : الفاعلون ومجالات الحكم

Source: Martin ZOANNA SAHAS, "l'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernance: l'expérience de programme coopératif en gouvernance", institut sur la gouvernance, Ottawa, juin 1998, P1
http://www.iog.ca/publications/gocofre.pdf

من هذا الباب يتضح أنّ تصور الحكم يعكس ذلك التغيّر في مقاربات اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة في مجتمعات تتسم بالتعقد والتمايز وكثافة شبكات المصالح المستقلة. وذلك بالانتقال من النمط الهيراركي (type hiérarchique) لصنع السياسات العامة الخاص بالحكومات التقليدية إلى اعتماد أنماط التنسيق الأفقي (Type hétérarchique) بين مختلف الشركاء (Stackholders) -السلطات العمومية، المؤسسات، جماعات المصالح، الحركات الممثلة للمواطنين، جمعيات الاستهلاك... الخ - لتفعيل الفعل العمومي[1]. هذا ما فرضته العديد من العوامل تتعلق أساسا بالتغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تضمنتها ظاهرة العولمة وموجات تحرير الأسواق، إضافة إلى أزمة شرعية السلطة الدولتية (L'Autorité Etatique) و أزمة البيروقراطية القائمة على النمط الفيبري العقلاني - القانوني التي شهدتها الدول الغربية أمام تصاعد وتيرة تعقد (Complexification) وتعدد (Multiplication) المجتمعات المدنية فيها (ما أشرنا إليه سابقا بأزمة القابلية للحكم). الأمر الذي حتّم ضرورة إعادة تأسيس ممارسات وتطبيقات اتخاذ القرار و صياغة السياسات، وذلك بالقطيعة مع أنماط الإدارة العامة التقليدية من جهة، والتعبئة المتعددة للفاعلين في المجتمع المدني من جهة أخرى. الشيء الذي أدّى إلى تجاوز نمط التمثيل السياسي و الاجتماعي القديم، وهذا ما يتجلى في تصاعد أهمية المؤسسات الدولية،

1 Ali KAZANCIGIL, op.cit, P 128

والتقنيات الإدارية الجديدة للتسيير الذاتي (Auto-réglation)، وتزايد التعاون بين القطاعات العامة والخاصة[1]. في نفس الاتجاه أشار "باتريك لـ .غالاس" (Patrick le GALES) في مقالة صدرت في المجلة الفرنسية لعلم السياسة (1995) بعنوان: "من حكومة المدن إلى الحكم الحضري (Du Gouvernement des Villes à la Gouvernance Urbaine) إلى أنّ هناك العديد من العوامل التي أثرت على حكومات المدن والفعل العمومي الحضري (L'action Public Urbaine) في فرنسا تتمثل أساسا في تزايد قوة سلطة التكتلات (Pouvoir d'agglomération)، وتعدد أشكال الشراكة بين الفاعلين العوام والخواص، ونمو عدد المؤسسات الكبرى الخاصة بالخدمات الحضرية، إضافة إلى تطور القطاعات شبه البلدية (Secteur para minicipale) ، وإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية التي تدفع إلى إحداث منافسة قوية بين المناطق الحضرية . حدث ذلك في ظل التحول في دور الدولة مع نمو العلاقات التعاقدية. والانفتاح الأوروبي وتعدد العلاقات مع بروكسل مقر الاتحاد الأوروبي. كل هذه العوامل استدعت مراجعة المفاهيم والتصورات المستخدمة، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التعقد المتزايد لحكومات المجتمعات الحضرية. على هذا الأساس اقترح "لـ. غالاس" مفهوم الحكم الحضري (La Gouvernance Urbaine) كتصور بديل عن مفهوم "حكومة المدن"، وهذا يعني تجاوز مفهوم حكومة المدينة القائم على الدولة والجماعات المحلية كفاعلين أساسيين، إلى الاعتراف بتعددية الفاعلين في الحياة الحضرية على اختلاف مراكزهم ومؤهلاتهم المتمايزة والمتغيرة كذلك. هذا التصور - كما يتم استخدامه في السياق الأنجلوساكسوني يتركز حول الاهتمام بعزل الدولة وتراجع دورها (Le retrait et la banalisation de l'Etat)، وانتشار الشبكات بكل أنواعها وتقلص الحدود بين القطاع العام والخاص، إضافة إلى البحث عن أنماط للتنسيق بإمكانها أن تخدم الفعل العمومي[2]. فإذا كانت حكومة المدن تتصل بنمط الفعل العمومي المركزي والتسلطي القائم على ميكانيزم التمثيل وأسبقية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . فإنّ الحكم الحضري -في المقابل- يتعلق بالنمط التفاوضي للفعل العمومي الذي يتأسس على التقاسم الواسع للسلطة والتعاون بين الفاعلين العوام و الخواص، فهو يدل حسب "لـ. غالاس" على : "القدرة على إدماج، وإعطاء مكان للمصالح المحلية، وللمنظمات، وللجماعات الاجتماعية من جهة، والقدرة على تمثيلها خارجيا، وتنمية استراتيجيات موحّدة من خلال العلاقة مع السوق، والدولة، ومدن ومستويات حكومية أخرى"[3]، حيث يكون مجال الفعل العمومي أكثر مرونة وتسوده مصطلحات كالتفاوض، الشراكة، والتسوية[4]. من هذا المنطلق يشير مفهوم الحكم إلى أنّ القرارات يتم اتخاذها وتطبيقها بواسطة نمط على مستوى عال من الأفقية داخل شبكات السياسة العامة" (Policy Network) أو "Réseaux des politiques publiques"[5].

ولقد صِيغ هذا المفهوم الأخير (شبكة السياسة العامة) لأول مرة سنوات السبعينات من طرف الباحث "بتر كاتزانستاين" (Peter J. KATZENTEIN) من خلال اهتمامه بالسياسات الخارجية ذات الطابع الاقتصادي، حيث لاحظ أنّ جماعات المصالح الخاصة وجماعات العمل السياسي لديها النفوذ الكبير في صياغة تلك السياسات بواسطة تشكيلها للعديد من الشبكات التي

1 Dalie GIROUX, op.cit, p 41
2 Claudette LAFAYE, " gouvernance et démocratie : quelle reconfiguration ", à paraître dans C. Andrew, L, Cardinal, Gouvernance et démocratie, presses de l'université d'Ottawa
http://www.sociologiadip.unimib.it/mastersqs/dida2/testidue/5_lafaye.pdf
3 Ibid
4 Raphaël CANET, op.cit, p 1
5 Yannis RAPADOPOULOS, " Démocratie, gouvernance et management de l'inderdépendance : des rapports complexes ". In : Javier SANTISO, op.cit, p 134

تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة العلاقات المؤسسية الخاصة بها[1]. وفي سنوات التسعينات تمّ صياغة نظرية شبكة السياسة كأحد أشكال الحكم (Policy Network as forme of governance) من طرف مدرسة "ماكس بلانك" (Max PLANK School) بألمانيا التي من روادها دارسي السياسة العامة الألمان : "فولتر شايدر" (Volter SCHEIDER)، و"باتريك كنيس" (Patrick KENIS) ، "رينايت ماينتز" (Renate MAYNTZ) ، "فريتز شاريف" (Fritz SCHARPH)، و "إدغار كراند" (Edgar GRAND)[2]. وفق هذا المنظور فإنّ مفهوم الشبكة أعطى أفقا جديدا لتجاوز صعوبة تحليل الفعل السياسي التفاعلي الخاص بتحقيق أهداف مشتركة. ذلك أنّه رسم إطارا للتفاعل بين العديد من المنظمات، وما يتم من عمليات مشتركة واعتماد متبادل في الموارد والمصالح بينها. من خلال تشكيل روابط تختلف في درجة كثافتها من حيث التطبيع (Normalization) والمعيرة (Standarization) وشدة التفاعل لتكوين بنيات الشبكة التي تشكل بدورها "بنية الحكم" (Governance Structure)، حيث يتم تحديد المبادلات في الموارد سواء أكانت مادية أو معنوية بين مختلف الفاعلين. في هذا الإطار يستخدم مفهوم شبكة السياسة كمقترب تحليلي (Analytical Approach) لتفسير كيفية تحديد الفاعلين، ووضع استنتاجات حول سلوك مختلف الفاعلين، ومعرفة كيف يتم التفاعل في القطاع السياسي، وفي أيّ إطار يتم تحليل نتائج هذا التفاعل ولماذا؟ وكيف يعمل أي فاعل؟. هذه النظرة تعتبر أنّ استخدام سلوك الأفراد كوحدة لإنتاج علاقات تفاعلية بين المنظمات والشبكات ليس كافيا، إذ أنّ البنيات الاجتماعية لديها قدرات تفسيرية أكبر من اتخاذ خصائص الأشخاص كفاعلين فرديين، فنموذج الروابط والتفاعلات يجب أن يؤخذ في مجمله كإطار للتحليل، بمعنى أنّه تمّ الانتقال من استخدام الفاعل الفردي كوحدة تحليل، إلى جعل العلاقات التفاعلية التي تكوّن شبكات تفاعلية بين المنظمات كأساس للتحليل. ولما كانت الشبكة كمفهوم تحليلي وظيفتها وصف وتفسير إطار وعوامل معالجة السياسة العامة، فإنّ مفهوم الشبكة كعلاقات تفاعلية بين المنظمات يركز على بنية وعمليات تنظيم رسم السياسات في إطار الحكم، وبصفتها شكل خاص بالحكم في الأنظمة السياسية المعاصرة، ففي ظل التنوع الوظيفي، والقطاعية ونمو السياسات، والضغوط السياسية التي تتميّز بها المجتمعات المعاصرة أصبحت الحكومة تابعة ومرتبطة في العديد من مواردها لأطراف أخرى خارج نظامها الهرمي، وبشكل تعاوني مشترك، وكل تلك التغيرات دعمت ظهور شبكات السياسات كأحد أشكال الحكم[3]- أنظر الشكل رقم (4). في هذا الاتجاه تعتبر شبكة السياسة بمفهومها الجديد "شبكات مستقرة نسبيا، وعلاقات متقدمة باستمرار التي من خلالها يتم تعبئة الموارد المتناثرة، لتصبح مجموعة متناسقة ومتكافئة في عملها للوصول إلى سياسات مشتركة، فشبكة السياسة تتضمن كل الفاعلين الذين يشاركون بدورهم في صياغة وتنفيذ السياسات، فهي تفاعلات غير رسمية بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يكون لديهم اهتمامات متبادلة لإيجاد حلول مشتركة على المستوى المركزي، وعلى المستوى غير الهرمي(...).إنّ شبكة السياسات أدّت إلى التغيير في علاقات الدولة والمجتمع، إذ لم يعد هناك فاصل بين الاثنين، فعوضا عن السلطة المركزية المتمثلة في الحكومة، والسلطة التشريعية، أصبحت عملية صنع السياسات تتصف بالتعدد، وتتضمن منظمات خاصة وعامة (...) فشبكة السياسات مفهوم يعكس التغيرات الحقيقية في بنية العملية السياسية"[4]، فهي تشكل نظاما مفتوحا لإنتاج نتائج وسياسات مشتركة، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من

1 Mathieu OUIMET, Vincent LEMIEUX, " les réseaux de politique publique : un bilan critique et une voie de formalisation ", université Laval, Québec, 2000, p 5

2 Tanja A , BÖRZEL , " what's so special about policy networks ? : An exploration of the concept and its usefulness in studing European governance " , European interaction online papers (EIOP), Vol 1, N° 16 , 1997 , PP 6 – 9
http://eiop.or.at/eiop/texte/1997-016.htm

3 Ibid , P 5

4 Idem

تكلفة المعلومات والمعاملات، وخلق ثقة متبادلة بين مختلف الفاعلين لخفض مستويات عـــدم التأكـــد ومخاطر الإخلال بالوظائف والصلاحيات.

إضافـــة إلى ذلك أصبحت الشبكـــة تمثل إطارا مؤسسيـــا مثاليـــا (Ideal Institutional Framwork) يركز على التنسيق الأفقي بين المنظمات العامة والخاصة، وهذا في ظل بيئة تتســـم بالديناميكية والتنوع[1].

1 Ibid , P 9

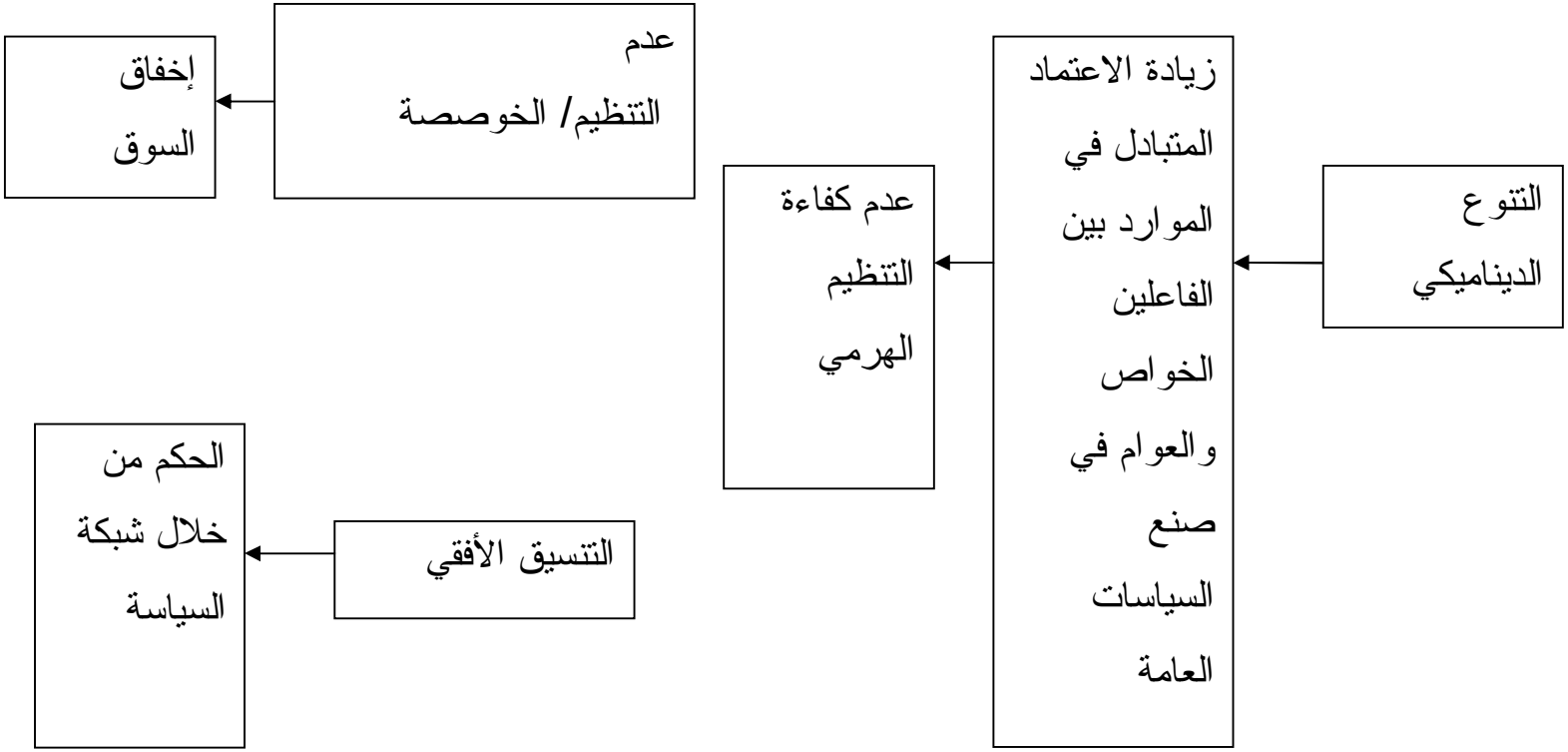

الشكل رقم (4) : تطور شبكة السياسة كشكل جديد للحكم
Source: Tanja A. Bozël, op.cit, P 29

في هذا السياق، أدّى الانتشار الواسع للوسائط الإلكترونية وتقنيات المعلومات والاتصالات (ICI) إلى تغيرات عديدة في عمليات صنع السياسة العامة، حيث أكّدت العديد من الدراسات- كدراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي شملت عدّة دول - على الأثر البالغ لتقدم تكنولوجيات الإعلام والاتصال (التيلفون، الفاكس، وخاصة الأنترنيت) وظهور مجتمع المعلومات (Information Society) - (أشرنا إليه في الفصل الأول) على طبيعة سياسة إدارة المعلومات في الحكومة، وعلى طبيعة رسم السياسات الحكومية، وعلى نوعية الحكم الديمقراطي (Democratic Governance)، يبرز هذا الأثر حسب "ألبرتو فولتري" (Alberto GUALTIERI) -من معهد الحكم بكندا- على مستويين اثنين، فالأول يكمن في أهميتها في عملية تدفق المعلومات، والثاني أنّها أدّت إلى التغير في أبنية، ومعايير، وحوارات، وتفاعلات الأشخاص والجماعات[1] . وبالتالي زيادة الروابط والتفاعلات بين شبكات السياسة العامة كنمط للحكم. حيث أنّ التفاعلات داخل هذه الشبكات لا تتم فقط من خلال النمط التعاوني، فالتعاون ليس بإمكانه أن يسيطر على الاختلافات والصراعات بشكل كامل بين مصالح واعتقادات الفاعلين (هنا تحدث العديد من الباحثين عن التعاون التصارعي) "Coopération Conflictuelle"، وهذا ما يحتّم ضرورة استخدام -حسب "جون إلستر" (Jean ELSTER)- مفاهيم كالبرهنة (Argumentation) (بمعنى التشاور والتباحث للوصول إلى إجماع حول المصلحة الجماعية للمشاركين) و المساومة (Barguigner) (بمعنى البحث عن تسوية تسمح بتلبية احتياجات المصالح الفردية للمشاركين) كأطر تعكس تجاوز التصويت (Le Vote) كنمط لاتخاذ القرار. من خلال هذا الطرح يقود مفهوم الحكم إلى تجاوز رسمية (déformalisation) بنى ومؤسسات اتخاذ القرار بواسطة القاعدة الموقفية (base Ad Hoc) التي تتأسس عليها شبكات السياسات العامة، والعمل على فك الارتباط مع المؤسسات الرسمية للديمقراطية التمثيلية[2]. الأمر الذي استدعى طرح مفهوم جديد للديمقراطية. فالحكم يرتبط (في أحد جوانبه) بمفهوم الديمقراطية التشاركية (Démocratie participative) كتصور يسمح بتنظيم المناقشات العامة من خلالها يستدعى كل المواطنين للتشاور العقلاني بغض النظر عن العهدة الانتخابية المحددة للمنتخبين. وهو ما يمثل شكل من أشكال المواطنة (Citoyenneté) الفاعلة من قبل المواطنين و منظمات المجتمع المدني. الشيء الذي يسمح كذلك بتجاوز ، والإجابة عن أزمة الشرعية التي أصابت النخب السياسية الكلاسيكية بشكل خاص، والديمقراطية التمثيلية بشكل عام[3]. لا سيما ما يتعلق بتراجع نسب المشاركة في الانتخابات. بهذا الصدد حاول "بيار أمل" (Pierre HAMEL) الإجابة عن ما إذا كانت الإصلاحات المؤسسية المتعلقة بإعطاء مكانة هامة لمشاورة المواطنين - تمثل ظاهرة انتقالية وظرفية، أو أنّها بالعكس تؤسس لقواعد حقيقية للتحول في الديمقراطية المحلية (Démocratie Locale). هنا أشار "بيار أمل" إلى أنّ البلديات في الشمال الأمريكي واجهت تحديات عديدة بالنسبة للتنمية المحلية في ظل عولمة الاقتصاد. ولمواجهة تلك التحديات عملت السلطات العمومية المحلية على التأسيس لوسائط بين المصالح العامة والمصالح الخاصة، كما حاولت إيجاد تسوية وبناء إجماع من خلال إنشاء ميكانيزمات مؤسسية تهتم بمشاورة المواطنين وتشجيعهم على المشاركة في ظل أزمة التمثيل السياسي. هذه الدراسة كانت لضبط التغيرات التي تؤثر على أنماط تدخل الحكومة المحلية كمجال شكّل جدلا واسعا حول عمل النظام الديمقراطي. وفي دراسة حول السياسة العامة للتشاور العمومي نهاية الثمانينات في مدينة مونتريال "Montréal"، خلص "بيار أمل" إلى أنّ الأجهزة الجديدة

1 Institute on governance , "Technology, democracy, and development of public policy", the citizen engagement round table , institute on governance , Ottawa , October 16 , 1996 , PP 1- 2
http://www.iog.ca/publications/cert5.pdf
2 Yannis RAPADOPOULOS, op.cit, PP 134 – 135
3 Raphaël CANET, op.cit, P 6

للديمقراطية التشاركية أسهمت في إعادة تعريف "النظام الحكومي" (Gouvernementaliste) من خلال توسعة فضاء المناقشات العامة (espace de débat public) [1].

مما سبق يتضح أنّ الحكم يمكن تعريفه وفق أربعة تصورات في هذا المحور تتمثل في:

1. الحكم كنمط يعكس الانتقال من الحكومة التقليدية-البيروقراطية إلى اعتماد أنماط التسيير غير الهرمية.
2. الحكم بصفته شكل جديد لإعادة تعريف التفاعلات بين القطاع العام (الحكومة)، والقطاع الخاص (السوق) ، ومنظمات المجتمع المدني : مدخل إيكولوجيا الحكم .
3. الحكم كنمط يعبّر عن مفهوم شبكات السياسات العامة (Policy NetWorks) .
4. الحكم كبراديم جديد لإعادة تعريف الديمقراطية: أزمة الديمقراطية التمثيلية والحاجة لإعمال ميكانيزمات الديمقراطية التشاركية.

إنّ مفهوم الحكم بهذه المعاني يرتبط بمجتمعات وصلت إلى درجة عالية في مجال مأسسة التنظيم السياسي-الإداري (الدولة) من جهة، ودرجة مماثلة في مأسسة القطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى. الأمر الذي استدعى ضرورة استجماع الموارد المتناثرة في كل القطاعات وفق قواعد تجد القبول و الإجماع من طرف مختلف الفاعلين في إطار نظام ديمقراطي. كما يتصل مفهوم الحكم زيادة على ذلك بمجتمعات حققت مستويات عالية في مجال مأسسة المجال العام الذي يقوم على مبدأ "المواطنة" لا التمايز الشخصاني أو الإثني أو الديني أو المذهبي. وهذا ما يرتبط كذلك بالتأسيس التاريخي لثقافة الولاء للدولة كمفهوم واسع يتجاوز النظام السياسي فقط، عكس الثقافة المؤسسة على الولاءات الإثنية والقبلية التي لا تخدم الانتقال من مجتمعات بريتورية إلى مجتمعات مدنية. وهذا فعلا ما توصلت إليه جهود الحداثة في المجتمعات الغربية، حيث أنّ تصور الحكم يعكس مرحلة من مراحل تطور قواعد الإدارة والتسيير العام في تلك المجتمعات ومتطلباتها لحل مشاكل وأزمات القابلية للحكم فيها. هذا الطرح يدفع إلى التساؤل حول ما إذا كانت المجتمعات الإفريقية بخصوصياتها سواءً على الصعيد الدولتي والمجتمعي (الولاء القبلي والإثني، العنف السياسي وتفكك الدولة...) أو التنموي (أزمات التسيير، الفقر، المجاعات والأمراض...) بحاجة إلى أطروحة الحكم وما تتضمنه من آليات **نمت في الغرب** للإجابة عن مشاكل التحديث السياسي والتنمية بشكل عام.

ثالثا: الحكم كمفهوم يتجاوز نموذج الدولة الاجتماعية : دولة الحد الأدنى (L'Etat Minimal) كتصور نيوليبرالي للحكم و التنمية :

لقد تمحورت مختلف التصورات المهتمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية حول بحث دور الدولة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث أوضحت الاتجاهات التي قادت سياسات الإصلاح في هذه الفترة سواءً كانت مستقلة أو بإشراف ومتابعة المؤسسات المالية الدولية، أنّ مؤسسات الدولة بشكلها التقليدي غير قادرة على التكيف مع واقع التعقد المتنامي في الاقتصاديات والمجتمعات المعاصرة بعد موجة العولمة وتحرير الأسواق. الأمر الذي استدعى ضرورة إعادة التفكير في تعريف جديد لدور الدولة . وهو الطرح الذي أسّس لبراديم جديد مستوحى من الأفكار النيوليبرالية، حيث أصبح يوجّه بقوة عمل مؤسسات بروتن وودز [2] في مجال مساعدات التنمية وسياسات الإصلاح في الدول النامية. الحديث عن هذا التوجه جاء نتيجة الأزمة التي شهدتها دولة الرفاهية المستوحاة من أفكار كينز (أزمة دولة الرفاهية La crise de l'Etat providence) أو ما يطلق عليها كذلك الدولة الاجتماعية (L'Etat Social) التي تأسست على إثر التسوية التي تمّ

1 Claudette LAFAYE, op.cit.
2 Mohamed CHIREF BELMIHOUB , op.cit , P 23

تحقيقها أواخر الثلاثينات وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بين أرباب العمل (Patronat)، الدولة، والطبقة العاملة المنظمة (النقابات العمالية)[1]. حيث تمثلت توجهات هذه الدولة في زيادة الإنفاق العام لتلبية الحاجيات الاجتماعية، وتدعيم دور الدولة في مجال الاستثمارات العامة وتوفير العمالة والحماية الاجتماعية (la protection social).

بهذا الصدد ترجع أسباب أزمة دولة الرفاهية أو الدولة الاجتماعية إلى انخفاض الموارد العامة والريع الحكومي بسبب التمويل المفرط للصناعة، وزيادة تمويل الخدمات العامة خصوصا ما يتعلق بالحماية الاجتماعية ودعم الفقراء، وهذا ما تزامن مع ضعف الموارد الجبائية للدولة وعجز النظام البيروقراطي على إنتاج خدمات عامة في ظل ضعف مردودية المؤسسات العامة، وهو ما أدى إلى انتقاد النظام السياسي والإداري بشكل عام [2] للدولة الاجتماعية التي بدأت تشهد نهايتها أواخر السبعينات في الدول الغربية خصوصا في بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية بعد صعود كل من "مارغريت تاتشر" و" رونالد ريغن" إلى السلطة على التوالي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كما أشرنا سابقا: ظهور النيوليبرالية كتيار تنموي بديل. في هذا الإطار يعتقد أصحاب التيار النيوليبرالي أنّ دولة الرفاهية تقود إلى نوع من الجماعية (Collectivisme) التي لا تخدم وظيفيا اقتصاد السوق، و لا تشجع تأسيس ثقافة اجتماعية تقوم على الاختلاف وحرية المنافسة. فهناك الإفراط في الدولة - بمعنى تدخل الدولة - الذي يؤدي إلى تقويض قدرات التمويل العام والحد من مبادرات القطاع الخاص. على هذا الأساس ضغط أنصار هذا الاتجاه -المنحدرين من قطاعات اقتصادية وعلمية واجتماعية منخرطة ومستفيدة من مسار التحديث الرأسمالي- على الحكومات في اتجاه عدم دعم أنظمة الحماية الاجتماعية بالدعوة إلى حماية اجتماعية من طرف الدولة أكثر تمايزا وفردانية: بمعنى فتح المجال للقطاع الخاص ليتكفل ببعض مظاهر المساعدات والحماية الاجتماعية سواء عن طريق الشراكة، الهبات والرعاية ...، إضافة إلى ذلك تدعو النيوليبرالية إلى التقليص من حجم الدولة إلى الحد الأدنى، وخفض سلطة البيروقراطية العامة والنقابات، وخوصصة النشاطات التقليدية للدولة الاجتماعية التي تأخذ أشكالا عديدة مثل المرونة، رفع مستوى اللامساواة في الدخل، تطوير السياسات النقدية بتجنّب التضخم، تخفيض الضغط الجبائي والتكاليف الاجتماعية، والشراكة بين القطاع الخاص والعام، ودعم الإيديولوجيات المشجّعة للمصلحة الفردية وحرية السوق. فالمعطى الاجتماعي بالنسبة للنيوليبرالية أصبح من مهام الاقتصاد والمجتمع ككل، حيث أنّ الحماية الاجتماعية ليس بإمكانها أن تحل المشاكل التي تعانيها الدول كونها تعتبر هي مشكلة في حد ذاتها، وما على الدولة إلا اختيار حرية السوق كضمانة لخلق العمالة ومناصب الشغل. فلحل مشكلة العجز الحكومي تمّ اقتراح فكرة عزل الدولة (le retrait de l'Etat) وخفض حجمها، وللحد من الإفراط في الدولة تمّ اقتراح آلية السوق. فالاقتراح الأول جاء لتعظيم مجال تدفق السلع ، والثاني لإعادة الثقة في دور الفرد والسوق داخل ديمقراطية عقلانية . وكل هذا شكّل الخطوط العريضة للبراديم الخاص بنشاط الدولة في الإطار النيوليبرالي سنوات الثمانينات والتسعينات الذي ينطلق من فرضية مطلقة أو براديم يقوم على مفهوم الإنسان الاقتصادي "L'Homo Economicus"[3]. بهذا الخصوص عبّر "فرانسيس فوكوياما" عن رؤيته حول مستقبل فرنسا (التي تعد من النماذج الأساسية للدولة الاجتماعية في الوقت الحالي) في مجلة (لوفيغارو) "Le FIGARO" بالقول أنّ "رونالد ريغن" و "مارغريت تاتشر" حطّما النظام القديم ووضعا قواعد النمو الجديد، إذ أنّ الحداثة تمر عبر نمط دولة الحد الأدنى، وهذا ما لم يحدث في فرنسا، فتيار اليمين وتيار اليسار فيها دائما يركزان على تدخل الدولة كقديس مقدّس (Sacro -Sainte)، وعدم

1 Gérard PREVOST, " introduction à l'étude du concept de gouvernance ", Revue IDARA (Revue d'école nationale d'administration), N° 21, Alger, 2001, P 44

2 Mohamed CHERIF BELMIHOUB, " Gouvernance et rôle économique et social de l'Etat : entre exigences et résistances ", Revue IDARA, N° 21, op. cit, PP 20 - 21

3 Gérard PREVOST, op. cit , PP 38 - 45

تطبيق دولة الحد الأدنى- أي التقليص من حجم الدولة ودورها - سيُفقد فرنسا مكانتها[1]. على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت توجه خفض حجم البيروقراطية العامة و تكريس منطق دولة الحد الأدنى خصوصا بعد صدور تقرير 1993 من طرف إدارة كلينتون كما أشرنا سابقا. بهذا الصدد عملت المؤسسات الدولية (خصوصا البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) على نشر هذا التوجه بالدعوة إلى إعادة النظر في أدوار الدولة التقليدية من خلال الرجوع إلى السوق، ودعم المنافسة والمسؤولية الفردية للتكيّف مع التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة أساسا في سيطرة القطاع الخاص والمبادلات الحرّة على اقتصاديات السوق، العولمة المالية، القضاء التدريجي على عوائق التبادل الحر، تراجع السيادة التجارية للدول ونمو الاستثمارات عبر القومية. و هذا ما يتطلب إعادة النظر في أنماط التسيير الحكومي البيروقراطي[2].

في هذا السياق شكّل "إجماع واشنطن" (Washington Consensus 1994) القاعدة الأساسية التي وجهت عمل مؤسسات "بروثن وودز" سنوات التسعينات في إطار تكريس المنطق النيوليبرالي كبراديم لسياسات الإصلاح الاقتصادي، من خلال العمل على تطبيق المبادئ العشرة التي يقوم عليها هذا الإجماع، والمتمثلة في النقاط التالية[3]:

- تحرير الأسواق المالية.
- تحرير التجارة.
- رفع المبادلات الدولية بهدف تنمية صادرات كل دولة .
- خوصصة المؤسسات العامة للدولة.
- تطوير سياسات فك القيود و عدم التدخل (Dérégulation)، وتطبيق المنافسة في كل القطاعات الاقتصادية.
- ضمان حقوق الملكية بما فيها حقوق القطاع اللارسمي.
- الحد من عجز الموازنات (الميزانيات) بالرجوع إلى المنطق الأرثوذوكسي (الليبرالي) في التمويل العام.
- مراقبة نفقات الدولة في مجال البنية التحتية (بما فيها الصحة والتربية) ومراقبة كل الاعتمادات المالية المخصصة للأنشطة الاقتصادية النوعية و غير التنافسية.
- إصلاح النظام الضريبي بتوسيع المساهمات وتقليص نسبة الضرائب المرتفعة جدا.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإعطاءها نفس الحقوق التي يتمتع بها الاستثمار الوطني.

من خلال هذه النقاط يتبين أنّ "إجماع واشنطن" على عكس الأفكار الكينزية (دولة الرفاهية) يتأسس على الليبرالية المفرطة للقطاع الخاص ومراقبة القطاع العام. على هذا الأساس يرى "جوزيف ستيغليتز" (Joseph STIGLITZ) أنّ الخطر يكمن في اعتبار أنّ تلك القواعد غاية في حد ذاتها، و قابلة للتطبيق في كل الدول مهما اختلفت ظروفها الاقتصادية[4]. وهذا ما يعكس معيارية هذا الطرح وعدم حياديته، ويكشف عن الإيديولوجية التي تقف وراء تصور وفكرة الحكم (Governance)، فالحكم باعتباره يحمل تصور خاص بإعادة تعريف الدولة (Reconceptualisation de l'Etat): دولة الحد الأدنى أو عملية تقليص الدولة (Désétatisation) يتجلى أكثر في التقارير والوثائق الصادرة عن البنك الدولي المتعلقة بالحكم والتنمية. بهذا الصدد لاحظ "م. مور" (M. MOORE) بخصوص وثيقة تقرير 1992 بعنوان

1 Ibid , PP 38 - 39
2 Mohamed CHIREF BELMIHOUB , op. cit , PP 23 -24
3 Jacques FANTANEL, Geoéconomie de la globalisation. Grenoble, Alger : Université Pierre Mendes, office des publications universitaires, 2005, PP 171 -172
4 Ibid, P 172

"الحكم والتنمية" الصادرة عن البنك الدولي أنّ مضمون هذه الوثيقة يتجه نحو تحديد تصور حد أدنى (Minimaliste) لتدخل الدولة ، وهذا ما يرتبط بمنظورات بريطانية وأمريكية اكتسحت تقاليد غربية أخرى حتى تلك الأكثر دولتية (Etatiste) وتدخليّة (Interventionniste) في أوروبا، لذلك خلص "مور" إلى أنّ : "الحكم (...) هو عبارة عن نتاج إيديولوجي يعكس المبدأ الاجتماعي-السياسي الأنجلو-أمريكي الليبرالي/التعددي الذي يسيطر حاليا"[1]. دون الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التجارب التاريخية، وهذا ما مثّل توجّه البنك الدولي في إفريقيا، حيث عمل على إعادة التعريف لدور الدولة الإفريقية وإيجاد مفهوم للدولة يتكيّف مع الإصلاحات المؤسسية المقترحة. هنا يشير أحد التقارير الصادرة عن البنك الدولي الخاصة بإفريقيا، أنّ على الدولة في إفريقيا إذا أرادت أن تخفف من مشكلات ضعف قدراتها التقنية، وضعف آليات المساءلة والشفافية، أن تتخذ إجراءات للحد من تدخلها المفرط في الاقتصاد والحياة العامة إلاّ ما يتصل بالبنية التحتية والخدمات الاجتماعية القاعدية، وذلك من خلال دعم قوى السوق ونشاطات القطاع الخاص وغلق مختلف دواوين تجارة المنتوجات الغذائية والتقليص من الحقوق الجمركية، إضافة إلى خوصصة وبيع المؤسسات العامة[2]. وهذا ما ذهب إليه كذلك تقرير البنك الدولي حول التنمية لسنة 1997 الذي حدّد دور الدولة في خمسة وظائف تتمثل أساسا في:

- وضع قواعد لدولة القانون.
- تطبيق سياسات تهدف إلى تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي (Macro-économique) .
- الاستثمار في الخدمات الاجتماعية القاعدية ومجال البنية التحتية.
- حماية الشرائح الأكثر حرمانا.
- حماية البيئة.

إضافة إلى مهمة أساسية تتمثل في تأسيس قواعد ومؤسسات تسمح للسوق بالازدهار[3]. إذا نحن أمام مفهوم وظائفي ذرائعي (براغماتي) للدولة (Conception Fonctionnaliste et instrumentaliste). هذا المفهوم ترجع جذوره إلى البراديم الاقتصادي النيوكلاسيكي الذي كانت له تأثيرات كبيرة على توجهات البنك الدولي منذ بداية الثمانينات . حيث يرى أنّ السوق والقطاع الخاص من جهة، والدولة من جهة أخرى يشكلان تيارين متنافسين لاحتلال نفس مجالات الأنشطة الاقتصادية، كما أنّ تقاعد الدولة من شأنه أن يسمح للسوق أن يعمل بحرية بهدف خلق التوازن بين العرض والطلب، وذلك بتشجيع القطاع الخاص على الإنتاج والاستثمار، وبالتالي تكريس فكرة أنّ ممارسة الدولة لوظائفها بشكل جيد يتطلب المرور عبر السوق، وعبر التسيير التقني الجيد للموارد العامة [4]. وهذا ما يمثل رؤية للحكم الراشد تحمل الكثير من النمطية والمعيارية والتحيز الإيديولوجي لصالح أفكار نيوليبرالية تمثل الفكر الأرثوذوكسي الذي عرف انتشارا واسعا خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة سواء عن طريق المشروطية الدولية المفروضة على الدول النامية من طرف مؤسسات بروتن وودز ومختلف وكالات التنمية الدولية الأخرى، أو عن طريق القوة من طرف "الإمبراطورية الأمريكية"، حيث أصبح ينظر لهذه الرؤية على أنها نهاية التاريخ!!.

مما سبق يتضح أنّ مفهوم الحكم يعبّر عن نمط دولة الحد الأدنى الذي يقوم على خفض النفقات العامة ودعم مسار الخوصصة، فهو يمثل تصورا ضد دولة الرفاهية المحتكرة للمبادرات والموزعة للخدمات على الجميع دون تمييز. فالحكم باعتباره نمط مؤسسي بديل عن الدولة الاجتماعية جاء لينزع الشرعية عن هذه الدولة و فلسفة الحقوق القائمة عليها، وبالتالي

1 Bonnie CAMPBELL, " Débats actuels sur la reconceptualisation de l'Etat par les organismes de financement multilatéraux et l'USAID", politique africaine, N° 61, mars 1996, P 21
2 Ibid, P 22
3 Bonnie CAMPBELL, " gouvernance: un concept apolitique ", op.cit, PP 12 - 13
4 Ibid, P 7

شرعنة النظام الجديد الذي يدفع باتجـــاه تخلي الدولة الاجتماعيـــة عن أدوارها التقليديـــة من خلال "إعادة سوقنة المجتمع" (Remarchandisation de la société) كما عبّـــر عـــن ذلـــك "غوســـتا إسبينغ-أندرسون" (Gösta ESPING-ANDERSON)، وهذا ما يعكس البراديم الجديـــد الـــذي يتضمن معاني جديدة للحقوق من حيث تعويض نظام الحقوق الإيجابي (droit Objectif) بسلســـلة من الإجراءات تهدف إلى جعل المواطنين مسؤولين على مصيرهم ومخرجهم . فنحن أمـــام معنـــى جديد لمفهوم المواطنة يمكن تعميمه على مختلف المجالات التقليدية للخدمة الاجتماعيـــة: الصـــحة، التقاعد، البطالة، التأميـــن... الأمر الذي يؤشـــر للانتقال مـــن النظريـــة التضامنيـــة للمجتمـــع (Théorie Solidariste) الممثلة في دولة الرفاهية أو الدولة الاجتماعية إلى النظريـــة الفردانيـــة للمجتمع (Théorie individualiste) [1] الموجهة للسياسات النيوليبرالية الجديدة المجسدة في فكـــرة دولة الحد الأدنى كنمط للحكم ولترشيد الحكم، و المدعمة بقوة من طرف مؤسســـات بـــروتن وودز بتطبيق سياسات التعديل الهيكلي أولا، ثمّ الإصلاحات المتعلقة بالحكم الراشد فيما بعـــد. وهـــذا مـــا يطرح التساؤل حول مدى قدرة المجتمعات الإفريقية بمختلف المشاكل التي تعانيها على تحمل غياب الدولة و تراجعها عن أدوارها التقليدية في مجال الحماية الاجتماعية وتوفير الحاجيات الضـــرورية للمجتمع. ففي الوقت الذي تحتاج فيه الجماهير الإفريقيـــة إلـــى وجـــود الدولـــة وتـــوفير العدالـــة الاجتماعية، تعمل وصفات قوى النظام الرأسمالي العالمي على تشجيع انسحابها لصالح قوى السوق في ظل الظروف المزرية التي تعانيها القارة: النتيجة طبعا زيادة المعاناة.

رابعا :الحكم كمدخل لإعادة التفكير في أدبيات الإدارة العامة : مفهوم التسيير العمـــومي الجديـــد (New Public Management) كمقاربة لإصلاح القطاع العام.

إنّ التحديات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية والتقنية التي واجهـــت الدولـــة والجهـــاز الحكومي أثرت على المنظمة الإدارية الحكومية التقليدية التي تعتمد على الهياكل والقواعد واللـــوائح والإجراءات المركزية في اتخاذ القرار، واحتكار المبادرة في وضع السياسات والبرامج، وهـــذا مـــا أدى إلى إقرار نظام جديد للإدارة الحكومية وللإصلاح الإداري تتمثل أهـــم ملامحـــه فـــي النقـــاط التالية [2]:

- النظام الجديد يركز على الأهداف التنموية، حيث أنّ أدوار الجهاز الحكومي لم تعد معنية بأداء خدمات على النمط التقليدي، وإنما يتم الانطلاق من التساؤل عـــن كيفيـــة مســـاهمة الحكومة بما تقوم به من أدوار، وما تقدمه من خدمات في عملية التنمية وتحسين المزايـــا التنافسية.
- يعتمد على المشاركة المجتمعية في منظومة الحكم، من حيـــث المشـــاركة فـــي صـــنع السياسات والبرامج إنطلاقا من التساؤلات التالية :
  - كيف يمكن لمنظومة الحكم والإدارة على مستوى المجتمـــع أن تفـــتح آفاقـــا لمشاركة مختلف مؤسسات المجتمع؟
  - كيف يمكن لتلك المؤسسات أن تسهم بفعالية وبشكل أكثر تنظيما ومؤسسية في صياغة البرامج والسياسات والتشريعات عن طريق إقامة أطر جديدة تمكـــن من المشاركة الواسعة، وليس من خلال الأطر التقليدية المتمثلة في المجـــالس التشريعية والنيابية.

1 Gérard PREVOST, op.cit, P 50

2 المنظمة العربية للتنمية الإدارية. إدخال آليات القطاع الخاص و قوى السوق في إدارة الأجهزة الحكومية. القاهرة: منشورات المنظمـــة العربية للتنمية الإدارية، 1998، ص ص 4 - 8

- الأخذ بمفهوم الإدارة الإستراتيجية [1] كمنهج لإدارة المؤسسات الحكومية.
- التأكيد على مفهوم الأداء المؤسسي [2] من حيث الإدارة والقياس والتقييم والمساءلة.
- الاهتمام بالكلفة والإيراد والجدوى الاقتصادية و الاجتماعية، والاستخدامات البديلة للموارد وإنتاجيتها، فضلا عن الاهتمام بجودة الخدمات، والتعامل مع المواطنين كعملاء يجب إرضاءهم وإشباع حاجاتهم.

كل تلك الملامح للنظام الجديد في الإدارة الحكومية تعكس تطورات نظرية وعملية في مجال الإدارة العامة بصفتها جزء أساسي في منظومة العمليات و الآليات والتفاعلات في إطار بناء قدرات الحكم وتحقيق الحكم الراشد.

في هذا الإطار يشير مفهوم الإدارة العامة إلى مجموعة تنظيمات الدولة، والإجراءات والآليات والأجهزة والممارسات والمناهج التي بواسطتها تتم عملية إدارة الشؤون العامة بهدف خدمة المصلحة العامة. إلاّ أنّ عبارة "الإدارة العامة" بهذا المعنى بدأت تفقد معناها منذ سنوات السبعينات، وعوضت بمصطلح "التسيير العمومي" (Gestion Publique) [3]، أو ما يشار إليه باللغة الإنجليزية بـ "Public Management"، وهذا يعني الانتقال من الإدارة العامة إلى مفهوم "إدارة أعمال الحكومة" [4]. فابتداءً من سنوات السبعينات تعرضت الإدارة العامة إلى العديد من الانتقادات من قبل أنصار تدعيم دور القطاع الخاص في التنمية، ذلك أنّ البيروقراطية أدّت إلى اللامبالاة وعدم الاهتمام بالحاجات العامة، تبذير الموارد العامة، و تعقد الإجراءات، وهذا ما جعل من أجهزة الدولة تشكل عائقا كبيرا أمام المصلحة العامة وتقديم الخدمات. الأمر الذي دفع إلى ظهور مدرسة فكرية جديدة تنطلق من فرضية مفادها أنّ إدارة الشؤون العامة بفعالية تبدأ بتطبيق أساليب ومناهج القطاع الخاص في الإدارة العامة، وهذا يعني الأخذ بمعياري الكفاءة والفعالية في تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات وفق آليات السوق، وتدعيم القطاع الخاص، وبالتالي التقليل من أهمية الدولة كفاعل رئيس في الحياة العامة، والتقليص من حجم القطاع العام [5].

في هذا السياق أصبح مفهوم الحكم (Governance) منذ الخمس عشرة سنة الأخيرة يشكل الموضوع المهيمن ضمن أدبيات الإدارة العامة حتى أصبح يستخدم عند الكثير من المتخصصين

---

1 إن تحقيق الميزة التنافسية و الأداء الناجح يتطلب وجود إستراتيجية، و هي عبارة عن مبادرة إدارية تخطط للمحاور التالية: - تقوية موقف المنظمة – تلبية إحتياجات العملاء – تحقيق الأهداف الإستراتيجية المنشودة .

بهذا الصدد، هناك خمسة مهام للإدارة الإستراتيجية في المنظمات الحكومية:

- صياغة رؤية إستراتيجية تزود المنظمة بإتجاه طويل الأجل، و تساعدها في وضع رسالة واضحة تسعى للوصول إليها.
- تحويل الرؤية و الرسالة الإستراتيجية إلى أغراض و أهداف أداء قابلة للقياس.
- الإنتقال بالإستراتيجية إلى مرحلة تحقيق الأهداف المرغوبة.
- تحقيق و تنفيذ الإستراتيجية المختارة بكفاءة و فعالية.
- تقييم الأداء، و مراجعة التحسينات الجديدة، و تحديد الإجراءات التصحيحية على المدى الطويل، أو بمعنى آخر التنفيذ على ضوء الخبرة الفعلية و الطرق المتغيرة، و الأفكار الجديدة، و الفرص المستجدة.

أنظر في هذا الإطار، المرجع السابق، ص ص 79 – 103

2 يشير مفهوم الأداء المؤسسي إلى تلك المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية و الخارجية، و من هذا التعريف يتبين أن الأداء المؤسسي يشتمل على ثلاثة أبعاد:

- أداء الأفراد في إطار وحداتهم التنظيمية المتخصصة.
- أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمؤسسة.
- أداء المؤسسة في إطار البيئة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية.

أنظر بهذا الصدد:

عبد العزيز جميل مخيمر و آخرون، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (سلسلة ندوات و حوارات)، ط1، 2000، ص 9

3 Comité d'experts de l'administration publique, rapport du secrétariat: La revitalisation de l'administration publique en tant qu'élément stratégique d'un développement humain durable: vue d'ensemble. New York, Conseil économique et social (UN), 29 Mars, 2 Avril 2004, P 1

4 إيهاب الدسوقي، " دور القطاع الخاص في إدارة شؤون.... " ، مرجع سابق، ص 109

5 Comité d'experts de l'administration publique, op.cit, P 6

في هذا الحقل والعديد من المجلات والدوائر البحثية كتصور وعبارة بديلة عن "الإدارة العامة"، أو يتم استخدام العبارتين بنفس المعنى .

بهذا الصدد أقدمت مؤسسة "براوكينغ" (The BROAKING Institution) مثلا على تغيير إسم برنامج "دراسات الحكومة" الذي تشرف عليه إلى برنامج "دراسات الحكم" (Governance Studies)، كما أعدّ طلاب "مدرسة كينيدي للحكومة" (KENEDY School of Government) التابعة لجامعة "هارفارد" مشروع واسع النطاق بعنوان : " رؤى الحكم في القرن لواحد والعشرين (visions of governance in the 21st century). إضافة إلى " الأكاديمية الوطنية للإدارة العامة " في الولايات المتحدة التي استبدلت أواخر التسعينات عبارة " الإدارة العامة " بكلمة "الحكم". فالحكم بصفته إدارة عامة (Governance as public administration) يعتبر في الأدبيات المعاصرة لهذا الحقل المرادف الافتراضي (virtual Synonym) للتسيير العمومي والإدارة العامة. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ "هارلن كلفلاند" (Harlan CLEVELAND) يعتبر أوّل باحث إستخدم كلمة "الحكم" كبديل عن عبارة "الإدارة العامة" منتصف سنوات السبعينات[1]، إلاّ أنّ هذا الأمر عرف انتشارا واسعا سنوات التسعينات وبداية هذا القرن (21)، والسبب في ذلك يرجع بالأساس إلى انتشار مفهوم الحكم في هذه الفترة كتصور وبراديم في العديد من الحقول المعرفية خصوصا الإدارة العامة (التسيير العمومي)، وعلم السياسة، واقتصاد التنمية.

في هذا المجال طرحت العديد من التعريفات للحكم بصفته إدارة عامة أهمّها أنّه يمثل نمط التسيير العمومي الجديد أوالعقلانية التسييرية (Governance is the new public management or managerialisme)، وهناك تعريف آخر يدخل ضمن هذا التعريف يتمثل في أنّ الحكم هو أداء القطاع العام (Governance is public sector perfermance) [2]. وهذا ما يتفق مع المحور الثالث في إطار تصنيف تعاريف الحكم الذي أشار إليه "رودز".

إنّ نمط التسيير العمومي الجديد (NPM) يشير إلى مجموعة من الأفكار حول كيفية إعادة تعريف الحكومة لأدوارها وتحسين تقديم الخدمات. و ذلك انطلاقا من فكرة إدخال آليات السوق والخوصصة والتعاقد الخارجي (Contracting out) ، والمرونة في التسيير (Managerial flexibility) من خلال اللامركزية، والمداخل الجديدة لقياس الأداء، وتبني مدخل خدمة العميل أو الزبون (Costumer Service Approach) في تقديم الخدمات العامة[3]. بهذا الخصوص أشار "ديس غاسبر" (Des GASPER) أنّ التسيير العمومي الجديد ظهر سنوات الثمانينات بشكل خاص في نيوزيلاندا ، أستراليا ، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشر هذا النمط سنوات التسعينات في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وبعدها انتشر في الدول معدومة الدخل كإفريقيا عن طريق الوكالات الدولية مثل البنك الدولي، و أمانة الكومنولث، وجماعات الاستثمارات الإدارية بهدف تعويض نقائص نمط التسيير العمومي القديم[4].

في هذا الإطار يرى "أون هيوغس" (Owen HUGHES) أنّ التسيير العمومي الجديد جاء ليقدم براديم جديد في فكر وممارسات الإدارة العامة، كما حدّد عدة عوامل قادت إلى طرح هذا البراديم من بينها صعود تيار اليمين في الدول الغربية الذي يرى بأنّ الدولة تشكّل مشكلة بسبب ضخامة حجمها وإجراءاتها، الأزمات الاقتصادية والجبائية لدولة الرفاهية ، ظهور نظريات

1 George FREDERICKSON, op. cit, PP 2 - 4
2 Ibid, P 6
3 Institue on governance, " the exercise of power: A round table series on accomtability", P 3 http://www.iog.ca/publications/xrtfinal.pdf
4 Dele OLOWU, "introduction: New public management, an African reform paradigm?",Africa development, Vol XXVII, N° 3 & 4, 2002, P 2

اقتصادية جديدة مثل نظرية الخيار العقلاني والاقتصاد المؤسسي الجديد، وهناك عوامل أخرى مثل التغير الحاصل في تنظيمات القطاع الخاص ، وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].
ويضيف "إيلين سيولا كامارك" (Elaine CUILLA KAMARCK) ثلاث عوامل أخرى تتعلق بالمنافسة الاقتصادية العالمية، والتحول نحو الديمقراطية، وعجز أداء القطاع العام. تجدر الإشارة هنا إلى تغير الأسباب والظروف التي قادت إلى حركات إصلاح الإدارة العامة من دولة إلى أخرى ، فهناك دول إرتبط العامل الأساسي للإصلاح فيها بحدوث أزمات اقتصادية، وأخرى تحكمت حركة الانتقال نحو الديمقراطية فيها بشكل كبير في عملية الإصلاح ...الخ، والجدول التالي يبين الأسباب المختلفة التي حفّزت على بدأ حركات الإصلاح الإداري في بعض الدول من مختلف المناطق.

1 Ibid, PP 6 - 7

أزمة اقتصادية/عجز الموازنة	أزمة اقتصادية يرافقها تغير في القيادة السياسية	رغبة بتحقيق المقاييس التي يفرضها الاتحاد الأوروبي	رغبة بتحقيق مقاييس تفرضها منظمة تنمية عالمية	الانتقال إلى الديمقراطية	رغبة في فعالية أكبر
ايرلندا نيوزلندا بنين دومينكان السويد هولندا بيرو كندا الأرجنتين إيطاليا المملكة المتحدة فرنسا المكسيك البرازيل الولايات المتحدة الأمريكية	الأردن نيكاراغوا الدانمارك بلغاريا زامبيا البرتغال هنغاريا أوغندا فنزويلا شرق كوريا اسبانيا اليابان	هنغاريا اليونان إيطاليا	مولدافيا بنين كينيا البرازيل أوكرانيا	جورجيا زامبيا هنغاريا تشيكيا الشيلي جنوب إفريقيا بولندا روسيا	سويسرا النمسا

الجدول رقم (4) : أسباب بدأ حركات إصلاح الإدارة العامة: أمثلة من مختلف الدول.

المصدر: إيلين سيولاكامارك، " العولمة و إصلاح الإدارة العامة ". في: خوزيف س. ناي، جون د . دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. تر: محمد شريف الطرح. الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2002، ص 326

ملاحظة: الدول التي تحتها سطر تمثل دول من القارة الإفريقية.

في سياق متصل أرجع أغلب الباحثين في الإصلاح الحكومي الفضل في بدء حركة التسيير العمومي الجديد إلى "مارغريت تاتشر" في بريطانيا (1979) التي ركّزت على إصلاح الخدمة المدنية في حملتها الانتخابية. إضافة إلى انتخاب "رونالد ريغان" (1980) رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، وصعود "براين ميليروني" إلى السلطة في كندا (1984)، وكلاهما ركّز على انتقاد نمط الإدارة البيروقراطية [1]. بهذا الصدد أشار العديد من الباحثين كذلك إلى وجود نماذج وتطبيقات متعددة للتسيير العمومي الجديد. هنا وجد كل من "فيرلي" (FERLIE) و"آل" (AL) أربع تطبيقات في المملكة المتحدة وحدها تتمثل في :

1. نموذج توجيه الكفاءة (the effeciency drive model): جعل القطاع العام أكثر تحررا في مجال الأسواق والأعمال.
2. نموذج تقليص الحجم واللامركزية (Downsizing and decentralization) الاهتمام بالمرونة التنظيمية وتقليص حجم المنظمة.
3. نموذج تسيير التغيير (Management Change Model) : استخدام المقاربات السفلية (Bottom -up) والأفقية (Top Down) في عملية التغيير .
4. نموذج توجيه الخدمة العامة للتغيير (Public Service Orientation to change) : التركيز على جودة الخدمة .

من جانب آخر لخّص "غاي بترس" (Guy PETERS) مختلف مدارس التفكير الخاصة بتسيير (حكم) القطاع العام في أربعة نماذج للحكومات وفق النمط الجديد للتسيير، وذلك من خلال تقديم تشخيص أوّلي للمشاكل التي واجهت الإدارة العامة خلال القرن العشرين، وطرح مختلف إجراءات الإصلاح على مستوى البنية (الهيكل)، التسيير، وعملية صنع السياسات العامة[2]. (أنظر الجدول رقم (5)

1 إيلين سيولاكامارك، " العولمة و إصلاح الإدارة العامة ". في: خوزيف س. ناي، جون د . دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. تر: محمد شريف الطرح . الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2002، ص 318

2 Dele OLOWU, op. cit, PP 4 - 5

	حكومة السوق (Market Governement)	حكومة تشاركيه (Participative Governement)	حكومة مرنة (flexible Governement)	حكومة لا تتدخل في التنظيم (Deregulated Governement)
التشخيصات الأساسية Principal Diagnostics	الاحتكار Monopoly	الهيراركية Hierarchy	الدوام Permanence	تنظيم داخلي Internal regulation
البنية Structure	اللامركزية Decentralization	منظمات مترابطة Foltter Organisations	منظمات إفتراضية Virtual Organisations	عدم وجود توصيات وأوامر خاصة No particular recommendations
التسيير Management	استخدام تقنيات الأداء الخاصة بالقطاع الخاص	إدارة الجودة الشاملة TQM	تسيير أشخاص مؤقتين Managing Temporary Personal	حرية تصرف كبيرة في التسيير Greater Managerial Freedom
صنع السياسات Policy Making	أسواق داخلية Internal Markets حوافز السوق Market Incentives	المشاورة Consultation التفاوض Negotiation	التجريب والاختبار Experimentation	حكومة مقاولاتية Entrepreneurial government
التجريب والاختبار Experimentation	تكلفة منخفضة Low Cost	استخدام المشاورة Involvement Consultation	تنسيق خاص بخفض التكلفة Low Cost Coordination	خلق حركة النشاط Creativity Activisme

الجدول رقم (5): المعالم الكبرى لإدارة (حكم) القطاع العام
The Major features of Models of public Sector Governance

Source: Dele OLOWU, op. cit, P 6

ضمن هذا التوجه، عرفت فترة التسعينات حركة عالمية للإصلاح الحكومي (الإداري) تبلورت في مرحلتين أساسيتين. المرحلة الأولى ركّزت على التحرر الاقتصادي وخوصصة الصناعات التي كانت تملكها الدولة. هنا أشار وزير الخزانة السابق في نيوزيلندا "غراهام سكوت" (Graham SCOTT) أنّ معظم دول العالم بدأت المرحلة الأولى في إصلاح القطاع الحكومي أولا بإخراج الحكومة من عالم الأعمال كخوصصة شركات الطيران والهاتف، ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قال "سكوت" في مؤتمر عالمي حول إعادة اختراع الحكومة المنعقد في واشنطن سنة 1999 أنّ "رونالد ريغن" الذي شارك "تاتشر" في انتقاده للبيروقراطية لم يعمل على خوصصة القطاع العام بشكل كبير. وعموما يمكن اعتبار هذه المرحلة من إصلاح الحكومة مؤشرا على الانتقال إلى اقتصاد السوق في مختلف مناطق العالم سنوات الثمانينات، وانتشار ذلك بشكل متسارع سنة 1989 مع سقوط جدار برلين.

أمّا المرحلة الثانية من عمليات الإصلاح فركّزت بصورة أقل على الخوصصة، وبصورة أكبر على الإصلاح الإداري لوظائف الدولة، وذلك بالسعي نحو تقليص حجم البيروقراطية وجعل الحكومات تعمل بأكثر كفاءة وحداثة وأكثر استجابة للمواطن. وهو الأمر الذي تجلّى خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة "بيل كلينتون" الذي وعد بإعادة اختراع الحكومة، حيث ظهرت إستراتيجيات متنوعة انتشرت من دولة إلى أخرى .

بهذا الصدد لخّص "دون كيتا" (Don KETTA) المرحلتين السابقتين في نمطين للإصلاح. فالمرحلة الأولى تتمثل في ما يسمى بإصلاحات ويستمينستر (WESTMINSTER) التي تشير إلى جهود الإصلاح الحكومي في المملكة المتحدة (بريطانيا) و نيوزيلندا، أمّا المرحلة الثانية فتمثلت في نمط إعادة اختراع الحكومة على الأسلوب الأمريكي الذي عرف حسب "كيتا" تزايدا وانتشارا واسعا مقارنة بنمط ويستمينستر[1].

من هذا الباب يمكن تلخيص أفكار التسيير العمومي الجديد بصفته نمط للحكم في العديد من المداخل والأسس تتمحور أساسا حول مدخل إعادة اختراع الحكومة (R-inventing Governement) ، ومداخل تتعلق بأنماط تنظيمية أخرى مضادة للبيروقراطية (Anti-Bureaucratic Organisation) ، إضافة إلى الآليات والمتطلبات الجديدة لقياس وتحسين أداء القطاع العام.

1 / مدخل إعادة اختراع وظائف الحكومة:

من أبرز المفكرين الذين حملوا شعار إعادة اختراع الحكومة نجد كل من "أزبون" و "غابلر" اللذان طالبا بضرورة إدارة الدولة وفق النموذج الريادي أوالمقاولتي (Entrepreneurial Model) الذي تتميز به المشاريع التجارية، واستخدام معايير الكفاءة و آليات السوق الحرة [2]. ويعتبر ذلك من أحدث مداخل الإدارة العامة التي توضح ضرورة الاستفادة من مبادئ وأفكار القطاع الخاص (كمبدأ تغطية التكلفة، رسوم الانتفاع ...) [3]، وهذا ما يشير إلى الطرح التجاري للمشروع (Commercialization)، حيث يتم تقديم الخدمة انطلاقا من خلفية العائد والتكلفة سواءً كانت مالية أو اجتماعية[4]. إضافة إلى اعتماد فكرة "التعاقد الخارجي" في مجال التسيير التي تشير إلى تعاقد جهة حكومية كطرف مع جهة أخرى من خارج الجهاز الحكومي سواءً كانت قطاعا خاصا، أو وكالة حكومية من دولة أخرى ، وهذا معناه أنّ جميع الأنشطة التي تتم داخل الحكومة يمكن أن تعطى للقطاع الخاص بدل أن تقوم بها وحدات حكومية أو عاملين داخل الحكومة، وهو ما يعد من بين الأساليب الجديدة لرفع أداء الخدمة وزيادة الكفاءة وتخفيض الأعباء عن الأجهزة الحكومية . وما

1 إيلين سيولاكامارك، مرجع سابق، ص ص 319 - 320
2 أسامة شهوان، إدارة الدولة: المفاهيم و التطور. عمان: دار الشروق، ط1، 2001، ص 129
3 إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص 110
4 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 71

على الحكومة إلاّ أن تتأكد من أنّ الخدمات تتم على مستوى أعلى من الكفاءة، وتقدم إلى كل من يحتاجها[1]. وهذا ما يقود إلى الحديث عن مبدأ "تسعير الخدمة" وفق ما تستهلكه من أنشطة [2]. كما يتم اعتماد مدخل خدمة العميل أو الزبون في تقديم الخدمة. ذلك أنّ العميل هو صاحب السيادة وله الحرية في اختيار برامج الخدمات التي توافق مع رغباته. لهذا الأمر أصبح معيار الإدارة الحكومية الفعالة يتمثل في مدى تحسن نظم عملها بحيث تتوافق مع أراء العملاء (حل مفهوم العميل محل مفهوم المواطن) أو الذين يتلقون خدماتها، حيث يتم إعداد الدراسات التطبيقية قبل تقديم الخدمة بغرض معرفة أراء الجمهور في نوعية الخدمات وجودتها، ثم يتم قياس درجة رضاهم عن تلك الخدمات [3].

بهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ نموذج إعادة اختراع الحكومة هو نموذج أمريكي للإصلاح الإداري تمّ تطويره من طرف "أزبون" و "غابلر" ضمن جهود إدارة "بيل كلينتون" لتحسين أداء الإدارة الأمريكية. ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية لهذا النموذج في النقاط التالية [4]:

1- الحكومة الحافزة (Catalytic Government) : تشجيع المؤسسات الخاصة والتطوعية على تقديم الخدمات.
2- الحي الشعبي يمتلك الحكومة (Community Owned Government) : تمكين الأحياء الشعبية وإشراكها وإدماجها في حل المشاكل، وخلق الظروف الصحيحة لذلك من طرف المؤسسات العامة، والحكم بشكل عام .
3- حكومة تنافسية (Competitive Government) : إدخال مبدأ التنافسية في تقديم الخدمات ليس فقط بين المؤسسات العامة، وإنما بينها ومؤسسات بديلة أخرى (خاصة أو تطوعية).
4- حكومة توجهها المهمة (Mission-Driven Government) : الانتقال من حكومة تدار بواسطة القواعد والإجراءات البيروقراطية إلى حكومة تركز على المهمة والرؤية.
5- حكومة تدار بالنتائج (Result- Oriented Government) : التركيز على النتائج وليس المدخلات .
6- حكومة يقودها المستهلك (الزبون) (Costumer-Driven Government) تحقيق رغبات الزبائن والاستماع إلى رغباتهم واحتياجاتهم الخاصة بالخدمة المقدمة.
7- حكومة تعمل بنهج المشاريع (Enterpring Government) : التركيز على الربح بدل الإنفاق، والبحث عن مصادر لتمويل المؤسسات العامة من خلال بيع الخدمات والمنتجات (وهذا ما أشرنا إليه بالاهتمام بالتكلفة والعائد).
8- حكومة تنزع إلى التوقع (Anticipatory Government) : التعرف على أسباب المشاكل الحالية والمتوقعة ، وتوفير وسائل الوقاية بدل العلاج .
9- حكومة لا مركزية (Decentralized Government) : التركيز على المرونة في التنظيم والانتقال من الهرمية إلى المشاركة وعمل الفريق .
10-حكومة يحركها السوق (Market Oriented Government) : تعمل الحكومة على التغيير من خلال السوق باستخدام وسائل متعددة مثل فرض الضرائب وسن التشريعات لإعادة توجيه الأسواق بغرض معالجة المشاكل الاجتماعية.

---

1 المرجع السابق، ص ص 84 - 85
2 المرجع السابق، ص 179
3 المرجع السابق، ص 50
4 زهير الكايد، الحكمانية: قضايا و تطبيقات، مرجع سابق، ص ص 114 - 115

من هذا المنطلق يمكن القول أنّ مدخل إعادة اختراع الحكومة يسعى إلى إحداث تغيير جذري في الفكر التقليدي لوظائف الحكومة، وذلك من خلال الدعوة إلى تخفيف العبء عن الحكومة بتشجيع سياسات خوصصة الخدمات العامة، واعتماد أساليب جديدة في تقديم الخدمات وتنفيذ السياسات العامة مثل استخدام آليات السوق، اللامركزية، حكومة إدارة أعمال، حكومة لها رسالة، حكومة تصون الحقوق المدنية وتحافظ على البيئة ...[1]، كل ذلك بغرض تحسين جودة الخدمات وتفعيل الأداء الإداري للحكومة وتحقيق مستويات عليا من الكفاءة والفعالية في إطار الحكم الراشد، وهذا ما يرتبط بالأخذ بمداخل أخرى تتعلق أساسا بالتنظيم المضاد للبيروقراطية، و مداخل تحسين الأداء، و إدارة الجودة الشاملة (TQM)، و آليات المساءلة والشفافية.

2 / التنظيم المضاد للبيروقراطية :

لقد واجه التنظيم البيروقراطي عدّة انتقادات في المجتمعات الديمقراطية تركّزت أساسا في انتقاد الحجم الكبير للتنظيم، والسلطات الواسعة الممنوحة، واستخدام عدد كبير من الموظفين أكثر من الحاجة، وهذا ما أفرز سلبيات عديدة من ارتفاع التكلفة، إلى الترهل وعدم الكفاءة، وضعف القدرات الاستجابية لمتطلبات المواطنين، كل هذا استدعى التفكير في إعادة إصلاح وتنظيم التنظيم البيروقراطي ونقل العديد من وظائفه إلى القطاع الخاص[2]. من هنا ظهرت عدة اتجاهات تطالب بضرورة محاصرة القيود الروتينية والمعقدة وغير الملائمة للجهود التنموية التي تميزت بها البيروقراطية، والتفكير في إيجاد صيغ جديدة كتلك الموجودة في إدارة تنظيمات القطاع الخاص[3] لتحسين أداء القطاع العام وإصلاح أجهزة الخدمة العامة.

إنّ التسلسل الهرمي ، وحدة وسلسلة الأوامر، ونطاق الإشراف، كلها مفاهيم اعتمدت في هيكلة المنظمات البيروقراطية القائمة على هيراركية التنظيم[4]. إلاّ أنّ المنظمات المعاصرة أصبحت تختلف عن مثيلاتها التقليدية لاعتمادها أساليب جديدة في التنظيم.

ضمن هذا التوجه تدعو الاتجاهات المعاصرة للتسيير العمومي إلى تكوين منظمات حكومية تشجع على حرية المشاركة في صنع القرار، والشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات والاستجابة لمتطلبات المتعاملين مع المنظمة، وهذا ما يمثل مبادئ أساسية للديمقراطية كنظام للقيم يعتمد على حرية الاتصالات والإجماع كمداخل لإدارة الأزمات، مع التأكيد على المؤهلات الفنية والمعرفية عكس التنظيمات البيروقراطية التي تعتمد في صنع القرار على الأفراد الذين يعملون فيها، واعتماد العمليات المكتبية لتحقيق مبدأ العدالة والكفاءة[5].

إنّ عمليات الإصلاح الإداري أو إصلاح القطاع العام (PSR) [6] أصبحت تعتمد المدخل الديمقراطي الديمقراطي لتحقيق الحكم الراشد في الإدارة العامة، وذلك من خلال التأكيد على أنّ الإدارة لا تستطيع إصلاح نفسها بنفسها، ومن ثمّ ضرورة أن تلعب منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص إلى جانب موظفي القطاع العام دورا مهما في عمليات الإصلاح. فالإستراتيجيات الناجحة لإصلاح القطاع العام تتحدد ببناء مؤسسات للمساءلة تكون محفزا لتقديم أداء جيد للقطاع العام، وهذا ما يتوقف على سهولة الوصول إلى المعلومات، وتدفق المعلومات يؤدي بدوره إلى رفع

---

[1] إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص 112

2 موفق حديد محمد، الإدارة العامة: هيكلة الأجهزة و صنع السياسات و تنفيذ البرامج الحكومية. عمان: دار الشروق، ط1، 2000، ص 261

3 إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص 109

4 موفق حديد محمد، مرجع سابق، ص 109

5 موفق حديد محمد، مرجع سابق، ص ص 261 - 262

6 يعني إصلاح القطاع العام (PSR) إصلاح طرق الإدارة، و يستهدف إيجاد حلول لمشاكل تضخم حجم القطاع العام، و مشاكل سوء التسيير و التنظيم، و يهدف إلى عقلنة عمليات صنع القرار و إصلاح جهاز الخدمة المدنية (CSR) الذي يعتبر واحدا من أهم عناصر إصلاح القطاع العام.
أنظر بهذا الصدد:
Mark SCHACTER, "public sector reform in developing countries: issues lessons, and futur directions ", op.cit, P 1

مستويات وفعالية المساءلة، مع ضرورة وجود ثقافة تنظيمية فعالة ، كما أنّ الأسلوب الناجح لقيادة عمليات الإصلاح وتسيير الأداء الداخلي هو الذي يركّز على النتائج (Results) ، ويأخذ بعين الاعتبار جودة الخدمات المقدمة [1].

في نفس السياق تمّ الاستفادة من تقنية المعلومات (IT) في الإدارة العامة لمواجهة التعقيدات البيروقراطية. وهذه التقنية تعني : "الحصول على البيانات ومعالجتها وتخزينها وتوصيلها وإرسالها في صورة معلومات مصورة أو صوتية أو مكتوبة أو في صورة رقمية، وذلك بواسطة توليفة من الآلات الإلكترونية وطرق المواصلات السلكية واللاسلكية الحديثة[2]. ولقد ارتبطت تقنية المعلومات بنظم الإدارة في مجال إدارة الأعمال والقطاع الخاص، ونظرا لفعاليتها في تقديم الخدمات، توسعت تطبيقاتها لتشمل الإدارة العامة والقطاع العام، وهذا ما ساعد على التخلص من أعباء المهام الروتينية، ورفع كفاءة الإدارة التنفيذية. ذلك أنّها تؤدي إلى التقليل من تكلفة المعلومات وتخزينها وتقليل التكرار والتضارب فيها، كما أنّها تؤدي إلى تطوير وظائف المراجعة والمحاسبة وتقييم الأداء بواسطة تطوير قواعد وبنوك للمعلومات[3].

في هذا الإطار يعتبر مفهوم "الحكومة الإلكترونية" (E-Government) أو الإدارة الإلكترونية من المفاهيم المعاصرة في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة الحكومية وخاصة مع ظهور شبكة الأنترنت .

إنّ الحكومة الإلكترونية مفهوم ظهر في أدبيات الإدارة العامة أواخر الثمانينات، وهو يشير إلى "تبني الجماعات العامة لتطبيقات التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في علاقاتها مع الإداريين، والمساهمين والشركاء في الخدمة العامة" [4].

بهذا المعنى توفر الحكومة الإلكترونية كأداة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آليات وفرص غير مسبوقة للوفاء بأهداف التنمية مثل: التعليم، الصحة، مكافحة الفقر، التنمية الاقتصادية، من خلال تحسين أداء الإدارة العامة وتفعيل دورها في عملية التنمية، حيث تعتبر هذه الآلية الجديدة من بين الخطوات الإستراتيجية للوصول إلى الحكم الراشد[5]. في نفس الإطار تمثل الحكومة الإلكترونية المرحلة الأخيرة للوصول إلى ما يسمى الحكم الإلكتروني (E-Governance) الذي يعني استخدام تكنولوجيا المعلومات بهدف تحسين نوعية الخدمات الحكومية تجاه المواطنين والمؤسسات، كما يسمح بتدعيم الروابط بين السلطات العامة والسكان، وميلاد ديمقراطية أكثر تشاركية، وبأكثر مسؤولية[6]. إضافة إلى أنّ مفهوم الحكم الإلكتروني كأحد مجالات الحكم الراشد يعنى باستيعاب كافة طبقات المجتمع للتغيير ويحثها على التمرين والتدريب على أنظمة الحكومة الإلكترونية وقوانينها لتصبح مهيأة لدخول عالم الحكم الإلكتروني كآخر مرحلة من مراحل الحكومة

---

1 Ibid, PP 9 – 10

و للإطلاع أكثر على المداخل الجديدة لإصلاح القطاع العام يمكن الرجوع إلى موقع الإلكتروني للبنك – فرع القطاع العام:
www.worldbank.org /publicsector

2 أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، الشارقة: جمعية الإجتماعيين، ط1، 1994، ص 167

3 المرجع السابق، ص ص 169 - 173

4 Gilles ST- AMANT, " Gouvernement en ligne: cadre d'évolution de l'administration électronique ", école des sciences de la gestion (ESG), Québec, Janvier 2004, P 3
http://www.msg.gouv.qc.ca/fr/publications/enligne/organisation/modele_evolution.pdf

5 محمد مكداشي، يوسف سلام، " متطلبات التطوير الإداري لتحقيق الحكومة الإلكترونية "، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول الحكومة الإلكترونية، اللجنة الإقتصادية لغرب آسيا، صنعاء، 1- 3 ديسمبر 2003، ص 4

6 أنظر بهذا الصدد: Gouvernance électronique
HTTPP: // www.cor.int/t/f /projets – integres/democrati /02 _Activités /01 _ gouvernance _ él…
تاريخ الإطلاع: 27/ 05/ 2005

الإلكترونية حيث تكون المحاكم إلكترونيـــة، الإنتخابـــات إلكترونيـــــة، المـــواطن إلكترونـــي (E-Citizen) ...[1]

3 / المؤشرات الجديدة لقياس أداء القطاع العام والمفاهيم الجديدة للشفافية والمساءلة:

تتمثل مؤشرات قياس الأداء في القطاع العام وفق أدبيات التســيير العمــومي الجديــد فـــي العناصر التالية :[2]

أ - قياس المدخلات (Input) : وتشير إلى الموارد التي تستعمل في البـــرامج والمنظمـــات مثل : التجهيزات والمخزونات.

ب - قياس المخرجات (Output): تطبيق البرامج والأنشطة الحكومية مثل تقديم الخـــدمات، عدد المدارس المنجزة...، و لا تشمل المخرجات الأهداف الاجتماعية فقط، وإنما تتمثل كذلك في القواعد القانونية مثل السماح للمنظمات بالمشـــاركة فـــي عمليـــات التغييـــر الاجتماعي.

ج - قياس الكفاءة (Effeciency): ترتبط الكفاءة بالمقياسين السابقين، وتتمثـــل فـــي مـــدى التوصل إلى مخرجات وفق المدخلات، ويمكن أن نعبّر عن ذلك بكلفة دولار أو وحـــدة عمل لكل وحدة من المخرجات (Dollar Costs or unites of labor per units of outputs) .

د - قياس النتائج (OutComes) : تشير إلى أثر سياسات الحكومة على وضـــع المجتمـــع، أي التركيز على النتائج الخارجية لأعمال الحكومة (خارج المنظمات الحكومية).

والشكل التالي يوضح كل تلك العمليات:

[1] عباس بدران، الحكومة الإلكترونية: من الإستراتيجية إلى التطبيق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، 2004، ص ص 70 - 71

[2] Mark SCHACTER, " Means…Ends…indicators: Performance measurement in public sector ", policy briefs N°3 , institute on governance, Ottawa, April 1999, PP 1 – 2
http://www.iog.ca/publications/policybrief3.pdf

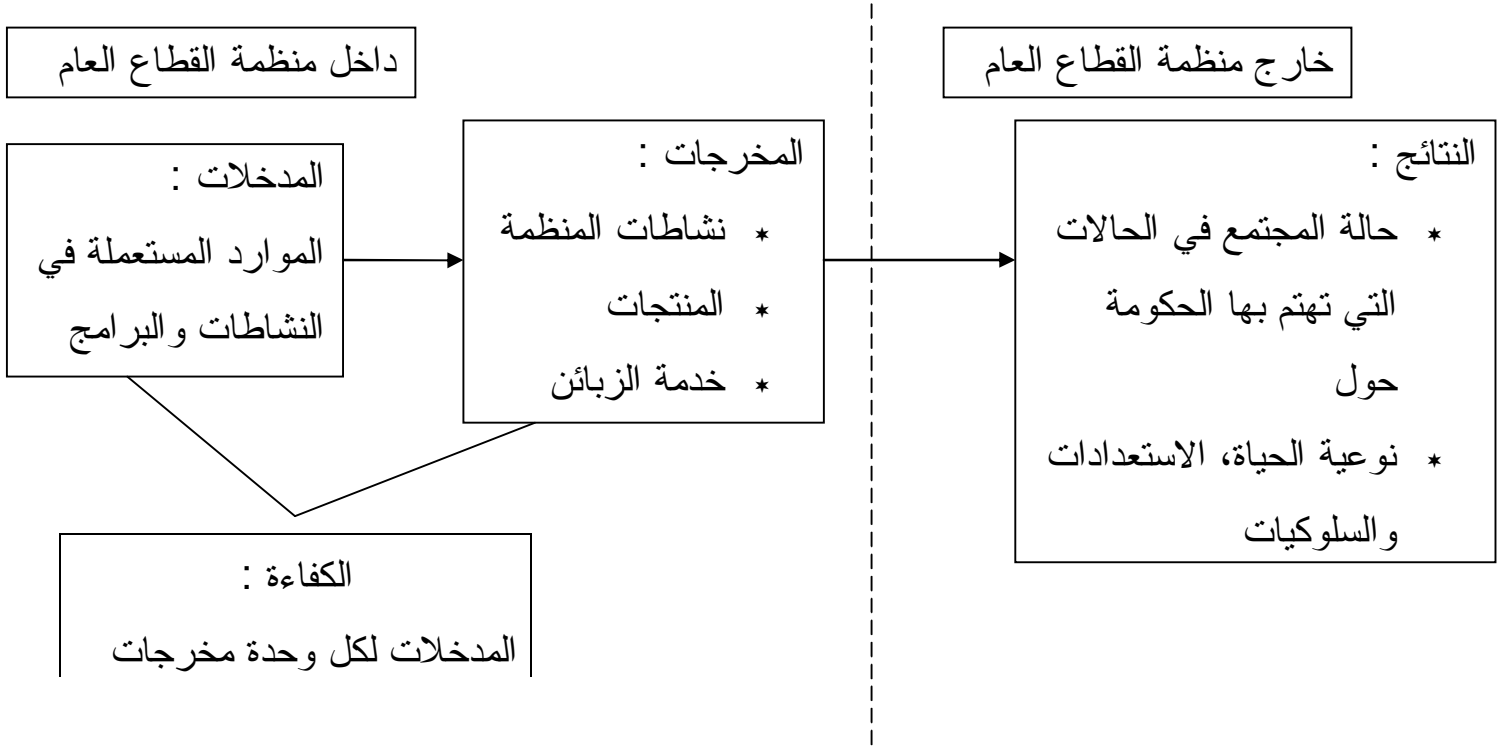

الشكل رقم (5) : مؤشرات قياس الأداء في القطاع العام

Source: Mark SCHACTER, " Means…Ends…indicators, op.cit, P 2.

في هذا الإطار تعتبر آليات الشفافية والمساءلة (Transpaency and accountabiliy) من أهم متطلبات تحسين أداء الأجهزة الحكومية ضمن مقاربة الحكم بصفته يعبّر عن نمط التسيير العمومي الجديد.

بهذا الصدد تعني الشفافية حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار، وهذا ما يساعد على مكافحة الفساد الإداري[1] كأحد معايير الحكم الراشد. ويعتبر مبدأ حرية الوصول إلى المعلومات إضافة إلى تدفقها من العناصر الأساسية في عملية المساءلة إلى جانب المشاركة، المعرفة، الكفاءات، الوسائل الحديثة، ومؤسسات التشريع[2]. هنا تمّ تعريف المساءلة في الإدارة العامة على أنها إلتزام المنظمات بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة إليها بهدف رفع مستويات الكفاءة والفعالية، وتعني كذلك الوسائل والآليات والممارسات التي تستخدمها الحكومات للتأكد من أن نشاط ومخرجات الجهاز الحكومي توافق وتلائم الأهداف والمقاييس الموضوعة له. والقضية المثارة الآن هي مدى ملائمة آليات المساءلة التقليدية المعتمدة بصفة أساسية على مفهوم الالتزام بالقواعد والقوانين وتطبيق الإجراءات واللوائح للتغير الحاصل في نظم واتجاهات وتطبيقات الإدارة العامة. على هذا الأساس تمّ تبني أسلوب التسيير العمومي الجديد (NPM)، حيث ظهرت الحاجة إلى مراجعة أساليب المساءلة التقليدية المستخدمة، والانتقال من مساءلة تعتمد على الالتزام بالقواعد القانونية والإجراءات، إلى مساءلة تركز على فعالية و كفاءة الأداء[3]، أي التركيز على الأهداف و النتائج لتفعيل مساهمة آليات المساءلة بصورة أكبر في مكافحة الفساد كما تعبر عن ذلك المعادلة التالية:

ف = أ + ح - م

الفساد = الابتكار + حرية التصرف - المساءلة

هذه المعادلة تظهر وجود علاقة مباشرة بين الفساد في أنظمة الدولة وبين غياب المساءلة، فكلما تمّ تدعيم هذه الآليات كلما تمّ التقليل من الفساد[4].

من هذا الباب، تركّز المبادرات المعاصرة على ثلاثة أهداف لتحسين آلية المساءلة تتمثل في الشفافية (Tranparency)، إصلاح بفعالية أكبر (More Effective redress)، درجات عالية من الكشف والإظهار (Higher degree of disclosuer). هذه الأهداف الثلاثة تعتبر أهداف على المدى المتوسط للوصول إلى الأهداف طويلة المدى للحكم الراشد المتمثلة أساسا في الثقة والأمان (trust and confidence)،الشرعية (legitimacy) ، العدالة والانصاف (Equity and fairness) ، وجودة البرامج العامة (Quality Public Programms) [5]. والشكل التالي يوضح ذلك:

---

[1] المرجع السابق، ص 150

[2] Mohamed SALIH, " gouvernance, information et le domaine public ", commission économique pour l'Afrique, Addis Ababa, 13 Mai 2003, P 2
http://www.uneca.org/codi/documents/pdf/key%20note%20speech-fr.pdf

[3] ليلى مصطفى البرادعي، " المساءلة في إطار مفهوم إدارة شؤون: دراسة لدور هيئة الرقابة الإدارية "، في: سلوى الشعراوي، و آخرون، مرجع سابق، ص 407

4 المرجع السابق، ص 405

5 John GRAHAM, " Building trust: Capturing the promise of accountability in aboriginal context ", policy Briefs N° 4, institute on governance, Ottawa, may 1999, p 2
http://www.iog.ca/publications/policybrief4.pdf

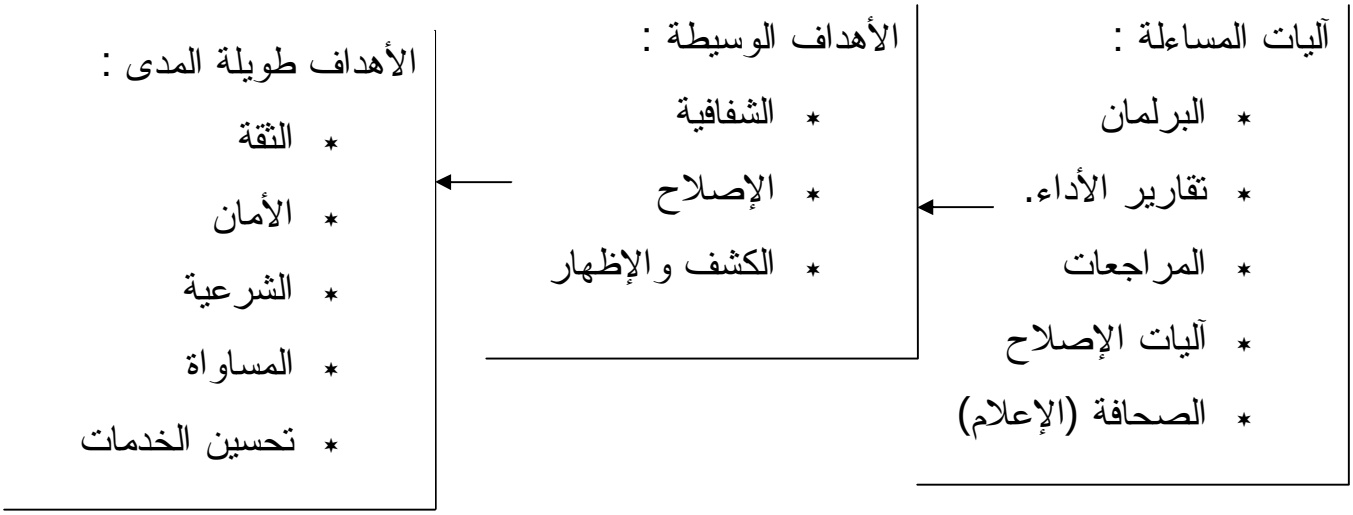

الشكل رقم (6) : أهداف تحسين آليات المساءلة .
Source : John GRAHAM, " Building trust…", op.cit, P 3.

إضافة إلى آلية المساءلة والشفافية، هناك العديد من الآليات والمداخل الأخرى التي تمثل متطلبات معاصرة لتحسين أداء القطاع العام وأجهزة الخدمة المدنية ضمن نمط التسيير العمومي الجديد (NPM) بصفته يوفر آليات جديدة لتحقيق الحكم الراشد. وشكلت كذلك مرتكزات للاستراتيجيات المتبناة من طرف وكالات التنمية الدولية (خصوصا البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) في مجال إصلاح القطاع العام. أهم هذه المتطلبات تتمثل في العناصر التالية:

أ - **ميثاق المواطن (Citizen's Charter)**[1] : انطلاقا من إحدى مبادرات رئيس الوزراء البريطاني "جون مايجور" (John Major) في عام 1991. ظهر مفهوم ميثاق المواطن الذي يتخذ من ثقافة العميل (الزبون) كمدخل لتحسين جودة الخدمات الحكومية . ويحدد ميثاق المواطن أربعة مبادئ أساسية للخدمات العامة تتمثل في:

1. المعايير (Standards) : وضع مراقبة، ونشر معايير واضحة للخدمات التي يتوقعها العميل مع مقارنة تلك المعايير مع الأداء الفعلي.
2. الاختيار والمشاورة (choice and consultation) : إتاحة الفرصة لمستخدمي الخدمة بالاختيار مع إجراء تشاور مستمر معهم، ومع المستفيدين من الخدمة، كما ينبغي أخذ آرائهم بعين الاعتبار بشأن المعايير وأولويات التحسين والتطوير.
3. تصويب الأمور (Putting Things Right) : تقديم اعتذارات وتفسيرات في حالة حدوث أخطاء مع الالتزام بعلاج سريع وفعال، وتبسيط إجراءات تقديم ومراجعة الشكاوى .
4. الاقتصاد : تقديم الخدمات العامة بشكل اقتصادي وفعال وفق الموارد المتاحة، مع الإلتزام بإعلان الأداء الفعلي مقارنة بالمعايير.

في هذا الإطار هناك مؤشرات محددة يتضمنها ميثاق المواطن، يمكن تصنيفها في أربع مجموعات تتمثل في:

a- مؤشرات الأداء (الكفاءة والفعالية Effectiveness / Efficiency).

[1] عبد العزيز جميل مخيمر، مرجع سابق، ص ص 144 - 148

b- مؤشرات التكلفة (تكلفة تقديم الخدمة وأداء النشاط وقيمتها بالنسبة للمستفيدين منها) .

c- مؤشرات الجودة : تهدف إلى مساعدة جمهور المتعاملين مع الأجهزة الحكومية على الحكم بشكل دقيق، مع التزام الجهات الحكومية بالإعلان للجمهور عن تفصيلات ومواصفات الخدمة.

d- مؤشرات تقديم خلفية للمعلومات: تقديم معلومات على مدى استفادة جميع المناطق من خدمات الأجهزة الحكومية، وإعداد دليل حول الخدمات التنافسية (الصحة والتعليم مثلا) لإتاحة الفرص والخيارات للعملاء.

ب - **إدارة الجودة الشاملة (TQM)، و جوائز الأداء الحكومي**: إنّ إدارة الجودة الشاملة كما يرى "أوكلاند" هي شكل "تعاوني لإدارة الأعمال يعتمد على القدرة المشتركة لكل من الإدارة والعاملين بهدف تحسين الجودة، وزيادة الإنتاجية بصفة مستمرة من خلال فرق العمل ". كما أنّها تمثل "مجموعة من المبادئ النموذجية، والفلسفية التي تمثل أساسا التحسين المستمر للمنظمات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والموارد البشرية لتحسين الخدمات والموارد التي يتم توفيرها للمنظمة"[1]، ولقد تمّ إدخال مفهوم إدارة الجودة الشاملة في الحكومة لمواجهة تحديات زيادة المطالب ونقص الموارد، وتحسين الإنتاجية وتحقيق جودة الخدمة[2].

أمّا ما يتعلق بجوائز الأداء الحكومي، فهي عبارة عن مسابقات تتنافس فيها الأجهزة الحكومية إستنادا إلى أدائها المتميز في جودة الخدمات التي تقدمها وارتقاء نظم وأساليب العمل والعلاقات التنظيمية السائدة فيها. الأمر الذي يتيح فرص التحسين والتطوير المستم. ومن أشهر جوائز التميّز على المستوى العالمي نجد جائزة "ديمنج" (DEMING Application Prize)، والجائزة الكندية للتميز في الأعمال (Canada awards for busniss exellence) ، وجائزة "بالدريج" (DALDING National Quality awards MALCOLM) ، إضافة إلى جائزة دبي للأداء الحكومي المتميز[3].

ج - **اللامركزية (Decentralization)** : لقد أدت التحولات التي شهدتها العديد من الدول سنوات التسعينات المتعلقة أساسا بموجة الانتقالات الديمقراطية، واعتماد اقتصاد السوق كنمط لعمل الأنظمة الاقتصادية، إلى تحولات في أنماط الإدارة التقليدية وكيفية التعامل مع المواطنين، وهذا ما قاد إلى اتساع نطاق اللامركزية في دول العالم سواء المتقدمة أو النامية. وتعني اللامركزية بهذا الصدد "إعادة هيكلة أو إعادة تنظيم السلطة بحيث يكون هناك نظام "للمشاركة في المسؤولية " بين مؤسسات الحكم على المستويات المركزية الإقليمية والمحلية وفقا لمبدأ التبعية، وهذا يعني زيادة الفعالية والجودة لنظام الحكم بشكل عام، مع زيادة السلطة والقدرات للمستويات المتفرغة والتابعة للمستوى الوطني"[4]. و من الناحية الإدارية نجد ثلاثة أنماط للامركزية الإدارية تتمثل في[5]:

1- عدم التركيز (Déconcentration): تحويل السلطات الخاصة باتخاذ القرارات والمالية والتسيير عن طريق وسائل إدارية إلى كافة المستويات مع بقاء هذه الأخيرة تحت الوصاية القانونية للحكومة المركزية.

1 المرجع السابق، ص 153
2 إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص 112
3 عبد العزيز جميل مخيمر، مرجع سابق، ص 149
4زهير الكايد، مرجع سابق، ص ص 123 – 124

5 Mohamed SALIH, op. cit, PP 16 - 17

2- التنازل (Devolution): تحويل السلطة من طرف الحكومات المركزية إلى الوحدات المحلية أو حكومات مستقلة ضمن إطار التشريع العام .
3- التفويض (Délégation): تحويل سلطة اتخاذ القرارات والتسيير الحكومي لنشاطات محددة إلى منظمات مستقلة أو خاضعة لرقابة الحكومة. والتفويض قد يمتد إلى مؤسسات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للقيام بالعديد من الوظائف التقليدية التي كانت تابعة للحكومة كالصحة والتربية وبرامج التنمية المحلية. ذلك أنّ الجمعيات المهنية وجماعات المصالح تسهم في تخفيف الأعباء الإدارية والمالية للحكومة.

وفق هذا الطرح الأخير، فإنّ اللامركزية تتجاوز مجرد عملية إصلاح القطاع العام أو الإصلاح الإداري. إنها تشمل الأدوار والعلاقات والتفاعلات بين مختلف الفعاليات المجتمعية سواء كانت عامة أو خاصة أو مدنية، وهذا ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار في أي عملية لتصميم برامج بهذا الشأن. لهذا الأمر يفضل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استخدام مصطلح الحكم اللامركزي (Decentralized governance) بدلا من مصطلح "اللامركزية". بهذا المعنى تشمل اللامركزية العلاقة بين المؤسسات المركزية ومختلف المؤسسات المتفرعة والتابعة لمؤسسات وطنية سواء أكانت عامة أو خاصة أو مدنية كأحد العوامل المساعدة على تحقيق الحكم الراشد. في هذا الإطار تضطلع الحكومات المركزية بدور الميسر أو المسهل (Facilator) والمحفّز لتمكين مختلف مكونات الحكم (الحكومة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني) من المشاركة، وذلك بخلق البيئات الممكنة التي تشجع على المشاركة والزيادة في فعالية الناس والشركاء في متابعة وتحقيق أهدافهم الشرعية[1].

على هذا الأساس شكّلت اللامركزية أو نقل السلطة عنصرا رئيسيا في الإصلاح الحكومي في العديد من الدول، كما جعلت وكالات التنمية الدولية هذه الآليات من بين أولوياتها في تقديم المساعدات التنموية من بينها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID) التي ركزت جهودها في دورة التمويل بين 1999-2000 على تدعيم الحكومات المحلية واللامركزية في الدول المستقبلة لمساعدتها التنموية. و لم تقتصر هذه العملية على الدول النامية أو الصاعدة ، وإنما شملت كذلك الديمقراطيات الراسخة مثل الولايات المتحدة التي اهتمت كثيرا بالإصلاحات المتعلقة باللامركزية، وأحدث مثال على ذلك إقرار إصلاح قانون الرفاه الاجتماعي سنة 1996 الذي نقل سلطة الرفاه إلى الولايات، وإلى مقاولين خواص قصد الربح، وقد نتج عن ذلك صناعات خاصة عملاقة التي تدخل في أعمال الرفاهية الاجتماعية مثل "لوك هيد مارتن" (Lockheed-Martin). كما عملت اليابان في 1992 على تصميم ثلاثين بلدية وتشجيع الحكومات المحلية على إعداد برامج للخدمات الاجتماعية بعدما كانت اليابان معروفة ببيروقراطيتها المركزية الشديدة[2].

لقد كشف المسح الذي أجرته "إيلين سيولا كامارك" عبر 123 دولة في العالم أنّ حركة إصلاح الإدارة العامة وفق نمط التسيير العمومي الجديد -الذي بدأ في بريطانيا ونيوزيلندا في الثمانينات واتسع ليشمل دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية في 1993 (الإصلاح المعروف بإعادة اختراع الحكومة) - تنطوي على جهود مماثلة ومحاكاة بين دول مختلفة جدا. فتنزانيا مثلا كدولة إفريقية استعارت مفهوم "الوكالات التنفيذية" من الجهود البريطانية للإصلاح، كما كيّفت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم "منظمات على أساس الأداء " (PBO) (Perfermance- Based Organization) من نفس الجهد البريطاني للإصلاح. إضافة إلى ذلك توجد العديد من المقاربات الأمريكية والبريطانية التي تتقاسم نفس الطرح واستخدمت في بعض الدول تارة بمسميات

1 زهير الكايد، مرجع سابق، ص ص 122 - 124
2 إيلين سيولاكامارك، مرجع سابق، ص ص 330 - 331

بريطانية وتارة أخرى بمسميات أمريكية، مثل استخدام مفهوم "وثيقة المواطن" في دول ويستمنستر، وتبني مفهوم "خدمة الزبون" أو "العميل" في النطاق الأمريكي. بهذا الصدد أدّت سيطرة الثقافة الأمريكية في عصر العولمة إلى تبني العديد من الدول لإصلاحات إدارية وفق النمط الجديد للتسيير. هنا أوضح "فريد شوار" (Fred SCHOUER) أنّ البلدان التي تتجنب محاكاة الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تجارب العديد من البلدان التي كانت رائدة في مجال الإصلاح الإداري كنيوزيلندا ، بريطانيا، كندا، وأستراليا.

هذه الإصلاحات شملت حتى البلدان التي كانت أشد حرصا على تدخل الدولة خاصة تلك التي تسيطر عليها أحزاب من اليسار، حيث أجرت العديد من التعديلات الحكومية للتكيف مع الاقتصاد العالمي الجديد، وهي تطالب الآن بدول حد أدنى وأكثر فعالية. هذا الأمر ينطبق على السويد كما يرى كل من "فلين" (FLYNN) و "ستيرل" (STREHL) : "بينما كان الإنفاق العام وتدخل الدولة تُرى في السابق على أنها حلول إنّها الآن تُرى ولأول مرة على أنها مشاكل"[1].

ضمن نفس التوجه تلقت العديد من الدول الإفريقية مساعدات كبيرة من طرف المانحين لتطبيق آليات التسيير العمومي الجديد في إطار سياسات المنظمات الدولية حول الحكم الراشد. هنا بيّن كل من "ميتاهابا" (MUTAHABA) و "كيراغو" (KIRAGU) في دراسة لتجارب خمس دول إفريقية - غانا، أوغندا، تنزانيا، كينيا، زامبيا- أنّ الإصلاحات ركزت على سبع عناصر أساسية تتمثل في:

* اعتماد مقاربات مختلفة للدفع وفق استراتيجيات اختيارية لمجموعة من القطاعات مثل تسيير الضرائب وتقديم بعض الخدمات الخاصة.
* جهود حول إعادة تركيز الحكومة على مهامها الرئيسية: سن القوانين، خفظ النظام، بناء البنى التحتية، تموين الخدمات الاجتماعية، وتنظيم القطاع الخاص والتسيير الاقتصادي.
* الفصل بين وظائف التموين والإنتاج في الخدمات الخاضعة لمسؤولية القطاع العام وفي الوظائف الرئيسية.
* تقديم الدعم للحكومات المحلية وخلق وكالات مستقلة (اللامركزية) ، ودعم إطار لصياغة السياسات الحكومية .
* التركيز بشكل كبير على عنصر الأداء وإصلاح ممارسات تسيير الموارد البشرية خصوصا ما يتعلق بالأداء الفردي.
* تحديد عهدة رئيس الوزراء والدوائر والوكالات بثلاث سنوات كمعيار لمكافحة الفساد في العديد من الدول، إلى جانب وضع مواثيق أخلاقية لسياسات التحديث والتدريب.
* جهود واستراتيجيات حول تحديث أنظمة التسيير المالي والجبائي، وتعظيم الاستفادة من تقنية المعلومات.

بهذا الصدد يرى ""موساس كيغوندو" (Moses KIGGUNDU) أنّ التسيير العمومي الجديد يمثل أحد الاستجابات المطروحة على الدول الإفريقية لمواجهة تحديات العولمة. لكن الأكثر حساسية وأهمية بالنسبة لإفريقيا لمواجهة تلك التحديات هو كيفية توظيف القيم الوطنية الأساسية لتحديد توجيهات استراتيجية للمستقبل، وهذا من شأنه المساعدة على مواجهة الضعف المؤسساتي على مستويات الماكرو والميكرو ومواجهة تحديات العولمة[2].

مما سبق يتضح أنّ التسيير العمومي الجديد (NPM) كبراديم جديد في أدبيات الإدارة العامة يرتبط إلى حد كبير بالفلسفة النيوليبرالية التي تجسدت في سياسات اقتصادية وإدارية في الدول الغربية بعد صعود تيار اليمين، وانتشرت في باقي دول العالم الأخرى بعد نهاية الحرب الباردة وانتصار "الفكر الأمريكي" الذي أصبح يوجّه عمل وكالات ومنظمات التنمية الدولية في تقديم

[1] المرجع السابق، ص ص 320 – 344

[2] Dele OLOWU, op.cit, PP 10 - 12

مساعدات التنمية. فهو نمط للإصلاح الحكومي يتجاوز أساليب الإدارة البيروقراطية من جهة، ويتجاوز كذلك أفكار دولة الرفاهية خصوصا ما يتعلق بالمعطى الاجتماعي من جهة أخرى، حيث أنّه يعكس الرؤية النيوليبرالية حول الدولة وعلاقاتها مع السوق، ودور مختلف الفاعلين في عملية الحكم. وفق هذه الرؤية تمّ طرح هذا النمط الجديد للإدارة العامة كأحد الآليات والعمليات لتحقيق مضامين التسييرالجيّد كجزء من مفهوم الحكم الراشد في إطار المشروطية الدولية المفروضة على الدول النامية. وذلك من خلال تمويل العديد من الإصلاحات المتعلقة بإدخال آليات القطاع الخاص في التسيير الحكومي والتعامل وفق قوانين السوق والربح في إعداد السياسات الحكومية، وفي تقديم الخدمات العامة. وهو الأمر الذي يرتبط بإعادة تعريف مفهوم الدولة المتمثل في دولة الحد الأدنى، وتقليص حجم القطاع العام كبديل عن الدولة الاجتماعية كما تطرقنا في المحور السابق.

إنّ هذا التصور يفرض طرح العديد من الإشكاليات سواء على المستوى النظري، أو المستوى العملي بالنسبة لإفريقيا. فعلى المستوى النظري يمكن أن نتساءل عن مكانة مفهوم الدولة بصفتها الضامن الأساسي للمصلحة العامة (public interest) في ظل إعمال آليات السوق والربح في تقديم الخدمات الحكومية كما هو معمول به في منظمات القطاع الخاص. أمّا على المستوى العملي، نرى أن هذا النمط الجديد يمكن أن يجيب في بعض جوانبه عن بعض مواطن الخلل في الإدارة العامة في إفريقيا خصوصا ما يتعلق بآليات المساءلة والشفافية، لكنّه قد يعمق المشكلة في الكثير من الجوانب لعل أهمها يكمن في طرح تساؤلين اثنين:

* هل يتلاءم نموذج التسيير العمومي الجديد من خلال طرحه لمفهوم السوق والتكلفة والعائد (الربح)، ورسوم الانتفاع مع الوضع الإفريقي خاصة إذا علمنا أنّ هذا الوضع يتسم باتساع رقعة الطبقات المحرومة التي ليس لديها القدرة على دفع تكاليف الخدمات الصحية والتعليمية مثلا، وهذا يقودنا إلى الحديث عن دور الدولة وما تقدمه من دعم كبديل عن نمط دولة الحد الأدنى و إلاّ ازداد الوضع سوءًا (الفقر، المجاعات، الأمراض)؟
* هل يمكن أن تسهم اللامركزية كأحد عمليات الإصلاح وفق النمط الجديد في تعميق حدة تفكك الدولة الحاضر - الغائب في العديد من المناطق الإفريقية، خاصة إذا علمنا محدودية قدرة الدولة الإفريقية على التغلغل في كامل أقاليمها مع اتساع الحركات الانفصالية وحدّة الصراعات بين الأقاليم بخلفيات قبلية وإثنية؟ أليس الأمر هنا يتطلب دولة مركزية قادرة على فرض سلطتها وقوانينها في مختلف المناطق التابعة لها؟

خامسا: الإطار المعياري لتصور الحكم: تصورات منظمات التنمية الدولية حول مفهوم الحكم الراشد (good governance)

لقد أدى عجز الدول النامية عن تحقيق تنمية اقتصادية و بشرية، و تقليص حدة الفقر، و عجزها عن استثمار الموارد المتاحة بكفاءة و فعالية رغم المساعدات الدولية المقدمة لها إلى الدعوة إلى إعادة النظر في استراتيجيات مساعدات التنمية، و في العمليات و الآليات و المؤسسات اللازمة لرفع الأداء الإداري و التنموي على مستوى المجتمعات النامية، و الحث على ضرورة إيجاد فرص للمشاركة و تحمل المسؤوليات لكل أطراف الحكم (الحكومة، القطاع الخاص و المجتمع المدني) كمقاربة لتحقيق التنمية البشرية و مكافحة الفساد[1]، و هذا ما تلخص في طرح مفهوم الحكم الراشد، الذي ظهر لأول مرة في تقرير البنك الدولي حول النمو المستدام في إفريقيا جنوب الصحراء لسنة 1989، و توسعت الفكرة لتصبح ضمن اهتمامات و استراتيجيات مختلف مؤسسات و وكالات التنمية الدولية في إطار مساعدات التنمية.

[1] زهير الكايد، مرجع سابق، ص 13

في هذا الإطار ينبغي توضيح مسألة أساسية، وهي الفرق بين مفهوم الحكم (governance)، و مفهوم الحكم الراشد (good governance – bonne gouvernance)، بمعنى التساؤل حول ما الداعي لإضافة كلمة "راشد" لكلمة "حكم"؟. بهذا الصدد إذا راجعنا ما تم تناوله في المحور الأول لتعريف مفهوم الحكم، نجد أنّ الأطروحات المقدمة من طرف البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تتسم بالحيادية و الشمول، ولا تشير إلى ما يميّز مفهوم الحكم عن المفاهيم التي طرحت سابقا في مجال التنمية قبل أواخر الثمانينات، كما أنّها لا تشير إلى الخصائص و المتطلبات التي تقتضيها العملية التنموية وفق التصور الجديد (الحكم)[1]. الأمر الذي دفع بالعديد من الباحثين إلى القول بأن مفهوم الحكم لا يحمل معيارا أوتوماتيكيا أو معاني حافة معينة (self has not automatic)governance it normative connotation[2]، ذلك أنه لا يفصح عن التوجهات والإستراتيجيات، ولا عن المعايير و الأهداف. من هذا المنطلق فإن الإنتقال من مفهوم الحكم إلى مفهوم الحكم الراشد يعني الإهتمام بالبعد المعياري المرتبط ببحث نوعية الحكم (quality of governance) والمحتوى الديمقراطي لذلك، حيث أن نظام الحكم الراشد يركز أكثر على متطلبات عملية صنع القرار و صياغة السياسات العامة من خلال تجاوز الاهتمام فقط ببناء قدرات القطاع العام إلى الإهتمام بالقواعد التي من شأنها بناء إطار للشرعية، الكفاءة، و الفعالية لإعداد السياسات العامة و تسيير الشؤون العامة بأساليب تتميز بالشفافية، المساءلة، المشاركة، و العدالة، وهذا ما يتطلب مشاركة فعالة في صنع السياسات، و فصل فعال بين السلطات، و احترام قواعد دولة القانون، و التأسيس لمراجعات و توازنات مؤسسية من خلال وضع آليات أفقية و عمودية للمساءلة[3]. و ذلك للوقوف ضد إنتشار الفساد و أزمة الشرعية كمعايير خاصة بالحكم السيئ (Bad governance – mouvaise gouvernance[4]. هنا ينبغي التنبيه إلى أن هذا الطرح الأخير لا يعني وجود اتفاق عام بين أدبيات منظمات التنمية الدولية – على الأقل في بديات ظهور هذا المفهوم – حول التعريف و المعايير و الخصائص المحددة لمفهوم الحكم الراشد. على هذا الأساس ليس من السهل تقديم تعريف واضح و يلقى الإجماع بين مختلف التوجهات. و لتوضيح الرؤية يتطلب الأمر طرح الإشكالية التالية: ما العلاقة بين الحكم الراشد و الديمقراطية؟ و هل الحكم الراشد هو بالضرورة الحكم الديمقراطي (democratic governance)؟. للإجابة على هذه الإشكالية يقتضي الحال التمييز بين أطروحتين شكلتا محور الصراع ضمن أدبيات منظمات التنمية الدولية. يتعلق الأمر بالمقاربة الاقتصادية-التقنية للحكم الراشد من جهة، و المقاربة السياسية من جهة ثانية.

---

[1] راجع المحور الأول من تعريف الحكم.

[2] Tim Plumpter, John Graham, op.cit, P 12

[3] Carlos Santiso, op.cit, P 9

بهذا الصدد نجد العديد من الترجمات المستخدمة للحديث عن الحكم الراشد في السياق العربي مثل: الحكم الجيد، الحكم الصالح، الحوكمة الجيدة، الحكمانية الجيدة...إلخ.

[4] في هذا السياق يتجسد الحكم السيء في العديد من الخصائص تتمثل أساسا في:

- الحكم الذي تتغلب فيه المصالح الخاصة على المصالح العامة (إستغلال المال لأغراض شخصية).
- التعسف في تطبيق القانون، غياب حكم القانون، عدم وجود إطار قانوني فعال.
- هناك إجراءات و معوقات بيروقراطية تكبح و تعيق الإستثمار الإنتاجي.
- تبديد الموارد العامة، و سوء استخدامها بحيث لا تلائم أولويات التنمية.
- عدم تدفق المعلومات بشكل كاف، بمعنى وجود نظام مغلق لايملك قاعدة شفافة للمعلومات، وعمليات صنع القرارات و السياسات العامة.
- إنتشار الفساد بمختلف أشكاله و عدم وجود آليات لمحاربته.
- الحكم الذي يعيش أزمة ثقة و أزمة شرعية (إهتزاز شرعية الحكم و عدم ثقة المواطنين بالحكومة، قمع الحريات و انتهاك حقوق الإنسان).

أنظر بهذا الشأن: حسن كريّم، " مفهوم الحكم الصالح "، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، بيروت، نوفمبر 2004، ص 54

1/ المقاربة الاقتصادية- التقنية: ترتبط هذه المقاربة بسياسات و استراتيجيات منظمات "بروثن رودز"، فقد أشرنا في المحور الأول أنّ البنك و صندوق النقد الدوليين يركزان على الجانب الاقتصادي و التقني (التسيير الإقتصادي) في إطار وضع برنامج للحكم و تقديم المساعدات التنموية. وفق هذا الطرح يتم التمييز بين مفهوم الديمقراطية و مفهوم الحكم الراشد، فالأول يستهدف شرعية (legitimacy) الحكومة، أما الثاني فيهتم بفعالية (effectiveness) الحكومة، أي الإهتمام بجانب التسيير و الإدارة. على هذا الأساس يعرّف البنك الدولي الحكم الراشد من خلال الأخذ بعين الاعتبار فعالية الدولة بدل مساواة النظام الإقتصادي و شرعية البنى السلطوية، و التركيز على الجانب الاقتصادي عن طريق اعتماد مقاربة نيوليبرالية للحكم، و استبعاد علاقة المعطيات السياسية بالتنمية، و هذا ما ظهر في البنود التي تضمّنها "إجماع واشنطن" كما تطرقنا سابقا. في هذا الإطار أكّد مجلس الحكام (Board of governance) لصندوق النقد الدولي سنة 1996 أنّ ترقية الحكم الراشد في كل جوانبه تتضمن تدعيم دولة القانون، تحسين الكفاءة و المساءلة في القطاع العام و مكافحة الفساد كعوامل أساسية لتمكين الإقتصاد من الإزدهار و التطور. و في 1997 تبنى الصندوق قرارا يشدد على ضرورة تحديد الحكم الراشد في المظاهر الاقتصادية للحكم فحسب، من خلال التركيز على شفافية حسابات الحكومات، الفعالية في تسيير الموارد العامة، و استقرار البيئة التنظيمية لنشاط القطاع الخاص. وتتفق مختلف البنوك التنموية الجهوية (MDB) متعددة الأطراف مع توجهات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي،فالبنك الآسيوي للتنمية (ASDB) باعتباره أول بنك جهوي تبنى سياسة رسمية للحكم سنة 1995، يعرّف الحكم الراشد بأنّه " التسيير الجيد للتنمية (sound development management) ، أمّا البنك الإفريقي (ADB) للتنمية فيعرّف الحكم الراشد على أنّه الحكومة الجيدة (good governance is good government)[1].

في هذا السياق، إنّ قراءة متفحصة لمختلف تقارير التنمية الصادرة عن البنك الدولي توضّح أنّ المقاربة الإقتصادية- التقنية و المعايير المؤسسة لمفهوم الحكم الراشد عرفت العديد من المراجعات و التطورات، و هذا يدل على أنّ مفهوم الحكم الراشد ليس مفهوما إستاتيكيا بل هو مفهوم ديناميكي. إذ أنّه يشهد إضافات و قناعات جديدة كل سنة، لدرجة عدم التمكن من إيجاد تعريف دائم ومتفق عليه داخل المؤسسة الواحدة كما ذكرنا سابقا.

البنك الدولي -ضمن هذا الإتجاه- حدّد أربعة مواضيع و قضايا يشتمل عليها مفهوم الحكم وفق ما جاء في تقرير البنك(1992) حول "الحكم و التنمية " تتمثل في: تسيير القطاع العام، المساءلة، دولة القانون أي الإطار القانوني للتنمية، و المعلومات و الشفافية، و هذا ما يتعلق بالجانب الإقتصادي، حيث جاء في وثيقة التقرير أنّ " البنك يركز على المساءلة الاقتصادية و المالية، لكن المساءلة السياسية تعتبر خارج اهتماماته "[2]. و في وثيقة صادرة عن البنك (1994) بعنوان "الحكم: تجربة البنك الدولي" (governance; the world bank experience) تم تعريف الحكم الراشد كمفهوم يتمثل في عملية لصنع السياسات تكون قابلة للتنبأ (predictable)، مفتوحة وواضحة (أي عملية شفافة)، كما يتطلب بيروقراطية تعمل وفق إجراءات احترافية، إضافة إلى قابلية النشاطات التنفيذية للحكومة للمساءلة، و الإشراك الواسع للمجتمع المدني في الشؤون العامة في إطار دولة القانون[3].

---

[1] Carlos Santiso, op.cit, PP 8 - 10
[2] Bonnie Campbell, op.cit, P 9
[3] Nadia Olson et autres, " testing the donor paradigm aid's impact on good governance in Africa", NED-Capston project, National Endowment for Democracy, 2003, P 10
www.gwu.edu/~oid/Good_Governance.doc

و في 1997 تم التركيز أكثر على إصلاح الدولة، وهذا ما يعد تطورا في إستراتيجية البنك، حيث تضمن تقرير التنمية لهذه السنة ضرورة ايجاد إطار عام يتناول مسألة فعالية الدولة. وفق هذا التقرير تتمثل المهمة الأولى للدولة في خلق قواعد مؤسسية للسوق، فالعمل الجيد للسوق يرتبط بعملية ترسيخ مؤسسات فعالة، و تدعيم حقوق الملكية. إضافة إلى ذلك تطرق كشف بحوث و سياسات البنك الدولي "world bank policy and research bulletin" الصادر شهورا فقط بعد صدور تقرير1997 إلى أهمية مفهوم "المساواة الإجتماعية" (Equity sociale). هنا تم تحديد أربعة أساليب يمكن من خلالها أن تعيق اللامساواة الاجتماعية الأداء الإقتصادي لبلد ما تتمثل في:

- **أولا** : تسهم اللامساواة في تعميق عدم الاستقرار السياسي الذي لا يشجع بدوره على الإستثمار.
- **ثانيا**: اللامساواة قد تعيق قدرات المجموعات الاجتماعية على التوصل إلى تسويات متبادلة ومقبولة.
- **ثالثا**: اللامساواة قد لا تشجع على ظهور معايير تسهم في ترقية و تحسين الفعالية .
- **رابعا**: اللامساواة قد تحد من فعالية آليات التحفيز.

بهذا الصدد، إنّ طرح البنك الدولي لمسألة المساواة الإجتماعية لا يعني أنه يهتم بهذه القضية كغاية و حق بحد ذاته، و إنّما بصفتها وسيلة لتحقيق مشروع إقتصادي محدد يتمثل في تحسين أداء و فعالية القطاع الخاص و تدعيم ثقة المستثمرين. إضافة إلى أنّ مفهوم المساواة الإجتماعية لا يعني - وفق رؤية البنك الدولي – التركيز على مفهوم العدالة الاجتماعية (La justice sociale) أو الرفاهية الاجتماعية (social walfare) و إنما تم تحميل المفهوم الصبغة الإقتصادية: أي أنّه أصبح يعنى بتوفير الحاجيات القاعدية (basic needs)، بل أكثر من ذلك يتم الآن التركيز على مفهوم "تكافؤ الفرص" (equality opportunities) بدل "التكافؤ في النتائج" (outcomes equality)[1]. و هذا ما يعكس التصور الإقتصادي – النيوليبيرالي لمفهوم التنمية و الحكم الراشد.

إنّ تركيز تقرير 1997 على فعالية الدولة، دفع البنك إلى الإهتمام أكثر بمسألة إصلاح القطاع العام، حيث أصبحت مجموعة القطاع العام (PSG) التابعة للبنك ضمن العناصر الأربعة الرئيسية المكونة لشبكة تقليص الفقر و التسيير الإقتصادي (PREM). هنا تم وضع هدفين لهذه الإستراتيجية يتمثلان في الإصلاح المؤسسي للقطاع العام، و تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد، من خلال تحديد عدة مجالات للإصلاح تتضمن الإنفاق العام،سياسة الضرائب، الإدارة، القضاء، اللامركزية، الحكومة الإلكترونية، والمساعدات التقنية، و ذلك لتحقيق العديد من الأهداف أهمها : مكافحة الفساد على المستوى الوطني و المحلي،ا لإستخدام الفعال للموارد العامة، الإصلاح القانوني، تطوير الصحافة و المساءلة، تدعيم البرلمانات، تدعيم الروابط بين القطاع العام و الخاص، و تقليص تبذير المال العام[2].

وفق هذا الطرح يتجسد مفهوم الحكم الراشد في جوانب التسيير الإقتصادي من جهة،و إصلاح الدولة من جهة ثـــانية، و هي الأطروحة التي تبنّاها البنك الدولي في بدايات ظهور هذا المفهوم (1990 - 1997). لكن هذا التصور شهد تطور ملموس ليس من حيث التوجه (نقصد النيوليبرالية) و إنّما من حيث إضافة متغيرات أخرى لاهتمامات الحكم الراشد ضمن إستراتيجية البنك الدولي خصوصا مع بداية القرن الواحد و العشرين بعدما تبين أنّ السياسات و البرامج التنموية التي طبقت في الدول المدينة لا يمكنها أن تعطي النتائج المتوقعة منها إذا لم يتم الأخذ بعين الإعتبار الجوانب السياسية[3]إلى جانب الإصلاحات الإقتصادية و الإدارية. و هذا ما ظهر في تقرير التنمية في العالم لسنتي 2000/1999 بعنوان " الدخول في القرن الواحد و العشرين "

---

[1] Bonnie Campbell, op.cit, PP 16 – 20

[2] Nadia Olson et autres, op.cit, P 10

[3] مايغا بوبكري، مرجع سابق، ص 28

(Enterance the 21st centrey) الذي أعاد الإعتبار لمحددين أساسين لمفهوم الحكم ذكرهما تقرير البنك (1992) حول "الحكم و التنمية" و تم إعتبارهما خارج إهتمامات البنك الدولي يتمثلان في :- شكل النظم السياسي - قدرة الحكومة على تصور و صياغة و تنفيذ السياسات، و القيام بوظائفها[1]. يعني ذلك الإنفتاح على المعطى السياسي في مفهوم الحكم الراشد الذي اهتم في البداية بجانب التسيير الإقتصادي. يتجلى هذا الإنفتاح أكثر و بشكل واضح في الفصل الخامس من هذا التقرير بعنوان "اللامركزية: إعادة التفكير في الحكومة "(Decentralization: rethinking government) ، حيث إضافة إلى التركيز على التسيير الإداري و الجبائي الجيد، هناك توجه لربط اللامركزية بشكل خاص للنظام السياسي يقوم على مبادئ التعددية الليبرالية، و المشاركة و الديمقراطية[2]. هذا التوجّه بدأ في الحقيقة في نهاية 1999 مع إطلاق مبادرة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي حول مكافحة الفقر، و التي تلخصت أسسها في " الوثيقة الإستراتيجية لمكافحة الفقر (PRSP أو DSRP بالفرنسية). تقوم هذه الوثيقة على ثلاثة مبادئ تعتبر توجهات جديدة لمؤسسات " بروثن رودز" تتمثل- **أولا**- في إعتبار مكافحة الفقر و ليس التعديل الهيكلي كهدف أولي. – **ثانيا**: لأول مرة يتم الأخذ بعين الإعتبار الأبعاد المتعددة للفقر عوض التركيز فقط على الجانب النقدي (المالي)، حيث أصبح الإهتمام أكثر بالإقصاء الإجتماعي و السياسي و الحرمان، و فقدان الكرامة كمكونات أساسية للفقر إلى جانب مكوناته الكلاسيكية كالصحة و التعليم.

– **ثالثا**: إنّ تبني تصور العملية التشاركية كمدخل لتعريف و متابعة الوثيقة الإستراتيجية يعتبر عامل مساعد على تدعيم الديمقراطية في العديد من البلدان التي لا يمتلك فيها السكان وسائل كافية للتعبير[3]. فالبنك الدولي باعتماد مقاربة تشاركيه (paticipatoray approach) يعمل على إشراك مختلف الفعاليات المحلية التابعة للحكومة، و المجتمع المدني في تحديد استراتيجية لمكافحة الفقر. وهذا يعني الاهتمام بالعلاقة بين المشاركة و الحكم الراشد. يتجلى ذلك أكثر في تركيز البنك على أسلوبين لتفعيل المطالب و المساءلة، يتعلق الأمر باللامركزية في القطاع العـــــام، و تمكين الجماعة القائم على التنظيم (Empowerment of community based organisation) بواسطة تدعيم المشاركة الشعبية في الحكم. كما يركز البنك الدولي في تقاريره الأخيرة حول إفريقيا على مسألة الديمقراطية، حيث يعتبر أن الدور الإستراتيجي للديمقراطية في إفريقيا يتمثل في كونها وسيلة لمراقبة الفساد و ترقية المساءلة و الشفافية، كما يعمل على تدعيم إصلاح القطاع العام في هذه القارة بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UN - ECA)، و البنك الإفريقي للتنمية من خلال تعريف الحكم الراشد وفق ثلاث عناصر تتمثل في:

- تمكين المواطنين لتعزيز قدراتهم على مساءلة الحكومة من خلال دعم المشاركة و اللامركزيـــة.
- تمكين الحكومة من الاستجابة للطلبات الجديدة من خلال بناء القدرات (building capacity).
- تفعيل العلاقة بين دولة القانون و درجات عالية من الشفافية. في هذا الإطار يربط البنك الـــدولي بين التسيير الاقتصادي الجيد و الدول التي حققت نجاحا كبيرا بالنسبة للمشاركة السياسة[4].

---

[1] Bonnie Campbell, op.cit, PP 24 - 25

[2] Ibid, P 25

[3] Javier Herrera, " Gouvernance, démocratie et lutte contre la pauvreté: Enseignement tirés des enquêtes auprés des ménages en Afrique sub – saharienne et Amérique latine ", direction générale de la coopération internationale et du développement, ministère des affaires étrangères, France, 2006, P 9
http://www.dial.prd.fr/dial_publications/PDF/Doc_travail/2005-12.pdf

[4] Nadia Olson et autres, op.cit, P 11

ضمن هذا التوجه الجديد حصر البنك الدولي – في تقرير حول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA) – الحكم الراشد في قيمتين شاملتين تتمثلان في "التضمينية" (inclusivité) و المساءلة (responsabilisation - accountability)[1] كما يوضح الشكل التالي:

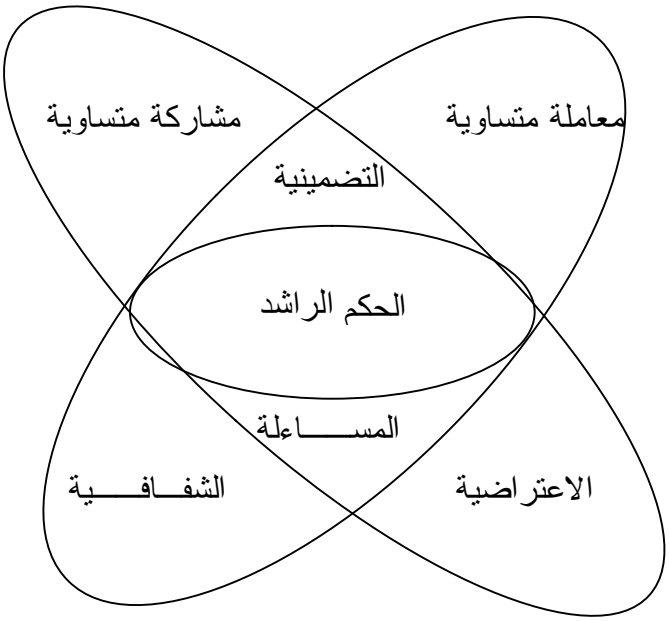

الشكل رقم(7): المساءلة
Source: La banque mondial , op.cit, P 3

تركز القيمة الأولى (التضمينية) على المساواة في عملية الحكم بين كل الأطراف المشاركين دون استبعاد لأي طرف، فالحكم يقوم على التضمين و الإدماج بدل الإستبعاد و الإقصاء la gouvernance est inclusive est non exclusive)، و هذا ما يقتضي آليات لتعريف و حماية الحقوق الفردية، و التي تتضمن المساواة و التسامح بين الأفراد و الطريقة التي تتعامل من خلالها الحكومة مع المواطنين. فالحكم الراشد وفق الخاصية التضمينية يعني حماية تلك الحقوق و المساواة بين المواطنين أمام القانون دون محاباة، و أن تتاح أمامهم نفس الفرص بالتساوي للاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف الحكومة[2].

أمّا القيمة الثانية (المساءلة) فتشير إلى مفهوم التمثيل الذي يعني ضمن مفهوم الحكم أنّه يجب مساءلة كل من تم اختيارهم للحكم باسم الشعب سواء على إخفاقاتهم أو نجاحاتهم. وذلك بالاعتماد على العلم و المعلومات، و التركيز على شفافية آليات الحكم، و إعتماد مقاييس من شأنها تشجيع ممثلي الحكومة على العمل بطريقة فعالة و نزيهة، و من شأنها كذلك تشجيع معارضة (الاعتراضية)، اختيار الموظفين العموميين، و رجال السياسة، كما أنّها تدعم ترقية أخلاقيات الخدمة العامة، و تدفع بالمسؤولين على الحرص على المصلحة العــامة. بهذا الصدد قد تكون المساءلة خارجية أو داخلية، فالمساءلة الخارجية تتمثل في مطالبة الأفراد بمحاسبة الحكومة، كما تكمن في إختيار المواطنين لممثليهم، أمّا المساءلة الداخلية فتكمن في تأسيس الحكومة لأنظمة

[1] La banque mondiale, Rapport sur le développement au moyen – orient et en Afrique de nord: vers une meilleurs gouvernance au MENA, améliorer l'inclusivité et la responsabilisation. Washington, D.C 20433, Liban: Alephe, 2003, PP 1 - 2
[2] Idem

و حوافز لمراقبة مختلف الوكالات التابعة لها، و تتمثل تلك الإجراءات مثلا في الفصل بين السلطات، ووضع أجهزة مستقلة للمراقبة ... [1].

وفي سياق متصل خلصت دراسات البنك الدولي بشأن إفريقيا إلى أنّ " البلدان الإفريقية في حاجة إلى التركيز على سياسات تضمينية، تشاركيه و ديمقراطية تتوافق مع الانقسامات الإثنية الموجودة فيها. بهذا المعنى فإن البنك الدولي يربط بين الحكم الديمقراطي (democratic governance) و إستراتيجياته لترقية الحكم الراشد على إعتبار أن الديمقراطية تعمل على خلق البيئة الفعالة للتنمية الاقتصادية. ففي خطاب البنك الدولي المتعلق بالحكم الراشد تظهر الديمقراطية كإطار سياسي ضروري لتنمية اقتصادية ناجحة: وفق هذه الرؤية" الحكم الراشد يساوي الديمقراطية زائد الليبرالية الاقتصادية"[2].

عموما يمكن إجمال مرتكزات الحكم الراشد و مجالات الحكم في تسعة مواضيع وفق رؤية البنك الدولي (انظر الجدول رقم..)، انطلاقا من فكرة أن البنك يركز على تطوير المؤسسات كمجال عام للحكم، و ذلك من خلال إعتماد تعريف شامل للمؤسسة التي تمثل " مجموعة القواعد الرسمية (الدستور، القوانين ، التنظيمات ، النظام السياسي) و غير الرسمية (الثقة في المعاملات، نظام القيم و العقائد، المعايير الاجتماعية) التي تحكم سلوك الأفراد و المنظمات (الشركات، النقابات ، المنظمات غير الحكومية)[3].

1) المؤسسات السياسية و الحريات المدنية	4) الحرية في عمـــل الأسواق	7) تنظيم السوق
2) أمن الأشخاص و الممتلكات	5) الإبداع، الأحكام القانونية للمستقبل	8) الإنفتاح على الخارج
3) الحكم العام (gouvernance public) أي وظيفة الإدارة العامة	6) أمن المعاملات	9) التماسك الإجتماعي

جدول رقم(6) : مواضيع الحكم وفق البنك الدولي.
Source: Jacques Ould Aoudia, op.cit, p3

مما سبق يتضح أن البنك الدولي إعتمد ثلاثة تصورات للحكم الراشد. كل تصور شكّل مرحلة متقدمة على التصور الذي سبقه، و هذا ما يعكس ديناميكية و تطورية الحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية منذ أواخر الثمانينات إلى الوقت الراهن (القرن الواحد و العشرون).

تتمثل تلك التصورات في الاتجاهات التالية :

1) التركيز على موضوع التسيير الإقتصادي و المقاربة التقنية لمساعدات التنمية: تكريس منطق دولة الحد الأدنى و تقليص دور الدولة بناء على مبادئ التي حددها ميثاق واشنطن (1994) ، و هذا ما تم تناوله في المحور الثالث من تعريف مفهوم الحكم.

[1] Ibid, P 2
[2] Nadia Olson, op.cit, PP 11 – 12
[3] Jacques Ould Aoudia, " gouvernance et pauvreté dans les pays MENA: Analyse à partir d'une approche multidimensionnelle", colloque sur la gouvernance et le développement au Moyen Orient et en Afrique de Nord, banque mondiale, Paris,, 21 Novembre, 2003, P 2
http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena_1103fr_ouldaoudia.pdf

2) الإهتمام بمسألة "فعالية الدولة" بعد صدور تقرير 1997، وهذا ما تمثل في توجهات لإصلاح القطاع العام، وتحديد أدوار معينة للدولة. وهو ما يعد تطورا على المقاربة الاقتصادية السابقة (التعديل الهيكلي)، وعودة الاعتراف ببعض أدوار الدولـــة التي لا يمكن للقطاعات الأخرى في الحكم (القطاع الخاص، المجتمع المدني) أن تقوم بها، إضافة إلى النظر لأهمية الإصلاحات الإدارية و المؤسساتية في مقاربة الحكم الراشد، إلى جانب التركيز على المقاربة السابقة للإصلاحات الاقتصادية (الخوصصة و دولة الحد الأدنى).

3) الإهتمام بالمعطى السياسي كدعامة للحكم الراشد من خلال التركيز على أهمية الديمقراطية في توفير شروط بيئة قادرة على خلق تنمية إقتصادية، و هذا ما تجسد في مقاربة البنك الدولي في استراتيجية مكافحة الفقر (2000/1999) ، و في التقارير التي تلت بعد ذلك، و تجلى هذا أيضا في مختلف الدراسات الخاصة بقارة إفريقيا. و بالتالي يلتحق البنك الدولي بالوكالات الدولية الأخرى التي اعترفت للوهلة الأولى بارتباط التنمية بالديمقراطية، و هو الموضوع الذي ركزت عليه في مساعداتها التنموية لأفريقيا و باقي الدول الأخرى. من هنا يمكن القول أنّ الديمقراطية تمثل الشق السياسي لمفهوم الحكم (أو ما يسمى بالحكم السياسي political governance) إلى جانب الحكم الاقتصادي (التسيير الإقتصادي، إقتصاد السوق)، و الحكم الإداري (إصلاح الإدارة العامة و أجهزة الخدمة المدنية) كما تشير أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بهذا الصدد ينبغي التمييز بين التوجهات التي تفصل بين مفهوم الديمقراطية و مفهوم الحكم الراشد و تعتبر الديمقراطية مجرد شرط أولي أو دعامة للحكم الراشد كمفهوم تقني بحت يعنى بجانب التسيير و الإدارة، و هذا ما تمثله أدبيات البنك الدولي (الأمر الذي يمكن استنتاجه من خلال ما تم تناوله من مفهوم الحكم و الحكم الراشد خاصة فيما يتعلق بالتسيير العمومي الجديد، ودولة الحد الأدنى، و المقاربة الاقتصادية –التقنية)، و بين تلك التوجهات التي تعتبر المعطى الديمقراطي كجزء من مفهوم الحكم الراشد، باستخدام مفهوم الحكم الديمقراطي (Democratic governance) كمرادف و كتصور يعكس المعايير الحقيقية للحكم الراشد (good governance)، و هذا ما نقصد به المقاربة السياسية.

2) <u>المقاربة السياسية:</u> ترتبط هذه المقاربة بمختلف الأطروحات التي تولي اهتماما كبيرا للمعايير السياسية، و بالتحديد الديمقراطية و حقوق الإنسان في عملية التنمية. هذا التوجه يتعلق أساسا بوكالات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) و اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNFCA) إضافة إلى منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE)، و مختلف وكالات التنمية التابعة سواء للإتحاد الأوروبي كتكتل أو كدول منفردة خصوصا فرنسا، بريطانيا، ألمانيا و بلجيكا، ودول أخرى من خارج الإتحاد الأوروبي كالولايات المتحدة و كندا. في هذا الإطار تركز كل تلك الوكالات على نقاط مشتركة تتمثل في التركيز على المشروطية السياسية أو الديمقراطية (CONDETIONNALITY DEMOCRATIC) كإطار لوضع برنامج للحكم الراشد من خلال اعتبار دفع و دعم عملية الانتقال الديمقراطي و الترسيخ الديمقراطي في إفريقيا و غيرها من الدول النامية كأولوية في مساعدات التنمية.

في هذا الإطار يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ التسعينات على تقديم سياسة لتحسين الحكم كمدخل لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، حيث أصبح أحد أقطاب الإجماع الدولي حول فكرة الحكم الراشد[1]. فقد عمل على إصدار تقرير سنوي لفحص التنمية البشرية في العالم، و عمل على وضع مؤشرات لقياس التنمية البشرية في كل بلد، و هي نفسها مؤشرات قياس نوعية الحكم وفق رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما سنرى لاحقا. بهذا الصدد تمثل إضافة صفة "

[1] Nadia Olson, <u>op.cit</u>, P 12

البشرية" للتنمية من طرف البرنامج سنة 1990 انتقادا جديدا للرؤية الاقتصادوية الخاصة بالبنك الدولي لمفهوم التنمية، وهي فكرة مستوحاة من أطروحة "أمارتيا سان" (Amartiya sen) حول دور الديمقراطية في عملية التنمية وما أسهمت به في التغلب على المجاعات في الهند، إضافة إلى الدعوة إلى الإهتمام بالتصور الفلسفي للإنسان، و مجال العدالة الإجتماعية[1]. وفق هذه الرؤية دعا "أمارتيا سان" إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم "الفقر"، فالفقر ينبغي أن يعرّف على أساس مفهوم "القدرة" (capacité) عوض التركيز على مفهوم الأملاك (Biens)، فهذا التصور يتجاوز مسألة معرفة" ماذا يمتلك "السكان ؟،إلى الإهتمام بمسألة "ماذا يستطيع"أن يقوم السكان من فعل. هنا مثلت مقاربة "أمارتياسان" الخلفية التي استند عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعريفه للفقر، ففي تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 قدم البرنامج مفهوم " الفقر الإنساني أو البشري" (La pauvreté humaine)، وهذا الأخير لا يعكس فقط مجرد النقص أو الحرمان من الموارد المالية و إنّما يمتد ذلك إلى الافتقاد للفرص (opportunités)، و القدرات، و الممكنات، حيث أنّ الحرمان في هذه المجالات يجعل الناس غير قادرين على الإندماج في المجتمع، و هو ما يشكل أسباب فقرهم، ولا يرجع فقرهم فقط إلى عدم الإستفادة من المزايا الاقتصادية و تهميشهم بسبب النزاعات و التمييز العنصري، وبالتالي فالافتقار للمداخيل يمثل جزءا فقط من الفقر الإنساني الذي تكمن أسبابه الرئيسية في الإفتقار للقدرات أيضا[2].

من هذا المنطلق يمثل هذا الطرح الجديد للتنمية الذي يهتم بالجانب المعنوي للفرد أو ما يسمى "بالفرد المعنوي" (individu morale) المراجعة الأكثر راديكالية للعقلانية النفعية التقليدية (la rationalité traditionnelle utilitariste)، و يشكل في نفس الوقت قطيعة أو بديل عن المقاربة الاقتصادية من خلال الاهتمام بدور الديمقراطية في عملية التنمية[3]. أو دور المعطيات السياسية التي أهملتها أدبيات مؤسسات "بروتن رودز" في إطار "إجماع واشنطن" و برنامج التعديل الهيكلي باعتمادها مقاربة " الإنسان الإقتصادي" قبل أن تراجع أدبياتها و تهتم بالمعطى السياسي في التنمية كما ذكرنا سابقا.

في هذا الإطار شكل مفهوم التنمية البشرية كبردايم و طرح جديد في أدبيات التنمية، الإطار و الموجه العام لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في تعريفه و رؤيته للحكم الراشد، ففي وثيقة صدرت سنة 1997 بعنوان" الحكم من أجل التنمية البشرية المستدامة (governance for sustainable human development) تم تعريف الحكم الراشد من طرف البرنامج على أنّه:" العمليات (processes) والهياكل (structures) التي تقود العلاقات (relationship) السياسية والسوسيو - إقتصادية بشفافية و مسؤولية"[4].و ضمن نفس الوثيقة تم تحديد تسع خصائص للحكم الراشد تتمثل في:[5]

1 - المشاركة (participation): و تعني أن كل الرجال و النساء يجب أن يكون لهم رأي في صنع القرار سواء بطريقة مباشرة أو من خلال مؤسسات الوساطة المشروعة.

2- حكم القانون (rule of law): مؤسسات القانون ينبغي أن تكون عادلة، و تولي الإهتمام خاصة لقوانين حقوق الإنسان.

---

[1] Elsa Assidom, " le renouvellement des théories économiques du développement", communication présentée aux premières journées du développement du GRES, le développement en débat, université Montesquieu, Bordeaux, 16 – 17 septembre 2004.
http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/assidon.pdf

[2] Linda Maguire, " gouvernance: politiques et propositions d'avenir", actes de la table rende préparatoire N° 3: La bonne gouvernance: Objet et condition de financement, P 86
http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/Gouv.politiques_et_propositions_d_avenir.pdf

[3] Elsa Assidom, op.cit

[4] UNDP, gouvernance for sustainable human development, op.cit, P 2

[5] Ibid, P 3

3 - الشفافية (transparency): و تنبني على حرية تدفق المعلومات، فالعمليات و المؤسسات و المعلومات يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها (سهولة الوصول إلى المعلومات)، شريطة أن تكون كافية و سهلة الفهم.

4- الإستجابية (responsiveness): محاولة المؤسسات و العمليات خدمة العملاء و الاستجابة لمطالبهم.

5- إتجاه الإجماع (consensus orientation): فالحكم الراشد يسعى لتسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الجيدة و التي تخدم الجماعة، و توفير الإجراءات و السياسات الممكنة لذلك.

6- العـــدالـــة (equity): كل الرجال و النساء لديهم فرص متساوية لتحسين أوضاعهم و تحقيق سعادتهم.

7- الفعالية و الكفاءة (effectiveness and efficiency): العمليـــات و المؤسســـات تـــؤدي لنتائج وفق الحاجيات، مع الاستخدام الجيد للموارد.

8-المساءلة (Accountability): صناع القرار في الحكومة، القطاع الخاص، و منظمات المجتمع المدني تتم مساءلتهم من قبل الشعب و من قبل مؤسسات العملاء، و هذه المساءلة تختلف وفق نوعية المنظمة، و وفق ما إذا كان القرار داخل أو خارج المنظمة.

9-الرؤية الإستراتيجية (strategic vision): ينبغي أن يكون لدى القادة و الشعب آفاقا واسعة و بعيدة المدى لتحقيق الحكم الراشد و التنمية البشرية، و أن يكون لديهم شعور مشترك عمّا يريدونه من تلك التنمية، مع فهم التعقيدات التاريخية و الإجتماعية و الثقافية التي تتأسّس عليها تلك الآفاق.

كل تلك الخصائص تقوم على التفاعل بين مكونات الحكم الثلاث، الحكومة (الدولة)، القطاع الخاص(السوق) و منظمات المجمع المدني، حيث يضطلع كل طرف بوظائف و أدوار محددة؟، فالحكومة تعمل على إيجاد البيئة المساعدة (enabling environment)، بمعنى ايجاد إطار قانوني و تشريعي مستقر و ثابت، و فعال و عادل للأنشطة العامة و الخاصة. إضافة إلى تعزيز الإستقرار و المساواة في السوق، و الاهتمام بتقديم السلع، و تزويد الخدمات العامة بفعالية و مسؤولية. أما القطاع الخاص فيقوم بمهمة توفير فرص العمل و التخفيف من البطالة. على هذا الأساس إعتمدت العديد من الدول إستراتيجيات اقتصادية تتعلق بخوصصة المؤسسات الاقتصادية. بهذا الخصوص يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ على الحكومات أن تشجع تنمية القطاع الخاص في إطار إستقرار للإقتصاد الكلي (macroeconomic environment) - ايجاد أسواق تنافسية- التأكيد على سهولة حصول الفقراء على القروض و خاصة النساء منهم- تعزيز المؤسسات لخلق مناصب و فرص عمل – جلب واستقطاب الاستثمارات و المساعدة على نقل المعرفة و التكنولوجيات الجديدة – تعزيز دولة القانون – توفير و تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية وحماية البيئة و الموارد الطبيعية[1]. أمّا منظمات المجتمع المدني فتقوم بمجموعة من الأدوار تتمثل في أنهّا :

- تعتبر الوجه السياسي للمجتمع بحماية حقوق المواطنين، و تسهيل إتصالهم بالحياة العامة – تشكل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية، و تنظيمهم في جماعات قوية تستطيع التأثير في السياسات العامة، و مساعدة الفقراء على إيجاد مداخل للموارد العامة، هذا فضلا على مراقبة التعسفات و الفساد، و دورها في عمليات المساءلة و الشفافية – تساعد الشبكات المدنية (civic network) على تبديد العقبات أمام الفعل الجماعي بمأسسة التفاعل الإجتماعي، و محاربة الانتهازية، و تشجيع الثقة، و تسهيل التعاملات السياسية و الاقتصادية – توفير الفرص

[1] Ibid, PP 4 – 5

و الخدمات للمواطنين، و تنمية قدراتهم و تحسين مستويات معيشتهم، و ذلك بالقيام بمراقبة البيئة و تنمية الموارد البشرية، و المساعدة على الإتصال برجال الأعمال – المساعدة على تدفق المعلومات.[1]

هذا التصور لدور المجتمع المدني يتقاطع مع النتائج التي توصلت اليها العديد من الأبحاث على مستوى الأكاديمي. هنا يبرز البحث الميداني الذي قام به الباحث الأمريكي "روبرت بوتنام" (Robert putnam) لدراسة حالة ايطاليا، حيث خلص إلى أن الحكومة الجيدة تتوقف على وجود قطاع تطوعي سليم، ووجود روح تطوعية تمكّن من تكوين رأسمال إجتماعي (social capital) قائم على الثقة و التعاون الإجتماعي، و هذا من شأنه تحقيق الحكومة الجيدة و تحسين أداء الأسواق الاقتصادية[2] كما يبيّن الشكل التالي:

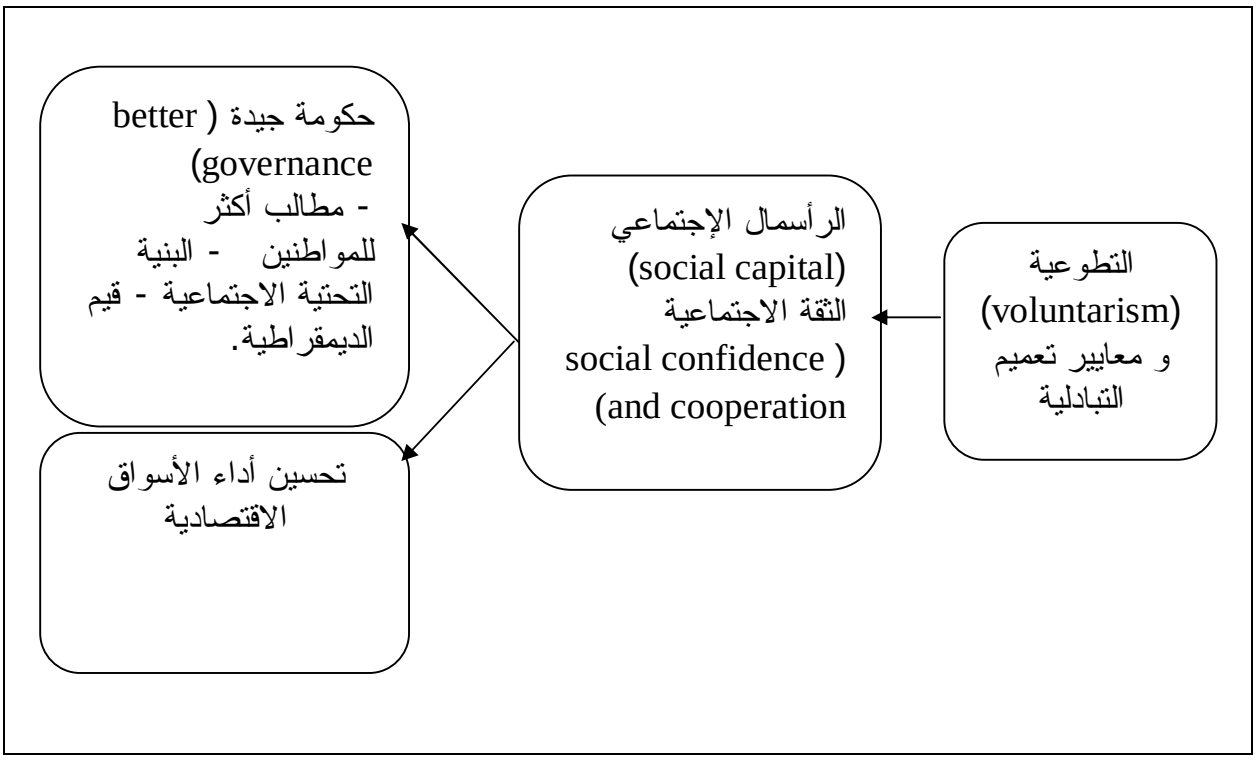

الشكل رقم (8) : جعل الديمقراطية تعمـــل.

Source: Tim plumpter, op.cit, p8 - d'aprés putnam robert, make democracy work: civic tradition in modern italy, princeton, Princeton univercity press, 1994

انطلاقا مما سبق، حدّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1998 خمسة مجالات لترقية الحكم الراشد تتعلق بـــ: المؤسسات الحاكمة (التشريعية، القضائية، و الأجهزة الإنتخابية)، تسيير

[1] Ibid, P 6

بهذا الصدد أوضحت دراسة أجريت في بريطانيا من قبل Henley center أنّ الثقة العامة في الخدمات الحكومية تراجعت من 46% سنة 1983 إلى 22% سنة 2000، و الثقة في البرلمان تدنت من 54% إلى 14% في الفترة نفسها. بالمقابـــل إزدادت ثقـــة المـــواطنين فـــي المنظمات التطوعية. ففي دراسة أجريت من طرف National council for voluntary organization في لندن تبيّن أنّ 91 % من المواطنين يثقون في المنظمات التطوعية، وازداد العمل التطوعي كثافة من ساعتين و نصف يوميا عام 1991 إلى أربع ساعات يوميا عام 1997. أنظر في هذا الإطار: غسان سنو، علي الطراح، مرجع سابق، ص ص 233 - 234

[2] Tim Plumpter, op.cit, PP 7 - 8

القطاع العام و الخاص، التنمية الحضرية، اللامركزية، و مشاركة منظمات المجتمع المدني. عامين بعد ذلك و بالظبط في قمة الألفية التي عقدت في سبتمبر 2000 تم الإعلان عن تصريح الأمم المتحدة الخاص بأهداف التنمية للألفية (MDGS- millenium development gools) .

في هذا التصريح تم تدعيم سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و هذا ما تجلّى في المادة13 التي أرجعت شروط تحقيق أهداف الألفية إلى إقامة الحكم الراشد على المستوى الوطني و الدولي، الأمين العام للأمم المتحدة السابق- كوفي عنان- ذهب إلى أنّ "الحكم الراشد هو العامل الأكثر أهمية للتغلب على الفقر و ترقية التنمية"[1].

تأسيسا على هذا الطرح دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضرورة إعداد إستراتيجية عالمية جديدة لمكافحة الفقر و تجاوز النقائص التي طبعت الإستراتيجية التي حددتها القمة العالمية من أجل التنمية الاجتماعية التي عقدت عام 1995[2]. بهذا الصدد إعتبر تقرير برنامج الأمم المتحدة حول الفقر لسنة 2000:" التغلب على الفقر الإنساني" (vaincre la pauvreté humaine) أنّ الحكم هو الحلقة المفقودة (la gouvernance: la chainon manquant) في جهود مكافحة و تقليص الفقر، و هذا ما يستدعي - حسب البرنامج - إصلاح مؤسسات الحكم عن طريق اتخاذ التدابير التالية[3]:

- إجبار الحكومات على تقديم حسابات للناس (و هذا ما يتعلق بجانب المساءلة كشرط ضروري للحكم الراشد، مع ضرورة إجراء انتخابات دورية حرة و منظمة كمدخل لتدعيم و تقوية روح المسؤولية خصوصا على المستوى المحلي (البلديات ، الولايات)، ولا يمكن أن يتحقق الاّ إذا توفر عنصري التنظيم (انخراط السكان في تنظيمات و جماعات) و تدفق المعلومات (الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة).
- تقريب سلطة القرار من الجماعات و الأحياء الفقيرة، و ذلك بتفويض بعض السلطات إلى الجماعات المحلية، و العمل على مساعدة تلك الأحياء على التنظيم للدفاع عن مصالحهم و الوقوف ضد تهميشهم من طرف الحكومة. فغالبا ما يتم استبعاد الجماعات المحلية من حملات مكافحة الفقر من طرف المانحين الذين يفضّلون الحكومات المركزية أو منظمات المجتمع المدني، لكن نجاح برامج تقليص الفقر يتوقف أيضا على تدعيم الجماعات المحلية، و بالتالي ضرورة ايجاد جماعات محلية قوية و مسؤولة على المدى البعيد ليستفيد الفقراء من اللامركزية، و هذا يتطلب موارد و تدعيم للقدرات و انفتاح الجماعات المحلية على المشاركة الشعبية و خلق شراكة بينها و بين منظمات المجتمع المدني لزيادة الشفافية و تدعيم مفهوم المسؤولية، إضافة إلى وضع أنظمة للمتابعة و التقييم.

من هذا الباب ، يتضح أنّ تصور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الراشد يقوم على مقاربة متعددة الجوانب، وهذا ما يظهر من التعريف و الخصائص المحددة في وثيقة 1997، و المجالات الخمسة لترقية الحكم الراشد، حيث أنّه يهتم بالجوانب السياسية و الجوانب السوسيو- إقتصادية و الإدارية، وهو ما يتطابق مع الأوجه الثلاثة التي حددها البرنامج لمفهوم الحكم: الحكم السياسي، الحكم الاقتصادي، والحكم الإداري. لكن هذا التوجه عرف الكثير من التعديلات و المراجعات لصالح التأكيد أكثر على الأهمية الحاسمة للمعطى السياسي (الديمقراطية) في عملية التنمية، وهذا ما انعكس بالضرورة على سياسة و رؤية البرنامج لمفهوم الحكم الراشد. فقد تم

[1] Nadia Olson et autres, op.cit, PP 12 - 13
[2] PNUD, Rapport du PNUD sur la pauvreté 2000: Vaincre la pauvreté humain. New York, 2000, P 8 http://www.undp.org/povertyreport/FRENCH/Frfront.pdf
[3] Ibid, PP 11 - 12

إعتبار الحكم الراشد كتعبير أو مرادف لمفهوم الحكم الديمقراطي (good governance as democratic governance).

إنّ هذه الرؤية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ظهرت في التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 الذي جاء بعنوان :"تعميق الديمقراطية في عالم مبعثر" (approfondir la démocratie dans un monde fragmenté)، حيث تمحورت الفكرة الأساسية لهذا التقرير حول اعتبار نجاح التنمية هو قضية سياسية بقدر ما هو قضية إقتصادية، فالتقليص المستدام للفقر يتطلب التأسيس لحكم ديمقراطي صلب و مرسخ في كل مستويات المجتمع[1]. وهي الفكرة التي تتجه نحو الإعتراف أكثر بالدور الكبير للمؤسسات، و القواعد، و العمليات السياسية في الدفع نحو تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية البشرية، و هذا ما تم توضيحه أكثر في الفصل الثاني من التقرير :"الحكم الديمقراطي في خدمة التنمية البشرية " الذي تناول بإسهاب دور الحرية و المشاركة السياسية، و الديمقراطية بشكل عام في تحقيق التنمية البشرية[2] كما يبين الشكل رقم (9). في هذا الإطار تقوم الحريات و المشاركة السياسية بدور فاعل في التنمية البشرية كونها تسهم في توسعة مجال الإختيار لدى الأفراد من خلال فتح مجال حرية التجمع و التعبير، كما أنّ المشاركة تساعد على تفعيل الفعل الفردي و الجماعي عن طريق الوسائط المتمثلة في الحركات السياسية و الاجتماعية التى تدخل مهامها في صلب التنمية البشرية مثل: حماية البيئة، المساواة بين النساء و الرجال، و احترام حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك هناك أدوار متبادلة للتأثير بين المشاركة و التنمية البشرية. فالحرية السياسية تسمح للأفراد بمعرفة حقوقهم الاقتصادية و الاجتماعية في حين يسهم التعليم مثلا كأحد جوانب التنمية البشرية في زيادة قدرة الأفراد على المساهمة في إعداد السياسات الاقتنصادية و الاجتماعية التي تستجيب و تلبي احتياجاتهم[3]. بهذا الصدد كذلك حدّد تقرير 2002 ثلاثة مظاهر من خلالها يتجلى الإرتباط بين العمليات الديمقراطية و التنمية البشرية تتمثل في[4]:

1. تسهم الديمقراطية في تحقيق الإستقرار السياسي كونها تمثل النظام المفضّل في تسيير الصراعات و النزاعات مقارنة بالأنظمة التسلطية، فبواسطة المنافسة المفتوحة التي يتسم بها الفضاء السياسي المؤسسي في ظل الديمقراطية يمكن لأطراف المعارضة أن تحدث التغيير دون عرقلة عمل النظام، أو دون إحداث أزمات سياسية وعراقيل في مسار التنمية .
2. الديمقراطية تعتبر النظام المفضّل في تجنّب الكوارث، وفي تسيير المشاكل التي تهدّد الحياة الإنسانية، فوجود مؤسسات وعمليات ديمقراطية – كما يرى " أمارتيا سان" – من شأنها دفع الحكومات إلى الوقاية من خطر المجاعات. ذلك أنّ غياب أحزاب للمعارضة، وغياب النّقد العام يجنّب القادة والمسؤولين أي نوع من المساءلة والمحاكمة، كما أنّ عدم وجود صحافة حرة يؤدي إلى تهديد العديد من المناطق وخاصة الريفية منها بخطر المجاعات.
3. الديمقراطية تساعد على نشر الوعي والمعرفة حول القضايا المهمة في مجال الصحة، كالمضاعفات الخطيرة لكثرة الولادات لدى النساء، والمخاطر التي تؤدي إليها العلاقات الجنسية غير المؤمّنة مثل مرض السيدا (VIH). وذلك من خلال فتح المجال للحوار والمناقشات العامة، وهذا من شأنه نشر المعلومات والتأثير في مختلف السلوكيات.

[1] PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 2002: Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté. New York: De Boeck, 2002, P V
[2] Ibid, PP 51 - 61
[3] Ibid, P 53
[4] Ibid, PP 57 - 59

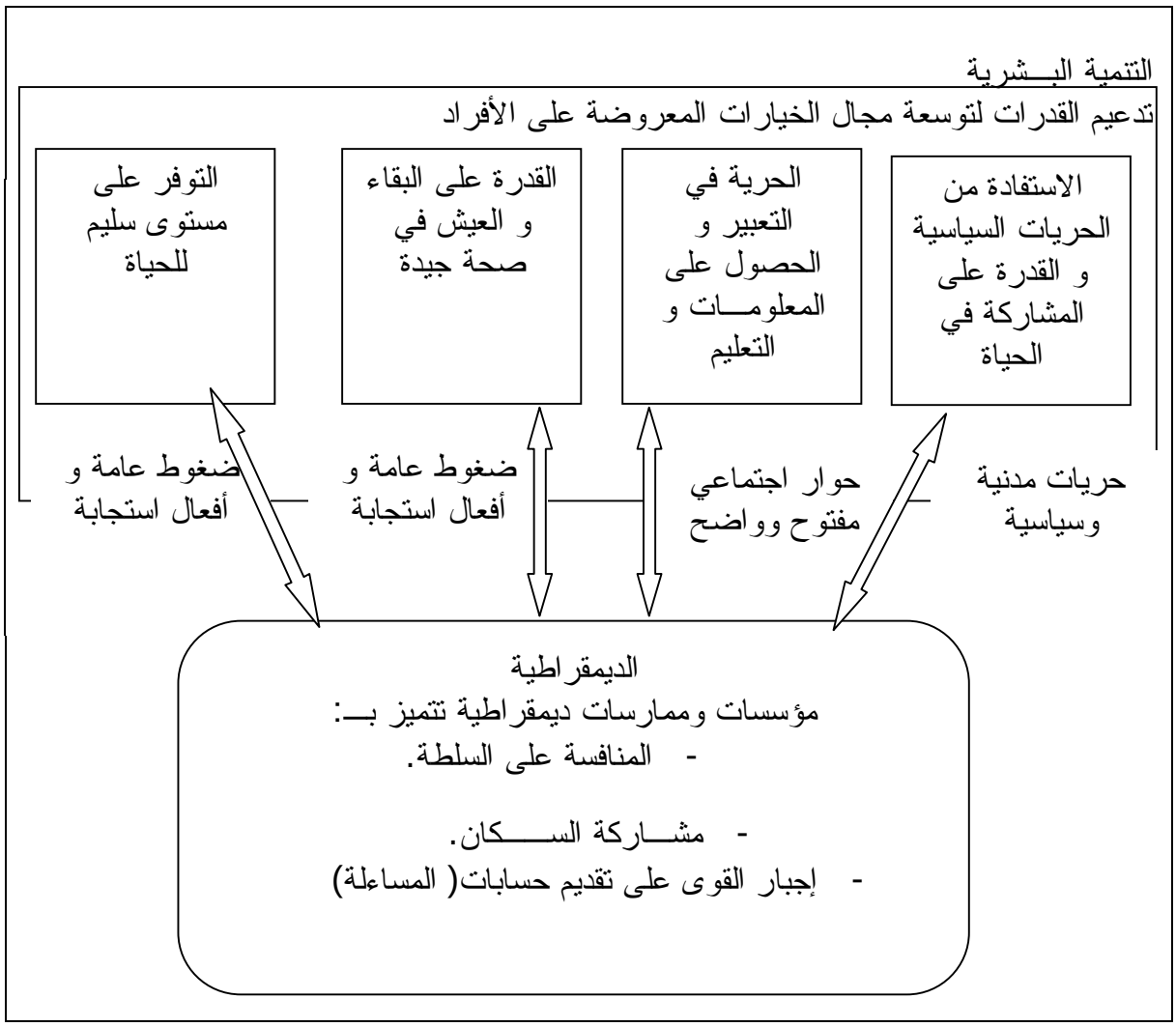

الشكل رقم (9): الروابط بين الديمقراطية و التنمية البشرية
Source: PNUD, Rapport mondiale … 2002, op.cit, P 58

وفق هذا الطرح يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد من وجهة نظر التنميـــة البشرية كما جاء في تقرير 2002على أنّه " يدل على الحكم الديمقراطي، وهذا يعني :

- أن تكون حقوق الإنسان والحريات الأساسية محترمة، وهذا ما يسمح لكل فرد بالعيش بكرامة.
- أن يكون للأفراد رأي في مختلف القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- أن يطالب السكان بكشف حسابات صانعي القرار (المساءلة).
- أن يتم حكم المجتمع من خلال ممارسات، ومؤسسات، وقواعد عادلة وقابلة للتطبيق على الجميع.
- أن يكون النساء متساوون مع الرجال في المجالات العامة والخاصة وفي مختلف مناحي الحيـــاة، و خاصة في عمليات إتخاد القرارات.
- ينبغي أن يأخد الفعل العمومي بعين الإعتبار حاجيات الأجيال المستقبلية.

- أن تهدف القرارات الإقتصادية و الإجتماعية إلى القضاء على الفقر و توسعة مجال الإختيار للجميع"[1].

ضمن نفس التوجه، عمل برنامج الامم المتحدة الإنمائي على إنفاق 800 مليون دولار كدعم لمبادرات الحكم في 145 دولة سنة 2002، من خلال دعم التطبيقات الجيدة لبرامج التنمية، و تدعيم قدرات المؤسسات و الأفراد، ومن خلال تقديم النصائح السياسية و التقنية للحكومات و المجتمعات المدنية، وتسهيل قنوات الحوار داخل الدول و المجموعات الوطنية، و دعم مبادرات الإصلاح الديمقراطي[2]. في هذا الإطار حدّد البرنامج ستة مجالات لتجسيد الحكم الديمقراطي (الحكم الراشد) في الدول النامية تتمثل في الخدمات و المساعدات التالية[3]:

1. التنمية البرلمانية (développement parlementaire): إنّ تعزيز دور البرلمانات كأطر للتمثيل و التشريع و المراقبة يشكل العنصر الأهم في المساعدات المقدمة من طرف البرنامج في إطار التنمية البرلمانية، وهذا راجع للدور المهم الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات في إعداد إستراتيجيات التنمية البشرية، كتحديد أولويات النفقات الصحية والتربوية و البيئية، و توفير الإطار المساعد لعمل القطاع الخاص. بهذا الصدد قام برنامج الأمم المتحدة بتقديم مساعدات لأكثر من 50 دولة لتدعيم قدرات المشرعين، و توفير مشاركة عادلة و ديمقراطية بدون إقصاء، وذلك من خلال دعم تعزيز النظام الداخلي للمجالس التشريعية، تكوين أعضاء البرلمانات و مساعديهم، دعم إصلاحات الأنظمة الدستورية، تعزيز قدرات الأحزاب السياسية و المجتمع المدني، دعم مبادرات إدماج المرأة في المناصب السياسية و المداولات البرلمانية.
2. الأنظمة و العمليات الإنتخابية (système et processus électoral): يتم التعامل مع الإنتخابات على أنها تشكل الحجر الأساس في الحكم الديمقراطي كونها تمثل وسيلة منظمة و مباشرة لمشاركة المواطنين في الحكم. لهذا عمل البرنامج على دعم أكثر من 30 دولة في مجال تنصيب لجان مستقلة و دائمة لتنظيم الإنتخابات و تمويلها، و إعداد برامج للتربية المدنية و الإنتخابية بهدف إفساح المجال لمشاركة المرأة و مختلف القطاعات غير الممثلة في المجتمع.
3. الوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان (accès à la justice et droit de l'homme): بهدف تحسين إمكانية وصول المواطنين للعدالة (القضاء)، وتعزيز إحترام حقوق الإنسان، عمل البرنامج على دعم أكثر من 50 دولة في هذا المجال، وذلك من خلال المساعدة على تبسيط الأنظمة القانونية، وجعل المحاكم و الشرطة أكثر قابلية لإستقبال المواطنين، و تقديم المساعدات القانونية للفقراء، و دعم مطابقة القوانين الوطنية للقوانين الدولية، و إدخال قوانين حقوق الإنسان في إعداد برامج التنمية.
4. الوصول للمعلومات (accès à l'information): تدعيم تحسين النصوص القانونية والتنظيمية لتأمين حرية وتعددية تقديم المعلومة، وذلك من خلال توفير وعرض العديد من الخيارات السياسية والأمثلة المقارنة الخاصة بالتشريعات الإعلامية، والقوانين، واستراتيجيات التعاون لتطوير وسائل الإعلام، وإدخال الإعلام الآلي في الحكم. إضافة إلى تكوين الإعلاميين وتدريبهم على الإستقلالية والمسؤولية الإعلامية في المجتمعات الديمقراطية، تأهيل و تكوين المرأة لزيادة إنخراطها في القطاع الإعلامي. و في هذه المجالات عمل البرنامج على تقديم مساعدات لأكثر من 25 دولة.
5. اللامركزية والحكم المحلي (décentralisation et gouvernance locale): يهتم برنامج الأمم المتحدة بهذا المجال لتسهيل وصول الفقراء و الفئات الأكثر حرمانا إلى الخدمات

[1] PNUD, op.cit, P 51
[2] Linda MAUGUIRE, op.cit, PP 87 - 88
[3] Ibid, PP 88 - 90

العامة، وبهدف تعزيز القيم الديمقراطية. هنا تم تدعيم استراتيجيات اللامركزية الوطنية بالتركيز أكثر على حقوق المرأة و الفقراء. وهذا ما يأخذ أشكال عديدة من المساعدات، مثل العمل على تحسين التنسيق بين الوزارات الأساسية لضمان الإنسجام بين اللامركزية القطاعية، و التخطيط المحلي و آليات الميزانية (التمويل). إضافة إلى تدعيم قدرات الجماعات المدنية و السلطات المحلية، و الإهتمام بالتنمية الحضرية و ترقية العلاقات بين المناطق الريفية و الحضرية، و المساعدة على إقامة بيئة قانونية و مؤسسية و تنظيمية على المستوى المحلي تسمح بمشاركة الجماعات المهمشة و المحرومة. وهذا ما إستفادت منه أكثر من 90 دولة في إطار مساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

6. الإدارة وإصلاح الوظيفة العامة (administration et réforme de la fonction publique): يمثل البرنامج أحد أهم المصادر الرئيسية في مجال تقديم المساعدات و النصائح التقنية لتحديث المؤسسات العامة، و ذلك لإدراكه الإدارة العامة، حيث إستفادت من هذه الخدمة 80 دولة. في هذا الإطار يتم التركيز على تكوين وظيفة عامة محترمة، و تعتمد مقاييس موضوعية في عملية التوظيف، إضافة إلى العمل على ترقية المساواة في مناصب الشغل من خلال الإهتمام بتوظيف المرأة و الأفراد المنتمين إلى الأقليات، و سن تشريعات لمكافحة الفساد، و تكوينن و تدريب الموظفين على أحسن الممارسات في تقديم الخدمات العامة خاصة التي تستهدف المرأة و الفئات الفقيرة.

إنّ مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالحكم الراشد بصفته حكم ديمقراطي تتقاطع إلى حد كبير مع أطروحات عديدة أدركت منذ السنوات الأولى لظهور مفهوم الحكم أهمية الديمقراطية في عملية التنمية، فكانت السباقة لوضع استراتيجيات لمساعدات التنمية تقوم على المشروطية الديمقراطية، و ذلك من خلال دعم عمليات الإنتقال الديمقراطي في العديد من الدول النامية في إطار التعاون ثنائي و متعدد الأطراف. بهذا الصدد تبرز توجّهات العديد من الوكالات الدولية للتنمية، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي حددت أهداف الديمقراطية و التمثيل، و تحسين وضعية حقوق الإنسان كأوليات ضمن سياستها العامة حول الديمقراطية و الحكم لسنة 1991. حيث تم التعامل مع تلك الأهداف كشروط أساسية للتنمية الإقتصادية. على أساسها تم إعداد العديد من المبادرات المتعلقة بالديمقراطية و التعددية من طرف المكاتب الجهوية للوكالة في أميكا اللاتينية و آسيا و الشرق الأوسط و منطقة الكاريبي و إفريقيا[1]. بهذا المعنى تركّز الوكالة الأمريكية على الديمقراطية كمدخل للحكم الراشد. إتّضح هذا التوجه أكثر عند تأسيس ديوان الديمقراطية و الحكم (office of democracy and governance) سنة 1994، و إعتماد الخطة الإستراتيجية سنة 1997 التي وضعت دولة القانون، الإنتخابات و العمليات السياسية، المجتمع المدني والحكم كأهداف إستراتيجية لهذه العملية. فالديمقراطية و الحكم هما مفهومان مترابطان وفق أدبيات الوكالة الأمريكية (USAID) من خلال إعتبار أنّ الديمقراطية شرط أولي لإقامة الحكم الراشد، و هذا الأخير يتحقق بوجود مؤسسات ديمقراطية مشاركية. وفق هذا الطرح، الحكم الراشد هو حكم ديمقراطي بالأساس كما يرى مركز الديمقرطية و الحكم التابع للوكالة، حيث يؤكّد أنّ عملية الحكم تكون أكثر شرعية إذا ارتبطت بمبادئ الديمقراطية كالشفافية، التعددية، إدماج المواطن في عملية صنع القرارات، التمثيل، و المساءلة. لهذا تم تحديد خمسة مجالات تشكل إهتمامات مشاريع الحكم الخاصة بالوكالة الأمريكية تتمثل في النزاهة الحكومية، اللامركزية الديمقراطية، دعم المجالس التشريعية، العلاقات المدنية – العسكرية، و تنفيذ سياسات فعّالة.

[1] Robert CHARLICK, " Le concept de gouvernance et ses implications en Afrique ". In: Monassé ESOAVELOMANDRSO, Gaëtan FELTZ, démocratie et développement, op.cit, P 19

و في إطار المساعدات الممنوحة لإفريقيا، تركز الوكالة على مكافحة الفساد والعنف من خلال دعم الديمقراطية و الآليات التي من شأنها القضاء على / والوقاية من العنف، وهذا ما ظهر في المخطط الاستراتيجي الخاص بإفريقيا الذي تم إعتماده بين 1998- 2003، كما أنّ الوكالة تعترف بأهمية إنتشار الحقوق السياسية و الحريات المدنية في إفريقيا كشروط مسبقة لتحقيق التسيير الإقتصادي الجيد[1].

ضمن نفس التوجه، تولي الوكالة الكندية للتنمية الدولية (ACDI) أهمية كبيرة للمعطى الديمقراطي في مفهوم الحكم الراشد، بعد ما كانت في سنوات التسعينات تستخدم مفهوم الحكومة الجيدة (bon gouvernement) كتعبير عن مفهوم الحكم، و تفصل بين هذا المفهوم، و قضية التنمية الديمقراطية و حقوق الإنسان. فالحكومة الجيدة وفق الوكالة الكندية تعني التسيير الجيد للشؤون العامة، وهذا يعني ممارسة السلطة- في كل المجالات الحكومية – بفعالية، و إندماجية، و عدالة، و شفافية، و محاسبية. هذا التعريف يقتصر فقط على العلاقات السلطوية داخل الحكومة دون الأخذ بعين الإعتبار لمسؤولية المجتمع المدني و القطاع الخاص، و هذا ما أدى بأعوان الوكالة إلى المطالبة بإعادة النظر في المفهوم[2]. لكن إستخدام الوكالة لمفهوم الحكومة الجيدة لا يعني إهمال الجوانب الأخرى في مساعدات التنمية. فحقوق الإنسان و التنمية الديمقراطية و القطاع العام والمجتمع المدني كلّها مجالات تحتل صدارة أولويات سياسة الوكالة الكندية، و هذا ما تقوم به مختلف المديريات الجهوية التابعة لها، حيث قامت الوكالة بتنفيذ 198 مشروع يتعلق بحقوق الإنسان، التنمية الديمقراطية، و الحكومة الجيدة كما تشير حصيلة سنتي 1996/1995. بهذا الصدد سطّرت مديرية إفريقيا الأسترالية التابعة للوكالة مثلا برنامج في هذا الإطار يتضمن مبادرات لتنمية قدرات الحكم (دعم تطوير الدساتير و إعادة تنظيم و ترميم الحكومات و مؤسسات القطاع العام على المستوى الفدرالي و الولائي و المحلي)، و مبادرات تتعلق بالمجتمع المدني (تنمية المجتمع المدني بصفته فاعل في التنمية الإجتماعية و مشارك في الحوار السياسي بين الدولة و المجتمع و عمليات إتخاذ القرارات).[3] في هذا الإطار تم تجاوز مفهوم الحكومة الجيدة إلى إستخدام مصطلح الحكم الراشد الذي يعني حسب الوكالة الكندية " تحسين بنيات الحكم و القدرات المؤسساتية، تعزيز المجتمع المدني، تدعيم السلم و الأمن، و الاحترام الكبير لحقوق الإنسان و الديمقراطية ".[4] بهذا الصدد تم تحديد خمسة مجالات لبرامج الحكم تشكل في مجملها إهتمامات الوكالة الكندية في ميدان مساعدات التنمية الدولية تتمثل في[5]:

- الدمقرطة (démocratisation): تدعيم المؤسسات و الممارسات الديمقراطية.
- حقوق الإنسان (droit de l'homme): ترقية و احترام حقوق الإنسان، و هذا ما يتضمن حقوق المرأة و الطفل، و خاصة ما يتعلق بالصراعات، و العنف المرتبط بالجنس و الكوارث الطبيعية.
- أولوية القانون (prémauté de droit): الإصلاح القانوني و القضائي.
- مؤسسات القطاع العام و اكتساب المؤهلات: إنشاء مؤسسات رئيسية، و زيادة قدراتها التقنية و التسييرية مثل الإشراف و مقاييس لمكافحة الفساد.

---

[1] Nadia OLSAN et autres, op.cit, PP 13 - 14
[2] Isabelle JOHNSON, " La gouvernance: Vers une re- définition du concept ", op.cit, PP 1- 2
[3] Ibid, PP 6 - 8
[4] Mélanie PILON, Dominique Van de MAELE, " La bonne gouvernance ", ACCC international (le magazine international de l'association des collègues communautaires du Canada), vol 10, N 2, 2005, P 5
http://www.accc.ca/ftp/pubs/International/International-10-2_fr.pdf
[5] Ibid, P 6

- الوقاية من الصراعات، ترسيخ السلم و إصلاح القطاعات الأمنية: إعتماد مؤشرات للصراعات و أنظمة إنذار سريعة، تأسيس لجان للحقيقة و المصالحة، إعداد برامج لنزع الأسلحة الخفيفة، و تأمين تثبيت النظام العام و الشفافية.

هذا الطرح لا يختلف كثيرا عن مقاربة لجنة مساعدة التنمية (CAD) التابعة لمنظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE)[1] التي تتعامل مع موضوع الحكم الراشد من خلال إعتماد مفهوم التسيير الجيد للشؤون العامة، و مفهوم التنمية التشاركية. و هذا لا يعني تبني مقاربة تقنية، و إنّما يتم ربط تحقيق تلك المفاهيم في الدول النامية بالدمقرطة و حقوق الإنسان التي تمثل شروط ضرورية لمنح المساعدات[2]. بهذا الصدد تشدّد اللجنة في مجال الدمقرطة على تدعيم المشاركة في الحياة السياسية التي تؤدي بدورها إلى تحقيق الشرعية. إضافة إلى التأكيد على نشر واعتماد مفهوم و استراتيجية التنمية التشاركية أو ما يطلق عليها أحيانا بـ " مشاركة الشعب "، و هي عملية تتضمن إشراك الأفراد في إتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. في هذا الإطار تعمل لجنة مساعدة التنمية على تحسيس شركائها بأهمية التنمية التشاركية، و المساعدة في تطبيق العديد من البرامج و المداخل لتدعيم هذا الطرح تتمثل أساسا في دعم المنظمات الوسيطة مثل الجمعيات المهنية و جماعات المصالح، و منظمات المرأة، و جمعيات الدفاع عن المستهلك، و النقابات، و تشجيع الحكومات على وضع إستراتيجيات تسمح لتلك المنظمات بالمشاركة في إعداد السياسات العامة من خلال ضم ممثلين عنها في مختلف اللجان و الأجهزة الإستشارية. إضافة إلى دعم الجمعيات التي تعمل على مستوى محلي، في القرى و الأحياء الشعبية، و إعتماد برامج لتطبيق اللامركزية و توسعة مجال مشاركة المواطنين في الإدارة المحلية. و أيضا تشجيع الحكومات على تطبيق إستراتيجيات تشاركية على مستوى السياسة الوطنية و على المستوى القطاعي لتأمين التوزيع العادل للنفقات العامة لا سيما تلك الموجهة للخدمات الأساسية. بهذا الخصوص يعمل المانحون مثلا على دعم عمليات التقييم التشاركية المتعلقة بالفقر و الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بالمرأة. علاوة على ذلك، تقوم اللجنة في سبيل ترقية التنمية التشاركية بالمساعدة على الوقاية و القضاء على الصراعات الاثنية من خلال بناء المؤهلات في ميدان التحكيم و تسوية الصراعات[3].

أمّا ما يتعلق بالتسيير الجيد للشؤون العامة، تركز اللجنة على أربعة مجالات : -أولوية القانون (prémauté de droit): إيجاد إطار قانوني مستقر يضمن وجود جهاز قانوني مستقل،موضوعي، و موثوق فيه كشرط أساسي للدمقرطة و التسيير الجيد للشؤون العامة و حقوق الإنسان – تسيير القطاع العام: يتضمن إصلاحات في قطاعات المحاسبة، إصلاح الوظيفة العامة، و تسيير الأموال و النفقات العامة – مكافحة الفساد – خفض النفقات العسكرية المفرطة. و هناك مجال رابع يدخل ضمن إهتمامات اللجنة (CAD) يتمثل في التركيز على إحترام حقوق الإنسان حيث تعمل على دعم المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان و الدفاع عن حقوق المرأة بشكل خاص، ربط حقوق الإنسان بالتنمية، و إعتمادها كمشروطية لتقديم المساعدات للدول النامية.[4]

---

[1] في هذا الإطار عملت منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE) على تأسيس العديد من اللجان المتخصصة لمساعدتها في تحقيق أهدافها، من بينها لجنة مساعدة التنمية (Comité d'aide au développement) التي تضطلع بمهمة تقديم الإستشارات و المساعدات للدول النامية بهدف تحسين الفعالية. و تتشكل هذه اللجنة من الدول المكونة للمنظمة: ألمانيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة، فلندا، فرنسا، إرلندا، إيطاليا، اليابان، اللوكسومبورغ، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، البرتغال، بريطانيا، السويد، سويسرا، إضافة إلى لجنة المجموعة الأوروبية. أنظر بهذا الصدد:

OCDE, Le développement participatif et la bonne gestion des affaires publiques, lignes directrices sur la coopération pour le développement, France: service des publications OCDE, 1995, P 2

[2] Ibid, PP 6 – 7

[3] Ibid, PP 8 - 13

[4] Ibid, PP 16 - 33

هذه الإهتمامات تشكل توجهات الإتحاد الأوروبي كذلك، و هذا ما يتجلى في تركيز العديد من الإتفاقيات المبرمة مع الدول الإفريقية على قضية الدمقرطة و حقوق الإنسان، مثل إتفاق الشراكة مع دول إفريقيا و الكاريبيب و الباسفيك (ACP – CE) الذي تم التوقيع عليه في كوتونو (Cotonou) عاصمة بنين في 23 جوان 2000[1]. هذا الإتفاق ركز كثيرا على أهمية الأبعاد السياسية في تحقيق التنمية المستدامة لا سيما في المادة التاسعة التي أشارت إلى الدمقرطة، و إحترام حقوق الإنسان، و دولة القانون، و تدعيم قدرات المجتمع المدني[2]. و هذا ما يدّعم إتفاقية لومي 4 (Lomè IV) التي تمت مراجعتها في بوتسوانا (1995) كما أشرنا في الفصل الأول عند الحديث عن الفواعل الخارجية التي عملت على دفع عملية الإنتقال الديمقراطي في إفريقيا. هنا لايمكن التغاضي عن توجهات بريطانيا و ألمانيا في إفريقيا، و خصوصا التوجهات الفرنسية التي ظهرت في قمة " لابول " القمة الفرنسية – الإفريقية التي ربطت بين التنمية و الديمقراطية في تقديم المساعدات للدول الإفريقية، أو ما أطلق عليه " فرنسوا ميتران ": " علاوة الديمقراطية " (prime de la démocratie)[3]. هذا التوجه الفرنسي تدعم أكثر من خلال إعتماد مفهوم الحكم الديمقراطي (gouvernance démocratique) كموجّه لسياسة التعاون الفرنسية، حيث يتم التركيز على مجالات عديدة ضمن هذا الإطار كالديمقراطية المحلية، مكافحة الفساد، الأمن، الوقاية من الصراعات و الإهتمام بأوضاع ما بعد الصراع، و الإهتمام بمحاربة الفقر و اللامساواة و الإقصاء[4]. وهذا ما ظهر في العديد من الإتفاقيات و القرارات مثل تصريح باماكو (Bamako) (03 نوفمبر 2000) الذي تبنته الندوة الدولية حول حصيلة الديمقراطية، حقوق الإنسان و الحريات في الفضاء الفرنكفوني[5]. ضمن نفس الإهتمام تستخدم بلجيكا في إطار سياستها للتعاون من أجل التنمية مفهوم الحكم الديمقراطي أو الحكم الراشد كمقاربة للتنمية و كسلاح ضد الفقر. وهذا جراء الإعتراف بالدور المهم جدا للمؤسسات و العمليات السياسية في النمو الإقتصادي و التنمية البشرية. كما أنّ مكافحة الفقر لم تعد قضية أهداف إجتماعية و إقتصادية وتقنية فحسب، و إنّما هي قضية مؤسساتية و سياسية أيضا[6]. من هذا الباب ذهب وزير التعاون من أجل التنمية البلجيكي " أرماند دوديكار " (Armand Dedeker) إلى أنّ " الحكم الراشد أو الحكم الديمقراطي هو تصور و أكثر من ذلك تطبيق، فتنفيذه على أرض الواقع أساسي كونه يسمح للدول المستفيدة من المساعدات الدولية بالإمتلاك الحقيقي لتنميتها السياسية، الإقتصادية، و الإجتماعية، كما يضمن (...) الفعالية القصوى لمختلف برامج الدعم و المساعدة التي توفرها الدول الشريكة و المنظمات الدولية"[7]. في هذا الإطار تم تقديم العديد من المساعدات التقنية في مجالات مختلفة للحكم الراشد مثل تلك التي مست قطاع العدالة في رواندا، إصلاح الإدارة و الوظيفة العامة في الكونغو، قطاع الأمن في بورندي، اللامركزية في مالي، قطاع المالية العامة في موزمبيق، و مركز المرأة في فيتنام[8].

مما سبق يتّضح أنّ هناك إجماع عام في السنوات الأخيرة (القرن الواحد و العشرين) بين مختلف الأدبيات و مؤسسات و وكالات التنمية الدولية على عدم جدوى إهمال المعطيات السياسية في مفهوم و إستراتيجيات الحكم الراشد كمقاربة للتنمية، و نقصد بذلك الإهتمام بالديمقراطية

---

[1] Ministère des affaires étrangères, " Pour une gouvernance démocratique", document d'orientation de la politique de la coopération française, 2003, P 7
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Pour_une_gouvernance_democratique-2.pdf

[2] Ibid, PP 37 - 38

[3] راجع بهذا الصدد الفصل الأول فيما يتعلق ببحث أسباب الإنتقال الديمقراطي في إفريقيا.

[4] أنظر في هذا الإطار الوثيقة التوجيهية لسياسة التعاون الفرنسية في القرن الواحد و العشرين بعنوان: " من أجل حكم ديمقراطي " في: Ibid, PP 10 – 22

[5] Ibid, PP 40 – 42

[6] la coopération belge au développement, " La gouvernance démocratique au service du développement", P 4
http://www.btcctb.org/doc/UPL_2006032217413428913.pdf

[7] Ibid, P 3

[8] Ibid, PP 7 - 25

و حقوق الإنسان إلى جانب الإصلاحات المؤسساتية و الإدارية (مثل اللامركزية، إصلاح الوظيفة العامة)، و الإصلاحات الإقتصادية (تسيير القطاع العام، و تدعيم مؤسسات القطاع الخاص، الخوصصة وتدعيم دور قوى السوق...)، لذلك نجد العديد من المراكز و الوكالات تفضل إستخدام مفهوم الحكم الديمقراطي كتعبير عن مفهوم الحكم الراشد كونه يجمع بين جوانب الفعالية و الكفاءة من جهة، و جوانب الشرعية و المشاركة من جهة أخرى. هذا التوجه تبلور أكثر بعد إنعقاد " مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية " (مارس 2002) في مدينة مونتيري (Montterry)، الذي دعا إلى ضرورة التأسيس لإطار للحكم (cadre de gouvernance) يسمح بظهور دولة القانون، و تنمية الخدمات الإجتماعية القاعدية، و مكافحة الفساد و اللاأمن. كما أكدت قمة مجموعة الثماني (G8) في " كناناسكيس " (kananaskis) – جوان 2002- على أهمية الحكم السياسي (gouvernance politique) مثل ترسيخ دولة القانون، مكافحة الفساد و احترام حقوق الإنسان[1].

إنّ الأطروحات السابقة سواء في جانبها السياسي أو الإداري أو الإقتصادي تعكس في الواقع طبيعة الفكر التنموي الذي أصبح سائدا في إطار العولمة الذي يدفع باتّجاه تكريس المنطق النيوليبرالي، كما أنّها تشكل (تلك الأطروحات) خلفيات و مرجعيات طرح وتطبيق مقاربة الحكم الراشد في إفريقيا ليس في إطار المشروطية الدولية فحسب، وإنّما كذلك في إطار توجهات العديد من السياسات و المنظمات من داخل القارة، من خلال تأسيس العديد من الآليات سواء على المستوى الوطني أو المستوى القاري. و هذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: تطبيق تصور الحكم الراشد في إفريقيا و إشكالية النموذج: مناقشة الآليات، العمليات، و مؤشرات قياس نوعية الحكم.

إنطلاقا من المنظورات التي تم تنولها في المبحث الأول من هذا الفصل، سيتم تناول تطبيقات الحكم الراشد في إفريقيا، وهذا من خلال التطرق إلى مختلف الآليات والعمليات التي تجسدت في العديد من المبادرات أبرزها تأسيس مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD)، واعتماد الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (MAEP)، إضافة إلى مبادرات أخرى تدخل ضمن جهود وكالات الأمم المتحدة العاملة في القارة، مثل تأسيس منتدى الحكم في إفريقيا، و مشروع الحكم الذي اعتمدته اللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة. هذه المبادرات تعكس في الحقيقة توجه الأفارقة نحو اعتماد أطروحة الحكم الراشد كمقاربة للتنمية في القارة، ليس من خلال مشاريع ومبادرات منظمات ووكالات التنمية الدولية المانحة فقط، وإنّما كذلك من خلال التأسيس لمبادرات داخلية، وهذا ما يبرز تغير مقاربات التنمية التي اعتمدتها الدول الإفريقية خاصة خلال العقدين الأولين من الإستقلال سنوات الستينات والسبعينات. هذا الطرح يفرض علينا الرجوع إلى السياسات والمبادرات المعتمدة في تلك الفترة خاصة مايتعلق بتوجهات خطة عمل لاجوس التي تعكس إلى حد كبير الفكر التنموي الذي كان سائدا في إفريقيا أنذاك. وهو الأمر الذي يمكننا من معرفة التغيرات التي حدثت في المقاربات و البراديميات الإفريقية للتنمية بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي سنوات الثمانينات والتسعينات، واعتماد المبادرات الجديدة خاصة ما يتعلق بمبادرة نيباد التي جعلت الحكم الراشد كتوجه مركزي و ضروري بالنسبة لإفريقيا في القرن الواحد والعشرين. ولما كانت مؤشرات قياس نوعية الحكم تعتبر من أبرز العمليات والآليات في إطار تطبيق برامج الحكم وتقديم مساعدات التنمية، فإنّ هذا المبحث يتناول كذلك أهم الإسهامات في

[1] أنظر بهذا الصدد كل من:
- Ministère des affaires étrangères, op.cit, P 8
- PNUD, op.cit, P 54

هذا الشأن سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الإفريقي، إضافة إلى النظر في واقع الحكم في الدول الإفريقية من خلال هذه المؤشرات. لكن الشئ الذي يلفت الإنتباه هو أنّ تلك الرؤى و التصورات تطرح إشكالية أكثر خطورة ترتبط بمستقبل التنمية في القارة، و هي إشكالية مدى ملاءمة تلك الأفكار - التي تستمد مرجعيتها من إطار فكري نيوليبرالي للتنمية و متخيلات مرتبطة بالتاريخ و الواقع الغربي، خاصة ما يتعلق بتصور حقوق الإنسان و الحريات و إعطاء الأولوية للسوق عوض الدولة في التنمية – للسياق الإفريقي الذي يتطلب مقاربات تعكس واقعه؟، بهذا المعنى يتعين علينا البحث في إشكالية النموذج و ما يطرحه من مسائل و مشاكل تتعارض والخصوصية الإفريقية. و هذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث بعد التطرق إلى مختلف آليات وعمليات الحكم الراشد في إفريقيا، ومؤشرات قياس نوعية الحكم.

أولا: من خطة لاجوس إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEDAD : الحكم الراشد لتنمية إفريقيا في القرن الواحد و العشرين.

لم تتوقف جهود الدول الإفريقية عن البحث في تصورات للتنمية خاصة بها منذ الإستقلال سنوات الستينات. فقد أقدمت العديد منها في السنوات الأولى على طرد الشركات الأجنبية التي اعتبرتها أعوان لفرض الإستعمار الجديد، و اعتماد سياسات للتأميم سنوات الستينات و السبعينات. لكن هذه الإجراءات لم تؤدي إلى تحسين الوضع الإقتصادي في القارة. ذلك أنّ الفساد و الرشوة و عدم الفعالية شكلت السمات الأساسية لمعظم الشركات المؤمّمة. و ما زاد الوضع سوءا هو الآثار السلبية التي خلفتها أزمة النفط على العديد من الإقتصاديات الإفريقية سنوات السبعينات[1]. الأمر الذي دفع إلى التفكير في إستراتيجية جديدة للتنمية على مستوى القارة لتجاوز تلك الأزمة. أول خطوة في هذا الشأن تمثلت في اجتماع رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية في منروفيا (Monrovia) – جويلية 1979 – لمناقشة و فحص المشاكل الإقتصادية التي تواجهها القارة، و البحث في المخارج للتعامل مع هذا الوضع. هنا تم التأكيد على ضرورة إتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق الإعتماد الذاتي (Self reliance) على المستوى الوطني و القاري في مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية لمواجهة النظام الإقتصادي الدولي الجديد (NIEO)، و التشديد على ضرورة توفير الدعم السياسي الضروري لعملية إنجاز و تحقيق النمو الإقتصادي السريع في إطار تطوير سياسات الإعتماد الذاتي – الجماعي[2].

في هذا الإطار تم الخروج بالعديد من القرارات لدعم تلك العملية أهمها[3]:

- ترقية الاندماج الإقتصادي و الإجتماعي للإقتصاديات الإفريقية لتعزيز الإعتماد الذاتي و التنمية المركزية الذاتية (Self- centred developpement)
- إنشاء مؤسسات إقليمية و شبه إقليمية تدعم سياسة الإعتماد الذاتي.
- إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية.
- وضع العلوم و التكنولوجيا في مركز اهتمام العملية التنموية في إفريقيا.
- دعم سياسة الإعتماد الذاتي في ميدان الإنتاج الغذائي و ضمان التغذية السليمة و الكافية للشعوب الإفريقية و توفير الحاجيات القاعدية للعيش وفق المعايير الحضارية.

---

[1] Abel EZEOHA, Chibuike UCHE, "south Africa, NEPAD and the african renaissance", ASC (African studies centre), working paper N°64, 2005, Leiden (The Netherlands), P 8
http://www.ascleiden.nl/Pdf/workingpaper64.pdf

[2] P. Anyang' Nyong'o, "unity or poverty: the dilemmas of progress in Africa since independence". In: Peter Anyang' Nyong'o, et autres, New partnership for Africa's development: NEPAD a new path?. Nairobi (Kenya): Heinrich Böll Foundation, 2002, P 23

[3] Idem

- إعتماد مخططات ملائمة في كل قطاعات التنمية خصوصا قطاعات الزراعة و الصناعة و الإستخدام الجيد للموارد الطبيعية، تتوافق و الأهداف الرئيسية لتحقيق إقتصاد حديث على المستويات الوطنية، شبه الإقليمية، و الإقليمية في حدود عام 2000.

بهذا الصدد، كلّف القادة الأفارقة كل من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، و الأمانة التنفيذية للجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UN- ECA) للبحث في مخطط ملائم لوضع تلك القرارات و الأهداف موضع التنفيذ. و هذا ما قاد إلى عقد الدورة الإستثنائية الثانية لرؤساء الدول و الحكومات الإفريقية في لاجوس في جويلية 1980 أين تم إعتماد خطة عمل لاجوس (the lagos plan of action- LPA)، و الميثاق النهائي للاجوس (the final act of lagos - FAL) المتعلقين بالتنمية الإقتصادية في إفريقيا. حيث تضمّنت خطة لاجوس الأمور التفصيلية للأهداف والمبادئ العامة التي توصلت إليها قمة منروفيا (1979)، و اعتماد الخطط التفصيلية لمختلف القطاعات التي من شأنها تحقيق الإعتماد الذاتي – الجماعي و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.أما الميثاق النهائي فتضمن تعهد الحكومات الإفريقية بتأسيس المجموعة الإقتصادية الإفريقية (African economic economy) في حدود عام 2000، إضافة إلى الخطوات العملية لتحقيق هذا الهدف[1].

في الحقيقة، إنّ خطة لاجوس هي نتيجة لجهود أربع سنوات قامت بها اللجنة الإقتصادية لإفريقيا (UN- ECA) قبل اعتماد الخطة في 1980 لمراجعة مختلف براديميات و استرتيجيات التنمية التي اتبعتها الدول الإفريقية منذ الإستقلال، و تقييم إتجاهات التنمية في القارة مابين 1960-1975. و هي المهمة التي باشرتها اللجنة بالتعاون مع لجان إقتصادية جهوية بناءا على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة. عملية التقييم خلصت إلى أنّ إفريقيا تواجه مشاكل و أزمات كبيرة في مجال التنمية، و تعتبر المنطقة الإفريقية الأضعف من حيث الأداء من بين كل المناطق الأربع للأمم المتحدة، حيث وصل الناتج الإجمالي الداخلي (GDP) إلى 4.5% مقارنة بـ 6% المحددة من طرف الأمم المتحدة، كما قدرت نسبة الصادرات ب 2.8% عوض عن 7% المحددة من قبل نفس المنظمة، و بلغت نسبة النمو الزراعي 1.6% بدلا من 4.8%، أما نسبة التصنيع فقدرت بـ 6% مقارنة ب 8% المحددة. و المؤشر الوحيد الذي عرف إرتفاعا ضمن مؤشرات الإقتصاد الكلي هو مؤشر الإستيراد، حيث بلغ 10% عوضا عن هدف 7% الذي وضعته الأمم المتحدة. بالنظر إلى هذه الوضعية دعت اللجنة الإقتصادية لإفريقيا إلى مراجعة إطار التنمية في إفريقيا في فترة تميزت بمطالب لإعادة النظر في النظام الإقتصادي الدولي الجديد طيلة سنوات السبعينات، حيث أصدرت الوثيقة المرجعية الأولى (the first landmark docunent) سنة 1976 تطرح فيها تصوراتها للتنمية في إفريقيا بعنوان: " مراجعة إطار المبادئ لتنفيذ النظام الدولي الجديد في إفريقيا " (Revised framwork of principles for the implementation of new order in Africa). هذه الوثيقة شكلت الأساس الفكري و النظري الذي إرتكزت عليه إستراتيجية منروفيا (1979)، و خطة عمل لاجوس و الميثاق النهائي للاجوس (1980) حسب " أديبايو أديدجي " (Adebayo Adedeji)، ذلك أنّها تقوم على افتراض مفاده أنّ الإسترتيجية التنموية ذات المصداقية و الملائمة لإفريقيا ينبغي أن تتأسس على المبادئ الأساسية الأربعة المتمثلة في: الإعتماد الذاتي (Self- reliance)، و التحمل و المساندة الذاتية (Self- sustainement)، و دمقراطة العملية

[1] Ibid, PP 23 – 24

التنموية، و التوزيع العادل و الصحيح لعوائد التنمية عن طريق القضاء التام على البطالة و الفقر لدى الجماهير[1].

هذا التوجه لم ينل رضا البنك الدولي، الذي اتخذ مواقف معارضة لخطة لاجوس كونها لم تهتم بشكل كاف بالقطاع الخاص، ولم تركز على الإصلاحات الضرورية للقطاع العام. بناء على وجهة النظر هذه عرض البنك رؤيته لتصورتنموي بديل بإمكانه جعل الإقتصاديات الإفريقية تتجاوز أزماتها. هذا الطرح عبّر عنه تقرير " أليوت بارغ " (Elliot Berg) الصادر عن البنك الدولي سنة 1981 بعنوان " التنمية السريعة في إفريقيا جنوب الصحراء: أجندة للفعل " (Accelerated developement in sub- saharian Africa : An agenda for action). هذا التقرير لاحظ أنّ إفريقيا لم تحقق الكثير في ميدان التنمية طوال عشرين سنة من الإستقلال، و أرجع ذلك – على عكس توجه خطة لاجوس – إلى الأخطاء التي إرتكبتها الدول الإفريقية في المجال الإقتصادي، و فساد البيروقراطية التي استولت على موارد التنمية حتى أصبحت تشكل طبقة طفيلية في المجتمع، إضافة إلى انتقاد تسييرها السيء للشؤون العامة. كما اعتبر تقرير " بارغ " أنّ نموذج التنمية الموجّه (the state-led developement) المرتبط بالإفراط في الرفاهية الإجتماعية، و مراقبة المبادلات الخارجية، و دعم سياسة التصنيع بدل الإستراد لا يمكنه تحقيق التنمية المنشودة في إفريقيا. لذلك إقترح البنك الدولي نموذج مغاير لخطة لاجوس يقوم على عنصرين أساسين، يتمثل الأول في التوصية بضرورة تراجع الدولة عن تدخلها في الإقتصاد، و بالتالي ضرورة إعتماد سياسة لخوصصة المؤسسات العامة، و عودة الدولة إلى دورها التقليدي كناظم (as regulator)، و هذا يتطلب إطار لإقامة دولة القانون كبديل عن التسلطية. أما العنصر الثاني فيتمثل في العمل على تحرير الإقتصاد و انفتاحه على مشاركة القطاع الخاص و قواعد السوق. هذه الإقتراحات تحولت إلى شروط فرضت على الدول الإفريقية من طرف مؤسسات بروتن وودز و المانحين لتقديم المساعدات في إطار ما عرف ببرامج التعديل الهيكلي (SAP)[2]، أو المشروطية الإقتصادية التي خضعت لها العديد من الحكومات الإفريقية سنوات الثمانينات و التسعينات خصوصا بعد تفاقم أزمة المديونية كما أشرنا سابقا. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ الدول الإفريقية لم تقبل بسهولة تطبيق برامج التعديل الهيكلي، و أشارت إلى ضرورة عدم تجاهل الآثار الجانبية لها. بهذا الصدد تم إصدار وثيقة " برنامج أولويات إفريقيا للإصلاح الإقتصادي – 1986 – 1990 – (Africa's priority programme for economic recovery- APPER) من طرف منظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، و اللجنة الإقتصادية لإفريقيا (UN- ECA)، بالإشتراك مع الحكومات الإفريقية. و هذا البرنامج تحوّل فيما بعد إلى " برنامج عمل الأمم المتحدة للإصلاح الإقتصادي و التنمية في إفريقيا " (1986) (united nations programme of action for africa's economic recovery and development - UNPAAERD).

من خلال طرح هذين الوثيقتين حاولت الدول الإفريقية التوصل إلى صيغة توافقية لبرامج التعديل الهيكلي، و اقترحت تبني تصور الأمم المتحدة للبرامج و الأهداف الإقتصادية كإطار من شأنه تمكين إفريقيا من التعامل مع العالم الخارجي و حل مشاكل التخلف الإقتصادي و الإجتماعي. وهذا الإقتراح يقوم على ضرورة توفير البيئة المناسبة لتطبيق برامج التعديل الهيكلي، حيث أنه لا يمكن تنفيذ هذه البرامج دون الأخذ بعين الإعتبار معالجة قضايا الديون المتراكمة، و ضعف موارد الإستثمار، و اللامساواة في المبادلات التجارية. لكن هذا الطرح لم يلقي المساندة من قبل القوى الخارجية التي رأت أن ما جاء في الوثيقتين السابقتين لا يمكن تحقيقه دون وضع إشارات و برامج

[1] Adebayo ADEDEJI, "from the Lagos plan of action to the new partnership for african development and from the final act of Lagos to the constitutive Act: Wither Africa?. In: Peter Anyang' Nyong'o, et autres, op.cit, PP 37- 38

[2] P. Anyang' Nyong'o, op.cit, PP 24-25

واضحة لأجندة تطبيق برامج التعديل الهيكلي في إفريقيا، كما أنه ينبغي على الدول الإفريقية عدم تجاهل قضية الحكم الراشد[1]. و هي القضية التي أشار إليها تقرير البنك الدولي في عام 1989 : " إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى التنمية المستدامة، تصور طويل المدى "، حيث تم إقتراح شروط سياسية و مؤسساتية (المشروطية السياسية) جديدة لتدعيم قدرات الأنظمة الإفريقية في مجال تطبيق برامج التعديل الهيكلي. و هي الرؤية التي أرجعت فشل برامج التعديل إلى ضعف القدرات السياسية و المؤسساتية في إفريقيا، و ليس إلى تداعيات أزمة المديونية، و ضعف الإستثمارات، وعدم عدالة المبادلات التجارية كما رأت الوثيقتين السابقتين[2]. في هذه الظروف أصدرت اللجنة الإقتصادية لإفريقيا وثيقة بعنوان:" إطار إفريقي بديل لبرامج التعديل الهيكلي من أجل الإصلاح و التحول السوسيو - إقتصادي " (1989). (African alternative framework to structural adjustment program for socio – economic recovery and transformation – AAF- SAP). هذا الإطار لم يتجاهل التعهد بتطوير الإعتماد الذاتي الجماعي الذي أقرته خطة لاجوس، كما أنه أشار إلى حاجة الإقتصاديات الإفريقية لإستثمار رساميل كبيرة لتحقيق إنطلاقة للنمو الإقتصادي. و الجديد الذي يطرحه هذا البديل هو التسليم بأجندة برامج التعديل الهيكلي، و إضافة أبعاد جديدة تتعلق أساسا بالدعوة إلى الإهتمام بتعبئة الموارد الداخلية، و المساواة في توزيع الدخل، و توفير الخدمات الإجتماعية للجماعات المحرومة. لكن هذا التصور الجديد انتقد من طرف بعض المراكز الإفريقية كونه يتخلى عن خطة لاجوس، ويتخندق مع " المافيا" التي فرضت برامج التعديل الهيكلي. لكن هذا الحكم يتجاهل الظروف الجديدة لاسيما التغيرات التي حدثت في السياسة العالمية، و هذا ما يتعلق بظهور بوادر إنهيار الإتحاد السوفياتي، و ظهور فكر جديد لم تتغاضى عنه وثيقة الإطار الإفريقي البديل (AAF- SAP) التي اهتمت بقضية الدمقرطة، و العمل على بناء حوار بين إفريقيا و شركائها في مجال التنمية، و هو الإطار الذي ركزت عليه وثيقة نيباد فيمابعد.

في هذا السياق الذي يتسم بتغيّر خطابات وكالات التنمية الدولية التي وضعت قضية الحكم (gouvernance issue) على رأس أولويات سياسة مساعدات التنمية سنوات التسعينات، عملت اللجنة الإقتصادية لإفريقيا على تطوير هذه الأطروحات في إفريقيا، حيث قامت بتنظيم مؤتمر في آروشا حول " المشاركة الشعبية من أجل الديمقراطية في إفريقيا "، و الإعلان في هذا المؤتمر عن " الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية من أجل التنمية " (African charter popular participation for) – 1990 -، و هذا ما يؤشر لبداية مرحلة جديدة و برداىم جديد للتنمية في إفريقيا يتعلق الأمر بالحكم الراشد حيث أنّ هذا الميثاق يعتبر أول وثيقة رسمية تناقش قضية التنمية في إفريقيا تعتبر الديمقراطية كقضية جوهرية. و هو التوجه الذي دعمته الأمم المتحدة بإعلانها عن " الأجندة الجديدة للتنمية في إفريقيا سنوات التسعينات " (1991) (New Agenda for developement in the 1990s – UN- NDAF)، التي وضعت الحكم الراشد في قلب اهتماماتها، و كمدخل للإصلاح الإقتصادي في إفريقيا[3]، حيث عملت الوكالات التابعة للمنظمة على تدعيم هذا التوجّه في القارة مثل مجهودات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعزيز القدرات في مجال الحكم في الجوانب المتعلقة بالإدارة العامة، و اللامركزية، و القضاء، و المجتمع المدني، و الإدارة الإجتماعية و الإقتصادية[4]. إضافة إلى التأسيس للعديد من الآليات لتدعيم هذا الطرح في

---

[1] أنظر بهذا الصدد:
- Ibid, PP 25-26
- Adebayo ADEDEJI , op.cit, P 35

[2] أنظر المبحث الأول من هذا الفصل.

[3] Ibid, P 26

[4] بهذا الصدد و قعت العديد من الدول الإفريقية إتفاقيات لدعم الحكم في المجالات المذكورة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
أنظر في هذا الإطار دراسة حالة الكامرون في:

القارة من بينها " منتدى الحكم في إفريقيا " الذي قام بتأسيسه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و اللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة كما سنرى لاحقا.

هذا التصور الجديد تزامن مع المصادقة على معاهدة أبوجا (1991) من دول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية القاضية بإنشاء المجموعة الإقتصادية الإفريقية في غضون 34 سنة على أقصى تقدير، و ذلك بتقسيم هذه الفترة إلى ست مراحل محددة زمنيا لتحقيق هذا الهدف[1].

إن الإعلان عن " الأجندة الجديدة في إفريقيا سنوات التسعينات " (UN- NADAf) في 1991 من طرف الأمم المتحدة، و إعتماد معاهدة أبوجا في نفس التاريخ من طرف القادة الأفارقة لتأسيس المجموعة اللاإقتصادية الإفريقية، شكل في الواقع إستراتيجيات للتنمية في إفريقيا جاءت في ظروف حساسة جدا عالميا و إفريقيا تمثلت أساسا في سقوط جدار برلين، و انهيار النموذج الإشتراكي الذي تقوم عليه معظم الأطروحات التنموية الإفريقية منذ الإستقلال لاسيما خطة لاجوس (1980)، و ظهور بوادر نظام دولي جديد (مابعد الحرب الباردة) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ليس سياسيا فحسب، و لكن أكثر من ذلك من الناحية الفكرية أيضا، و هذا ما تمثل في تقديم البردايم النيولبيرالي إقتصاديا (إقتصاد السوق)، و سياسيا (الديمقراطية الليبرالية) كرؤية وحيدة (TINA: there is no alternative) للتنمية[2]. و هو الطرح الذي شكل الموجّه الأساسي، و دعم لتوجهات البنك و صندوق النقد الدوليين فيما يتعلق بفرض تطبيق برامج التعديل الهيكلي، و لبرلة الحياة الإقتصادية و السياسية في إفريقيا خاصة بعد إعتماد ما عرف " بإجماع واشنطن" (1994)، و هذا ما وجه كذلك سياسات العديد من وكالات التنمية الدولية[3]. فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال عملت من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) على دعم و تعزيز هذا التوجه في مختلف مناطق العالم، و جعله كمشروطية لتقديم المساعدات في مجال التنمية.

Finaly SANA DOH, "democracy, civil society and governance in Africa: Case study on assessing the progress made by Cameron", The republic of Cameroon, 2002, P http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/cafrad/unpan009240.pdf

[1] تتكتل المراحل الست لإنشاء المجموعة في:

1- إنشاء و تدعيم مجموعات إقتصادية جهوية (تدوم هذه المرحلة 5 سنوات).
2- التقليص التدريجي للحواجز الجمركية داخل المجموعات الإقتصادية الجهوية و تدعيم الإندماج القطاعي داخل تلك المجموعات (مدة 08 سنوات).
3- إنشاء منطقة تبادل حر و تأسيس إتحاد جمركي و ذلك بتبني تعريفة داخلية مشتركة (في غضون 10 سنوات).
4- تدعيم المراحل السابقة بهدف إيجاد تنسيق و انسجام بين الأنظمة التعريفية (tarifaires) و غير التعريفية (non tarifaires) لمختلف المجموعات الجهوية، و ذلك لتمهيد الطريق نحو وضع إتحاد جمركي على مستوى القارة بإعتماد تعريفة خارجية مشتركة. (2 سنتين).
5- تهدف هذه المرحلة إلى تأسيس سوق إفريقية مشتركة عن طريق إعتماد سياسات مشتركة في العديد من المجالات مثل الزراعة، النقل، الإتصالات، الصناعة، الطاقة و البحث العلمي إضافة إلى تنسيق السياسات النقدية و المالية و الجبائية، و تنفيذ مبدأ حرية تنقل الأشخاص و الإقامة (تدوم هذه المرحلة 04 سنوات).
6- و هي مرحلة أخيرة تتوحد فيها مختلف جهود المراحل السابقة، و إضافة إجراءات أخرى تتعلق أساسا بترسيخ و تدعيم بنية السوق الإفريقية المشتركة عن طريق تدعيم حرية تنقل الأشخاص و البضائع و رؤوس الأموال و الخدمات، فضلا عن تحقيق إندماج بين كل القطاعات (الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية و الثقافية)، و إنشاء سوق داخلي و إتحاد إقتصادي و نقدي بين – إفريقي (panafricaine)، و إنشاء صندوق للنقد الإفريقي، و بنك مركزي إفريقي، و عملة إفريقية مشتركة، و إنشاء البرلمان الإفريقي و إجراء إنتخابات على مستوى القارة لإختيار أعضاءه عن طريق الإقتراع العام، و تسريع عملية التنسيق و الإنسجام بين أنشطة المجموعات الإقتصادية الجهوية، و وضع هياكل لمؤسسات إفريقية متعددة الجنسية في كل القطاعات، و وضع هياكل الأجهزة التنفيذية للمجموعة (تدوم هذه المرحلة 05 سنوات).

للإطلاع أكثر أنظر:

Salah MOUHOUBI, le NEPAD: une chance pour l'Afrique?. Alger (Algérie): Office des publications universitaires, 2005, PP 75- 77

[2] أنظر المبحث الثاني في الفصل الأول.

[3] أنظر المبحث الأول من هذا الفصل.

بهذا الصدد دعت الوكالة الأمريكية – على غرار البنك الدولي و مؤسسات دولية تنموية أخرى – إلى ضرورة إعادة تعريف لأدوار الدولة و مسؤولياتها في إفريقيا. هنا لخص أحد مسؤولي مكتب إفريقيا التابع للوكالة هذا الطرح في ثلاثة عناصر تتمثل في[1]:

- تحويل مسؤوليات التعليم، الصحة، البنية التحتية (الطرقات و المياه...)، السلطات الأمنية و القضائية، التشريع المحلي و تسيير الملكية المحلية إلى المجموعات المحلية. (اللامركزية).
- تحويل المسؤوليات إلى القطاع الخاص، وهذا يعني إعتماد الحكومات سياسات للخوصصة و منع التدخل و المراقبة.
- تكليف إتحادات سياسية جديدة على المستوى الجهوي (متعددة الدول) بمسؤوليات عديدة للقيام بتأمين و ضمان العديد من القضايا أهمها : الدفاع و الأمن، السياسة الإقتصادية خاصة ما يتعلق بوضع إطار قانوني لاحترام حقوق الملكية و العقود – السياسة النقدية التي تقوم على معدل مرتفع من التبادل - تسيير و تموين الخدمات العامة (الإتصالات، النقل، و الكهرباء) - السياسة الإقتصادية المرتكزة على مبدأ حرية التبادل.

كل تلك التحولات صاحبتها ضغوط دولية على أنظمة ما بعد الإستعمار في إفريقيا لدمقرطة الحياة السياسية، على اعتبار أن الديمقراطية تشكل قاعدة الإصلاحات نحو تحقيق التنمية: المشروطية السياسية التي تم اعتمادها كمقاربة جديدة من طرف الدول المانحة الغربية لتقديم مساعدات التنمية لإفريقيا. الأمر الذي أدى إلى حدوث موجة إنتقال ديمقراطي واسعة، عرفتها الدول الإفريقية نهاية الثمانينات و بداية التسعينات. لكن الشيء المؤكد أن هذا التوجه لم ينجح في ترسيخ الديمقراطية في القارة. بل على العكس وقعت معظم البلدان الإفريقية في فخ الصراعات الإثنية و القبلية، و الإنقلابات العسكرية[2]. هذا الواقع تعقد أكثر بفعل التداعيات السلبية التي خلفتها تطبيقات برامج التعديل الهيكلي، و التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة، حيث أدت إلى اتساع فجوة التنمية بين إفريقيا و الدول المتقدمة، وأدت إلى تهميش القارة على المستوى العالمي، وزيادة حدة الفقر، و تدني مستويات التنمية البشرية، و تراجع الوزن الإقتصادي لإفريقيا في الإقتصاد العالمي بفعل ضعف القدرة التنافسية للمنتوجات الإفريقية الأساسية (البن، الكاكاو، الفواكه الموسمية...) في الأسواق العالمية[3]. هذا مع انخفاض مساعدات التنمية (ODA) التي تمنحها المؤسسات و الدول الأجنبية للقارة، حيث بلغت 12.3مليار دولار في عام 2001 مقارنة ب 17.2 مليار في عام 1990، و حتى تقديم تلك المساعدات يتم وفق شروط صارمة و معقدة، إضافة إلى انخفاض نصيب القارة من الإستثمارات الأجنبية و التجارة الدولية[4]. و مما زاد من حدة الأزمة هو عدم امتلاك القادة و الشعوب الأفارقة لزمام المبادرة في إدارة و توجيه شؤون القارة. حيث أصبحت الكلمة العليا و دقة التوجيه في قبضة مؤسسات بروثن وودز و الإحتكارات العالمية والدول المانحة الدائنة التي عملت على تجسيد تصوراتها بفرض برامج التعديل الهيكلي، و مشروطيات إقتصادية وسياسية أخرى خضعت لها معظم الدول الإفريقية[5]. لكن هذه المشروطيات لم تمكن القارة من حل أزماتها، بل أدت إلى نتائج عكسية خاصة فيما يتعلق باتساع رقعة الفقر في القارة. الأمر

---

[1] Bonnie CAMPBELL, "Débats actuels sur la reconceptualisation de l'Etat par les organisations de financement multilatéraux et l'USAID, op.cit, PP 25-27

[2] أنظر المبحث الثاني من الفصل الأول.

[3] Salah MOUHOUBI, op.cit, PP 49-50

[4] أديبايو أولوكوشي، "إدارة التنمية الإفريقية...التحدّي الكامن في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD". في: مصطفى كامل السيد (محرر)، إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة: آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا. القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2003، ص ص 28-29

[5] عراقي عبد العزيز الشربيني، "نيباد و استراتيجية التنمية الإفريقية: عرض نقدي لبعض القضايا الرئيسية". في: مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 45

الذي دفع إلى تبني إستيراتيجيات جديدة من طرف المؤسسات الدولية للقضاء على الفقر بعدما ساهمت إلى حد كبير في إنتاجه، تمثلت أساسا في الإعلان عن " الوثيقة الإستراتيجية لمكافحة الفقر" في نهاية سنة 1999 باعتماد عمليات تشاركية لتعريف الفقر و مكافحة في كل من إفريقيا و أمريكا اللاتينية. هذا إضافة إلى الإعلان عن تصريح الأمم المتحدة الخاص بأهداف التنمية للألفية (MDGS) في سنة 2000 الذي إهتم أكثر بوضع آليات و مؤشرات لمكافحة الفقر خصوصا في إفريقيا[1].

في ظل هذه المعطيات و الظروف ظهرت أصوات من داخل القارة تدعو إلى ضرورة إعداد مبادرات إفريقية من شأنها إيجاد مخارج و حلول للمشاكل الآنفة الذكر التي تتخبط فيها القارة منذ السبعينات و تفاقمت في العقد الأخير من القرن العشرين: عصر العولمة. و تدعو كذلك إلى إيجاد رؤية لتنمية القارة في القرن الواحد و العشرين. بهذا الصدد أشار العديد من الخبراء مثل "أديبايو أديدجي" إلى أنّ غياب قواعد الحكم الراشد يعدّ من بين العوامل الأساسية التي تعيق إقامة التكامل الإقتصادي و التنمية في إفريقيا، و هذا ما يستدعي الإهتمام بهذا التصور[2] في المقاربات الجديدة للتنمية في القارة. إضافة إلى ذلك دعا الرئيس " تابومبيكي " إلى ضرورة إحداث " نهضة إفريقية "، و ذلك بجعل هذا القرن (الواحد و العشرون) " قرنا إفريقيا" (an african centry)[3]، وهو ما أدى إلى إطلاق عدد من المبادرات توّجت في النهاية بإعلان مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا – نيباد – (NEPAD) كرؤية جديدة للتنمية في إفريقيا.و كل هذه المبدرات تركّز على ضرورة الإهتمام بالحكم الراشد كحلقة أساسية لأيّ مقاربة للتنمية في القارة. وفي ما يلي سنستعرض أهم الآليات و العمليات التي تم إعتمادها لتطبيق الحكم الراشد في إفريقيا.

1/تأسيس منتدى الحكم في إفريقيا(Forum sur la gouvernance en Afrique (FGA:

لقد تم تأسيس هذا المنتدى في إطار "المبادرة الخاصة للأمم المتحدة بشأن إفريقيا" (Initiative spécial des Nation Unies pour l'Afrique)، التي تدعو إلى ربط التنمية في إفريقيا بمطلب الحكم الراشد، حيث أنّ التحدي في هذا المجال لا يكمن فقط في تحقيق السلام و المصالحة الوطنية، و تسوية الصراعات، لكن أيضا يكمن في تعزيز القدرات بهدف الوصول إلى حكم فعال، و مسؤول، وشفّاف، و ديمقراطي. و أنشأت هذه المبادرة لدعم جهود القادة الأفارقة الذين أقرّوا في العديد من المناسبات هذا التوجه، لاسيما مشاركة الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة الكمنويلث في المائدة المستديرة لدول الكمنويلث حول الديمقراطية و الحكم الراشد التي عقدت في بتسوانا في فيفري 1997، و التأكيد على أهمية الحكم الراشد في القمة الفرنسية-الإفريقية التي عقدت بوغادوغو (Ouagadougou) عاصمة بوركينافاسو في عام 1996[4].

على هذا الأساس، يعتبر المنتدى أحد أهم المبادرات المركزية للأمم المتحدة في إفريقيا، حيث يتم عقده كل سنة منذ عام 1997 ، و ينظم بالإشتراك بين اللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة

---

[1] أنظر بهذا الصدد المحور الخامس المتعلق بتعريف الحكم في المبحث الأول من ه<ا الفصل (الثاني).

[2] للإطلاع أكثر أنظر:

Adebayo NINALOWO, "Democratic governance, Regional integration and development in Africa", Occasional paper N°11, DPMF (development policy management forum), Addis Ababa (Ethiopia), 2003, PP 3-4

http://www.dpmf.org/images/occasionalpaper11.pdf

[3] Dani W. NABUDERE, "NEPAD: Historical background and its prospects". In: Peter Anyang' Nyong'o, et autres, op.cit, PP 49-50

[4] Initiative spécial des nation unies pour l'Afrique, et autres, premier forum annuel sur la gouvernance en Afrique: Rapport final. Addis – Abeba : CEA, 11-12 Juillet 1997

http://www.undp.org/rba/pubs/agf1/agf1-report-f.pdf

للأمم المتحدة (UNECA)، وبرنامج الأمم المتحة الإنمائي (UNDP) للعمل على تحقيق ثلاث أهداف هي[1]:

1. العمل على إيجاد إجماع (Consensus) بين الدول الإفريقية حول الأولويات المتعلقة بالحكم، وتبادل المعلومات، والتعليم المتبادل والتطبيقات المثلى، وتحسين قدرات صنع السياسات ، وإدارة البرامج ، وتنسيق تعبئة الموارد على المستوى الوطني.
2. تدعيم التنسيق بين الحكومات الإفريقية لتحقيق التنمية عن طريق الشراكة ومراعاة الحكم الراشد، وإشراك المجتمع المدني، ومختلف الشركاء الأجانب من جماعة المانحين، وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في قاعدة التشاورات الوطنية والدولية.
3. اعتماد المنتدى ومبادرات شبيهة في تحسين الحكم في إفريقيا، وذلك بتأسيس إدارات وطنية و جهوية وقارية في هذا المجال.

لتحقيق هذه الأهداف حدّد المنتدى عدد من الالتزامات والنشاطات التي يقوم بها كل سنة أهمها[2]:

* تحضير دراسة مفاهيمية تعرف الإطار التحليلي للموضوع السنوي الذي حدّده المنتدى، وتقدم أهم التساؤلات وسياقاتها.
* الحثّ على عقد التشاورات على المستوى الوطني بين مختلف الفاعلين في كل دولة مشاركة في الموضوع المختار للمناقشة.
* وضع حصيلة عامة للحكم في إفريقيا تمثل قاعدة المعطيات، يتم إعدادها من طرف دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وتمول من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتضمن هذه الحصيلة مختلف المعلومات حول البرامج والمشاريع الخاصة بالحكم في إفريقيا، وذلك بالتركيز على المواضيع العشرة التالية : اللامركزية ، احترام الشرعية وحقوق الإنسان، النظم الانتخابية، النظم البرلمانية، تكوين قادة الجماعات، التسيير الاقتصادي والاجتماعي، الإدارة العامة، المجتمع المدني، الاتصال، الصحافة ووسائل الإعلام ، السلم والاستقرار.

هذا ويشارك في المنتدى كل سنة عدد من الدول تقدم تقارير حول واقع، والآليات المعتمدة في موضوع محدد مسبقا، ثم في الأخير يخرج المنتدى بتوصيات في المجال المختار للمناقشة. فعلى سبيل المثال ناقش المنتدى الأول حول الحكم في إفريقيا الذي عقد بأديسا بابا (Addis-Abeba) خمسة مواضيع تتمثل في :

- اللامركزية: قدّمت تقارير في هذا الموضوع من قبل جنوب إفريقيا، مالي، أوغندا.
- الإصلاحات الانتخابية والبرلمانية : تقارير حول هذا المجال من إثيوبيا، موزمبيق
- الإصلاحات الدستورية والقضائية وحقوق الإنسان : دراسة الواقع في كل من مالاوي، بتسوانا، مدغشقر.
- التسيير الاجتماعي-الاقتصادي والإدارة العامة: تقارير من السنغال، الكامرون، التوغو، موريس.
- تعزيز وسائل العمل والمشاركة: قدمت تقارير من غانا ، سويزلاند[3].

وفي السنة الموالية (1998) تمّ عقد المنتدى الثاني حول الحكم في إفريقيا بالعاصمة الغانية أكرا (Accra) لمناقشة موضوع "المساءلة والشفافية في إفريقيا" [1]. هنا تم طرح العديد من المسائل

[1] UNDP, CEA, quatrième forum sur la gouvernance en Afrique (FGA IV): Rapport final. Kampala (Ouganda), 1-2 Septembre 2000, P 3
http://www.undp.org/rba/pubs/agf4/agf4-rapport.pdf
[2] Ibid, P 4
[3] Initiative spéciale des nations unies pour l'Afrique, et autres, op.cit

الأساسية المرتبطة بهذا الموضوع ، من خلال فحص الممارسات والعمليات والمناهج المطبقة في الدول الإفريقية، وكذلك الاهتمام بإيجاد تعريف عملي للمساءلة والشفافية يتوافق مع قرارات ولوائح الأمم المتحدة، كما تمّ طرح المسائل والمؤسسات والعمليات المهمة في معرفة سلوك الحكومات في مجال تسيير الشؤون العامة، ومختلف العلاقات التي تربطها بالمجتمعات الوطنية، وبمختلف الفاعلين الخارجيين العوام والخواص. إضافة إلى تحليل العلاقات الوظيفية الموجودة بين المساءلة السياسية والمالية للحكومة من جهة، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى[2] . وفي الأخير اقترح المنتدى موضوع " الحكم الراشد وإدارة الصراعات من أجل السلم والتنمية المستدامة " للمناقشة في المنتدى الثالث للحكم في إفريقيا، وهذا ما تمّ في باماكو (Bamako) عاصمة مالي في 28-30 جوان 1999.

في هذا الإطار، إهتم المنتدى الثالث بتحليل أسباب العنف في إفريقيا المتمثلة في الأساس في الاستخدام السيئ للسلطة في ظل استغلال الانقسامات الإثنية والدينية والاجتماعية من قبل نخب السلطة إضافة إلى الحكم السيئ المتسم خاصة بغياب المساءلة المالية والشفافية وتكريس التسيير السيئ، فضلا عن الآثار السيئة لتلك الوضعية المتمثلة في الاقصاء الممنهج، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، وانتهاك حقوق الإنسان وخرق الشرعية، وهذا ما يسهم في تهييج وإثارة العنف.

كما طرح المنتدى أساليب مساهمة الحكم الراشد في إدارة الصراعات والوقاية منها. هذه الأساليب تتمثل في تعزيز الحوار، تكوين القادة والسلطة على تجنّب العنف باحترام قيم المواطنة، واحترام الدستور والعهدة المحددة للبقاء في السلطة، و إنشاء وخلق قدرات مؤسسية لإدارة الصراعات والمتمثلة في اللامركزية، بناء مؤسسات للأمن المستدام ، إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص [3]. وكالعادة اقترح المشاركون في المنتدى الموضوع المقبل للمنتدى الرابع حول الحكم في إفريقيا، حيث تمّ عقد هذا الأخير في "كامبالا" (Kampala) عاصمة أوغندا بين 01 و 03 سبتمبر 2000.

في المنتدى الرابع نوقش موضوع :" مساهمة العمليات البرلمانية في تعزيز الحكم الراشد في إفريقيا" ، وذلك بمشاركة 17 حكومة إفريقية، و12 منظمة من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الإفريقية ، و 03 منظمات بين حكومية من بينها البنك الإفريقي للتنمية ، و 08 منظمات تابعة للأمم المتحدة من بينها صندوق النقد الدولي ، إضافة إلى حكومات شاركت بصفة ملاحظ هي بريطانيا ، اليابان ، إيرلندا، والسويد. بهذا الصدد ركّز الإطار المفاهيمي للموضوع المختار على دراسة تطور المجالس التشريعية في إفريقيا ، والوظائف العامة للبرلمانات ، ووسائل تحسين أداء البرلمانات في إفريقيا لا سيما فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، ودور الأحزاب السياسية وقدرات البرلمان ، كما تم تناول المسائل المتعلقة بعلاقة المنتخبين بالناخبين ، و تفاعل الناخبين مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، و شفافية الحياة البرلمانية[4].

و هناك مواضيع أخرى تمّ تناولها في المنتديات التي عقدت في السنوات الأخيرة. ففي مابوتو (Maputo) عاصمة الموزمبيق تناول المنتدى الخامس (2002) موضوع " الحكم المحلي ضمن تصور تقليص الفقر في إفريقيا"، و في كيغالي (Kigali) برواندا تمّ مناقشة موضوع " تطبيق الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: تحديات وفرص" في المنتدى السادس (2006)[5]. في هذا

---

[1] Liste des thèmes de l'AGF, Lieux et dates.
http://www.undp.org/africa/agf/fr/past_agfs.html تاريخ الإطلاع: ديسمبر 2008

[2] PNUD, deuxième forum sur la gouvernance en Afrique: Responsabilité et transparence en Afrique.
http://www.undp.org/rba/pubs/agf2/agf2-concept-f.pdf

[3] PNUD, CEA, troisième forum sur la gouvernance en Afrique: Rapport final. Bamako (Mali), 28-29 Juin 1999.
http://www.undp.org/rba/pubs/agf3/agf3-concept-f.pdf

[4] PNUD, CEA, quatrième forum sur la gouvernance en Afrique …, op.cit, PP 6-7

[5] Liste des thèmes de l'AGF, Lieux et dates, op.cit.

الإطار إقترح المشاركون في هذا المنتدى موضوع " تعزيز قدرات الدولة في إفريقيا" للمناقشة في المنتدى السابع للحكم في إفريقيا. وهذا ما تم في وقادوقو (Ouagadougou) ببوركينافاسو سنة 2007 بمشاركة 30 دولة من مختلف المناطق الإفريقية، حيث ركزت الوثائق المقدمة في هذا المنتدى على بحث المسائل التالية[1]:

- إعادة تعريف دور الدولة ومشاكل التنمية في إفريقيا.
- تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية بهدف الإدارة الجيدة للقطاع العام.
- شرعية الدولة و مسؤوليها.
- ترقية الأساليب الحكم الامركزي.
- دور الفاعلين غير الحكوميين.
- العولمة وقدرات الدولة.
- دور المرأة في تعزيز قدرات الدولة في إفريقيا: تحديات وفرص.

مما سبق يتضح أنّ مختلف القضايا و المواضيع التي تناولتها المنتديات السابقة ترتبط بشكل أساسي بالشروط المفروضة من قبل وكالات التنمية الدولية، ومختاف القضايا التي تستهدفها برامج الحكم ومساعدات التنمية لتلك الوكالات التي تطرقنا إليها في المبحث السابق ضمن تصورات المنظمات الدولية فيما يتعلق الحكم الراشد.

2/ مشروع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA) الخاص بالحكم في إفريقيا :

تؤكد اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في الكثير من وثائقها ومنتدياتها ، لا سيما منتدى التنمية في إفريقيا[2]. على الدور المركزي الذي تلعبه عوامل الحكم ، وما يتطلبه الواقع الصعب في إفريقيا من ضرورة إقامة الحكم الراشد لتحقيق التنمية الاقتصادية . لهذا إعتمدت اللجنة مقاربة ديناميكية لتدعيم الديمقراطية في إفريقيا من خلال العمل على إيجاد حكومات فعالة تملك قدرات لصياغة السياسات ، وتقديم الخدمات العامة الأساسية بكل شفافية ومسؤولية للمواطنين . بهذا الصدد تتمثل جهود اللجنة في التركيز على تعزيز قدرات الحكومات في مجال الحكم ، وتدعيم تطبيقات ومؤسسات الحكم الراشد [3].

في هذا الإطار ، أطلقت اللجنة مشروعا يعنى بمجال الحكم أواخر التسعينات يهدف إلى الوصول إلى إجماع حول الدور المركزي للحكم الراشد في برامج التنمية والتقدم في إفريقيا ، ويهدف إلى التحسين المستدام والمستمر للحكم في القارة. هذا المشروع مرّ بعدّة مراحل حيث شمل في نهاية عام 2003، 28 دولة إفريقية.

وللتعريف بالمشروع نظمت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا سلسلة من الورشات في عام 1999 تتعلق بنشر الخبرات الموجودة داخل وخارج القارة ، وهذا باستشارة مجموعة واسعة من الجامعات ومؤسسات البحث والمنظمات الدولية ، كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) ، ومؤسسات أخرى . وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

- التعريف بالحكم الراشد بكل أشكاله ، مع مراعاة التنوع الثقافي والتاريخي، والوسائل الأخرى الاجتماعية والسياسية التي تميز القارة الإفريقية . إضافة إلى إعداد قائمة كيفية

[1] Septième forum Africain sur la gouvernance, Ouagadougou, Burkinafa Faso. http://www.undp.org/africa/agf/fr/agf7_info.html .2008 تاريخ الإطلاع: ديسمبر

[2] أنظر بهذا الصدد:

[3] CEA, et autres, tour d'horizon de la gouvernance en Afrique centrale: Recommandation et plan d'action. Accra (Ghana), Octobre 2004, P 10

وكمية لمختلف المؤشرات التي يتم اعتمادها في تقييم الحكم في إفريقيا، وهذا ما سنتناوله لاحقا في مؤشرات قياس نوعية الحكم.

- التعريف بمقاييس التقييم ومتابعة الحكم مع مراعاة التنوع التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي بين الدول الإفريقية ، ووضع آلية ديناميكية لتقييم أداء الدول الإفريقية التي من شأنها الدفع اتجاه تقدم الحكم الراشد داخل القارة.
- التعريف بالوسائل التي من خلالها يمكن مساعدة إفريقيا على احترام معايير وتطبيقات الحكم الراشد مع مراعاة الواقع الإفريقي ، والبحث عن إجماع بين مختلف الفاعلين المعنيين وخاصة بين الدولة والمجتمع المدني.
- تدعيم قدرات البحث في مجال الحكم [1].

تدعيما لهذا التوجه نظّمت "لجنة المعلومات من أجل التنمية" (CODI) إحدى اللجان الثلاث التابعة للجنة الاقتصادية لإفريقيا[2] بين 12 و 16 ماي 2003 بأديسابابا – اجتماعها الثالث بعنوان "المعلومات في خدمة الحكم" . هذا الاجتماع يهدف إلى لفت انتباه الموظفين ومختلف القطاعات للاهتمام بالمعلومات من أجل تحقيق التنمية، والتعريف بدورها في مقاربة الحكم الراشد في إفريقيا. بهذا الصدد أكدت اللجنة على أنّ اختيار هذا الموضوع جاء لخدمة مختلف المبادرات التي تولي أهمية كبيرة للحكم الراشد في إفريقيا ، كمشروع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ، وأهداف التنمية للألفية (OMDS) ، ومبادرة نيباد ، حيث خرج هذا الاجتماع بتوصيات تتضمن عدد من الاستراتيجيات ، تهدف إلى توجيه عمل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والدول الأعضاء، ومختلف الشركاء من أجل استثمار المعلومات في خدمة الحكم الراشد مع الإسهام في نشر الفهم والشروح حول الدور المركزي للمعلومات في تنفيذ برامج تهدف لتحسين الحكم في إفريقيا[3].

3/ إسهامات البنك الإفريقي للتنمية (BAD):

لقد عمل البنك الإفريقي للتنمية على إدخال مبادئ الحكم الراشد في برامجه التنموية على مستوى القارة ، حيث ازداد دوره في مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق سياسات وبرامج في هذا الشأن ، وذلك من خلال التركيز على نشر الوعي بأهمية الحكم الراشد في تحقيق الفعالية والنمو الاقتصاديين ومكافحة الفقر . فأولويات البنك في هذا لإطار تركز على إحداث صلاحيات مؤسسية لتجاوز مشاكل الحكم في الدول الإفريقية عن طريق اتخاذ التدابير التالية :

1. مساءلة المؤسسات والموظفون العامون في كل مستويات إدارة القطاع العام، وإصلاح المؤسسات العامة، والإدارة المالية، وإصلاح الوظيفة العامة. وذلك من خلال القيام بعمليات رسمية تتسم بالشفافية.
2. تدعيم الشفافية في كل مستويات الدولة للإدارة العامة وخاصة ما يتعلق بشفافية الميزانية والنفقات العامة ، وتدعيم قدرات تحليل السياسات العامة.
3. مكافحة الفساد بواسطة تدعيم البحث حول هذا الموضوع، وخاصة في العمليات المالية.

---

[1] CEA, l'Afrique sur la voie de la bonne gouvernance …, op.cit, P 46

[2] تمّ تأسيس "لجنة المعلومات من أجل التنمية" في ماي 1997 من طرف مؤتمر وزراء اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، و ذلك لتنفيذ مبادرة "مجتمع المعلومات في إفريقيا" (Société de l'information en Afrique)، حيث تمّ تكليف هذه اللجنة ب:

- ترقية و تطوير مجتمع المعلومات في إفريقيا،
- تقديم توصيات و نصائح حول المعايير التي تمكن من تطوير الإحصاءات في الدول الأعضاء.
- تقديم نصائح حول إنشاء و كيفية صيانة و نشر قواعد البيانات المتعلقة بالتنمية الجهوية.

أنظر بهدا الصدد:

CEA,"l'information en tant que ressource économique ", quatrième Réunion du comité de l'information pour le développement (CODI IV), Addis Ababa (Ethiopia), 23-28 Avril 2005, PP 2-3
http://www.uneca.org/codi/Documents/WORD/CODI%20IV_draft_provisional%20agenda_FR.doc

[3] Ibid, PP 2-3

4. ترقية المشاركة الفعالة وحرية التعبير والتجمع وزيادة التفاعل والتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، والتفاعل بين القطاع العام والخاص.
5. تحسين فعالية المؤسسات العامة والخاصة بتدعيم قدراتها التقنية والإدارية.

كل هذه المسائل تعتبر من أولويات أجندة البنك الإفريقي للتنمية في الألفية الجديدة، وهذا ما يؤكده تقرير البنك حول التنمية في إفريقيا لسنة2001[1].

4/ الاتحاد الإفريقي وآليات دعم الحكم الراشد في إفريقيا:

تمّ الإعلان عن تأسيس الاتحاد الإفريقي في قمة منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت في لوزاكا (زامبيا) في جويلية 2001، وهذا بعد المصادقة على الميثاق التأسيسي للاتحاد في قمة المنظمة المنعقدة بلومي عاصمة التوغو (Lomé –Togo-) عام 2000[2]. وبالتالي الإعلان عن حل منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست سنة 1963 بسبب عدم قدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة[3].

إنّ الاتحاد الإفريقي كإطار جديد للمجموعة الإفريقية يولي اهتماما كبيرا لتطبيق الحكم الراشد. وهذا ما تؤكده المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد التي تشير إلى أهداف قيام هذا الأخير، حيث تشير إلى الحكم الراشد ، المساواة بين الجنسين، احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وسيادة القانون كمبادئ أساسية تقوم عليها المنظمة الجديدة [4]، كما تضمن الميثاق إسهاما آخر في هذا المجال يتعلق بإعادة تعريف سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، حيث أقرّ الميثاق صلاحيات للاتحاد الإفريقي تقضي بحقه في التدخل في أيّ دولة عضو بناء على قرار من الجمعية العامة في حالة حدوث أزمات وحوادث خطيرة كجرائم الحرب ، والجرائم ضد الإنسانية . وأكّد الميثاق كذلك على حق أيّ دولة عضو في طلب التدخل من الاتحاد لإحلال السلم والأمن فيها . وهناك تطور آخر تضمنه الميثاق يرتكز على القرار الذي تمّ اتخاذه في قمة الجزائر (1999) يقضي بإدانة ورفض كل أشكال التغيرات غير الدستورية للحكم. إضافة إلى تبني التصريح المتعلق بتصرف منظمة الوحدة الإفريقية حيال كل أشكال التغيير غير الدستوري للحكومة (la déclaration relative en cadre de réaction de l'OUA à tous les actes de changement inconstitutionnel de gouvernement) في قمة لومي بالتوغو. هذا التصريح يعرّف التغيير غبر الدستوري على أنه الانقلاب العسكري تجاه حكومة منتخبة ديمقراطيا ، التدخل من قبل مرتزقة لتعويض حكومة منتخبة ديمقراطيا ، تعويض حكومة منتخبة ديمقراطيا من طرف جماعات مسلحة للمعارضة وحركات متمردة ، رفض الحكومة القائمة نقل السلطة للحزب الفائز في انتخابات حرة وعادلة ومنظمة. وهناك تسعة نقاط حددها التصريح لتوجيه عمل المنظمة أهمها:

- الحث على تبني واحترام دستور ديمقراطي
- الفصل بين السلطات
- تنظيم انتخابات حرة ومنتظمة

[1] La banque africaine de développement, Rapport sur le développement en Afrique 2001: l'Afrique dans l'économie mondial, renforcement de la bonne gouvernance en Afrique, statistiques économiques et sociales sur l'Afrique. Abidjan: Oxford university press, Economica, 2001, PP 39-42

[2] NEPAD, "gouvernance et développement: la gouvernance dans le développement: Progrès, perspectives, et défis", quatrième forum pour le partenariat avec l'Afrique, Alger (Algérie), 12-13 Novembre 2007, P 10 http://www.oecd.org/dataoecd/40/10/39697006.pdf

[3] أنظر المبحث الثاني من الفصل الأول،

[4] أنظر الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي في:
محمود أبو العينين، و آخرون، الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص ص 372-374

- الاعتراف بدور المعارضة
- حرية التعبير والإعلام
- الاعتراف بالحقوق و الحريات الأساسية طبقا للمواثيق الدولية والقارية الخاصة بحقوق الإنسان.

في هذا المجال يتحدد عمل الاتحاد الإفريقي كما حدد الميثاق في دعم قدرات إنشاء مؤسسات محلية في كل دولة مثل اللجان المستقلة لحقوق الإنسان والوسطاء (Médiateur)، ومنظمات المجتمع المدني. وكذلك توسيع نطاق حقوق الإنسان في كافة مجالات عمل الاتحاد الإفريقي، ودعم اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب [1]. وفي أول قمة للاتحاد الإفريقي التي عقدت في دوربان بجنوب إفريقيا (2002) تبنى القادة الأفارقة "التصريح الإفريقي حول الديمقراطية ، الحكم السياسي والاقتصادي والمؤسسي" ، كما تبنى القادة بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الخاص بإنشاء محكمة إفريقية لتكون كآلية لإدارة مسائل انتهاك حقوق الإنسان في القارة ، حيث دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في جانفي 2004. وتدعيما لهذا التوجه تبنى القادة الأفارقة في أكرا عاصمة غانا في قمة الاتحاد الإفريقي سنة 2007 "الميثاق الإفريقي حول الديمقراطية ، الانتخابات والحكم" [2].

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هناك مواثيق وآليات أخرى تم اعتمادها قبل تأسيس الاتحاد الإفريقي تتعلق بتدعيم المشاركة الشعبية والتعددية السياسية أهمها[3]:

- الميثاق الإفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب (1981).
- معاهدة تأسيس المجموعة الاقتصادية الإفريقية (1991).
- التصريح الرسمي للمؤتمر حول الأمن، الاستقرار، التنمية والتعاون في إفريقيا لسنة 2000 (CSSDCA).
- بروتوكول معاهدة تأسيس المجموعة الاقتصادية الإفريقية الخاص ببرلمان عموم إفريقيا 2001 (أعتمد بعد المصادقة على ميثاق الاتحاد الإفريقي في 2000) .

في هذا الإطار جاء في التصريح الرسمي للمؤتمر حول الأمن (CSSDLA) أنّ القادة الأفارقة يصرحون أنه من أجل تأمين الاستقرار في إفريقيا "يتعين على كل الدول أنّ تقاد عن طريق الخضوع للقوانين، الحكم الراشد ، مشاركة الشعوب في الشؤون العامة ، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تأسيس منظمات عامة حرّة من التطرف (الانحياز) التعصبي، الديني، الإثني، الجهوي، أو العرقي " كما تعهد القادة الأفارقة بـ "حماية وترقية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع السياسي ، الوحدة ، التعددية وأشكال أخرى من الديمقراطية التشاركية"[4].

بهذا الصدد عمل الاتحاد على الاهتمام بترقية منظمات المجتمع المدني، وذلك بإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كجهاز لتمثيل هذه المنظمات في نظام الاتحاد. هنا دأب الاتحاد على عقد اجتماعات لمنظمات المجتمع المدني قبل انعقاد القمم الإفريقية بهدف إدراج أفكارها ومقترحاتها في مداولات القمم. وفي ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين تمّ إيجاد أجهزة لترقية حقوق المرأة ، لا سيما "بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الخاص بحقوق المرأة في إفريقيا ، و "الاتفاقية الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة"

---

[1] NEPAD, op.cit, PP 10-11
[2] Ibid, PP 11 - 12
[3] Fatoumatta M'BOGE, Sam Gbaydee DOE, "les engagements africains envers la société civile: une revue de huit pays du NEPAD", Rapport AHSI (African human security initiative), N° 6, Août 2004, P 3
http://www.iss.co.za/dynamic/administration/file_manager/file_links/COPY%20OF%20CIVSOCF.PDF?link_id=21&slink_id=2910&link_type=12&slink_type=13&tmpl_id=3
[4] Idem

إضافة إلى تأكيد قمم الاتحاد على ضرورة المساواة بين الجنسين داخل أجهزة المنظمة ، والتصريح الرسمي حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا (DSEGA) الذي أقرته قمة الاتحاد في 2004 ، كما تم عقد المؤتمر الأول لوزراء دول الاتحاد الإفريقي المكلفين بقضايا المرأة في أكتوبر 2005 ، وإنشاء لجنة المرأة على مستوى الاتحاد [1].

علاوة على ذلك عمل الاتحاد الإفريقي على تأسيس "منتدى للحكم في إفريقيا" بالاشتراك مع مؤسسة "التحالف من أجل إعادة بناء الحكم في إفريقيا" (Alliance pour refonder la gouvernance en Afrique) . فكرة هذا المنتدى ترجع بالأساس إلى اللقاء الذي جمع الاتحاد الإفريقي والتحالف في أفريل 2003 ببريتوريا عاصمة جنوب إفريقيا بمناسبة انعقاد المؤتمر البين إفريقي حول الديمقراطية والانتخابات الحرة الذي نظمه الاتحاد الإفريقي بالاشتراك مع شبكة اللجان الانتخابية المستقلة الإفريقية.و هذا ما قا في مارس 2005 إلى عقد اجتماع عمل بين التحالف ولجنة الشؤون السياسية التابعة للإتحاد الإفريقي ، حيث خلص هذا الاجتماع إلى الخروج باتفاق مبدئي لبناء شراكة تعنى ببحث إشكاليات الحكم في إفريقيا ، وهذا ما أدى إلى الاتفاق على تأسيس "منتدى للحكم في إفريقيا"[2]لتحقيق الأهداف التالية:[3]

1. تعريف المحدوديات والعوائق الهيكلية التي تواجه الحكم في إفريقيا ، والاتفاق على النشاطات ذات الأولوية بهدف تعزيز الحكم.
2. الاتفاق على أرضية مشتركة للمجالات ذات الأولوية والنشاطات النوعية.
3. تشجيع الفاعلين الأفارقة على دعم إطار جديد للتشاور والمشاركة في مبادرات حوار حول الحكم في إفريقيا بالشراكة مع لجنة الاتحاد الإفريقي.
4. إتاحة وتوفير التنسيق الجيد بين الشركاء والفاعلين للاسهام في تعزيز الحكم في إفريقيا .

5/ تأسيس مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا - نيباد - NEPAD:

ترجع جذور تأسيس مبادرة النيباد إلى القمة الإستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) التي عقدت في سيرت بليبيا في سبتمبر 1999، أين تم تكليف الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة "، و رئيس جنوب إفريقيا " تابومبيكي " بمهمة إجراء مشارات مع الدول الغربية بشأن إلغاء الديون لنصف الدول الأعضاء في المنظمة. و في جويلية 2000 كلفت القمة المنعقدة في " لومي " بالتوغو لنفس المنظمة الرئيس النيجيري " أوياساجو " بالعمل مع الرئيسيين السابقين. تبعا لذلك إقترح الرؤساء الثلاثة التركيز على إهتمامات أخرى عوض التركيز فقط على إلغاء الديون كقضية أساسية. و هذا ما أدى إلى الإعلان عن أجندة للتنمية في مستهل 2001 عرفت ب " خطة شراكة الألفية للإصلاح الإفريقي MAP " (the Millennuim partnership for the african recovery plan) التي تم إعدادها من طرف رئيس جنوب إفريقيا بالإشتراك مع الرئيس الجزائري

---

[1] NEPAD, op.cit, P 17

[2] La commission de l'union africaine, Alliance pour refonder la gouvernance en Afrique, forum sur la gouvernance en Afrique, Addis-Abeba (24-26 novembre 2005), Février 2006, PP 8-9

[3] Ibid, P 9

في نفس السياق حدّد المنتدى الخطوط التوجيهية (les lignes directrice) لمشروع بديل من أجل حكم الشرعي (Gouvernance légitime) في إفريقيا تتمثل في:

- شرعية الحكم وتجذيرها.
- بناء ديمقراطية فعلية.
- الشراكة والتعاون.
- الأخذ بعين الاعتبار مسألة التنوع.
- تبادل الخبرات.

لمزيد من الإطلاع أنظر: Ibid, PP

و الرئيس النيجيري[1]. تعتبر هذه الخطة مشروعا مفصلا للإنعاش الإقتصادي و الإجتماعي في إفريقيا و لتأسيس شراكة بين إفريقيا و الدول المتقدمة، و الإتفاق على ضرورة وضع القارة على سكة العلاقات الإقتصادية العالمية. فالبرنامج هو عبارة عن تعهد و تصريح نوايا من القادة الأفارقة يقوم على قناعة راسخة و مشتركة للقضاء على الفقر ووضع الدول الإفريقية في طريق النمو و التنمية المستدامة، و ذلك بالتأكيد على إسترجاع " الملكية الإفريقية " لإستراتيجيات التنمية، مع الإعتراف بالدور المهم للدول المانحة.

بهذا الصدد قام القادة المؤسسون لهذه المبادرة بإجراء العديد من المشاورات مع الدول الكبرى قبل كتابة نص البرنامج (MAP). و هذا ماصرح به " تابومبيكي " في تقرير قدمه أمام المؤتمر الوطني الإفريقي - ANC – (الحزب الحاكم في جنوب إفريقيا) يشرح فيه المشاورات الواسعة التي قام بها مع الدول الكبرى قبل كتابة البرنامج، حيث قال بأنه " خلال 2000، باشرنا عدد من الندوات و اللقاءات مع قادة الدول المتقدمة. طبقا لذلك إجتمعنا في ماي مع الوزير الأول " بلير" و الرئيس " كلنتون " في لندن و واشنطن (...) كما إجتمعنا مع الرئيس " جورج بوش " في أوستن بتكساس. و في جوان ذهبنا إلى تجمع برلين للحكم التقدمي (progressive governance) (...)، و في نفس الشهر إنتقلنا للمشاركة في (...) إجتماع رؤساء الوزراء لدول الشمال، و في جوان كذلك إستدعينا إلى إجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد في البرتغال. في جويلية قمنا مع الرئيس أوباسانجو و الرئيس بوتفليقة بالإجتماع مع قادة الدول و الحكومات لمجموعة السبعة (G7) في توكيو، و كانت لنا فرصة لإجراء محادثات ثنائية مع رئيس الوزراء الياباني " يوشوري موري " (Yoshiro Mori)، وفي توكيو إجتمعنا برئيس البنك الدولي " جيم ولفونسن " (Jim Wolfensohn)، و لاحقا في بريتوريا أجرينا محادثات مع مدير التسيير لصندوق النقد الدولي " هورست كولر " (Horst Kohler). و في سبتمبر إستدعينا إلى قمة الألفية للأمم المتحدة، و كانت لنا فرصة للإلتقاء مع الرئيس الروسي " بوتين " (...) كما إجتمعنا مع الأمين العام للأمم المتحدة " كوفي عنان " الذي تعهد بتعاون الأمم المتحدة معنا للعمل على خطة شراكة الألفية للإصلاح الإفريقيMAP"[2]. في هذا الإطار لم يتم إستشارة المجتمع المدني الإفريقي في إعداد المبادرة، كما أن العديد من القادة الأفارقة لم يلتحقوا إلا بعد إعداد المبادرة[3]. وهذا من شأنه كشف البنية الفكرية و العملياتية التي تقوم عليها هذه المبادرة بعد الإستشارة الواسعة للدول المانحة و المؤسسات المالية و النقدية الدولية. و هو ما سيؤثر على رؤية نيباد فيمابعد كما سنرى لاحقا.

هنا حددت المبادرة (MAP) العديد من الأولويات لبرنامج العمل أهمها[4]:

- إرساء السلم، الأمن و الإستقرار، و هذا ما يتضمن الحكم الديمقراطي.
- الإستثمار في الشعب الإفريقي من خلال إعداد إستراتيجية للموارد البشرية.
- إعداد و تطوير إستراتيجية إفريقية خاصة بالقطاعات التي من شأنها الدفع نحو تطوير إستراتيجية صناعية.
- تنويع الصادرات و المنتجات الإفريقية.
- زيادة الإستثمارات في مجال الإعلام و تكنولوجيات ا؟لإتصال.
- تطوير البنية التحتية من بينها النقل و الطاقة.
- تطوير آليات التمويل.

[1]Abel Ezeoha, Chibuike Uche, op.cit, P 16
[2] Ibid, P 17
[3] Dani W. NABUDERE, op.cit, PP 52-53
[4] Ibid, P 55

ضمن نفس التوجه، أعلن الرئيس السنغالي " أبـــدولاي واد " (Abdoulaye Wade) عـــن مبادرة لتنمية إفريقيا عرفت ب خطة " أوميغا " (the Omega plan)، التي قدمها عند إنعقاد قمـــة فرنسا- إفريقيا في جانفي 2001 .

و تم الترويج لها في المؤتمر الدولي للإقتصاديين حول خطة أوميغا. المبادرة تؤكـــد علـــى الحاجة لتنمية الرأسمال المادي و البشري كشرط أولوي للنمو المستدام و المتـــوازن، كمـــا طالبـــت بضرورة الاهتمام بالإستثمار في القطاعات ذات الأولوية التي أنشأت وفق رؤية دوليـــة. و تحمـــل المبادرة نفس الرؤية و الأهداف التي أعلنت عنها المبادرة السابقة (MAP) من حيث وضع إفريقيـــا في طريق التنمية المستدامة[1].

وفق هذا التصور، تم العمل على إدماج المبادرتين (MAP) و " أوميغا " بناء علـــى قـــرار من القمة الإستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في سرت (ليبيا) في مـــارس 2001، و هـــي مهمـــة شاركت فيها اللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UN - ECA) بوثيقتها التي عرفـــت ب " التعاهد العالمي الجديـــد مـــع إفريقيـــا " (New global compact with Africa)[2]، حيـــث تضمنت هذه الوثيقة المحتوى الأساسي لمقترح اللجنة المتعلـــق بتنفيـــذ " تصـــريح الألفيـــة للأمـــم المتحدة". و يعتبر هذا التعاهد طبقا لوزراء المالية الأفارقة الدليل التقني للجمع بين مبادرة "MAP " و " أوميغا ". و ترجع فكرة التعاهد إلى التصريح الذي ألقاه الأمـــين التنفيـــذي للجنـــة الإقتصـــادية لإفريقيا " أماوكو " (K.Y Amoako) أثناء إنعقاد الدورة الثامنة " لمـــؤتمر اللجنـــة الإقتصـــادية لإفريقيا لوزراء المالية الأفارقـــة " (ECA conference of African Ministers fo finance) بأديسابابا (إثيوبيا) في نوفمبر 2000، حيث دعا إلى تعاهد مع إفريقيا يخص الأمـــور التـــي يمكـــن للدول المتقدمة أن تستثمر فيها الموارد الضرورية عن طريق المســـاعدات، و مراجعـــة الـــديون، و الدخول إلى السوق في إطار جهود إصلاح الإقتصاد الإفريقي، مع دعوة الدول الإفريقيـــة إلـــى إجراء إصلاحات سياسية ضرورية لدعم الإصلاح الإقتصادي . هذه المقترحـــات صـــادق عليهـــا المؤتمر و تبنى لائحة تكلف اللجنة بتطوير تفاصيل و جزئيات التعاهد. و هو الأمر الذي تـــم فـــي الجزائر العاصمة – ماي 2001 – أثناء إنعقاد مؤتمر اللجنة الإقتصادية لإفريقيـــا (ECA) لـــوزراء المالية و وزراء التنمية الإقتصادية و التخطيط، أين تم إصدار لائحة تقترح على الأمـــين التنفيـــذي للجنة إجراء مشاورات مع الأفراد و المؤسسات تشمل الأمم المتحدة و شركاء التنمية لإفريقيا لتنفيذ التعاهد. هذا الأخير يركز على عدد من المسائل المحورية تتمثل أساسا في تطوير قواعـــد لتنميـــة الشراكة مع مجموعة المانحين، و المطالبة بضرورة تنفيذ إصلاحات سياسية لجلـــب الإســـتثمارات الضرورية للنمو الإقتصادي، كما يتبنى التعاهد مقترحات MAP و أوميغا إضافة إلى الحكم الراشد كقضية محورية لتعزيز الشـــراكة مـــع المـــانحين، حيـــث أن نوعيـــة الحكـــم (the quality of givernance)- كما جاء في وثيقة التعاهد – تعتبر قضية حرجة لتقليص الفقر[3]. و هذا ما يتوافـــق مع ما ذهب إليه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سنة 2000 حول " التغلـــب علـــى الفقر الإنساني " الذي إعتبر أن قضية الحكم هي الحلقة المفقودة في إستراتيجيات مكافحة الفقـــر، و هو ما يستدعي الأخذ بعين الإعتبار هذه المسألة[4]. بهذا الصدد عمل الرؤساء " مبيكي "،" أوباسانجو "، و " بوتفليقة " على تطوير " ماب " (MAP) و خطة أوميغا فـــي مبـــادرة واحـــدة تزامنـــا مـــع المشاورات بشأن التعاهد. على هذا الأساس شكل التعاهد الوثيقة الأساسية التي علـــى أساســـها تـــم الدمج بين المبادرتين، حيث توجت هذه العملية بالإعلان عن مبادرة جديدة هـــي محصـــلة لـــدمج " الماب " (MAP)، و خطة " أوميغا " سميت ب " المبادرة الإفريقيـــة الجديـــدة " - NAI - (New

[1] Ibid, P 54

[2] عراقي عبد العزيز الشربيني، مرجع سابق، ص ص 54-55

[3] Dani W. NABUDERE, op.cit, P 54

[4] أنظر المحور الخامس من تعريف مفهوم الحكم.

African initiative) التي قدمت كإستراتيجية إفريقية لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الواحد و العشرين. هذه المبادرة تم تبنيها و المصادقة عليها في قمة " لوزاكا " بزامبيا لمنظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 2001 و اعتبارها كإطار قاري جديد للتنمية (the new continental framwork for development)[1]، و دعت هذه القمة إلى ترويج المبادرة على أوسع نطاق على المستويين الإفريقي و الدولي، و تعبئة الدعم و التأييد لها من قبل شركاء التنمية لإفريقيا، و من قبل الشعوب الإفريقية. إضافة إلى ذلك عينت القمة لجنة رئاسية لتنفيذ المبادرة تتشكل من 15 من رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية، و خلال الإجتماع الأول لهذه اللجنة في " أبوجا " بنيجيريا في أكتوبر 2001 تم الإعلان عن الصيغة النهائية للمبادرة، التي تم تغيير إسمها إلى " الشراكة من أجل تنمية إفريقيا " – نيباد – كما تم وضع الهياكل التنظيمية و الإدارية لوضع المبادرة موضع التنفيذ[2].

في هذا الإطار يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة مبادرة نيباد من " لجنة التنفيذ لرؤساء الدول و الحكومات " برئاسة الرئيس النيجيري " أوباسانجو "، و ينوب عنه كل من الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة "، و الرئيس السنيغالي " عبد اللاي واد "، و تجتمع هذه اللجنة مرة كل أربعة أشهر، كما تضم 15 دولة عضو يمثلون الجهات الخمسة لإفريقيا، بحيث يمثل كل جهة ثلاث دول أعضاء على النحو التالي:

- شمال إفريقيا: الجزائر، مصر، تونس.
- غرب إفريقيا: مالي، نيجيريا، السنغال.
- شرق إفريقيا: إثيوبيا، جزر موريس، رواندا.
- وسط إفريقيا: الكامرون، الغابون، ساوتومي.
- إفريقيا الأسترالية: جنوب إفريقيا، بوتسوانا، موزمبيق.

كما يتكون هيكل نيباد من " لجنة للتوجيه " تضم خمسة (05) أعضاء يمثلون الدول المؤسسة لفكرة نيباد، و هي جنوب إفريقيا، الجزائر، و نيجيريا بصفتها دول صاحبة مبادرة " الماب " (MAP)، و السنغال صاحبة مبادرة " أوميغا "، وتم إضافة مصر إلى تلك الدول.

إضافة الى ذلك هناك "أمانة تنسيقية" مقرها في بيريتوريا بجنوب افريقيا برئاسة الاقتصادي "ويسمان نكولو" (Wiseman Nkuhlu) الذي شغل منصب مستشار لدى رئيس جنوب افريقيا – تابو مبيكي- وتتكون الأمانة من ادارة ومصالح تابعة لها، و تضطلع بمهمة تنسيق السياسات المتعلقة بالبرامج والمشاريع، كما تقوم بمهمة الاتصالات وتسويق المبادرة داخل افريقيا وخارجها.

زيادة على ذلك قرر أعضاء لجنة التنفيذ بتكوين لجنة فرعية للأمن والسلام برئاسة "تابو مبيكي" جنوب افريقيا، وتستقطب أعضاءها من الجزائر، الغابون، مالي، وموريتيوس. كما تم تأسيس خمس مجموعات عمل أوكلت مهامها لمؤسسات موجودة سابقا قصد استثمار قدراتها في اعداد برامج ومخططات في مجالات محددة كالتالي:

- مجموعة الحكم الاقتصادي وحكم المؤسسات:اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة كوكيل رئيسي لهذه المجموعة.
- مجموعة الزراعة والدخول الى الأسواق: منظمة الوحدة الافريقية الاتحاد الافريقي.
- مجموعة البنية التحتية: البنك الافريقي للتنمية BAD .
- مجموعة البنك المركزي والمعايير المالية: البنك الافريقي للتنمية.
- مجموعة تعزيز قدرات السلام والأمن: منظمة الوحدة الافريقية\الاتحاد الافريقي[3].

---

[1] Dani W. NABUDERE, op.cit, PP 54-55

[2] عراقي عبد العزيز الشربيني، مرجع سابق، ص 55

[3] راجع في هذا الإطار:

- Ross HERBERT, "Mise en œuvre du NEPAD: une evaluation critique". In: Rapport sur l'Afrique: une evaluation du nouveau partenariat, PP 118-120
http://www.nsi-ins.ca/fran/pdf/africa_report/ch5_herbert_f.pdf

من هذا المنطلق، يمكن القول أنّ النيباد قد توفرت على هيكل تنظيمي وآليات لم تتوفر عليها المبادرات السابقة كخطة لاجوس مثلا، ما يجعلها مبادرة تتسم بنوع من الجدية والعزم من قبل القادة الأفارقة على تنفيد أهداف المبادرة. لكن هناك مشكلة أساسية بهذا الخصوص تثير قلق بعض الدارسين، تتعلق بعدم وضوح العلاقة بين نيباد والاتحاد الافريقي، فرغم نشأة نيباد في كل مراحلها التي ذكرناها سابقا في كنف منظمة الوحدة الافريقية، وإقرار مشروعها في قمة لوزاكا في جويلية 2001 تحت مسمى "المبادرة الافريقية الجديدة"NAI، إلا أن العلاقة بين نيباد والمنظمة –الإتحاد- إتخذت فيما بعد منحا آخر بعد إقامة مهنديسو نيباد لهيكل تنظيمي وإداري يتمتع باستقلالية واضحة، ويتولى مهمة إدارة وتوجيه كل ما يتعلق بالمبادرة. بهذا الصدد هناك ثلاثة إلتزامات تؤشر للعلاقة بين المنظمتين تتمثل في:

_ إلزام لجنة التنفيد بتقديم تقرير سنوي للإتحاد الإفريقي.
_ يكون الرئيس والأمين العام للإتحاد الإفريقي عضوين بحكم منصبيهما في لجنة التنفيد.
_ تشارك أمانة الإتحاد في إجتماعات "لجنة التوجيه" لنيباد.

ومع ذلك يبقى الغموض قائما بحكم تداخل العديد من الإختصاصات بين هياكل وآليات المنظمتين، خاصة ما يتعلق بالمجلس الإقتصادي والإجتماعي واللجان المتخصصة. كما أنّ هناك خشية من حدوث إزدواج في العمل والإختصاصات بين أمانة الإتحاد الإفريقي، وبين أمانة نيباد. هنا أشار بعض الدارسين من إحتمال عدم قدرة الإتحاد على متابعة وتوجيه التطورات التي تمس المبادرة بفعل بعد المسافة بين مقر أمانة نيباد (بريتوريا) والمقر الرسمي للإتحاد الإفريقي (أديسا بابا)[1]. وهذا ما يشاطره "أديبايو أديدجي" Adebayo Adedji الذي طرح ثلاثة تساؤلات إعتبرها قضايا جوهرية ينبغي الإجابة عليها للعمل على توضيح العلاقة بين الإتحاد ونيباد:

- ما هي طبيعة العلاقة بين لجنة التنفيد لرؤساء الدول والحكومات والمجلس التنفيذي للإتحاد الإفريقي؟
- هل تعتبر أمانة نيباد مستقلة إذا علمنا أن مقرها في بريتوريا وليس في أديسا بابا؟
- وهل يتم التحكم فيها من قبل لجنة الإتحاد (أمانة الإتحاد) ؟.[2]

هذه القضية بدأت تشغل في الحقيقة العديد من القادة الأفارقة، وهذا ما يظهر خصوصا في مطالب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والدبلوماسية الجزائرية مؤخرا بضرورة إدماج مبادرة نيباد في هياكل الإتحاد الإفريقي، وهذا ما دعى إليه الرئيس الجزائري في القمة الأخيرة للإتحاد الإفريقي بشرم الشيخ المصرية في 2008.

الإطار العام لنيباد: قراءة في الوثيقة التأسيسية لنيباد(المنطلقات، الأهداف، وبرنامج العمل).

تطرح نيباد نفسها على أنّها تعهد من قبل القادة الأفارقة يقوم على رؤية مشتركة و قناعة راسخة لتقليص الفقر، و وضع الدول الإفريقية فرديا وجماعيا في طريق النمو والتنمية المستدامة، وللمشاركة بفعالية في الإقتصاد والسياسة العالميين. وثيقة نيباد تشير بهذا الشأن إلى عدد من المؤشرات التي تعكس واقع الفقر في القارة، حيث يعيش نصف السكان أي 340 مليون شخص بدولار واحد في اليوم، وتقدر نسبة الوفيات عند الأطفال ب 140 في الألف، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ب 58 سنة فقط، وهناك 85% فقط من السكان من لديهم القدرة على الحصول على الماء الصالح للشرب، كما أن نسبة الأمية تصل إلى 41% لدى الأشخاص الذين تفوق أعمارهم سن الخامسة عشر، كما يتوفر لكل ألف شخص 18 خط هاتفي فقط مقارنة ب 146 خط

- Dani NABUDERE, op.cit, PP 57-58

- أديبايو أولوكوشي، مرجع سابق، ص30

[1] عراقي عبد العزيز الشربيني، مرجع سابق، ص ص 69-70

[2]Adebayo ADEDEJI, op.cit, PP 47-48

في دول العالم، و567 في الدول ذات الدخل المرتفع. على هذا الأساس جاءت هذه المبادرة الجديدة لتعيد النظر في هذه الوضعية السيئة لإفريقيا ومختلف العلاقات التي تدعمها، مع الإعتراف بتحقق بعض المكتسبات الإيجابية في القارة من بينها تزايد الأنظمة الديمقراطية التي تركز على حماية حقوق الإنسان، وتؤكد على ضرورة تمحور التنمية حول الفرد وترقية إقتصاد السوق، لهذا تبحث نيباد في ترسيخ وتدعيم هذه المكتسبات، وتدعو إلى شراكة جديدة بين إفريقيا والمجتمع الدولي بهدف تجاوز فجوة التنمية[1].

من هذا المنطلق حددت وثيقة نيباد العديد من الجوانب التي توضح الإطار العام لنيباد وأهدافها وبرامج عملها، وموقفها من بعض القضايا. نستعرضها في النقاط التالية:

1/ تنطلق نيباد من مكانة إفريقيا في المجتع العالمي، حيث ترى في القارة قاعدة الموارد الضرورية التي خدمت الإنسانية طوال قرون، حددتها في أربعة عناصر:

- الثروة المعدنية والحيوانية والنباتية الضخمة التي تمثل قاعدة الإستغلال في المعادن، والزراعة والسياحة.
- الرئة البيئية التي توفرها الغابات الإستوائية في القارة والتي تشكل منفعة للبشرية، فإفريقيا بإمكانها القيام بدور أساسي في حماية البيئة .
- المواقع التاريخية والأثرية التي مازالت تقدم الأدلة على تطور الأرض، والحياة الإنسانية.
- ثراء الثقافة الإفريقية ومساهمتها في تنوع الثقافات العالمية، حيث أن إفريقيا تمثل مهد البشرية كما يعترف بذلك العلم الحديث.

تأسيسا على هذه المرجعية ترى نيباد بضرورة وضع إستراتيجية تعمل من خلالها على إستغلال هذه الموارد واستخدامها في تنمية القارة والمحافظة عليها لصالح البشرية[2].

2/ تشير وثيقة نيباد إلى أن إفريقيا تعرضت لعملية "إفقار تاريخية" عمل على إحداثها الإرث الإستعماري، والحرب الباردة، وأجهزة النظام الإقتصادي الدولي، وضعف السياسات التي إعتمدتها العديد من الدول الإفريقية بعد الإستقلال. فمنذ قرون تم إدماج القارة في الإقتصاد العالمي بصفتها ممون لليد العاملة والمواد الأولية، وهذا ما أدى إلى إستنزاف القارة من مواردها أكثر منه خدمة التنمية فيها، ما جعلها المنطقة الأكثر فقرا في العالم، فقد عمل الإستعمار على زعزعة الهياكل والمؤسسات والقيم التي كانت قائمة، وأخّر عملية تكوّن طبقة متوسطة تقوم على فكرة المؤسسات ومؤهلات وقدرات للتسيير. حيث ورثت إفريقيا مابعد الإستعمار دول ضعيفة واقتصاديات عاجزة، ومما زاد من تعقيد المشكلة وجود قيادات ضعيفة، وتفشي الفساد والحكم السيء في العديد من الدول، إضافة إلى الإنقسامات التي أحدثتها الحرب الباردة التي أعاقت ظهور حكومات مسؤولة، وهذه كلها مظاهر لضعف الدولة التي تشكل في الوقت الحالي أكبر عائق أمام التنمية المستدامة في

---

[1] أنظر مقدمة الوثيقة التأسيسية لنيباد في النسخة الفرنسية للوثيقة:
Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD), Abuja, Octobre 2001, PP 1- 2
http://www.afrimap.org/english/images/treaty/file4239af7fc0477.pdf

في هذا الإطار صرح " تابومبيكي " (Thabo Mbeki) – شارحا للمبادرة في خطاب ألقاه أمام برلمان جنوب إفريقيا مباشرة بعد تبني مخطط نيباد في إجتماع أبوجا (أكتوبر2001) – بأن المبادرة هي " نداء لتأسيس علاقة شراكة جديدة بين إفريقيا و المجتمع الدولي خصوصا الدول الأكثر تصنيعا بهدف تجاوز فجوة التنمية التي توسعت على مدى قرون من العلاقات اللامتساوية. بهذا الصدد نحن لا نطلب إعانات بل العدالة و المساواة، و حياة كريمة لشعوب إفريقيا و مستقبل آمن لكل البشرية.

هذا البرنامج يقوم على ملكية (propriètè) إفريقيا، و على مراقبة إفريقية للبرامج و المشاريع. كما أن القادة الأفارقة يقبلون بانفتاح و بدون غموض بالاضطلاع بمهمة تقليص الفقر و خلق تنمية مستدامة.

نحن نوافق على أنّه يتحتم علينا ترسيخ الديمقراطية في القارة، و يتوجب علينا تجذير ثقافة حقوق الإنسان، و ضرورة وضع حد للصراعات الموجودة و الوقاية من التي ستحدث، كما ينبغي علينا إعتماد مقاييس ضد الفساد و مساءلة بعضنا البعض على أفعالنا. من الواضح أن كل هذه الخطوات من أجل تأكيد الديمقراطية، الحكم الراشد و غياب الحروب و الصراعات هي مهمة من أجل جلب السعادة للناس في إفريقيا، و من أجل خلق ظروف ملائمة للبيئة و للنمو الإقتصادي و التنمية ". أنظر بهذا الصدد: Ross HERBERT, op.cit. P 116

[2] Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD), op.cit, PP 2-3

دول القارة، وبالتالي يمثل تعزيز القدرات على الحكم ووضع سياسات بعيدة المدى من أكبر التحديات التي تواجه إفريقيا.

وترى نيباد أنّ برامج التعديل الهيكلي لم تقدّم إلاّ حلاً جزئيا لمشاكل القارة، حيث سمحت هذه البرامج إلاّ لعدد قليل من الدول ببلوغ مستوى مرتفع من النمو. وكل تلك العوامل أدت إلى إضعاف دور القارة في الإقتصاد العالمي، حيث عرفت إفريقيا –كما أشارت الوثيقة- بالقارة المهمشة[1].

3/ ترى نيباد أن العالم في الألفية الجديدة يشهد ثورة إقتصادية مدعّمة بتطور تكنولوجيات الإعلام والإتصال التي أدت إلى إختصار الوقت والمسافات، الأمر الذي كان له تأثيرا على الحياة الإجتماعية والإقتصادية، خاصة ما يتعلق بتسهيل إندماج الأنظمة الوطنية للإنتاج والتمويل الذي إنعكس على نمو التدفق عبر الوطني (القومي) للأملاك، والخدمات ورؤوس الأموال. من هنا تقدم نيباد موقفها من هذه الثورة أو ما أسمتها الوثيقة: "الثورة العالمية" بأنها يمكن أن تؤدي إلى توفير سياق ووسائل لتحديث إفريقيا. فإذا كانت العولمة ضاعفت من عدم قدرة إفريقيا على المنافسة، فإنّها بالمقابلّ توفر فرصا للإندماج الفعّال وتصوّرات جيدة تمكن من تحقيق الإزدهار الإقتصادي وتقليص الفقر. بهذا الصدد تعترف نيباد بعدم قدرة إفريقيا على الإستفادة من عملية العولمة، حيث كان نصيب القارة على غرار العديد من الدول النامية مزيدا من التهميش، وهذا راجع لوجود عوائق هيكلية حالت دون تحقيق النمو والتنمية، وفشل القيادة السياسية والإقتصادية في العديد من الدول الإفريقية التي أعاقت عملية تعبئة الموارد في العديد من مجالات النشاط المهمّة لجلب وتسهيل إقامة إستثمارات محلية وأجنبية.

للخروج من هذه الوضعية ترى نيباد أنّه من الضروري إنخراط كافة الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في كل الدول في الإقتصاد والسياسة العالميتين، وهذا يتطلب الإعتراف بالإعتماد المتبادل على المستوى العالمي فيما يتعلق بالعرض والطلب، والقاعدة البيئية التي تحافظ على كوكبنا، والهجرة عبر الحدود القومية، وهندسة مالية عالمية تكافئ التسيير السوسيو -إقتصادي الجيد، وحكم عالمي يعترف بالشّراكة بين كل الشعوب.

بهذا الخصوص تشير نيباد إلى قناعتها بقدرة المجتمع الدولي على خلق الشروط والظروف الصحيحة والعادلة التي تمكن إفريقيا من المشاركة الحقيقية في الإقتصاد العالمي والسياسة العالمية. في هذا الإطار تطرح نيباد نفسها على أنّها مبادرة جديدة تتميز عن المبادرات السابقة كونها مدعمة بوجود إرادة سياسية لدى قادة أفارقة معظمهم منتخب ديمقراطيا، أدركوا بأنّ آمال الشعوب الإفريقية في حياة كريمة لا يمكن تحقيقها باضطهاد وإقصاء الآخرين، فالمبادرة جاءت في مرحلة جديدة تتسم بإعادة هيكلة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وهذا ما صاحبه ظهور تصوّرات جديدة للأمن، والتنمية، والقضاء على الفقر، فضلا عن الإهتمام أكثر بمفهوم الديمقراطية، والحكومة المسؤولة، وثقافة حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وهي التي تجسّدت في انتشار الديمقراطية في القارة مدعمة من قبل الإتحاد الإفريقي الذي يقود مجهودات لتدعيم منظمات المجتمع المدني والإصلاح الإقتصادي. حيث تعترف العديد من الحكومات في العالم بتغيّر الظروف في إفريقيا، وهذا ما ظهر في تصريح الألفية للأمم المتحدة الذي تمّ تبنّيه في سبتمبر 2000، الذي أكد على ضرورة تدعيم جهود إفريقيا في معالجة ضعف التّنمية والتهميش الذي تعانيه. هنا دعت مبادرة نيباد إلى ضرورة تحمّل القادة الأفارقة لمسؤولياتهم فيما يخص ترسيخ آليات إدارة وحل الصراعات وآليات السلام على المستوى الجهوي والقاري، وترقية وحماية حقوق الإنسان، وتدعيم إستقرار الإقتصاد الكلي، إضافة إلى التأسيس لأطر قانونية وتنظيمية شفافة، وتوفير خدمات التعليم والصحة والتكوين التقني، وإعطاء الأولوية لمكافحة مرض الأيدز (VIH/sida)، ومختلف الأمراض الفتّاكة. بهذا الصدد ترى نيباد أنّ جهود القادة الأفارقة ونجاح المبادرة يتوقف على مدى تحمّل الشّعوب الإفريقية على إختلافهم لمسؤولياتهم والوثوق في قدراتهم. لذلك تضمّنت وثيقة نيباد

[1] Ibid, PP 4-6

نداء للشعوب الإفريقية يحثهم على ضرورة الوعي بالمخاطر التي تواجه القارة، وهذا ما يتطلب التجنّد ودعم تنفيذ المبادرة لوضع حد لحالة التهميش، وتقليص فجوة التنمية بينها وبين العالم المتقدم[1].

4/ بعد التشخيص لحالة إفريقيا التي ظهرت فيها المبادرة، تقدم نيباد برنامج عمل تم إعتباره "كإستراتيجية إفريقية لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين". هنا وضعت المبادرة أهداف طويلة المدى تتلخص في القضاء على الفقر في إفريقيا في سياق العولمة، وترقية دور المرأة في كافة المجالات. إضافة إلى وضع أهداف أخرى محددة بإطار زمني تتمثل في تحقيق معدل سنوي للناتج المحلي (PIB) يزيد عن 7% في حدود 15 سنة المقبلة، وتحقيق الأهداف المتفق عليها في إطار التنمية الدولية بحلول عام 2015 (أهداف الألفية للتنمية OMD)[2]. على هذا الأساس تعتبر نيباد مبادئ السلام، الديمقراطية والحكم الراشد، إحترام حقوق الإنسان، والتسيير الإقتصادي الجيد شروطا ضرورية وأولية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث إعتمدت في هذا الإطار ثلاث مبادرات لنشر وتطبيق تلك المبادئ على المستوى القطري والقاري، تتمثل في المبادرات التالية[3]:

أ- **مبادرة السلام والأمن**: تتألف هذه المبادرة من ثلاثة عناصر تتمثل في :

- ترقية الشروط طويلة المدى التي تساعد على تحقيق التنمية والأمن .
- ترسيخ قدرات الإنذار السريع للمؤسسات الإفريقية، وتحسين قدرتها على الإدارة والقضاء على الصراعات والوقاية منها.
- مأسسة الجهود المرتبطة بالقيم الأساسية التي تقوم عليها مبادرة نيباد.

كل تلك العناصر تهدف إلى توفير الوسائل الضرورية لدعم المؤسسات الجهوية والقارية المتخصصة في إدارة الصراعات والوقاية منها في المجالات الأربعة التالية:

- إدارة وحل الصراعات والوقاية منها.
- دعم البحوث المتخصصة في تثبيت وفرض السلام.
- المصالحة، وإعادة البناء بعد الصراع.
- مكافحة إنتشار الأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية.

ب- **مبادرة الديمقراطية والحكم الراشد**: تهدف هذه المبادرة إلى الإسهام في تدعيم الإطار السياسي والإداري للبلدان المنخرطة في نيباد بواسطة دعم تطبيق مبادئ الديمقراطية، الشفافية، المساءلة، إحترام حقوق الإنسان، ودولة القانون. وذلك من خلال إعتماد سلسلة من الإجراءات لتأسيس وترسيخ الممارسات والعمليات الأساسية للحكم الراشد، وتعهد الدول المشاركة في نيباد لدعم المبادرات المتعلقة بالحكم الراشد، ومأسسة المجهودات لضمان إحترام القيم الأساسية. وبهدف تدعيم الحكم السياسي وتعزيز القدرة على إحترام تلك التوّجهات عمل مهندسو نيباد على إعتماد إصلاحات مؤسسية تتمحور حول إصلاح الوظيفة العامة والإدارة، تدعيم الرقابة البرلمانية، ترقية الديمقراطية المباشرة والتشاركية، المكافحة الفعّالة ضد الفساد، وإصلاح النظام الضريبي.

ج- مبادرة الحكم الإقتصادي وحكم المؤسسات: تهدف هذه المبادرة إلى تدعيم قدرات الدولة بصفتها عامل أساسي لتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق التنمية، وذلك من خلال إعداد برامج لتحسين نوعية التسيير الإقتصادي، والمالية العامة وحكم المؤسسات في مختلف الدول المشاركة. فالواقع يبيّن أنّ العديد من الدول الإفريقية لا تتوفر على أطر توجيهية، وإجراءات لتنمية تتمحور حول القطاع الخاص، كما أنّها لا تتوفر على قدرات لتنفيذ البرامج، حتى في حالة توفرها على موارد مالية وفيرة، وهذا ما يستدعي تدعيم القدرات في هذا المجال.

---

[1] Ibid, PP 6-12
[2] Ibid, PP 12-14
[3] Ibid, PP 14-19

إضافة إلى ذلك حددت مبادرة نيباد سبعة قطاعات بصفتها أولويات بالنّسبة لتنمية إفريقيا، تتمثل في[1]:

1- قطاع البنية التحتية: الطرقات، المطارات، الموانئ، السكك الحديدية، والمواصلات.
2- الموارد البشرية، متضمّنة قطاع التربية، وتطوير الكفاءات، والحد من هجرة الأدمغة.
3- قطاع الصحة.
4- تكنولوجيات الإعلام والإتصال.
5- الزراعة.
6- الطاقة.
7- وصول الصادرات الإفريقية إلى أسواق الدول المتقدمة.

هنا أشارت وثيقة نيباد أنّ العمل في هذا الإطار يتم وفق مقاربات قارية وجهوية من شأنها تدعيم التعاون والإندماج الإقتصادي في القارة، وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي.لهذا أولت نيباد الإهتمام ببناء القدرات لتحسين فعالية، وعقلنة الهياكل والمنظمات الجهوية الموجودة على مستوى القارة، حيث كلّفت البنك الإفريقي للتنمية بالقيام بدور في تمويل الدراسات والبرامج والمشاريع الجهوية [2].

علاوة على ما سبق تطرّقت وثيقة نيباد إلى قضية جوهرية تتعلّق بمشكلات التمويل. بهذا الصدد ترى المبادرة أنّ تحقيق النّمو السنوي المحدد ب 7%، وتقليص نسبة الفقر إلى النصف في حدود عام2015، سيخلق عجزا سنويا يقدّر ب12% من الناتج القومي الداخلي الخام، أي 64 مليار دولار. ولتجاوز هذا العجز يتطلب الأمر زيادة المدّخرات المحلية، وتحسين تحصيل الإيرادات الجبائية، غير أنّ الجزء الكبير من الموارد ينبغي تحصيله من خارج القارة. بهذا الخصوص عملت نيباد على إعداد ثلاث مبادرات تتمثل في: المبادرة المتعلقة بالديون، مبادرة تحويل مساعدات التنمية الرسمية (الخارجية)، ومبادرة مساهمات الرأس المال الأجنبي الخاص[3].

أ- **المبادرة المتعلقة بالديون**[4]: تتضمّن هذه المبادرة عدد من العمليات لتقليص وتسوية الديون من بينها: - ربط تخفيض الديون بنشاطات تقليص الفقر، لذلك تشترط هذه المبادرة على الدول المشاركة في نيباد الإنخراط في الإستراتيجيات المتفق عليها الخاصة بتقليص الفقر. وإستراتيجيات تخفيض عبء الديون، والإنخراط في المبادرات المتعلقة بالتسيير الإقتصادي الجيد.

- سعي قادة نيباد إلى التفاوض مع الحكومات الدائنة.
- الإشتراط على دول نيباد الرجوع إلى الآليات الموجودة الخاصة بتسوية الديون ، لا سيما "مبادرة تسوية الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE) (initiative pour l'allégement de la dette des payes pauvres très en dettes) ونادي باريس (club de paris) .
- العمل على تأسيس منتدى يتم فيه تبادل الدول الإفريقية للتجارب فيما بينها المتعلقة باستراتيجيات تسوية الديون، وتبادل الآراء حول مراجعة وتحسين عمليات مبادرة تسوية الديون PPTE.

ب - **مبادرة تحويل مساعدات التنمية الرسمية**[5]: تهدف نيباد من خلال هذه المبادرة إلى زيادة مساعدات التنمية الخارجية على المدى المتوسط، وتحسين نظام سيرها، وذلك لإستخدامها بطريقة

[1] Ibid, PP 19-20
[2] Ibid, PP 19
[3] Ibid, PP 36-37
[4] Ibid, PP 37-38
[5] Ibid, PP 38-39

فعّالة من طرف الدول الإفريقية. على هذا الأساس تنص وثيقة المبادرة على ضرورة توفير آليات وعمليات في هذا المجال أهمها:

- إنشاء منتدى خاص بمساعدات التنمية الخارجية بالإشتراك مع لجنة مساعدة التنمية (CAD) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) من شأنه السماح للدول الإفريقية بالخروج بإطار مشترك لتحويل المساعدات التنموية.

- عن طريق هذا المنتدى يتم التفاوض مع المؤسسات لصياغة ميثاق شراكة من أجل التنمية يتضمن إقتراح آلية للتقييم من خلالها يتم متابعة أداء الدول والمؤسسات المانحة (bailleurs des fonds)، والدول المستفيدة، كما يراعي هذا الميثاق شروط المشاركة في المبادرة المتعلقة بالتسيير الإقتصادي الجيد، باعتبارها شرط أولي لإستفادة الدول الإفريقية من زيادة مساعدات التنمية الخارجية.

- العمل على تدعيم جهود اللجنة الإقتصادية لإفريقيا (UN-CEA) لتأسيس مجموعة دراسات (groupe d'étude) حول الوثيقة الإستراتيجية لتقليص الفقر(DSRP) التي صيغت من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ج - **مبادرة مساهمات رأس المال الأجنبي الخاص**[1]: تتعلق هذه المبادرة بتشجيع الإستثمارات الخارجية للقطاع الخاص. هنا إعتبرت نيباد أنّ إنسياب الرأس المال الأجنبي الخاص عملية مرتبطة بتحسين نوعية الحكم، لهذا تنص المبادرة على أنّ الإنخراط في المبادرات الخاصة بالحكم الإقتصادي والسياسي شرط أوّلي وضروري للمشاركة والإنخراط في مبادرة إنسياب الرأس المال الأجنبي الخاص. بهذا الصدد عملت نيباد على تحديد عدد من الأولويات والعمليات من بينها:

- العمل على تحسين صورة إفريقيا لدى المستثمرين الأجانب، حيث أنّ القارة تعتبر منطقة عالية المخاطر، وهذا ما يتطلب حسب وثيقة نيباد إنشاء فريق عمل يكلّف بمراجعة التشريعات والإجراءات الخاصة بالإستثمارات لتقليص المخاطر، هذا مع تفعيل المبادرات الخاصة بالسلام والأمن، والحكم الراشد السياسي والإقتصادي، التي من شأنها المساهمة في تقليص المخاطر بصورة تدريجية.

- تنفيذ برامج لتدعيم قدرات الشراكة بين القطاع العام والخاص بإشراف من البنك الإفريقي للتنمية بهدف مساعدة السلطات العمومية على المستويات المحلية والوطنية لهيكلة وتنظيم الصفقات المتعلقة بالبنية التحتية، والخدمات الإجتماعية، إضافة إلى إنشاء فريق عمل وإعداد مبادرة لتطوير الأسواق المالية الداخلية، وتدعيم قدراتها، ووضع أطر تشريعية وقواعد تنافسية على المستوى الدولي، وإنشاء أرضية مشتركة للأعمال في إفريقيا.

علاوة على المبادرات السابقة الخاصة بتعبئة الموارد التي من شأنها السماح لنيباد بتحقيق أهدافها، عملت هذه الأخيرة على وضع مبادرات أخرى لوصول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق تتحدد ملامحها في تنويع الإنتاج، تطوير قطاعات الزراعة، الصناعات التحويلية، السياحة، الخدمات، إضافة إلى تطوير القطاع الخاص والصادرات الإفريقية، وإزاحة الحواجز الجمركية.

5/ تدعو مبادرة نيباد إلى ضرورة قيام "شراكة عالمية جديدة"، وتفعيل مختلف أطر الشراكة بين إفريقيا والدول المصنعة من جهة، والمؤسسات الدولية من جهة أخرى، لا سيما الشراكة الإستراتيجية للبنك الدولي من أجل إفريقيا، وخطة العمل الإتحاد الأوروبي- إفريقيا التي تم إقرارها في قمة القاهرة. في هذا الإطار طرح قادة نيباد العديد من المسؤوليات والواجبات التي ينبغي القيام بها من طرف البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية تجاه إفريقيا أهمها:

- تقديم الدعم المادي لآليات ومبادرات معالجة الصراعات والوقاية منها وإقامة السلام، وتقديم الدعم التقني لتسريع تنفيذ برنامج العمل لا سيما في مجال بناء قدرات التخطيط وإدارة التنمية.

[1] Ibid, PP 39-40

- تعزيز العمل على تحسين إستراتيجيات تسوية ديون الدول متوسطة الدخل، وزيادة مساعدات التنمية الخارجية لإفريقيا.
- ضمان وصول منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، وذلك بإعداد مبادرات ثنائية الطرف، ووضع شروط أكثر عدالة بالنسبة لإفريقيا في إطار المفاوضات للإنخراط في منظمة التجارة العالمية (OMC).
- تدعيم القادة الأفارقة في تشجيع إستثمارات القطاع الخاص التابع للدول المتقدمة، وحث البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى على القيام بمهمة جلب الإستثمارات في مجالات البنية التحتية لتسهيل عمل القطاع الخاص.
- المساعدة في إقامة آليات لمكافحة الفساد، وترجمة الإستراتيجيات الدولية المتخلفة بالتربية والصحة إلى برامج ملموسة في إفريقيا. إضافة إلى العمل على التأسيس لشراكة بين الدول، والشركات الصيدلانية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني لتسهيل وصول الأفارقة إلى الأدوية الخاصة بمعالجة الأمراض الفتاكة.
- دعم إصلاح حكم المؤسسات المالية الدولية بمراعاة حاجيات واهتمامات إفريقيا.

علاوة على ذلك ترى نيباد بضرورة الإسراع بتنفيذ البرامج المتعلقة بمكافحة الأمراض (الأيدز، السل...)، وتقليص الديون، وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، والوصول إلى الأسواق كأولويات ينبغي تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية.

هنا تعترف المبادرة بوجود صيغ للشراكة في هذا الشأن، لكنّها تدعوا إلى تدعيم المشاركة والقيادة الإفريقية لهذه البرامج لضمان التنفيذ الجيّد لها[1].

ممّا سبق، يتّضح أنّ برنامج نيباد يقوم على رؤية نيوليبرالية للتنمية في إفريقيا، فالمبادرة تدعو إلى تحرير الأسواق، وإطلاق المبادرات الفردية، وتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لتشجيع إستثمارات القطاع الخاص خصوصا الأجنبية بوصفها قاطرة النمو في الدول النامية[2]. لذلك يبدو أنّ مبادرة نيباد تتبنى مقاربة "إجماع واشنطن" الذي طرحته مؤسسات بروتن وودز، وتوجهات المنتدى الإقتصادي العالمي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، الذي يرى في الإستثمارات الأجنبية المباشرة كآليات رئيسية لتوفير الأموال والخدمات للأسواق الأجنبية، وقنوات لها دور كبير في إكتساب التقنيات والمؤهّلات التي تساعد على الإندماج في الشبكات الدولية للتجارة والإنتاج وتحسين التنافسية الدولية للمؤسسات[3].

هذا التوجه تبنّته نيباد إنطلاقا من تسليمها بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به العولمة في توفير الوسائل والظروف الملائمة للتنمية في إفريقيا، وقناعتها بقدرة المجتمع الدولي على مساعدة إفريقيا عن طريق إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية. وبهدف تجسيد المقاربة النيوليبرالية للتنمية في إفريقيا، أولت نيباد أهمية كبيرة لأطروحة الحكم الراشد التي تقدمها وكالات التنمية الدولية كمشروطية لمنح مساعدات التنمية للقارة سواء في شقّها السياسي، أو الإقتصادي أو الإداري. ذلك أنّ الحكم الراشد –حسب المبادرة- يعتبر شرط أولي لتنفيذ برامجها وأهدافها المعلنة، وعامل أساسي لتوفير الظروف الملائمة لجلب الإستثمارات، وزيادة مساعدات التنمية، وكسب ثقة الدول المانحة لتخفيف عبء الديون. ولتدعيم مطلب الحكم الراشد في إفريقيا عملت نيباد في السنة التالية لتأسيسها على إنشاء آلية للتقييم من قبل النظراء لقياس نوعية الحكم. الأمر الذي جعل المبادرة محل ترحيب واسع من قبل المجتمع الدولي.

---

[1] Ibid, PP 51-55

[2] عراقي عبد العزيز الشربيني، مرجع سابق، ص 59

[3] Charles MOUMOUNI, Carlos NKOA, "le double langage du NEPAD des flux de capitaux étrangers pour un développement endogène", Perspective Afrique, Vol 1, N2, 2005, P 174
http://www.perspaf.org/fileadmin/Articles/Volume1/Numero2/PA_Vol1_No2_pp.171-186.pdf

إنّ هذا الموقف الإيجابي ظهر في الحقيقة منذ الأيام الأولى لتأسيس مبادرة نيباد، وهذا يرجع بالأساس إلى الإستشارات الواسعة التي قام بها القادة المؤسّسون لنيباد للدول الكبرى والمؤسّسات الدولية حتى قبل الإعلان عن المبادرة وإقرارها من قبل منظمة الوحدة الإفريقية، ويرجع كذلك إلى البناء الفكري النيوليبرالي الذي تقوم عليه نيباد وموقفها الإيجابي من بعض القضايا، كالرؤية الجديدة للقادة الأفارقة تجاه الغرب والعولمة والمؤسسات الدولية التي تتسم بالكثير من الإيجابية والثقة. حيث تتطلع نيباد من خلالها إلى شراكة جديدة تمكّنها من تنمية القارة. وهذا عكس مبادرات سابقة كخطة عمل لاجوس[1]، التي تحمل رؤية فكرية مغايرة تدعو إلى فك الإرتباط مع الغرب الرأسمالي، ما جعلها محل رفض البنك الدولي الذي قدّم تصوّر نيوليبرالي للتنمية في إفريقيا عبّر عنه تقرير بيرج.

في هذا الإطار تعتبر مجموعة الثمانية (G8) الإطار الأوّل والأكثر بروزا لدعم مبادرة نيباد، وقد بدأ هذا الدعم والتعاون منذ توجّه القادة المؤسّسون للمبادرة (بوتفليقة، مبيكي، أوباسانجو) للمشاركة في قمّة أوكيناوا باليابان عام2000 لعرض المبادرة. وبعد إقرار المبادرة في قمّة منظمة الوحدة الإفريقية بلوزاكا في 2001 التي أعلنت المبادرة الإفريقية الجديدة (NIA) بعد دمج كل من "الماب" (MAP) وخطة "أوميجا" كما رأينا سابقا تم عرض خطة المبادرة الجديدة (NAI) (قبر إستبدالها بتسمية نيباد في أكتوبر 2001 بأبوجا) على قمة جنوة (Genoa suimmit) بإيطاليا في جويلية 2001 لدول الثمانية، حيث أعرب قادة هذه الدول عن دعمهم الكامل للمبادرة، واستعدادهم لإقامة شراكة جديدة مع إفريقيا لمساعدتها على تحقيق التنمية[2]. وهذا ما عبّر عنه البيان الختامي للقمّة الذي جاء فيه: "نحن نوافق على دعم الجهود الإفريقية لحل المشاكل الإفريقية. فالسلم، الإستقرار، والقضاء على الفقر في إفريقيا هي أغلب التحديات التي تواجهنا في الألفية الجديدة. نحن نرحّب بالمبادرة الإفريقية الجديدة (NAI) التي تقوم على مبادئ المسؤولية والملكية، مع التركيز على الديمقراطية، الشفافية، الحكم الراشد، دولة القانون، كعوامل أساسية للتنمية. هذه المبادرة تقدّم قواعد لشراكة جديدة مكثّفة مع إفريقيا والعالم المتقدّم (...) نحن نركز أيضا على أهمية العمل على شراكة مع الحكومات الإفريقية لدعم وصول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية، وجلب الإستثمار الخارجي المباشر، وترقية الإستثمار في القطاعات الإجتماعية الأساسية، خصوصا في الصحة والتعليم (...) نحن نتعهّد بترقية هذه الأهداف مع شركائنا الأفارقة وفي المحافل متعددة الأطراف، في الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وفي الدورة الجديدة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية (WTO)"[3]

بناء على هذا التّصوّر قرّرت قمّة جنوة تعيين ممثلين عن دول الثمانية على مستوى عال من الكفاءة والخبرة لإعداد برنامج عمل ملموس بالتنسيق مع قادة نيباد للمصادقة عليه في قمّة مجموعة الثمانية التي ستعقد في السنة الموالية (2002) في كنانا سكس (Kananaskis summit)، ألبرتا (Alberta) بكندا. هذا البرنامج من شأنه طرح أشكال إستجابة مجموعة الثمانية للمبادرة الإفريقية، حيث بدأت عملية التحضير له في إجتماع عقد بلندن للشّخصيات الممثلة للدول النامية برئاسة "روبرت فلاور" (Robert R. Flower) الممثل الشّخصي لرئيس الوزراء الكندي، لوضع القواعد الأساسية "لخطة عمل مجموعة الثمانية بشأن إفريقيا" (G8 African plan). بهذا الصدد تم التأكيد على ضرورة إشراك الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرون مثل هولندا، النرويج، السويد الذين – حسب فلاور- سيكونون أكثر سخاءا وإلتزاما بتعهّداتهم تجاه

[1] Abel EZEOHA, Chibuike UCHE, op.cit, PP 17- 18

[2] نيفين حلمي صبري مصطفى، "أوروبا و دعم التنمية في إفريقيا: دراسة في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الإفريقية". في: مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 200

[3] Abel EZEOHA, Chibuike UCHE, op.cit, P 18

إفريقيا حتى أكثر من العديد من دول الثمانية[1]. وفي قمّة كنانا سكس (جوان 2002) تمّت المصادقة على وثيقة "خطة العمل بشأن إفريقيا"، حيث عبّرت الوثيقة عن الترحيب بمبادرة نيباد وما تضمّنته من تعهّدات للقادة الأفارقة بالعمل على تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد، وتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. كما تضمّنت الوثيقة تعهّد قادة دول الثمانية بإقامة شراكات معزّزة مع الدول الإفريقية التي تلتزم بمبادئ الديمقراطية والحكم الراشد، ووعدت الخطة كذلك بتوجيه الزيادة السنوية في مساعدات التنمية الرسمية المتّفق عليها إبتداءا من عام2006 والمقدّرة ب12 مليار دولار إلى الدول التي تحترم تلك المبادئ والمعايير، أمّا الدول التي لا تفي بتعهّداتها في هذا المجال فإنّها لن تحصل على أي دعم أو مساعدة من المجموعة. إضافة إلى تحديد عدد من المجالات التي تراها مجموعة الثمانية ذات الأولوية المتمثّلة في:

1/ تعزيز الأمن والسلم.
2/ تقوية المؤسّسات، وتعزيز الحكم السياسي.
3/ تشجيع التجارة والإستثمار، والنمو الإقتصادي و التنمية المستدامة.
4/ تخفيف الديون (عن طريق تعزيز مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون).
5/ توسيع مجالات الدقة، وتحسين جودة التعليم.
6/ زيادة الإنتاجية الزراعية.
7/ تحسين إدارة الموارد المائية وتنميتها.

وبالنظر إلى هذه القرارات فإنّ الدول الثمانية لم تراعي مجالين على قدر كبير من الأهمية في برنامج نيباد هما البنية التحتية، والعلاج الجذري لمشكلة المديونية، هذا مع ضآلة حجم الدعم المالي الذي تعهّدت به الدول الكبرى[2] مقارنة بمبلغ 64مليار دولار الذي حددته نيباد للتّمكن من تحقيق أهدافها.

في سياق متصل، تم عقد العديد من الندوات والجلسات في كندا - بلد إنعقاد القمة- من قبل البرلمان الكندي، ومن قبل معاهد ومؤتمرات مختلفة لاسيما منتدى إفريقيا- كندا (forum Afrique – Canada) لبحث مستويات وأشكال الدعم للمبادرة الإفريقية. بهذا الصدد أعلنت كندا في قمة كنانا سكس عن إنشاء الصندوق الكندي لإفريقيا (fond canadien pour l'Afrique) بقيمة 420 مليون دولار يتم توزيعها على قطاعات محددة. حيث تم تخصيص ما بين 37% و43% لترقية الإستثمار في الصادرات والتجارة، وحوالي7.1% لتعزيز الحكم والمجتمع المدني، وحوالي 45% لدعم برامج في قطاعات الصحة، الزراعة، وتسيير المياه للإستجابة لحاجيات الفقر في إفريقيا. وفي سبتمبر2002 أصدرت الوكالة الكندية للتنمية الدولية (OCDI) وثيقة بعنوان "كندا تسهم في عالم جيد، بيان سياسي خاص بمساعدات دولية عالية الفعالية" (le Canada contribue à un monde meilleur. Enoncé politique en faveur d'une aide internationale plus efficace)

في هذه الوثيقة تم التركيز على أهمية العلاقات ثنائية الطرف كوسيلة رئيسية بالنسبة للوكالة الكندية لتحقيق هدف تقليص الفقر، مع الإهتمام أكثر بمقاربات البرامج، وبصورة أقل على المشاريع. وترى كندا على هذا الأساس أنّ هدف التوجّهات الجديدة كان لها نتائج جيدة بالنسبة لإفريقيا، فالوكالة أعلنت عن توجيه برامجها للدول الأكثر فقرا، وذلك بالإعتماد على مقاربات البرامج القطاعية بالتنسيق مع الوزراء المعنيين، وتنسيق أكبر مع المانحين، عن طريق إدماج تلك المقاربات في مبادرات البنك الدولي ومانحين آخرين[3].

---

[1] Dani W. NABUDERE, op.cit, PP 60-62

[2] عراقي عبد العزيز الشربيني، مرجع سابق، ص ص 64-66

[3] Symposium du forum Afrique Canada, bonne gouvernance en Afrique, bonne gouvernance global pour l'Afrique: Rapport de synthèse. Lack Mac Donald (Québec), Octobre 2003, PP 7-8

وهناك أطر أخرى لدعم مبادرة نيباد إضافة إلى مجموعة الثمانية، فقد وجّه الإتحاد الأوروبي الدعوة إلى القادة الدول المؤسسة للمبادرة (جنوب إفريقيا، الجزائر، نيجيريا، والسنغال)، بالإضافة إلى زامبيا باعتبارها رئيسة دورة منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت في لوزاكا 2001، للإجتماع في أكتوبر2002 لمناقشة مبادرة نيباد. في هذا الإجتماع تبادل القادة الآراء مع رئيس الوزراء البلجيكي (بسبب رئاسة بلجيكا لدورة الإتحاد الأوروبي عام2001)، والمنسق الأعلى للسياسات الخارجية في الإتحاد الأوروبي "خافيير سولانا" وبعض مفوضي الإتحاد الأوروبي. وخلص هذا الإجتماع إلى تعهّد الإتحاد الأوروبي ببذل الجهود لدعم المبادرة، وخلق حوار سياسي حولها عن طريق عقد لقاءات نصف سنوية بشكل دوري بين الإتحاد الأوروبي واللجنة التنفيذية لنيباد، مع تكليف مجموعة من الخبراء من الجانبين للتوفيق بين المبادرة الجديدة والأطر الموجودة التي تجمع بين الإتحاد الأوروبي وإفريقيا المتمثلة أساسا في إتفاقية "كوتونو" و"مؤتمر القاهرة" (قمة الإتحاد الأوروبي – إفريقيا) في عام 2000[1].

ضمن هذا التوجّه أعلنت فرنسا عن دعمها للمبادرة الإفريقية الجديدة، وذلك بمناسبة إنعقاد قمة فرنسا- إفريقيا في الثامن فيفري عام2002 في باريس، التي ركّزت على مناقشة مبادرة نيباد. حيث أكد الرئيس الفرنسي "جاك شراك" في ختام أعمال القمة أنّ الإجتماع " أظهر رغبة واضحة من جانب رؤساء الدول الإفريقية لتبنّي سياسة تنموية تنبع من قلب وعقل الأفارقة الذين يرغبون في مساندة الدول المتقدمة لهم، والتي تمثل هذه المشاركة أهمية كبيرة لهم سياسيا ومعنويا وأخلاقيا، لذلك لابدّ أن تكون هناك دفعة قوية لهذه المسيرة حتى تسمح بتطوير هذه الشراكة"[2].

بريطانيا من جهتها أعربت عن دعمها للمبادرة، وهذا ماعبّر عنه رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" في فيفري 2002 عندما قام بزيارة رسمية إلى أربع دول في غرب إفريقيا هي: غانا، نيجيريا، السنيغال، وسيراليون. حيث أكد في مباحثاته مع رؤساء هذه الدول بشأن مبادرة نيباد أنّها أفضل فرصة إن لم تكن الأخيرة أمام إفريقيا لتحقيق نهضتها الإقتصادية. بعد هذه الزيارة تم عقد المنتدى الإستثماري بين إفريقيا والكمنويلث في الفترة ما بين 24/22 أفريل 2002 بمشاركة ممثلين عن القطاع العام والخاص في كافة دول الكمنويلث. في هذا المنتدى تم عرض فرص كبيرة للإستثمار في إفريقيا في إطار مبادرة نيباد.

في نفس السياق أعلن الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء البريطاني في قمّة التنمية المستدامة بجوهانسبرغ 2002 عن زيادة قيمة المساعدات للدول الأقل نموا (أغلبها من الدول الإفريقية) بمقدار 100 مليون دولار لكل من بريطانيا وفرنسا على مدى ثلاث سنوات. وتستخدم هذه المساعدات في الإستثمار في مجال البنية التحتية، وجلب إستثمارات القطاع الخاص لإفريقيا من خلال توفير بعض الضمانات، مع التأكيد على تقديم هذه المساعدات إلى الدول الإفريقية في إطار مبادرة نيباد، الأمر الذي يعني ضرورة الإلتزام بتطبيق قواعد الحكم الراشد كما صرح "توني بلير". وفي هذا الإطار أعلن الرئيس الفرنسي أنّ هذه الزيادة من قبل الدولتين ما هي إلاّ جزء من سلسلة المبادرات التي تشارك فيها فرنسا وبريطانيا لدعم التنمية في إفريقيا، وأكد على أنّ فرنسا ستدفع لصالح دعم هذا التوجه بوصفها الرئيس القادم لقمة مجموعة الدول الثمانية في عام 2003[3].

إنّ الدعم والترحيب الذي وجدته نيباد من قبل الدول الكبرى، لم يكن كذلك بالنسبة للعديد من الدوائر والباحثين داخل إفريقيا. فقد واجهت المبادرة العديد من الإنتقادات كونها تقوم على توجهات مستوحاة من برادايم النيوليبرالية ونظريات التحديث التي سيطرت سنوات الخمسينات والستينات، حيث أنّ هذه النظريات ترى أنّ مدخل التنمية في الدول النامية ينبغي أن يقوم على التحويل المكثف

http://www.ccic.ca/f/archives/003_acf_symposium_2002_report.pdf

[1] نيقين حلمي صبري مصطفى، مرجع سابق، ص 201

[2] المرجع السابق، ص 202

[3] المرجع السابق، ص ص 203-204

للرساميل والتكنولوجيات، و الإيديولوجيات، والثقافة الإجتماعية والسياسية المعتمدة في المجتمعات الحديثة الغربية إلى المجتمعات التقليدية في العالم الثالث والمتخلف. وبالتالي الإعتماد على رؤية وتوجه واحد للعالم (unidirectionnelle)[1]. ولما كانت المبادرات السابقة تعتمد على الدولة كنقطة محورية لتطبيق مشروع التنمية المحلية والإقليمية والقارية، فإن أهم ما يميّز نيباد كما يرى الباحث الإفريقي "أديبايو أولوكوشي" هو تلك النزعة الإقتصادية النيوليبرالية، حيث أنّه إذا قارنا ذلك "بخطة لاجوس أو ميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية على سبيل المثال يتضح أنّ تلك النزعة تمثل الإسهام الفريد والمتميّز لبرنامج نيباد، بعبارة أخرى أنّ خصوصية مبادرة نيباد لاتكمن كلية في توافقها مع أوضاع السوق والقطاع الخاص، إنّما في إشتمالها على كافة أشكال الأطر السياسية والإقتصادية التقليدية(...) التي دعمت برامج التسوية (برامج التعديل الهيكلي) التي نفذتها مؤسسات بروثن وودز في إفريقيا خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. وقد إستخدمت "أوراق إستراتيجية الحد من الفقر" (يقصد الوثيقة الإستراتيجية لمكافحة الفقر DRSP) هذه البرامج في القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي شجع الدول الإفريقية الواحدة تلو الأخرى على إقرار هذه البرامج حتى تتمكن من الحصول على المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف"[2]. ويضيف "أولوكوشي" أنّ نيباد قلّلت من قيمة التجربة التنموية للدول الإفريقية في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، كما فعل "تقرير بيرج" بهدف تبرير الأجندة النيوليبرالية لإصلاحات السوق وبرامج التعديل الهيكلي، وهو ما لا يعكس الأداء الفعلي للدول الإفريقية في تلك الفترة أين ارتفع مستوى أداء هذه الدول عن متوسط الأداء العالمي من حيث زيادة معدّلات النمو الإقتصادي، وزيادة مستويات الإستثمار والمدخرات، والتوسع في إقامة البنية التحتية والإجتماعية التي من شأنها تحسين معيشة المواطن. حيث بلغ متوسط معدل النمو الإقتصادي نحو 6%، وهذه النسبة تفوق معدلات النمو في الثمانينات والتسعينات في ظل تطبيق برامج مؤسسات بروثن وودز للتعديل الهيكلي التي نادرا ما تصل إلى نسبة 4%، هذا مع زيادة معدّلات النمو السكاني التي تزيد عن 3%، وتدني الأوضاع الصحية والتعليمية للسكان. لكن هذا لايعني عدم وجود مشاكل وسلبيات في المرحلة الأولى، وإنّما كان يجدر بوثيقة نيباد أن تقف على أهم السلبيات والإيجابيات للعقدين الأولين من الإستقلال، وتستخلص المبادئ والأهداف والأساليب التي استخدمت في تلك الفترة لتسترشد بها في وضع خطة عمل لمواجهة تحديات التدهور الإقتصادي والإجتماعي الذي تشهده القارة بدل وضع السنوات الأولى وسنوات التعديل الهيكلي في كفّة واحدة دون الفصل والتمييز بين الحقبتين[3]. فنيباد كما يرى "نيونغ نيونغو" (Anyong Nyongo) تعكس رؤية قادة القارة في ضرورة الأخذ بمقاربة تقوم على التكيّف (accommodative approch) مع السياسة العالمية، وواقع العولمة النيوليبرالية التي ظهرت كتيار منتصر بعد إنهيار جدار برلين نهاية الثمانينات. وتستدعي عملية التكيّف هذه إدخال إصلاحات سياسية وإقتصادية تقوم على الديمقراطية الليبرالية والإقتصاد النيوليبرالي. بتعبير آخر تتوافق مع أطروحة "فرنسيس فوكوياما" القائل بنهاية التلريخ[4]. لكن نيباد وفق هذا الطرح قد نسيت – حسب "سالي ماثيوس" (Sally Matheus) - بتبنّها إيديولوجيات حداثية (Moddernist) ونيوليبرالية.

أنّ نموذج التنمية في الدول المتقدمة له نتائج سلبية على البيئة، والبنيات الإجتماعية والإقتصادية، وعلى المعيشة بشكل عام[5]. وانتقد العديد من المحلّلين الأفارقة الفلسفة الإقتصادية

---

[1] Charles MOUMOUNI, Carlos NKOA, op.cit, P 177

[2] أديبايو أولوكوشي، مرجع سابق، ص 35

[3] المرجع السابق، ص ص 32-33

[4] P. Anyang' NYONG'O, op.cit, P 21

[5] Solange BANDIAKY, "Au-delà du néolibéralisme africain: une analyse de genre du projet de développement économique de NEPAD", P 5
http://www.codesria.org/Links/conferences/general_assembly11/papers/bandiaky.pdf

والإقتصاد السياسي لمبادرة نيباد وخاصة من قبل الباحثين الذين شاركو في "منتدى دارسي نيباد" (NEPAD schoolars forum) المنعقد في نيروبي (Nairobi) بكينيا 26-29 أفريل 2002، فالمبادرة عندما تعتبر أنّ اللجوء إلى الرأسمال الأجنبي الخاص هو المحرّك الأساسي للنمو الإقتصادي للبلدان الإفريقية للتّمكن من مواجهة التحديات، فهي بذلك تضع تنمية إفريقيا بين أيدي المستثمرين الأجانب، وهذا يعني زيادة التبعيّة الإقتصادية والمالية، والسياسية والثقافية للبلدان الإفريقية[1]. بهذا الصدد خلص "شارلس مومـوني" (CHarles Moumouni) و"كارول نكوا" (Carole NKOA) إلى أنّ "نيباد تعتمد لغة مزدوجة(...)، فقد شخّصت المرض الذي تعاني منه إفريقيا، لكنّها إقترحت علاج يعزّز هذا المرض. وعدت بتنمية محلية (endogime) من خلالها يفتخر الأفارقة، لكنّها دافعت عن إستراتيجيات للتنمية الإقتصادية ترتكز على اللّجوء المكّثف للرساميل الأجنبية، لا سيما الإستثمارات الأجنبية المباشرة. لاحظت بأنّ إفريقيا هي ضحية للعولمة، لكنّها ترى بأنّ إفريقيا لايمكنها تحقيق التنمية إلاّ عن طريق العولمة. دعت إلى خروج إفريقيا من ثنائية القروض- المساعدات، لكنّها ترافع لصالح الزيادة الكبيرة لمساعدات التنمية الرسمية. صرّحت بأنّ الكرامة الجديدة لإفريقيا تكمن في الإعتماد على سواعدها، لكنّها تدفع بقادة الدول الإفريقية إلى مد أيديهم في قمم مجموعة الثمانية. قالت بأنّها لا يمكنها النجاح إلاّ بإشراك الشعوب الإفريقية، لكن هذه الشعوب لم يتم إشراكها في أي لحظة في تصوّرات وانطلاق المبادرة : فقد قامت في البداية باستشارات مكثفة بين مهندسيها والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي
(نوفمبر 2000 وفيفري2001)، ثم المنتدى الإقتصادي العالمي في (دافوس في جانفي 2001، وبنيويورك في فيفري2002)، وقمم مجموعة الثمانية (بطوكيو في جويلية2000، بجينيو في جويلية2002، بكنشاسا-كندا- في2002، بلوفيان (levian) –فرنسا- في 2003، بسي إسلندا (sea Islanda) –الولايات المتحدة- في2004) ..."[2]. وهذا ما يعكس تسلّطية القادة الأفارقة في فرض المبادرة على شعوبهم، ومن جانب آخر تكريس براديم التبعية والخضوع إلى ضغوط مجموعة الثمانية[3]، وذلك يجعل نجاح المبادرة مرهونا بسلوك الدول الرأسمالية المتقدمة، ومدى إستعدادها لمساندة إفريقيا، ومدى إلتزامها بترجمة هذه المساندة إلى دعم مالي مكثف ومستمر كما تنتظره نيباد[4]. هنا يرى"أديبايو أديدجي" (Adebayo Adedeji) أنّ نيباد بهذا الشكل تقترح قيادة واسعة للمبادرة الإفريقية تتضمّن الدائنين والمانحين (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الإتحاد الأوروبي، اليابان، أمريكا، كندا...)، وهو ما يدفع إلى تكريس الإستعمار الجديد لإفريقيا بدل عزل أسباب الإستعمار الإقتصادي، بتعبير آخر فإنّ المبادرة عوض أن تعمل على إبعاد إفريقيا عن سيطرة المؤسسات المالية المتعددة/ وثنائية الأطراف عملت على تدعيم هذا التوجه، حيث أنّها لم تأخذ بفرضيّة أنّ المبادرة لا يمكن أن تحقق أهدافها دون قطع الحبل السرّي مع المستعمر[5]. ويتفق "داني نابودير" (Dani Nabudire) مع هذا الطرح، إذ يرى أنّه ليس هناك أي علاقة بين حاجة إفريقيا لتكون جزءا من عملية العولمة، والحاجة لقبول ديكتاتورية المؤسسات العالمية كمنهج يمكّن القارة من تطوير إقتصادها حسب رؤية نيباد. وفق هذا التصوّر، أصبح من الواضح أنّ المبادرة الجديدة ما هي إلاّ وسيلة لفرض المشروطية السياسية على الدول الإفريقية مثلما فرضت عليها سياسات التعديل الهيكلي. فالرئيس الأمريكي "بوش الإبن" (Bush) كان واضحا عندما صرّح بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 بأنّه "من لم يقف مع أمريكا معناه أنّه ضدّها في حربها ضدّ الإرهاب"، الأمر الذي تجسّد في احتلال أفغانستان والعراق[6]. وهذا متغيّر آخر لا ينبغي تجاهله في

[1] Charles MOUMOUNI, Carlos NKOA, op.cit, P 178
[2] Ibid, PP 182-183
[3] P. Anyang ' NYONG'O, et autres, op.cit, PP 10-14
[4] عراقي عبد العزيز الشربيني، مرجع سابق، ص 64
[5] Adebayo ADEDEJI, op.cit, P 39
[6] Dani W. NABUDERE, op.cit, P 64

تحليل مبادرة نيباد، نعني بذلك أنّ تقديم الدعم للمبادرة ليس الهدف منه المساهمة في مكافحة الفقر في القارة، والرغبة في تطويرها، بل يدخل ضمن سياق عالمي يميّزه تزعّم أمريكا لحرب ضدّ الإرهاب. هذه الحرب لا يمكن قيادتها بواسطة القوة العسكرية فحسب، وإنّما حسب السياسة الأمريكية تتطلّب نشر الديمقراطية والفكر الحر، والضغط باتجاه تقديم تنازلات لأمريكا بهذا الشأن، وهذا ما تجسّد في مبادرة نيباد، ومشروع الشرق الأوسط الكبير...إلخ. لذلك يبدو أنّ بعض المحلّلين على حق عندما شبّهو مبادرة نيباد بخطّة مارشال[1]. مع إختلاف طفيف كون هذه الأخيرة كانت موجّهة لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا يعني أنّها موجّهة إلى دول كانت تتوفّر على إقتصاد صناعي متطوّر وقدرات بشريّة مؤهلة قبل وقوع الحرب. الأمر الذي مكّن من إعادة بناء ما كان موجودا سابقا، وهذا عكس الدول الإفريقية التي لا تتوفّر على هذه الشروط والأرضية[2].

6/ تأسيس الآلية الإفريقية للتّقييم من قبل النظراء (MAEP) لقياس نوعية الحكم في إفريقيا:

تأسست الآلية الإفريقية للتّقييم من قبل النظراء (Mécanisme africain d'évaluation parles pairs) إستكمالا لتعهّدات وجهود قادة نيباد والإتحاد الإفريقي المتعلّقة بنشر الحكم الراشد، والديمقراطية وحقوق الإنسان في إفريقيا سواء على المستوى القطري أو القاري. من هذا الباب تم طرح فكرة إنشاء آلية للتّقييم من قبل النظراء أثناء إجتماع لجنة تنفيذ مبادرة نيباد في أبوجا – مارس2002-، حيث تم مناقشة تسعة معايير كمقياس للحكم الراشد في إفريقيا. المعايير الثمانية الأولى تركز على الحكم في الجانب المالي(gouvernance financiere)، أما المعيار التاسع فيتضمّن مقاييس الحكم السياسي وحقوق الإنسان. تتمثّل المعايير المالية في النقاط التالية:

- معيار الممارسات الجيدة الخاصة بالسياسة النقدية والمالية.
- معيار الممارسات الجيدة الخاصة بالشفافية الدولية.
- شفافية الميزانية.
- تسيير الدّين العام.
- مبادئ الحكم الراشد للمؤسسات.
- معايير المحاسبة الدولية.
- معايير التحقيق(vérification) الدولية.
- المبادئ الأساسية للمراقبة الفعّالة للبنوك.

أما بالنسبة للمعيار التاسع فتمثّل في مناقشة مشروع تصريح حول الديمقراطية والحكم السياسي، الذي تضمّن مقترحات خاصة بمبادئ الترسيخ الديمقراطي، وقواعد القانون، وهذا ما يرتبط باستقلالية السلطات القضائية والبرلمان، و تحديد العهدات الإنتخابية وضمان إجراء إنتخابات حرة، تأسيس لجان إنتخابية مستقلة، حرية الصحافة، دعم مشاركة الأقليات والفئات المهمّشة في العمليات السياسية والإقتصادية، ومكافحة التغيرات غير الدستورية للأنظمة السياسية، وانتهاك حقوق الإنسان[3]. وفي جويلية 2002 تم الإعلان عن الوثيقة القاعدية لآلية التقييم أثناء إنعقاد قمة الإتحاد الإفريقي(UA) في دوربان(Durban) بجنوب إفريقيا[4]. ثم تم تبنّي مذكرة الإتفاق

---

[1] أنظر بهذا الصدد: - أديبايو ألوكوشي، مرجع سابق، ص 30
- Adebayo ADEDEJI, op.cit, PP 40-41

[2] Ross HERBERT, op.cit, P 115

[3] Ibid, PP 122-123

[4] African peer Review Mechanism, UNDP, Rapport de sixième forum sur la gouvernance en Afrique: Application du mécanisme africain d'évaluation par les pairs: Défis et opportunité. Kigali (Rwanda), 9-11 Mai 2006, P 6
http://www.institut-gouvernance.org/IMG/pdf/Synthesetable-rondeMAEP-juillet_08-2.pdf

(Mémorandum d'entente) الخاصة بالآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء من طرف قادة الدول والحكومات أثناء إنعقاد الدورة السادسة للجنة تنفيذ مبادرة نيباد في مارس2003 بأبوجا. وتعتبر آلية التقييم توجّه مشترك للتقييم الذاتي يتمحور حول نشر الممارسات الجيدة في الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي لردم الهوات والفجوات في مجال الحكم وعمليات التنمية السوسيو - إقتصادية. فهي إطار يهدف إلى تشجيع وتدعيم توجه الحكم الراشد عن طريق التقييم الذاتي، الحوار البنّاء بين النظراء، وتبادل المعلومات والتجارب للوصول إلى نجاحات وممارسات جيدة بين الدول الإفريقية[1]. فآلية التقييم من قبل النظراء هي تقييم نظمي (Evaluation systématique) لنتائج بلد ما، من طرف بلدان أخرى (النظراء)، ومن طرف مؤسسات مؤهلة، أو الإثنين معا، لفحص ما إذا كانت سياسات وممارسات الدول المشاركة في الآلية مطابقة لقوانين ومعايير الحكم السياسي والإقتصادي والمؤسساتي التي تضمّنها التصريح حول الديمقراطية، الحكم السياسي، الإقتصادي، والمؤسساتي الذي تبنّته قمة الإتحاد الإفريقي في دوربان (جويلية 2002) (Déclaration sur la démocratie. La gouvernance politique. Economique et des entreprise.) فهذه الآلية هي عملية تسمح بتقييم السمات الأساسية للدولة المؤهلة(L'Etat cempetent)، وذلك بفحص المظاهر السياسية، والإقتصادية والمؤسّسية للحكم، من خلال طرح عدد من الأسئلة من بينها: هل تستطيع الدولة توفير السلم والأمن للمواطنين؟ هل عملت على خلق بيئة ملائمة للنمو المستدام، وتقليص الفقر؟، هل عملت على تسهيل مساهمة القطاع الخاص في التنمية؟ وهل يحترم القطاع الخاص المعايير الخاصة بحقوق العمال وحماية البيئة؟[2]. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الآلية في الدفع إلى إعتماد سياسات ومعايير وممارسات تؤدي إلى الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي والتنمية المستدامة، وإلى إندماج إقتصادي سريع على المستوى شبه الإقليمي والقاري. إضافة إلى الوقوف على نقاط الضعف والنقائص في مجال بناء القدرات، وإجراء تقييمات دورية ذات مصداقية، وموثوق فيها من الناحية التقنية، وبعيدة عن كل تلاعب سياسي[3]. ومن النّاحية العملية تم وضع هيكل تنظيمي للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء لتنفيذ عمليات التقييم في الدول المنخرطة، ويتكوّن من أربع وحدات تنظيمية تتمثل في:

1/ لجنة قادة الدول والحكومات المشاركة، وتسمى بمنتدى التقييم الإفريقي من قبل النظراء (Forum de L'EAP)، ويمثّل هذا المنتدى الهيئة العليا لإتخاذ القرارات المتعلّقة بآلية التقييم.

2/ مجموعة الشخصيات السياسية(Panel de l'EAP)، ومهمّتها الإشراف على عمليات التقييم بشكل يضمن النزاهة، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، وتأمين المهمة العامة للآلية وإدارة نشاطها. وتتكون هذه المجموعة من سبعة أشخاص المعروفين بكفاءتهم، ونزاهتهم.

3/ أمانة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء(le sécrétariat du MAEP).

4/ فريق التقييم في الدول، والذي يكلّف بالعمل في بلد ما لتقييم التطوّرات المتعلّقة بخطة العمل، وتحرير تقرير آلية التقييم حول البلد المعني[4]، ويتكوّن هذا الفريق على مستوى البلد المستهدف – كما يبيّن الشكل رقم(10). من المقر الوطني le point focal للآلية، واللجنة الوطنية للآلية، إضافة إلى معهد البحوث التقنية، والأمانة الوطنية للآلية. و هناك شركاء إستراتيجيون لآلية التقييم يتمثّلون في البنك الإفريقي للتنمية(BAD)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD)، واللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة(CUA).

---

[1] NEPAD, quatrième forum pour le partenariat avec l'Afrique …, op.cit, P 19

[2] Jean-Baptiste NATAMA, "le rôle du mécanisme africain d'évaluation par les pairs dans la promotion de la bonne gouvernance en Afrique", Bruxelle, 17 Mars 2004.
http://www.hss.de/downloads/COMMUNICATION_MAEP_HSS_II.PDF

[3] African peer Review, UNDP, op.cit, PP 6-7

[4] أنظر في هذا السياق: - Ibid, P 7
-Jean-Baptiste NATAMA, op.cit

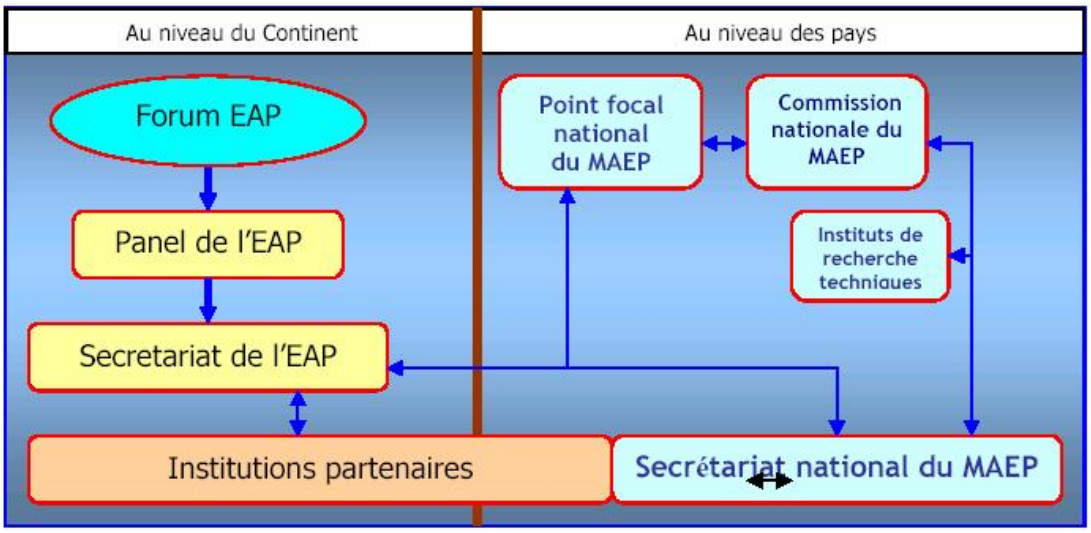

الشكل رقم (10): هيكل الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء
Source: African peer Review, UNDP, op.cit, P

وتكمن مهمة المؤسسات الشريكة المذكورة أعلاه، في تقديم الدعم التقني، والمالي، والبشري، والمشاركة في كل مهمّات آلية التقييم، وتبادل المعطيات والمعلومات مع الأمانة، والجماعة السامية ل MAEP[1].

في هذا الإطار حددت أمانة الآلية مجموعة من المسؤوليات لكل دولة ترغب في الإنخراط تتمثل في[2]:

- التوقيع على وثائق الإنضمام.
- التوقيع على مذكرات الإتفاق الخاصة بالتقييم التقني والزيارات الوطنية للتقييم.
- تعيين المقرات الوطنية (les points focaux nationaux) لآلية التقييم، وتنصيب اللجان الوطنية للآلية، وهياكل أخرى.
- المساهمة في تمويل آلية التقييم.
- السماح بالوصول إلى المعلومات.
- التحقق من مشاركة كل الفعاليات المعنية.
- قيادة عملية التقييم الذاتي الوطني، وتحرير تقرير هذا التقييم الخاص بالبلد المستهدف.
- تطوير وتنفيذ مخطط وطني واقعي.

بهذا الصدد تعتبر آلية التقييم من قبل النظراء عملية مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي للإنضمام إليها بشكل إرادي، وهذا يعني القبول بالخضوع لعمليات تقييم دورية من قبل النظراء، وتسهيل سير وإجراء هذه العمليات، والعمل على تنفيذ برنامج العمل الوطني الناتج عن عملية التقييم، وتفعيل آليات الحكم الراشد في المجالات التي حددتها الآلية[3].

على هذا الأساس تشهد الآلية كل عام إنضمام أعضاء جدد من دول الإتحاد الإفريقي، فبينما كان عدد الدول التي قبلت إجراء عمليات تقييم من قبل النظراء يبلغ22 دولة في أوت2004[4]، إرتفع هذا

[1] African peer Review, UNDP, op.cit, P 13
[2] Ibid, PP 13- 14
[3] NEPAD, op.cit, P 19
[4] مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003، مرجع سابق، ص 260

العدد إلى 25 دولة إلى غاية جوان 2006[1]، وبلغ عدد الدول المنخرطة 27 دولة إفريقية بعد إنضمام جيبوتي في جويلية2007، أما الدول الأخرى فهي: الجزائر، أنغولا، بنين، بوركينافاسو، الكامرون، مصر، إثيوبيا، الغابون، كينيا، لوسوتو، مالاوي، مالي، جزر موريس، موزمبيق، نيجيريا، الكونغو، رواندا، ساوتومي (Sao tomé et principe)، السنغال، سيراليون، جنوب إفريقيا، السودان، تانزانيا، أوغندا، وزامبيا.

في هذا السياق، باشرت جماعة الشخصيات السامية (le panel du MAEP) منذ إنشائها سنة 2003 عمليات للتقييم مست 14 دولة، كما أرسلت بعثات للتقييم لخمسة دول، يتعلّق الأمر ب: غانا أفريل2005، رواندا أفريل2005، كينيا أكتوبر2005، جنوب إفريقيا جويلية2006، الجزائر ديسمبر2006، وبنين جويلية2007. وكل هذه الدول خضعت لعملية التقييم من قبل النظراء على مستوى قادة الدول والحكومات، حيث كانت غانا أول دولة خضعت لهذا التقييم في جانفي2006، ثم رواندا وكينيا في جوان2006، وبعد ذلك الجزائر وجنوب إفريقيا في جويلية2007 أثناء إنعقاد المنتدى السابع لقادة الدول والحكومات لآلية التقييم(le forum de l'EAP) الذي شهد مشاركة 18 رئيس دولة وحكومة[2]. بهذا الصدد تبدأ عملية التقييم بإجراء التقييم الذاتي من طرف الهيئة المنصبة لهذا الغرض على مستوى البلد المستهدف، إضافة إلى إجراء تقييم من قبل الهياكل المكلّفة على مستوى القارة من خلال إرسال بعثات للتقييم للبلد المعني، ثم يتم تحرير التقرير الخاص بعملية التقييم، وفي الأخير يعرض هذا التقرير والنتائج التي توصلت إليها العملية للبلد المعني أمام نظرائه (البلدان المنخرطة في MAEP) في منتدى رؤساء الدول والحكومات بوصفه أعلى هيئة في آلية التقييم من قبل النظراء[3].

في هذا الإطار حدد مهندسو هذه الآلية أربعة مواضيع تشكل قطاعات تتمحور حولها عملية التقييم تتمثّل في:

- الحكم الديمقراطي السياسي.
- حكم التسيير الإقتصادي.
- الحكم المؤسساتي.
- التنمية السوسيو - إقتصادية.

وفق هذه القطاعات تم إعتماد عدد من المؤشرات لقياس نوعية الحكم حددت في الوثيقة التي جاءت بعنوان:" الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: المؤشرات الرئيسية لمتابعة التطوّرات" (le Mécanisme africain d'évaluation par les pairs: indicateurs essentiels du suivi des progrès) في ثلاث مجموعات كالتالي:

1/ التمثيل والحقوق السياسية: تهتم هذه المؤشرات بالمسائل المتعلقة بالأنظمة السياسية والعمليات الإنتخابية، والتمثيل، ومشاركة مختلف الفاعلين في إتخاذ القرارات، إضافة إلى الحقوق المدنية والإنسانية والسياسية.

2/ الفعالية المؤسساتية: تتمحور هذه المؤشرات حول المسائل المتعلقة بطبيعة سير عمل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، إضافة إلى وضعية القطاع غير الحكومي.

3/ التسيير الإقتصادي والحكم المؤسسي: هذه المؤشرات تهتم بمتابعة المسائل المتعلقة بتسيير الإقتصاد الكلي، وتسيير وشفافية المالية العامة، والشفافية النقدية والمالية. وتتعلّق كذلك بالأنظمة المحاسبية وتفتيش الحسابات، إضافة إلى المراقبة المنتظمة للقطاعات المالية والنقدية.

[1] African peer Review, UNDP, op.cit, P 6
[2] NEPAD, op.cit, P 19 - 20
[3] Jean-Baptiste NATAMA, op.cit

كل هذه المؤشرات ينتظر منها السماح بإجراء قياسات دقيقة لأداءات الدول فيما يتعلق بالتطورات و الآليات المعتمدة لتحسين فعالية سياساتها و مؤسساتها، ومن شأنها كذلك السماح بإجراء مقارنات بين الدول[1]. هذا و تراهن نيباد كثيرا على نجاح آلية التقييم من قبل النظراء كونها تسهم في زيادة مصداقية المبادرة بشأن تعداتها، وهذا ما أشار إليه رئيس لجنة توجيه نيباد في أكتوبر 2002، حيث صرح أنّ:"... هناك الكثير من الشكوك التي ترى بأن آلية التقييم من قبل النظراء لن تكون مهنية، وذات مصداقية، وليس لديها القدرة على إجراء التقييم (...) لكن أعتقد أننا ندين بها لصالحنا للبرهنة على خطئهم. فالقارة بحاجة إلى عملية للتقييم من قبل النظراء لتعزيز الإصلاحات السياسية، وتدعيم الممارسات الجيدة بشكل مستدام. إنّ التنفيذ الناجح سوف يؤدّي بشكل كبير إلى تعزيز مصداقية الإصلاحات السياسية في القارة"[2]

وفق هذا الطرح ترى نيباد أن الآلية الإفريقية للتقييم شهدت إعترافا دوليا واسعا بها على المستوى الدولي و القاري بعد إنشاءها منذ أربع سنوات[3]. وهذا ما عبّرت عنه للوهلة الأولى الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها حول مبادرة نيباد في سبتمبر 2002، ذلك أن الآلية تعتبر حسبها "أحد أهم الآليات المبتكرة من طرف نيباد"[4].

لكن هذا لا يعني عدم وجود العديد من الصعوبات و التحديات التي تواجه عمل آلية التقييم قد ترهن نجاح عملياتها ومهامها. وهذا ماتم طرحه باستفاظة في المنتدى السادس للحكم في إفريقيا المنعقد في كيغالي (Kigali) عاصمة رواندا بين 09 و 11 ماي 2006 الذي تناول موضوع: "تطبيق الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: تحديات و فرص". بهذا الصدد هناك تحديات على مستوى الدول المنخرطة، و تحديات أخرى مرتبطة بالآلية نفسها. فقد أجمعت التقارير المقدمة في المنتدى على أن التحديات المرتبطة بالدول تتمثل في النقاط التالية[5]:

– عدم وجود بيئة ملائمة للإقتصاد الكلي، فالقطاع العام يعمل في بيئة سيّئة بسبب وجود العديد من العراقيل الهيكلية. وفي ظل هذا الوضع فإنّ التحدي الذي يطرح نفسه هو كيفية تطوير قدرات الموارد البشرية و المؤسسية بوصفها عمليات ضرورية لتنمية الإقتصاد الإفريقي.

– إفتقاد الهياكل المكلفة بإدارة آلية التقييم (المقرات، و المجالس الإدارية) على المستوى الوطني للقدرات الكافية التي تمكنها من الأداء الفعال لعملية التقييم و هذا بسبب الأعباء الإضافية التي ألقيت على عاتق أفراد الوظيفة العامة، الذين هم أصلا غير مجهزين بشكل جيد.

– أنظمة المعطيات الوطنية غالبا ما تكون غير كافية للقيام بعمليات للتقييم، فهناك العديد من الدول النخرطة في الآلية تفتقد للمعلومات الإحصائية الكافية، وللأشخاص المؤهلين لتحليل المعطيات الخام، و هذا ما يطرح أهمية تعزيز القدرات المؤسسية الخاصة بتحليل المعطيات لتحسين عملية تطبيق آلية التقييم من قبل النظراء.

– تطرح مسألة إستقلالية هياكل الآلية تجاه الحكومات جدلا واسعا بين الدول، فهناك دول ترى بضرورة إدماج الآلية داخل النظام الحكومي لضمان شرعية العملية، و لاستفادتها من الموارد العامة، و هناك دول ترافع لصالح إستقلالية المجالس الإدارية كوسيلة لضمان حرية فعالية عملية التقييم. وأمام هذا الجدل يقتضي الأمر الخروج بصيغة توافقية تنطلق من افتراض عدم واقعية الإستقلال المطلق للعملية عن الحكومات، و هذا مايتطلب تمكين الآلية من النفوذ إلى المواقع الحكومية من الناحية المهنية من جهة، و الحرية في سير عملية التقييم و الحيلولة دون النفوذ المفرط للدولة من جهة أخرى.

---

[1] Ibid
[2] Abel EZEOHA, Chibuike UCHE, op.cit, PP 19 – 20
[3] NEPAD, op.cit, P 20
[4] Abel EZEOHA, Chibuike UCHE, op.cit, P 19
[5] African peer Review, UNDP, op.cit, PP 17 – 19

– بعض الدول أشارت في المنتدى إلى وجود أنظمة حكم و مؤسسات هشة في إفريقيا بسبب العديد من العوامل أهمها الإضطرابات و الحروب الأهلية. و التحدي هنا يكمن في مدى قدرة الحكومات في ظل هذا الواقع على الإدارة و التموين الفعال، و تقديم الدعم المالي و المؤسسي الضروري لتطبيق الآلية الإفريقية للتقييم.

– تؤكد الآلية على ضرورة إجراء تقييم من الهياكل الوطنية المكلفة يتوافق مع المعايير الموضوعية و الصارمة. لكن التحدي هنا يكمن في مدى احترام المعايير الموضوعية في تكوين الفريق الوطني التقني للآلية، خصوصا في الدول التي لا تتوفر على توافق وطني، وهذا من شأنه جعل آلية التقييم تنقسم بين الجماعات المعارضة و الحساسيات السياسية بطريقة تؤدي إلى تهديد الوحدة الوطنية، و هذا ما يستدعي دراسة المشاكل و حلها عن طريق الحوار بين الدولة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، و الشركاء الأجانب.

أما التحديات المرتبطة بالآلية الإفريقية للتقييم فتكمن – حسب التقارير المقدمة في المنتدى- في العناصر التالية[1]:

– التحدي الأول يتمثل في عامل الوقت، فبعض الدول أشارت إلى عدم كفاية المدة المخصصة لإجراء التقييم الوطني، و إرسال البعثات الخارجية للقيام بدورها في عملية التقييم، حيث تقدر مدة التقييم غالب الأحيان بتسعة أشهر، و هذا غير كاف لطرح الأسئلة و إجراء التقييم في مختلف المواضيع التي حددتها الآلية لقياس الحكم. فالأمر هنا يتطلب زيادة المدة و توفير الوقت الكافي لسيرورة عملية التقييم كما أوصت بعض الدول في المنتدى.

– بعض الدول المشاركة أشارت إلى إشكالية مرونة الآلية في القيام بعملها فيما يتعلق بالتكيف مع خصوصيات كل بلد. هذا التحدي يتطلب توسيع مشاركة مختلف الفاعلين في البلد المستهدف (جمعيات النساء، الشباب، المسنين، الآقليات الإثنية...) في إعداد إستمارات الأسئلة الخاصة بالتقييم، و كذلك تكييف العملية و توجهات الآلية مع الأوليات الوطنية لبرامج التنمية.

– التحدي الثالث يتعلق بمشكلة تمويل الآلية، فالإستشارات الواسعة التي تتطلبها عملية التقييم و ما تقتضيه من تمويل، قد تؤدي إلى إنعكاسات سلبية على الإقتصاديات الفقيرة. و الصعوبة هنا تكمن في كيفية تموين الآلية بالموارد الكافية. لهذا من الضروري – كما اقترح المشاركون في المنتدى- البحث عن طرق تمويل إضافية سواء من الداخل أو الخارج. لهذا فإنّ دعم الشركاء الإستراتيجيين للآلية ضروري و مهم، ولكن في المقابل ينبغي التفكير في طرق للتمويل من الداخل، و هذا ما يمكن أن يوفره تشجيع الشراكة بين القطاع العام و الخاص (PPP)، فمن خلال هذه الشراكة يمكن للقطاع الخاص أن يساعد الحكومة في تحمل أعباء التمويل، هذا إضافة إلى تفعيل التنسيق و الإتصالات بين الدول المنخرطة في الآلية الإفريقية خاصة ما يتعلق بتبادل الأشخاص. و الرهان المطروح على الآلية بهذا الشأن هو إمكانية الوصول إلى إتصالات مباشرة عابرة للحدود السياسية و الوطنية بين مختلف الفعاليات المعنية[2]. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ الشركاء الأجانب يمثلون المساهمون الرئيسيون لتمويل الآلية. أما الدول المنخرطة فتقدر قيمة مساهمة كل واحدة منها بـ 100000 دولار. و يقدر الرصيد الإجمالي للآلية ب 15 مليون دولار لدعم خطة الآلية الإفريقية للفترة الممتدة بين 2005 و 2007 التي وافق عليها منتدى قادة الدول و الحكومات المنعقد بالجزائر[3].

إنّ قرار قادة نيباد إنشاء آلية للتقييم من قبل النظراء أثار في الواقع العديد من التساؤلات و الإنتقادات من قبل الباحثين و المراقبين، و خاصة الأفارقة منهم، و ذلك من حيث التشكيك في قدرة الآلية على أداء مهامها و تحقيق أهدافها. فحسب هؤلاء من غير المنطقي القول بوجود نية

[1] Ibid, PP 19 -20
[2] Ibid, P 20
[3] Ibid, P 14

للقادة الأفارقة لدعم الحكم الراشد على مستوى القارة. و ما يدعم هذا الطرح هو المستويات العالية للفساد و انتهاكات حقوق الإنسان التي تشهدها إفريقيا. هنا طرحت مسألة مصداقية أعضاء لجنة توجيه نيباد. فمن بين 15 دولة مكونة لهذه اللجنة تحتل العديد منها مراتب متدنية في مكافحة الفساد، فمثلا تعتبر نيجيريا و الكامرون من الدول الأكثر فسادا في العالم حسب منظمة الشفافية الدولية.

وحسب تقرير الخبرة الأمريكي- البريطاني (British and American intelligence report) فإن 60% من الفساد في نيجيريا مصدره الرئاسة، وهذا ما يدين الرئيس أوباسونجو أحد القادة المؤسسين لنيباد وآلية التقييم، وهذا ما يحدث كذلك في الغابون، حيث تعرّض الرئيس عمر بانغو (Omar Bango) الذي يحكم البلاد منذ 1976 إلى غلق حسابه الشخصي سنة 1999 في سيتي بنك Citibank بنيويورك بسبب تحويله لمبلغ 130 مليون دولار.

إضافة إلى ذلك تواجه حكومات الرؤساء مبيكي، بوتفليقة، أوباسا نجو - القادة المؤسسون لنيباد - العديد من الإنتقادات فيما يتعلّق بانتهاك حقوق الإنسان وعدم إحترام قواعد العملية الديمقراطية[1]. الأمر الذي يدفع إلى التحفظ بشأن مستقبل الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء. وهذا لا يرتبط بمصداقية القادة الأفارقة فحسب، بل كذلك بتركيبة الآلية، وحجم التأثير الذي يمكن أن تمارسه على الدول الإفريقية. فآلية التقييم تفتقر لأي وسائل وميكانيزمات إلزامية أو إجراءات قسرية يمكن من خلالها أن تجبر الدول الإفريقية على إجراء إصلاحات في القطاعات التي تمسها عملية التقييم. كما أنّ ترك مجال الإنضمام إلى الآلية مرتبط بالإرادة الإختيارية للدول في الإنخراط أو الإمتناع، قد يجعل العديد من الدول الإفريقية تتراجع وتوقف إنضمامها إذا جاءت نتائج التقييم مزعجة ومخالفة لتوجهاتها. و هناك مشكل آخر يتعلق بمدى حيادية و موضوعية عمليات التقييم من قبل الجماعة السامية للآلية (Le panel de l'EAP)، فهناك ستة من بين سبعة أعضاء الذين تم تعيينهم في ماي 2003 هم أفراد يمثلون الطبقة الحاكمة و شغلو مناصب سابقة في بلدانهم، و هو ما يجعل موضوعية التقييم محل تساؤل. الأمر هنا يتعلق بالموزمبيقية السيدة "غراكا ميشال" (Graca Machel) زوجة الرئيس الموزمبيقي السابق، وهي الزوجة الحالية للرئيس السابق لجنوب إفريقيا "نيلسون مانديلا"، إضافة إلى النيجيري البروفسور "أديبايو أديدجي" (Adebayo Adedji) المدير التنفيذي السابق للّجنة الإقتصادية لإفريقيا(19-1993)، وشغل منصب وزير في نظام الجنرال "ياكوبو غوان" (Yakubu Gawan) سنوات السبعينات، و السنغالية "ماري أنجليك سافان" (Ms Marie Angelique Savane) الرئيسة السابقة لمكتب إفريقيا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، و الكيني "باتوال كيبالوغا" (Bethuel Kipalogat) الدبلوماسي السابق في نظام "دانيال آراب موا" (Daniel Arap Moi)، و الكامرونية السيدة "دوروتي نجيما" (Dorothy Njewma) الوزيرة السابقة للتربية في نظام "بول بيا" (Paul Biya)، والسيدة "كريس ستاول" (Chris Staols) المحافظ السابق للبنك الإحتياطي لجنوب إفريقيا.

كل ذلك في ظل عدم وجود توافق بين القادة الأفارقة حول مفهوم الحكم الراشد، فغالبا ما يتم التلاعب بهذا المفهوم، وبشكل إنتقائي، فإذا كانت نيباد تبنت رؤية متعددة الجوانب لمفهوم الحكم، فإن هناك فهم آخر لبعض القادة يرى بأنّ الحكم ينحصر في الجانب الإقتصادي و المؤسسي مع إستبعاد الجانب السياسي[2].

بالفعل، إنّ الإنتقادات الموجهة تكتسب الكثير من المصداقية كلّما لاحضنا و عاينّا واقع الدول الإفريقية، فمنذ خمس سنوات من إطلاق الآلية (2003-2008)، ليس هناك ما يثبت المكاسب التي أضافتها فيما يتعلق بنشر الديمقراطية الحقيقية و التسيير الإقتصادي الجيد في إفريقيا،

[1]Abel EZEOHA, Chibuike UCHE, op.cit, P

[2] John K. AKOKPARI, "the AU, NEPAD and the promotion of good governance in Africa", Nordic journal of African studies, 13 (3), 2004, PP 254 - 255

و هذا ما تثبته قياسات العديد من المنظمات الدولية لنوعية الحكم في إفريقيا كما سنرى لاحقا. هذا طبعا إذا سلّمنا بوجود إجماع عالمي حول وجود مؤشرات لقياس نوعية الحكم تتسم بالحيادية، و تحمل صفة العالمية.

وفق هدا الطرح، يمكن القول أنّ آلية التقييم من قبل الظراء ما هي إلاّ واجهة خارجية الهدف منها جلب الإستثمارات و المساعدات الخارجية، وكسب ثقة المؤسسات و الدول المانحة، أكثر منها محاولة جادة للإصلاح السياسي و الإقتصادي في إفريقيا.

ثانيا: مؤشرات قياس نوعية الحكم : تقييم واقع الحكم في إفريقيا من خلال المؤشرات على المستويين العالمي و الإفريقي:

يعتبر موضوع قياس نوعية الحكم (mesuring the quality of governance) أحد أهم المجالات البحثية في دراسات الحكم الراشد، وهذا نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع فيما يتعلق بتعميم ممارسات وتطبيقات الحكم الراشد وتقييم وقياس مدى تحكم الدول فيها، والمساعدة في معرفة أسباب ونتائج التسيير السيئ للشؤون العامة، وأوجه انعكاس تطبيق الحكم الراشد على التنمية، ومعرفة النجاحات والإخفاقات ومدى تقدم الدول في هذا المجال، كما تمثل عملية القياس أحد أوجه الضغط على الحكومات والمجتمعات لتبني قواعد الحكم الراشد والحث على اعتماد إصلاحات في هذا الشأن[1]. هنا نجد العديد من العبارات والمفاهيم التي تستخدم للتعبير عن عملية القياس وكلها في الحقيقة تحمل نفس المعنى، فهناك عبارة "تقييم الحكم" و " قياس نوعية الحكم "، و "مؤشرات الحكم "، و " معايير قياس الحكم "، و "أدلة القياس"...إلخ، ويعني القياس "العملية التي تحدد من خلالها القيمة value ، أو المستوى Level كميا أو كيفيا. لما يوجد في وحدة التحليل من خاصيات أو سمات، ومن هنا فإنّ عملية القياس ليست مرتبطة بالعوامل الرقمية والكمية فقط، ولكنها مرتبطة بالعوامل الكيفية أيضا. والخاصيات الكيفية تتعلق بالأسماء أكثر منها بالأرقام ، فمتغيرات اللون والانتماء السياسي، والديني هي متغيرات كيفية. ويعرّف القياس أيضا على أنّه تحديد خصائص الشيء وتقديرها، أي صياغتها من خلال مقادير، وأرقام ، وأعداد ، ورتب، وأوزان، و ما إلى ذلك من نوعيات ترتبط بطبيعة الشيء المقيس ، كأن ترتبط وحدة القياس بالطول أو الكثافة أو الشدة وما شابه ذلك. وتتضمن عملية القياس ثلاثة أبعاد أو مكونات أساسية هي: واقعة إمبريقية قابلة للملاحظة والقياس قد تكون جماعة أو شخصا أو شيئا أو فكرة، وجود رقم أو عدد أو مقدار، وجود قاعدة أو مجموعة قواعد تربط منطقيا بين الواقعة والمقدار"[2].

وبما أنّ المفاهيم السياسية والاجتماعية هي مفاهيم عامة يصعب تحديدها بدقة، فإنّ الأمر يستدعي تحديد هذه المفاهيم بطريقة تجعلها قابلة للقياس، وهذا يعني تحويل المفاهيم إلى متغيرات ومؤشرات. هنا ينبغي التمييز بين "المقياس" أو "الدليل" (Index, Indice) من جهة، والمؤشر (Indecator, indicateur) من جهة أخرى ، فالأول يعبّر عن تناسق مجموعة من المؤشرات، فمثلا إذا أخذنا الممارسة الديمقراطية كمقياس فإننا نعبّر عن هذا المقياس بواسطة مجموعة من المؤشرات من بينها عدد الصحف المستقلة، والتنظيمات التطوعية، وهذا يقودنا إلى فهم المؤشر بأنه العنصر الدال على قيمة معينة، فعدد الصحف المستقلة يعدّ مؤشرا من مؤشرات الممارسة

---

[1] أنظر بهذا الصدد:

- World bank, "A decade of measuring the quality of governance, governance matters 2007, worldwide governance indicators 1996-2006", annual indicators and underlying data, Washington, 2007, P 1
http://siteresources.worldbank.org/INTWBIGOVANTCOR/Resources/1740479-1150402582357/2661829-1158008871017/booklet_decade_of_measuring_governance.pdf
- Cindy DUC, Emmanuelle LAVALÉE, "les bases de données sur la gouvernance", P 1
http://www.dauphine.fr/globalisation/duclavallee.pdf

[2] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ص 256-257

الديمقراطية[1] . وبالتالي فإنّ المؤشر هو عنصر دال قابل للتكميم (يأخذ قيمة كمية معينة) ، أمّا المقياس فيدل على القيمة الكمية لمجموعة المؤشرات ككل. ويمكن تعريف المؤشرات كذلك على أنها " ...دلالات لوقائع ، وسلوك وأبنية وعلاقات مختلفة، وهي تعبيرات لأوضاع معينة يمكن للباحث أن يدركها، والمؤشرات غالبا ما تفيد في كشف حقائق الأشياء والتعبير عنها بشكل علمي. ويمكن للمفاهيم أن تتحول إلى مؤشرات دالة، يمكن تعريفها إجرائيا وإعطاؤها أوزانا ومقادير..."[2]. بهذا الصدد ، تتطلب عملية تكوين مؤشر المرور على ثلاث عمليات هي : تعريف موضوع القياس، بناء القياس ، وجمع المعطيات والبيانات [3].

في هذا الإطار ، هناك العديد من الجهود التي عملت على تكريس البحث في إيجاد أدلة ومؤشرات لقياس نوعية الحكم، خصوصا من قبل مخابر ومراكز البحث التي تعمل لصالح منظمات ووكالات التنمية الدولية كالبنك الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمات غير حكومية كمنظمة بيت الحرية (Freedom House). وهذا التوجه لقياس وتقييم الحكم جاء ليكرس اشتراطات المنظمات الدولية فيما يتعلق بتقديم مساعدات التنمية حيث تم ربط هذه الأخيرة بمدى تقدم الدول النامية اتجاه تطبيق قواعد الديمقراطية والحكم الراشد : المشروطية السياسية- المؤسسية كما رأينا سابقا.

ضمن هذا السياق ، عمل الباحث الإفريقي " إسماعيل أبو بكر إينوكوي " (Ismail Aboubacar YENIKOYE) على صياغة مفهوم "حكم ماتر" (Gouvernomètre) للتعبير عن عملية قياس نوعية الحكم، وهذا المفهوم يشير إلى منهج أو طريقة قياس ممارسة السلطة السياسية و الإدارية، والاقتصادية والثقافية، فهو طريقة لتكميم (Quantification) أنماط تسيير شؤون بلد ما في كافة المستويات، كما أنّه يدل على المبادئ القاعدية لقياس نوعية الحكم ، التي تتطلب إعداد وتحديد نموذج نظري للحكم، وإعداد طريقة أو منهج للقياس، وهذا ما يتضمن تحديد المكونات والمؤشرات الملائمة لمفهوم الحكم، و تحديد أسس ومبادئ للتقييم، و إعداد شبكة للتقييم وسلّم للتنقيط ، و تحديد طريقة أو منهج لتكميم المعطيات[4].

هنا ينبغي التنبيه إلى أنّ عملية قياس نوعية الحكم تعرف الكثير من الصعوبات والمحاذير، وهذا يرجع للعديد من العوامل أهمها الصعوبة في تحديد تعريف دقيق ومتفق عليه لمفهوم الحكم، فهو مفهوم يتسم بتعقد وتعدد مظاهره، كما أنه يشكل موضوعا بحثيا للعديد من التخصصات والحقول المعرفية من بينها : علم السياسة ، الاقتصاد ، علوم التسيير والإدارة، القانون ، علم الاجتماع، التاريخ ...إلخ.ونظرا لهذه الصعوبة فإنّ معظم الاقتراحات المقدّمة لقياس الحكم ترتكز على أراء الخبراء التي يغلب عليها الكثير من الذاتية [5].وهذا ما يفسّر الاختلافات بين المقاييس والمؤشرات المعتمدة من طرف المنظمات الدولية، والسبب في ذلك يكمن بالأساس في تعدّد اتجاهات المنظمات فيما يتعلق بالمقاربة المعتمدة لتصور الحكم الراشد سواء من حيث التعريف، أو الخصائص ، أو المواضيع التي يرتكز عليها مفهوم الحكم. فهناك منظمات تنطلق من رؤية اقتصادية تقنية للحكم، ومنظمات تهتم بالجانب الإداري المؤسسي، وهناك أخرى تعتمد رؤية سياسية في هذا الشأن، كما أنّ هناك منظمات تعتمد رؤية شاملة تجمع كل مجالات الحكم كما رأينا سابقا.

---

[1] المرجع السابق، ص ص 22-23

[2] المرجع السابق، ص ص 257-258

[3] Emmanuel BREEN, "la bonne gouvernance et ses indicateurs: Trois approches", séminaire de droit administratif européen et global, chaire MADP, 11 Avril 2008, P 3
http://chairemadp.sciences-po.fr/pdf/seminaires/2008/Contribution_Emmanuel_Breen.pdf

[4] Ismaël Aboubacar YENIKOYE, "la mesure de la gouvernance au service de l'Etat de droit, de la démocratie et de développement humain durable", P 132
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-yenikoye.pdf

[5] Jaques Ould OUDIA, op.cit, P 1

من هذا الباب ، سيتم التطرق إلى أهمّ الأطر المشهورة على المستوى العالمي والإفريقي التي اهتمت بوضع مقاييس (أدلة) و مؤشرات لقياس نوعية الحكم ، وهي عبارة عن إسهامات لمنظمات وجمعيات دولية وغير حكومية قصد تسهيل عملها في فرض ونشر تطبيقات الحكم الراشد والديمقراطية، ونهدف من خلال هذا العمل إلى إلقاء الضوء على أهم الإسهامات والاختلافات بين هذه المنظمات و الأطر ، ومعرفة موقع إفريقيا والمراتب التي تحتلها (معرفة واقع الحكم في القارة) من خلال هذه المؤشرات والأدلة .

بهذا الصدد يميز الباحث بين المقاييس والمؤشرات على المستوى العالمي من جهة، وعلى المستوى الإفريقي من جهة أخرى.

أ- **المقاييس والمؤشرات على المستوى العالمي**: ونقصد بها تلك الموضوعة لقياس نوعية الحكم في مختلف مناطق العالم (أوروبا ، آسيا، إفريقيا، أمريكا...). وهنا سنتناول المؤشرات المعتمدة من طرف: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، البنك الدولي، الجمعية الدولية للتنمية، منظمة الشفافية الدولية، ومنظمة بيت الحريّة، حيث سيتم التعرض إلى واقع الحكم في إفريقيا وفق المؤشرات الموضوعة من طرف هذه المنظمات مقارنة بدول ومناطق أخرى من العالم.

ب- **المقاييس والمؤشرات على المستوى الإفريقي**: ونقصد بها تلك التي وُضعت خصيصا لتقييم وقياس واقع الحكم في إفريقيا دون غيرها من المناطق، وهذا ما يرتبط بعدد من المبادرات أبرزها مشروع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة الذي سيتم عرض أهم مؤشراته في هذا الإطار.

إنّ هذا لا يعني عدم وجود أطر ومنظمات أخرى أسهمت في إثراء البحث في هذا المجال لتسهيل عملها في مجال التنمية الدولية من بينها: الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[1]. إضافة إلى مبادرات أخرى في إفريقيا مثل البارومتر الإفريقي - (Afro Barométre)[2]، والمبادرة الإفريقية للأمن الإنساني (African human security initiative)[3] و إسهامات مبادرة نيباد في إطار توجهاتها لنشر الديمقراطية وقواعد الحكم الراشد في إفريقيا من

---

[1] في هذا الإطار يحدد الإتحاد الأوروبي ستة معايير لقياس نوعية الحكم هي:
- حقوق الإنسان.
- المقرطة.
- المجتمع المدني.
- الإدارة العامة (المالية، و الإصلاح المدني).
- اللامركزية.
- دولة القانون.

أما منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية فتركز على الدمقرطة و التسيير العمومي الجيد و التنمية التشاركية كمعايير لقياس الحكم. أنظر بهذا الصدد:

Isabelle GUISNEL, "les indicateurs de bonne gouvernance: Fabrique et pratique des indicateurs de gouvernance", séminaire régional sur la gouvernance au sud, Observatoire des fonctions publique africaines, Cotonou (Binin), 9-11 Juillet, PP 6-8
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/ofpa/unpan004378.pdf

[2] يركز باروماتر إفريقيا على معطى الثقافة السياسية كمعيار لقياس نوعية الحكم، وهاا ماأشرنا إليه عند تطرقنا لعوامل الترسيخ الديمقراطي في إفريقيا في المبحث الثاني من الفصل الأول .

[3] مبادرة الأمن الإنساني (AHSI) هي عبارة عن شبكة تتكون من سبع منظمات بحثية غير حكومية في إفريقيا وهي:معهد إفرقيا الجنوبية للشؤون الدولية (SAIIA)، معهد حقوق الإنسان والتنمية في إفريقيا (IHRDA)، جمعية المؤسسة (Consortium) من أجل حقوق الإنسان في الجنوب الإفريقي (SAHRIT)، شبكة تنمية السلام في إفريقيا الغربية (WANEP)، البحث والحوار حول الأمن في إفريقيا (ASDR)، المنتدى من أجل السلام في إفريقيا (APFO)، ومعهد الدراسات حول الأمن (ISS) . وتعمل هذه المبادرة على قياس فعالية الحكومات الإفريقية فيما يتعلق بترقية الأمن الإنساني. وذلك للمساهمة في دعم توجهات النيباد والآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء. وتركز هذه المبادرة في قياس الأمن الإنساني على العديد من القضايا والمعايير هي: حقوق الإنسان، الديمقراطية والحكومة، المجتمع المدني، الأسلحة الخفيفة، السلام وحل النزاعات، مكافحة الفساد، الإرهاب والجريمة المنظمة. أنظر في هذا الإطار:

Fatoumatta M'BOGE, Sam Gbaydee DOE, "les engagements africains envers la société civile: une revue de huit pays du NEPAD", op.cit, P 1

خلال المؤشرات والمعايير المعتمدة من قبل الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء التي تطرقنا إليها.

أ- مؤشرات القياس على المستوى العالمي:

1. مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) :

يرتبط مفهوم الحكم في فكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمفهوم التنمية البشرية، حيث عمل البرنامج على إعداد مؤشرات لقياس مستويات التنمية البشرية في العالم منذ عام 1990، تاريخ صدور أول تقرير للتنمية البشرية حول العالم[1]. هذه المؤشرات جاءت لتعطي الصبغة الإنسانية لمفهوم التنمية من خلال الأخذ بعين الاعتبار معايير جديدة لقياس التنمية عوضا عن مقياس الناتج الداخلي الخام للفرد (PNB par habitant) المعتمد من طرف البرنامج سابقا[2].

بهذا الصدد تشكل أدلة ومؤشرات التنمية البشرية (IDH) في مجملها مؤشرات لقياس نوعية الحكم وفق أدبيات برنامج الأمم المتحدة ، ويتم تصنيف الدول على هذا الأساس. والملاحظ أنّ هذه المؤشرات تركز على الجانب السوسيو-إقتصادي للتنمية والحكم، و لا تهتم بشكل كبير بقياس الحكم السياسي، لكن هذا لا يعني أنّ البرنامج يهمل هذا الجانب، فقد ركّز تقرير التنمية البشرية لسنة 2002 على أهمية الديمقراطية والمشاركة السياسية في مقاربة الحكم الراشد، وعملية التنمية [3].

وفق هذا الطرح، يعتبر دليل التنمية البشرية بمثابة دليل مركب يقيس متوسط الانجازات في البلد من خلال ثلاثة أبعاد تتمثل في :

1. أن يعيش الإنسان حياة مديدة وبصحة سليمة.
2. أن يكون الإنسان متعلما .
3. أن يحصل الفرد على مستوى معيشة لائق .

وتقاس هذه الأبعاد وفق المؤشرات الأربعة التالية :

1. متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
2. الالتحاق بالمدارس .
3. الإلمام بالقراءة والكتابة .
4. الناتج المحلي الإجمالي للفرد (يحسب بمعدل القوّة الشرائية بالدولار الأمريكي)[4] .

اعتمادا على هذه المؤشرات، يتم تصنيف جميع الدول التي يشملها تقرير التنمية البشرية ضمن واحدة من ثلاث تجمعات حسب الانجاز الذي تحققه أيّ دولة في مجال التنمية البشرية. وهذه التجمعات هي [5]:

1. تنمية بشرية مرتفعة: الدول التي تحصلت على معدل 0.800 أو أكثر في دليل التنمية البشرية .

---

[1] أنظر التقرير الأول حو التنمية البشرية في العالم:
PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 1990. Paris: Economica, 1990.

[2] أنظر بهذا الصدد:
- Alain FRANçOIS, "le concept de développement: la fin d'un mythe", article paru dans l'information géographique, N° 66, Décembre 2003 (PP 323-336), P 5
http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/francois.pdf
- Paulin BEND, "repenser le concept de développement, des impasses d'un processus de standardisation des sociétés à la nécessaire émergence d'un sens historique", P 8
http://www.codesria.org/Links/conferences/general_assembly11/papers/bend.pdf

[3] أنظر في هذا الإطار: CEA, l'Afrique sur la voie de la bonne gouvernance, op.cit, PP

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003: أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية. بيروت:مطبعة كركي، 2003، ص 60

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007: محاربة تغيّر المناخ. التضامن الإنساني في عالم منقسم. لبنان: شركة الكركري للنشر، 2007، ص 210

2. تنمية بشرية متوسطة : دليل التنمية البشرية بمعدل محصور بين 0.500 و 0.799 .
3. تنمية بشرية منخفضة : دليل التنمية البشرية بمعدل أقل من 0.500 .

على هذا الأساس يتضح من خلال تقرير التنمية البشرية لسنتي 2008/2007 أنّ الدول التي تشكل المجموعة الثالثة (تنمية بشرية منخفضة) كلها دول إفريقية، ما عدا ليبيا التي تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ، ودول أخرى مثل تونس ، الجزائر ، مصر ، المغرب، تصنف ضمن المجموعة الثانية (متوسطة) ، كما يوضح الجدول التالي:

التنمية البشرية العالية (مؤشر التنمية البشرية 0.800 واعلى)		تنمية بشرية متوسطة (مؤشر التنمية البشرية 0.500 - 0.799)		تنمية بشرية منخفضة (مؤشر التنمية البشرية اقل من 0.500)
الاتحاد الروسي	كوستاريكا	اذربيجان	طاجيكستان	اثيوبيا
الارجنتين	الكويت	الاراضي الفلسطينية المحتلة	غابون	اريتيريا
اسبانيا	لاتفيا	الاردن	غامبيا	انغولا
استراليا	لكسمبورغ	ارمينيا	غانا	بنين
استونيا	ليتوانيا	اكوادور	غرينادا	بوركينا فاسو
اسرائيل	مالطا	اندونيسيا	غواتيمالا	بوروندي
البانيا	ماليزيا	اوزبكستان	غويانا	تشاد
المانيا	مقدونيا (جمهورية يوغسلافيا السابقة)	اوغندا	غينيا الاستوائية	جمهورية افريقيا الوسطى
الامارات العربية المتحدة	المكسيك	اوكرانيا	فانواتو	جمهورية الكونغو الديمقراطية
انتيغوا وباربودا	المملكة المتحدة	بابوا غينيا الجديدة	الفلبين	جمهورية تنزانيا المتحدة
اوروغواي	موريشيوس	باراغواي	فيجي	رواندا
ايرلندا	النرويج	الباكستان	قرغيزستان	زامبيا
ايسلندا	النمسا	بليز	كازاخستان	ساحل العاج
ايطاليا	نيوزيلندا	بنغلاديش	كاميرون	السنغال
البحرين	هنغاريا	بوتان	كمبوديا	سيراليون
البرازيل	هولندا	بوتسوانا	كولومبيا	غينيا-بيساو
بربادوس	هونغ كونغ الصين (منطقة ادارية خاصة)	بوليفيا	كونغو	غينيا
البرتغال	الولايات المتحدة	بيرو	كينيا	مالي
بروني دار السلام	اليابان	تايلاند	لبنان	ملاوي
بلجيكا	اليونان	تركمانستان	ليسوتو	موزامبيق
بلغاريا	(70 بلد او منطقة)	تركيا	مدغشقر	النيجر
بنما		توغو	مصر	نيجيريا
بوسنة والهرسك		تونس	المغرب	(22 بلد او منطقة)
بولندا		تيمور-ليشته	موريتانيا	
بيلاروس		جامايكا	موزمبيق	
ترينداد وتوباغو		الجزائر	مونغوليا	
تونغا		جزر القمر	ميانمار	
جزر البهاما		جزر المالديف	ناميبيا	
الجماهيرية العربية الليبية		جزر سليمان	نيبال	
جمهورية التشيك		الجمهورية الاسلامية الايرانية	نيكاراغوا	
جمهورية كوريا		جمهورية الدومينيكان	هايتي	
دنمارك		الجمهورية العربية السورية	الهند	
رومانيا		جمهورية فنزويلا البوليفارية	هندوراس	
سانت كيتس ونيفس		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	اليمن	
سلوفاكيا		جنوب افريقيا	(85 بلد او منطقة)	
سلوفينيا		جورجيا		
سنغافورة		جيبوتي		
السويد		دومينيكا		
سويسرا		الراس الاخضر		
سيشل		زمبابوي		
شيلي		ساموا		
العربية السعودية		سانت تومي وبرنسيبي		
عمان		سانت فنسنت وغرينادين		
فرنسا		سانت لوسيا		
فنلندا		سريلانكا		
قبرص		السلفادور		
قطر		سوازيلاند		
كرواتيا		السودان		
كندا		سورينام		
كوبا		الصين		

الشكل رقم (7): البلدان في تجمعات التنمية البشرية.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، مرجع سابق، ص 362

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم التنمية البشرية ليس تصورا إستاتيكيا، بل يخضع دوريا للتطوير والمراجعة من طرف خبراء برنامج الأمم المتحدة، فمنذ إنشاء دليل التنمية البشرية سنة 1990، تمّ تطوير أدلّة تكميلية تهتم بجوانب معينة من التنمية البشرية مثل: دليل الفقر البشري ، دليل التنمية الجنسانية (الجنس أو النوع) ، ومقياس تمكين المرأة.

1. **دليل الفقر البشري**[1]: يقيس دليل التنمية البشرية إجمالي تقدم التنمية في بلد ما ، أمّا دليل الفقر البشري فيُظهر توزيع هذا التقدم ، ويقيس تراكم شتى أنواع الحرمان في أبعاد التنمية البشرية الأساسية. وهناك دليلين لقياس الفقر البشري هما:

أ- دليل الفقر البشري رقم 1 : يقيس الفقر في البلدان النامية ، ويركز على أنواع الحرمان في ثلاثة أبعاد :

- العمر : يقاس باحتمال عدم العيش عند الولادة حتى سن الأربعين.
- المعرفة : تقاس بمعدل الأمية لدى البالغين .
- إجمالي توفير الحاجيات الاقتصادية من القطاعين العام والخاص : يقاس بالنسبة المئوية للناس الذين ليست لديهم منافذ مستدامة للوصول إلى مصادر ملائمة للمياه، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة (05) ناقصي الوزن المعتاد (المفترض) لأعمارهم.

وحسب تقرير التنمية البشرية لسنتي 2008/2007 ، تعرف أغلب البلدان الإفريقية معدلات منخفضة طبقا لدليل الفقر البشري رقم 1 ، ما جعلها تحتل مراتب متأخرة من بين 108 دولة نامية[2].

ب- دليل الفقر البشري رقم 2[3]:

نظرا لتفاوت مستويات الحرمان البشري حسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع محلي ما ، فقد تم تصميم دليل خاص لقياس الفقر البشري في عدد مختار من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ، ويركز هذا الدليل على الحرمان في الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية مثل دليل الفقر البشري رقم 1 ، وعلى بعد إضافي يتمثل في الاستبعاد الاجتماعي . أمّا المؤشرات فهي:

- احتمال عدم العيش حتى سن 60 عند الولادة (سن 40 في دليل الفقر رقم 1).
- معدل الإلمام الوظيفي للبالغين بالقراءة والكتابة.
- النسبة المئوية للذين يعيشون تحت خط فقر الدخل.
- نسبة البطالة لأمد طويل (12 شهر أو أكثر).

2. **دليل التنمية الجنسانية** :

يقيس هذا الدليل أبعاد التنمية البشرية، ويستخدم المؤشرات المعتمدة في دليل التنمية البشرية، لكنه يعطي صورة واضحة عن شتّى أنواع اللامساواة بين الجنسين (النساء والرجال) ، وهو ليس سوى دليل للتنمية البشرية، فكلما ازداد التباين بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية، انخفضت درجة البلد في دليل التنمية الجنسانية، مقارنة مع درجته في دليل التنمية البشرية[4]. فعلى سبيل المثال، إذا كانت العديد من الدول الإفريقية تصنف ضمن مجموعة التنمية البشرية المنخفضة

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003 ، مرجع سابق، ص 61
[2] أنظر الملحق رقم 2.
[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.
[4] المرجع السابق، نفس الصفحة.

حسب دليل التنمية البشرية، فإنّ هذه الدول بالضرورة تحتـل مراتب متأخرة ومعدلات منخفضة في دليل التنمية الجنسانية[1].

في هذا السياق ، تمّ إدراج بعض التعديلات في هذا الدليل وذلك بإضافة مؤشـرات جديـدة في تقرير التنمية البشرية 2008/2007 بناء على توصيات الدراسة التي أجريت عام 2006 حـول إجراءات التنمية الجنسانية وتعزيز دور المرأة، وتتمثل هذه المؤشرات في[2]:

- قياس مساهمة المرأة والرجل في القطاع غير الرسمي، إضافة إلى قياس مسـاهمة هـذا القطاع في الناتج الوطني الإجمالي للفرد.
- نسبة الوقت الذي يشارك فيه كل من الرجل والمرأة في النشاطات المرتبطة بالسوق وغير السوق ، حيث تمّ تفصيل النشاطات خارج السوق بشكل أكبر لتوفير معلومات حول كميـة الوقت الذي يقضيه كل من المرأة والرجل يوميا فـي أداء عمليـات الطـبخ، والتنظيـف والعناية بالأطفال ونشاطات العنايـة بالـذات و أوقـات الفـراغ والترفيـه، وأوقـات النشاطـات الاجتمـاعية التي يقضيها كل منهما.

3. مقياس تمكين المرأة (مقياس تمكين الجنوسة)[3]:

يكشف هذا المقياس ما إذا كانت النساء قادرات على الاشتراك الفعال في الحياة الاقتصـادية والسياسية، ويركز على المشاركة، فيقيس عدم المساواة بين الجنسين فـي مجـالات رئيسـية مـن المشاركة وصنع القرار اقتصاديا وسياسيا ، حيث يهتم هذا المقياس بمعرفة السنة التي حصلت فيهـا المرأة على حق التصويت والترشح للانتخابات في بلد ما ، ويتتبع النسب المئوية للنسـاء الأعضـاء في البرلمانات، ونسبتهن من بين المشرعين وكبار المسئولين والمـديرين، و مـن بـين المهنيـين و العاملين التقنيين، كما يقيس التباين بين الجنسين في مجال الاستقلالية الاقتصادية. ويختلف مقياس تمكين المرأة عن دليل التنمية الجنسانية في أنّه يكشف اللامساواة في الفرص في مجالات مختارة[4].

إضافة إلى ما سبق، تمّ تدعيم أدلة التنمية البشرية بأوجه ومؤثرات أخرى مع إطلاق أهداف الألفية للتنمية (OMD) المنبثقة عن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي وقعت عليه 189 دولـة في سبتمبر 2000، وهذه الأهداف تمثل شراكة بين الدول المتقدمة والدول النامية لخلق بيئـة علـى المستويات الوطنية والدولية تمكّن من تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. وقد تـمّ إضـافة أهـداف جديدة وفقا لنتائج القمة الدولية لعام 2005 بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 أكتـوبر 2005 [5]. بهذا الصدد تمّ تحديد 08 أهداف للألفية ، و 48 مؤشرا لقياس مدى التقدم في إنجاز تلـك الأهداف . وكل هذه المؤشرات تتقاطع مع الأدلة والمؤشرات المختلفة للتنمية البشرية[6].

علاوة على ذلك، يهتم تقرير التنمية البشرية بقياس مجالات أخرى من التنمية البشرية كمـا جاء في تقرير سنتي 2008/2007 ، يتعلق الأمر بميادين الطاقة والبيئة ، وحماية الأمن الشخصي، وآليات حقوق الإنسان والعمال .

---

[1] أنظر بهذا الصدد ترتيب الدول الإفريقية وفق هذا الدليل من بين 157 دولة في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، مرجع سابق، ص 317

[2] المرجع السابق، ص 212

[3] يتم إستخدام عبارة " تمكين الجنوسة" كما جاء في الترجمة العربية لتقرير 2003، أو تمكين المرأة كما جاء في تقرير 2008/2007 و كلاهما يعبران عن دليل أو معنى واحد.

[4] أنظر بهذا الصدد: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، مرجع سابق، ص
و الجدول رقم 29 في: ـــــــــــــــــــ،تقرير التنمية البشرية 2008/2007، مرجع سابق، ص 318
وبشأن المشاركة السياسية للمرأة و حق التصويت أنظر الجدول رقم 33 في: المرجع السابق، ص 331

[5] ـــــــــــــ، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، مرجع سابق، ص 372

[6] أنظر الملحق رقم 3.

1. **الطاقة والبيئة**[1]: يتم توظيف مؤشرات الطاقة والبيئة لعدة أغراض من بينها مراقبة التطور في تحسين الوصول لأشكال الطاقة الحديثة ، وفي التخفيف من حدّة استهلاك الطاقة مقارنة بالنمو فيمعدل الدخل الوطني ، ولتقييم معدلات تناقص الغابات أو اختفاءها في الدول ، ويشمل هذا المجال عدد من المؤشرات من بينها:

- نسبة التغيّر في استهلاك الطاقة .
- معدل انتشار استهلاك الكهرباء.
- نسبة عدد السكان الذين لا تتوفر لديهم الطاقة الكهربائية في كل دولة.
- معدل نسبة التغير السنوي في مساحة الغابات .
- مصادر الطاقة (الوقود الأحفوري "فحم ، نفط ، غاز" ، الطاقة المتجددة "كهربائية ، شمسية " ، الطاقة النووية)
- انبعاثات ومخزون ثاني أكسيد الكربون .
- وضع المعاهدات البيئية الرئيسية[2]: تقاس بسنة مصادقة الدولة على المعاهدات التالية :
  - ✓ بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية 2000.
  - ✓ الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ 1992 .
  - ✓ الاتفاقية الخاصة بالتنويع الحيوي 1992 .
  - ✓ بروتوكول كيوتو للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ 1997 .
  - ✓ اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1988 .
  - ✓ بروتوكول مونتريال بخصوص المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون 1989 .
  - ✓ اتفاقية ستوكهولم بخصوص الملوثات العضوية الدائمة 2001.
  - ✓ الاتفاقية بخصوص قانون البحار 1982.

2. **حماية الأمن الشخصي**[3]: يتضمن هذا المجال قياس وضع اللاجئون والأسلحة، إضافة إلى العدالة والجريمة.

- ✓ وضع اللاجئون والأسلحة: يقاس من خلال عدد الأشخاص النازحون داخليا، واللاجئون في بلد اللجوء وبلد المنشأ، و نقل الأسلحة التقليدية (الواردات ، الصادرات)، و إجمالي القوات المسلحة.
- ✓ الجريمة والعدالة: يتم قياس جرائم القتل الدولية لكل 100 ألف شخص في كل دولة، و نزلاء السجن لكل 100 ألف شخص عام ، و السنة التي ألغى فيها البلد جزئيا أو تماما عقوبة الإعدام.

3. **آليات حقوق الإنسان وحقوق العمال**[4]: تقاس من خلال مصادقة الدولة على المواثيق والاتفاقيات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والعمال.

- ✓ حالة وثائق حقوق الإنسان الدولية الرئيسة: المصادقة على:
  - الاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية 1948.
  - الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التفرقة العنصرية 1965.
  - الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966.
  - الميثاق الدولي للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية 1966.

---

[1] المرجع السابق، ص 211
[2] أنظر الجدول رقم 25 في: المرجع السابق، ص 302
[3] راجع الجدول رقم 26، و الجدول رقم 27 في: المرجع السابق، ص ص 306-310
[4] أنظر الجدول رقم 34، و الجدول رقم 35 في: المرجع السابق، ص ص 335-339

- إتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء 1979 .
- الاتفاقية ضد التعذيب والأشكال الأخرى من المعاملة أو العقاب القاسي أو الإهانة 1984.
- اتفاقية حقوق الطفل 1989 .

✓ حالة الاتفاقات الدولية لحقوق العمال الأساسية : المصادقة على اتفاقات :

- الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية.
- القضاء على العمل الإكراهي والإلزامي.
- إنهاء عمالة الأطفال.

بالنظر إلى المؤشرات والأدلة السابقة، يرى تقرير التنمية البشرية لسنتي 2008/2007 الذي جاء بعنوان "محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم " أنّه إذا كانت التنمية البشرية " تتعلق بتوسيع الخيارات أمام الناس وتوفير الحريات الملموسة والقدرات التي تمكن الناس من ممارسة حياة يشعرون نحوها بالتقدير"، فإنّ هناك عوامل أخرى تشكل قيودا أمام حريات وخيارات هؤلاء الناس مثل الفقر والمرض والأمية، والحرمان من الحقوق السياسية والمدنية.

أكثر من ذلك، هناك عامل تغير المناخ الذي سيكون أحد القوى المحددة لمؤشرات التنمية البشرية في القرن الواحد والعشرين ، وذلك من خلال التأثير المباشر لظاهرة الاحتباس الحراري على البيئة وهطول الأمطار وأنظمة الطقس. الأمر الذي سيؤثر سلبا على كافة الدول. وستكون الدول الأفقر في العالم أكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ كونها تتسم بمستويات عالية من الفقر، ولم تحقق معدلات مرتفعة في التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية، ومعظم هذه الدول موجودة في جنوب آسيا و إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تشهد معدلات منخفضة في تحقيق الهدف الخاص بالحد من الفقر المدقع إلى النصف بحلول 2015، وهذا ما يتعلق بالفقر في الدخل، إذ تعيش نسب كبيرة من السكان على أقل من دولار إلى دولارين أمريكيين يوميا. وهناك عجز في تحقيق الهدف الخاص بتقليل عدد المصابين بسوء التغذية إلى النصف بحلول عام 2015، فحوالي 28 % من كل الأطفال في الدول النامية سيكونون أقل من الوزن المطلوب معظمهم موجود في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء. وتعتبر هذان المنطقتان بعيدتان عن تحقيق الهدف الخاص بالحد من وفيات الأطفال بنسبة الثلثين بحلول عام 2015، فهناك أعداد كبيرة من وفيات الأطفال بسبب الفقر وسوء التغذية. هذه النتائج السلبية تمتد كذلك إلى قطاع الصحة حيث تستمر الأمراض المعدية في الإضرار بحياة الفقراء حول العالم، لاسيما ما يتعلق بعدد المصابين بفيروس نقص المناعة (40 مليون شخص عبر العالم ، و 3 ملايين حالة وفاة في 2004) ، ومما يتعلق كذلك بانتشار الملاريا (350-500 مليون حالة كل عام، و 1 مليون وفاة)، وهنا تضم إفريقيا 90 % من وفيات الملاريا، كما أنّ الأطفال في هذه القارة يمثلون ما يزيد عن 80% من وفيات الملاريا في جميع أنحاء العالم[1].

وفق هذه المعطيات حدّد التقرير خمسة أنواع من المخاطر الناتجة عن تغير المناخ سوف تؤدي بشكل كبير إلى تراجع مؤشرات التنمية البشرية في الدول الأكثر فقرا في العالم كدول إفريقيا جنوب الصحراء، وتتمثل هذه المخاطر في[2]:

1. انخفاض الإنتاجية الزراعية: هنا تشير سيناريوهات تغير المناخ إلى خسائر ضخمة في إنتاج المنتجات الغذائية بسبب الجفاف في أجزاء من إفريقيا وجنوب شرق آسيا، حيث تصل الخسائر المتوقعة في إفريقيا جنوب الصحراء إلى 25% بحلول عام 2060 في العوائد بالنسبة إلى الأراضي

[1] المرجع السابق، ص ص 21-22
[2] المرجع السابق، ص ص 23-24

الجافة وإجمالي خسائر في العوائد يبلغ 26 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي سيعود بالسلب على الأمن الغذائي في القارة .

2. إنعدام أكبر للأمن المائي: حيث من المنتظر أن يدفع التغير المناخي إلى ارتفاع عدد الناس الذين يواجهون شح في المياه حول العالم بمعدل 1.8 مليون شخص بحلول عام 2080 ، ويمتد ذلك إلى تهديد إمدادات المياه لسكان الحضر والزراعة والكهرباء المائية .

3. التعرض المتزايد للفيضانات الساحلية وحوادث الطقس القوية: تعتبر موجات الجفاف والفيضانات في مقدمة الكوارث المتعلقة بالمناخ ، حيث تأثر حوالي 262 مليون شخص سنويا بين عامي 2000 و 2004 بهذه الكوارث 98% منهم في الدول النامية.

4. انهيار الأنظمة الإيكولوجية : زيادة معدلات الانقراض ، وخسائر كبيرة في مجال التنوع الحيوي، حيث سيتأثر مئات الملايين من البشر الذين يعتمدون على الأسماك في معيشتهم وتغذيتهم.

5. مخاطر صحية أكبر : سيؤثر تغير المناخ على الصحة البشرية على عدة مستويات ، خصوصا في إفريقيا .

بهذا الصدد يشير تقرير 2008/2007 إلى أنّه " لا يمكن النظر بشكل منعزل إلى هذه العوامل الخمسة التي تؤدي إلى انتكاس التنمية البشرية بشكل كبير، إنّها ستتفاعل مع بعضها البعض ومع مشكلات التنمية البشرية الموجودة من قبل مما سيطلق اتجاهات هبوط قوية، وتجاوز حافة 2° من الحرارة سيمثل تحولا نوعيا إلى دمار إيكولوجي واجتماعي واقتصادي بشكل أكبر (...) ومن منظور التنمية البشرية يمكن لهذه النتائج أن تطلق عمليات ديناميكية وتراكمية من الأضرار (...) ويعتبر تغير المناخ مانعا عميقا من حرية العمل ومصدرا لعدم التمكين . سيكون على جزء من البشرية (...) الأفقر في العالم على نطاق واسع الاستجابة لقوى تغير المناخ التي لا يتحكمون فيها، والتي تتم إدارتها من خلال خيارات سياسية في دول ليس لهم فيها صوت"[1].

2/ مؤشرات معهد البنك الدولي (WBI) :

ينطلق خبراء البنك الدولي في مجال قياس نوعية الحكم من التساؤل عن أفضل الطرق التي تستطيع أن تتخذها الحكومات والمجتمعات المدنية لتقييم الحكم[2].

في هذا الإطار قام معهد البنك الدولي (WBI) ، ودائرة البحث التابعة للبنك الدولي بإعداد برنامج بحث طويل المدى أواخر التسعينات بهدف المساهمة في بناء مقاييس ومؤشرات لتقييم الحكم، وتشجيع الدول على الأخذ بتطبيقات الحكم الراشد. هذا البرنامج أشرف عليه كل من "دانيال كوفمان" (Daniel KAUFMAN) و "آرت كاراي" (AArt KRAAY) بالتعاون مع "بابلو زوادو لوباتون" (Pablo ZOIDO-LOBATON) و "ماسيمو ماستروزي" (Massimo MASTRUZZI) ، وخلص البحث إلى تكوين مقاييس ومؤشرات عرفت بـ "مؤشرات الحكم على النطاق العالمي" (The Worldwide Governance Indicators) ، والتي يتم التعبير عنها أحيانا بـ "مؤشرات KKZ " ، أو "مؤشرات KKM " نسبة إلى الأحرف الأولى من أسماء الخبراء المشرفين على البرنامج . وقد تم تطبيق هذه المؤشرات ابتداء من سنة 1996 لتقييم الحكم في حوالي 200 دولة ، وذلك من خلال الاعتماد على مصادر معلومات وبيانات متوفرة لدى 30 منظمة منتشرة عبر العالم ، وتمّ إصدار نتائج التقييم في الفترة الممتدة بين 1996 و 2002 للوهلة الأولى، وابتداء من سنة 2002 عمل البنك على انجاز عمليات للتقييم وإصدارها سنويا [3]. ويعتمد

[1] المرجع السابق، ص 25

[2] Daniel KAUFMANN, et autres, "gestion des affaires publiques de l'évaluation à l'action", Finance & développement, Juin 2000, P 10
http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/fandd_french.pdf

[3] World BANK, op.cit, P 1

خبراء البنك الدولي في إعداد هذه المؤشرات بناء على الجوانب الثلاثة التي يتضمنها تعريف الحكم المقدم من طرف خبراء معهد البنك الدولي الذي أشرنا إليه سابقا والمتمثلة في :

1. العملية التي من خلالها يتم اختيار الحكومات ومساءلتها، ومراقبتها وتغييرها.
2. قدرات الحكومة لإدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية، وصياغة ووضع سياسات جيدة.
3. احترام المؤسسات التي تحكم التعاملات الاقتصادية والسياسية.

من هذا المنطلق وضع الخبراء ستة أبعاد بمثابة مقاييس للحكم ، حيث أنّ كل جانب من تعريف الحكم يضم بعدين على النحو التالي [1]:

- الجانب الأول يتكون من :

1. الرأي والمساءلة الديمقراطية (Voice and Accountability) : هذا المقياس يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكام ومراقبتهم ومساءلتهم، ويتضمن المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر العملية السياسية المتمثلة في الحريات المدنية ، الحقوق السياسية ، واستقلالية الصحافة.

2. الاستقرار السياسي وغياب العنف (political stability and absence of violence) . يتضمن العديد من المؤشرات التي من خلالها يتم تداول السلطة ، هل بطريقة مؤسسية أو عن طريق العنف؟

- الجانب الثاني يشمل:

3. فعالية الحكومة (government effectivness) : ويتضمن هذا المقياس نوعية الخدمة العامة ، أو نوعية البيروقراطية ، أهلية الموظفين ، إستقلالية الوظيفة العامة عن الضغوط السياسية ، مصداقية الحكومة ، والأمر الأساسي في هذا المقياس هو المدخلات (Inputs) التي تسمح للحكومة بإنتاج وتطبيق سياسات جيّدة لتقديم السلع والخدمات العامة.

4. نوعية التشريعات (Regularity Quality) : يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتشريعات جيدة التي من شأنها السماح بترقية وتنمية القطاع الخاص . كما يتجه هذا المقياس لقياس السياسات غير الليبرالية مثل مراقبة الأسعار ، الإشراف الكامل للبنك المركزي ، الأعباء المفروضة على الأعمال نتيجة التشريعات المفرطة في مجال التجارة الخارجية.

- أمّا الجانب الثالث فيحتوي على:

5. حكم القانون (Rule of low): ويتكون هذا المقياس من العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الثقة التي يضعها المواطنون في القواعد المفروضة من طرف المجتمع، وتتضمن الانعكاسات المتعلقة بالجريمة، فعالية ومساواة الجهاز القضائي ،احترام العقود والاتفاقيات . وكل هذه المؤشرات تحدد مدى نجاح الدولة في تأسيس بيئة تقوم على قواعد عادلة من شأنها بناء قاعدة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وحماية الملكية الخاصة.

6. مراقبة الفساد (Control of Corruption): يرتكز هذا المقياس على تعريف الفساد بأنّه استعمال السلطة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة وشخصية. ويُستخدم هذا المقياس لمعرفة مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال، كما يقيس الأشكال الكبرى للفساد (أو ما يعرف بالفساد الكبير) مثل توجهات النخبة إلى نهب الدولة والاستيلاء على مواردها (State Capture).

وفق هذه المقاييس ، يعتمد البنك الدولي لقياس نوعية الحكم سلم تنقيط ينحصر بين - 2.5 تحت الصفر (0) و + 2.5 فوق الصفر (0) . المستوى الأول (- 2.5) يدل على الحكم السيئ أو ما يشير إليه البنك بـ "الحكم الفقير" (Poor Governance) ، أمّا المستوى الثاني فيدل على الحكم الراشد . ففيما يتعلق بمراقبة الفساد مثلا تشير النقطة – 2.5 إلى مستوى عال من الفساد

[1] Daniel KAUFMANN, et autres, governance matters III: governance indicators for 1996-2002. Washington: World bank institue, June 30 2003, PP 2-4

(High Corruption) ، أمّا النقطة + 2.5 فتدل على مستوى جيّد في مراقبة الفساد (Good Control Of Corruption) . كما يوضح الشكل التالي الذي يلقي الضوء على تقييم مراقبة الفساد في العديد من الدول من بينها دول إفريقية[1].

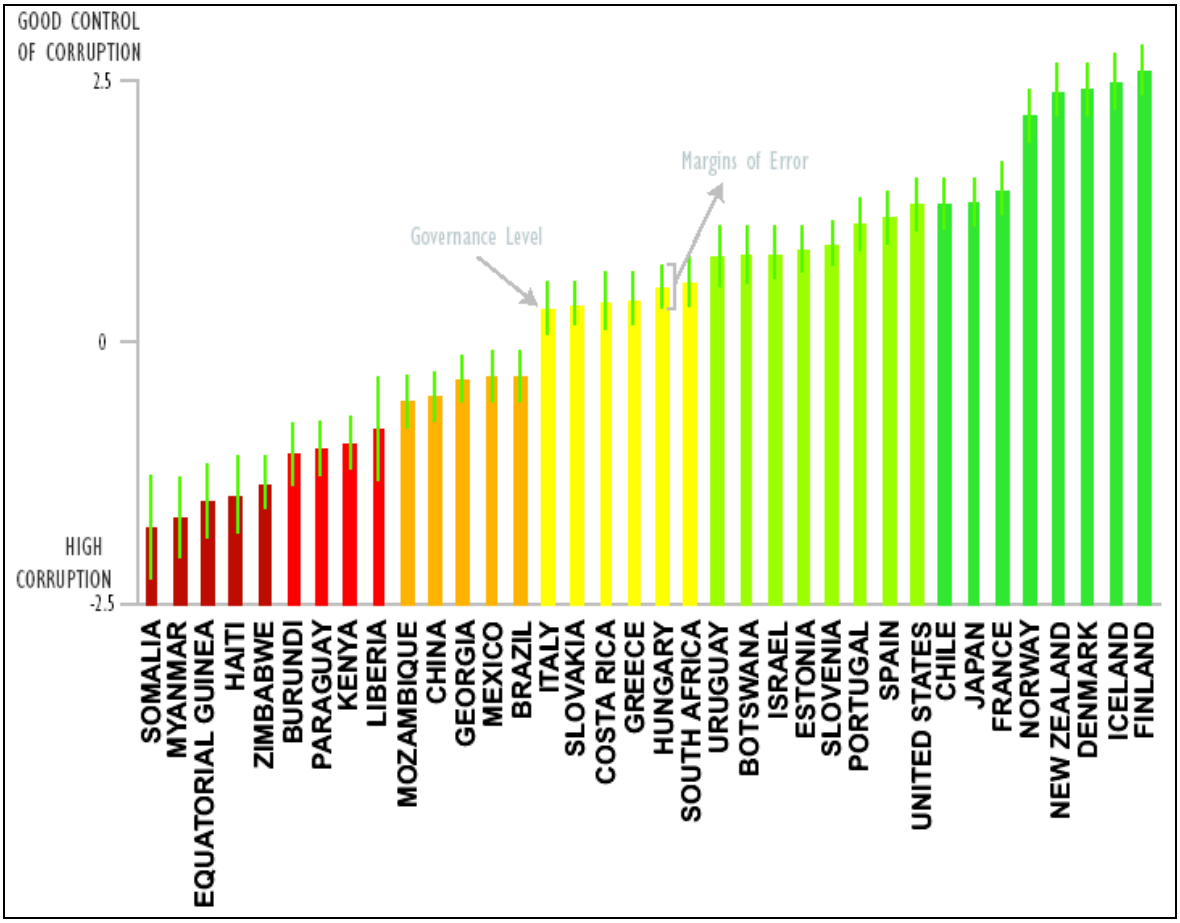

الشكل رقم (11): مراقبة الفساد (دول مختارة، 2006)
Source: World BANK, op.cit, P 14

في هذا الإطار يرى البنك الدولي أنّ عملية قياس نوعية الحكم في الفترة الممتدة بين 1998 و 2006 توضح وجود تحسنات بارزة في العديد من الدول النامية – أغلبها دول إفريقية– على مستوى المقاييس و المؤشرات المختلفة التي تتضمنها "مؤشرات الحكم على نطاق عالمي" ، وهذا ما يبينه الجدول التالي :

[1] World BANK, op.cit, P 14

تحسنات ملحوظة في الحكم 1998 – 2006	
الرأي والمساءلة	أندونيسيا، كينيا ، النيجر ، سيبيريا، سيراليون الجزائر.
الاستقرار السياسي	أنغولا، ليبيا، رواندا ، سيراليون.
فعالية الحكومة	أفغانستان ، الجزائر ، هونغ كونغ (الصين) ، كوريا الجنوبية.
نوعية التشريعات	أرمينيا، الكونغو الديمقراطية ، سلوفاكيا ، طاجاكستان.
حكم القانون	الجزائر ،ليبيريا ، صربيا ، طاجاكستان.
مراقبة الفساد	صربيا ، تانزانيا.

الجدول رقم (8) : تحسنات ملحوظة في الحكم : 1998 – 2006

Source : World BANK, op.cit, P 2

بالمقابل ، هناك دول عرفت إخفاقات في نفس الفترة مثل : كوت ديفوار، زيمبابوي (دولتان إفريقيتان) إضافة إلى النيبال ، بيلاروسيا، بوليفيا، وفنزويلا .

إضافة إلى ذلك ، تشير بيانات البنك الدولي إلى وجود تحسنات جوهرية في مختلف الأبعاد الستة لتقييم الحكم في العديد من الدول الإفريقية جنوب الصحراء في الفترة الممتدة بين 1996 و 2006 مثل نيجيريا ، ليبيريا ، غانا، كينيا، فيما يتعلق بمقياس الرأي والمساءلة ، والموزمبيق والسنغال بالنسبة لمقياس الاستقرار السياسي وغياب العنف. كما يبرز تحسنات في مجال مراقبة الفساد في كل من تنزانيا والرأس الأخضر ، وفي مجال الاستقرار السياسي ونوعية التشريعات في الكونغو الديمقراطية . وحسب تقديرات البنك الدولي لسنة 2006 تعتبر دولة بوتسوانا من بين الدول التي تشهد ديمقراطية حيوية إلى جانب مستوى قليل من الفساد[1].

3/ مؤشرات الجمعية الدولية للتنمية (Association international de développement):

الجمعية الدولية للتنمية (ADI) هي مؤسسة تابعة للبنك الدولي، تختص بمساعدة الدول الأكثر فقرا في العالم. وقد أنشأت هذه الجمعية سنة 1960 بهدف تقليص الفقر من خلال تقديم قروض وهبات دون فوائد لتمويل البرامج الخاصة بدفع النمو الاقتصادي، وتقليص اللامساواة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان. فالجمعية تعتبر من بين المانحين الرئيسيين لـ 78 دولة الأكثر تفككا وتخلفا في العالم ، من بينها 39 دولة إفريقية تستفيد من قروض تمييزية طويلة الآجال من حيث مدة التسديد التي تقدر بـ 35 إلى 40 سنة . هنا قدّمت الجمعية 139 مليار دولار منذ إنشائها . بمعدّل 10 مليار دولار سنويا في السنوات الأخيرة ، أغلبها منحت لإفريقيا بنسبة 50 %، وفي سنة 2008 يوجد 10 بلدان يمثلون المستفيدون الأساسيون أو المقترضون الرئيسيون من الجمعية، من بينهم 06 دول إفريقية هي: إثيوبيا، نيجيريا، كوت ديفوار، تانزانيا، ليبيريا، غانا، إضافة إلى دول أخرى من آسيا (الفيتنام، الهند ، البنغلاديش، والنيبال)[2].

ضمن هذا التوجه، ركّزت استراتيجية الجمعية الدولية للتنمية في السنوات العشر الأخيرة (إلى غاية 2008) على تدعيم قطاع الإدارة العامة، اللامركزية ، والإصلاحات القانونية لاسيما ما

[1] Ibid, PP 6-7

[2] Association internationale de développement, "qu'est-ce que l'IDA" http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCUEILEXTN/EXTABTUSFRENCH/EXTIDAFRENCH/0,,contentMDK:20634181~menuPK:1264559~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1264512,00.html - Page web consulté en October 2008.

يتعلق بتكريس المساءلة والشفافية. وتدخل هذه الإستراتيجية ضمن توجهات الإستراتيجية العامة لمجموعة البنك الدولي المتعلقة بالتسيير العمومي الجيد، والحكم ، ومكافحة الفساد . وفي غضون سنة 2006 تمحور عمل الجمعية حول دعم الإدارة العامة بما فيها قطاع العدالة ، وذلك بمنح قروض بقيمة 2.76 مليار دولار أي بنسبة 29 % من إجمالي المساعدات ، مقارنة بـ 1.37 مليار دولار سنة 2000. وهذه القيمة موزّعة على ثلاث مجالات تتمثل في : تسيير الإدارة المركزية (55.9%) ، اللامركزية (22.9%) ، والإدارة العامة بشكل عام (15.8%)[1].

بهذا الصدد تعمل الجمعية في إطار الأولويات الإستراتيجية لإفريقيا المتعلقة بتحسين الحكم والتأسيس لأجهزة دولة كفؤة (Etat Compétent) على تقديم المساعدات والدعم في مجال تسيير الشؤون في كلا القطاعين العام والخاص في القارة ، سواء على الصعيد الوطني أو القاري بنسبة تفوق 25% من إجمالي المساعدات ، حيث يتمحور الدعم الموجه للسلطات العمومية حول[2]:

1) تسيير المالية (إعداد خطط عمل لصالح 23 دولة فقيرة ومثقلة بالديون في إفريقيا.
2) تحسين تسيير الإدارة المركزية (مساعدات لكل من زامبيا، تانزانيا، بوركينافاسو)، اللامركزية والتسيير المحلي للشؤون العامة (دعم لإثيوبيا، مالاوي، روندا ، سيراليون) ، تقديم الخدمات (مدغشقر، موزمبيق، أوغندا) .
3) إدراج مسألة الحكم وتقديم الخدمات في إطار منح القروض الموجهة لدعم تقليص الفقر ، وفي البرامج الوطنية لتعزيز القدرات (إثيوبيا ، رواندا) .
4) تعزيز قدرات المؤسسات والمساءلة على المستوى الداخلي بالتعاون مع معهد البنك الدولي وشركاء آخرين .

في هذا السياق عملت الجمعية الدولية للتنمية (AID) على التأسيس لأدوات تمكنها من تقييم وقياس نوعية الحكم في إطار تنفيذ إستراتيجية تحسين الحكم كأجندة عامة لمجموعة البنك الدولي . ويقوم إسهام الجمعية في هذا المجال على تقييم الأداء (perfermance) في مجال السياسات والمؤسسات ، وهذا ما يسمى في أدبيات الجمعية والبنك الدولي بـ "CPIA" (بالإنجليزية) (Country Policy and International Assessement) أو بالفرنسية (EPIN) (Evaluation de la politique et des institutions nationales) أي "تقييم السياسات والمؤسسات الوطنية ". هذا التقييم هو عبارة عن " أداة للتشخيص ترمي إلى الأخذ في الحسبان درجة جودة السياسات المتبعة من طرف الدولة وأجهزتها المؤسساتية . بتعبير آخر هو نمط للقياس يلقي الضوء على العناصر المهمة التي تمكن من مراقبة بلد ما ، فتقييم السياسات والمؤسسات الوطنية (CPIA) يقوم بشكل أكثر تحديدا بتقييم إلى أي مدى يتجه الإطار السياسي والمؤسسي لبلد ما نحو النمو المستدام ، وتقليص الفقر ، والاستخدام الفعال لمساعدات التنمية ..."[3].

ولقد تمّ اعتماد هذه الأداة – حسب البنك الدولي – بناء على سببين . الأول يرتبط بالتجارب والخبرة في مجال التنمية التي تبين أنّ نوعية السياسات والمؤسسات تتحدد من خلال التطور النوعي لأرقام النمو وتقليص الفقر ، والتجارب توضح كذلك أنّ التنمية ليست شيئا يتم إستيراده من الخارج ، ولكن في جانب كبير منها ترتبط بمجهودات الدولة نفسها . أمّا السبب الثاني فيتعلق

[1] L'IDA en action, "réforme de l'administration publique et du droit", P 2
http://siteresources.worldbank.org/EXTIDAFRENCH/Resources/gouvernance_fr.pdf -Page web consulté en October 2008.
[2] Ibid, P 4
[3] Association internationale de développement (IDA), "Evaluation de la politique et des institutions nationales"
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCUEILEXTN/EXTABTUSFRENCH/EXTIDAFRENCH/0,,contentMDK:21517141~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1264512,00.html - Page web consulté en October 2008.

بالناحية الوظيفية ، ذلك أنّ المعدلات التي تكشف عنها عملية التقييم تسمح للبنك بتحديد حجم المساهمات و الهبات التي يقدمها للدول ضعيفة الدخل . كما يُعتبر تقييم الأداء المحدد الأساسي لحجم الموارد الممنوحة من طرف الجمعية لأي بلد . إذ أنّ هذا التقييم يسمح بمعرفة وتحديد الدول ذات الأداء الجيد . الأمر الذي يمكنها من الاستفادة من مساعدات وقروض إضافية[1]. فالدول التي احتلت مراتب جيّدة في الأداء طبقا لمعايير التقييم استفادت من مساعدات تقدّر بـ 5 أضعاف ما استفادت به الدول المنخفضة الأداء في الفترة ما بين 2003 و 2005 [2].

إضافة إلى ذلك تعمل هذه الأداة (CPIA) على مساعدة البنك الدولي على تحديد توجهاته بشأن المشاريع الجديدة ، وقياس تسوية الديون الرئيسية للدول الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE) لتمكينها من احتلال مراتب مقبولة في هذا المجال . وتسمح كذلك بقياس مدى تنفيذ البلد المستفيد للإصلاحات الرامية إلى تحسين وتطوير الإدارة العامة وتسيير القطاع العام ، لاسيما ما يتعلق بـ: تسيير الإيرادات ، تسيير المداخيل، تنفيذ الميزانية ، والسلطة التشريعية والقضائية [3] .

هنا تجدر الإشارة إلى أنّ المعايير المعتمدة في تقييم السياسات والمؤسسات تخضع دوريا للمراجعة والتطوير من قبل البنك الدولي منذ إنشاء هذه الأداة (CPIA) سنوات السبعينات ، وذلك من خلال إضافة معايير جديدة أو إلغاء أخرى تبعا للتجارب وتطور مفاهيم وتصورات التنمية .

من هذا الباب تمّ إضافة المعايير الخاصة بالحكم (Governance) سنة 1997 ، كما تمّ إدراج سلسلة من التعديلات سنة 2001 تتعلق بمراجعة محتوى المعايير وتعريف المستويات المختلفة للتنقيط . وقد شهدت سنة 2004 أكبر عملية للمراجعة [4] . وبعدما كانت الأداة تضم 22 معيارا موزعة على أربع مجموعات سنة 2002 [5]، أصبحت حاليا (2008) تتضمن 16 معيارا مع الاحتفاظ بنفس المجموعات ، وكل مجموعة تشمل عدد من المعايير كالتالي[6]:

1) التسيير الاقتصادي :
- تسيير الاقتصاد الكلي
- سياسة الميزانية.
- سياسة القروض.

2) السياسات الهيكلية :
- التجارة .
- النظام المالي .
- الإطار التنظيمي للمؤسسات .

3) سياسات مكافحة الإقصاء وترقية المساواة :
- المساواة بين الجنسين .
- المساواة في استخدام الموارد العمومية .
- تطوير الموارد البشرية .
- الحماية الاجتماعية والعمالة .
- السياسات المرتبطة بالبيئة .

4) تسيير مؤسسات القطاع العام :
- حقوق الملكية والحكم القائم على القواعد القانونية .

---

[1] Ibid

[2] Jean MERCKAERT, "la dictature de la «bonne gouvernance»ou l'impasse des indicateurs de performance publique", article pour techniques financiers et développement, Juin 2004, P 2
http://www.dette2000.org/data/File/annulerdetteselonquelscriteres/detteuninstrumentdedomination/ladictaturebonnegouvernance_jmjuin04.pdf

[3] L'IDA en action, op.cit, P 5

[4] Association internationale de développement (IDA), op.cit

[5] أنظر المعايير المعتمدة سنة 2002 في: Jean MERCKAERT, op.cit, PP 3-4

[6] Association internationale de développement (IDA), op.cit

- نوعية تسيير الميزانية والمالية .
- الكفاءة في تعبئة الموارد .
- نوعية الإدارة العامة.
- الشفافية ، المساءلة ، الفساد في القطاع العام.

بهذا الصدد ، يعتمد نظام التقييم سلم تنقيط يمتد من النقطة 01 كحد أدنى إلى النقطة 06 كحد أقصى ، وتشير هذه النقاط أو المعدلات إلى مستوى الأداء لبلد معين في سنة محددة طبقا للمعايير ، وليس إلى تطور الأداء من سنة لأخرى . وهذا ما يتوقف على السياسات المتبعة والأداء والمنجز[1].

بناء على هذه المعايير وسلّم التنقيط ، تمّ صياغة ما يسمّى في أدبيات البنك الدولي والجمعية الدولية للتنمية بمفهوم "الدول الهشّة" (Fragil states , Etats fragiles)، ويشير هذا المفهوم إلى الدول التي تواجه صعوبات كبيرة في مجال التنمية ، مثل ضعف القدرات المؤسسية ، الحكم السيئ، وعدم الاستقرار السياسي وتفشي العنف والصراعات . ويعرّف البنك الدولي هذه الفئة بأنّها الدول ذات الدخل المنخفض ، والتي تحصلت على درجة أو معدل 3.2 أو أقل وفق معايير التقييم. وفي سنة 2007 تمّ إدراج 34 دولة ضمن هذه الفئة أغلبها من إفريقيا وهي : أفغانستان ، أنغولا، بورندي، كامبوديا، جمهورية إفريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو الديمقراطية ، جمهورية الكونغو ، جزر القمر ، كوت ديفوار ، جيبوتي، إيريتيريا ، غامبيا ، غينيا ، غينيا بيساو ، هايتي ، Loo PDR ، ليبيريا ، موريتانيا ، ماينمار ، نيجيريا ، غينيا الجديدة ، ساوتومي ، جزر سليمان ، الصومال ، السودان ، تيمور الشرقية ، التوغو ، تونغا ، فانتياتو (Vantuato) ، باكستان ، وزيمبابوي[2].

4/ مؤشرات منظمة الشفافية الدولية Transparency International :

تعتبر منظمة الشفافية الدولية (TI) من بين أبرز منظمات المجتمع المدني ذات الانتشار العالمي ، فهي تضم أكثر من تسعين (90) فرعا تابعا لها عبر العالم ، إضافة إلى أمانة دولية يقع مقرها في برلين بألمانيا[3]. ومنذ إنشائها سنة 1993، تعمل المنظمة على مكافحة الفساد في مختلف دول العالم ، ونشر الوعي حول مخاطره وآثاره السلبية ، كما تعمل بالتنسيق مع الحكومات ، ومنظمات الأعمال والمجتمع المدني على تطبيق معايير لتحليل وقياس الفساد[4].

بهذا الصدد ، تقوم منظمة الشفافية الدولية ضمن مجهوداتها لمكافحة الفساد بنشر تقرير عالمي حول الفساد كل سنة، وتكمن مهمة هذا التقرير في تحليل و توضيح الطرق و الأساليب التي من خلالها يؤثر الفساد في تحطيم أسس المجتمعات ، مع تقديم المقترحات والحلول الممكنة للتغلب على هذه الظاهرة [5] ، حيث يعالج التقرير كل سنة موضوعا محددا يتمحور حول إلقاء الضوء على

---

[1] Ibid,

[2] يمكن الرجوع في هذا الإطار إلى:
- Association internationale de développement (IDA), "Etats fragiles, liste des états fragiles (2007)" http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCUEILEXTN/EXTABTUSFRENCH/EXTIDAFRENCH/0,,contentMDK:21558431~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1264512,00.html
Page web consulté en October 2008.
- Operational policy and country services (OPCS), Resource mobilization department (FRM), "operational approaches and financing in Fragile states", IDA 15, International development association, June 2007, P 2
http://siteresources.worldbank.org/IDA/Resources/IDA15FragileStates.pdf

[3] Transparency international, Annual Report 2007. Berlin: Transparency international, June 2008.

[4] أنظر بهذا الصدد: - Idem
- Emmanuel BREEN, op.cit, P10

[5] Transparency international, Rapport mondial sur la corruption 2008: la corruption dans le secteur de l'eau. New York, Berlin: Cambridge university press, Transparency international, 2008, P XV

على حالة الفساد في قطاع معين . فعلى سبيل المثال تناول التقرير العالمي حول الفساد لسنة 2007 موضوع الفساد في الأنظمة القضائية. وذلك من خلال تقييم وضع القضاة والمحاكم وإدارة النظام القضائي ، وتقييم الضغوط على السلطة القضائية التي تؤدي إلى الفساد . وتضمن التقرير عرض لرؤى وتجارب مختلفة لمختصين في القضاء ، ونشاطات منظمات المجتمع المدني في مجال تحليل أسباب ونتائج الفساد القضائي. وعبر إجراء دراسات في 35 دولة خلص تقرير 2007 إلى وجود سببين أساسيين لحدوث هذا النوع من الفساد ، الأول يتمثل في التدخل السياسي في العملية القضائية من قِبل السلطتين التنفيذية والتشريعية ، أمّا السبب الثاني فيكمن في الرشوة ، وهذا ما دفع إلى تقديم توصيات تتمحور حول سبل تدعيم استقلالية القضاء ومكافحة الفساد القضائي، لاسيما ما يتعلق بتحسين ظروف عمل القضاة ، وتدعيم المساءلة والانضباط والشفافية في الدعاوى القضائية[1]. في نفس الإطار إهتم التقرير العالمي لسنة 2008 بمعالجة موضوع الفساد في قطاع المياه ، حيث أنّ هذا القطاع هو أكثر القطاعات التي يظهر من خلالها تأثير الفساد –بشكل كلي- على حياة السكان، وهذا لأهمية هذا المورد في مختلف مناحي الحياة . ويذهب الخبراء في هذا الشأن إلى أنّ أزمة المياه هي بالأساس أزمة إدارة وحكم (Gouvernance de l'eau) ، والفساد يعتبر العامل الأساسي في هذه الأزمة كما يكشف التقرير . لذلك ركّزت مختلف المقالات التي تضمنها تقرير 2008 على بحث وتوضيح طرق تأثير وانتشار الفساد في كافة مستويات قطاع المياه[2].

في هذا الإطار ، تجدر الإشارة إلى أنّ منظمة الشفافية الدولية تعتمد مقاييس وأدلة قياس الفساد على المستوى العالمي كمدخل وإسهام لقياس نوعية الحكم ، فهي تقدم مصادر معلومات للعديد من المنظمات الدولية المهتمة بهذا المجال كالبنك الدولي . ضمن هذا التوجه وضعت المنظمة مقياسين لتقييم وقياس الفساد ، الأول يستند على أراء الخبراء وقطاع الأعمال ، ويعرف بـ "مقياس تمييز الفساد" (indice de perception de la corruption) ، أمّا الثاني فيعتمد على استقصاء أراء المواطنين ، ويسمى "البارومتر العالمي للفساد" (Baromètre mondiale de la corruption)[3].

1. مقياس تمييز الفساد (IPC):

أنشأ هذا المقياس سنة 1995 من طرف منظمة الشفافية الدولية ، ويتم اعتماده في ترتيب الدول حسب درجة الفساد . وهو مقياس مركب يرتكز على استقصاءات لأراء المسئولين والشخصيات السياسية ، والعاملين في قطاع الأعمال ، وتقويمات منجزة من طرف الخبراء في كل بلد[4]. ويعتمد المقياس سلم تنقيط يمتد من المعدل أو النقطة (10) التي تدل على البلدان الأقل فسادا (شفافية عالية) ، إلى النقطة (0) التي تشير إلى البلدان الأكثر فسادا[5]. وعلى هذا الأساس ، تضمن مقياس تمييز الفساد لسنة 2007 ترتيب لـ 180 دولة شملتها عملية تقييم مستوى الفساد (بعدما كانت 159 دولة سنة 2006) ، وذلك من خلال إجراء 14 استقصاء أنجز من طرف 12 مؤسسة مستقلة ، كما يعتمد المقياس على معلومات متوفرة لدى عدد من المؤسسات من بينها البنك الإفريقي للتنمية ، والبنك الآسيوي للتنمية [6].

من هذا المنطلق تبين من خلال المسح الذي أجرته المنظمة سنة 2000 في 22 دولة إفريقية، أنّ إفريقيا ينتشر فيها الفساد بشكل مبالغ فيه ، وذلك بحصولها على معدل 3.4 في المتوسط إلى جانب دول من شرق أوروبا ، وهذا مقارنة بدول أخرى من أمريكا اللاتينية (معدل 3.9) ، ومن آسيا (4.5) ، ومن أوروبا الغربية (7.8) ، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بمعدل

[1] Transparency international, Annual Report 2007, op.cit, P 10
[2] Transparency international, Rapport mondial sur la corruption 2008, op.cit, PP XV- XVI
[3] Emmanuel BREEN, op.cit, P 10
[4] Transparency international, Rapport mondial sur la corruption 2008, op.cit, PP 199 – 200
[5] Banque africaine de développement, op.cit, P 23
[6] Transparency international, op.cit, P 199

8.5 . فإفريقيا تعرف انتشارا لظاهرة الفساد بالنظر للفارق بين المعدل المتحصل عليه والدرجة العالية من الشفافية المتمثلة في النقطة (10) ، وهذا رغم تحقيق القارة لمعدل أحسن من دول أخرى كالمكسيك بمعدل 3.3 ، تايلاند 3.2 ، الصين 3.1، رومانيا 2.9 ، الهند 2.8، روسيا 2.1، واندونيسيا 1.7 [1]. كما تبين في دراسة أجرتها منظمة الشفافية الدولية في سنة 2003 أنّ الدول الإفريقية كلها حصلت على معدل تحت النقطة 0.5 ، وهذا ما يؤكد المستوى العالي للفساد في إفريقيا ، ما عدا تونس التي حصلت على النقطة 4.9، ورغم أنّ هذا المعدل يفوق بكثير بقية الدول الإفريقية الأخرى إلا أنّه يبقى تحت المستوى المطلوب ، أو تحت المعدل (من 0 إلى 10)[2]. واقع الدول الإفريقية لم يختلف كثيرا بعد مرور 04 سنوات على دراسة 2003 ، فقد كشف مقياس تمييز الفساد لسنة 2007 أنّ البلدان الإفريقية تحتل مراتب متأخرة فيما يتعلق بالفساد مقارنة بمناطق ودول أخرى من العالم، ما عدا دولة بوتسوانا التي احتلت المرتبة 36 من بين 180 دولة[3].

2. البارومتر العالمي للفساد:

لقد تمّ تأسيس هذا البارومتر في سنة 2003 من طرف المنظمة لكشف تجارب الفساد عند المواطنين في علاقتهم مع مؤسسات ومصالح عمومية مختلفة ، وفحص تقديرات المواطنين فيما يتعلق بتطور الفساد في بلدانهم من جهة ، وتقديراتهم بالنسبة لمستوى أداء الحكومات في مكافحة الفساد من جهة أخرى . البارومتر هو عبارة عن استقصاء يتم إجراءه من طرف معهد "غالوب الدولي" (Gllup international) لصالح منظمة الشفافية الدولية في إطار دراسته حول "مسح رأي الناس" (voice of the people survey) .

في هذا الإطار ركّز البارومتر العالمي للفساد لسنة 2007 على فهم أساليب وطرق تأثير الفساد على حياة المواطنين العاديين ، وبحث المؤثرات المتعلقة بشكل ومدى الفساد حسب تقديرات المواطنين في مختلف مناطق العالم . بهذا الصدد ارتكز بارومتر 2007 على إجابات (63199) مواطن من بين الرجال والنساء الذين تفوق أعمارهم 15 سنة . وتمّ اختيار هذه العينة بناء على مجموع البنية الديمغرافية في 60 دولة من بين الدول ضعيفة الدخل ، ومتوسطة الدخل، ومرتفعة الدخل. وقد شمل البارومتر استقصاءات لأراء المواطنين حول تقديرات المواطنين لأثار الفساد في بلدانهم[4]. وهذا ما مكّن من معرفة القطاعات التي يمسها الفساد بشكل كبير، حيث تم تقسيم القطاعات القطاعات إلى ثلاث فئات كالتالي[5]:

1) فاسدة جدا (très corrompus) : وهي القطاعات التي اعتبرت فاسدة من قِبَل أكثر من نصف المستجوبين وهي : الأحزاب السياسية ، البرلمانات، والشرطة .

2) فاسدة (Corrompus) : القطاعات التي اعتبرت فاسدة من قِبَل أكثر من ثلث المستجوبين وهي القطاع الخاص، الأنظمة القضائية والتشريعية ، مصالح الخدمات الطبية ، و مصالح الضرائب.

3) أقل فسادا (Peu Corrompus) : القطاعات التي اعتبرت فاسدة من قِبَل أقل من ثلث المستجوبين وهي : المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية.

وحسب النتائج المتحصل عليها سنة 2007 تبين أنّ المواطنين في الدول ضعيفة الدخل ومتوسطة الدخل هم الأكثر تضررا وتعرضا للفساد في علاقتهم بـ 11 مؤسسة مهمة في حياتهم اليومية ، حيث كشف 14 % من المواطنين المستجوبين في هذه الدول عن تقديم رشوة في علاقتهم بهذه المؤسسات ، مقارنة بـ 10 % من المواطنين في الدول ذات الدخل المرتفع. إضافة إلى ذلك

---

[1] Banque africaine de développement, op.cit, P 23

[2] CEA, op.cit, P

[3] أنظر ترتيب الدول الإفريقية من بين 180 دولة وفق مقياس الفساد لسنة 2008 في الملحق رقم 4.

[4] Transparency international, op.cit, PP 206-207

[5] Ibid, P 207

تبين أنّ المنظمات والمؤسسات التي شملها البارومتر تختلف في درجات تدفق الرشوة إليها ، فقد كشفت العينة المدروسة أنّ قطاع الشرطة يمثل أكثر المؤسسات فسادا وتدفقا للرشوة وبصفة منتظمة، متبوعا بالسلطة القضائية . وعلى العكس من ذلك تمثل مصالح الخدمات العامة ، لاسيما خدمات الهاتف والغاز القطاعات والمؤسسات الأقل فسادا[1]. والشكل التالي يبين مستوى الفساد في مختلف مناطق العالم في قطاع الشرطة والقضاء ، حيث تعتبر إفريقيا المنطقة الأكثر فسادا في هذين القطاعين مقارنة مع باقي المناطق .

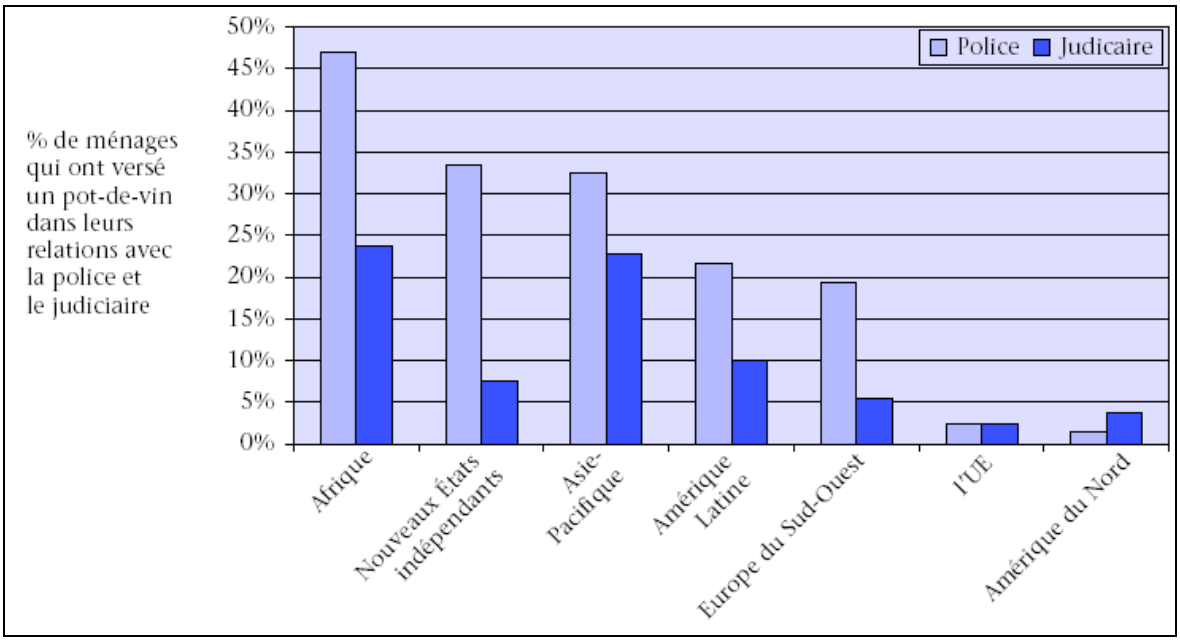

الشكل رقم (12): الرشوة المتدفقة إلى مؤسة الشرطة و المؤسسة القضائية حسب المناطق
Source: Ibid, P 208

وبالنظر إلى المقياسين السابقين ، ترى منظمة الشفافية الدولية أنه لا يوجد اختلاف كبير بين النتائج التي يتوصل إليها مقياس تمييز الفساد والبارومتر ، فقد كشف البارومتر العالمي لسنة 2007 عن وجود تقارب وعلاقة قوية بين ملاحظة الخبراء ورجال الأعمال المتعلقة بالانتشار الواسع للفساد ، وبين مستوى الرشوة التي دفعها المواطنون للوصول إلى الخدمات العامة التي كشفت عنها العينة التي شملها الاستقصاء[2].

5/ مؤشرات منظمة بيت الحرية (Freedom house) :

منظمة بيت الحرية هي منظمة غير حكومية أميركية ، مستقلة عن الحكومة لكنها تعتمد على تمويلها ، وتعتبر أحد أهم الأطر التنفيذية للسياسة الأمريكية [3] في العالم . كما يسهم في تمويل "بيت الحرية" مؤسستين ليبراليتين هما : "لينـد وهاري برادلي " (Lynde and Harry Bradley foudation) ، و "مؤسسة سميث ريشاردسون" (Smith Richardson

[1] Ibid, P 206
[2] Emmanuel BREEN, op.cit, P 10
[3] أنظر: Ibid, P 8 - Cindy DUC, Emmanuelle LAVALLÉE, op.cit, P 7 -

(Foudation، فالأولى تدعو إلى الخوصصة وتحرير الأسواق وإلغاء القيود ، أما الثانيـــة فـــيكمن هدفها الرئيسي في الدفاع عن المصالح الأمريكية سواء في النقاشات الوطنية أو الدولية[1].

في هذا الإطار ، تهتم منظمة بيت الحرية بقياس جانبين أساسيين في مجال قيـــاس نوعيـــة الحكم هما: الحقوق السياسية، والحريات المدنية، و كل جانب يتضمن عدد من المقاييس والمؤشرات كما يلي:

أولا : الحقـــوق السياسية : يتكون هذا الجانب من أربعة أبعاد تتمثل في[2]:

1. تعمل منظمة بيت الحرية على معرفة نمط انتخاب رئيس الدولة أو الحكومة والسلطة التنفيذيـــة، إضافة إلى البحث في وجود تنظيمات وتشريعات خاصة بالانتخابات ، لاسيما فيما يتعلق بالمســـاواة بين الأطياف السياسية .
2. يحاول الخبراء إلقاء الضوء على القدرة الانتخابية للمواطنين ، بمعنى البحـــث فيمـــا إذا كانـــت أصوات الناخبين تأخذ بعين الاعتبار ، ومعرفة حالة تجديد المنتخبين بصفة منتظمة.
3. يهتم هذا البعد بالمنافسة السياسية، أي معرفة ما إذا كان للأشخاص الحق فـــي تكـــوين أحـــزاب سياسية حتى لو كان الشخص منحدر من جماعات أقلية، وما إذا كان بإمكان هذا الحزب الفوز فـــي الانتخابات، وتهتم المنظمة في هذا الإطار بشكل كبير بوجود معارضة فاعلة.
4. قياس حرية المواطنين في مواجهة الهيمنة العسكرية الشمولية أو الدكتاتورية.

ثانيا : الحريات المدنية[3]: هذا الجانب يسمح بمعرفة حرية المواطنين فـــي كـــل مســـتويات الحيـــاة السياسية والاقتصادية ، وهذا ما يتضمن أربعة أبعاد تتمثل في :

1. حرية التعبير والاعتقاد : تحليل حرية الصحافة واستقلاليتها عن السلطة السياســـية ، والاهتمـــام كذلك بالحرية الدينية ووجود مؤسسات تمكن من ممارسة الشعائر الدينية .
2. حرية التجمع وحقوق التنظيم : تحليل وجود النقابات ، المنظمات السياســـية وشـــبه السياســـية ، وتحليل حرية التجمع، حرية التظاهر (التجمهر) ، وحرية النقاشات السياسية .
3. دولة القانون وحقوق الإنسان : معرفة استقلالية النظام القضائي، وبالتالي قيـــاس مـــدى قـــدرة العدالة على مراقبة الحكومة خاصة فيما يتعلق بالفساد . كما يهتم هذا الجانب بقياس المســـاواة بـــين المواطنين أمام القانون، وكذا وجود حماية للمواطنين ضد أشـــكال الترهيـــب السياســـي، والحـــبس التعسفي خاصة للمعارضين.
4. استقلالية الفرد والحقوق الاقتصادية : تحليل حرية الحركة ، وتأمين حقوق الملكيـــة ، وإمكانيـــة القيام بأعمال مستقلة عن الحكومة ، وحرية الاستثمار بهدف تحقيق أرباح اقتصادية، و تحليل عـــدد من المعطيات الإجتماعية مثل الحرية في اختيار الزوج، و حجم العائلة، و اختيار العمـــل و مكـــان الإقامة[4]. إضافة إلى قياس المساواة بين الجنسين ، والمساواة في الفرص[5].

من هذا المنطلـــق ، يتم حســـاب مستويات الحقـــوق السياسية والحريـــات المدنيـــة مـــن خلال اعتمـــاد سلّم تنقيـــط ينحصر بين النقطـــة (1) والنقطة (7) ، فالأولـــى (1) تدل علـــى الحالة الجيدة للحريات والحقوق السياسية ، أمّا الثانية (7) فتشير إلى الحالة السيئة[6]. وتوزع هـــذه الفئات على ثلاث مجموعات هي[7]:

---

[1] Cindy DUC, Emmanuelle LAVALLÉE, op.cit, P 7
[2] Ibid, PP 7-8
[3] Ibid, PP 8-10
[4] Ibid, PP 9-10
[5] Emmanuel BREEN, op.cit, P 9
[6] Cindy DUC, Emmanuelle LAVALLÉE, op.cit, P 7
[7] Freedom House, A survey of political rights and civil liberties: Freedom in sub-Saharan Africa 2007, P II http://www.freedomhouse.org/uploads/press_release/fiw07_charts.pdf

حر (A free): تشير هذه الفئة إلى الدول التي تعرف منافسة سياسية مفتوحة، و جو يتسم باحترام الحريات المدنية، و حياة مدنية مستقلة بشكل كبير، و إعلام مستقل.

حر جزئيا (A partly free): تمثل الدول التي تعرف محدودية في احترام الحقوق السياسية و الحريات المدنية، كما تشهد انتشارا للفساد ، و ضعف في احترام دولة القانون، و صراع إثني و ديني. إضافة إلى سيطرة حزب واحد بالرغم من وجود تعددية (تعددية واجهة).

غير حر (A not free): الدول التي تعرف غيابا للحقوق السياسية وللحريات المدنية القاعدية.

و الجدول التالي يبين المعدلات المحتملة لكل فئة وفق سلّم التنقيط المعتمد من طرف المنظمة:

التنقيط	المعدل
F حر (ديمقراطي)	[2.5 – 1]
P F حر جزئيا (ديمقراطية جزئية)	[5.5 – 3]
N F غير حر (أوتوقراطي)	[7 – 5.5]

الجدول رقم (9): سلم تنقيط مستوى الحقوق السياسية والحريات المدنية
Source: Cindy DUC, Emmanuelle LAVALLÉE, op.cit, P 11

و هذا ما تم اعتماده في دراسة حالة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تم تصنيف 23 دولة ضمن فئة دول حرة سنة 2007 [1]مقارنة ب 7 دول فقط في سنة 1977 ، و الشكل التالي يوضح ذلك:

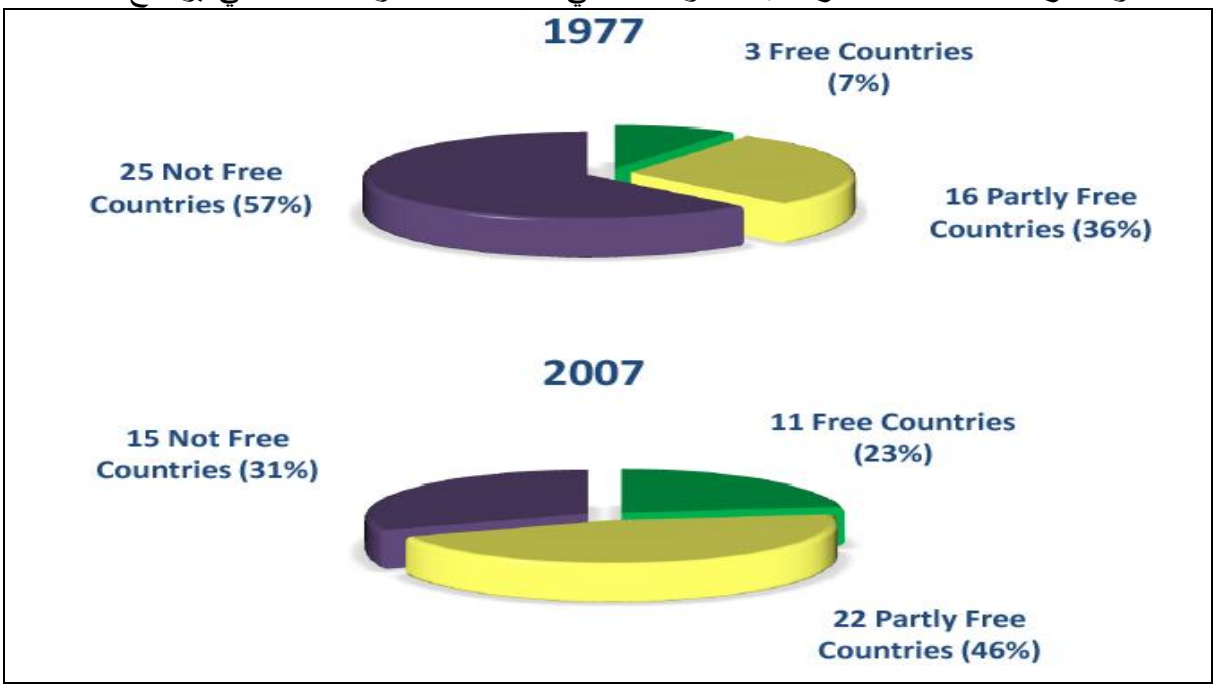

الشكل رقم (13): الحرية في إفريقيا جنوب الصحراء
Source: Freedom House, op.cit, P1

[1] أنظر تصنيفات دول إفريقيا جنوب الصحرات وفقا لقياسات منظمة بيت الحرية في الملحق رقم 5.

ب- مؤشرات القياس على المستوى الإفريقي: إسهامات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA):

لقد عملت العديد من المنظمات الدولية على وضع مقاييس ومؤشرات لقياس وتقييم الحكم كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومؤسسات غير حكومية أخرى على المستوى العالمي.

إضافة إلى هذه الإسهامات، هناك مقاييس ومؤشرات خاصة بإفريقيا تمّ وضعها من طرف الجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وهذا يدخل ضمن المشروع الذي باشرته اللجنة منذ أواخر التسعينات بهدف الوصول إلى إجماع حول الدور المركزي للحكم الراشد في برامج التنمية والتقدم في إفريقيا، حيث شمل هذا المشروع 28 دولة إفريقية في نهاية 2003 هي: بنين ، بتسوانا، بوركينافاسو، كاميرون، تشاد، مصر، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، كينيا، لوسوتو، مالاوي، مالي، موريس، المغرب، الموزمبيق، ناميبيا، النيجر، رواندا ، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا، سويزلاندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا، زامبيا، زمبابوي[1].

بهذا الصدد تمّ وضع منهجية بحث لتنفيذ المشروع بهدف الحصول على المعلومات حول واقع الحكم في إفريقيا تتضمن ثلاثة عمليات هي[2]:

1) دراسة الآراء (Etude d'Opinion) : دراسة آراء جماعة وطنية من الخبراء متكونة من 70 إلى 120 باحث في الدول 28 المشاركة في المشروع ، ويتم اختيارهم بعناية وفق معايير محددة تتعلق بالسن والفئة الاجتماعية، ومستوى التعليم والأهلية، التوجه السياسي، تمثيل القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني، والجماعات الإثنية والجهوية والدينية، مع التأكيد على أهمية التوازن بين الجنسين (الرجال والنساء) في التمثيل. ويشتمل البحث المجالات التالية:

- التمثيل السياسي
- التوازن بين السلطات.
- حرية وأمن الأحزاب السياسية.
- مصداقية العملية الانتخابية.
- فعالية وشفافية المؤسسات لاسيما فعالية السلطات الثلاث للدولة وخاصة السلطة التنفيذية .
- حقوق الإنسان ودولة القانون.
- استقلالية مؤسسات المجتمع المدني.
- التسيير الاقتصادي لاسيما ما يتعلق بسياسات الاستثمار .
- النظام الضريبي وآثار الفساد.

2) إجراء استقصاء وطني عن طريق سبر الآراء ، بالاعتماد على عينة عشوائية تتضمن من 1000 إلى 3000 شخص يكوّنُون شريحة ممثلة لجميع السكان (قرويون، مدنيون، فقراء، طبقة متوسطة، متعلمون ، أميون) لإعطاء فكرة عن المشكلات الرئيسية الوطنية ، ومدى فعالية وسهولة الوصول إلى الخدمات العامة . وتكون الاستمارات المستخدمة في الاستقصاء الوطني معدّة من طرف خبراء اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وشركائها الأجانب الذين لديهم تجارب في البحث في مختلف الدول، ويُعهد هذا الاستقصاء إلى شريك بحث في كل دولة مشاركة ، مع اعتماد مراقبة نوعية وصارمة للتحقق من مدى تغطية الاستقصاءات مختلف مناطق الدولة ، ومدى مراعاة المعايير العلمية في التنفيذ ، واستخدام الوسائل والمناهج العلمية للتوصل إلى مصداقية النتائج على كل المستويات .

[1] CEA, op.cit, P 46
[2] Ibid, PP 46-47

3) بحث وثائقي للمعلومات والمعطيات الدقيقة لتكملة وجهات نظر جماعة الخبراء والاستقصاءات الوطنية .

على هذا الأساس ، وضع خبراء وأخصائيي اللجنة الاقتصادية لإفريقيا 23 مقياسا بناء على معطيات الدراسات الخاصة بتقييم وقياس الحكم في إفريقيا ، وتتكون هذه المقاييس من 83 مؤشرا تمّ تجميعها في مواضيع محددة ، ويتم اعتمادها في حساب المقياس العام لكل دولة ، ويُحسب كل مقياس باعتماد سلّم تنقيط يمتد من الدرجة (0) إلى الدرجة (100) ، فإذا كان المقياس قريب من النقطة 100 فإنّ هذا يعني مستويات مرتفعة من النجاح ، والعكس صحيح[1]. وتتمثل المقاييس والمؤشرات في المجموعات التالية [2]:

1 / **التمثيل السياسي** : ويتضمن :

أ- **النظام السياسي** : التعددية الديمقراطية ، طريقة التعيين في السلطة التنفيذية ، طريقة انتخاب البرلمان ، آليات المشاركة في اتخاذ القرار، قبول الإطار الديمقراطي، مصداقية النظام الانتخابي .

ب- **توازن السلطات** : طريقة انتخاب البرلمان ، تركيبة المجالس الجهوية ، توازن السلطات بمقتضى الدستور، استقلالية النظام التشريعي ، الرقابة التشريعية، استقلالية النظام القضائي.

ج- **حرية وأمن الأحزاب السياسية**: طريقة انتخاب البرلمان ، تركيبة المجالس الجهوية، تركيبة المجالس المحلية، المشاركة في اتخاذ القرار ، قبول الإطار الديمقراطي، مصداقية النظام الانتخابي، مشروعية السلطة الانتخابية ، أمن الانتخابات، الوصول إلى وسائل الإعلام العامة.

د- **استقلالية ومصداقية وشفافية العملية الانتخابية** : مصداقية النظام الانتخابي ، مصداقية القانون الانتخابي ، حيادية السلطة الانتخابية، الوصول إلى وسائل الإعلام العامة ، شفافية الانتخابات ، الإشراف على الانتخابات .

2 / **فعالية المؤسسات والتزامها بتقديم حسابات (المساءلة) (Obligation redditionnelle)**:

أ- **فعالية النظام التشريعي** : توازن السلطات بمقتضى الدستور ، استقلالية النظام التشريعي، فعالية النظام التشريعي، الرقابة التشريعية ، ملاءمة المناقشة البرلمانية ، وزن المعارضة البرلمانية، استقلالية النظام التشريعي، استقلالية النظام القضائي ، استقلالية السلطة التنفيذية .

ب- **فعالية النظام القضائي** : استقلالية النظام التشريعي ، استقلالية النظام القضائي ، طريقة تعيين القضاة ، الوصول إلى المحاكم ، الوصول إلى العدالة ، الفساد داخل النظام القضائي، استقلالية السلطة التنفيذية .

3 / **حقوق الإنسان و دولة القانون** :

أ- **حقوق الأفراد**: آلية المشاركة في اتخاذ القرار ، قبول الإطار الديمقراطي، الوصول إلى المحاكم ، الوصول إلى العدالة ، احترام حقوق الأشخاص ، فعالية تقارير حقوق الأفراد ، الإخطار بانتهاك حقوق الأفراد ، الإخطار بانتهاك حقوق المرأة ، إجراءات ضد انتهاك حقوق المرأة ، فعالية منظمات المراقبة.

ب- **احترام دولة القانون** : توازن السلطات بمقتضى الدستور ، احترام دولة القانون من طرف القادة ، احترام حقوق الأفراد من طرف الشرطة ، ثقة المواطنين في أجهزة حفظ النظام ، مراقبة الانتهاكات المقترفة من طرف الشرطة وفي السجون ، مراقبة تنظيمات المجتمع المدني للانتهاكات المقترفة من طرف الشرطة وفي السجون، عقوبات انتهاكات حقوق الأفراد من طرف الشرطة، المشاركة في حل الصراعات ، استقلالية منظمات المراقبة عن السلطة

[1] Ibid, P 48
[2] Ibid, PP 48 - 50

التنفيذية ، تنفيذ السياسات العامة ، عدالة النظام الضريبي ، آثار النظام الضريبي على الاستثمارات المحلية ، آثار النظام الضريبي على الاستثمارات الأجنبية .

ج- **الأجهزة المكلفة بتطبيق القانون**: ومعايير توظيف أعوان حفظ النظام ، تركيبة قوى الأمن ، تكوين الشرطة، استقلالية منظمات المراقبة عن السلطة التنفيذية، فعالية منظمات المراقبة.

4 / <u>السلطة التنفيذية :</u>

أ- **إدارة الدولة** : استقلالية النظام التشريعي ، استقلالية النظام القضائي ، استقلالية السلطة التنفيذية، توزيع مناصب المسؤولية ، الفساد داخل الجهاز التنفيذي، فهم مسؤوليات الوظيفة العامة.، فهم المسؤوليات في الجماعات المحلية، تخصيص الموارد، قدرات الجماعات المحلية، فعالية الخدمات العامة، فعالية الحكومة.

ب- **شفافية وفهم المسؤوليات والوصول إلى الوظيفة العامة** : قواعد التسيير في الوظيفة العامة ، فهم مسؤوليات الوظيفة العامة ، صورة الوظيفة العامة ، تخصيص الموارد ، قدرات تفاعل الحكومة، الالتزام بالواجبات.

ج- **فعالية الخدمات الحكومية** : فعالية الخدمات الحكومية، الوصول إلى الخدمات الحكومية ، ملائمة الخدمات للفقراء ، ملائمة الخدمات للنساء ، فهم مسؤوليات الجماعات المحلية ، تخصيص الموارد ، قدرة تفاعل الحكومة .

د- **هياكل اللامركزية** : فهم مسؤوليات الجماعات المحلية ، تخصيص الموارد ، قدرات الجماعات المحلية، مشاركة المجتمع ، قدرة تفاعل الحكومة.

ه- **استقلالية تنظيمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام** : استقلالية منظمات المجتمع المدني ، دور منظمات المجتمع المدني في إدارة الصراعات ، دور منظمات المجتمع في ترقية الشفافية وفهم المسؤوليات ، استقلالية وسائل الإعلام .

5 / <u>التسيير الاقتصادي :</u>

أ- **سلطة تحديد سياسات الاستثمار** : التدعيم المادي للقطاع الخاص ، التدعيم الحكومي للقطاع الخاص، البيئة المساعدة للقطاع الخاص، مشاركة القطاع الخاص في اتخاذ القرارات والتطبيقات والسياسات العامة للتسهيل ، آثار الجريمة على الأعمال ، الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ب- **السياسات الضريبية الملائمة للاستثمار** : فعالية الخدمات العامة، البيئة المناسبة للقطاع الخاص ، آثار النظام الضريبي على الاستثمارات المحلية ، آثار النظام الضريبي على الاستثمارات الأجنبية ، آثار النظام الضريبي على الأعمال.

ج- **فعالية النظام الضريبي والفساد** : مساواة النظام الضريبي ، فعالية جباية الضرائب ، التهرب الضريبي ، الفساد في جباية الضرائب، شفافية النظام الضريبي .

6 / **<u>المكافحة ضد الفساد</u>** : ويتم حساب هذا المقياس بمعرفة:

الفساد داخل النظام التشريعي، الوصول إلى العدالة ، الفساد في الجهاز القضائي ، الفساد داخل السلطة التنفيذية ، فعالية الخدمات العامة ، الوصول إلى الخدمات العامة ، الفساد في جباية الضرائب.

وفق هذه المؤشرات تم قياس واقع الحكم في 28 دولة التي شملها مشروع اللجنة الإقتصادية لإفريقيا سنة 2003 [1]، وتم نشر النتائج التي توصلت إليها عملية القياس في تقرير اللجنة لسنة 2005 بعنوان: " إفريقيا في طريق الحكم الراشد" (l'Afrique sur la voie de la bonne gouvernance)، حيث كشف التقرير عن مختلف الآليات التي إعتمدتها الدول الإفريقية لتحسين

[1] أنظر واقع الحكم في كل دولة في الملحق رقم 6.

أوضاع المقاييس السابقة، و مختلف المعوقات التي تعترض الوصول إلى الحكم الراشد في إفريقيا من بينها: الفساد، و عدم فعالية المؤسسات، و ضعف البنى التحتية، و الأمية، و الصراعات العرقية والسياسية الداخلية و الخارجية، و الأمراض الفتاكة التي تواجه القارة و انعكاساتها السلبية في مجال بناء القدرات،إضافة إلى الصعوبات التي تواجه الإستثمارات مثل عدم وجود مساعدة لقطاع خاص فاعل و منتج، و سوء التسيير، و عدم إستخدام الآليات الجديدة في آداء الخدمات العامة[1].

و في 28 دولة موضع الدراسة أعطى الخبراء القائمين على المشروع نقاط مرتفعة في مايتعلق بمؤشرات التمثيل السياسي، في المقابل أعطى الخبراء نقاط ضعيفة جدا فيما يتعلق بمؤشرات فعالية المؤسسات، و فعالية الخدمات الحكومية، ومكافحة الفساد[2] كما يوضح الشكل التالي وفق سلّم التنقيط المعتمد من 0 إلى 100:

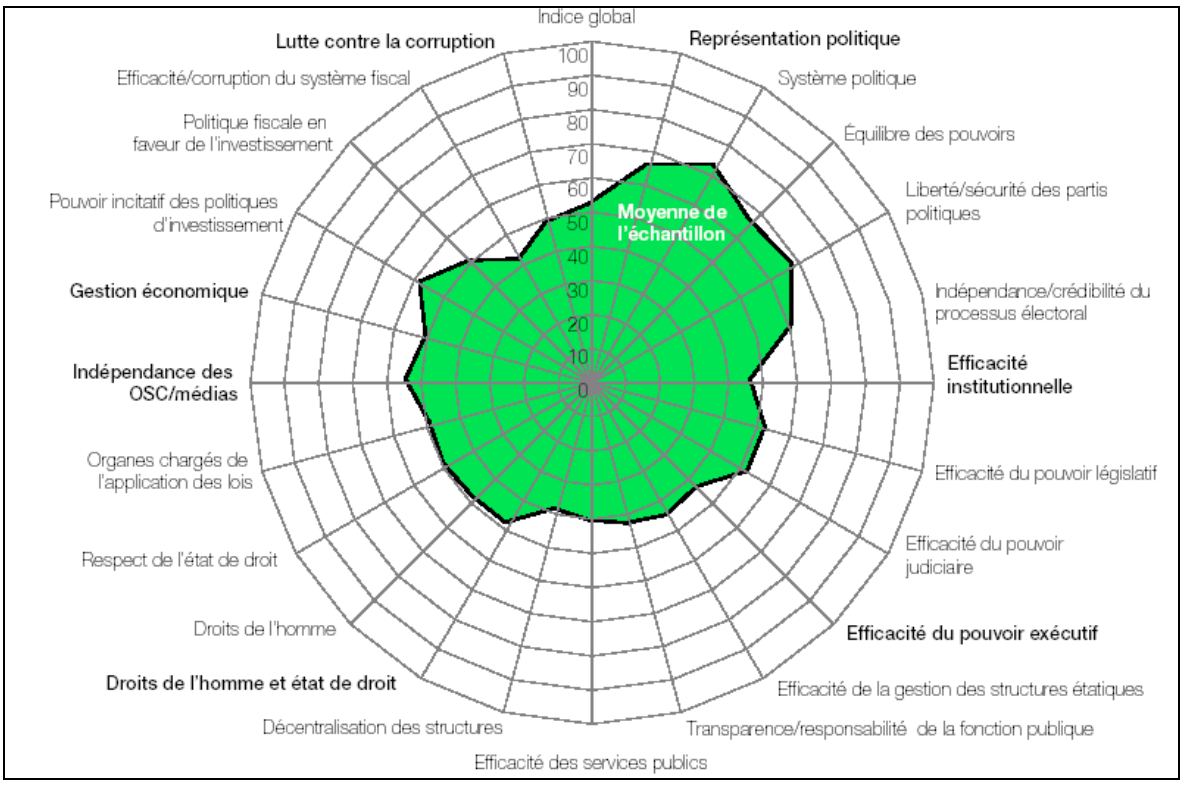

الشكل رقم (14): نقاط مرتفعة نسبيا للمؤشرات السياسة – نقاط ضعيفة جدا بالنسبة للامركزية، التهرب الضريبي و الفساد.

Source: CEA, op.cit, P 2

في هذا الإطار يرى تقرير اللّجنة الإقتصادية لإفريقيا أنّ الحكم الراشد في إفريقيا يتطلّب بناء دولة ديمقراطية مؤهلة، و قطاع خاص منتج، و مجتمع مدني ديناميكي. و هذا مايقتضي توفر عدد من العمليات من بينها: تدعيم البرلمانات، إجراء وتطبيق إصلاحات قانونية وقضائية، و تحسين تسيير القطاع العام، و تبديد العقبات أمام الإستثمارات و القطاع الخاص، و ترقية إعلام مسؤول و مجتمع مدني فعّال، و مكافة مرض الإيدز، و العمل على تعميم تقنية المعلومات و الإتصالات، و العمل على تأسيس شراكة على المستوى الإفريقي، و على المستوى العالمي لتدعيم قدرات الحكم[3].

[1] يمكن الإطلاع بهذا الصدد على التقرير.

[2] Ibid, P 2

[3] Ibid, PP 29- 43

مما سبق يتضح أنّ المقاييس والمؤشرات المعتمدة من طرف اللجنة الإقتصادية لإفريقيا تعكس المقاربة الشاملة للحكم الراشد بكل أبعاده السياسية والإدارية و الإقتصادية، وهذا مايتوافق مع الرؤية التي تعتمدها نيباد والآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، و تتطابق إلى حد كبير مع المؤشرات على النطاق العالمي المقترحة من قبل معهد البنك الدولي، كما أنّها تتقاسم نفس الطرح مع القضايا الست التي يقوم عليها برنامج الحكم المعتمد من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي أشرنا إليها في المحور الخامس من تعريف الحكم المتعلّق بتصورات منظمات التنمية الدولية حول الحكم الراشد. في المقابل، لا تنسحب المقاربة الشاملة المعتمدة من طرف اللجنة على أطروحات أخرى في هذا المجال. فهناك إسهامات تركّز على جانب معين فقط في قياس نوعية الحكم مثل منظمة بيت الحرية التي تركز على قياس الحقوق والحريات العامة، و منظمة الشفافية الدولية التي تركز على جوانب مكافحة الفساد. إلا أنّ ما يلاحظ هو أنّ كل المقاييس سواء على المستوى العالمي أو الإفريقي تنطلق من رؤية فكرية مشتركة وهي أهمية العوامل السياسية و المؤسسية إلى جانب العوامل الإقتصادية في عملية التنمية كإطار عام أصبح يحكم أدبيات التنمية الدولية ومساعدات التنمية. وهذا يعني الإهتمام بتطبيق الرؤية الليبرالية سواء على الصعيد السياسي والحقوقي: الديمقراطية الليبرالية، وحقوق الإنسان والحريات العامة، أو على الصعيد الإداري و الإقتصادي: إقتصاد السوق واعتماد نمط دولة الحد الأدنى. لكن الإشكالية المطروحة هنا هي مدى مطابقة أفكار وتطبيقات هذا الطرح للسياق الإفريقي.

ثالثا: معايير الحكم الراشد و إشكالية النموذج: معالم طريق لإعادة التفكير في مقاربة الحكم الراشد في السياق الإفريقي

نقصد بإشكالية النموذج، النظر في مدى ملاءمة مقاربة الحكم الراشد في ما تطرحه من أفكار و تصورات وآليات وعمليات ومؤشرات ومقاييس لقياس نوعية الحكم لمقتضيات ومتطلبات الواقع الإفريقي. وبالتالي النظر في مدى كفاءة هذه المقاربة في حل مشاكل الدولة والتنمية في هذا الواقع. بهذا الصدد سيتم مطارحة هذه الإشكالية من خلال تناول ثلاث قضايا وفق ثلاث جدليات وهي: قضية حقوق الإنسان وجدلية العالمية-الخصوصية، وقضية المجتمع المدني وجدلية الدولة-المجتمع، وقضية علاقة الحكم الراشد بتحقيق التنمية وفق جدلية الدولة-السوق. هذه المقاربة التحليلية من شأنها إيضاح وإعطاء بعض المعالم التي تؤسس لرؤية جديدة لمسألة بناء الدولة والتنمية تعكس خصوصية السياق الإفريقي.

1/ إحترام مبادئ حقوق الإنسان: جدلية العالمية - الخصوصية

تطرح أدبيات المنظمات و وكالات التنمية الدولية و المنظمات غير الحكومية مبادئ حقوق الإنسان كأحد معايير الحكم الراشد و كمقياس لتحديد نوعية الحكم كما رأينا سابقا. لكن هذه الحقوق تثير في الحقيقة جدلا واسعا بشأن ماهيتها و مدى تمثيلها لمختلف الخصوصيات، وبالتالي التشكيك في مدى عالمية هذه المبادئ. و " تعني عالمية حقوق الإنسان قابلية هذه المبادئ للتطبيق أو بالأصح وجوب تطبيقها في كافة المجتمعات الإنسانية أياً كانت التمايزات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و الثقافية التي تميّز كل مجتمع عن الآخر"[1].

إنّ المشكلة في هذا الشأن ليست في المبادئ المعلنة، و إنّما في إختلاف المتخيلات و التصورات بين المجتمعات. و أكثر من ذلك تكمن المشكلة في ماهية النموذج الذي يتم تسويقه من طرف المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، و خلفيات طرح مبادئ هذا النموذج، و أولوياتها في سلّم القيم لدى المجتمعات. فقيمة الحرية مثلا بالرغم من أنّها ضمن إهتمامات مختلف الأنساق الفكرية لكل المجتمعات، إلاّ أنّها تمثّل القيمة المركزية في النموذج الغربي، فضلا على أنّ

[1] محمد نور فرحات، "مبادئ حقوق الإنسان بين العالمية و الخصوصية"، ص 22
http://www.aihr.org.tn/arabic/revueArabe/pdf/revue1ok/1-22-29.pdf تاريخ الإطلاع: نوفمبر 2008.

"الدلالات الفلسفية لهذه القيمة في المجتمعات الغربية مرتبطة بمبدأ فكرة الفردانية (...) التي تمجّد وتضع حقوق و حرية الفرد فوق مختلف مستويات و أشكال الحقوق و الحريات، و هذا نمط من أنماط ترتيب سلّم القيم و الأهداف لا ينسحب على كثير من الأنساق الفكرية التي تعطي الأولوية للمبادئ ذات الطبيعة الجماعية كالعدل و المساواة "[1]. و هناك الكثير من القضايا التي يتم الترويج لها عن طريق وكالات الأمم المتحدة و العديد من المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان تعرف جدالات واسعة و تواجه معارضة شديدة كونها لا تتوافق مع أولويات وعقائد العديد من المجتمعات مثل قضية إلغاء عقوبة الإعدام، و كذلك الإختلاف في المنظورات الفكرية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، و المقصود بتمكين المرأة.

في هذا الإطار تعكس فكرة حقوق الإنسان كمواثيق و ممارسات في إطار المشروطية السياسية و التنمية الدولية إلى حد كبير مخيال الخبرة الغربية لمفاهيم الحقوق و الحريات المدنية[2]. وهي مفاهيم تقوم بالأساس على فكرة قانون حالة الطبيعة كما تصوّره الفلاسفة في الغرب[3]، ويعبّر هذا القانون على "جملة القواعد الأساسية التي تنظّم المعاملات الإجتماعية، و التي تمليها وتفرضها طبيعة الناس قبل كل تشريع وضعي، أو أنّه القاعدة التي توجب على الإنسان أن يتصرّف وفق ميوله الطبيعية"[4]. و بالتالي فهو قانون يتجاوز أي قانون إلهي أو وضعي يحاول أن يوجّه تصرفات الناس. و هو يمثل كذلك مرجعية القوانين الوضعية في الغرب التي تتسم بالليبرالية. و من ثم فإنّ مبادئ حقوق الإنسان في السياق الغربي هي مبادئ لا دينية أو علمانية[5]، و هو الأمر الذي يختلف عن المجتمعات التي تعلي من شأن الدين كالمجتمعات الإسلامية و الآسيوية. فإذا ناقشنا من هذا المنظار مفهوم الحرية كقيمة مركزية في النموذج الغربي نجد أنّها تمتد في المخيال الليبرالي من الحريات السياسية و حرية الصحافة إلى حرية التصرف في الجسد أو حرية الممارسات الجنسية دون وجود حدود تقف عندها هذه الحريات خاصة ما يتعلق باحترام الذوق العام و عقائد المجتمعات غير الغربية. و هذا ما هو ثابت من خلال الممارسات، حيث أنّه باسم حرية الصحافة نشرت الصحف في الدانمارك رسومات كاريكاتورية تسيء للنبي محمد صلى الله عليه وسلّم متجاهلة للقيمة الروحية و الرمزية التي يشكلها النبي محمد عند المسلمين[6]. كما أنّ حرية ممارسة الجنس أصبحت تسوّق عن طريق مؤتمرات الأمم المتحدة و العديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بميدان حقوق الإنسان، و تسوّق كذلك عن طريق قنوات فضائية عامة و خاصة تختبئ و راء مفهوم

---

[1] حسين بوقرة، "التجربة الديمقراطية في الجزائر: إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز و متطلبات البيئة الداخلية". في: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، مشروع البحث حول التحول الديمقراطي في الجزائر (جامعة بسكرة)، كراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر 11/10 ديسمبر 2005. عين مليلة (الجزائر): شركة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، 2006، ص ص 32-31

[2] في هذا الإطار يرى العديد من الباحثين الأفارقة أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما هو تجسيد لتصور الفكر الغربي أو بالأحرى هو " نتاج لفكر الأبيض" (un produit de l'esprit blank). أنظر هذا الطرح في:

Pierre TITI NWEL, "l'idée de «droit de l'homme» en Afrique". In: Denis MAUGENEST et Paul -GÉRARD POUGOUÉ, droit de l'homme en Afrique centrale, op.cit, P 52

وضمن نفس الساق يرى "جوزيف يعقوب" أنّ الإعلان العالمي " يحمل لون الحقبة الزمنية التي ولد فيها، وفيه مذاق الفضاء الذي ولد فيه أيضا و هو الفضاء الغربي"، كما أنّ " التجربة أكدت – حسب قاسم حجاج- أنّ تلك الحقوق لم تكن تعني في الغالب و في الأقصى سوى حقوق الإنسان الغربي المسيحي و اليهودي، أي حقوق عنصرية، مادية بدلا من حقوق عالمية للإنسان". لمزيد من الإطلاع أنظر: قاسم حجاج، العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية و عولمة ديمقراطية ..."، مرجع سابق، ص ص 142- 153

[3] أنظر في هذا الإطار: قاسم حجاج، مرجع سابق، ص ص 142-143

[4] المرجع السابق، ص 137

[5] المرجع السابق، ص 145

[6] تثبت الحقائق التاريخية و الدراسات الموضوعية أنّ محمد صلى الله عليه وسلم كان ولايزال أعظم رجل في التاريخ جسّد على الأرض حقوق الإنسان الفعلية التي لا تفرّق بين أبيض و أسود، و ما الصور الكاريكاتورية و الحملة الشرسة التي يتعرض لها من بعض المنابر في الغرب إلاّ دليل وصورة من صور تنفيد مشروع الهيمنة و استكمال مشروع نهاية التاريخ و التلاعب بالعقول بأنّ النيوليبرالية وحدها النظام القادر على حل مشاكل البشرية مهما تعددت، و ما الدين الإسلامي كأحد البدائل المطروحة للمنافسة ما هو إلاّ شكل من أشكال الرجعية و الشمولية، و لكنّ الحقائق تثبت أنّ العالم بحاجة إلى بديل و التخمين في مشروع- منقذ من المآزق التي يعيشها جرّاء عجز النيوليبرالية كتيار مهيمن.

"الجنس الآمن" الذي يستند إلى مرجعية الطبيعة البشرية كمصدر ينبغي أن يتكون من خلاله المخيال البشري العالمي، و تختبئ كذلك وراء مصطلحات أخرى كتمكين المرأة الذي يمتد في تصور المنظمات غير الحكومية الغربية من توفير التعليم إلى إجراء مسابقا ت عرض الأزياء و مسابقات ملكات الجمال. فمصطلحات "شرف"، "عفّة"، "حجاب" في المجتمعات الإسلامية أصبحت تعتبر في كثيرمن دراسات وخطابات حقوق الإنسان على أنّها تخلّف و ضد حقوق المرأة. و هذا كله نتاج أفكار مايعرف بالحركة النسائية (Féminisme) التي ولدت في الغرب ثم انتشرت في باقي أنحاء العالم. أكثر من ذلك إمتدّ برديم الحرية في المخيال الليبرالي إلى السماح بأمور ترفضها حتى فطرة الإنسان كإمكانية ما يسمى بالزواج المثلي، و إمكانية تأسيس جمعيات تدافع عن حقوق الشواذ جنسيا، حيث يوجد حاليا مؤتمر عالمي يعقد سنويا ينتظم فيه هؤلاء لتناول إنشغالاتهم. و هذا ما يضاعف من إشكالية أطروحة حقوق الإنسان التي لم تعد في اعتقادنا تقتصر على جدلية العالمية - الخصوصية، و إنّما ترتبط أساسا بمأزق الإنسان في ظل سيطرة أطروحات أصبحت تعرف إنتشارا واسعا من خلال المنظمات غير الحكومية الغربية و وكالات الأمم المتحدة من جهة، و إذا لم تفلح تسوّق باستخدام القوّة لنشر مفاهيم الحقوق و الحريات الغربية من جهة أخرى، كما هو الحال في العراق و أفغنستان[1].

من هذا المنطلق فإنّ الأطر المسيطرة حاليا بتسويقها لنمط ليبرالي لحقوق الإنسان، فإنّها بذلك تسوّق لمشروع مجتمع، و بالتالي تنميط العلاقات الإجتماعية ضمن نموذج و نمط يعكس أرتوذوكسية ومركزية الغرب فكريا و سياسيا و ثقافيّا. فبدلا من ترك المجتمعات تطوّر منظومتها الحقوقية وفق مصادرها و منظومات بناء الوعي فيها، مثل الديانات و الأعراف، و وفق ديناميكياتها و تفاعلات التثاقف و حركة التاريخ، يتم فرض و تصدير النموذج الجاهز من خلال مايمكن تسميته بمنطق "تعليب الإنسان" (l'emballage de l'homme) ، أي تصدير مفهوم للإنسان محددّ بسلوكيات معيّنة دون ترك هامش للخصوصية. و هو مايتمّ فرضه عن طريق المشروطية السياسية في إطار مساعدات التنمية، و تمّ تجسيده في الدول الإفريقية و مختلف مناطق العالم الثالث بسن قوانين وتشريعات تعكس هذا النموذج الذي تختبئ وراءه مصالح قوى كبرى تجاوزت منطق السيطرة إقتصادياً و عسكرياً بإضافة منطق الأخلاقيات كأحد مصادر السيادة على المستوى العالمي. و لكنّها أخلاقيات تعلي من شأن قيم و حقوق و حريات وليدة فلسفات ليبرالية تقوم على حالة الطبيعة، و هي أصلا محل مراجعات و نقاشات في المصدر - الغرب لنتائجها السلبية، و تتجاهل هذه الأخلاقيات بالمقابل حقوق و حريات هي في صميم الكرامة الإنسانية كحق التحرّرمن الإستعمار في فلسطين، أو حق الصوماليين و العديد من المناطق الإفريقية في التنمية الذاتية و المستقلة، و الحق في الغذاء، و التحرّر من نفايات الشركات المتعدّدة الجنسية. أكثر من ذلك يتم إدراج من يطالب بهذه الحقوق في قائمة الإرهاب أو محور الشر. و هذا ما يعكس أحد الإشكاليات التي ينبغي معالجتها في مناقشة تصور الحكم الراشد في إطار المشروطية والتنمية الدولية.

2/ أطروحة المجتمع المدني في إفريقيا : جدلية الدولة - المجتمع :

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد أبرز المفاهيم والتصورات التي عرفت انتشارا ونقاشات واسعة في العقد الأخير من القرن العشرين ، وبدايات القرن الواحد والعشرين ، سواء على

[1] حالة فلسطين و العراق وأفغانستان تبرز سياسة التدمير الشامل للإنسان غير الأبيض لخدمة مصالح حضارية و اقتصادية تحت غطاء تحرير الإنسان. لقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف العراق تحت مسمى "حرية العراق" وتحرير العراقيين من النظام الاستبدادي لصدام. لكن الحقيقة كل يوم تظهر في مختلف الفضائيات، قتل جماعي بمختلف المقاييس لم يستثنى منها لا النساء ولا الأطفال، بلد آمن تحول إلى خراب، أكثر من ذلك الحط من قيمة الإنسان والدوس على كرامته وإنسانيته وشرفه. إنها ليبرالية "سجن أبو غريب" . قد يبدو هذا الكلام إعلاميا في رسالة تناقش قضية بحث علمي، لكن الحقيقة لا يغطيها شرح ولا تحليل. فالبحث العلمي مهمته الدفاع عن كرامة الإنسان كاتجاه أخلاقي و قيمي ينبغي أن يجد مكانه في ابستيمولوجيا العلم الذي يعرف سيطرة لاتجاه مفرط في المادية انعكست منطلقاته على منظومات الأفكارالمعاصرة الداعية لتغلب وهيمنة النموذج الغربي كنهاية للتاريخ وللاديولوجات وللغايات الانسانية. و النتيجة الدمار والخراب الذي يشهده العالم بسبب – في اعتقادنا- مأزق منظومة الفكر السائدة و المهيمنة.

المستوى الأكاديمي، والاستراتيجيات التنموية ، أو على مستوى الخطاب السياسي . فقد تمّ تسويق هذا المفهوم من قِبَل الباحثين المتخصصين في دراسات الدمقرطة (الدراسات الانتقالية والترسيخية)[1]في نهاية الثمانينات بصفته عامل أساسي في عمليات الانتقال نحو الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق في المجتمعات النامية ، وبصفته إطار للمشاركة السياسية يقف ضد الدولة الشمولية ، ويعتبر كبديل عنها استنادا إلى تجربة أوروبا الشرقية[2]. كما تمّ استخدام هذا المفهوم في مجال التنمية الدولية و التعاون الدولي من قبل الدول والمؤسسات المانحة في إطار المشروطية السياسية كأحد مقاييس الحكم الراشد ، وأحد المحددات الأساسية في عملية التنمية[3]. وهذا ما كان منطلقا لرواج مفهوم المجتمع المدني في الدراسات الإفريقية سنوات التسعينات . لكن هذا يستدعي عدم التساهل في طرح تصور المجتمع المدني في السياق الإفريقي ، إذ أنّه يثير العديد من التساؤلات و الإشكاليات حول ما إذا كان هذا الطرح قابل للتصدير والتطبيق في غير البيئة التي نشأ فيها. وحول كذلك خلفيات وظروف طرح هذا التصور في إفريقيا من قبل وكالات التنمية الدولية التي تروّج بالأساس لنموذج نيوليبرالي في الحكم . ففكرة ربط المجتمع المدني بالحكم الراشد مسألة تحمل الكثير من المعيارية والإيديولوجية . ذلك أنّ مفهوم المجتمع المدني يرتبط بمسار التحديث والتنمية السياسية في المجتمعات الغربية ، وهي مجتمعات مختلفة عن بنية المجتمعات الإفريقية .

بهذا الصدد يرى العديد من الباحثين أنّ الظروف التاريخية والاقتصادية والثقافية التي سمحت بظهور المجتمع المدني في أوروبا وأمريكا الشمالية لم تتوفر في دول الجنوب (الدول النامية) التي تتميز مجتمعاتها بخصائص لا تتيح ظهور المجتمع المدني فيها من بينها عدم الفصل بين المجالات السياسية والدينية والاجتماعية ، إضافة إلى انتشار الولاءات الجماعية (Communautarisme)[4].

في هذا الإطار أشار "سليغمان" (A . SLIGMAN) إلى ارتباط مفهوم المجتمع المدني بالطبيعة الفردانية (Individualisme) التي تتسم بها المجتمعات الغربية ، وهي شرط أساسي في بروز هذا المفهوم ، هذا الأخير لا يمكن أن يتم دون التأسيس لمواطنة حرة ومتساوية كنتيجة لانتصار المجال الخاص. من جانب آخر يرى "برتراند بادي" (B. BADI) إلى أن المجتمع المدني يرتبط بتوفر ثلاثة شروط تتمثل في : وجود تمايز بين المجال العام والمجال الخاص، فردانية العلاقات الاجتماعية وارتكازها على الولاء المواطناتي كقيمة أساسية، و أفقية العلاقات داخل المجتمع القائمة على المنطق الجمعوي (Logique Associative) بدل العلاقات القائمة على الجماعية (Communautarisme) ، الأمر الذي يؤدي إلى تهميش وتجاوز الهويات الخصوصية لصالح تكوين هوية الدولة الوطنية.

وفق هذا الطرح لا مجال للحديث عن فكرة المجتمع المدني في إفريقيا وفي دول الجنوب عامة حسب العديد من التحليلات ، ذلك أنّها مجتمعات تسيّر وفق منطق نيوباتريمونيالي يتسم بالغموض بين المجال العام والمجال الخاص. فعدم إمكانية ظهور تصور المجتمع المدني في إفريقيا جنوب الصحراء يرجع بالأساس إلى التداخل الكبير بين الدولة والمجتمع إلى حد عدم التمكّن من التمييز بينهما، حيث أنّ الدولة التسلطية عملت على امتصاص وابتلاع المجتمع المدني

---

[1] أنظر المبحث المبحث الثاني من الفصل الأول.

[2] René OTAYEK, " “Vu d'Afrique”. Société civile et démocratie. De l'utilité du regard décentré", Revue internationale de politique comparée, Vol 9, N° 2, 2002, P 196

[3] أنظر مؤشرات نوعية الحكم في هذا المبحث. ويمكن الإطلاع كذلك على:

Michèle LECLERC-OLIVE, "de l'usage de la notion de société civile", contribution à la réunion régionale CARAÏBES: Gestion urbaine démocratique: initiatives locales, Programme de recherche urbaine pour le développement, La Havane, 21-24 Février 2003, PP 2-3

[4] René OTAYEK, et autres, les sociétés civiles du sud, un état des lieux dans trois pays de la ZSP, Cameroun, Ghana, Maroc. France: Ministère des affaires étrangères, 2004, P 2

وإلحاق مؤسساته بنظامها إلى درجة اختفاء المظاهر المتعددة التي تمكّن المجتمع من الوقوف ضد هيمنة الدولة كأعمال الشغب والتخريب. كما أنّ دولة ما بعد الاستعمار انتهجت طريق دولة الاستعمار باستخدام أساليب عديدة كالقسر، و الإكراه ، و العنف. الأمر الذي أعاق عملية انتظام المجتمع داخل مؤسسات قوية ومستقلة[1].

و يرجع العديد من الباحثين عدم الحديث عن المجتمع المدني في إفريقيا إلى انتشار الولاءات الإثنية – الجهوية وأولوية التضامن الجماعي (Solidarité Communautaire) على منطق الفردانية (أولوية الفرد)، إضافة إلى سيطرة الدين أو الشريعة على الميدان الاجتماعي والسياسي خاصة في المجتمعات العربية الإسلامية (شمال إفريقيا) . هنا ذهب "ستومبكا" (STOMPKA) إلى أنّ هذه المناطق من العالم تعاني من " غياب الأهلية المدنية " (Incompétence Civilisationnelle) بمعنى غياب ثقافة سياسية تعددية، وهذا ما يعيق ظهور مجتمع مدني في إفريقيا[2].

إنّ هذه التحليلات تكشف عن منطق حداثي يتسم بالنظرة الاستعلائية تجاه المجتمعات غير الغربية والتي تقف في الكثير من الأحيان وراء توجهات وكالات التنمية الدولية والدول الأجنبية المانحة. فربط ظهور المجتمع المدني بالفر دانية يعني ضرورة تجاوز الجماعيات وتجريدها من أساسها التضامني، وهذا ما عمل الاستعمار على تكريسه تحت مسمى رسالة تمدين وتحديث الشعوب التي وصفت بالمتخلفة من خلال تحطيم القبيلة التي كانت تمثل الحصن الذي يضمن استمرارية التكافل الاجتماعي والحماية الاجتماعية للفرد للوصول إلى التمدين المزعوم ، وما هو في الحقيقة إلاّ تدمير للشعوب المستضعفة واستغلال لخيراتها . فالتحديث بهذا المعنى هو " تهديم كل ما هو رفيع وعظيم في المجتمع الأصلي للوصول إلى تحقيق التوجه الفرداني (Orientation Individualiste) والفردانية على النموذج الغربي (...) فالتحديث إذن هو تحطيم وتهديم للتكافل الاجتماعي ، والتكافل الاجتماعي نعني به الحماية الفيزيقية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية للفرد، ولتحقيق هذا التكافل يجب أن تتوفر عدّة معايير يتقبلها جميع أفراد المجتمع وهذه المعايير متوفرة في المجتمع الأصلي: العادات ، التقاليد، الأخلاق ، الدّين ، النظام الاقتصادي والسياسي والثقافي"[3]. فرفع شعار المجتمع المدني من قِبل وكالات التنمية الدولية لا يختلف كثيرا عن التوجهات الاستعمارية السابقة، لكن بدل التدخّل العسكري تمّ استخدام أساليب أخرى لتحطيم الأشكال التضامنية في مجتمعات الجنوب، بل وتحطيم النظام العائلي الذي تقوم عليه[4]. وذلك بواسطة إعمال ميكانيزمات النيوليبرالية والنظام العالمي الجديد التي تظهر أساسا في الدعوة إلى ضرورة تخلي الدولة عن دورها وفتح المجال للقطاع الخاص والقطاع اللارسمي، إضافة إلى فرض برامج التعديل الهيكلي وسياسات لخوصصة المؤسسات العمومية، حيث تمّ تقديم هذه الوصفات كحلول لأزمة دولة الاستعمار في نهاية الثمانينات. لكن في الواقع أدّت هذه السياسات إلى إضعاف شرعية أنظمة الحزب الواحد بسبب الأزمة الاقتصادية، وتجريدها من مواردها التي ترتكز عليها. وهذا ما يفسّر ذهاب العديد من التحليلات إلى أنّ سياسات التعديل الهيكلي أسهمت في دفع

---

[1] أنظر بهذا الصدد:

- René OTAYEK, "la démocratie entre mobilisations identitaires et besoin d'État: y a-t-il une exception africaine?", op.cit, P 15

[2] ----------, " “Vu d'Afrique”. Société civile et démocratie…", op.cit, P 204

[3] بلقاسم بوقرة، من الإستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد، التاريخ الإجتماعي للجزائر تحت المجهر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص ص 209-210

[4] في هذا السياق يرى "بالقاسم بوقرة" أن هذا التوجه حوّل العائلة السعيدة المتضامنة إلى "أفراد متناحرين يتوسطهم الدولار فضعف التكافل الإجتماعي وتقوت الفردانية و تحول الدولار من سلعة ثالثة إلى الأب و الأم و الإله. و باختصار تحول الدولار غلى صانع العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الروحية، النفسية و حتى البيولوجية. وبذلك تحول أفراد المجتمع إلى وحدات مغتربة تسبح في فضاء مخيف (عشرات الأمراض الفتاكة مثل ضعف المناعة المكتسبة، الشذوذ الجنسي، الإدمان على الكحول و المخدرات و غيرها). و ذلك بسبب تحطيم التكافل الإجتماعي". للإطلاع أكثر أنظر: المرجع السابق، ص 211

الانتقال الديمقراطي في المجتمعات الإفريقية على أساس تأثيرها في تهيئة ظروف البيئة الديمقراطية من خلال تغييرها للأنماط القديمة لتخصيص الموارد، وتحطيم القواعد الزبونية للأنظمة الإفريقية[1]. وبالتالي توفير الظروف لسيادة المنطق الفرداني الذي يشجّع على ظهور المجتمع المدني التعددي. فقد أدّت أزمة ما بعد الاستعمار إلى احتجاجات من قبل الجماهير بسبب تضاعف معدلات الفقر والبطالة وتراجع الخدمات العامة المقدمة من طرف المؤسسات العمومية التي تم خوصصتها، حيث تمّ تفسير مظاهر الاحتجاجات بأنّها نقد للدولة التسلطية والشمولية، وبالتالي المطالبة بالديمقراطية. وهذا ما أدى إلى طرح تصور المجتمع المدني في إفريقيا، حيث تمّ اعتبار هذا الأخير كحركة لرفض الدولة (anti-Etatisme)[2]، و كحل وحيد لأزمة دولة ما بعد الاستعمار التسلطية التي فشلت في تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية. فبعد تجريد الدولة من مواردها بفرض منطق الليبرالية الاقتصادية عملت مؤسسات و وكالات التنمية الدولية على طرح المجتمع المدني كبديل عن الدولة حيث أنّ هذه الأخيرة تتميّز بالفساد والتسلطية والبيروقراطية، وبالتالي تمّ تغيير وجهة المساعدات من الدولة إلى المبادرات الخاصة والقطاع اللارسمي والحركة الجمعوية التي تجسد المجتمع المدني. بهذا الصدد يرى "روني أوتاياك" أنّ الهدف من هذا التوجّه ليس نقد التسلطية، وإنما إضعاف الدولة "L'émasculation de l'Eta"[3]. ذلك أنّ مقاربة المؤسسات المانحة (خاصة مؤسسات بروتن وودز والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) تقوم على افتراض "دولة أقل مجتمع أقوى" (Less state more society) ، وهو ما يعكس الثقافة السياسية الأنجلوساكسونية التي سيطرت خاصة بعد انهيار الشيوعية وسيادة الفكر النيوليبرالي منذ بداية التسعينات[4]. لكن السؤال المطروح هنا: هل يمكن أن يكون المجتمع المدني بديلا عن الدولة ؟

إنّ اعتماد هذه المقاربة من قبل المؤسسات المانحة بتدعيم المجتمع المدني وفرض إصلاحات تقوم على دولة الحد الأدنى وخوصصة القطاعات الاقتصادية وتطبيق سياسات اللامركزية لا يمكن أن يؤدي إلاّ إلى تفكيك الدولة وترقية الأطر المحلية القاعدية. الأمر الذي من شأنه الدفع باتجاه تضخم المجتمع إلى درجة ابتلاع الدولة بشكل كامل بسبب ضعفها بعدما كانت هي التي تبتلع المجتمع وتعيقه على الانتظام في مؤسسات مستقلة. هنا أشار "أشيل مبيمبي" (Achil MBEMBE) إلى أنّ ديناميكية الحركة الجمعوية الإفريقية التي تهدف إلى مأسسة المجتمع المدني والتأسيس لسلطة اجتماعية عملية مطلوبة ومهمة في إفريقيا، لكن هذا يستدعي عدم إهمال النتائج الجانبية لهذه العملية لاسيما ما يتعلق بانتشار الجهوية (Localisme) وإثارة الانقسامات[5]. وبالتالي يمكن القول أنّ أطروحة "دولة أقل مجتمع أقوى" كرؤية نيوليبرالية للمجتمع المدني بوصفه بديل عن الدولة في تحقيق التنمية والديمقراطية أطروحة لا يمكنها النجاح في إفريقيا، وذلك لأنّها تؤدي إلى الفوضى بسبب غياب الدولة، وسلطة قوية مركزية قادرة على فرض النظام العام. فالمجتمع المدني لا يمكنه أن كون بديلا عن الدولة في مجتمعات تنتشر فيها الانقسامات الإثنية كمصدر للعنف السياسي والاجتماعي، وهذا ما تشهده العديد من الدول الإفريقية.

هل هذا التصور يعني التخلي عن المجتمع المدني في إفريقيا؟ وهل هذا يعني أنّ أطروحة المجتمع المدني لا فائدة منها في السياق الإفريقي ؟

---

[1] أنظر المبحث الثاني من الفصل الأول.

[2] René OTAYEK, et autres, op.cit, P 10

[3] René OTAYEK, " “Vu d'Afrique”. Société civile et démocratie…", op.cit, PP 196-197

[4] أنظر هذه المقاربة في:

- René OTAYEK, "la démocratie entre mobilisations identitaires…", op.cit, P 16
- Michèle LECLERC-OLIVE, op.cit, P 3

[5] René OTAYEK, op.cit, P 16

إنّ الهدف من هذا التحليل هو كشف معيارية مفهوم المجتمع المدني الـذي تعكـس معظـم افتراضاته خطاب الحداثة. إضافة إلى إثارة الانتباه إلى مسألتين مهمتين يتعلق الأمـر أولا بكشـف خلفيات طرح تصور المجتمع المدني في إطار الحكم الراشد كخطاب تنموي لمؤسسات ووكـالات التنمية الدولية، بمعنى معرفة الرؤية التي تنطلق منها في هذا المجال. و ثانيا إثـارة الانتبـاه إلـى ضرورة تجاوز نظرة هذه المؤسسات وطرح تصور للمجتمع المدني وفق رؤيـة إفريقيـة تضـمن مسار بناء الدولة والتنمية في إفريقيا بعدما تمّ الكشف عن معيارية المفهوم ونوايا الوكالات الدوليـة وهدفها من الاستثمار في مفهوم المجتمع المدني.

في هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أنّ هناك العديد من الجهود البحثية لاقتـراح تصـورات للمجتمع المدني تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والتمايزات الحضارية بـين المجتمعـات، مثـل المجهودات التي يقوم مجلس تنمية أبحاث العلوم الاجتماعية في إفريقيا (CODSERIA) في إطار تكييف وطرح تصور للمجتمع المدني في السياق الإفريقي[1]. ويكمن التحدي الذي يواجه الدارسـين للواقع الإفريقي في هذا الإطار في كيفية المواءمة بين المرجعية الغربية للمفهـوم وبـين كفاءتـه التحليلية، بحيث يكون أداة لفهم واقع الحياة الجمعوية والنقابية التي تشهدها المجتمعـات الإفريقيـة المعاصرة، وهذا ما يقتضي تفريغ مفهوم المجتمع المدني من مضامينه المعيارية والقيمية، وجعلـه مفهوما قابلا لاستيعاب الجماعات القيمية والإثنية. وهنا ذهب "أورفيس" (ORVIS) إلى القـول أنّ المجتمع المدني يمثل ببساطة أيّ " فضاء عام يشمل أنشطة جماعية مستقلة سـواء كانـت رسـمية أو غير رسمية و يعترف بذات الوقت بشرعية وجود الدولة (...) ويجادل "أورفيس" بأنّ الجماعات الإثنية وشبكات القائد والأتباع Patron -Client يمكن أن تكون مكونا رئيسيا ومهما في المجتمـع المدني الإفريقي (...) وتعد الطرق الصوفية في السنغال مثالا واضحا لشبكة القائد الأتبـاع حيـث تدخل في مطالبات مع الدولة من أجل تحقيق مصالح جماعية ، وتعتمد الدولة في المقابل على هـذه الطرق من أجل الحصول على التأييد السياسي في المناطق الريفية ..."[2].

من هذا الباب يمكن القول أنّ المجتمع المدني أمر ضروري في إفريقيـا، وذلـك لـلأدوار المهمة التي يمكن أن تقوم بها مختلف الجمعيات والمؤسسات علـى جميـع المسـتويات السياسـية والسوسيو -إقتصادية والثقافية في إفريقيا مثل المساهمة في مكافحة الفسـاد، ومكافحـة الأمـراض الفتّاكة (الايدز – الملاريا) وتنفيذ مشاريع اجتماعية، والدفاع عن مصـالح الطبقـات المحرومـة، وتقديم المساعدات الضرورية لهم، وتقديم بدائل للحكومة فيما يتعلـق بالسياسـات، ونشـر التعلـيم ومكافحة الأمية في القارة. لكن ينبغي أن يكون هذا المجتمع يؤمن بشرعية وجود الدولة، بل يعمـل على تدعيم الولاء للدولة وحل الصراعات بين مختلف الهويات والإثنيـات المتصـارعة، وتعزيـز وتكريس كل ما من شأنه أن يضمن التكافل الاجتماعي والتضامن والحماية الاجتماعية للفـرد مثـل القيم الجماعية الموجودة في الدّين والثقافة والتقاليد الإفريقية، وليس تـدمير هـذه القـيم وتجاهلهـا بدعوى الفردانية والتحديث، وكذلك الحفاظ على قيم العائلة وحماية المجتمع من كل المخاطر التفكك والتمزق. فالمجتمعات الإفريقية في حاجة إلى دولة قوية إضافة إلى مجتمع مدني يعمل ضمن هـذه الدولة لا ضمن ولاءات خارجية لتطبيق سياسات مؤسسات لا تخدم أهـداف وثقافـة المجتمعـات الإفريقية ، بل تسعى إلى تدميرها لخدمة مصالح قوى معينة.

[1] Jean-Emmanuel PONDI, "une approche pluri-dimentionelle et tri-continental pour repenser l'Etat en Afrique", P 205
http://www.gemdev.org/publications/cahiers/pdf/24/cah_24_Pondi.pdf

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، "المجتمع المدني و التكامل في إفريقيا: رؤية من الشمال الإفريقي"، ص ص 6-7
http://aarcegypt.org/arc10/seminars/file/civelsociaty.doc تاريخ الإطلاع: نوفمبر 2008.

3/ الحكم الراشد و التنمية: جدلية الدولة - السوق:

تطرح أدبيات المؤسسات ووكالات التنمية الدولية الحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية، وكمشروطية لتقديم مساعدات التنمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية منذ بداية التسعينات. وتتمحور هذه المقاربة حول مجموعة من الأفكار والآليات والعمليات على مستوى الحكم السياسي والاقتصادي، والإداري حيث أنّه لا يمكن تحقيق التنمية دون احترام حقوق الإنسان وتطبيق إصلاحات ديمقراطية مستوحاة من الديمقراطية الليبرالية، إضافة إلى اعتماد سياسات ليبرالية في الميدان الاقتصادي والإداري من خلال خوصصة المؤسسات العامة، وإدخال آليات القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، وتحرير التجارة الخارجية، وبالتالي الدعوة إلى تراجع الدولة عن أدوارها التقليدية لصالح القطاع الخاص والقطاع اللارسمي. أي الدعوة إلى اعتماد تصور جديد للدولة يعرف بدولة الحد الأدنى (Etat Minimal) كمدخل للتسيير الاقتصادي الجيد والعقلاني يستمد مرجعيته من فلسفة نيوليبرالية يتم تقديمها على أنّها الحل النهائي والبديل الوحيد لتحقيق التنمية. لكن التساؤل المطروح هنا: إلى أيّ مدى يتطابق نموذج الحكم الراشد المسوّق من طرف المؤسسات المالية والنقدية ووكالات التنمية الدولية مع أولويات وحاجيات الدول و المجتمعات الإفريقية ؟ وهل يمكن القول أنّ الحكم الراشد بما يحمل من تصورات يمثل النموذج الوحيد لتحقيق التنمية ؟ وهل فعلا هناك علاقة ارتباط قوية بين الحكم الراشد وتدفق الاستثمارات الأجنبية التي تُقدَّم على أنّها حل ضروري وحاسم لتحقيق التنمية في إفريقيا ؟

وفق هذا التصور يشير "بياتريس إيبو" (Béatrice HIBOU) أنّ مقاربة " سوق أكثر" – " دولة أقل " ("Plus de marché" – "Moins d'Etat") كتعبير يدل على منطق النيوليبرالية أفرزت نتائج عكسية أضرّت بالدولة في إفريقيا بفعل تطبيق سياسات الخوصصة ، وإدخال آليات السوق في التسيير العمومي، حيث أدّت هذه السياسات إلى إضعاف السلطات العمومية وفقدان شرعيتها من جهة، وخوصصة الدولة ونمط الحكم فيها من جهة أخرى. وإذا كان ضعف شرعية الدولة عملية داخلية بالأساس في إفريقيا، فإنّ هذا لا يعفي إسهام البنك الدولي والمؤسسات الدولية المانحة في تعميق تراجع شرعية الدولة الإفريقية. فتطبيق إصلاحات الحكم الراشد (المساءلة، بناء القدرات ...) المفروضة من طرف هذه المؤسسات كمدخل لإعادة بناء شرعية الدولة أدّى في الحقيقة إلى إضعاف الإدارة، وفقدان المصداقية الاقتصادية والسياسية للوكالات العمومية. ذلك لأنّ هذه الإصلاحات تقوم على أساس ليبرالي وتكنوقراطي، وهذا ما فرض على الدول الإفريقية الأخذ بعين الاعتبار معايير ومتطلبات المؤسسات المانحة والرجوع إلى توجيهاتها بخصوص إعداد السياسات الاقتصادية ووضع أنماط تسيير الإدارة والمالية والخدمات العامة أكثر من مراعاتها للمتطلبات الاقتصادية والسياسية للمواطنين، وبالتالي تحويل مصدر شرعية الدولة في إفريقيا من الشرعية الداخلية أي الشرعية السياسية والاجتماعية إلى الشرعية الخارجية التي هي بالأساس شرعية اقتصادية ومالية، بحيث أصبحت الدولة تسعى إلى كسب رضا مؤسسات بروتن وودز والوكالات الدولية المانحة بدل التركيز على كسب رضا الجماهير[1].

هذا المنطق دفع بالتدريج إلى نتيجة أكثر خطورة تتعلق بخوصصة الدولة ونمط الحكم فيها، فالخوصصة بهذا المعنى تجاوزت النمط الكلاسيكي القائم على خوصصة المؤسسات العامة إلى خوصصة الموارد الطبيعية والاقتصادية، وخوصصة الوظائف التنظيمية للدولة، حيث أنّ الحكومات الإفريقية تشهد بشكل متنامي نقل وظائفها إلى مصالح ومؤسسات خاصة التي قد تكون مرتبطة بالسلطة أي تابعة للوسط السياسي وغالبا ما تختبئ وراء الاقتصاد الموازي، وهذا ما يقود إلى إيجاد حكم مبعثر وغير مباشر. وإذا كانت الخوصصة قد تحدث تغييرات حقيقية في التسيير الاقتصادي خاصة إذا كان المتعاملون أجانب، فإنّ هذا لا يمنع من أن يكون أغلبهم يرتبطون بإستراتيجية

[1] Béatrice HIBOU, "Economie politique du discours de la banque mondiale en Afrique sub-saharienne, du catéchisme économique au fait (méfait) missionnaire", les études de CERI (centre d'études et de recherches internationales), Fondation nationale des sciences politiques, N° 39, Paris, Mars 1998, PP 26-28

سياسية ليس فقط من أجل زيادة ثرواتهم الشخصية وإنما كذلك من أجل إيجاد مداخل مباشرة وغير مباشرة للوصول إلى السلطة. كما أنّ عملية خوصصة الموارد الاقتصادية قد تأخذ أشكالا غير مؤسسية من خلال استخدام العنف والقوة لصالح فاعلين سياسيين أساسيين في الدولة، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى خوصصة التنمية بشكل عام، ثمّ إنّ اعتماد معايير البنك الدولي التي تقضي بتفويض مصالح الجمركة إلى أجهزة أجنبية خاصة حرم الدولة من جزء كبير من إيراداتها المُحصَّلة عن طريق الإيرادات الجمركية التي تشكل من الثلث إلى النصف من مجموع الإيرادات الجبائية للدولة ، وهذا ما دفع إلى خوصصة الوظائف التنظيمية للدولة، ذلك أنّ الجباية التي تمثل التعريف السياسي للسلطة، وتعدّ عنصر أساسي في تكوين الدولة وقوتها تم التخلي عنها لصالح أعضاء متصارعين في السلطة وإلى مؤسسات خاصة. لكن خوصصة الدولة لم تتوقف عند هذا الأمر، بل امتدت إلى خوصصة العنف العام (الشرعي)، حيث أنّ تنامي الشركات المتخصصة في الأمن أدّى إلى ظهور سوق حقيقي للمرتزقة من خلاله أصبح العنف يُستخدم لغايات سياسية واقتصادية حتى في الحالات التي تغيب فيها الحروب. وبالتالي تحولت الخوصصة في إفريقيا من خوصصة اقتصادية إلى خوصصة سياسية، إضافة إلى تفتّت وتشتت مصادر القرار وتغذية الانقسامات داخل الإدارة والمجتمع إلى درجة اختفاء السلطة المركزية للدولة [1].

وهذا ما تزامن مع تفاقم ظاهرة الصراعات الإثنية والقبلية لدوافع سياسية في فترة الانتقالات الديمقراطية في واقع يتسم بغياب دول وطنية قوية كركيزة أساسية لأي عملية ديمقراطية مرسّخة، إلى درجة اقتران الديمقراطية في الخبرة الإفريقية بالعنف والصراعات والانقسام الإثني، وبالتالي تفكيك الدولة وتعميق أزمة دولة ما بعد الاستعمار التي تمّ إضعافها بسبب فشل النظم السياسية السابقة في بناء دول وطنية قوية من جهة، وبسبب فرض سياسات التعديل الهيكلي (PAS) من جهة أخرى، بحيث تمّ إبعاد الدولة عن دورها التنموي، وعن توفير الحاجيات الأساسية. وهو ما زاد من تعقيد الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الإفريقية التي تعاني بشكل أساسي من الفقر و المجاعات والأمية، وهروب العديد من خطر الجوع والحروب إلى وجهة أخرى ترفضهم ضمن ما يعرف بظاهرة الهجرة السرية "غير الشرعية" إلى أوروبا.

بالنظر إلى هذا الواقع هل إفريقيا في حاجة إلى الدولة أم غيابها ؟ وما حقيقة مقولة الديمقراطية كشرط أساسي للتنمية ؟ هل التنمية هي التي تدفع نحو الديمقراطية أم العكس ؟

في هذا السياق ، يرى العديد من الباحثين أنه لا توجد علاقة ارتباط بين الديمقراطية والتنمية من الناحية التاريخية، فهناك دول كثيرة حققت مستويات مرتفعة في مجال التنمية في ظل أنظمة سياسية تسلطية. فالحداثة الاقتصادية والتكنولوجية التي تم بناءها في اليابان بدأت في عهد "المايجي" ، وهو نظام تسلطي. وهذا ما ينطبق على الدول المصنعة حديثا في آسيا مثل الصين و كوريا الجنوبية التي أحدثت تنمية حقيقية في ظل أنظمة تتسم بمراقبة شديدة على مجتمعاتها ، كما أنّ الإصلاحات الاقتصادية الضخمة التي تمّ تحقيقها في كل من إسبانيا والمكسيك قادتها أنظمة شبه دكتاتورية، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا وتشيلي، وتايلاند[2]. حتى لو تمّ قبول طرح الديمقراطية كسابقة على التنمية، إلاّ أنّ هناك أشكالا وتصورات متعددة للديمقراطية، فهناك من يحصر الديمقراطية في التعددية الحزبية والانتخابات الحرّة مثل البنك الدولي، وهناك من يعتبر أنّها حق الجميع في العمل، والحصول على خدمات التعليم والصحة كما هو الحال بالنسبة للبلدان الاشتراكية[3]. ولو أنّ النظرة الغالبة حاليا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هي النظرة الغربية المتعلقة

[1] Ibid, PP 27-31

[2] أنظر بهذا الصدد:

- Sarah BEN NEFISSA, "ONG, gouvernance et développement dans le monde arabe", le programme MOST (Gestion des transformation sociales), document de travail n 46, UNESCO 2000, 12
- Jean-Claude WILLAME, "l'exportation de la démocratie: enjeux et illusion", op.cit, P 52

[3] Claude FREUD, "la banque mondiale n'a plus d'argent, mais elle a des idées", Cahiers d'études africaines, 157, XL-1, 2000, P137

بمبادئ الديمقراطية الليبرالية (حقوق الإنسان ، المجتمع المدني ، حرية السوق ...)، حيث أصبحت الدول الغربية " تنظر إلى نموذجها الديمقراطي كنظام منفتح باستطاعته الاستجابة لمطالب كل الشعوب (...) ولكن الإشكال لا يثار بشأن المبادئ الديمقراطية التي استقرت في الغرب، ولكن في كيفية تأقلمها مع أوضاع المجتمعات الأخرى التي يبدو أنّ سلم اهتماماتها يختلف عن سلم الاهتمامات في الدول الغربية"[1]. كما أنّ الديمقراطية تتطلب عملية تاريخية طويلة، وتتطلب توفر عدد من المقدمات أهمها وجود دولة مستقرة ومتماسكة. ثمّ ماذا تعني الديمقراطية بالمعنى الليبرالي في واقع تتسع فيه رقعة الفقر والأمية والمجاعات. بهذا الصدد طرح عدد من الباحثين في زامبيا في دراسة أجريت سنة 1994 بهدف إيجاد مفهوم محلي للديمقراطية سؤال: " هل يمكن أن نأكل الديمقراطية ؟" (Can we eat democracy ?)، وحسب "باتريك كونتا" (Patrick QUANTIN) أنّه قد يبدو هذا السؤال مجرد مزحة أو نكتة للوهلة الأولى، ولكنه ليس كذلك في مجتمع عانى من تكلفة الزيادة الدراماتيكية في مستويات الجوع بعد دمقرطة النظام. ذلك أنّ الجماهير في زامبيا وفي العديد من الدول الإفريقية تربط بين نظام التعددية الحزبية وبرامج التعديل الهيكلي في رؤيتها للنظام العالمي الجديد[2]، الذي أسهم بشكل كبير في معاناتهم.

إشكالية النموذج الليبرالي تنطبق كذلك على نموذج اقتصاد السوق كجانب أساسي من مفهوم الديمقراطية الليبرالية. هنا يتساءل "كلود فرود" (Claude FROUD) حول ما إذا كان نموذج التبادل الحر (اقتصاد السوق) المطبّق حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل النموذج العملي الوحيد في العالم. حيث يرى أنّ النجاحات المحققة في الصين والفيتنام تثبت وجود مسارات أخرى للتنمية حتى في ظل اقتصاد معولم. وحتى الدول التي تعرف نموذج التبادل الحر حاليا طبّقت مقاربات مختلفة في مساراتها التنموية، ففرنسا، وألمانيا، واليابان اختارت نماذج حمائية للتنمية (Model Protectionniste)، كما أنّ الولايات المتحدة طبّقت طرق مختلفة للتنمية حسب الظروف والمراحل التاريخية التي مرّت بها، حيث وضعت سياسات حمائية في البداية، وتدخلية (Intervontionst) بعد أزمة 1929 في إطار سياسة "العهد الجديد" (New Deal) ، ثمّ اعتماد سياسات ليبرالية (نيوليبرالية) في الثمانينات[3]. وبالتالي ماهو الدافع وراء فرض سياسات ليبرالية على دول ما زالت لم تبني بعد قواعد اقتصادية حقيقية كإفريقيا؟

بهذا الصدد يرى "محمد عابد الجابري" أنّ شعار "الحكم" (Governance) هدفه تقليص دور الدولة، وهذا إن كان مقبولا في مجتمعات مستقرة ومتطورة في بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنّ ذلك لا يمكن أن يفرز نتائج إيجابية بالنسبة لمجتمعات "متخلفة" ، كما أنّ النيوليبرالية كمرجعية فكرية لمفهوم الحكم تؤدي إلى تعميم الفقر لا تخفيفه[4].

و بغض النظر عن إشكالية النموذج، فإنّ تسويق الحكم الراشد كشرط أساسي لتدفق الاستثمارات الأجنبية من قبل المؤسسات المالية الدولية مقولة لا يعكسها الواقع.

فحسب دراسة قام بها كل من "جاك ولد عوديا" (Jaques OULD AOUDIA) و "نيكولاس ميسال" (Nicolas MEISEL) لاختبار مدى ارتباط ضعف الاستثمارات الأجنبية في بلد معين بعدم احترام قواعد الحكم الراشد. بهذا الخصوص اعتمد الباحثان مؤشرات قياس نوعية الحكم المقترحة من طرف معهد البنك الدولي والتي تشمل 140 دولة، وتمّ مقارنتها بمستويات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) في هذه الدول وخلصت الدراسة إلى عدم وجود ارتباط بين المقاييس الستة المعتمدة من طرف المعهد ومستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنّ هناك العديد من البلدان التي تشهد مستويات أداء منخفضة في تطبيق

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 32

[2] Patrick QUANTIN, "sub-Saharan democratic transition as political crisis (1990-1994)", op.cit, PP 9-10

[3] Claude FREUD, op.cit, P 137

[4] محمد عابد الجابري، " هل يمكن الإنتقال إلى ليبرالية جديدة في بلد متخلف"، مرجع سابق، ص 8

قواعد الحكم الراشد تعرف تدفقات للاستثمارات الأجنبية أكثر من البلدان التي حققت مستويات أداء مرتفعة في تطبيق تلك القواعد .

فالاستثمارات تتحكم فيها وفق "ولد عوديا" و "ميسال" طبيعة سلوك النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة (système insders) في ما يتعلق بإدخال أو عدم إدخال فاعل جديد في السوق المحلي، وكذلك فيما إذا كان البلد المستفيد يشكل منطقة نفوذ للقوى الكبرى في العالم[1].

وفق هذا المنطق ، فإنّ الأمر لا يتعلق بالحكم الراشد (طبعا إذا قبلنا أطروحته المعيارية)، وإنّما لإيجاد ذرائع للتواجد المكثف في إفريقيا والاستحكام في شؤونها الداخلية. فبعد فرض سياسات التعديل الهيكلي تمّ إضعاف الدولة وصرفها عن توفير الحاجيات الأساسية للمواطنين، وبالتالي فسح المجال أمام الوكالات الأجنبية وخاصة المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتصبح الفاعل السياسي الغالب في إفريقيا[2] للضغط أكثر على الدول الإفريقية ومراقبة كل صغيرة وكبيرة فيها بهدف تجريدها من أيّ تفكير في استقلالية القرار أو التحرّر من القيود الدولية وممارسات الشركات المتعددة الجنسيات. وهذا بالفعل يشكّل استعمار من نوع جديد. بهذا المعنى فإنّ فرض تصور الحكم الراشد في الواقع الإفريقي جاء ليخدم مصالح خارجية، وتلبية حاجيات الرأسمال الأجنبي[3]. أمّا حاجيات وأولويات الأفارقة فهي ليست ضمن الأجندة ، ويكفي أنّ إفريقيا وخاصة منطقة جنوب الصحراء كانت الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية سنة 2008 أو ما عرف بأزمة الغذاء العالمي. وهذا ما يستدعي البحث عن بدائل من شأنها تحقيق التنمية والقضاء على الفقر تتجاوز البديل النيوليبرالي الذي أثبت فشله وعدم توافقه مع أولويات وواقع المجتمعات الإفريقية.

بهذا الصدد يرى العديد من الباحثين والخبراء أنّ إفريقيا بحاجة إلى الدولة لا غيابها ، فقد كرّست مجلة السياسة الإفريقية (Politique Africaine) مثلا العدد (61) لمناقشة موضوع "الحاجة إلى الدولة" (Le besoin de l'Etat)[4]. كما أطلق العديد من المفكرين الأفارقة مفهوم "الدولة التنموية" (L'Etat développeur- developmental state) كبديل عن دولة الحد الأدنى (l'Etat Minimaliste) . ويعني تصور "الدولة التنموية" أن يكون للدولة القدرة على صنع وتنفيذ سياسات باستقلالية، ووفق رؤية اجتماعية لتوفير السلع والقيم لشريحة واسعة من المواطنين ، كما أنّها –الدولة- التي تكيّف وتستثمر قوة الأسواق للحفاظ على المصالح الاجتماعية للجماهير، وليس للحفاظ على مصالح طبقة معينة، وهذا لا يعني عدم تمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي من القيام بدور في عملية التنمية كما يرى "أولوكوشي" (OLOUKOSHI) ، وإنما يعني أن يكون للدولة الدور المركزي في وضع إطار وأهداف للسياسات وتنفيذها، وبهذا الشكل فإنّ الدولة التنموية هي دولة إنسانية وديمقراطية مستقلة عن المصالح الخاصة للطبقات الاجتماعية، ولديها القدرة على تعبئة الجماهير وكسب دعمهم لتحقيق التنمية[5].

ضمن هذا الاتجاه قدّم كل من "ماكندوير" (MKANDAWIRE) و "خان" (KHAN) مفهوم "الدولة التغييرية" أو "التوسعية" (L'Etat transformateur ou expansionniste) كنمط بإمكانه الاستجابة للمتطلبات الإفريقية. وحسب "خان" فإنّ النجاح في توفير الخدمات " يتوقف على قدرة الدولة على النجاح في تحقيق تغيّرات اجتماعية

---

[1] Nicolas MEISEL, Jacques OULD AOUDIA, "la bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement?", la DGTPE (la direction générale de Trésor et de la politique économique), document de travail N° 11, France, Novembre 2007, PP 34-36

[2] Mueni WA MUIU, "fundi wa Africa …", op.cit, P12

[3] Ismaël Aboubacar YENIKOYE, op.cit, P 131

[4] أنظر بهذا الصدد: Politique africaine (le besoin d'Etat), N°61, Mars 1996.

[5] Kunle AMUWO, "Globalisation, NEPAD and the governance question in Africa", African studies Quarterly 6, N° 3: Online URL: http://web.africa.ufl.edu/asq/v6/v6i3a4.htm

(transformations sociales) سريعة ومولّدة للنمو. فالتاريخ يثبت أنّ الدول التي نجحت في تحقيق النمو هي الدول التي شاركت بطريقة ديناميكية في تغيير وتحويل اقتصادياتها ومجتمعاتها. وساعدت على نشوء طبقة رأسمالية جديدة، وخلقت الظروف التي تسمح بالوصول إلى التكنولوجيا وتحسين قدرات المؤسسات. وفاوضت من أجل حماية منتجاتها في الأسواق الدولية، وتدخلت في حقوق الملكية بهدف خلق وإدارة الشروط المولّدة للنمو (...) والقول بأن السوق لوحده قادر على إنجاز هذه المهام هو تصور نظري لا يوجد ما يبرره من الناحية التاريخية "[1].

من هذا الباب يقترح "عبد الرؤوف مصطفى" (Abdul RAUFU MUSTAPHA) إعادة النظر في برامج الحكم الراشد كونها تقوم على أسس ليبرالية ولا تولي اهتماما لقدرات الدولة في تحقيق تغييرات اجتماعية. ويضيف في هذا الإطار أنّه لا ينبغي تجاهل التوزيع الاجتماعي للسلطة بين الطبقات الاجتماعية كعنصر أساسي في بناء "الدولة التغييرية"، إضافة إلى ضرورة إدماج المجتمع المدني وقطاع الأعمال ضمن تحالفات وشبكات (Réseaux d'Actions) تهدف إلى البحث عن الإجماع والتأسيس للثقة كعامل أساسي لترقية مبادرات المجتمع المدني المحلي والحيلولة دون استغلاله من طرف مصالح محلية أو دولية قوية[2].

في سياق متصل يؤكد الخبير الاقتصادي "ها يون شانج " (Ha- Joon CHANG) – أستاذ بجامعة كمبريدج - أنّ "الليبرالية تؤدّي حتما إلى فشل دول الجنوب" في حوار نشرته مجلة "البدائل الاقتصادية" (Alternatives économiques) ، حيث يشير – كما ذكرنا سابقا - إلى أنّ التاريخ الاقتصادي للدول المتطورة يكشف ضرورة وجود حقبة طويلة من حماية الدولة وتدخلها. فالولايات المتحدة وبريطانيا اتبعتا سياسات حمائية (حماية الدولة) طيلة 150 عاما سمحت لهما بتحقيق طفرة صناعية، ولم يعتمدا سياسات ليبرالية إلاّ بعد ذلك بفترة وبصفة جزئية. وكذلك الحال بالنسبة لليابان في الخمسينات، وتايوان وكوريا الجنوبية في الستينات والسبعينات. إضافة إلى الصين والهند اللتين حققتا نسب نمو مرتفعة منذ حوالي 15 سنة ، وذلك من خلال إتباع سياسات حمائية ومراقبة الأسواق المالية ، والحفاظ على جزء كبير من القطاع العام، مع رفض إتباع تعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[3]. وعلى هذا الأساس يقترح "ها يو شانج" توفير ثلاثة شروط لتحقيق التنمية في دول الجنوب يتعلق الأمر بـ [4]:

1. حماية الدولة ودعمها .
2. خوض معركة الصادرات.
3. التحسين المستمر للثروة التقنية والبشرية .

وفي نفس الاتجاه يذهب "جوزيف ستيغلتس" – الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد – في مقال كتبه في "مجلة الاقتصاد السياسي" بعنوان " نحو نموذج جديد للتطور" إلى أنّ الحكومات في دول آسيا الشرقية قامت بدور مهم " فعلى سبيل المثال كانت الحكومة مسؤولة عن السياسة الصناعية من أجل تطوير بعض القطاعات، والدولة تتدخل في التجارة خاصة من أجل تحسين الصادرات، كما كانت الحكومة تضبط سوق المالية، والدولة تبذل مجهودات جبارة في مجالات التعليم والتكنولوجيا (...) وهكذا نجحت بلدان آسيا الشرقية هذه في تغيير مجتمعاتها" [5]. فنجاح كل من كوريا الجنوبية والصين والهند والبرازيل وماليزيا يرجع بالأساس إلى الدور الرئيسي الذي

---

[1] Abdul Raufu MUSTAPHA, "repenser la science politique africaniste", op.cit, P 10

[2] Idem

[3] عبد المجيد بوزيدي، "في اقتصادنا.. لا يزال للدولة دور حاسم لتضطلع به"، الشروق اليومي، العدد 2173، الجزائر، 13 ديسمبر 2007، ص 12

[4] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[5] المرجع السابق، نفس الصفحة.

قامت به الدولة[1] وليس إلى انسحابها كما يروّج "إجماع واشنطن" ، وتسوّق أدبيات المؤسسات المالية الدولية.

هنا تجدر الإشارة إلى أنّ القول بأنّ إفريقيا في حاجة إلى الدولة ، لا يعني ذلك أنّ تدير ظهرها للعالم الخارجي وللقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية . فهذه الأخيرة يمكن أن تفيد إفريقيا بالتقنيات المتطورة للتسيير وبالتكنولوجيات الحديثة. وإنّما نعني بذلك أن تكون الدولة حاضرة بقوة في صنع وتنفيذ سياساتها. ووضع أولوياتها دون تدخل الأطراف الخارجية، وأن يكون بإمكانها القيام باستثمارات عامة، و لديها قطاع عام قوي وتنافسي، إضافة إلى حفاظها على المعطى الاجتماعي في سياساتها خاصة ما يتعلق بتوفير الحاجيات الاجتماعية الأساسية (الغذاء ، التعليم ، الصحة) من خلال اعتماد رؤية تضامنية في علاقاتها مع المجتمع بدل الرؤية الفردانية التي تميز دولة الحد الأدنى، وأن تكون قادرة على توجيه اقتصادها واختيار نوعية الاستثمارات الخارجية وتنويع مصدرها وفق شروطها ومتطلباتها المحلية وليس وفق شروط المؤسسات المالية الدولية. فإفريقيا ليست بحاجة إلى استثمارات من نوع "كوكاكولا" أو " بيبسي" ، ولا مطاعم "كويك" ، وإنما في حاجة إلى استثمارات حقيقية في مجال الدواء، والزراعة والبحث العلمي والبنية التحتية كحاجيات ملحة للمجتمعات والدول الإفريقية.

إنّ مطلب الدولة لم يعد يقتصر في الحقيقة على إفريقيا وباقي دول الجنوب ، وإنما هو مطلب حتى في الدول المتطورة. فاليوم نحن نتحدث عن مأزق النيوليبرالية وعن نهاية الرأسمالية ، وعن إعادة التفكير (Rethinking) في النظام الاقتصادي العالمي. وهذا بفعل الأزمة المالية العالمية (سبتمبر 2008) التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية جراء إفلاس مصرف " ليمان برادورز " ثم امتدت إلى باقي مناطق العالم، الأمر الذي استدعى تدخل الحكومات لإنقاذ نظمها المصرفية، ولإنقاذ الشركات الخاصة من الإفلاس، فأمريكا قامت " بضخ ما يقارب 700 مليار دولار في الاقتصاد منها 85 مليار دولار لفائدة المجموعة الأمريكية الدولية (إي، أي ، جي) كبرى شركات التأمين في العالم (...) وأسوة بالفدرالي الأمريكي سارع البنك المركزي الأوروبي إلى دعم الجهاز المصرفي بهبة وصلت إلى 40 مليار دولار، ونفس الشيء بالنسبة لبنك إنجلترا الذي لم يتأخر في ضخ هبة بنفس الحجم مصحوبا بالبنك المركزي الياباني ..."[2]، إضافة إلى دعوة العديد من الخبراء إلى إعادة النظر في النظام الاقتصادي المالي العالمي، والتفكير في نظام جديد. والدعوة إلى إعادة الاعتبار لدور الدولة بعدما كان هذا المطلب يشبه المحرمات في الولايات المتحدة الأمريكية . بهذا الصدد كتب "غولدن براون" رئيس الوزراء البريطاني مقالا نشرته صحيفة " واشنطن بوست " في 17 أكتوبر 2008 يدعو فيه إلى إعادة النظر في نظام بروثن وودز الذي لم يعد يتكيف مع الأوضاع الجديدة، وفي نفس الإطار صرّح "روبرت زوليك" الرئيس الحالي للبنك الدولي بضرورة إدخال إصلاحات و مقاييس صارمة في نظام البنك لمراقبة الأسواق والحرص على الشفافية[3].

إنّ المشكلة هنا لا تتعلق فقط بإفلاس الأسواق المالية، وبالتالي النظام الاقتصادي، وإنما الأخطر من ذلك تتمثل في تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع الاجتماعية ومعيشة العديد من الأسر. ففي الولايات المتحدة الأمريكية كشفت وزارة العمل عن ارتفاع معدّل البطالة إلى أكثر من 6% في شهر نوفمبر 2008، وبلغت البطالة أعلى مستويات لها بين شهري أوت وسبتمبر بسبب تخلص الشركات من 127 ألف وظيفة في شهر أوت فقط، كما فقد 240 ألف شخص وظائفهم في شهر أكتوبر، وتدرس شركة فورد خططا لتقليص العمالة بعد خسارتها التي تقدر بـ 2 مليار دولار بسبب الأزمة المالية. وبالتالي أصبح العدد الإجمالي للذين فقدوا وظائفهم في الشهور

---

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] بشير مصيطفى، "سقوط الرأسمالية"، الشروق اليومي، العدد 2415، 25 الجزائر، سبتمبر 2008، ص 22

[3] أنظر: حصة من واشنطن، قناة الجزيرة، الثلاثاء 21 أكتوبر 2008.

العشرة الأولى من سنة 2008 يقدّر بأكثر من مليون شخص[1]. وهذا ما جعل الكثير يطالبون بتدخل الدولة وتوفير الحماية الاجتماعية لهم. وهو الأمر الذي ركّز عليه " باراك أوباما " في حملته الانتخابية، حيث اهتم أكثر بأوضاع الفقراء ووعد بمساعدتهم إلى درجة "اتهامه" بأنّه اشتراكي. وعند انتخابه رئيسا لأمريكا (الثلاثاء 04 نوفمبر 2008) أعلن عن خطة لدعم الطبقة الوسطى وتقديم حوافز لها. وهذا ما يثبت عجز نظام السوق، وعدم قدرته على تحقيق "العدالة الاجتماعية" التي تعتبر خارج اهتماماته لأنه يصب في اتجاه زيادة ثروات القلّة الغنية، وفي المقابل زيادة فقر الطبقات المحرومة و ضعيفة الدخل التي هي في اتساع في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب النظام المُتَّبَع. لكن هنا ينبغي التنبيه إلى أنّ انتقاد "اقتصاد السوق" والسياسات الليبرالية لم يظهر فقط أثناء انفجار الأزمة المالية، وإنما يمكن حصر العديد من مظاهر الاحتجاج التي تعبّر عن عدم الرضا والتذمر من عدم عدالة النظام النيوليبرالي، فعودة اليسار بقوة في أمريكا اللاتينية بزعامة "تشافاز" في فنزويلا، والاحتجاجات المتكررة للمجتمع المدني على مستوى العالم التي تتزامن مع عقد كل دورة لمنظمة التجارة العالمية، وعدم تصويت الفرنسيون على وثيقة الدستور الأوروبي بوصفه دستور ليبرالي، كلّها مظاهر تدخل في إطار رفض النيوليبرالية التي تقدم على أنّها نهاية للتاريخ والحل النهائي لمشاكل البشرية، ويتم طرحها على أنّها الحكم الأفضل والأجود من بين كل التصورات الأخرى، لكن كل مظاهر العجز التي تطبع نظام عالمي نيوليبرالي جعل 20% من سكان العالم يتحكمون في 80% من الثروة العالمية ، وجعل من شخص واحد يمتلك ثروة أكثر من مجموع ثروات عدّة دول. كل هذا يستدعي مراجعة حساباتنا فيما يتعلق بالمعنى الحقيقي للحكم الراشد .

[1] برنامج وجهة نظر، الإذاعة الدولية، الجزائر، السبت 15 نوفمبر 2008.

الخاتــمة:

في هذه الدراسة تمّ تناول موضوع الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا انطلاقا من مقاربـــة تحليلية تأخذ بعين الاعتبار الجانب النظري ، والجانب التطبيقي للموضوع. وهذا ما يتعلق بدراســـة نقدية لأهم منظورات وأطر التحليل الخاصة بدراسة السياسة والحكم في إفريقيا التي يمكن تصـــنيفها وفق مرحلتين :

مرحلة أولى تتمثل في مختلف البراديميات (النماذج المعرفية) والمداخل النظرية التي اهتمت ببحث وتحليل دولة ما بعد الاستعمار في الفترة الممتدة من الستينات إلى أواخر الثمانينات . في هذه المرحلة لم تكن الدراسات السياسية الإفريقية بمنأى عن التيارات الفكرية والمعرفية التي كانت سائدة آنذاك خصوصا ما يتعلق بالصراع بين المدرسة السلوكية ممثلة في نظريـــات التحـــديث والتنميـــة السياسية التي سيطرت على أدبيات علم السياســـة الأمريكـــي والغربـــي بشـــكل عـــام، وتيـــارات نيوماركسية وعالم ثالثية ممثلة في مدرسة التبعية وتحليلات الاقتصاد السياســـي الراديكـــالي التـــي ظهرت بشكل بارز بعد المراجعات والانتقادات التي واجهتها المدرسة السلوكية خصوصا ما يتعلـــق بتكريس النموذج الغربي كاتجاه يهدف إلى إيجاد أطر بديلة لاستغلال موارد القارة : النيوكولونيالية، وهذا ما يستدعي حسب مدرسة التبعية فك الارتباط مع الغرب والعمل على التأسيس لنموذج تنموي يتماشى مع الواقع الإفريقي وقيمه وطموحاته. وعموما شهدت هذه المرحلة نقاشات وأبحاث تتمحور حول دراسة الدولة ، النظام التسلطي، وإشكالية التنمية .

أمّا المرحلة الثانية فتتعلق بأطر التحليل التي ميّزت فترة الانتقالات الديمقراطية التي شهدتها إفريقيا ضمن الموجة الثالثة للدمقرطة وفق تعبير "صموئيل هنتجتون" التي امتـــدت إلـــى مختلـــف مناطق العالم في نهاية الثمانينات، وخاصة في فترة التسعينات في سياق يتســـم بحـــدوث تغيـــرات أساسية على المستوى الدولي والوطني أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور الولايـــات المتحـــدة الأمريكية كقوة مهيمنة بنظامها السياسي والاقتصادي والإداري وحتى الفكري . وهذا ما ترافق مـــع زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول الذي يتمظهر في الارتباط الكبير بـــين الاقتصـــاديات ، وظهـــور وسائط جديدة على الصعيد التكنولوجي والتقني ساهمت في انتشار الاعتقاد بأنّ العالم بمثابـــة قريـــة صغيرة أو ما يعرف بظاهرة العولمة التي تميزت كذلك بزيادة و تنامي دور فاعلين أساسيين علـــى مستوى الحكم العالمي (Governance Mondial) خاصة ما يتعلق بالمنظمـــات غيـــر الحكوميـــة والشركات المتعددة الجنسيات، كما برزت متغيرات أخرى على الصعيد الدولة الوطنية في إفريقيـــا وفي غيرها، وهذا ما يتعلق بأزمة التسلطية، وتقلص دور الدولة، وزيادة مساهمات القطاع الخـــاص في الاستثمار والتسيير العمومي ، وزيادة الاهتمام بدور المجتمع المدني .

وهذا ما دفع إلى طرح إشكاليات وأجندات بحثية جديدة علـــى مســـتوى البحـــث السياســـي الإفريقي . هذه المرحلة عرفت سيطرة أدبيات دراسات الدمقرطة علـــى هـــذا المســـتوى ، حيـــث تمحورت الأبحاث حول دراسة الأسباب والمتغيرات التي دفعت باتجاه الانتقال الديمقراطي والبحـــث في عمليات وكيفيات (أنماط) الانتقال ، إضافة إلى دراسة إتجاهات الدمقـــرطة وعوامـــل الترســـيخ الديمقراطي ، وهذا امتدادا للتطورات التي شهدها علم السياسة بشكل عام في هذه الفتـــرة من خلال تأسيس علم الانتقال (transitologie) ، وعلم الترسيخ (Consolidologie) من قِبَـــل "أودونيـــل" و"شمايتر".

هذا الطرح تزامن مع الظروف الصعبـــة التي شهدتها دولة ما بعد الاستعمار فـــي إفريقيـــا نهاية الثمانينات على مختلف المستويات خاصة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي بعد تطبيـــــق برامـــج التعديل الهيكلي ، الأمر الذي دفع البنك الدولي إلى القـــول بأنّ الأزمة في إفريقيـــا هـــــي بالأساس أزمـــة حكـــم (Crise de Gouvernance) ، وبالتـــالي إعـــادة إحيـــاء مفهـــوم الحكـــم (Governance) بتضمينات جديدة كمقاربة للتنمية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والمؤسســـية

إلى جانب البعد الاقتصادي. وتقوم هذه المقاربة على طرح عدد من المعايير والآليـات والعمليـات التي تشكل في مجملها قواعد لتصور الحكم الراشد (Good Governance) كإطار معياري لمفهوم الحكم يعتبر الديمقراطية وحقوق الإنسان كشروط أوّلية لتحقيق التنمية، إلى جانب طــرح أســاليب جديدة لإدارة القطاع العام والتسيير الاقتصادي الجيّد . وهذا ما شكّل توجــه مشــترك لمؤسســات ووكالات التنمية الدولية والدول المانحة في إطار المشروطية السياسية والمؤسسية .

في هذا الإطار تطرّقنا إلى جينالوجيا مفهوم الحكم ، بمعنى البحث في الأفكــار التأسيســية ومختلف المتغيرات على كافة المجالات التي أدّت إلى ظهور المفهوم ، وهو ما ساعدنا على كشــف البنية الفكرية لهذا المفهوم ، وبالتالي معرفة مرجعيات طرح تصور الحكم الراشد في إفريقيا .

من خلال هذا العمل خلص الباحث إلى تصنيف لمفهوم الحكم يضم سبعة مداخل يمكن على إثرها التعامل مع المفهوم، ومعرفة اتجاهاته والآليات والعمليات والمعايير التي يطرحها للتنمية فــي إفريقيا وفي مختلف دول العالم الثالث، و تتمثل هذه المداخل في المحاور التالية:

المحور الأول: الحكم كمفهوم شامل و "محايد" لاتخاذ القرارات، و إدارة شؤون الدولــة، الإقتصــاد، والمجتمع.

المحور الثاني: الحكم كبراديم جديد لاتخاذ القرارات وصنع السياسات.

المحور الثالث: الحكم كمفهوم يتجاوز نموذج الدولة الاجتماعية (l'Etat Social): دولة الحد الأدنى (L'Etat Minimal) كتصور نيوليبرالي للحكم و التنمية (المقاربة الاقتصادية لمفهوم الحكم).

المحور الرابع: الحكم كمدخل لإعادة التفكير في أدبيات الإدارة العامة : مفهوم التســيير العمــومي الجديد (New Public Management) كمقاربة لإصلاح القطاع العام.

المحور الخامس: الإطار المعياري لمفهوم الحكم: تصورات منظمات التنمية الدولية حــول مفهــوم الحكم الراشد.

المحور السادس: الحكم على مستوى المؤسسات: حكم المؤسسة (Corporate Governance).

المحور السابع: الحكم على المستوى العالمي: الحكم العالمي (Global Governance).

لكن هذا التصنيف لا يعني وجود اختلافات في الطرح الفكري لمقاربة الحكم الراشد ، وإنما كل المداخل التي تمّ دراستها توضح وجود توجّه مشترك يهدف إلى تعميم الطرح النيوليبرالي سواء في شقِه السياسي أو الاقتصادي أو الإداري . هذا المنظور كان محل نقاشات أخذت حيّزا واسعا في هذه الدراسة من خلال بحث أهم الآليات والعمليات المعتمدة على صعيد تطبيــق الحكم الراشد فــي إفريقــيا، وهنا تمّ مناقشة - وفق رؤية تاريخية- سيرورة ظهور هذه الآليات والعمليات التي تعكس بالأساس تغيّر في طبيعة المقاربة الإفريقية للتنمية المعتمدة سنوات الســتينات والســبعينات والتــي تجلّت في إقرار خطة عمل لاجوس ، وهذا التغيّر عبّرت عنه مختلف المبادرات التي تمّ اعتمادهــا في السياق الإفريقي لدعم توجه الحكم الراشد كمقاربة للتنمية في القرن الواحد والعشرين خصوصــا مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا نيباد ، والآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

بهذا الصدد عملت الآلية الإفريقية على إعداد معايير ومقاييس لتقييم وقياس نوعية الحكم في إفريقيا، وهو ما يشكل في الحقيقة امتداد للعديد من الإسهامات في هذا المجال سواء على المســتوى الإفريقي من خلال المؤشرات المعتمدة من قبل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعــة للأمــم المتحــدة ضمن مشروعها بشأن الحكم في إفريقيا. أو على المستوى العالمي من خلال قياســات ومؤشــرات لمنظمات دولية كالبنك الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمــائي ، والجمعيــة الدوليــة للتنميــة ، أو بالنسبة لمنظمات غير حكومية كإسهامات منظمة الشفافية الدولية ، ومنظمة بيت الحرية. ورغــم الاختلافات الموجودة بين هذه الإسهامات على صعيد المجالات المحورية للقياس ، إلاّ أنّهــا كلهــا تشترك في النظر إلى قواعد الديمقراطية الليبرالية، وحقوق الإنســان ، والخوصصــة ، والمجتمــع المدني ، ومكافحة الفساد ، والتسيير الاقتصادي الجيّد ، وفعالية المؤسسات كمعايير أساسية لقيــاس نوعية الحكم ، وكخصائص تميّز الحكم الراشد عن الحكم السيئ . وكل هذا يدخل ضمن الشــروط المفروضة من طرف المؤسسات والدول المانحة في إطار مساعدات التنمية ، حيث تمّ ربط زيــادة

هذه المساعدات بمدى التقدّم الذي تحققه الدول المستفيدة في دعم تطبيقات الحكم الراشد . لكن الإشكالية التي تطرح نفسها هنا هي مدى ملائمة مختلف الأطروحات والمعايير التي يتضمنها تصور الحكم الراشد كمقاربة للتنمية لظروف ومتطلبات الواقع الإفريقي. وهذا ما تمّ الإشارة إليه في هذه الدراسة بإشكالية النموذج، وهو الطرح الذي لخّص كل العناصر التي تمّ التطرق إليها في الفصل الثاني من خلال مناقشة الجدليات المتعلقة بمفهوم حقوق الإنسان والمجتمع المدني كمفهومين أساسيين في تصور الحكم الراشد ، إضافة إلى مناقشة مدى ارتباط قواعد هذا التصور بحاجيات ومتطلبات التنمية في إفريقيا .

من خلال كل ما تمّ تناوله في هذه الدراسة من تحليلات وقضايا مرتبطة ببحث موضوع الدمقرطة و الحكم الراشد في إفريقيا كمداخل نظرية، وآليات وعمليات، ومؤشرات للقياس، يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

<u>**النتيجة 1:**</u> يعكس الإهتمام الواسع بأدبيات الدمقرطة والحكم الراشد في مجال البحث السياسي الإفريقي مدى التغيّر الذي حصل في هذا الحقل إبتداء من نهاية الثمانينات إلى اليوم. ويعزى هذا التغير إلى التطورات التي شهدتها الدولة في إفريقيا ومختلف مناطق العالم في هذه الفترة من جهة، وإلى التطور الذي شهده علم السياسة بشكل عام مع ظهور تصورات ونظريات مابعد الحداثة التي تدعو إلى تجاوز أطر التحليل السابقة الممثلة خاصة في منظورات التحديث والتنمية السياسية في مجابهة تيارات مضادّة مثّلتها نظريات التبعية خلال حقبة الحرب الباردة. لكن في اعتقادنا، لم تكن هذه التغيرات سوى على صعيد أجندة البحث، ذلك أنّها بالمقابل لم تطل الجوهر، أي الإطار العام الذي يحكم الدراسات السياسية الإفريقية من حيث التبعية للبراديميات وأنماط التفكير في علم السياسة الغربي، أو ما يسمى بعلم السياسة المركزي. فالتفكير الجديد الذي أثر بشكل كبير في أدبيات البحث السياسي الإفريقي ماهو إلاّ إستمرار لفكر الحداثة الذي يرى في النموذج الغربي مسار حتمي للتاريخ ينبغي على المجتمعات المسمّاة "التقليدية" اللحاق به، و اتباع نفس التجربة التاريخية للدول الغربية قصد تنمية المجتمعات المتخلفة ضمن تفكير يقوم على تنميط الفكر والتاريخ الإنساني في بوتقة واحدة: الإثنوسونتريزم (Ethnocentrisme)، وبالتالي فإنّ فكر ما بعد الحداثة الذي يظهر على أنّه قطيعة مع الحداثة السابقة، ما هو في الحقيقة إلاّ حداثة فائقة أو حداثة أكثر تطورا. وقد تجسد هذا النوع من التفكير أكثر في بداية التسعينات بظهور أطروحة نهاية التاريخ لـ"فرنسيس فوكوياما" الذي يرى في الفكر اللّيبرالي كنهاية للجدليات الفكرية والتفكير الإنساني، فالمجتمعات وأنماط التفكير الأخرى لا يمكنها أن تنتج ما هو أعظم من نمط الديمقراطية اللّيبرالية واقتصاد السوق لتحقيق الغايات البشرية. وهذا الخطاب يمثّل في اعتقادنا عودة السلوكية ولكن بتجليات واهتمامات جديدة تعزّزت بسقوط الإتحاد السوفياتي، ومن ثم التشكيك في مدى قدرة النموذج الماركسي والنظام السياسي الذي يمثله على التقدّم المنشود في الدول الإفريقية وفي غيرها، وهو ما يفسّر تراجع نظريات التبعية سنوات التسعينات أمام الفكر الليبرالي التعددي الذي يوظّف مفاهيم الدمقرطة والحكم الراشد كشروط لتقديم مساعدات التنمية، و هذا ما يؤكد الفرضية الأولى في هذه الدراسة التي أرجعت "**الإهتمام بمواضيع الدمقرطة والحكم الراشد في الدراسات السياسية الإفريقية إلى التطور في أدبيات علم السياسة الغربي، وتطور أدبيات التنمية الدولية ، وهذا نظرا لتبعية أطر التحليل في هذه الدراسات إلى البراديميات الغربية**".

<u>**النتيجة 2:**</u> يتّضح من خلال هذه الدراسة أنّ العامل الخارجي كان له الدور الأبرز في دفع عمليات الدمقرطة التي شهدتها الدول الإفريقية، ويتجلى هذا العامل في مستويين: المستوى الأول يتعلق بالسياق العالمي الذي عرف نهاية الثمانينات وبداية التسعينات موجة واسعة من الإنتقالات الديمقراطية التي اجتاحت مناطق مختلفة خصوصا الأحداث التي شهدتها دول أوروبا الشرقية، كما تميزت هذه الفترة بنهاية الحرب الباردة جراء سقوط الإتحاد السوفياتي، وظهور الولايات المتحدة كقوة منتصرة، وتم إيعاز هذا الإنتصار إلى كفاءة الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق. أمّا المستوى الثاني فيتعلق بتطور أدبيات المشروطية الدولية، وهذا ماتمثل في اشتراط الدول المانحة

ومؤسسات التنمية الدولية تطبيق قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد لتقديم مساعدات التنمية: المشروطية السياسية. وبالتالي فإن الدمقرطة في إفريقيا إرتبطت بأجندة دولية تـدفع بهـذا الإتجاه، أكثر منها إنعكاسا لأجندة داخلية، أي أنها لا تعكس تجربة تاريخية للمجتمعات والـدول الإفريقية تدفع نحو مسار الديمقراطية. وهذا مايفسر في اعتقادنا إرتباط الديمقراطية بالفوضى في معظم الدول الإفريقية منذ أكثر من عقد، فموجة الإنتقال لم تتحـول إلـى موجـة مـن الترسـيخ الديمقراطي الذي يقدم على أنه الحل الأمثل لمشكلة الدولة والتنمية في إفريقيا، بل أدت إلـى زيـادة تعقيد الواقع الإفريقي من خلال زيادة تفكك الدولة الذي يتمظهر في الإنقسامات والصراعات الإثنية والقبلية التي أصبحت تعبّر عن نفسها بواسطة معطيات جديدة، أي فـي إطـار سياسـي "تعـددي" وحزبي وانتخابي، وغالبا ما تكون القبلية والإثنية عاملين بارزين على أساسـهما تتمـايز مختلـف التيارات السياسية في ظل غياب لتمايز على أساس الإديولوجية والبرامج. والسبب في ذلك يرجـع من جهة إلى أنّ الديمقراطية كانت إمتدادا لأجندة دولية في إفريقيا كما ذكرنا، وهذه الأجندة لم تكـن تسعى إلى إيجاد أنظمة ديمقراطية في القارة، بقدر ما كانت تسعى إلى إيجاد مزيدا مـن المبـررات للتدخل في الشؤون الإفريقية، واختراق الأنظمة التي كانت زبونة للإتحاد السوفياتي، وتنصيب القادة وفق ما يخدم مصالحها. ومن جهة أخرى يرجع السبب إلى غياب دول قوية ومستقرة في إفريقيـا، فضلا عن عدم وجود قاعدة تنموية على الصعيد الإجتماعي-الإقتصادي تمكن من إستيعاب الواقـع الجديد. فلا يمكن أن تتأسس ديمقراطية في ظل واقع يعرف تفشيا –بشكل مفرط- للمجاعات والفقر والأمية والأمراض كعوامل تستهدف مقدراته، ويتدعم هذا الواقع أكثر بغياب دول قادرة على توفير الحاجيات الأساسية للسكان ومكافحة هذا الوضع، و هذا ما يثبت الفرضية الثانية في هـذه الدراسـة التي تذهب إلى أنّ "**عمليات الدمقرطة في إفريقيا لا تتجه نحـو الترسـيخ الـديمقراطي كـون أنّ العملية ليست نتاج لديناميات داخلية، كما أنها لم تسبقها عملية ناجحة لترسيخ قواعد الدولـة، و إنما هي نتاج لأدوار خارجية عملت على فرض إصلاحات ديمقراطية في القارة ضمن المشروطية السياسية**".

هل هذا التحليل يعني عدم وجود إختلاف بين المرحلة الحالية للأنظمة السياسـية الإفريقيـة والمرحلة السابقة ؟ الجواب: لا. هنا يمكن القول أنّ إفريقيا شهدت "تغيّـرا سياسـيا"، لكـن لـيس بالضرورة نحو الديمقراطية، كما أنه ليس بالضرورة نحو الأحسن. وهذا التغير حدث جراء تفاعـل عوامل داخلية وأخرى خارجية أنتجت واقعا جديدا في القارة، وأنظمة سياسية أدخلت بعض مظاهر الديمقراطية كتعددية الأحزاب، وإمكانية إنتقاد النظام من خـلال الصـحف والمسـيرات، وأثنـاء الحملات الإنتخابية، لكنّها لا تقبل في المقابل مبدأ التداول على السلطة، حيث أنّ النظام حافظ علـى وحدته وسيطرته واستمراريته باستخدام وسائل قمعية موروثة عن النظـام السـابق مـن ناحيـة، واستخدام تكتيكات جديدة تتكيف والواقع الجديد من ناحية أخرى. عموما هذا النوع مـن الأنظمـة تمكن من الحفاظ على إستقرار الدولة بحيث أنه لم يشهد الوضع الـداخلي إنقسـامات وصـراعات عنيفة بالشكل الذي يؤدي إلى إضعاف النظام. لكن على العكس من ذلك شهدت العديد مـن الـدول الإفريقية خاصة جنوب الصحراء في هذه الفترة ما يمكن تسميته بأنظمة الفوضى السياسـية، وهـذا يعني وجود إنقسامات داخل أجنحة النظام نفسه، كما أنّ النظام لا يسيطر على جزء كبير من أقـاليم الدولة، فهو ليس الفاعل الوحيد الذي يمتلك وسائل العنف بل هناك جماعات أخرى متمردة في ظـل واقع يطبعه صراع داخلي مخترق من طرف فواعل خارجية.

<u>**النتيجة 3**</u>: يتبين من خلال الدراسة أنّ طرح تصور الحكم الراشد في إفريقيا مـن طـرف مؤسسات التنمية الدولية والدول المانحة كمقاربة للتنمية يرجع بالأساس إلى فشل وعجز المشروطية الإقتصادية المتمثلة في فرض برامج التعديل الهيكلي في تحقيق نتائج إيجابية في ما يتعلـق بأزمـة التنمية في إفريقيا، وهذا ما دفع إلى تقديم المعطيات السياسية والمؤسسية كشروط ضرورية للتنمية، أي ربط التنمية بتطبيق الديمقراطية واحترام قواعد حقوق الإنسان، إضـافة إلـى إصـلاح الإدارة الحكومية والتسيير الإقتصادي وفق مدخل إعتمـاد آليـات القطـاع الخـاص وتجـاوز التنظـيم

البيروقراطي، و اعتماد مبادئ وآليات إقتصاد السوق، وهذا ما تمّ ترجمته إلى برامج وسياسات في إفريقيا من طرف وكالات التنمية الدولية ومبادرات إفريقية كآليات وعمليات لدعم توجه الحكم الراشد كمقاربة لتنمية القارة في القرن الواحد والعشرين. وتدعم هذا الطرح بوضع مؤشرات لقياس نوعية الحكم تأخذ بعين الإعتبار المعطيات السابقة لمعرفة مدى تطبيق الدول الإفريقية لهذه الإشتراطات كمدخل لتقديم مساعدات التنمية وتدفق الإستثمارات الأجنبية.

لكن في هذا الإطار، لا يوجد في اعتقادنا ما يعكس أوجه الحل لمشكلة الدولة والتنمية في إفريقيا بعد مرور أكثر من عقد على تطبيق برامج الحكم في القارة، أكثر من ذلك تذهب العديد من التحليلات إلى أن المعدلات التي حققتها دول ما بعد الإستعمار على صعيد المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية في العقدين الأوليين بعد الإستقلال أفضل بكثير من المعدلات المحققة حاليا، فالمقاربة الجديدة لم تؤدي في الواقع إلاّ إلى مزيد من إضعاف الدولة، وتحطيم القواعد الإجتماعية والإقتصادية للمجتمعات الإفريقية، والسبب في ذلك يرجع بالأساس إلى عدم ملائمة مقاربة الحكم الراشد للواقع الإفريقي. فهي مقاربة نيوليبرالية بامتياز تعكس تطور أدبيات إدارة شؤون الدولة والإقتصاد والمجتمع في السياق الأنجلوساكسوني بعد حدوث أزمة دولة الرفاهية نهاية السبعينات، وهذا ما امتد إلى أدبيات التنمية الدولية بفرض برامج التعديل الهيكلي في البداية كبعد إقتصادي لمفهوم الحكم ليتم إضافة معطيات الديمقراطية وحقوق الإنسان وفق القراءة الليبراية كبعد سياسي ومشروطية سياسية مع تقديم منظمات المجتمع المدني والسوق كبديل عن الدولة دون الأخذ في الحسبان خصوصية المرحلة التاريخية من تطور المجتمعات والنظم الإفريقية، حيث يتم النظر إلى النيوليبرالية كحل وحيد لأزمات التنمية بمختلف أبعادها. من هنا يمكن القول أنّ مقاربة الحكم الراشد ما هي في الحقيقة إلا إستمرار لمنطق التعديل الهيكلي الذي تمّ الترويج له في إفريقيا منذ صدور تقرير "بيرج" سنة 1981 الذي إنتقد الرؤية الحمائية للإقصاديات الإفريقية التي دعت إليها خطة عمل لا جوس. ويتجلى هذا الإستمرار في الدعوة إلى تكريس منطق دولة الحد الأدنى كتجاوز لمنطق الدولة الإجتماعية من خلال الخوصصة، وتطبيق آليات التسيير العمومي الجديد، وهذا ما إعتمده "إجماع واشنطن" سنة 1994. فالمشروطية السياسية المجسدة في مفهوم الحكم الراشد لم تنظر إلى فشل برامج التعديل الهيكلي من خلال عدم ملائمتها للواقع الإفريقي، وإنّما أرجعت ذلك إلى عوامل على المستوى السياسي و الإداري في الدول الإفريقية عملت على إعاقة التطبيق الناجح لهذه البرامج، وهذا ما استدعى الإهتمام بالعوامل السياسية والمؤسسية. وفي هذا الإطار تعتبر مبادرة نيباد والآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء و مختلف المبادرات الأخرى التي تعنى بتطبيق الحكم الراشد في إفريقيا مثل مشاريع اللجنة الإقتصادية لإفريقيا تكريسا للمنطق النيوليبرالي وامتدادا للمشرطية المفروضة من قبل الدول الكبرى والمؤسسات التابعة لها والخاضعة لسيطرتها، وهذا ما رأيناه خاصة من خلال مناقشة أطروحة نيباد التي قام مشروعها على استشارات واسعة لمجموعة الثمانية، و رهنت مستقبل التنمية في إفريقيا في يد هذه المجموعة ومقدار المساعدات الممنوحة من قبلها، وبالتالي فإنها أقرت بذلك إستمرارية تبعية القرار الإفريقي للدول المانحة ولقوى النيوكولونيالية، و هذا ما يثبت الفرضية الثالثة التي تقر بأن **"مقاربة الحكم الراشد كآليات وعمليات ومؤشرات للقياس تعكس تطور أدبيات الحكم والتسيير والإدارة في الغرب، أكثر منها إنعكاسا لحاجيات ومتطلبات التنمية في إفريقيا والمرحلة التاريخية التي تمر بها، كما أنّ مختلف المبادرات في السياق الإفريقي، وبالتحديد مبادرة نيباد تتأسس على هذه الأدبيات والأطروحات وهذا ما يرهن نجاحها في القارة "**.

في هذا السياق يمكن النظر إلى عدم ملائمة مقاربة الحكم الراشد للسياق الإفريقي من زاويتين. الأولى تتعلق بإهمال دور الدولة كفاعل رئيسي على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي، بمعنى إلغاء منطق الدولة الإجتماعية. والزاوية الثانية تتعلق بربط التنمية بالديمقراطية، مع أنّ التجربة التاريخية للدول التي تدعم هذا الطرح تثبت حضور الدولة بشكل كبير وبالتحديد في الجانب الإجتماعي خاصة في الفترة ما بين الثلاثينات وأواخر السبعينات من القرن العشرين، كما أنّ التنمية

كانت سابقة على الديمقراطية وليس العكس، وهو الأمر الذي يؤكد الفرضية الرابعة التي "**ترجع حل المشكلات التي تعانيها القارة الإفريقية إلى الاهتمام بسؤال الدولة بدل الديمقراطية، ومقاربة تأخذ بعين الاعتبار دور الدولة في عملية التنمية وليس غيابها كما تتبنى أدبيات الحكم الراشد بصفته أطروحة نيوليبرالية**".

وفق هذا الطرح فإنّ الباحث يوصي بأنّ الواقع في الدول الإفريقية في حاجة إلى دول قوية وبالتحديد سلطات قوية قادرة على استكمال مسار بناء الدولة الوطنية في إفريقيا من خلال مركزة السلاح، و قادرة على التغلغل في كل مناطق الدولة، أي عدم السماح بوجود جيوش متعددة داخل الدولة الواحدة باسم القبلية أو العشائرية أو الجهوية، وهنا ينبغي الإستعانة بآليات تدعيم الولاء للدولة كآليات التنشئة السياسية و المركزية السياسية، فمنطق اللامركزية السياسية التي يطرحها الحكم الراشد لا يتوافق مع الواقع الإفريقي حيث من شأنه تكريس الإنقسامات السياسية وتفكيك الدولة، وهذا ما يدفعني إلى القول أن الديمقراطية في معناها الليبرالي لا يمكنها أن تقدم إجابات وحلول للمشكلة الإفريقية في ظل غياب دول قوية ومستقرة، وفي ظل تفشي الأمية والفقر. إضافة إلى ذلك فإن إفريقيا في حاجة على المستوى التنموي إلى مقاربة تأخذ بعين الإعتبار دور الدولة ليس من حيث توفيرها لبيئة مساعدة على الإستثمار فقط، وإنّما كذلك كفاعل في عملية التنمية خصوصا في الجوانب الإجتماعية كالإستثمارات في مجال الدواء والفلاحة، ودعم الجوانب المتعلقة بالصحة والسكن والتعليم، كما أنّ الدول الإفريقية في حاجة إلى تنمية ذاتية تتجاوز منطق مساعدات التنمية الذي ترتكز عليه مبادرة نيباد، حيث أن هذا من شأنه تكريس التبعية وخدمة مصالح الدول المانحة الغربية أكثر منه خدمة المصلحة الإفريقية، لكن كل هذا يتوقف على وجود رؤية إفريقية مشتركة ترتكز على المصالح الإقتصادية والسياسية للدول الإفريقية، و على وجود إرادة سياسية لدى النخب الحاكمة في إفريقيا، ووجود طرح علمي إفريقي يهدف إلى تحقيق إستقلالية البحث على مستوى الجامعات والمعاهد، والتحرر من التبعية الفكرية، أي طرح يسعى إلى تحرير العقول كمدخل لتحرير الإرادة، ومن ثم تحرير السياسات، و لا يعني هذا الطرح السقوط في فخ المركزية العرقية أو "الأفروسنتريزم" (Afro-centrisme)، وإنما ضرورة الإستفادة من التجارب الناجحة ذات البعد الإنساني والتقني سواء في الغرب أو في مختلف التجارب الأخرى، وخاصة التجارب الآسيوية التي على الدول الإفريقية مراجعتها في أي مقاربة للتنمية.

قائمـــــــــــــــة المراجـــــــــــــــع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. أبو العينين محمود، وآخرون، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية. القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، ط1، أكتوبر 2001.
2. أركون محمد، الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، تر:هاشم صالح. بيروت: دار الساقي ، ط3 ، 1998.
3. ألموند جبرائيل، وآخرون ، السياسة المقارنة: إطار نظري، تر:محمد زاهي المغيربي. بنغازي (ليبيا): منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1996.
4. ـــــــــــ ، وآخرون، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالمية، تر: هشام عبد الله، مراجعة: سمير نصار. عمان '(الأردن): الدار الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، 1998.
5. بادي برتراند ، التنمية السياسية، تر: محمد نوري المهدوي. ليبيا، بيروت: تالة للطباعة والنشر، مؤسسة الانتشار العربي، ط1، 2001.
6. بدران عباس، الحكومة الإلكترونية: من الإستراتيجية إلى التطبيق . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، 2004.
7. بو الشعير سعيد ، النظام السياسي الجزائري. عين امليلة (الجزائر): دار الهدى، ط2، 1993.
8. بوقرة بلقاسم ، من الإستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد، التاريخ الإجتماعي للجزائر تحت المجهر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
9. بيليس جون ، سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث. دبي (الإمارات): مركز الخليج للأبحاث، 2004.
10. بغدادي عبد السلام إبراهيم ، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه 23)، ط 2، 2000.
11. جواد سعد ناجي، قضايا إفريقية معاصرة. عمان: زهران للنشر والتوزيع، ط1، دت.
12. الجنحاني الحبيب ، إسماعيل سيف الدين عبد الفتاح ، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية. دمشق، دار الفكر (سلسلة حوارات لقرن جديد) ، ط1، 2003.
13. دال روبرت أ. ، التحليل السياسي الحديث، تر : أبو زيد علا ، مراجعة : هلال علي الدين . القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ، ط 1 ، 1993.
14. دوخلاس موسشيت (محرر)، مبادئ التنمية المستدامة، تر: شاهين بهاء. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط 1، 2000.
15. هيدي فيريل ، الإدارة العامة: منظور مقارن، تر: محمد قاسم القريوتي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1985.
16. وهبان أحمد ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث. الإسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
17. الحسين أحمد مصطفى، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، الشارقة: جمعية الإجتماعيين، ط1، 1994.
18. الكايد زهير، الحكمانية Governance : قضايا و تطبيقات. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003

19. الكواري علي خليفة ، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة كتب المستقبل العربي 19)، ط2، 2002.
20. لويد ب.س، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (سلسلة عالم المعرفة 28)،1980.
21. محمد موفق حديد، الإدارة العامة: هيكلة الأجهزة و صنع السياسات و تنفيذ البرامج الحكومية. عمان: دار الشروق، ط1، 2000.
22. مخيمر عبد العزيز جميل، و آخرون، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (سلسلة ندوات و حوارات)، ط1، 2000.
23. مسعد عبد المنعم نفين (محرر)، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية الثالثة (1990). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1993.
24. المغيربي محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهاجيه و مداخل نظرية . بنغازي (ليبيا) : منشورات جامعة قاريونس، ط 2 ، 1998
25. المنجرة المهدي ، الحرب الحضارية الأولى: ماضي المستقبل ومستقبل الماضي، الجزائر: دار الشهاب، ط 1 ، 1991.
26. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. إدخال آليات القطاع الخاص و قوى السوق في إدارة الأجهزة الحكومية. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.
27. ناي خوزيف س.، دوناهيو جون. د ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. ترجمة : محمد شريف الطرح. الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2002.
28. نولي أكوديبا ، الحكم والسياسية في إفريقيا (ج1) ، تر : مجموعة من الباحثين. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، ط1 ،2003.
29. السيد مصطفى كامل (محرر)، إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة: آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا. القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2003.
30. سعد فاروق ، الأمير: تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط23، 1999.
31. سنو منير غسان ، الطراح علي أحمد ، العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي: دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية. لبنان: دار النهضة العربية، ط1، 2002.
32. عارف نصر محمد، إبستومولوجيا السياسة المقارنة .د.م : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002.
33. عمارة محمد، الإسلام و قوة التغيير. الكويت: كتاب مجلة العربي، ط 1، 1997.
34. فتحي ثابت عبد الحافظ عادل ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم السياسة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.
35. فهيم حسين ، قصة الأنتربولوجيا : فصول في تاريخ علم الإنسان . الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة 98)، 1986.
36. فوكوياما فرانسيس ، نهاية التاريخ وخاتم البشر، تر: حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز القاهرة للترجمة و النشر، 1993.
37. القرجاحي محمد حسن ، إفريقيا وتحديات العولمة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط

1، 2003.

38. القصبـــي عبـــد الغفـــار رشـــاد ، مناهـــج البحـــث في علـــم السياســـــة، ج 2: بنـــاء المقاييـــس، كيف تكتب بحـــثا أو رسالـــة. القـــاهـــرة: مكتبـــة الآداب، 2004.

39. قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، مشروع البحث حول التحول الـــديمقراطي فـــي الجزائر (جامعة بسكرة)، كراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائـــر 11/10 ديسمبر 2005. عين مليلة (الجزائر): شـــركة دار الهـــدى للطباعـــة و النشـــر و التوزيع، 2006.

40. الشعراوي سلوى، وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع. القـــاهرة: مركـــز دراســـات واستشارات الإدارة العامة، ط1، 2001.

41. شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات ، والأدوات. الجزائر، 1997.

42. شهوان أسامة، إدارة الدولة: المفاهيم و التطور. عمان: دار الشروق، ط1، 2001.

43. توفلر ألفين ، توفلر هايدي ، إنشاء حضارة جديدة: سياسة الموجة الثالثـــة ، تـــر: حـــافظ الجمالي، د.م: منشورات إتحاد الكتّاب العرب" 1998.

44. ثابت أحمد، وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركـــز دراســـات الوحدة العربية، ط2، 2004.

45. خشيم مصطفى عبد الله أبو القاسم ، مناهج وأساليب البحث السياسي. ليبيا: الهيئة القوميـــة للبحث العلمي، ط1، 2002.

46. الخولي يُمن طريف، فلسفة العلم في القرن العشـــرين : الأصـــول ، الحصـــاد ، الأفـــاق المستقبلية . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلســـلة عـــالم المعرفـــة 264) ، ديسمبر 2000.

47. *ANDERSON Lisa (editor), transitions to democracy. Columbia University Press, 1999*

48. *ARCHIE Mafejé, Anthropology in post-independence Africa: End of an Era and the problem of self –redefinition. Nairobi (kenya): Heinrich boll foundation, 2001*

49. *BAUDOUIN Jean, introduction à la science politique. Paris: Editions DALLOZ, 5 ed, 1998*

50. *BAYART Jean-françois et autres, le politique par le bas en Afrique noire: contributions à une problématique de la démocratie. Paris: Editions Kharthala, 1992*

51. *BENNOUNE Mahfoud, l'Amérique de l'Etat-Providence au pouvoir Néolibéral. Alger: ENAG édition, 1992*

52. *BOURMAUD Daniel, la politique en Afrique. Paris: Editions Montchrestian E.J.A, 1997*

53. *BRAHIMI Abdelhamid, l'économie Algérienne: défis et enjeux, Alger: Edition DAHLAB, 2 éme ed, 1991*

54. *Centre d'etude d'Afrique noire, l'Afrique politique 1996, démocratisation: arrêts sur images. Paris: Editions Karthala, 1996*

55. *Centre d'étude d'Afrique noire, l'Afrique politique 2000: démocratie*

plurale et démocratie non libérale, guerre et paix de la corne à pretoria. Paris: Editions Karthala, 2000

56. *Centre d'Etude d'Afrique noire, l'Afrique politique 2001: réformes des états Africains. Paris: Editions Karthala, 2001*

57. *CHEVALLIER Jaque, la gouvernabilité. France: Presses universitaires de France, 1996*

58. *DALOZ Jean-Pascal, QUANTIN Patrick, transitions démocratiques africaines (1990-1994): Dynamiques et contraintes. Paris: Editions Karthala, 1997*

59. *DIAMOND Larry, et autres, les pays en développement et l'experience de la démocratie, traduit de l'americain par Brigitte DELORME, Bernard VINCENT. Paris: Nouveaux Horizons, 1993*

60. *EASTON David, Analyse du système politique, traduction de pierre ROCHERON. Paris: librairie ARMOND colin (collection Analyse politique), 1974*

61. *ESOAVELOMANDROSO Manassé, Feltz Gaêtan (direction), démocratie et developpement: mirage ou espoir raisonnable?. Paris, Antananarivo (Madagascar): editions Karthala et Omaly sy Anio, 1995*

62. *FANTANEL Jacques, Geoéconomie de la globalisation. Grenoble, Alger: Université Pierre Mendes, office des publications universitaires, 2005*

63. *GONIDEC Pierre François, les systèmes politiques Africains: les nouvelles démocraties. Paris : LGDI (Bibliothèque Africaine et Malgache tome 55), éd3, 1997*

64. *HYDEN Goran, African politics in comparative perspective. Cambridge: Cambridge University press*

65. *KELSALL Tim, IGOE Jim (Eds), Donors, NGOS, and the liberal Agenda in Africa. Forthcoming, 2004*

66. *KPUNDEH Sahr John, Democratization in Africa: Africain, views, Africain Voices. panal on issues in democratization, national research council, 1992*

67. *Martin Denis-Constant (direction), Nouveaux langages du politique en Afrique orientale. Paris: Edition Karthala, 1998*

68. *MAUGENEST Denis, PONGONE Paul-Gérard, droit de l'Homme en Afrique Centrale (colloque régionale de Yaoundé 9-11 Novembre 1994). Yaoundé (Cameroun), Paris: presses de l' UCAC et Editions Karthala, 1996*

69. *MILAN Carlos et autres (direction), démocratie et gouvernance mondiale, quelles régulations pour XXI siècle?, Paris : Editions karthala, Editions UNESCO, 2003*

70. *MOUHOUBI Salah, le NEPAD: une chance pour l'Afrique?. Alger (Algérie): Office des publications universitaires, 2005*

71. *MUNCK Gerardo, SNYDER Richard, passion, Graft, and method in comparative politics. Baltimore: The Johns HOPKINS university press, Forthcoming, 2006.*

72. *NKOYOCK Alain, problématique de l'informatisation des processus électoraux en Afrique: cas de Cameroun. Paris: l'hamartan, 2004.*

73. *'NYONG'O P.Anyang, the study of African politics: critical Appreciation of Heritage. Kenya: Heinrich Böl Foundation, 2002*

74. *———, et autres, new partnership for Africa's development: NEPAD a new path?. Nairobi (Kenya): Heinrich Böll Foundation, 2002*

75. *OTAYEK René, et autres, les sociétés civiles du sud, un état des lieux dans trois pays de la ZSP, Cameroun, Ghana, Maroc. France: Ministère des affaires étrangères, 2004.*

76. *QUANTIN Patrick (direction), voter en Afrique: comparaisons et différenciations. Paris: l'Hamarttan, 2004*

77. *SANTISO Javier (direction), A la recherche de la démocratie: Mélange offerts à Guy HERMET, Edition Dis Ibn Kheldoun.*

78. *Daniel KAUFMANN, et autres, governance matters III: governance indicators for 1996-2002. Washington: World bank institue, June 30 2003*

ثانيا: المجلات، الدوريات، و الجرائد:

79. أحمد عبد الرحمن أحمد، "العولمة: المفهوم، المظاهر، والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد 1، الكويت، ربيع 1998.

80. الأشخم موسى ، "العولمة والأمركة: المفاهيم والآثار"، مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، السنة الرابعة، العدد 13، ليبيا، 2003.

81. باروت جمال، " تقرير عن ندوة الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية " ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 27 ، العدد 309، بيروت، نوفمبر 2004.

82. بوزيدي عبد المجيد ، "في اقتصادنا.. لا يزال للدولة دور حاسم لتضطلع به"، الشروق اليومي، العدد 2173، الجزائر، 13 ديسمبر 2007.

83. الجابري محمد عابد، " هل يمكن الإنتقال إلى ليبرالية جديدة في بلد متخلف " ، مجلة البرلمان العربي، السنة 11 ، العدد 81 ، أكتوبر 2001.
www.arab- ipu.org/publications/journal/v81/jabiri.htm

84. زديك الطاهر، بن مهيدي العربي رزق الله ، "العولمة وتقويض مبدأ السيادة" ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2، 2003.

85. حسن كريّم، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، بيروت، نوفمبر 2004.

86. كوفمان دانيال ، " تحسين التنظيم و الإدارة "، مجلة التمويل و التنمية، يونيو 2000.

87. مصيطفى بشير ، "سقوط الرأسمالية"، الشروق اليومي، العدد 2415، الجزائر، 25 سبتمبر 2008.

88. عارف نصر محمد ، "حالة علم السياسة في القرن العشرين تاج العلوم... هل استطاع أن يكون علما سلوكيا؟"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 30، العدد 1، الكويت، 2002.

89. قدي عبد المجيد ، مقدم عبيرات، "العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 1، 2002.

90. خشيم عبد الله مصطفى أبو القاسم ، "توازن القوى في إطار النظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، السنة

الرابعة، العدد 13، ليبيا، 2003.

91. *A, BÖRZEL Tanja, " what's so special about policy networks?: An exploration of the concept and its usefulness in studing European governance " , European interaction online papers (EIOP), Vol 1, N° 16 , 1997.*
http://eiop.or.at/eiop/texte/1997-016.htm

92. *ABOYA ENDONG Manassé, "démocratisation et ajustement institutionnel en Afrique noire: la problématique du parti administratif", Revue IDARA, N° 23, Alger, 2002*

93. *ABOYA ENDONG Manasse, "les parlements africains à l'heure des transitions démocratiques", Revue IDARA, centre de documentation et de recherche administratives, Alger, vol 10, N° 1, 2000*

94. *ASSOGBA Yao, " gouvernance, économie sociale et développement durable en Afrique ", cahiers de la chaire de recherche en développement communautaire (CRDC), série recherche N° 16, université du Québec à Hall, 2000.*
http://www.uqo.ca/ries2001/General/Cahiers/R16.doc

95. *BAYART Jean François, "l'analyse des situation autoritaires: étude bibliographique", Revue française de science politique, vol 26, N°3,1976*

96. *BAYART Jean-françois, "l'Afropessimsme par le bas: Réponse à Achille MBEMBE, Jean COPANS et quelques autres", politique africaine, N° 40, Décembre 1990*

97. *BELAND Daniel, "néo-institutionnalisme historique et politique sociales: une perspective sociologique", Politique et Sociétés, Vol 21, N° 3, 2002*

98. *BERNHARD Michael, "civil society and political transition in East Central Europe", Political science quarterly, Vol N° 2, 1993*

99. *BIAGIOTTI Isabelle, "discours allemands et conditionnalité démocratique", politique Africaine, N° 60, Décembre 1995*

100. *BOLLINGER Pierre, "Theda Scopola, l'état, l'histoire et la science politique américaine", Raison politiques, presse de la fondation nationale des sciences politiques, N° 6, mai 2002*

101. *BONZON Suzanne, " Modernisation et conflits tribaux en Afrique noire ", Revue française de science politique, Vol 17, N° 5 ,1972*

102. *BOURICHE Riadh, "la démocratie comme systéme et la problématique de la governance", le quotidien d'oran, N° 1428, Jeudi 1ére Février 2007*

103. ———, *"l'ingénierie politique et l'art de gouverner", le quotidien d'Oran, Jeudi 31 mai 2007*

104. *BOURICHE Riadh, "mondialisation et pays en développement", le quotidien d'Oran, N° 3691, Jeudi 08 Février 2007*

105. *BOUZIDI Nachida," gouvernance et développement économique: une introduction au débat", Revue IDARA (numéro spécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 Novembre 2005, Vol 15, N° 2, 2006*

106. *BRATTON Michael, "civil society and political transition in Africa", IDR (institute development research) report, Vol 11, N° 6, 1994*

107. *CAMPBELL Bonnie, AHADA Djifa, " la gouvernance : entre l'Etat et le marché, qui gouverne l'ordre social ? ", les caliers de la chaire C – A poissant de recherche sur la gouvernance et l'aide au développement, , N°1, UQAM, 2006.*
http://www.er.uqam.ca/nobel/ieim/IMG/pdf/Cahier_2006-01_Campbell_et_Ahado_-_Gouvernance_dec06.pdf

108. ———————, *" Débats actuels sur la reconceptualisation de l'Etat par les organismes de financement multilatéraux et l'USAID", politique africaine, N° 61, mars 1996*

109. *CASTAING François, " la gouvernance: Défis d'une approche non normative", Revue IDARA (numéro spécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 Novembre 2005, Vol 15, N° 2, 2006*

110. *CHERIF BELMIHOUB Mohamed, " les institutions de l'économie de marché à l'épreuve de la bonne gouvernance", Revue IDARA (numéro spécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 Novembre 2005, Vol 15, N° 2, 2006*

111. ——————,*" Gouvernance et rôle économique et social de l'Etat : entre exigences et résistances ", Revue IDARA, N° 21, Alger, 2001*

112. *COPANS Jean, " la banalisation de l'Etat Africain: A propos de l'Etat en Afrique de J.F BAYART ", Politique Africaine, N° 37, Mars 1990*

113. *COPANS Jean, " les sciences sociales Africaines ont-elles une âme de philosophe?", politique africaine, N° 77, Mars 2000*

114. *COULON Cristian, " systéme politique et société dans les Etats d'Afrique Noire: A la recherche d'un cadre conceptuel nouveau ", Revue française de science politique, vol 22 , N° 5 ,1972*

115. *D.L Seiler, "introduction", Revue internationale de politique comparée, Vol 13, N°4, 2006*

116. *FREUD Claude, "la banque mondiale n'a plus d'argent, mais elle a des idées", Cahiers d'études africaines, 157, XL-1, 2000*

117. *FREYMOND Nicolas, "la question des institution dans la science politique contemporaine: l'exemple du Néo-institutionnalisme", Travaux de science politique, Nouvelle série N° 15, département de science politique, Université de Lausanne, Lausanne, 2003*

118. *FUKUYAMA Francis, "the primacy of culture (democracy's future)", Journal of democracy, vol 6, N° 1, January 1995*

119. *G.B Macpherson, "Tendances mondiales de la recherche en science politique", Revue française de science politique, vol 4, N°3, 1954*

120. *GAZIBO Mamoudou, " L'Afrique en politique comparée ", Polis / R.C.S.P / C.P.S.R (Numéro spécial), Vol 8, 2001*

121. ————, *"la démarche comparative binaire: éléments méthodologique à partir d'une analyse de trajectoires contrastées de démocratisation", Revue internationale de politique comparée, Vol 9, N° 3, 2002*

122. *GAZIBO Mamoudou, "le Nèo-institutionnlisme dans l'analyse comparée des processus de démocratisation", politique et sociétés, vol 21, N° 3, 2002*

123. *GESCHIERE Peter, "le politique en Afrique: le Haut, le bas et le vertige", politique africaine, N° 39, Octobre 1990*

124. *GIROUX Dàlie, " Observer l'observateur – perspective épistémologique sur l'usage de la notion de gouvernance pour l'étude politique de l'administration publique ", Revue gouvernance, VOL 3, N° 1, Mai 2006*

125. *GRUENAIS Marc Eric, SCHMITZ Jean, "l'Afrique des pouvoirs et la démocratie", Cahiers d'Etudes Africaines, 137, XXXV-1,1995*

126. *GUY Nicolas, "Crise de L'Etat et affirmation Ethnique en Afrique noire contemporaine ", Revue française de science politique, vol 22, N° 5 ,1972*

127. *HEYDEMANN Steven, "la question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe", critique internationale, N° 17, Octobre 2002*

128. *HIBOU Béatrice, "Economie politique du discours de la banque mondiale en Afrique sub-saharienne, du catéchisme économique au fait (méfait) missionnaire", les études de CERI (centre d'études et de recherches internationales), N° 39, Fondation nationale des sciences politiques, Paris, Mars 1998*

129. *HOFFMANN Stanley, "Tendances de la science politique aux Etats-Unis", Revue française de science politique, vol 7, N° 4, 1957*

130. *K. AKOKPARI John, "the AU, NEPAD and the promotion of good governance in Africa", Nordic journal of African studies, 13 (3), 2004*

131. *KALALA Jean-Pierre Mebwebwa, "L'Etat en Afrique", Etudes et recherches, N° 54, 2ed, 11 Mars1997*

132. *JOACHIM Emmanuel, GOMA Thethet -, " la quête de la démocratie en Afrique centrale (des années 1920 au début du nouveau millénaire)", les cahiers de l'IGRAC (publication annuelle de l'interdisplinaire groupe de recherche su l'Afrique contomporaine), N° 1, 2005. http://www.aedev.org/cedric/igrac/cahiers/cahier_igrac_1_2005.pdf*

133. *L. MUNCK Gerardo, "the regime question theory building in democracy studies", World Politcs, N° 54, october 2001*

134. *L. MUNCK Gerardo, SKALINK LEFF Carl, "modes of transition and democratization: south America and Eastern Europe in comparative perspective", Comparative politics, (transition to democracy: a special issue in memory of d'Ankwart A. Rustow), Vol 29, N°3, Apr 1997*

135. *L. MUNCK Gerardo, VERKUILEN Jay, "conceptualizing and measuring democracy: Evaluating alternative indices", Comparative political studies, vol 35, N° 1, February 2002*

136. *L.MUNCK Gerardo, "democratic transitions in comparative perspective ", Comparative politics, Vol 26, N°3, 1994*

137. *LECOURS André, "l'approche Néo-institutionnelle, en science politique: unité ou diversité?", Politique et Société, vol 21, N° 3, 2002*

138. *LEMARCHAND René, "Africa's troubled transitions", Journal of democracy, vol 3, N° 4, October 1992*

139. *LOADA Augustin, "réflexions sur la société civile en Afrique: le Burkina de l'après-zongo", politique Africaine, N° 76, décembre 1999*

140. *MEDARD J.F, "L'Etat patrimonialisé", politique Africaine, N° 39, Octobre 1990*

141. *MENTHONO Hélène -laure, "vote et communautarisme au Cameroun: vote de cœur, de song et de raison", politique Africaine, N° 69, Mars 1998*

142. *MOUMOUNI Charles, NKOA Carlos, "le double langage du NEPAD des flux de capitaux étrangers pour un développement endogène", Perspective Afrique, Vol 1, N° 2, 2005*
http://www.perspaf.org/fileadmin/Articles/Volume1/Numero2/PA_Vol1_No2_pp.171-186.pdf

143. *MUSTAFA Abdul Raufau,"Repenses la science politique en Afrique ", CODESRIA Bulletin, Nos 3 & 4, 2006*

144. *NZINZI Pierre, "la démocratie en Afrique: l'Ascendant platonicien", politique africaine (Dossier: Philosophie et politique en Afrique), N° 77, Mars 2000*

145. *O'DONNELL Guilermo, "delegative democracy", Journal of democracy, vol 5, N° 1, January 1994*

146. *OLOWU Dele, "introduction: New public management, an African reform paradigm?", Africa development, Vol XXVII, N° 3 & 4, 2002*

147. *OTAYEK René, "démocratie, culture politique, sociétés plurales: une approche comparative à partir de situations africaines", Revue française de science politique, vol 47, N° 6, 1997*

148. *———, " "Vu d'Afrique". Société civile et démocratie. De l'utilité du regard décentré", Revue internationale de politique comparée, Vol 9, N° 2, 2002*

149. *———, "la démocratie entre mobilisation identitaires et besoin d'Etat: y-a-t-il une "exception" Africaine?", Autrepart (10), 1999*

150. *———, "les élections en Afrique sont-elles un objet scientifique pertinent?", politique Africaine, N° 69, Mars 1998*

151. *P.Chabal, "Pouvoir et violence en Afrique postecolonale ", Politique Africaine, N° 42, juin 1991*

152. *PAYES Olivier, " la gouvernance: D'une notion polysémique à un concept politologique", études internationales, Vol 36, N°1, mars 2005*

153. *PERSHING Timothy, "transition from authoritarian rule and regime consolidation: leaving democracy out", Brandeis Grduate journal, vol 2, 2004*
www.brandeis.edu/gsa/gradjournal/2004/pershing2004.pdf

154. *PILON Mélanie, Dominique Van de MAELE, " La bonne gouvernance ", ACCC international (le magazine international de l'association des collègues communautaires du Canada), vol 10, N 2, 2005*
http://www.accc.ca/ftp/pubs/International/International-10-2_fr.pdf

155. *PREVOST Gérard " introduction à l'étude du concept de gouvernance ", Revue IDARA (Revue d'école nationale d'administration), N° 21, Alger, 2001*

156. *PRITCHETTE Lant, KAUFMANN Daniel, "libertés publique, démocratie et réussite des investissements publics", finance & développement, Mars 1998*

157. *TSHIYEMBE Mwayila, "la science politique africaniste et le statut*

théorique de l'Etat Africain: un bilan négatif", politique Africain, N° 71, Octobre 1998

158. *VERHAEGEN Benoit, "WALLERSTEIN: l'Afrique et le monde: une vision provocante au carrefour de l'histoire et de la sociologie", Journal of world systems research, (special issue: festschrift for immanuel WALLERSTEIN part1), vx1, N°2, summer/Fall 2000*

159. *ZAVROFF Dmitri-Georges, "Régimes militaires et développement politique en Afrique Noire", Revue française de science politique, Vol 22, N° 5, 1972*

ثالثا: مذكرات التخرج، الملتقات وأوراق العمل:

160. بوبكاري مايغا ، إشكالية الحكم الرشيد في المســـار الـــديمقراطي لبوكينافاســـو 1990-2002، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياســـية والعلاقـــات الدوليـــة، جامعـــة الجزائر، 2003/2002.

161. الكايد زهير ، "الحكمانية" ، ورقة مقدَّمة إلى المؤتمر الدولي حول المؤسســـات الأهليـــة والتطوعيـــة فـــي المجتمعـــات المعاصـــرة، الشـــارقة، 17-18 ديســـمبر 2002.
www.inoad.org.ae/Zoher.htm

162. محمد زاهي المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي : مراجعة عامـــة للأدبيـــات"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في لوطن العربي، نحو رؤية عربية، جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضـــر ، طرابلس – ليبيا *http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=9960* .

163. مكداشي محمد، سلام يوسف، " متطلبات التطوير الإداري لتحقيق الحكومة الإلكترونية"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول الحكومة الإلكترونية، اللجنة الإقتصادية لغـــرب آســـيا، صنعاء، 1- 3 ديسمبر 2003.

164. *ASSIDOM Elsa, " le renouvellement des théories économiques du développement", communication présentée aux premières journées du développement du GRES, le développement en débat, université Montesquieu, Bordeaux, 16 – 17 septembre 2004.*
http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/assidon.pdf

165. *BEN NEFISSA Sarah, "ONG, gouvernance et développement dans le monde arabe", document de travail N° 46, le programme MOST (Gestion des transformation sociales), UNESCO, 2000.*

166. *BERGER .Suzanne, "globalization and politics", globalization study special working paper series, indistrial perfermance center , 2000,*
*ipc-lis.mit.edu/**globalization/globalization**%2000-005.pdf*

167. *BREEN Emmanuel, "la bonne gouvernance et ses indicateurs: Trois approches", séminaire de droit administratif européen et global, chaire MADP, 11 Avril 2008.*
http://chairemadp.sciences-po.fr/pdf/seminaires/2008/Contribution_Emmanuel_Breen.pdf

168. *BUTZ Dominik, " une gouvernance sans gouvernement est – elle possible ? ", conférence Espace mondial de M Ronald Hatto, 21 / 05 / 2002*

169. *CAMPBELL Bonnie, " Aid governance and transparency: Essential*

preconditions or new conditionality and on whose development agenda?, paper presented to the conference scaling up and absorbing resources: challenges for poverty eradication, Wednesday 25 th October 2006. *http://www.er.uqam.ca/nobel/ieim/IMG/pdf/BCampbell__CEMLP_Aid_Governance_and_Transparency_2006_1028.pdf*

170. *CAMPBELL Bonnie, " gouvernance: un concept apolitique", communication pour la table ronde " Quel modèle politique sous-jacent au concept apolitique de gouvernance?", séminaire d'été de haut conseil de la coopération internationale:" le développement: pour un débat politique", Dourdan (France), Mardi 29 Août 2000.*
http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Campbell-Gouvernance-concept-apolitique.pdf

171. *CANETE Raphaël, " qu'est ce que gouvernance ? ", conférence de la Caire de recherche du canada en mondialisation, citoyenneté et démocratie, Canada, mars 2004.*
http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/canet-mars-2004.pdf

172. *D. LAITIN David, "comparative politics: the state of the subdiscipline", paper presented at the annual meeting of the American political science association, Washington D.C, September 2000.*
www.stanford.edu/~dlaitin/papers/Cpapsa.doc

173. *EBRIMA sall , "The social sciences in africa : trends, Issues, capacities and constraints" , paper prepared for the human capital commitee of the social science research council, " mapping human capital Globally ", SSRC working Paper , Newyork , 2003*

174. *ENGUELEGUELE Maurice, "le paradigme économique et l'analyse électorale africaniste: piste d'enrichissement ou source de nouvelle impasses? In : voter en Afrique : différenciations et comparaisons, colloque organisé par l'AFSP - centre d'étude d'Afrique noire- institut d'études politiques de Bordeaux, 7-8 mars 2002.*
http://www.afsp.msh-paris.fr/archives/2002/afriquetxt/engueleguele.pdf

175. *EZEOHA Abel, Chibuike UCHE, "south Africa, NEPAD and the African renaissance", working paper N°64, ASC (African studies centre), Leiden (The Netherlands), 2005.*
http://www.ascleiden.nl/Pdf/workingpaper64.pdf

176. *GRAHAM John, " Building trust: Capturing the promise of accountability in aboriginal context ", policy Briefs, N° 4, institute on governance, Ottawa, May 1999.*
http://www.iog.ca/publications/policybrief4.pdf

177. *GUISNEL Isabelle, "les indicateurs de bonne gouvernance: Fabrique et pratique des indicateurs de gouvernance", séminaire régional sur la gouvernance au sud, Observatoire des fonctions publique africaines, Cotonou(Binin),9-11Juillet.*
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/ofpa/unpan004378.pdf

178. *IBEANU Okechukwu, "social science in Africa or African social science: Ake and the challenge of social activisme for African Social Scientists", Keynote address delivered at the Claud Ake Memorial Award Alumni conference organized by the Africa- America institute, New York and the centre for Advanced social science (CASS), Port Harcourt*
http://www.cassng.org/Claud%20Memorial%20Keynote%20SPEECH.doc

179. *Institut sur la gouvernance, " Comprendre la gouvernance", atelier sur la gouvernance pour le projet métropolies, Ottawa, 10 et 11 Décembre 2001.*
http://www.iog.ca/publications/goodgov_f.PDF

180. *KAUFMANN Daniel, " Repenser la gouvernance : mise en question de l'orthodoxie avec une perspective internationale et une application à la région MENA – lien avec le rapport MENA", Dialogue sur la gouvernance et développement au Moyen - Orient et en Afrique de Nord, Paris, Beyrouth, Rabat et Washington, DC, 21 Novembre 2003.*
http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena_1103fr_present-f.pdf

181. *L. MUNCK Gerardo, "disaggregating political regime: conceptuel issues in the study of democratization", working paper #228, working paper series, the Helen Kellogg instisute for international studies, august 1996.*
www.nd.edu/~kellogg/publications/workingpapers/WPS/228.pdf

182. *LECLERC-OLIVE Michèle, "de l'usage de la notion de société civile", contribution à la réunion régionale CARAÏBES: Gestion urbaine démocratique: initiatives locales, Programme de recherche urbaine pour le développement, La Havane, 21-24 Février 2003*

183. *MATTES Robert, et autres, "Public opinion and the consolidation of democracy in southern Africa", Afrobarometer paper N° 7, MSU working papers on political reform in Africa, the institute for democracy in south Africa (IDASA), Ghana center for democratic development (CDD), Michigan state Univesity (MSU), July 2000.*

184. *MEINHARDT Heiko, Nandini PATEL, "democratic transition and consolidation in Africa: Malawi's process of democratic transition: an analysis of political developments between 1990 and 2003", occasional papers, Konrad Adenauer stiftung, Malawi, 2003*

185. *MEISEL Nicolas, OULD AOUDIA Jacques, "la bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement?", document de travail N° 11, la DGTPE (la direction générale de Trésor et de la politique économique), France, Novembre 2007*

186. *MUIU Mueni Wa , "Fundi Wa Afrika : Toward a New paradigm of the African state ", Paper presented at CODESRIA's 11th general conference, Maputo , Mozambique ,December 6/11/2005.*

187. *NINALOWO Adebayo, "Democratic governance, Regional integration and development in Africa", Occasional paper N°11, DPMF (development policy management forum), Addis Ababa (Ethiopia), 2003.*
http://www.dpmf.org/images/occasionalpaper11.pdf

188. *O'DONNELL Guilermo, "another institutionalization latin America and Elsewhere", working paper #222, Helen KELLOGG institute for international studies, March 1996*
kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/WPS/222.pdf

189. *——————, " democracy low and comparative politics", working paper #274, Helen KELLOGG institute for international studies, April 2000.*
kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/WPS/274.pdf

190. *OTANDO Guenaèlle, " le renouveau des théories du développement, institutions et bonne gouvernance ", cahiers du CAB – RCC laboratoire*

de recherche sur l'industrie du l'innovation, Document de travail, université du littoral Côté d'opale, N° 17, Mars 2008.
http://riien.univ-littoral.fr/wp-content/uploads/2008/03/doc-177.pdf

191. *OUIMET Mathieu, LEMIEUX Vincent, " les réseaux de politique publique : un bilan critique et une voie de formalisation ", université Laval, Québec, 2000.*

192. *OULD AOUDIA Jacques, " gouvernance et pauvreté dans les pays MENA: Analyse à partir d'une approche multidimensionnelle", colloque sur la gouvernance et le développement au Moyen Orient et en Afrique de Nord, banque mondiale, Paris, 21 Novembre, 2003.*
http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena_1103fr_ouldaoudia.pdf

193. *QUANTIN Patrick, " démocraties et autoritarismes en Afrique subsaharienne: acteurs et enjeux de la construction des catégories", table ronde N° 4, centre d'étude d'Afrique noire, IEP Bordeaux.*
http://sites.univ-lyon2.fr/congres-afsp/IMG/pdf/Quantin.pdf

194. *SANTISO Carlos, "the paradox of governance: objection or condition of multilateral development finance?, school of a advanced international studies (SAIS) working paper series , no wp / 03 / 03 , the Johns Hopkins university , April 2003.*

195. *SCHACTER Mark," Means…Ends…indicators: Performance measurement in public sector ", policy briefs N°3, institute on governance, April 1999.*
http://www.iog.ca/publications/policybrief3.pdf

196. *SCHACTER Mark, "public sector reform in developing countries: issues lessons, and future directions ", prepared for policy Branch Canadian international development agency, institute on governance,Ottawa, December, 2000.*
http://www.iog.ca/publications/ps_reform.PDF

197. *SCHMITZ Hanz peter, "Contemporary democratization challenges in Eastern Africa", paper prepared for the workshop the transnational dimensions of democratization in the Americas: New directions in research, Mount Allison university, June 24-26, 2005.*

198. *SOUTHALL Roger," democracy in Africa: moving beyond a difficult legacy", Occasional paper N° 2, human sciences research Council (democracy and Governance programme), South Africa, 2003.*

رابعا: التقارير، وثائق المنظمات دولية:

199. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003: أهداف التنميـــة للألفيـــة تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية. بيروت: مطبعة كركي، 2003.

200. ـــــــــــــــــــــــــــــ ، تقرير التنمية البشـــرية 2008/2007: محاربـــة تغيّـــر المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. لبنان: شركة الكركري للنشر، 2007.

201. ـــــــــــــــــــــــــــــ ، الصندوق العربي للإنمـــاء الإقتصـــادي و الإجتمـــاعي، التنمية الإنسانية العربية 2002 ww.undp.org/rbas/abychapter.htm

202. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإســـتراتيجية، التقريـــر الإســـتراتيجي العربـــي

2002-2003. القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو 2003.

203. *African peer Review Mechanism, UNDP, Rapport de sixième forum sur la gouvernance en Afrique: Application du mécanisme africain d'évaluation par les pairs: Défis et opportunité. Kigali (Rwanda), 9-11 Mai 2006.*
http://www.institut-gouvernance.org/IMG/pdf/Synthesetable-rondeMAEP-juillet_08-2.pdf

204. *Agence canadienne de développement international, "Guide explicatif des principaux concepts associés à la gouvernance et au développement".*
http://www.aucc.ca/programs/intprograms/sfd/documents/guide_to_governance_f.pdf

205. *Association internationale de développement, "qu'est-ce que l'IDA".*
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCUEILEXTN/EXTABTUSFRENCH/EXTIDAFRENCH/0,,contentMDK:20634181~menuPK:1264559~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1264512,00.html - Page web consulté en October 2008.

206. ——————— *, "Evaluation de la politique et des institutions nationales".*
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCUEILEXTN/EXTABTUSFRENCH/EXTIDAFRENCH/0,,contentMDK:21517141~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1264512,00.html
Page web consulté en October 2008

207. ——————— *, "Etats fragiles, liste des états fragiles (2007)".*
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCUEILEXTN/EXTABTUSFRENCH/EXTIDAFRENCH/0,,contentMDK:21558431~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1264512,00.html
Page web consulté en October 2008.

208. *Banque africaine de développement, rapport sur le développement en Afrique 2001: l'Afrique dans l'économie mondial, renforcement de la bonne gouvernance en Afrique, statistiques économiques et sociales sur l'Afrique. Abidjan: Oxford university press, Economica, 2001.*

209. *Banque mondiale, rapport sur le développement au moyen – orient et en Afrique de nord: vers une meilleurs gouvernance au MENA, améliorer l'inclusivité et la responsabilisation. Washington, D.C 20433, Liban: Alephe, 2003.*

210. *La commission économique pour l'Afrique,"l'information en tant que ressource économique ", quatrième Réunion du comité de l'information pour le développement (CODI IV), Addis Ababa (Ethiopia), 23-28 Avril 2005*
http://www.uneca.org/codi/Documents/WORD/CODI%20IV_draft_provisional%20agenda_FR.doc

211. *La commission économique pour l'Afrique, l'Afrique sur la voie de la bonne gouvernance: synthèse du rapport sur la gouvernance en Afrique de 2005.*
www.UNECA.org/arg/agrFr.pdf

212. *La commission économique pour l'Afrique, et autres, "tour d'horizon de la gouvernance en Afrique centrale: Recommandation et plan d'action", Accra (Ghana), Octobre 2004.*

213. *La commission de l'union africaine, Alliance pour refonder la gouvernance en Afrique, forum sur la gouvernance en Afrique. Addis-Abeba (24-26 novembre 2005), Février 2006.*

214. *Comité d'experts de l'administration publique, rapport du secrétariat: La revitalisation de l'administration publique en tant qu'élément stratégique*

d'un développement humain durable: vue d'ensemble. New York: Conseil économique et social (UN), 29 Mars, 2 Avril 2004

215. *EPHE, CNRS, système de pensé en Afrique noire: dossier unique de demande de reconnaissance d'une unité de recherche par le ministère et d'association au CNRS, contractualisation 2006-2009, UMR 8048,*
http://www.ivry.cnrs.fr/spafrican/rapports/RAPPORT_EPHE_CNRS_SPAN06-09.pdf

216. *Freedom House, A survey of political rights and civil liberties: Freedom in sub-Saharan Africa 2007.*
http://www.freedomhouse.org/uploads/press_release/fiw07_charts.pdf

217. *L'IDA en action, "réforme de l'administration publique et du droit"*
http://siteresources.worldbank.org/EXTIDAFRENCH/Resources/gouvernance_fr.pdf

218. *NEPAD, "gouvernance et développement: la gouvernance dans le développement: Progrès, perspectives, et défis", quatrième forum pour le partenariat avec l'Afrique, Alger (Algérie), 12-13 Novembre 2007*
http://www.oecd.org/dataoecd/40/10/39697006.pdf

219. *OCDE, Le développement participatif et la bonne gestion des affaires publiques, lignes directrices sur la coopération pour le développement. France: service des publications OCDE, 1995*

220. *Operational policy and country services (OPCS), "Resource mobilization department (FRM), "operational approaches and financing in Fragile states", IDA 15, International development association, June 2007.*
http://siteresources.worldbank.org/IDA/Resources/IDA15FragileStates.pdf

221. *Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD), Abuja,Octobre2001*
http://www.afrimap.org/english/images/treaty/file4239af7fc0477.pdf

222. *PNUD, rapport mondial sur le développement humain 1990. Paris: Economica, 1990.*

223. ——— *, rapport du PNUD sur la pauvreté 2000: Vaincre la pauvreté humain. New York, 2000.*
http://www.undp.org/povertyreport/FRENCH/Frfront.pdf

224. ——— *, rapport mondial sur le développement humain 2002: Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté. New York: De Boeck, 2002.*

225. — ——— *, deuxième forum sur la gouvernance en Afrique: Responsabilité et transparence en Afrique.*
http://www.undp.org/rba/pubs/agf2/agf2-concept-f.pdf

226. ——— *, CEA, quatrième forum sur la gouvernance en Afrique (FGA IV): Rapport final. Kampala (Ouganda), 1-2 Septembre 2000.*
http://www.undp.org/rba/pubs/agf4/agf4-rapport.pdf

227. ——, *CEA, troisième forum sur la gouvernance en Afrique: Rapport final. Bamako (Mali), 28-29 Juin 1999.*
http://www.undp.org/rba/pubs/agf3/agf3-concept-f.pdf

228. *Initiative spécial des nation unies pour l'Afrique, et autres, premier forum annuel sur la gouvernance en Afrique: Rapport final. Addis – Abeba: CEA, 11-12 Juillet 1997.*
http://www.undp.org/rba/pubs/agf1/agf1-report-f.pdf

229. *Symposium du forum Afrique Canada, bonne gouvernance en Afrique, bonne gouvernance global pour l'Afrique: Rapport de synthèse. Lack Mac*

Donald (Québec), Octobre 2003.
http://www.ccic.ca/f/archives/003_acf_symposium_2002_report.pdf

230. *Transparenc international, Annual Report 2007. Berlin: Transparency international, June 2008.*

231. *Transparency international, Rapport mondial sur la corruption 2008: la corruption dans le secteur de l'eau. New York, Berlin: Cambridge university press, Transparency international, 2008.*

232. *UNDP, " governance for sustainable human development: A UNDP policy document (1997)".*
http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm#c

233. *World bank, "A decade of measuring the quality of governance, governance matters 2007, worldwide governance indicators 1996-2006", annual indicators and underlying data, Washington, 2007*
http://siteresources.worldbank.org/INTWBIGOVANTCOR/Resources/1740479-1150402582357/2661829-1158008871017/booklet_decade_of_measuring_governance.pdf

خامسا: دراسات أخرى منشورة على الأنترنت

234. محمد نور فرحات، "مبادئ حقوق الإنسان بين العالمية و الخصوصية". تاريخ الإطلاع: نوفمبر 2008 http://www.aihr.org.tn/arabic/revueArabe/pdf/revue1ok/1-22-29.pdf

235. حمدي عبد الرحمن حسن، "المجتمع المدني و التكامل في إفريقيا: رؤية من الشمال الإفريقي". *تاريخ الإطلاع: نوفمبر 2008* *http://aarcegypt.org/arc10/seminars/file/civelsociaty.doc*

236. ستيفن وولت، "العلاقات الدولية : عالم واحد ، نظريات متعددة"، تر: عـــادل زقـــاع، زيـــاني زيدان، تاريخ الإطلاع:2007/08/05 *http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.htm* 1

237. *AMUWO Kunle, "Globalisation, NEPAD and the governance question in Africa", African studies Quarterly 6, N° 3: Online URL: http://web.africa.ufl.edu/asq/v6/v6i3a4.htm*

238. *AJULU Rok, "Review Essay: Eshetu Chole and Jibrin Ibrahim (Eds), Démocratization processes in Africa. Dakar (senegal): CODESRIA Books. 1995"*
*www.**codesria**.org/Links/Publications/asr1_1full/ajulu.pdf*

239. *BANDIAKY Solange, "Au-delà du néolibéralisme africain: une analyse de genre du projet de développement économique de NEPAD"*
http://www.codesria.org/Links/conferences/general_assembly11/papers/bandiaky.pdf

240. *BOLLE Stéphane, "la conditionnalité démocratique dans la politique africaine de la France"*
http://www.afrilex.u-bordeaux4.fr/pdf/2dos3bolle.pdf

241. *BONEGAS Richard, "action collective et transition politique en Afrique: la conférence nationale du Bénin".*
http://www.afrology.com/pol/pdf/confbenin.pdf

242. *BEND Paulin, "repenser le concept de développement, des impasses d'un processus de standardisation des sociétés à la nécessaire émergence d'un sens historique"*
http://www.codesria.org/Links/conferences/general_assembly11/papers/bend.pdf

243. *DE GAUSSON Jean du Bois, " la bonne gouvernance: Problématique et enjeux ", actes de la table ronde préparatoire N° 3: la bonne gouvernance: Objet et conditions de financement*

http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/bonne_gouvernance._problematique_enjeux.pdf

244. *DIOF Mamoudou, "successions légales et transitions politiques en Afrique»,*
http://www.gemdev.org/publications/cahiers/pdf/24/cah_24_diouf1.pdf

245. *DUC Cindy, LAVALÉE Emmanuelle, "les bases de données sur la gouvernance"*
http://www.dauphine.fr/globalisation/duclavallee.pdf

246. *FRANçOIS Alain, "le concept de développement: la fin d'un mythe", article paru dans l'information géographique, N° 66, Décembre 2003 (PP 323-336).*
http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/francois.pdf

247. *G. L MUNCK, "democratic transition". In: international encyclopedia of the social & behavioral sciences.*

248. *Gouvernance électronique*
http: // www.cor.int/t/f /projets – integres/democrati /02 _Activités /01 _ gouvernance _ él… تاريخ الإطلاع: *27/ 05/ 2005*

249. *HERRERA Javier, " Gouvernance, démocratie et lutte contre la pauvreté: Enseignement tirés des enquêtes auprés des ménages en Afrique sub – saharienne et Amérique latine ", direction générale de la coopération internationale et du développement, ministère des affaires étrangères, France, 2006*
http://www.dial.prd.fr/dial_publications/PDF/Doc_travail/2005-12.pdf

250. *ICOUZI Expert et autres, "Conditionnalité gouvernance démocratique et développement, "dilemme de l'œuf et de la poule" ou problème de définition?"*
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-iconzi.pdf

251. *Institute on governance, Parks Canada, "governance principles for protected areas in the 21st century: a discussion paper ", April 2, 2002*
http://www.iog.ca/publications/PA_governance.pdf

252. *Institute on governance, governance basics: what is governance (getting to definition)*
http://www.iog.ca/boardgovernance/html/gov_wha.html

253. *Institute on governance, "Technology, democracy, and development of public policy", the citizen engagement round table, institute on governance, Ottawa, October 16, 1996*
http://www.iog.ca/publications/cert5.pdf

254. *Institue on governance, " the exercise of power: A round table series on accomtability"*
http://www.iog.ca/publications/xrtfinal.pdf

255. *J.T LEE Franz, "Dependency and Revolutionary theory: Relevance to the african situation", in: Yolamu R.BARONGO (Ed), political science in africa: a critical review. London: zed press, 1983: Republished by Pandemonium electronic publications, Mérida, Venezuela, 2000.*
www.Franz-Lee.org/files/barongo.html

256. *JOHNSON Isabelle, "La gouvernance: Vers une re-définition du concept", Agence canadienne de développement international, Mars 1997*
http://www.acdicida.gc.ca/INET/IMAGES.NSF/vLUImages/HRDG/$file/GovConcept-f.pdf

257. *LAFAYE Claudette, " gouvernance et démocratie : quelle reconfiguration*

", à paraître dans C. Andrew, L, Cardinal, Gouvernance et démocratie, presses de l'université d'Ottawa
http://www.sociologiadip.unimib.it/mastersqs/dida2/testidue/5_lafaye.pdf

258. *LANDMAN Todd, PARK Wivenhoe, "Rubutting perestroika: Method and substance in political science"*
*privatewww.essex.ac.uk/~todd/**rebutting**%20**perestroika**.pdf*

259. *Liste des thèmes de l'AGF, Lieux et dates.*
http://www.undp.org/africa/agf/fr/past_agfs.html *تاريخ الإطلاع: ديسمبر 2008*

260. *L. MUNCK Gerardo, SNYDER Richard, debating the direction of comparative politics: an analysis of leading journals,*
www.gigahamburg.de/dl/download.php?d=/content/forumregional/pdf/06_munck_snyder_cp2.pdf

261. *MAGUIRE Linda, " gouvernance: politiques et propositions d'avenir", actes de la table rende préparatoire N° 3: La bonne gouvernance: Objet et condition de financement*
http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/Gouv.politiques_et_propositions_d_avenir.pdf

262. *M'BOGE Fatoumatta, GBAYDEE DOE Sam, "les engagements africains envers la société civile: une revue de huit pays du NEPAD", Rapport AHSI (African human security initiative), N° 6, Août 2004.*
http://www.iss.co.za/dynamic/administration/file_manager/file_links/COPY%20OF%20CIVSOCF.PDF?link_id=21&slink_id=2910&link_type=12&slink_type=13&tmpl_id=3

263. *MERCKAERT Jean, "la dictature de la «bonne gouvernance»ou l'impasse des indicateurs de performance publique", article pour techniques financiers et développement, Juin 2004, P 2*
http://www.dette2000.org/data/File/annulerdetteselonquelscriteres/detteuninstrumentdedomination/ladictaturebonnegouvernance_jmjuin04.pdf

264. *MICHIELS Carl (éditeur), " La gouvernance démocratique au service du développement", la coopération belge au développement*
http://www.btcctb.org/doc/UPL_2006032217413428913.pdf

265. *MILLER Robert, "the Ecology of governance and parliamentary accountability". in parliamentary centre , world Bank institute , parliamentary accountability and good governance , a parliamentarian's hard book*
http://www.parlcent.ca/publications/pdf/sourcebooktext.pdf

266. *Ministère des affaires étrangères, " Pour une gouvernance démocratique", document d'orientation de la politique de la coopération française, 2003*
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Pour_une_gouvernance_democratique-2.pdf

267. *NATAMA Jean-Baptiste, "le rôle du mécanisme africain d'évaluation par les pairs dans la promotion de la bonne gouvernance en Afrique", Bruxelle, 17 Mars 2004.*
http://www.hss.de/downloads/COMMUNICATION_MAEP_HSS_II.PDF

268. *OMBALLA Magellan, "les bailleurs de fonds bilatéraux et la conditionnalité démocratique en Afrique noire Francophone : le cas de la France et du Canada",*
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-omballa.pdf

269. *Nadia Olson et autres, " testing the donor paradigm aid's impact on good*

governance in Africa", NED-Capston project, National Endowment for Democracy, 2003.
www.gwu.edu/~oid/Good_Governance.doc

270. *OLOWU Dele, introduction: governance and policy management capacity in Africa"*
http://info.worldbank.org/etools/docs/library/145238/BetterGovernance.pdf

271. *PLUMPTER Tim, John GRAHAM, "governance in the millennium, challenges for Canada", institute on governance, 2000*
http://www.iog.ca/publications/governance.pdf

272. *———, "The New rules of the board game: the changing world of corporat governance and its implications for multilateral development institutions", institute on governance, Ottawa, February 2004*
http://www.iog.ca/publications/board_game.pdf

273. *PONDI Jean-Emmanuel, "une approche pluri-dimentionelle et tri-continental pour repenser l'Etat en Afrique", P 205*
http://www.gemdev.org/publications/cahiers/pdf/24/cah_24_Pondi.pdf

274. *PREVOST Paul, et autres, " projet sur les collectivités apprenantes démocratie, e-démocratie et gouvernance : " esquisse de définitions ", rapport de Cefrio, Quibec, Janvier 2003*
http://www.cefrio.qc.ca/rapports/E-democratie_Esquisses%20de%20d%E9finitions.pdf

275. *QUANTIN Patrick, "sub-saharian democratic transition as politcal crisis (1990-1994)", centre d'étude d'Afrique noire, IEP, Bordeaux,*
www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol9ns/quantin2.pdf

276. *———, " les élections en Afrique: Entre rejet et institutionnalisation ",*
http://www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol9ns/quantin1.rtf

277. *REDERICKSON George, "public administration? Governance, governance everywhere'.*
http://www.rhul.ac.uk/management/News-and-Events/seminars/HGeorgeFrederickson11.2.04%20Paper.pdf

278. *SALIH Mohamed, " gouvernance, information et le domaine public ", commission économique pour l'Afrique, Addis Ababa, 13 Mai 2003*
http://www.uneca.org/codi/documents/pdf/key%20note%20speech-fr.pdf

279. *SANA DOH Finaly, "democracy, civil society and governance in Africa: Case study on assessing the progress made by Cameron", Cameroon, The republic of Cameroon, 2002*
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/cafrad/unpan009240.pdf

280. *SCHACTER Marc, "public sector reform in developing countries: issues, lessons and future directories". institut on governance, Ottawa, December 2000.*
http://www.iog.ca/publications/ps_reform.PDF

281. *Septième forum Africain sur la gouvernance, Ouagadougou, Burkinafa Faso.*
http://www.undp.org/africa/agf/fr/agf7_info.html .2008 تاريخ الإطلاع: ديسمبر

282. *ST- AMANT Gilles, " Gouvernement en ligne: cadre d'évolution de l'administration électronique ", école des sciences de la gestion (ESG), Québec,Janvier2004*
http://www.msg.gouv.qc.ca/fr/publications/enligne/organisation/modele_evolution.pdf

283. *T.EBEBRAH Salomon, "la charte Africaine de la démocratie, des*

élections et de la gouvernance: une nouvelle ère qui consacre une gouvernance légitime en Afrique?, open society institue, Africa gouvernance Monitoring & Advocacy project (Afri MAP),

284. *YENIKOYE Ismaël Aboubacar, "la mesure de la gouvernance au service de l'Etat de droit, de la démocratie et de développement humain durable"*
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-yenikoye.pdf

285. *W. HARBESON John, "toward a comparative politics of concepts and categories: re-imagining the state and democracy in sub-Saharan Africa".*
www.apsanet.org/imgtest/TaskForceDiffIneqDevHarbeson.pdf

286. *ZOANNA SAHAS Martin, "l'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernance: l'expérience de programme coopératif en gouvernance", institut sur la gouvernance, Ottawa, juin 1998.*
http://www.iog.ca/publications/gocofre.pdf

سادسا: البرامج تلفزية والإذاعية:

287. *حصة من واشنطن، قناة الجزيرة، ، الثلاثاء 21 أكتوبر 2008.*

288. *برنامج وجهة نظر، الإذاعة الدولية، الجزائر، السبت 15 نوفمبر 2008*

المـــلاحـــق

الملحق رقم 1

مقتطفات من وثيقة النيباد (المقدمة، برنامج العمل، الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة)

NOUVEAU PARTENARIAT POUR LE DEVELOPPEMENT DE L'AFRIQUE (NEPAD)

OCTOBRE 2001

NOUVEAU PARTENARIAT POUR LE DEVELOPPEMENT DE L'AFRIQUE (NEPAD)

I. INTRODUCTION

1. Le présent *Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD)* est une promesse faite par des dirigeants africains, fondée sur une vision commune ainsi qu'une conviction ferme et partagée qu'il leur incombe d'urgence d'éradiquer la pauvreté, de placer leurs pays, individuellement et collectivement, sur la voie d'une croissance et d'un développement durables, tout en participant activement à l'économie et à la vie politique mondiales. Il est ancré dans la détermination des Africains de s'extirper eux-mêmes, ainsi que leur continent, du malaise du sous-développement et de l'exclusion d'une planète en cours de mondialisation.

2. La pauvreté et le retard de l'Afrique contrastent vivement avec la prospérité du monde développé. La marginalisation continue de l'Afrique du processus de mondialisation et l'exclusion sociale de la vaste majorité de ses peuples constituent une grave menace pour la stabilité mondiale.

3. Depuis les années 70, lorsque les pays d'Afrique sont devenus membres des institutions de la communauté internationale, le binôme crédit-aide est resté la base logique du développement de l'Afrique. Le crédit s'est traduit par l'impasse de la dette qui, de versements en rééchelonnements, continue d'entraver la croissance des pays d'Afrique. L'on est parvenu au bout de cette option. Quant à l'autre élément du binôme, l'aide, l'on a aussi observé la réduction de l'aide privée et le plafonnement de l'aide publique, contrairement aux objectifs des années 70.

4. En Afrique, 340 millions de personnes, soit la moitié de la population, vivent avec moins d'1 dollar EU par jour. Le taux de mortalité des enfants de moins de cinq ans y est de 140 pour 1000 et l'espérance de vie à la naissance de seulement 54 ans. 58 pour cent seulement de la population a accès à de l'eau potable. Le taux d'alphabétisation des personnes de plus de 15 ans est de 41 pour cent. Il n'y a que 18 lignes téléphoniques pour 1.000 personnes en Afrique, par rapport à 146 dans le monde entier et 567 dans les pays à revenus élevés.

5. Le NEPAD exige le revirement de cette situation anormale en changeant les relations qui la soutiennent. Les Africains ne demandent ni une perpétuation de la dépendance par le biais de l'aide, ni des concessions marginales.

6. Nous sommes convaincus qu'une occasion historique se présente de mettre fin au fléau du sous-développement qui afflige

l'Afrique. Les ressources, y compris le capital, la technologie et les compétences humaines, requises pour lancer une guerre mondiale contre la pauvreté et le sous-développement, sont abondantes et à notre portée. Pour mobiliser ces ressources et les utiliser correctement, ce qui est requis est un leadership courageux, imaginatif et vraiment résolu à déployer des efforts soutenus afin d'améliorer les conditions de vie et d'éradiquer la pauvreté, ainsi qu'un nouveau partenariat mondial fondé sur la responsabilité conjointe et l'intérêt mutuel.

7. Sur tout le continent, les Africains déclarent qu'ils ne se laisseront plus conditionner par les circonstances. Nous déterminerons notre propre destinée et nous ferons appel au reste du monde pour compléter nos efforts. Des signes de progrès et d'espoir sont déjà apparents. Le nombre de régimes démocratiques qui se sont engagés à protéger les droits de l'homme, à axer le développement sur l'individu et à promouvoir des économies de marché est en train de s'accroître. Les Africains ont commencé à manifester leur refus d'accepter un leadership économique et politique médiocre. Mais ces progrès sont inégaux et inadéquats et doivent être accélérés davantage.

8. Le NEPAD cherche à consolider et à accélérer ces gains. C'est un appel pour une nouvelle relation de partenariat entre l'Afrique et la communauté internationale, et en particulier les pays fortement industrialisés, afin de franchir l'abîme du développement qui s'est élargi au fil de siècles de relations inégales.

V. PROGRAMME D'ACTION : STRATEGIE AFRICAINE POUR ASSURER UN DEVELOPPEMENT DURABLE AU 21ème SIECLE

59. Dans son approche et sa stratégie, le NEPAD diffère de tous les plans et initiatives antérieurs visant à promouvoir le développement du continent, bien que les problèmes qu'elle cherche à résoudre demeurent sensiblement les mêmes.

60. Le NEPAD se veut une vision à long terme du programme de développement de l'Afrique par les Africains eux-mêmes.

61. Le Programme d'action est axé sur neuf domaines prioritaires présentés de la même manière que dans la stratégie proposée. Il identifie les activités à entreprendre à court terme, bien que ces activités soient de plus longue portée.

62. Bien que le financement à long terme soit prévu dans le cadre de l'Initiative, il faudrait cependant, dans l'immédiat, exécuter rapidement les projets visant à éradiquer la pauvreté sur le continent et à placer les pays africains, individuellement et collectivement, sur la voie d'une croissance et d'un développement durables pour mettre ainsi un terme à la marginalisation de l'Afrique dans le contexte de la mondialisation.

63. Bien qu'il existe d'autres priorités urgentes, celles qui ont été retenues dans le Programme d'action auront un effet catalyseur pour les interventions futures dans les autres domaines prioritaires.

64. Les taux de croissance revêtent certes une importance, mais ils ne permettent pas à eux seuls aux pays africains de réaliser l'objectif de la réduction de la pauvreté. Le défi à relever par l'Afrique consiste donc à se doter de la capacité de maintenir la croissance aux niveaux requis pour réduire la pauvreté et promouvoir un développement durable. A cette fin, d'autres facteurs sont à prendre en considération, notamment le développement des infrastructures, l'accumulation du capital, les ressources humaines, les institutions, la diversification structurelle, la compétitivité, la santé et la salubrité de l'environnement.

65. L'objectif du NEPAD est d'imprimer un nouvel élan au développement du continent en comblant l'écart actuel dans les secteurs prioritaires, afin de permettre à l'Afrique de rattraper son retard par rapport aux régions développées du monde.

66. La vision à long terme nécessite des investissements massifs et importants pour combler l'écart actuel. A cet égard, le défi à relever par l'Afrique consiste à mobiliser les ressources nécessaires dans les meilleurs conditions possibles. Nous lançons donc un appel à nos partenaires de développement pour qu'ils nous apportent une assistance dans nos efforts.

67. **Objectifs à long terme**

- Eradiquer la pauvreté en Afrique et placer les pays africains, individuellement et collectivement, sur la voie d'une croissance et d'un développement durables pour mettre ainsi un terme à la marginalisation de l'Afrique dans le contexte de la mondialisation ;

- Promouvoir le rôle des femmes dans toutes les activités.

68. **Buts**

- Parvenir à une croissance annuelle moyenne du produit intérieur brut (PIB) de plus de 7 pour cent et s'y maintenir pendant les 15 prochaines années ;

- Faire en sorte que le continent réalise les objectifs convenus en matière de développement international, à savoir :

  - Réduire de moitié, de 1990 à 2015, le pourcentage de gens vivant dans des conditions d'extrême pauvreté ;

A. CONDITIONS REQUISES POUR REALISER UN DEVELOPPEMENT DURABLE

A1. Initiative pour la paix, la sécurité, la démocratie et la bonne gouvernance

71. L'expérience a appris aux dirigeants africains que la paix, la sécurité, la démocratie, une bonne gouvernance, le respect des

droits de l'homme et une saine gestion économique sont les conditions préalables indispensables au développement durable. Ils s'engagent à promouvoir ces principes, individuellement et collectivement, dans leur pays, leur région et le continent.

(i) Initiative pour la paix et la sécurité

72. L'Initiative pour la paix et la sécurité consiste en trois éléments :

- La promotion de conditions à long terme qui favorisent le développement et la sécurité ;
- La consolidation des capacités d'alerte rapide des institutions africaines et l'amélioration de leur capacité à prévenir, gérer et résoudre les conflits ;
- L'institutionnalisation des engagements envers les valeurs essentielles du NEPAD par le biais de ses dirigeants.

73. Des conditions à long terme permettant d'assurer la paix et la sécurité en Afrique nécessitent des mesures pour réussir à combattre les vulnérabilités politiques et sociales qui sont à l'origine des conflits. Celles-ci sont abordées dans les Initiatives de gouvernance politique et économique, les Initiatives sur les flux de capitaux et l'accès au marché et celle sur la mise en valeur des ressources humaines.

74. Les efforts visant à consolider la capacité de l'Afrique à gérer tous les aspects d'un conflit doivent mettre l'accent sur les moyens nécessaires pour renforcer les institutions régionales et continentales existantes dans quatre domaines clés :

- La prévention, la gestion et la résolution des conflits ;
- La recherche de la paix, le maintien de la paix et l'imposition de la paix ;
- La réconciliation, le relèvement et la reconstruction suite à un conflit ;
- La lutte contre la prolifération illicite des armes légères et des mines terrestres.

75. Dans les six mois suivant la mise en place du NEPAD, ses dirigeants étudieront les recommandations décrivant les mesures détaillées, assorties de leurs coûts, qui sont requises dans chacun des quatre domaines susmentionnés. Ce travail portera aussi sur les mesures requises des partenaires, ainsi que sur la nature et les sources du financement de ces activités.

Page 16

76. Le Forum prévu des chefs d'Etat servira de tribune où les dirigeants du NEPAD chercheront à améliorer la capacité des mécanismes africains à promouvoir la paix et la sécurité sur le continent, à partager les expériences et à mobiliser une action collective. Le Forum veillera à ce que les principes et les engagements implicites dans l'Initiative soient respectés.

77. Compte tenu de cette exigence, les Africains doivent tout mettre en oeuvre pour trouver des solutions durables aux conflits actuels, renforcer leur sécurité intérieure et promouvoir la paix entre les pays.

78. Lors du Sommet de Lusaka, l'Union africaine a décidé de prendre des mesures énergiques pour réactiver les organes chargés de la prévention et du règlement des conflits.

(ii) Initiative pour la démocratie et la bonne gouvernance

79. Il est maintenant généralement accepté que le développement ne peut se réaliser en l'absence d'une démocratie véritable, du respect des droits de l'homme, de la paix et de la bonne gouvernance. Avec le NEPAD, le continent prend l'engagement de respecter les normes mondiales en matière de démocratie, dont les principales composantes sont le pluralisme politique, l'existence de plusieurs partis politiques et de plusieurs syndicats, l'organisation périodique d'élections démocratiques libres, justes et transparentes afin de permettre aux populations de choisir librement leurs dirigeants.

80. L'objectif de l'initiative pour la démocratie et la gouvernance est de contribuer à renforcer le cadre politique et administratif des pays participants, en accord avec les principes de démocratie, de transparence, de responsabilité, d'intégrité, de respect des droits de l'homme et de la primauté du droit. Elle est renforcée par l'Initiative pour la gouvernance économique qu'elle soutient et avec laquelle elle partage des caractéristiques clés. Ensemble, elles doivent contribuer à utiliser l'énergie du continent pour progresser sur la voie du développement et de l'éradication de la pauvreté.

81. L'Initiative est composée des éléments suivants :

- Une série d'engagements par les pays participants à instituer ou consolider les pratiques et les processus fondamentaux de bonne gouvernance ;

- La promesse faite par les pays participants de jouer un rôle déterminant en soutien aux initiatives qui encouragent une bonne gouvernance ;

- L'institutionnalisation des engagements par les dirigeants du NEPAD pour assurer que les valeurs fondamentales de l'initiative soient respectées.

82. Les Etats membres du NEPAD vont aussi prendre plusieurs engagements pour satisfaire aux normes fondamentales de bonne gouvernance et de conduite démocratique tout en s'aidant les uns les autres. Les Etats participants recevront un appui pour entreprendre les réformes institutionnelles souhaitées lorsque cela s'avèrera nécessaire. Dans les six mois suivant l'institutionnalisation du NEPAD, ses dirigeants étudieront des recommandations portant sur le déploiement d'outils de diagnostic et d'évaluation appropriés, pour faciliter le respect des objectifs partagés de bonne gouvernance, afin d'identifier les faiblesses institutionnelles et de chercher des ressources et des compétences pour combattre ces faiblesses.

83. Afin de renforcer la gouvernance politique et de consolider la capacité à respecter ces engagements, les dirigeants du NEPAD engageront un processus d'initiatives ciblées de renforcement des capacités. Ces réformes institutionnelles se concentreront sur :

- Une réforme de la fonction publique et de l'administration ;
- Le renforcement du contrôle parlementaire ;
- La promotion de la démocratie directe et participative ;
- Une lutte efficace contre la corruption et les détournements de fonds ;
- La réforme du régime judiciaire.

84. Les pays participants joueront un rôle déterminant en appuyant et en mettant sur pied des institutions et des initiatives qui protègent ces engagements. Ils s'efforceront de créer et de renforcer des structures nationales, régionales et continentales qui soutiennent une bonne gouvernance.

85. Le Forum des chefs d'Etat du NEPAD servira de mécanisme grâce auquel les dirigeants du NEPAD pourront suivre et évaluer les progrès réalisés par les pays africains dans la réalisation des objectifs convenus dans le domaine de la bonne gouvernance et des réformes sociales. Le Forum constituera également une tribune dans laquelle les pays partageront leurs expériences afin de favoriser la bonne gouvernance et les pratiques démocratiques.

86.

A2. Initiative pour la gouvernance économique et la gouvernance des entreprises

86. Le renforcement des capacités de l'Etat est un aspect crucial de la création d'un environnement propice au développement. L'Etat a un rôle important à jouer dans la promotion d'une croissance et d'un développement durables et dans la mise en œuvre des programmes de réduction de la pauvreté. Toutefois, la réalité est que de nombreux gouvernements ne sont pas en mesure de jouer un tel rôle. En conséquence, un bon nombre de pays ne disposent pas des cadres d'orientation et de réglementation nécessaires pour une croissance axée sur le secteur privé. Ils ne disposent pas non plus de la capacité à mettre en œuvre les programmes, même lorsque les ressources financières requises sont disponibles.

87. C'est pour cette raison qu'il convient d'accorder la priorité au renforcement ciblé des capacités. Les programmes à mettre en œuvre dans tous les domaines doivent être précédés par une évaluation des capacités en place, et suivis par la fourniture d'un appui approprié dans ce domaine.

88. Objectif

Promouvoir des programmes concrets, assortis d'un échéancier, visant à améliorer la qualité de la gestion économique et des finances publiques ainsi que la gouvernance des entreprises dans tous les pays participants.

89. Actions

- Une équipe spéciale des ministères des Finances et des banques centrales sera chargée d'examiner les pratiques de gouvernance économique et de gouvernance des entreprises dans les différents pays et régions. Au bout de six mois, cette équipe devra soumettre à l'examen du Comité des chefs d'Etat chargé de la mise en œuvre des recommandations sur les normes et les codes de bonne pratique appropriés.

- Le Comité des chefs d'Etat chargé de la mise en œuvre soumettra ses recommandations aux Etats africains pour qu'ils les mettent en application.

- Le Comité des chefs d'Etat chargé de la mise en œuvre accordera un rang élevé de priorité à la gestion des finances publiques. Les pays mettront en place un programme visant à améliorer la gestion des finances publiques, fixeront des objectifs et conviendront des mécanismes de suivi.

- Le Comité des chefs d'Etat chargé de la mise en œuvre mobilisera des ressources pour consolider les capacités afin

Page 19

de permettre à tous les pays de respecter les normes minimales et les codes de bonne pratique convenus mutuellement.

Source: Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD), op.cit, PP 1-19

الملحق رقم 2

تصنيفات دليل الفقر البشري رقم 1 لـــ 108 دولة نامية

1 باربادوس	15 بنما	29 الصين	43 بيليز	58 ناميبيا
2 الأوروغواي	16 ماليزيا	30 إيران (الجمهورية الإسلامية)	44 سريلانكا	59 جيبوتي
3 شيلي	17 الإمارات العربية المتحدة	31 الجمهورية العربية السورية	45 تونس	60 كينيا
4 الأرجنتين	18 لبنان	32 بوليفيا	46 نيكاراغوا	61 جزر القمر
5 كوستاريكا	19 الإكوادور	33 غواتيمالا	47 إندونيسيا	62 الهند
6 كوبا	20 باراجواي	34 جامايكا	48 مصر	63 بوتسوانا
7 سنغافورة	21 فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)	35 السلفادور	49 الغابون	64 الكاميرون
8 سانت لوسيا	22 تركيا	36 فيتنام	50 فيجي	65 غانا
9 الأراضي الفلسطينية المحتلة	23 البرازيل	37 الفلبين	51 الجزائر	66 غينيا الاستوائية
10 المكسيك	24 تايلاند	38 جزر الرأس الأخضر	52 ميانمار	
11 الأردن	25 سورينام	39 سان تومي وبرينسيبي	53 جزر سليمان	
12 ترينداد وتوباجو	26 جمهورية الدومينيكان	40 منغوليا	54 جواتيمالا	
13 قطر	27 موريشيوس	41 هندوراس	55 جنوب أفريقيا	
14 كولومبيا	28 بيرو	42 المالديف	56 فانواتو	
			57 الكونغو	

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، مرجع سابق، ص 228

الملحق رقم 3

الأهداف والغايات من إعلان أهداف الألفية للتنمية، ومؤشرات قياس التقدم المحرز

الأهداف والغايات من إعلان الأهداف الألفية	مؤشرات قياس التقدم المحرز
الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
الغاية 1: خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بين عامي 1990 و2015	1. نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن تعادل القوة الشرائية لدولار واحد يومياً 2. نسبة فجوة الفقر (الحالات x حدة الفقر) 3. حصة أفقر خمس السكان من الاستهلاك الوطني
الغاية 2: خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و2015.	4. انتشار حالات نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة 5. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
الغاية 3: تمكين الأطفال فتيانا وفتيات على حد سواء وفي كل مكان من إتمام المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية بحلول عام 2015.	6. صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 7. نسبة التلاميذ في الصف الأول الذين يتممون الصف الأخير من المرحلة الابتدائية 8. معدل محو الأمية للنساء والرجال بين أعمار 15 و22 سنة.
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
الغاية 4: إزالة التفرقة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يتم ذلك بحلول عام 2005، وفي كافة مراحل التعليم بحلول عام 2015 على أقصى تقدير.	9. نسبة الفتيات إلى الفتيان في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم 10. نسبة الأميين من النساء والرجال من سن 15-24 11. نصيب النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي 12. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية
الهدف الرابع: خفض معدل وفيات الأطفال	
الغاية 5: خفض نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة بمعدل الثلثين في الفترة بين عامي 1990 و2015.	13. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 14. معدل وفيات الرضع 15. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والذين يتلقون تحصيناً ضد الحصبة

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات	
الغاية 6: خفض نسبة وفيات الأمهات خلال الحمل وعند الولادة بمعدل ثلاثة أرباع في الفترة بين عامي 1990 و2015.	16. نسبة وفيات الأمهات الحوامل وعند الولادة 17. نسبة الولادات التي تتم بإشراف عمال صحيين مهرة.
الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض	
الغاية 7: إيقاف تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس انتشاره.	18. انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في السكان بين سني 15-24 19. معدل استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة 19a. نسبة السكان بين سن 15-24 الذين يمتلكون معرفة شاملة حول فيروس نقص المناعة البشرية/مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). 19b. نسبة السكان من سن 15-24 الذين يتمتعون بمعرفة جيدة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) 19c. معدل انتشار استعمال الواقيات الجنسية (تم نقلها من الهدف 6) 20. نسبة حضور المدرسة بين الأيتام نسبة لحضور المدرسة بين غير الأيتام بين أعمار 10-14.
الغاية 8: إيقاف الإصابة بمرض الملاريا وغيره من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس حدوثه.	21. حالات ومعدات الوفاة الناجمة أو المرتبطة بالإصابة بالملاريا. 22. نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين ينامون تحت شبكات (نوامس) معالجة بمضادات الحشرات ونسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين يعانون من الحمى والذين تمت معالجتهم بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا. 23. حوادث وانتشار ونسب الوفيات الناجمة عن السل. 24. نسبة حالات السل التي تم اكتشافها ومعالجتها عن طريق المعالجة القصيرة الأمد المباشرة
الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية.	
الغاية 9: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية	25. نسبة الأراضي التي تغطيها الأشجار 26. نسبة المناطق الأرضية والبحرية المحمية 27. استهلاك الطاقة (مكافئ كغ نفط) لكل دولار أمريكي (معادل القدرة الشرائية) 28. انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الكلية، ولكل شخص وحسب كل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)، واستهلاك المواد الضارة بالأوزون. 29. نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب

الأهداف والغايات من إعلان الأهداف الألفية	مؤشرات قياس التقدم المحرز
الغاية 10: خفض نسبة السكان المحرومين من سبل الحصول على	30. نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة 31. نسبة السكان الذين يستفيدون من مرافق صرف صحي محسنة
الغاية 11: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن مائة مليون من سكان الأحياء الفقيرة وأحياء الصفيح بحلول 2020.	32. نسبة سكان المدن الذي يعيشون في الأحياء الفقيرة ومدن الصفيح
الهدف 8: تطوير شراكة عالمية في مجال التنمية	
الغاية 12: المضي في تطوير نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والالتزام بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز. ويشمل ذلك التزاما بالحوكمة الجيدة والإدارة السليمة والتنمية والحد من الفقر - على الصعيدين الوطني والدولي	تم رصد بعض المؤشرات الواردة أدناه بشكل منفصل لأقل الدول نمواً، ولإفريقيا والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
الغاية 13: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نمواً. ويشمل ذلك على تخفيف الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية والزيادة السخية في المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة للبلدان الملتزمة بالقضاء على الفقر.	المساعدة الإنمائية الرسمية 33. صافي وإجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية للدول النامية كنسبة من الدخل الإجمالي الوطني للدول المانحة في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. 34. نسبة مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية القابلة للتخصيص على مستوى القطاعات من البلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الرسمي، الرعاية الصحية الأولية، التغذية، المياه المأمونة والصرف الصحي). 35. نسبة مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية غير المقيدة من البلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
الغاية 14: معالجة الاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عبر البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الجلسة الخاصة الثانية والعشرين للجمعية العمومية)	36. المساعدات الإنمائية الرسمية التي تحصل عليها البلدان غير الساحلية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي الخاص بها. 37. المساعدات الإنمائية الرسمية التي تحصل عليها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي الخاص بها.
الغاية 15: التعامل بشكل كامل مع مشاكل ديون الدول النامية عبر الإجراءات الوطنية والدولية لمواصلة تحمل الديون لأجل طويل.	النفاذ إلى السوق 38. نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة (بالقيمة وباستثناء تجارة الأسلحة) من الدول النامية والدول الأقل نمواً، التي تم اعفائها من الرسوم الجمركية. 39. متوسط التعريفات المفروضة من قبل البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الواردة من البلدان النامية. 40. تقديرات الدعم الزراعي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها. 41. نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة لبناء القدرات التجارية. القدرة على مواصلة تحمل الديون 42. إجمالي عدد الدول التي بلغت نقطة القرار في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون وعدد الدول التي وصلت إلى نقطة الإنجاز في إطار تلك المبادرة (تراكمياً). 43. تخفيف الديون الملتزم بها في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون. 44. خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات.

الغاية 16: تم استبدالها بهدف جديد في الهدف 1	45. [تم استبداله بمؤشر جديد في الهدف 1]
الغاية 17: توفير سبل الحصول على العقاقير الأساسية في البلدان النامية بأسعار معقولة وذلك بالتعاون مع شركات المستحضرا الصيدلانية.	46. نسبة السكان الذين يتمتعون بسبل الحصول على العقاقير الأساسية بسعر معقول وبشكل مستدام.
الغاية 18: إتاحة فوائد التكنولوجيا الجديدة، خصوصاً تلك المتعلقة بالمعلومات والاتصالات وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.	47. خطوط الهاتف لكل 100 شخص 48أ. استخدام الحاسوب الشخصي لكل 100 شخص 48ب. مستخدمو الإنترنت لكل 100 شخص

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، مرجع سابق، ص ص 371-372

الملحق رقم 4

ترتيب الدول حسب مقياس تمييز الفساد لسنة 2007 – منظمة الشفافية الدولية-

Rang des pays	Pays / territoires	Score à l'IPC 2007 *	Nombre de sondages utilisés***	Intervalle de confiance**
1	Danemark	9,4	6	9,2 - 9,6
	Finlande	9,4	6	9,2 - 9,6
	Nouvelle Zélande	9,4	6	9,2 - 9,6
4	Singapour	9,3	9	9,0 - 9,5
	Suède	9,3	6	9,1 - 9,4
6	Islande	9,2	6	8,3 - 9,6
7	Pays Bas	9,0	6	8,8 - 9,2
	Suisse	9,0	6	8,8 - 9,2
9	Canada	8,7	6	8,3 - 9,1
	Norvège	8,7	6	8,0 - 9,2
11	Australie	8,6	8	8,1 - 9,0
12	Luxembourg	8,4	5	7,7 - 8,7
	Royaume Uni	8,4	6	7,9 - 8,9
14	Hong Kong	8,3	8	7,6 - 8,8
15	Autriche	8,1	6	7,5 - 8,7
16	Allemagne	7,8	6	7,3 - 8,4
17	Irlande	7,5	6	7,3 - 7,7
	Japon	7,5	8	7,1 - 8,0
19	France	7,3	6	6,9 - 7,8
20	États-Unis	7,2	8	6,5 - 7,6
21	Belgique	7,1	6	7,1 - 7,1
22	Chili	7,0	7	6,5 - 7,4
23	La Barbade	6,9	4	6,6 - 7,1
24	Sainte-Lucie	6,8	3	6,1 - 7,1
25	Espagne	6,7	6	6,2 - 7,0
	Uruguay	6,7	5	6,4 - 7,0
27	Slovénie	6,6	8	6,1 - 6,9
28	Estonie	6,5	8	6,0 - 7,0
	Portugal	6,5	6	5,8 - 7,2
30	Israël	6,1	6	5,6 - 6,7
	Saint-Vincent et les Grenadines	6,1	3	4,0 - 7,1
32	Qatar	6,0	4	5,4 - 6,4
33	Malte	5,8	4	5,3 - 6,2
34	Macao	5,7	4	4,7 - 6,4
	Taiwan	5,7	9	5,4 - 6,1
	Émirats arabes unis	5,7	5	4,8 - 6,5
37	Dominique	5,6	3	4,0 - 6,1

(continue)

38	Botswana	5,4	7	4,8 - 6,1
39	Chypre	5,3	3	5,1 - 5,5
	Hongrie	5,3	8	4,9 - 5,5
41	République tchèque	5,2	8	4,9 - 5,8
	Italie	5,2	6	4,7 - 5,7
43	Malaisie	5,1	9	4,5 - 5,7
	Afrique du Sud	5,1	9	4,9 - 5,5
	Corée du Sud	5,1	9	4,7 - 5,5
46	Bahreïn	5,0	5	4,2 - 5,7
	Bhoutan	5,0	5	4,1 - 5,7
	Costa Rica	5,0	5	4,7 - 5,3
49	Cap Vert	4,9	3	3,4 - 5,5
	Slovaquie	4,9	8	4,5 - 5,2
51	Lettonie	4,8	6	4,4 - 5,1
	Lituanie	4,8	7	4,4 - 5,3
53	Jordanie	4,7	7	3,8 - 5,6
	Maurice	4,7	6	4,1 - 5,7
	Oman	4,7	4	3,9 - 5,3
56	Grèce	4,6	6	4,3 - 5,0
57	Namibie	4,5	7	3,9 - 5,2
	Samoa	4,5	3	3,4 - 5,5
	Seychelles	4,5	4	2,9 - 5,7
60	Koweït	4,3	5	3,3 - 5,1
61	Cuba	4,2	4	3,5 - 4,7
	Pologne	4,2	8	3,6 - 4,9
	Tunisie	4,2	6	3,4 - 4,8
64	Bulgarie	4,1	8	3,6 - 4,8
	Croatie	4,1	8	3,6 - 4,5
	Turquie	4,1	7	3,8 - 4,5
67	El Salvador	4,0	5	3,2 - 4,6
68	Colombie	3,8	7	3,4 - 4,3
69	Ghana	3,7	7	3,5 - 3,9
	Roumanie	3,7	8	3,4 - 4,1
71	Sénégal	3,6	7	3,2 - 4,2
72	Brésil	3,5	7	3,2 - 4,0
	Chine	3,5	9	3,0 - 4,2
	Inde	3,5	10	3,3 - 3,7

(continue)

72	Mexique	3,5	7	3,3 - 3,8
	Maroc	3,5	7	3,0 - 4,2
	Pérou	3,5	5	3,4 - 3,7
	Suriname	3,5	4	3,0 - 3,9
79	Géorgie	3,4	6	2,9 - 4,3
	Grenade	3,4	3	2,0 - 4,1
	Arabie saoudite	3,4	4	2,7 - 3,9
	Serbie	3,4	6	3,0 - 4,0
	Trinité-et-Tobago	3,4	4	2,7 - 3,9
84	Bosnie-Herzégovine	3,3	7	2,9 - 3,7
	Gabon	3,3	5	3,0 - 3,5
	Jamaïque	3,3	5	3,1 - 3,4
	Kiribati	3,3	3	2,4 - 3,9
	Lesotho	3,3	6	3,1 - 3,5
	Macédoine	3,3	6	2,9 - 3,8
	Maldives	3,3	4	2,3 - 4,3
	Monténégro	3,3	4	2,4 - 4,0
	Swaziland	3,3	5	2,6 - 4,2
	Thaïlande	3,3	9	2,9 - 3,7
94	Madagascar	3,2	7	2,5 - 3,9
	Panama	3,2	5	2,8 - 3,4
	Sri Lanka	3,2	7	2,9 - 3,5
	Tanzanie	3,2	8	2,9 - 3,4
98	Vanuatu	3,1	3	2,4 - 3,7
99	Algérie	3,0	6	2,7 - 3,2
	Arménie	3,0	7	2,8 - 3,2
	Belize	3,0	3	2,0 - 3,7
	République dominicaine	3,0	5	2,8 - 3,3
	Liban	3,0	4	2,2 - 3,6
	Mongolie	3,0	6	2,6 - 3,3
105	Albanie	2,9	6	2,6 - 3,1
	Argentine	2,9	7	2,6 - 3,2
	Bolivie	2,9	6	2,7 - 3,2
	Burkina Faso	2,9	7	2,6 - 3,4
	Djibouti	2,9	3	2,2 - 3,4
	Égypte	2,9	7	2,6 - 3,3
111	Érythrée	2,8	5	2,1 - 3,5

(continue)

111	Guatemala	2,8	5	2,4 - 3,2
	Moldavie	2,8	7	2,5 - 3,3
	Mozambique	2,8	8	2,5 - 3,1
	Rwanda	2,8	5	2,3 - 3,3
	Salomon	2,8	3	2,4 - 3,1
	Ouganda	2,8	8	2,5 - 3,0
118	Bénin	2,7	7	2,3 - 3,2
	Malawi	2,7	8	2,4 - 3,0
	Mali	2,7	8	2,4 - 3,0
	Sao-Tomé-et-Principe	2,7	3	2,4 - 3,0
	Ukraine	2,7	7	2,4 - 3,0
123	Comores	2,6	3	2,2 - 3,0
	Guyana	2,6	4	2,3 - 2,7
	Mauritanie	2,6	6	2,0 - 3,3
	Nicaragua	2,6	6	2,3 - 2,7
	Niger	2,6	7	2,3 - 2,9
	Timor-Leste	2,6	3	2,5 - 2,6
	Vietnam	2,6	9	2,4 - 2,9
	Zambie	2,6	8	2,3 - 2,9
131	Burundi	2,5	7	2,0 - 3,0
	Honduras	2,5	6	2,3 - 2,6
	Iran	2,5	4	2,0 - 3,0
	Libye	2,5	4	2,1 - 2,6
	Népal	2,5	7	2,3 - 2,7
	Philippines	2,5	9	2,3 - 2,7
	Yémen	2,5	5	2,1 - 3,0
138	Cameroun	2,4	8	2,1 - 2,7
	Éthiopie	2,4	8	2,1 - 2,7
	Pakistan	2,4	7	2,0 - 2,8
	Paraguay	2,4	5	2,1 - 2,6
	Syrie	2,4	4	1,7 - 2,9
143	Gambie	2,3	6	2,0 - 2,6
	Indonésie	2,3	11	2,1 - 2,4
	Russie	2,3	8	2,1 - 2,6
	Togo	2,3	5	1,9 - 2,8
147	Angola	2,2	7	1,8 - 2,4
	Guinée-Bissau	2,2	3	2,0 - 2,3
	Nigeria	2,2	8	2,0 - 2,4

(*continue*)

150	Azerbaïdjan	2,1	8	1,9 - 2,3
	Biélorussie	2,1	5	1,7 - 2,6
	Congo	2,1	6	2,0 - 2,2
	Côte d´Ivoire	2,1	6	1,7 - 2,6
	Équateur	2,1	5	2,0 - 2,3
	Kazakhstan	2,1	6	1,7 - 2,5
	Kenya	2,1	8	1,9 - 2,3
	Kirghizstan	2,1	7	2,0 - 2,2
	Liberia	2,1	4	1,8 - 2,4
	Sierra Leone	2,1	5	2,0 - 2,2
	Tadjikistan	2,1	8	1,9 - 2,3
	Zimbabwe	2,1	8	1,8 - 2,4
162	Bangladesh	2,0	7	1,8 - 2,3
	Cambodge	2,0	7	1,8 - 2,1
	République centrafricaine	2,0	5	1,8 - 2,3
	Papouasie-Nouvelle-Guinée	2,0	6	1,7 - 2,3
	Turkménistan	2,0	5	1,8 - 2,3
	Vénézuela	2,0	7	1,9 - 2,1
168	République démocratique du Congo	1,9	6	1,8 - 2,1
	Guinée équatoriale	1,9	4	1,7 - 2,0
	Guinée	1,9	6	1,4 - 2,6
	Laos	1,9	6	1,7 - 2,2
172	Afghanistan	1,8	4	1,4 - 2,0
	Tchad	1,8	7	1,7 - 1,9
	Soudan	1,8	6	1,6 - 1,9
175	Tonga	1,7	3	1,5 - 1,8
	Ouzbékistan	1,7	7	1,6 - 1,9
177	Haïti	1,6	4	1,3 - 1,8
178	Irak	1,5	4	1,3 - 1,7
179	Myanmar	1,4	4	1,1 - 1,7
	Somalie	1,4	4	1,1 - 1,7

Notes

** L'IPC exprime les perceptions du degré de corruption par des acteurs des milieux d'affaires et des experts de chaque pays. Il s'agit d'un classement de pays allant de 0 (très corrompu) à 10 (haute probité).*

*** L'intervalle de confiance fournit un éventail de valeurs potentielles pour le score de l'IPC. Cela reflète la façon dont le score d'un pays peut varier, en fonction de la précision de la mesure. Nominalement, avec 5% de probabilité, le score est au-dessus de cet éventail et avec 5% d'autre part, il est en dessous. Cependant, en particulier lorsqu'il n'y a que de sources disponibles, une estimation non biaisée de la probabilité de couverture médiane est inférieure à la valeur nominale de 90%.*

**** Le nombre de sondages utilisés correspond au nombre de sondages ayant servi à évaluer la performance d'un pays donné. En tout, 14 sondages et évaluations d'experts ont été utilisés et il fallait pouvoir disposer d'au moins 3 sondages et évaluations d'experts pour pouvoir inclure le pays dans l'IPC.*

Source: Transparency international, Rapport mondial sur la corruption 2008, op.cit, PP 201-205

الملحق رقم 5

ترتيب دول إفريقيا جنوب الصحراء حسب مقياس الحرية لمنظمة بيت الحرية 2007

Country	Political Rights	Civil Liberties	Status
Cape Verde	1	1	Free
Ghana	1	2	Free
Mauritius	1	2	Free
Benin	2	2	Free
Botswana	2	2	Free
Mali	2	2	Free
Namibia	2	2	Free
Sao Tome and Principe	2	2	Free
South Africa	2	2	Free
Lesotho	2	3	Free
Senegal	2	3	Free
Kenya	3	3	Partly Free
Niger	3	3	Partly Free
Seychelles	3	3	Partly Free
Comoros	3	4	Partly Free
Liberia	3	4	Partly Free
Mozambique	3	4	Partly Free
Zambia	3	4	Partly Free
Madagascar	4	3	Partly Free
Malawi	4	3	Partly Free
Sierra Leone	4	3	Partly Free
Tanzania	4	3	Partly Free
Guinea-Bissau	4	4	Partly Free
Nigeria	4	4	Partly Free
Burundi	4	5	Partly Free
Burkina Faso	5	3	Partly Free
Central African Republic	5	4	Partly Free
Gambia	5	4	Partly Free
Mauritania	5	4	Partly Free
Uganda	5	4	Partly Free
Djibouti	5	5	Partly Free
Ethiopia	5	5	Partly Free
Congo (Kinshasa)	5	6	Not Free
Gabon	6	4	Partly Free
Angola	6	5	Not Free
Congo (Brazzaville)	6	5	Not Free
Guinea	6	5	Not Free
Rwanda	6	5	Not Free
Togo	6	5	Not Free
Cameroon	6	6	Not Free
Chad	6	6	Not Free
Swaziland	7	5	Not Free
Cote d'Ivoire	7	6	Not Free
Equatorial Guinea	7	6	Not Free
Eritrea	7	6	Not Free
Zimbabwe	7	6	Not Free
Somalia	7	7	Not Free
Sudan	7	7	Not Free

Country	Rating	Status
Mali	24	Free
Ghana	26	Free
Mauritius	26	Free
South Africa	28	Free
Cape Verde	29	Free
Sao Tome and Principe	29	Free
Benin	30	Free
Namibia	30	Free
Botswana	35	Partly Free
Burkina Faso	39	Partly Free
Mozambique	40	Partly Free
Lesotho	42	Partly Free
Senegal	46	Partly Free
Comoros	48	Partly Free
Guinea-Bissau	48	Partly Free
Madagascar	50	Partly Free
Congo (Brazzaville)	51	Partly Free
Tanzania	51	Partly Free
Malawi	53	Partly Free
Uganda	54	Partly Free
Mauritania	55	Partly Free
Nigeria	55	Partly Free
Sierra Leone	56	Partly Free
Central African Republic	58	Partly Free
Niger	58	Partly Free
Kenya	59	Partly Free
Seychelles	60	Partly Free
Angola	62	Not Free
Zambia	64	Not Free
Liberia	65	Not Free
Cameroon	67	Not Free
Guinea	67	Not Free
Cote d'Ivoire	68	Not Free
Djibouti	69	Not Free
Gabon	69	Not Free
Chad	74	Not Free
Togo	74	Not Free
Swaziland	76	Not Free
Burundi	77	Not Free
Ethiopia	77	Not Free
Gambia	77	Not Free
Congo (Kinshasa)	80	Not Free
Sudan	81	Not Free
Rwanda	84	Not Free
Somalia	85	Not Free
Equatorial Guinea	89	Not Free
Zimbabwe	89	Not Free
Eritrea	94	Not Free

Source: Freedom House, Freedom in sub-saharan Africa 2007, op.cit, PP 3-4

الملحق رقم 6

مؤشرات الحكم في 27 دولة إفريقية حسب تقرير اللجنة الإقتصادية لإفريقيا 2005

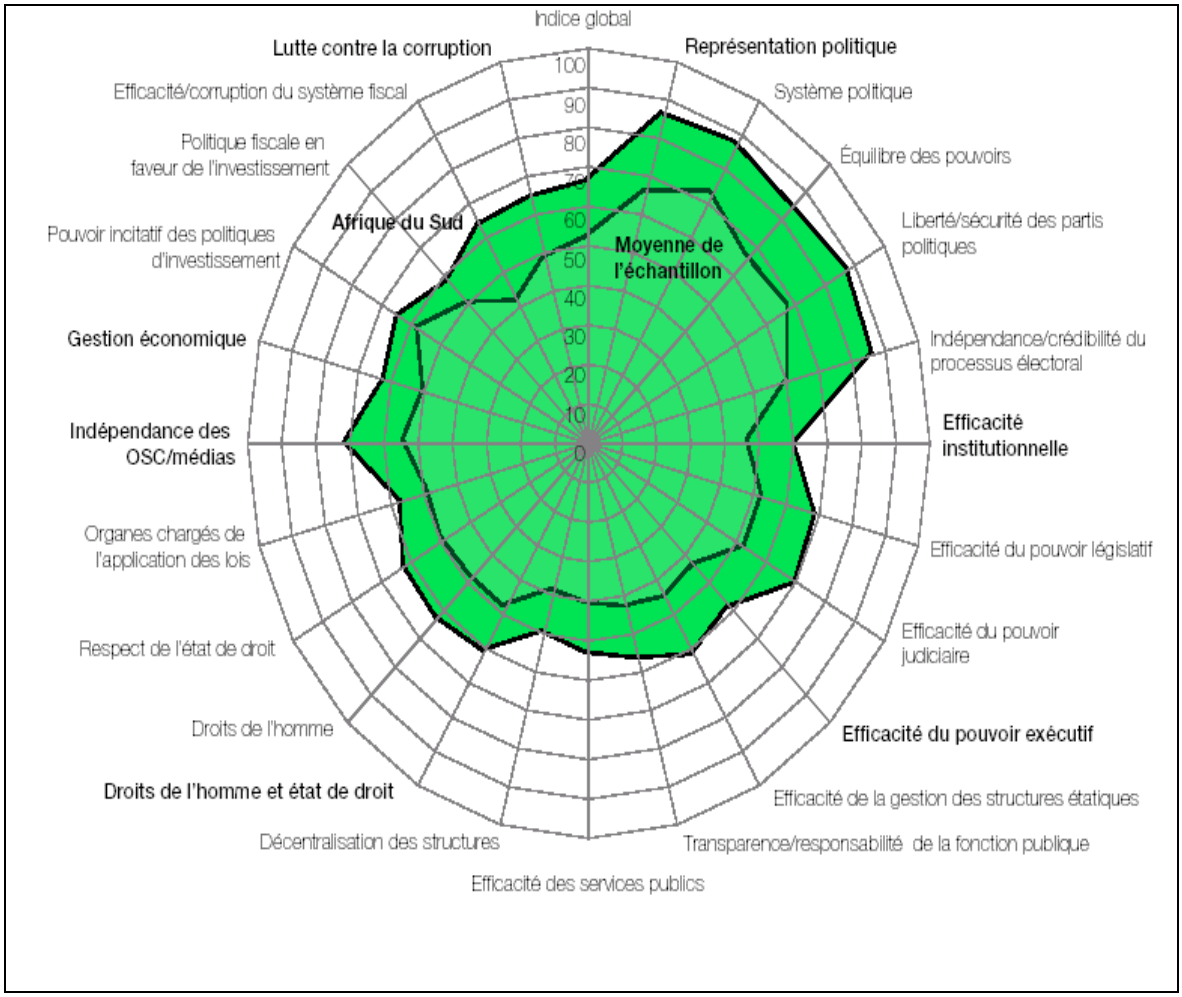

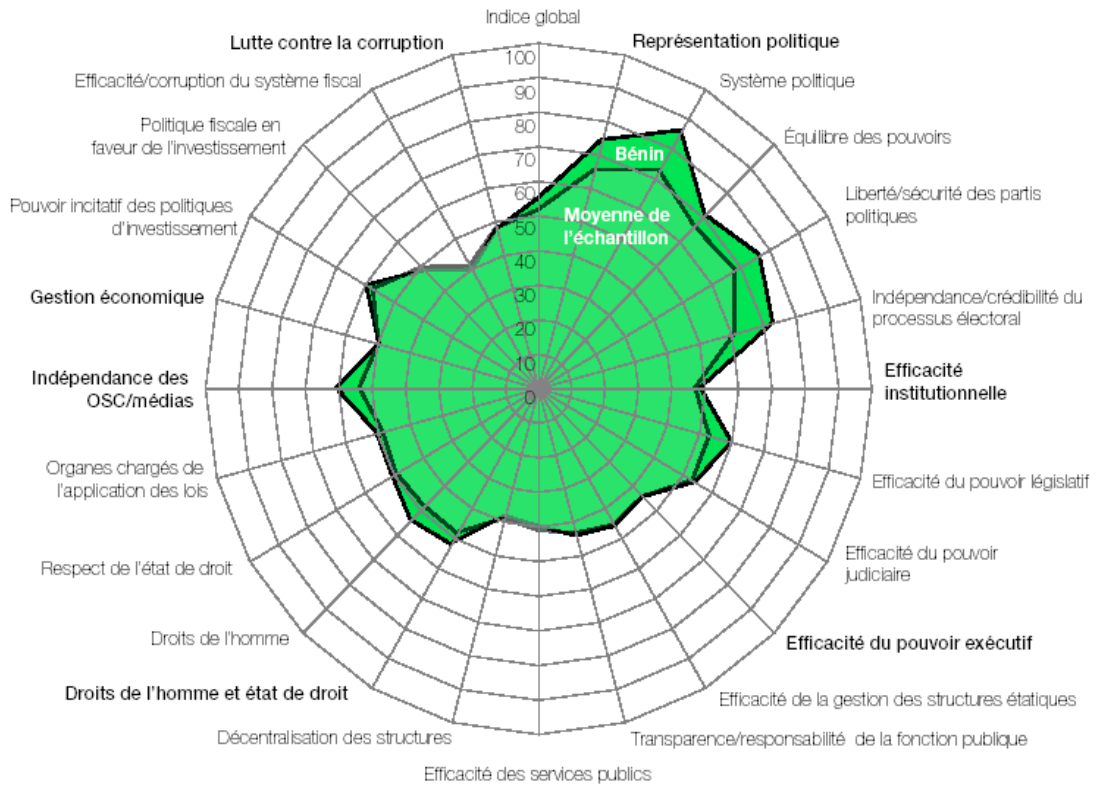
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Bénin
Moyenne de l'échantillon

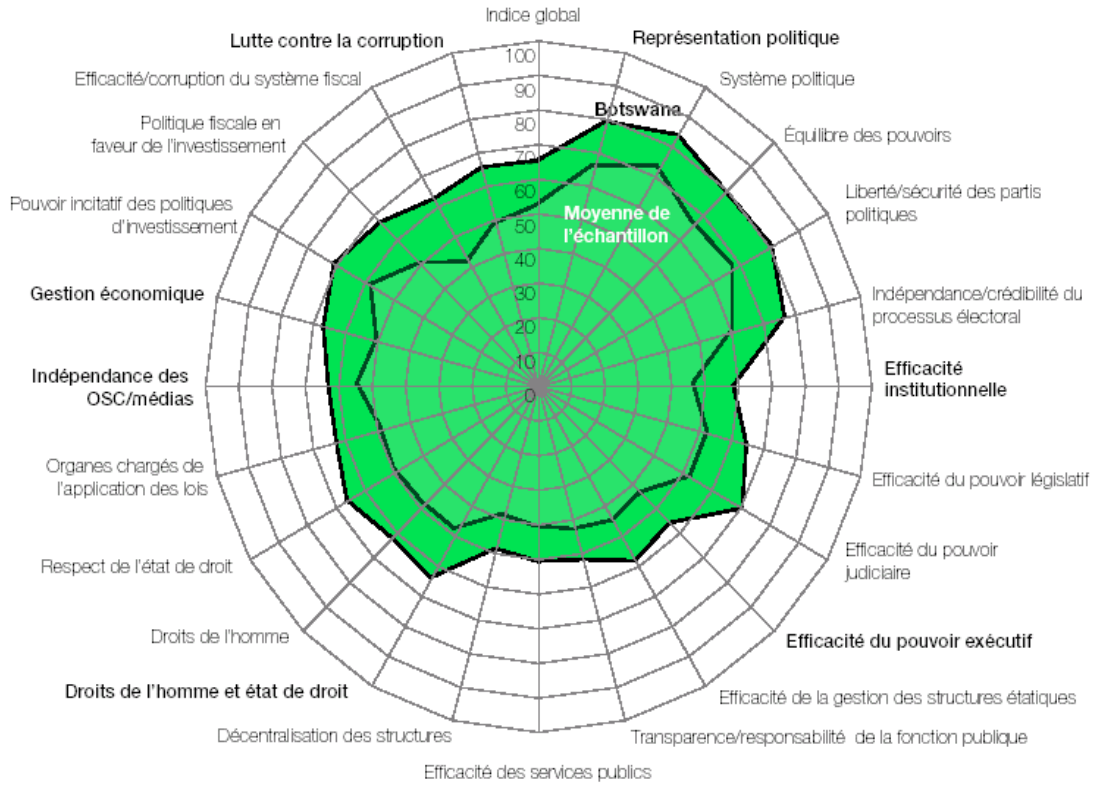
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Botswana
Moyenne de l'échantillon

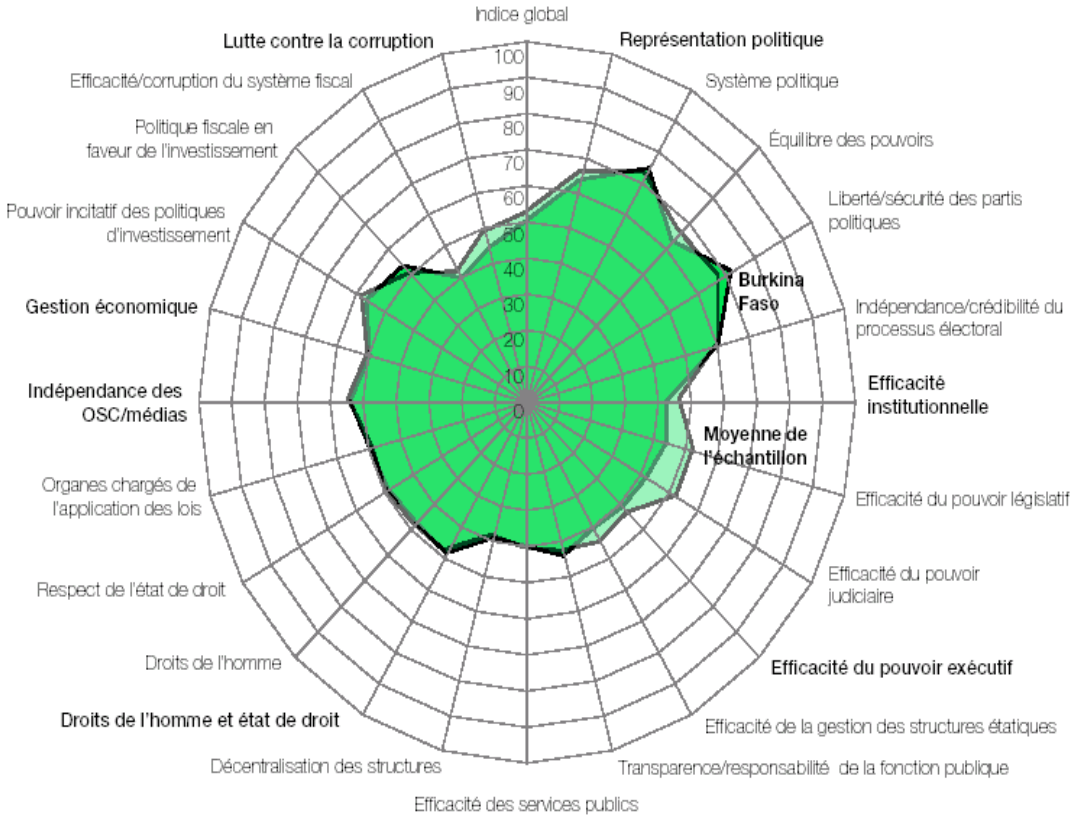
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Gestion économique
Burkina Faso
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Moyenne de l'échantillon
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

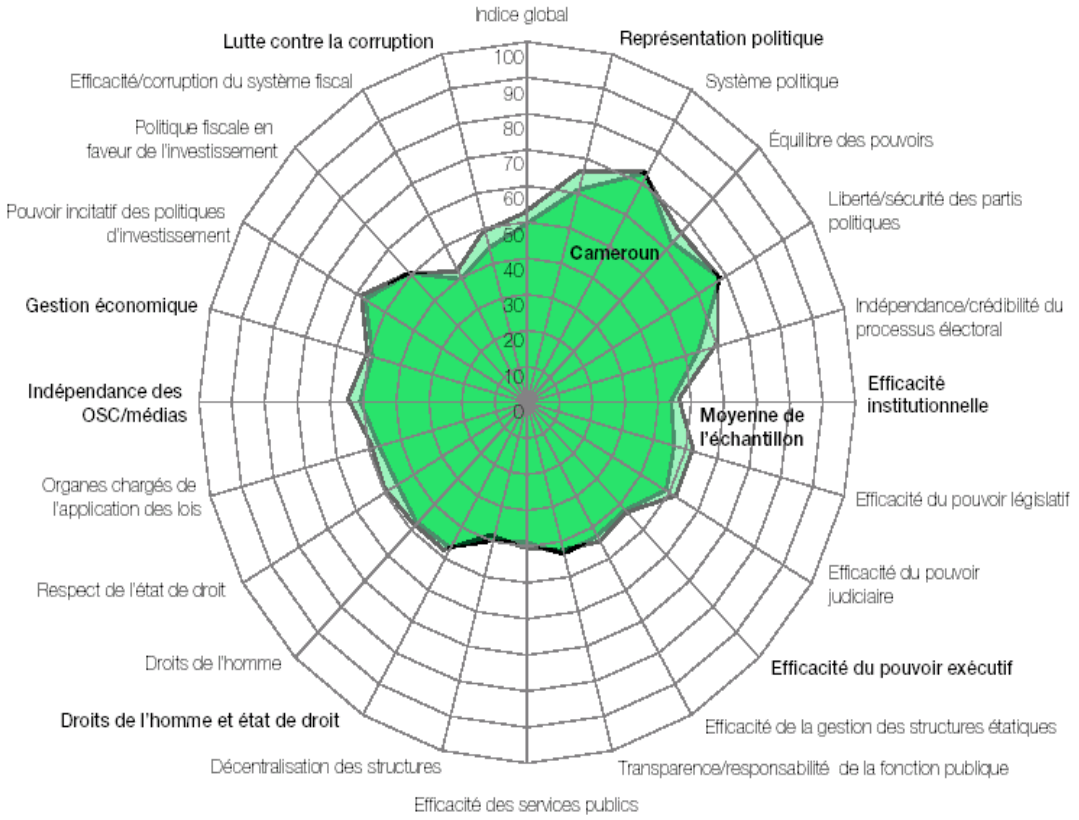
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Cameroun
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Moyenne de l'échantillon
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

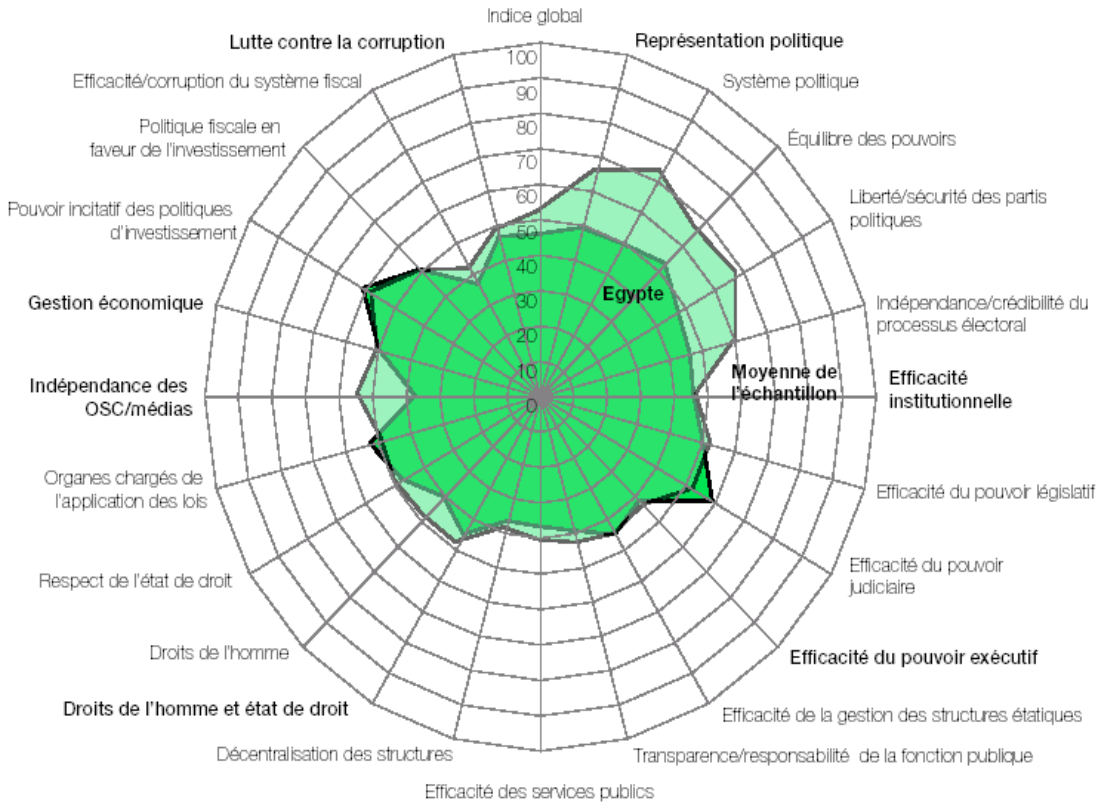
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Egypte
Moyenne de l'échantillon

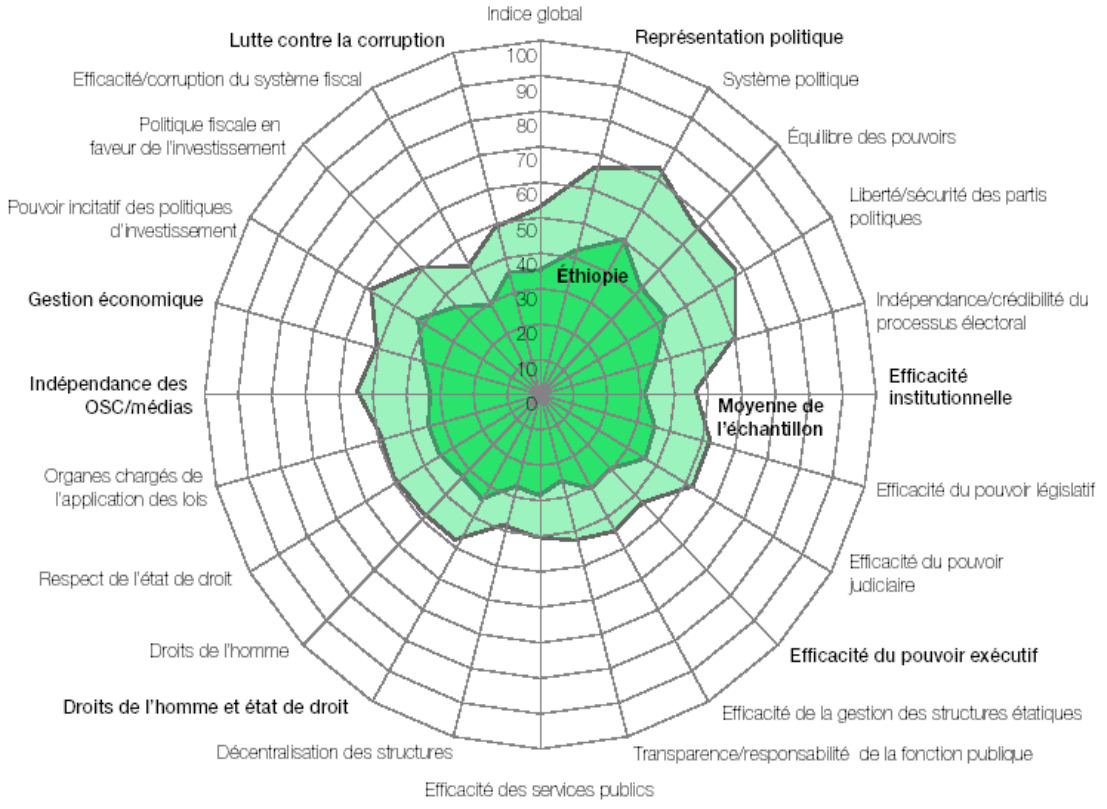
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Éthiopie
Moyenne de l'échantillon

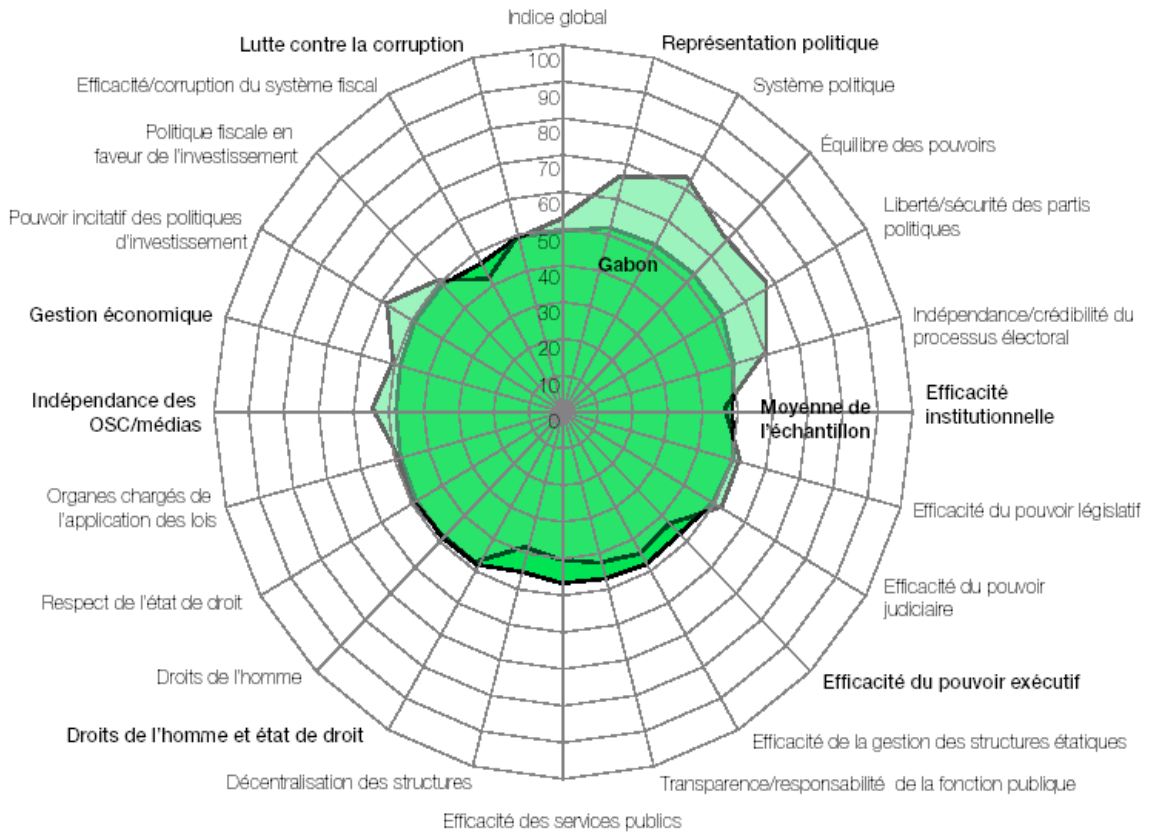
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Gabon
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Moyenne de l'échantillon
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

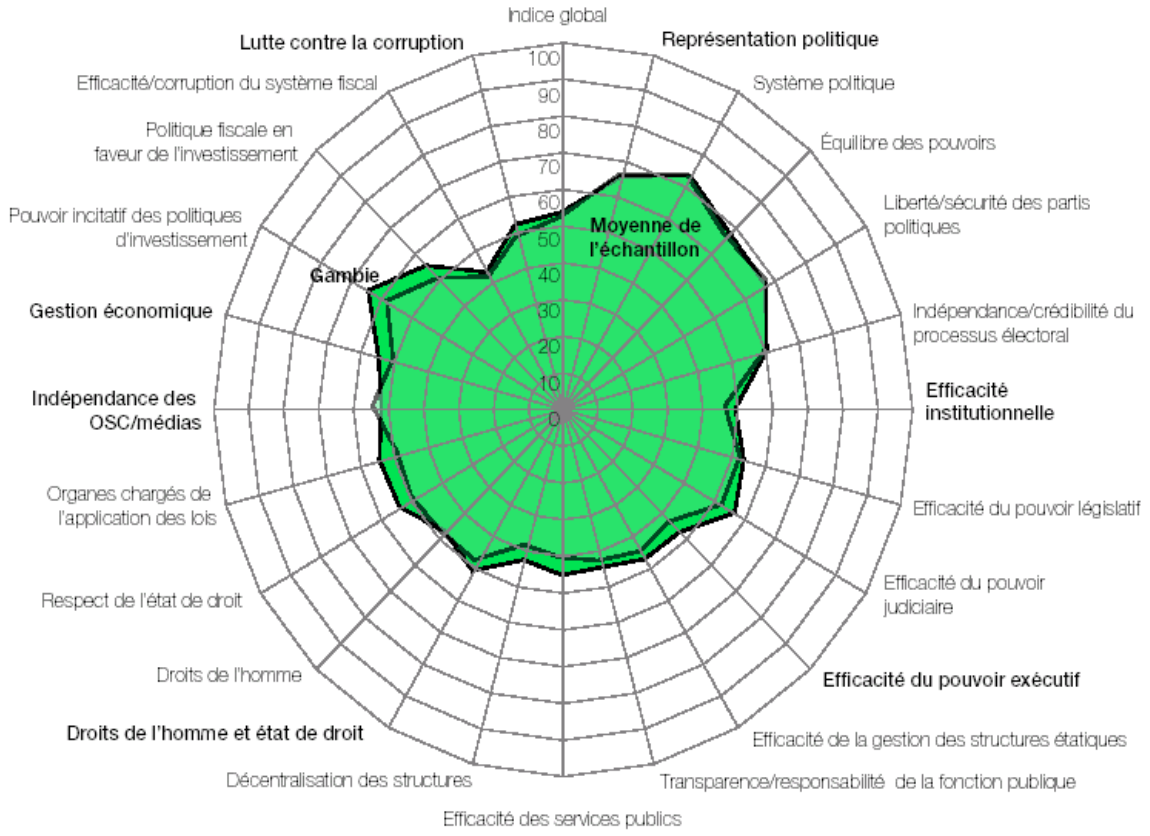
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Moyenne de l'échantillon
Gambie
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

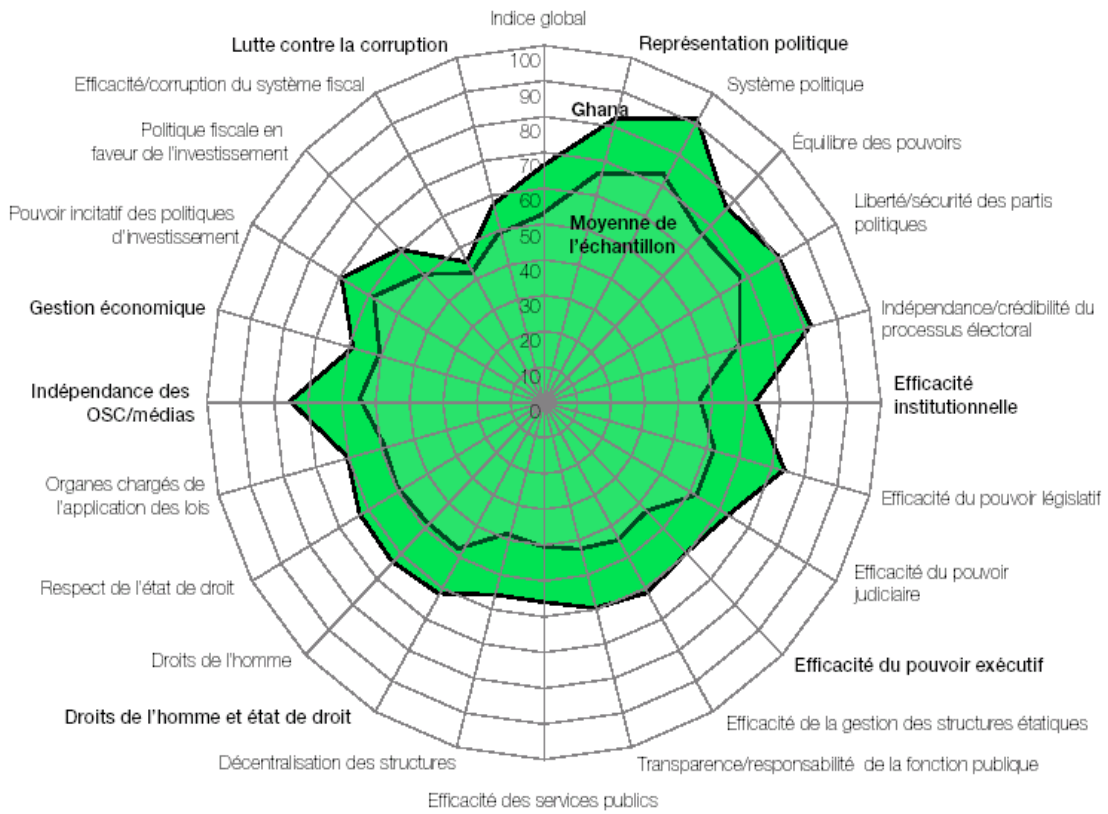
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Ghana
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Moyenne de l'échantillon
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

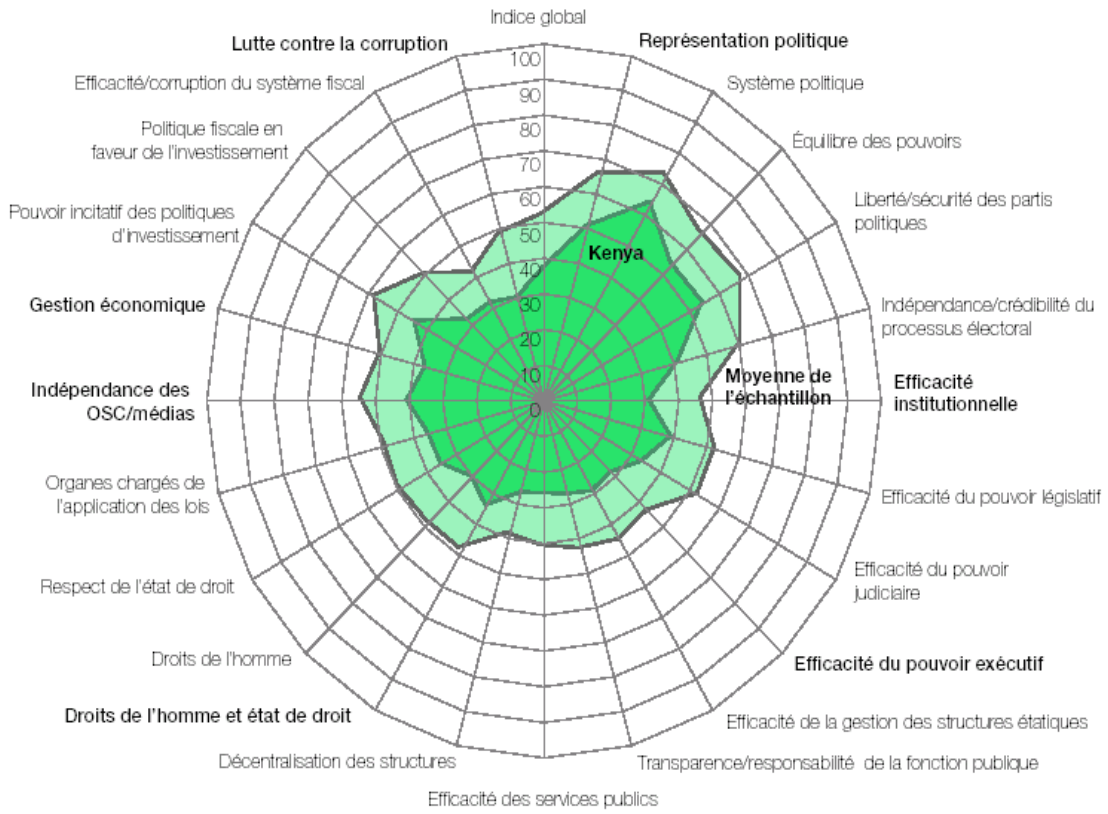
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Kenya
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Moyenne de l'échantillon
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

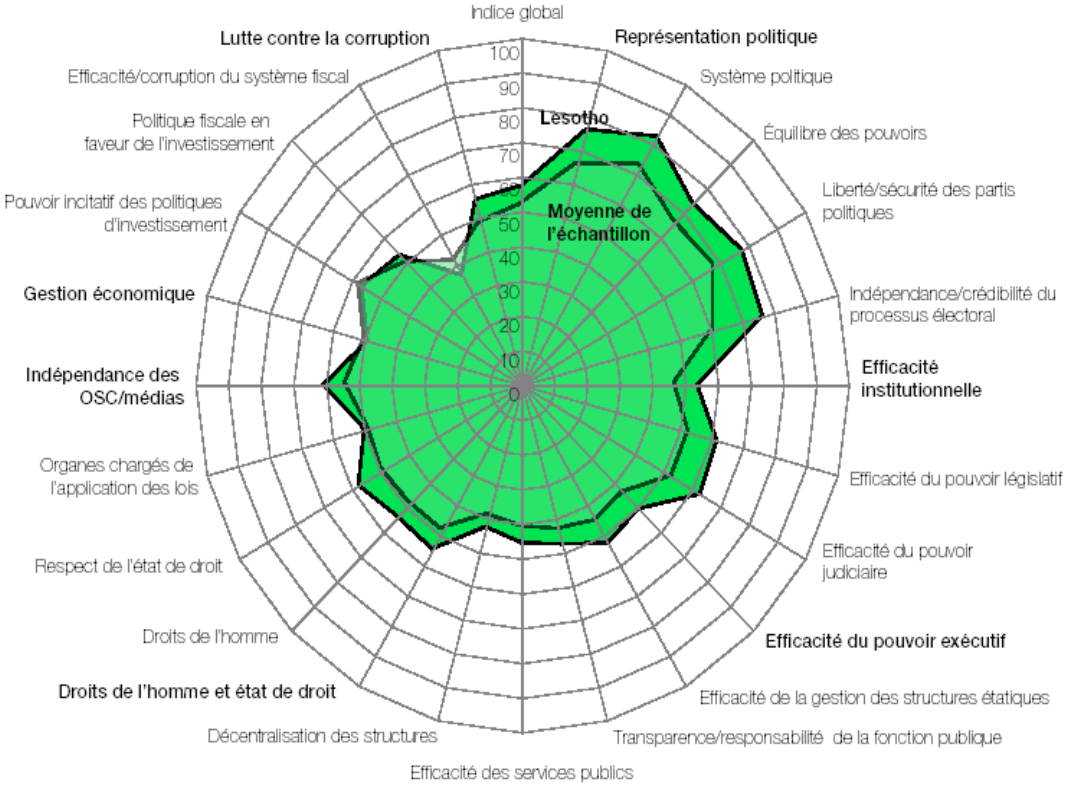
Indice global
Représentation politique
Système politique
Équilibre des pouvoirs
Liberté/sécurité des partis politiques
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Efficacité institutionnelle
Efficacité du pouvoir législatif
Efficacité du pouvoir judiciaire
Efficacité du pouvoir exécutif
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
Décentralisation des structures
Droits de l'homme et état de droit
Droits de l'homme
Respect de l'état de droit
Organes chargés de l'application des lois
Indépendance des OSC/médias
Gestion économique
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Efficacité/corruption du système fiscal
Lutte contre la corruption
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Lesotho
Moyenne de l'échantillon

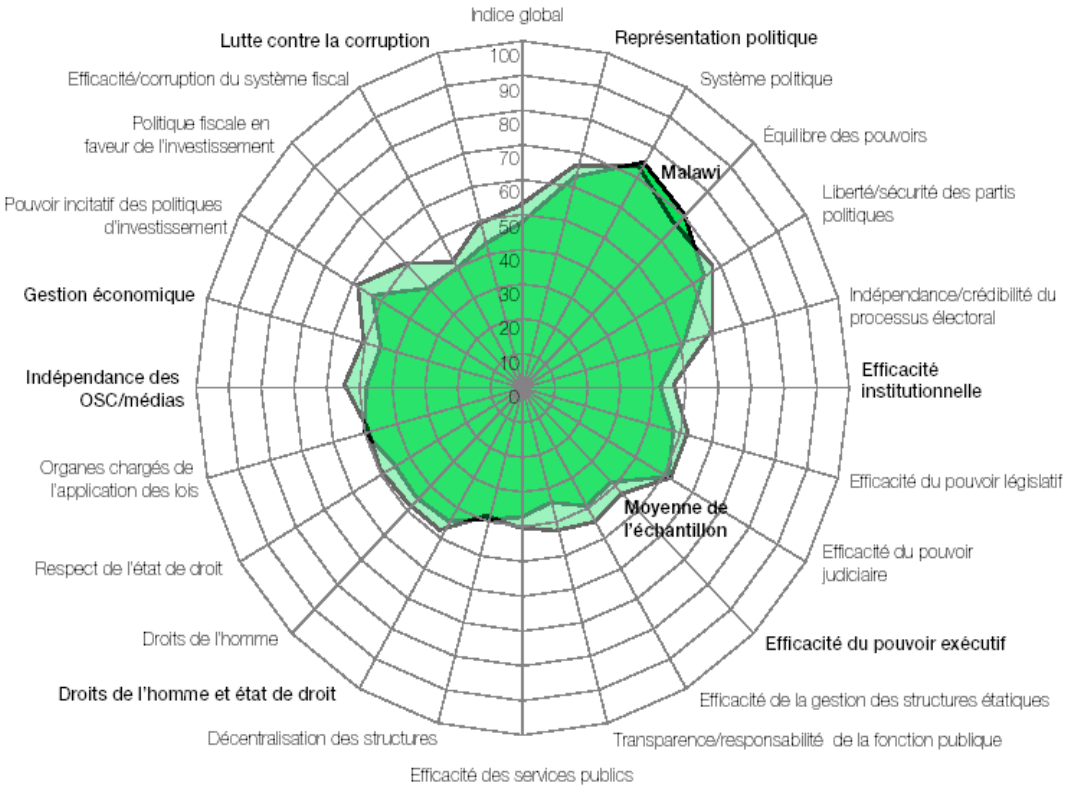
Indice global
Représentation politique
Système politique
Équilibre des pouvoirs
Liberté/sécurité des partis politiques
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Efficacité institutionnelle
Efficacité du pouvoir législatif
Efficacité du pouvoir judiciaire
Efficacité du pouvoir exécutif
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
Décentralisation des structures
Droits de l'homme et état de droit
Droits de l'homme
Respect de l'état de droit
Organes chargés de l'application des lois
Indépendance des OSC/médias
Gestion économique
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Efficacité/corruption du système fiscal
Lutte contre la corruption
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Malawi
Moyenne de l'échantillon

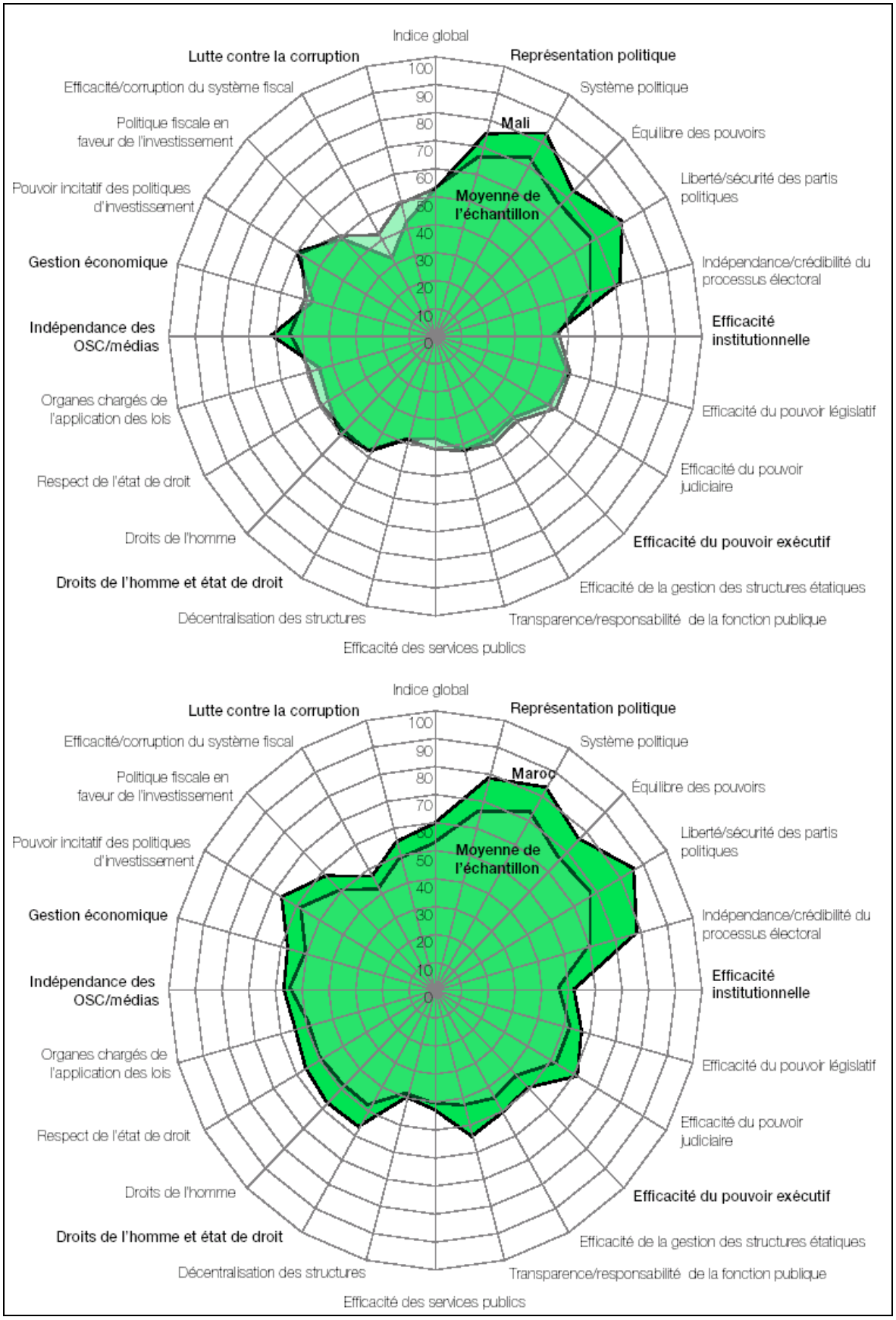
Indice global
Représentation politique
Système politique
Équilibre des pouvoirs
Liberté/sécurité des partis politiques
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Efficacité institutionnelle
Efficacité du pouvoir législatif
Efficacité du pouvoir judiciaire
Efficacité du pouvoir exécutif
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
Décentralisation des structures
Droits de l'homme et état de droit
Droits de l'homme
Respect de l'état de droit
Organes chargés de l'application des lois
Indépendance des OSC/médias
Gestion économique
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Efficacité/corruption du système fiscal
Lutte contre la corruption
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Mali
Moyenne de l'échantillon
Indice global
Représentation politique
Système politique
Équilibre des pouvoirs
Liberté/sécurité des partis politiques
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Efficacité institutionnelle
Efficacité du pouvoir législatif
Efficacité du pouvoir judiciaire
Efficacité du pouvoir exécutif
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
Décentralisation des structures
Droits de l'homme et état de droit
Droits de l'homme
Respect de l'état de droit
Organes chargés de l'application des lois
Indépendance des OSC/médias
Gestion économique
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Efficacité/corruption du système fiscal
Lutte contre la corruption
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Maroc
Moyenne de l'échantillon

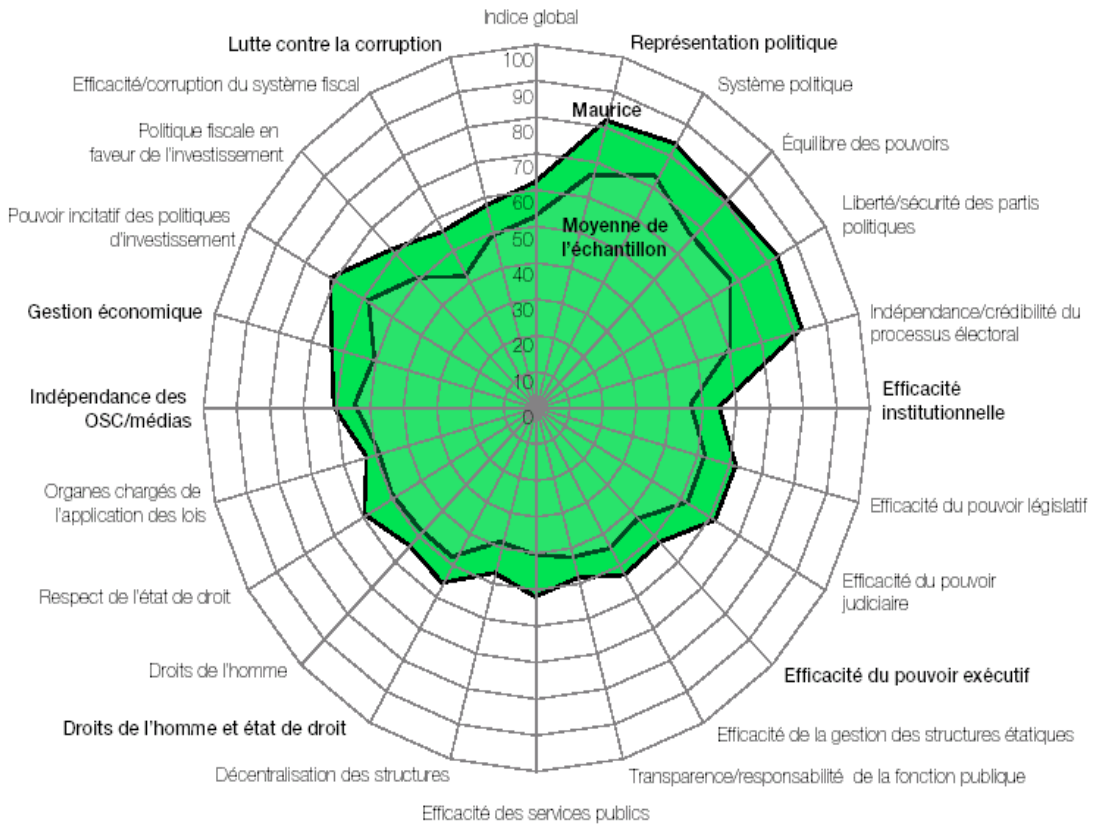
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Maurice
Moyenne de l'échantillon

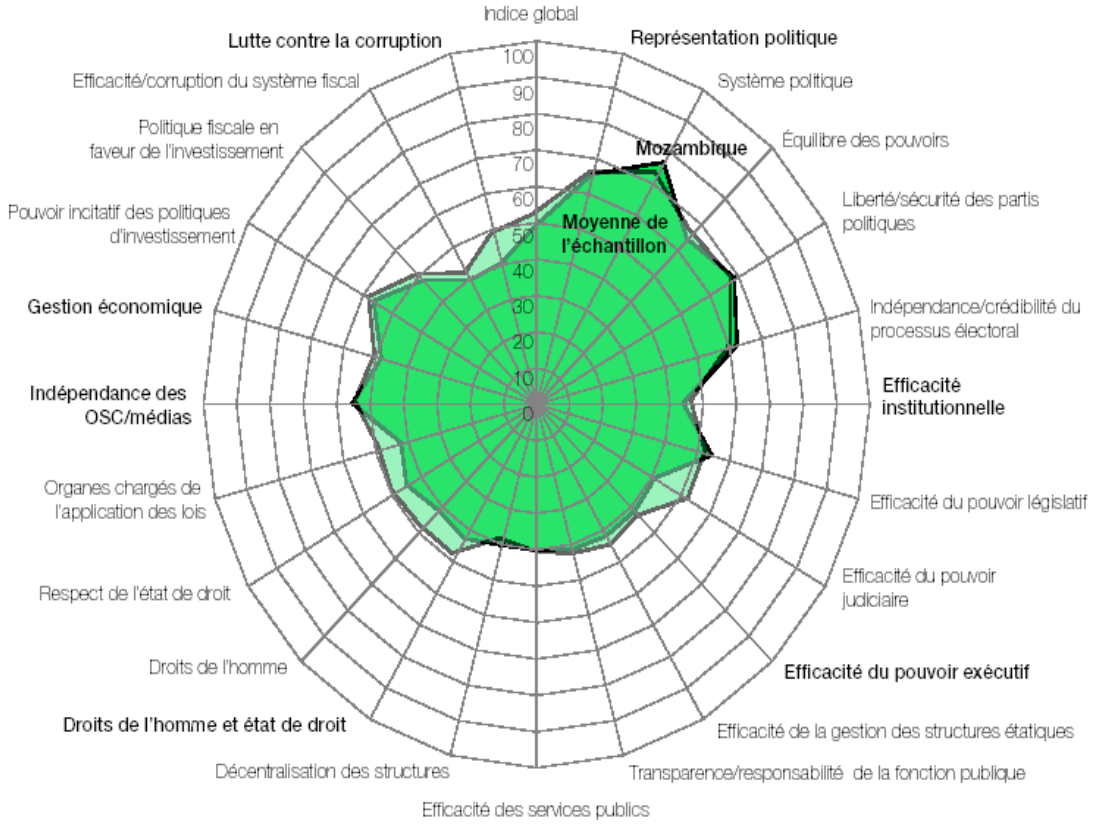
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Mozambique
Moyenne de l'échantillon

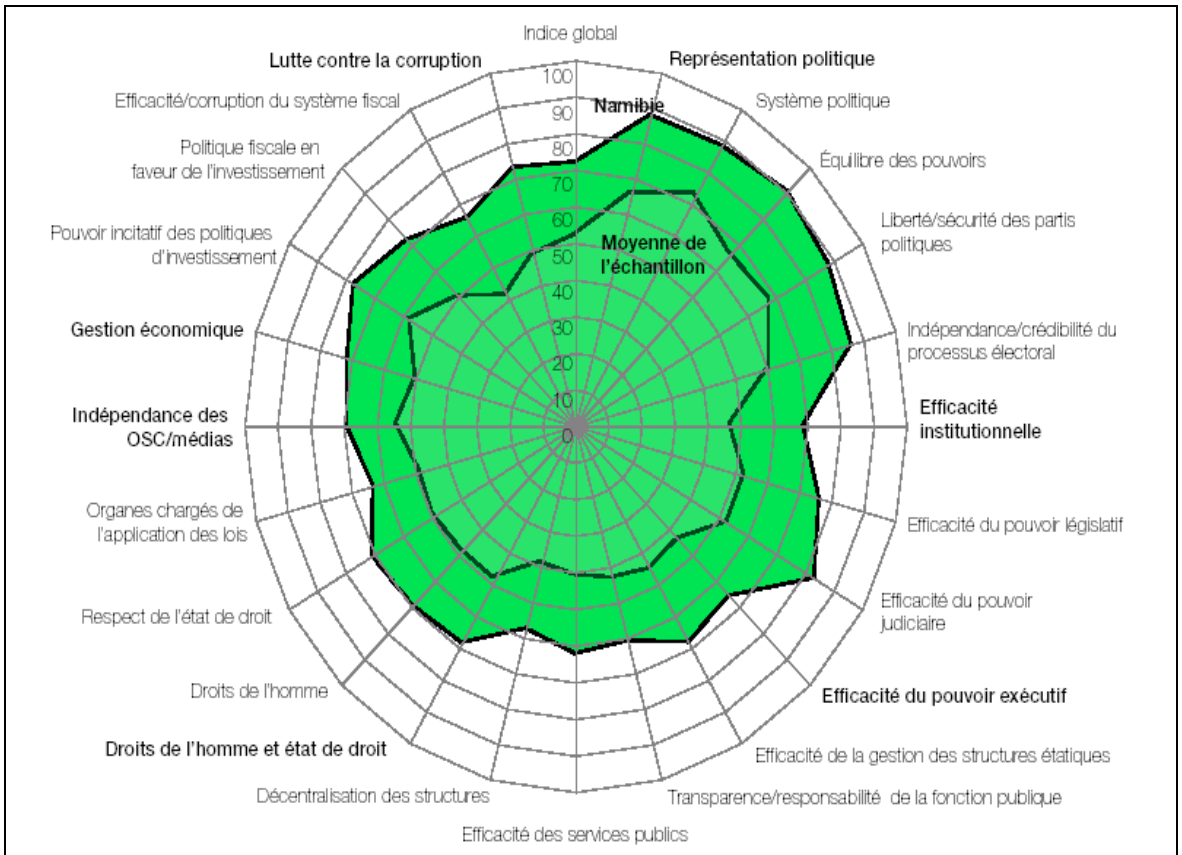
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
Namibie
Moyenne de l'échantillon
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

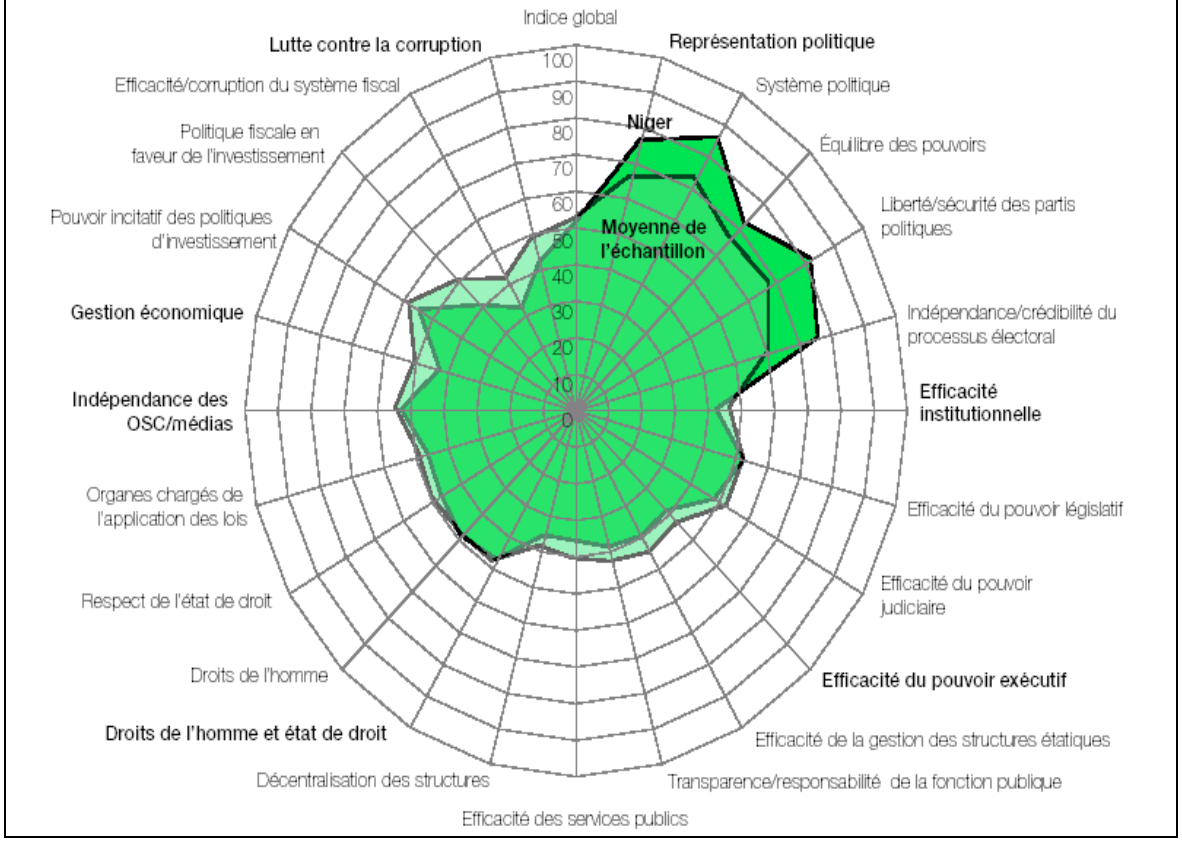
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
Niger
Moyenne de l'échantillon
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

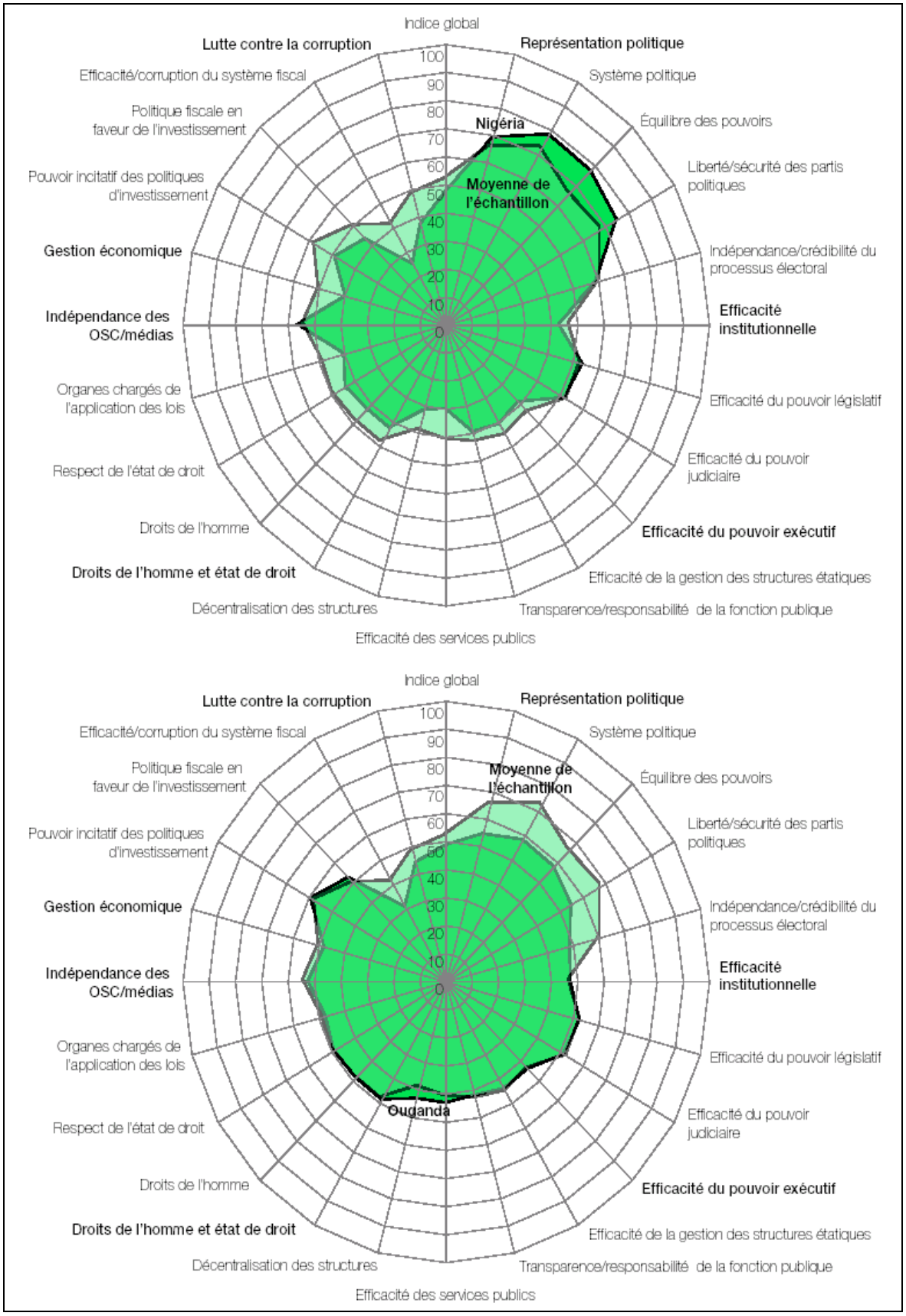
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Nigéria
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Moyenne de l'échantillon
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Moyenne de l'échantillon
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Ouganda
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

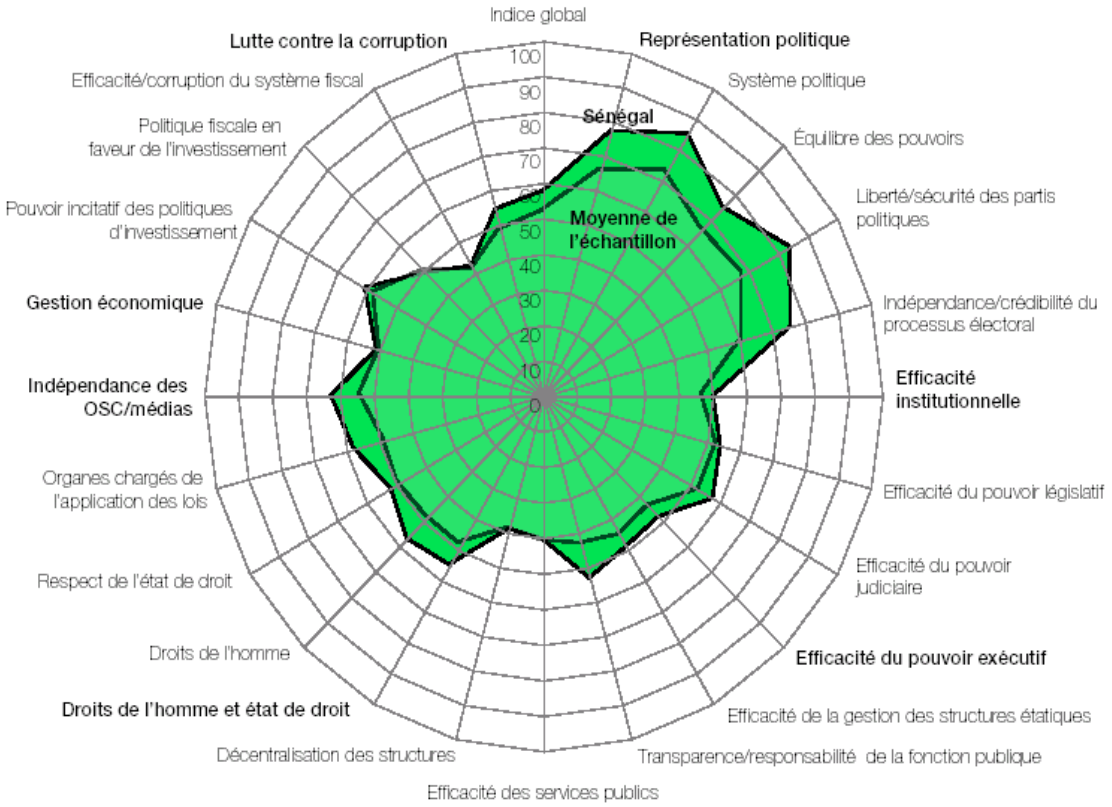
Indice global
Représentation politique
Système politique
Équilibre des pouvoirs
Liberté/sécurité des partis politiques
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Efficacité institutionnelle
Efficacité du pouvoir législatif
Efficacité du pouvoir judiciaire
Efficacité du pouvoir exécutif
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
Décentralisation des structures
Droits de l'homme et état de droit
Droits de l'homme
Respect de l'état de droit
Organes chargés de l'application des lois
Indépendance des OSC/médias
Gestion économique
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Efficacité/corruption du système fiscal
Lutte contre la corruption
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Sénégal
Moyenne de l'échantillon

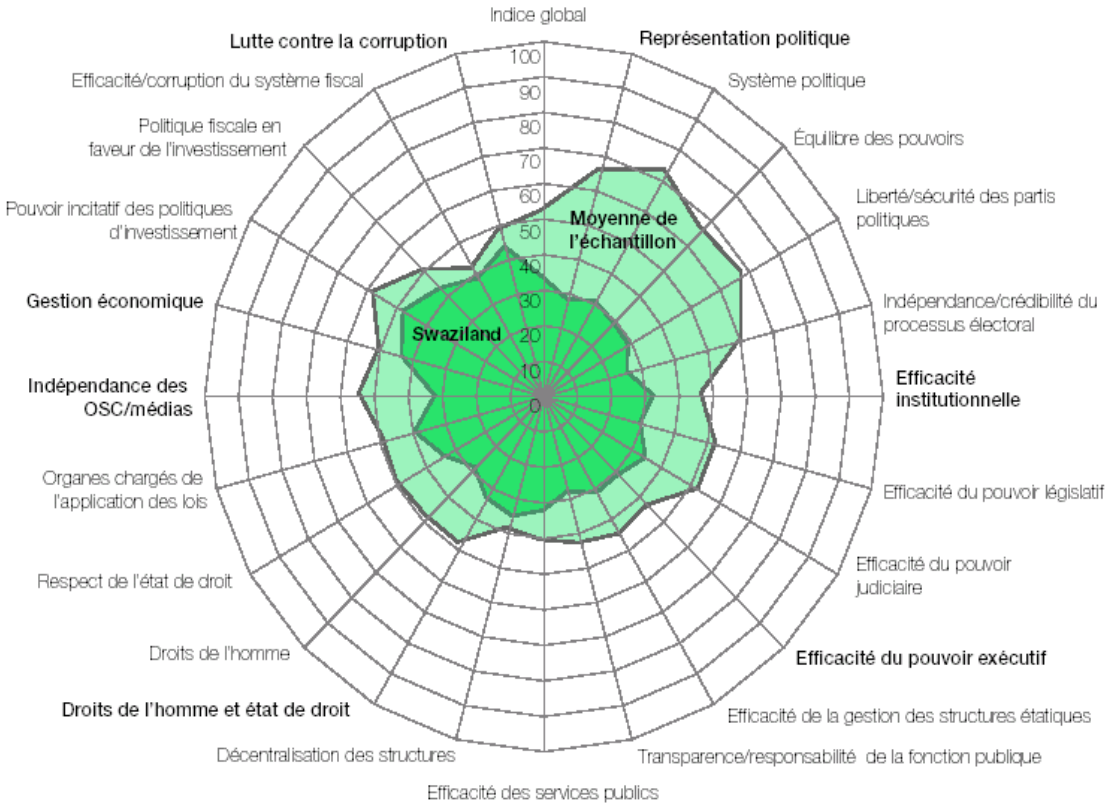
Indice global
Représentation politique
Système politique
Équilibre des pouvoirs
Liberté/sécurité des partis politiques
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Efficacité institutionnelle
Efficacité du pouvoir législatif
Efficacité du pouvoir judiciaire
Efficacité du pouvoir exécutif
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
Décentralisation des structures
Droits de l'homme et état de droit
Droits de l'homme
Respect de l'état de droit
Organes chargés de l'application des lois
Indépendance des OSC/médias
Gestion économique
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Efficacité/corruption du système fiscal
Lutte contre la corruption
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Swaziland
Moyenne de l'échantillon

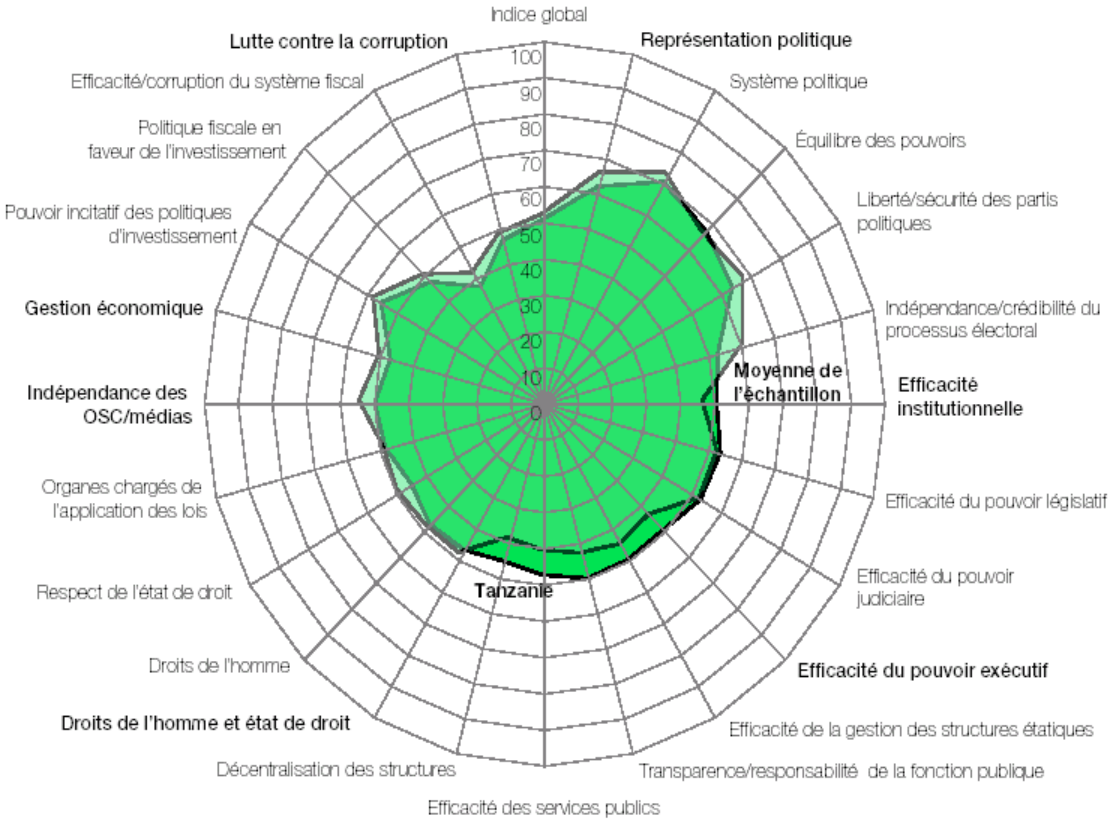
Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Moyenne de l'échantillon
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Tanzanie
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

Indice global
Lutte contre la corruption
Représentation politique
Efficacité/corruption du système fiscal
Système politique
Politique fiscale en faveur de l'investissement
Équilibre des pouvoirs
Pouvoir incitatif des politiques d'investissement
Liberté/sécurité des partis politiques
Tchad
Gestion économique
Indépendance/crédibilité du processus électoral
Indépendance des OSC/médias
Moyenne de l'échantillon
Efficacité institutionnelle
Organes chargés de l'application des lois
Efficacité du pouvoir législatif
Respect de l'état de droit
Efficacité du pouvoir judiciaire
Droits de l'homme
Efficacité du pouvoir exécutif
Droits de l'homme et état de droit
Efficacité de la gestion des structures étatiques
Décentralisation des structures
Transparence/responsabilité de la fonction publique
Efficacité des services publics
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

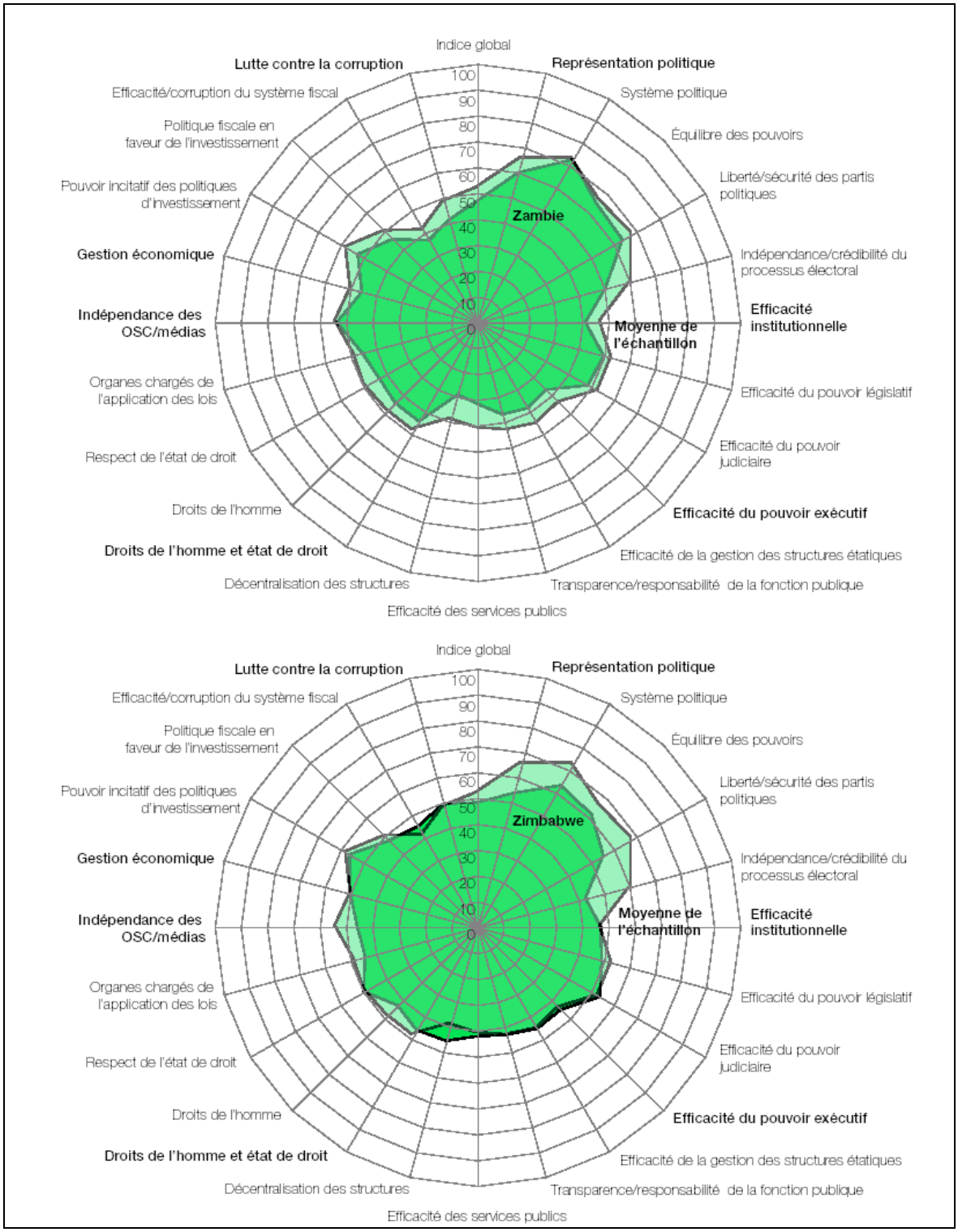

Source: la commission économique pour l'Afrique, l'Afrique sur la voie de la bonne gouvernance, op.cit, PP 51-64

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	أنمـــــاط الانتقـــال	78
2	البنية المنطقية للمفهوم	84
3	الفاعلون ومجالات الحكم	139
4	تطور شبكة السياسة كشكل جديد للحكم	143
5	مؤشرات قياس الأداء في القطاع العام	161
6	أهداف تحسين آليات المساءلة	163
7	المســـــــــــــــاءلة	172
8	جعل الديمقراطية تعمـــل	177
9	الروابط بين الديمقراطية و التنمية البشرية	180
10	هيكل الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء	218
11	مراقبة الفساد (دول مختارة، 2006)	235
12	الرشوة المتدفقة إلى مؤسة الشرطة و المؤسسة القضائية حسب المناطق	242
13	الحرية في إفريقيا جنوب الصحراء	244
14	نقاط مرتفعة نسبيا للمؤشرات السياسة – نقاط ضعيفة جدا بالنسبة للامركزية، التهرب الضريبي و الفساد.	248

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الدمقرطة في العالم المعاصر	**62**
2	المجالات الرئيسية (the substantive scope) للبحث المقارن	**71**
3	حالة الانتقالات الديمقراطية الإفريقية في سبتمبر 1998	**106**
4	أسباب بدأ حركات إصلاح الإدارة العامة: أمثلة من مختلف الدول	**153**
5	المعالم الكبرى لإدارة (حكم) القطاع العام	**155**
6	مواضيع الحكم وفق البنك الدولي	**173**
7	البلدان في تجمعات التنمية البشرية	**228**
8	تحسينات ملحوظة في الحكم : 1998 – 2006	**236**
9	سلم تنقيط مستوى الحقوق السياسية والحريات المدنية	**244**

فهرس المحتويات

الإهــداء
التشكرات
مقدمـــــة.....1
الفصل الأول: إبستومولوجيا السياسة والحكم في إفريقيـــا: دراســـة فـــي المـــداخل النظرية الخاصة ببحث مسألة الدولة وإشكالية التنمية 15
المبحث الأول: دراسة السياسة الإفريقية في فترة ما بعد الاســـتعمار (1960-1989): الدولـــة التسلطية، التحديث والتنمية السياسية كمقاربات و أجندة للبحث 17

أولا: الأنتربولوجيا الاجتماعية وإشكالية البحث عن تقاليد الدولة في إفريقيا 21
ثانيا: المدرسة السلوكية والسياسة الإفريقية : المنظـــور التنمـــوي ودراســـة التحـــديث والتنميـــة السياسية 26
ثالثا: ما بعد السلوكية: مدرسة التبعية ونظرية التخلف كمدخل للتحليل السياسي الإفريقي 35
رابعا: مدخل الاقتصاد السياسي: الصراع الطبقي في إطار الدولة الوطنية كمقدمة لفهـــم السياســـية الإفريقية 42
خامســـا: النيوباتريمونياليـــة (Néo-Patrimonialisme)، سياســـة البطـــون (la politique de ventre)، الدولة المفترسة(L'Etat Prédateur) : أطر نظرية لبحث طبيعة الدولة الإفريقية ...45
أ- _الدولة النيوباتريمونيالية: (جون فرانسوا ميدار – J.F Médard) 45
ب- نظرية دولة-سياسة البطون (Etat-Politique de ventre) : (جون فرانسوا بايـــار J.F BAYART 49
سادسا: الأنماط الشعبية للفعل السياسي: مقاربـــة السياســـة مـــن الأســـفل (la politique par le bas) 50

المبحث الثاني: الدمقرطة والحكم الراشد كمداخل وأجندة جديدة للتحليـــل: تطـــور أدبيـــات علـــم السياسة الإفريقي في فترة مابعد الحرب الباردة 57

أولا: العولمة والسياسة الإفريقية: موجة الانتقال الديمقراطي وتغير السياسات التنموية 58
ثانيا: تغيّر أجندة السياسة المقارنة: ظهـــور علـــم الانتقـــال (transitologie) و علـــم الترســـيخ (consolidologie) لدراسة و تحليل عمليات الدمقرطة 69
ثالثا: أزمة دولة ما بعد الاستعمار وعمليات الدمقرطة في إفريقيا: تغيّر مواضيع وإشكاليات البحث الإفريقي 86

الفصل الثاني: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية: دراسة في المفهوم، و آليات و عمليات التطبيق في إفريقيا 118

المبحث الأول: جينالوجيا الحكم و إشكالية التعريف: مرجعيات طرح تصور الحكـــم الراشـــد فـــي إفريقيا 119

أولا: الحكم كمفهوم شامل و "محايد" لصنع القرارات وإدارة شؤون الدولة، الاقتصاد، والمجتمع.....132
ثانيا: الحكم كبراديم جديد لاتخاذ القرارات وصنع السياسات 136
ثالثا: الحكم كمفهوم يتجاوز نموذج الدولة الاجتماعية : دولة الحد الأدنى (L'Etat Minimal) كتصور نيوليبرالي للحكم و التنمية 145
رابعا: الحكم كمدخل لإعادة التفكير في أدبيات الإدارة العامة : مفهوم التسيير العمومي الجديد (New Public Management) كمقاربة لإصلاح القطاع العام 149
خامسا: الإطار المعياري لتصور الحكم: تصورات منظمات التنمية الدولية حول مفهوم الحكم الراشد (good governance) 167

المبحث الثاني: تطبيق تصور الحكم الراشد في إفريقيا وإشكالية النموذج: مناقشة الآليات، العمليات، و مؤشرات قياس نوعية الحكم.....186

أولا: من خطة لاجوس إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEDAD : الحكم الراشد لتنمية إفريقيا في القرن الواحد و العشرين 187

1/تأسيس منتدى الحكم في إفريقيا(Forum sur la gouvernance en Afrique (FGA....193
2/ مشروع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA) الخاص بالحكم في إفريقيا 196
3/ إسهامات البنك الإفريقي للتنمية (BAD) 197
4/ الاتحاد الإفريقي وآليات دعم الحكم الراشد في إفريقيا 198
5/ تأسيس مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا- نيباد- NEPAD 200
6/ تأسيس الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (MAEP) لقياس نوعية الحكم في إفريقيا 216

ثانيا: مؤشرات قياس نوعية الحكم : تقييم واقع الحكم في إفريقيا من خلال المؤشرات على المستويين العالمي و الإفريقي 223

أ- مؤشرات القياس على المستوى العالمي 226
1/ مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) 226
2/ مؤشرات معهد البنك الدولي (WBI) 233
3/ مؤشرات الجمعية الدولية للتنمية (Association international de développement) 236
4/ مؤشرات منظمة الشفافية الدولية Transparency International 239
5/ مؤشرات منظمة بيت الحرية (Freedom house).....242

ب- مؤشرات القياس على المستوى الإفريقي: إسهامات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA) 245

ثالثا: معايير الحكم الراشد و إشكالية النموذج: معالم طريق لإعادة التفكير في مقاربة الحكم الراشد في السياق الإفريقي 249

1/ إحترام مبادئ حقوق الإنسان: جدلية العالمية- الخصوصية 249
2/ أطروحة المجتمع المدني في إفريقيا : جدلية الدولة – المجتمع 251
3/ الحكم الراشد و التنمية: جدلية الدولة- السوق 256

الخاتمة.....263
قائمة المراجع 270
الملاحق.....291
فهرس الأشكال.....329
فهرس الجداول.....330
فهرس المحتويات.....331